

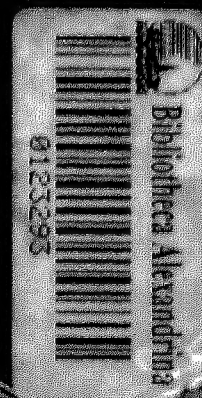
كتاب

معجم الصَّعَامَانِيَّةِ

مَذْهَبُ إِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

تأليف
العلامة أَبُو مُحَمَّدٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

عالم الكتب



كتاب
مجمع الضعافات
في
مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان



جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للدار

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بيروت - المزرعة، بناية الإجماع - الطابق الأول - ص.ب ٨٧٢٣
تلفون: ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - ب.ق.ب: نابعلبيكي - لكهن: ٢٣٢٩٠ -



كتاب

مجمع الضمانات

في
مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة أبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي
رحمه الله تعالى

عالم الكتب

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بالفضل والعرفان ووفقنا لبيان مائس ع في الظلم والعدوان
والصلاة والسلام الايمان الاكلان على من أنزل عليه القرآن تبياناً لكل شيء وهدى
للانسان وبعد فيقول الفقير الى الله الهادي أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي ان
معرفة مسائل الضمانات من أهم المهمات اذا كثرت المنازعات فيها تقع والخصومات
خصوصاً من تقلد القضاء والافتاء فهي في حقه فرض بالامتناء فان الخطأ فيها يورث
خزناً طويلاً وقد ورد أغرب الناس من ذهب دينه بدينه غيره ثم انه لا يخفى وجوب معرفتها
على كل مسلم تقي يخاف على دينه ويتخشى مقام ربه ليحترز عما يترتب عليه بسببه حق من
حقوق العباد فانها اذا وجبت في الذمة لا يبرأ عنها الا بالبراء والاستحلال وطلب الرضا فيما له
ومالها نسأل الله العصمة عنها وعن وبالها وقد جمع بعضها منها بعض الفضلاء وأكثر من جمع
منها فيما رأينا صاحب الفصولين فانه أفرد لها فصلاً وذكر فيه منها طرفاً صالحاً لم يصح الله
شأنه غير انه لم يستوعب الابواب ولا أتم الكلام فيما ذكر من الابواب مع انه ذكر بعض
المسائل في غير الموضع الذي يطلب منه تشبيه او قياساً فرأيت أن أبرز في ذلك وسعي ومقدرتي
وأنتبع الكتب المعتمدة في الفتوى كفاضخان والهداية والصغرى والخلاصة وغير ذلك مما
تجد في الكتاب المسطور وأقص الأثر وأجمل الفكر والنظر ولا أدع صغيرة ولا كبيرة
ولا رابطة ولا جزئية تعلق بها نظري أو تناولها فكري الا قيدها بقلم التحرير ذا كرا كل
مسئلة في بابها ومورد كل فرع فيما يختص به من أنواعها ليسهل الطلب ويقل التعب

واجباً من الله الاجر الجزيل والدعاء من انتفع بها ولو بشئ يسير غير انى تركت الادلة الا
اليسير منها لان هذا الكتاب ليس موضع تحقيق بل الواجب فيه علينا بيان الصحيح والاصح
والمقتضى به من غيره على ما ثبت وتقرر في كتب السلف الصالحين والائمة المهديين وقد
تكرر ذكر بعض المسائل لغرض دعا الى ذلك يظهر عند الطلب والتأمل في ذلك ومبيناً
الكتاب (مجمع الضمانات) والمناسبة ليست من الخفيات وهو مشتمل على ثمانية وثلاثين باباً

الباب الاول في الزكاة

الباب الثاني في الحج

الباب الثالث في الاضحية

الباب الرابع في الاعناق

الباب الخامس في الاجارة ويشمل هذا الباب على قسمين

الاول في المستأجر وفيه أربعة أنواع

النوع الاول ضمان الدواب

الثاني ضمان الامتعة

الثالث ضمان العقار

الرابع ضمان الاتدى

القسم الثاني في الاجير واجيره وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعاً

المقدمة في الكلام على الاجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهم بطريق الاجال

النوع الاول ضمان الراعى والبقر

الثاني ضمان الحارس

الثالث ضمان الحمال

الرابع ضمان المسكاري

الخامس ضمان النساك

السادس ضمان الخياط

السابع ضمان القصار

الثامن ضمان الصباغ

التاسع ضمان الصائغ والحداد والصفار ومن بعناه والنقاش

العاشر ضمان القصاد ومن بعناه

الحادى عشر ضمان الملاح

الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ

الثالث عشر ضمان العلاف والوراق والكاتب

الرابع عشر ضمان الاسكاف

الخامس عشر ضمان التجار والبناء

السادس عشر ضمان الطمان
 السابع عشر ضمان الدلال
 الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعثه
 التاسع عشر ضمان الخادم
 الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع
 المقدمة في الكلام فيها أجمالاً
 النوع الأول ضمان الدواب
 الثاني ضمان الامتعة
 الثالث ضمان القن
 الرابع ضمان العقار
 الخامس ضمان المستعار للرهن
 الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول
 الفصل الأول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعاً
 الثاني فيمن يضمن للمودع بالدفع اليه ومن لا يضمن
 الثالث في الخلط والاتلاف
 الرابع في الهلاك بعد الطلب والحدود والرد
 الخامس في موت المودع مجهلاً
 السادس في الجسأ والتباني
 الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول
 الفصل الأول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الضمض والفاقد والباطل
 الثاني فيما يصير به رهناً وما لا يصير
 الثالث فيما يبطل الرهن
 الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده
 الخامس في التعيب والنقصان
 السادس في التصرف والانتفاع بالرهن
 السابع في الهلاك بعد الإبراء والاستيفاء
 الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل
 التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه
 الباب التاسع في الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضاً
 الفصل الأول في بيانها والكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك بطريق
 الأجمال

الثاني اذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب

الثالث فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا

الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر في أرضه أو طم بئر بغير إذنه وغزو ذلك مما يتعلق بالعقار

الخامس في زوائد الغصب ومنافعه

السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقتوم وما يقرب من ذلك كالمذبروم والودالات اللهو

السابع في نقصان المخصوص وتغيره بنفسه أو بفعل وما ينقطع به حق الملك عن العين وينتقل إلى القيمة

الثامن في اختلاف الغاصب والمخصوص منه

التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد المخصوص وما لا يكون

الباب العاشر في التصرف في مال الغير بأذنه

الباب الحادي عشر في اتلاف مال الغير وفساده مباشرة وتسببا ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه وبيده

الثاني في الضمان بالسعاية والامر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به

الثالث في الضمان بالنار

الرابع فيما يضمن بالماء

الباب الثاني عشر في الجنائية ويشتمل على سبعة فصول

الفصل الأول في الجنائية باليد مباشرة وتسببا

الثاني فيما يحدث في الطريق فيملا ث به انسان أو دابة وفيه مسائل الأتبار والانهار

الثالث فيما يحدث في المسجد فيملا ث به شيء وما يعطى بالجلوس فيه

الرابع في الحائط المائل

الخامس في جنائية البهيمة والجنائية عماها

السادس في جنائية الرقيق والجنائية عليه

السابع في الجنين

الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جنائية الزنا وضمن السارق وقاطع الطريق

الباب الرابع عشر في الأكره

الباب الخامس عشر في الصيد والذباح

الباب السادس عشر في اللقطة واللقيط

الباب السابع عشر في الآبق

الباب الثامن عشر في البيع

الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة

الباب العشرون في الكفالة
 الباب الحادي والعشرون في الحوالة
 الباب الثاني والعشرون في الشركة ويشتمل على خمسة فصول
 الفصل الاول في شركة الاملاك
 الثاني في المقايضة
 الثالث في العنان
 الرابع في الصنائع
 الخامس في الوجوه
 الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه فصلان
 الفصل الاول في المضاربة
 الثاني في المباذعة
 الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب
 الباب الخامس والعشرون في الوقف
 الباب السادس والعشرون في الهبة
 الباب السابع والعشرون في التكاح والطلاق
 الباب الثامن والعشرون في الرضاع
 الباب التاسع والعشرون في الدعوى
 الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة القاضي اذا اخطأ في قضائه
 الباب الحادي والثلاثون في الاقرار
 الباب الثاني والثلاثون في الصلح
 الباب الثالث والثلاثون في السير
 الباب الرابع والثلاثون في القسمة
 الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي والقاضي
 الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذونين
 الباب السابع والثلاثون في المكاتب
 الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات وفيه مسائل نفقات الاقارب وفيه ما نزل
 طعاما فاطم الكبير من الورثة الصغير يضمن أولا وكذا اتفاق الوارث الصغير على
 الصغير منها وفيه حكم العمارة في ملك الغير وما يوجب الرجوع وما لا يوجب وفيه الغرور
 لا يوجب الرجوع الا في مسائل وفيه خمسة لا يرجعون عند الاستحقاق بقيمة البناء والولد
 وفيه الولد والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية وفيه حكم الاشارة وفيه تبرع
 المريض على أجنبي أو وارثه وفيه قال المجروح لم يجز عني فلان وفيه تبرع بقضاء الدين من

اتساق وفيه ظفر المديون بجنس حقه أو بغيره الى غير ذلك

باب مسائل الزكاة

إذا أمر أحد الشريكين الآخر بإداء زكاة نصيبه فأدى المأمور بعد أداء صاحبه ضمن عند أبي حنيفة سواء علم به أو لم يعلم وكذا الوكيل بإداء الزكاة إذا أدى بعد أداء الموكّل ضمن عنده علم به أو لم يعلم وقال أبو يوسف ومحمد إن علم بإداء صاحبه أو موكله ضمن واللا يضمن من الوجيز وقوله مارواية عن أبي حنيفة ذكره في الخلاصة ❦ الوكيل بإداء الزكاة إذا صرف إلى ولده الكبير أو الصغير أو امرأته وهم محجّون ولا يضمن لنفسه شيئاً من البرازية ❦ إذا عمل الساعي الزكاة فدفعها إلى فقير فاستقبل تمام الحلول أو مات أو ارتد جاز ولم يضمن الساعي عندهنا خلافاً للمالك والشافعي كما في درر البحار قال في شرح المجموع إذا لم يكن الدفع بسؤال المالك أو الفقير من الساعي فإن كان فالضمان على من سأله ❦ ولودفع المالك الزكاة إلى الفقير بنفسه فلا إمام أخذها ثانياً في الأموال الظاهرة إذ ليس له ولاية الدفع إلى الفقير في السائمة فيكون فضولياً فيضمنه ومن ثمّ قبل الأول نقل والثاني الزكاة وقبل الأول الزكاة والثاني سياسة والأول أصح لما بينا قيسدنا بقولنا في الأموال الظاهرة لأنه لو ادعى الدفع إلى الفقير بنفسه في الأموال الباطنة وهي ماعدا السائمة يصدق مع اليمين ولا يؤخذ منه ثانياً والمسئلة مسطورة في سائر الكتب وقيل لو علم الإمام أنه دفع الزكاة إلى الفقير لا يأخذ منه ثانياً مطلقاً على ما ذكر في الوجيز ❦ لو هلك المال بعد وجوب الزكاة تسقط الزكاة وقال الشافعي يضمنه وقيل إن هلك بعد التمكن من الأداء وبعد طلب الساعي يضمنه عندنا أيضاً وفي الاستملاك يضمنه بالاتفاق من الهداية ❦ رجل له ألف درهم حال عليها الحلول ثم اشترى بها عبداً للتجارة فمات العبد بطلت عنه زكاة الألف لأنه نقل مال الزكاة ولو كان اشترى بها عبداً للخدمة لا تسقط بهلاك العبد ويضمن قدر الزكاة من الخلاصة ❦ رجلان دفعوا زكاتهم إلى رجل ليؤدى عنهم ما خلط المأمور مالهيهما فصدق ضمن الوكيل مالهيهما من ضمان الطمان من الفصولين ❦ العالم أن سأل للفقراء أشياء وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لأربابها ولا يجزيهم عن الزكاة إلا أن يأمرهم الفقراء أو لا بالأخذ ليصير وكيلاً عنهم بقبضه فيصير خالطاً ماله بهاله فلا يضمنه من أمانات الأشياء ❦ رجل أمر آخر بإداء زكاة ماله عنه من مال نفسه فأدى لا يرجع على أمره بالشرط الرجوع من الأمر بالاتفاق وأداء الدين من الفصولين وفيه عن ظهير الدين المرغيناني الأمر بالاتفاق وأداء خراج وصدقات واجبه لا يوجب الرجوع إلا شرط إلا في رواية عن أبي يوسف اهـ ❦ لا يحل الأكل من الغلة قبل أداء الخراج والعشرا لا إذا كان مازماً على الأداء وإن أكل قبله ضمن عشره وفي العنابي عن الإمام الثاني أنه لا يضمن لكن يعلم ما أكل من النصاب وفي رواية أنه يترك له ما يكتفيه ولعيله وإن أكل فوق الكفاية ضمن من البرازية ❦ السلطان إذا أخذ الخراج من الأكارأ والمستأجر يرجع على

الدهقان والاجير اذا استأجر الرجل أرضا ليزرعها فالحراج على رب الارض ولو قال له رب الارض اذعني من الابرة فاذا جاز من الاجر من الخلاصة اذا غلب على ارض الحراج الماء أو انقطع عنها أو اصطلمت الزرع آفة فلاخراج عليه لقوات التمكن من الزراعة وهو النماء التقديرى المعترفى الحراج وان عطلها صاحبها فعليه الحراج كفى الهداية من السير لو أبرأ رب الدين المديون من الدين بعد الحول فان كان المديون فقيرا لا يضمن رب الدين قدر الزكاة بالاجماع وان كان غنيا ففيه روايتان اشترى أرضا وقد بقي في السنة ما لم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجب عليه الحراج فاخذه العامل منه لا يرجع على البائع حامل البراءة بالحراج أخذ ما في البراءة ممن وجد من أهل القرية ليس لمن أخذ منه أن يرجع على أهل القرية بخلاف الاكار على قول السدي وكذا الجبايات وترك النازلين ونحوها أهل قرية نصبوا عاملا بالاتفاق ليجي خراجهم ويصرفه الى الوالى ثم توارى واحد منهم فاخذ خراجه من العامل فله أن يرجع عليه مريض له مائت درهم وعليه من الزكاة مائت درهم لا يعطيه ولو أعطاه فلورثته أن يرجعوا على الفقراء بثلاثها قال رحمه الله تعالى هذا قضاء لا ديانة اذ قيل انه يؤديها من الورثة ومن يؤخر الزكاة ليس للفقير أن يطالبه ولا يأخذ منه بغير علمه ويضمنه بالاختصاص فان لم يكن في قبيلة الغنى من هو أحوج منه يضمنه باخذه في الحكم أماد يانه يرجي أن يحل له ذلك أعطي نصيب شريكه من الحراج بغير اذنه فهو متبرع قنية جبي العامل الحراج من الاكار ليس له بعد رب الارض جبرافه أن يرجع عليه لانه مضطروا الارض في يده فلم يصرم متبرعا وعن صاحب المعيط لا يرجع الاكار عليه في نظاهر المذهب من القنية

باب مسائل الحج

ان أصاب حلال صيدا ثم أحرم فارسله من يده غيره يضمنه عند أبي حنيفة وقال لا يضمنه من الهداية وفي شرح المجمع قيد بقوله من يده لانه لو أرسله من منزله يضمنه بالاتفاق وان أصاب محرم صيدا فارسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق فان قتله آخر في يده فعلى كل منهما جواراه ويرجع الاخذ على القاتل بما ضمن عندنا خلافا لفرق من الهداية وفي الوجيز لو كان القاتل نصرا نيا أو صيدا فلا جواراه عليه ويرجع عليه الاخذ بقيمته وفيه أيضا ان كان المحرم كفرة عباله يرجع على القاتل به وان صام لم يرجع على القاتل بشئ اه ولو حلق رجل رأس محرم بغير اذنه بان كان نائما أو مكرها فعلى المصلوق دم ولا يرجع على الخالق عندنا وعند فرقة يضمن الخالق للمصلوق الدم من درر البعار الحاج عن الغير لو بداله فرجع من بعض الطريق فانه يغرم ما أنفق على نفسه من ذلك المال هذه في الوصايا من قاضيان الحاج عن الغير لو جامع قبل الوقوف ضمن النفقة لافساده الحج بخلاف ما اذا فاته حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاته باختباره واذا جامع بعد الوقوف لا يفسد الحج ولا يضمن النفقة ولو أمره رجلان بان يجمع عن

كل واحد منهم ما فاحرم بحجة عنهم ما وقع عنه وضمن لهما ما لهما ولو أبهم الاحرام بان نوى عن
أحدهما غير معين فان مضى على ذلك فكذلك يضمن وان عين عن أحدهما قبل المضى جاز
ولا يضمن عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف رحمه الله من انه دابة والمأمور بالافراد
بحجة أو عمة لو قرن فهو مخالف ضامن للنفقة عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أمر به بالحج
فاعتد وجع من مكة فهو مخالف ولو أمر به بالعمرة فاعتد وجع من نفسه لم يكن مخالفا فلا يضمن
وان حج أو لا ثم اعتد يصير مخالفا فيضمن النفقة ولو أحرمت المأمور ثم مات الأمر فالورثة
أن يأخذوا ما بقي من المال وضمن ما أنفق منه بعد موته ولو رجع المأمور عن الطريق وقال
منعت لم يصدق الا بحجة أو أمر ظاهر ويضمن ما أنفق من الوجيز ❶ أمر بحج فرض
في الطريق لا يدفع النفقة لا سخر الا باذن أمره ❷ وصى دفع الى رجل دراهم ليحج عن الميت
فرض في الطريق فدفع الدراهم الى رجل بالأمر الوصى فخرج عن الميت لا يقع عن الميت ولا
عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان من الفصولين ❸ لو أنفق المأمور بالحج الكل
في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال المأمور اذا أمسك مؤنة الكراء وحج ماشيا ضمن المال
ليس للمأمور الأمر بالحج ولو مرض الا اذا قال له الأمر اصنع ماشيا فله ذلك مطلقا والمأمور
اذا أمسك البعض وحج بالبقية جاز ويضمن ما خلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه يضمن
الا اذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكراء وعامة النفقة من الاشياء
❹ قال حجبت عن الميت وأبكره الورثة فالقول له لانه ينكر حق الرجوع عليه بالنفقة
❺ ولو كان عليه دين فقبل له حج عن الميت بما عليه فزعم انه حج عنه لا يصدق الابينة لانه
ادعى الخروج عن عهدة الامانة والورثة ينكرون من البرازية ❻ دفع الى آخر ثلاثين دينارا
ليحج عنه فخرج عنه بذلك فلما فرغ أنفق في الرجوع من نفسه ثلاثين بعد نفاد ذلك فان كان
هذا بخوارزم فلا يصح ويضمن المأمور القيمة وقد مررت عن الاشياء

❶ باب مسائل الاضحية

❶ رجل اشترى أضحية وأمر رجلا بذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح قيمة الشاة
للأمر فيشترى الأمر بقيمة شاة أخرى ويضمن ويصدق بلمها ولا يأكل ❷ رجل دعا قصابا
يضحي عنه فضحى القصاب عن نفسه فهي عن الأمر ولا يضمنه ❸ رجل اشترى خمس شياه
في أيام النحر فاراد أن يضحي بواحدة منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحي
بغير أمر صاحبها بنية الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها لم يأذن له بذبح هذه
الشاة من قاضي خان ❹ ذبح أضحية العير بغير اذنه في أيام الاضحية جاز استحسانا ولا يضمنه
لانه لما تعينت صار المالك مستغنيا فثبت الاذن دلالة كذا في انغصب من الصغرى قال في
الاشياء أطلقه بعضهم وقيد بعضهم بما اذا أضحيها للذبح اه ❺ رجلان غلطا باضحيةتهما
فذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه عن نفسه فان رضيا به يجوز به عن الاضحية ويترادان

اللحم وان لم يرضى به يجوز له كل واحد ما ذبح بنفسه عن الاضحية ويضمن قيمته لصاحبه
 وجعل ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير امره فلهما الثلث ان يضمه قيمتها فان ضمنه يجوز عن
 الذابح دون المالك وان اخذها مذبوحة يجزى يد عن المالك ولو اشترى شاة شرا فاحدا
 وضحيهما فلهما الثلث ان يضمه قيمتها او ياخذها مذبوحة فان اخذها مذبوحة فعلى المضحي ان
 يتصدق بقيمتها مذبوحة لاحية وهو الصحيح لانه ابراء السباع وان لا ياخذها مذبوحة ولكنه
 صالحه المشتري على قيمتها او باعها منه بثلث القيمة (٢) يتصدق بقيمتها احية من الوجيز
 من ائلف لحم اضحية غيره لانه ان يضمه قيمته ثم يتصدق بها كالمواضع اضحيته فانه
 يتصدق بالثمن من الهداية دفع الى رجل عشرين درهما يشتري لهما اضحية فاشترى
 بخمسة وعشرين لا يلزم الا امر وان اشترى تسعة عشر ما يساوي عشرين من لزم الامر وان
 كانت لا تساوي لا يلزم من يبيع قاضي خان ان يكويل بشرا الاضحية يتفديا بام الخمر
 قبل هذا امرى عن ابي يوسف واما عند ابي حنيفة فيعتبر الاطلاق كافى وكالة الصغرى

٣ قوله يتصدق
 بقيمتها احية الذى
 فى الهندية عن
 الظهيرية لا يتصدق
 بشئ وهو الظاهر
 بل جرد امره من حقه

باب مسائل العتق

ومن ذلك اذا رحم محرم منه مع آخر بشراء او هبة او صدقة او وصية او اشترى نصه من سيده
 او عتق عتق عبدا بشراء نصفه ثم اشترى مع آخر عتق حصته ولم يضمن حصته شريكه عند ابي
 حنيفة علم الشرى حاله اول لم يعلم فى ظاهر الرواية وفى رواية الحسن عن ابي حنيفة لا ضمان
 فيما اذا علم ذكره فى الايضاح وعندهما يضمن قيمة نصيب الشرى ولو غنيا وبهى العبد ولو
 فقيرا ولو ورث قريبه مع آخر بان مات امرأه ولها عبيد هو ابن زوجها وتركها اجمع الزوج
 فورث الاب نصف ابنه والاخ نصفه الاخر لم يضمه بالاجماع ولو باع احد الشرى بيمين نصيبه
 من قريب العبد وهو موسر ضمن نصيب شريكه بالاجماع وكذا لو اشترى الاجنبى نصفه او لا
 ثم اشترى القريب النصف الاخر وهو موسر ضمن نصيب شريكه من الوجيز ولو اعتق
 احد الشرى بيمين نصيبه من اقرن وهو موسر فان لشريكه ان يضمه قيمة نصيبه وله الاعتاق
 وفروعه والاستسعاء فان ضمن رجع المعتق بالضممان على العبد والولاة كله وان اعتق او
 استسعى فالولاة بينهم ما وان كان معسرا فلا شريك للاعتاق والاستسعاء لا الضمان والولاة
 بينهم ما فى الوجهين هذا عند ابي حنيفة وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع
 الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاة للمعتق من الهداية وفى الاشياء أحد
 الشرى بيمين فى العبد اذا اعتق نصيبه بالاذن شريكه وكان موسرا فان لشريكه ان يضمه
 حصته الا اذا اعتق فى مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا فى عتق الظهيرية ام
 وقال فى الوجيز ان مات المعتق والعتق فى محبته يؤخذ الضمان من ماله وان كان العتق فى
 مرضه فعندهما لا شئ على ورثته فى ماله لان العتق فى المرض وصية كالتيديرو وعند محمد وهو
 رواية عن ابي يوسف يستوفى من ماله لانه ضمان اتلاف المريض لو اتلف مال انسان يضمه

وان مات الساكت فلورثته أن يختاروا التضمين أو السعاية أو الاعناق فان اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك ولو اختار الساكت أحده هذه الثلاثة ليس له أن يختار الاخر لأنه باختيار التضمين أبرأ العبد عن السعاية وباختيار السعاية صار نصيبه مكانا فلا يملك نقله الى المعنى بخلاف الورثة لان ملك كل واحد منهم مميز عن ملك الاخر فصار كعبد بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه ولو أعتق نصيبه باذن الشرع لم يملك نصيبه الا استسعاء دون التضمين والاصح انه لا سعاية له عليه عندهم وهذا بناء على ان عنده ضمان الاعناق ضمان انفاق لانه بالاعناق أنفق نصيب صاحبه حيث يفسد عليه باب التصرفات عليه وعندهما ضمان تلك لانه يملك نصيب صاحبه با ضمان ولذلك قيل على قولهما ينبغي أن يكون له حكم التضمين صرح به في الوحي وحده اليسار أن يملك من المال قدر قيمة نصيب الاخر لا يسار الغنى ذكره في الهداية وتعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعناق حتى لو أعتق وهو موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو أعتق وهو موسر فإيسر لا يثبت ائتمار به حتى التضمين ولو اختارنا في قيمة العبد يوم العتق يقوم العبد للرجال فان كان هالكا فالقول للمعتق لانه منكر الزيادة ولو أعتق عبدا بينه وبين صغير يستأني بالوغ الصغير ان لم يكن له ولي أو وصى وان كان فله التضمين أو السعاية ولو دبر أحد الشر بكن نصيبه وهو موسر فلا يخر التضمين وان شاء أعتق أو استسعى عبد بين رجلين أعتقه أحدهما ودبره الاخر ولا يعلم أيهما أعتق أو كانا معا فعندهما العتق أولى فان كان المعنى موسرا ضمن وان كان معسرا يسبى العبد وأما عند أبي حنيفة فللمدبر ان ضمن المعنى ربع قيمة العبد ويسبى العبد ربع قيمته ويرجع المعنى بما ضمن على العبد لان المدبر الضمان في حال ان كان التدبير أو لا والسعاية في حال ان كان العتق أو لا فينصف من الوحي وان علم أنهم قد اختلفنا في كيفية تضمين المعنى في هذه المسئلة فعند أبي يوسف ضمن قيمة ثمر بركة فتدبره عند مدبره ثم يكره في الحقائق كاتب عبده في مرضه ولا مال له غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتاب بجاز من الثلث وسبى العبد في ثلثي قيمته أعتق أحد عبدي في العفة ثم مرض فبين في كثير القيمة فالعتق من جميع المال من اقرار الصغرى من عليه كفارة لو قال لغيره أعتق عبدا عني بالف ففعل وقع عن الآخر عندنا ونلزمه الا ان وفل زفر يقع عن المأمور ولا يلزم الا مرمى وكذلك لو قال ففعل تحت عبدا لمولاه أعتقه عني بالف ففعل يقع عنها وفسد الكساح خلافا لفران لم يذكر الا مرمى البديل بل قال أعتقه عني ولم يسم ما لا يقع عن المعنى عند أبي حنيفة ومحمد حتى لا يفسد الكساح وقال أبو يوسف يتبع عن الآخر أيضا ومحل المسئلة الهداية من الكساح عبد دفع الى رجل مالا وقال له اشترى من مولاي وأعتقني قال الحسن البصري البيع باطل والعتق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي ان البيع والعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه نأخذ كذا في الصغرى وفي الخلاصة من الوكالة عبد دفع الى رجل ألف درهم وأمره بان يشتري نفسه له من مولاه فذهب فاشترى

ان لم يصف يكون الشراء له وان اُضيف الى العبد فهو واعتاق وما دفع من الالف فهو للمولى
وعلى العبد ألف آخر عن العبد اه ^{عبد} بين ثلاثة دبره أجدهم وهو موسر ثم أعتقه الا تخر
وهو موسر فارادوا الضمان فلا ساكت ان يضمن المدبر ولا يضمن المعتق والمدبر ان يضمن
المعتق ثلث قيمته مدبر او لا يضمنه الثلث الذي ضمن ويكون الولاء بين المعتق والمدبر اثلاثا
ثلثا للمدبر والثلث للمعتق وهذا عند أبي حنيفة وقالوا العبد كله للذي دبره أول مرة ويضمن
قيمه بشرط يملكه موسرا كان أو معسرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا من الهداية وقال ابن كمال
في الايضاح وقيمة المدبر نصف قيمته قنا وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في المبسوط اه ^{وان}
كانت أم ولد بينهما فاعتقها أحدهما وهو موسر فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وقال يضمن
نصف قيمتها من الهداية وقيمة أم الولد ثلث قيمتها قنه ذكره في الخفائق ^{را}ذا أعتق المولى
المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الاقل من قيمته ومن دينونه
كما لو لم يعلم ولو أعتق العبد الجاني وهو يعلم بالجناية يصير ضامنا للجميع كذا في الصغرى من
المأذون ونظام السكلام عليهما يأتي في بابهما ان شاء الله تعالى ^{عبد} العبد الموصى بمنفعته أبدا
رقبته للوارث وليس له من منفعته شيء ومنافعه للموصى له فاذا مات الموصى له عادت منفعته
الى المالك ولو أعتقه نفذ ضمن قيمته يشترى بها خادم كذا في الاشياء من القول في المالك ثم قال
فيه ولم ارجح حكم كتابته وينبغي أن تكون كاعتاقه ولا تصح الا بالتراضي اه ^{مرض} مرض وهب قنا
لامرأته فاعتقه ثم مات المريض نفذ ضمن القيمة اذ التملك في الابتداء صح لكن انقلب
وصية بعد ذلك قال في اواقعات وهو المختار ^{مرض} مرض وهب لمريض قنا فخرره ولا مل له سواء
نفات الواهب ثم الموهوب له فالقن يسمى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسمى في ثلثي
ثلث الباقي لورثة الموهوب له كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين ^{وفي} وفي الخلاصة
من القضاء الامه اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعواها أو ادعت يرضها على يدي امرأة
عدلة حتى تظهر عدالة الشهود فان ظهرت العدالة وقضى بعقدها وقد أخذت نفقتها أشهرها
في مدة المساءلة وجع المولى عليها بما أنفق وكذا بما أنفقت بغير اذن المولى وما أنفق عليها
بغير القضاء فهو تبرع ولو لم يظهر انها حرة لكنها استحققت وأقيمت البينة توضع على يد عدل
ويؤمر الذي في يديه بالاتفاق عليها فان زكيت البينة لم يرجع على المستحق بالنفقة عند أبي
حنيفة وعندهما يرجع اه

باب مسائل الاجارة

وهي على قسمين الاول في ضمان المستأجر وهو أنواع الاول ضمان الدواب قال في الوجيز
أصله ان المستأجر اذا خالف في المشروط له فان كان ضررا للمجمل مثل ضرر المشروط أو أقل
فلا شيء عليه لان الراضي بأكثر الضررين يكون راضيا بأقلهما أو بما عساه دلاله وان كان
أكثر منه ضررا فان كان من خلاف جنسه بان حل مكان الشعير الحنطة فعطبت الدابة ضمن

ولأجر له وان كان من جنسه بان حمل المسمى وزاد عليه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر
المسمى لانها مكتبة بفعل مأذون وغيره أذون فيقسم على قدرهما اهـ ^١ المقبوض باجارة
فاسدة في حكم الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال في الاصل في آخر باب اجارة الدواب
لا ضمان على المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده على اجارة فاسدة علل السرخسي
فقال لانه مستعمل لها باذن المالك وقال صاحب المحيط هو امانة في يده فاذا قصر في حفظه
ضمن من القنية وفي البرازية العين المستأجرة امانة اجماعا اهـ ^٢ ولو استأجر للحمل فله أن
يركبها ولو للركوب ليس له أن يجدها ولو حمل لا يستحق الاجر ويضمن بهلاكها والفرق ان
اسم الحمل يقع على الركوب يقل حمل فلان دابته اذا ركبها فدخل الركوب تحت اسم
الحمل واسم الركوب لا يقع على الحمل لا يبان فلان ركب دابته اذا حمل عليها من الفصولين
^٣ ولو استأجر دابة أو ثوب ليس له أن يؤجرها من غيره وفي العبد له ذلك واجارة العمار قبل
القبض مختلف فيها كبيعها من القنية ^٤ واعلم ان كل فعل قيل فيه ليس للمستأجر أن يفعله
فانه يضمن ما نفع بفعله ولا تنظر انما هي منحصرة المستأجر بل هي أصل شامل لجميع مسائل
الضمان في جميع الابواب ^٥ ولو استأجر دابة للركوب فان أطلق فله أن يركب من شاء لكن
اذا ركب بنفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره ولو كان على أن يركبها فلان فاركبها
غيره فعطبت كان ضامنا ولو استأجر للحمل وسمى نوعا قدر الجملة عليها مثل أن يقول خمسة
أففرة حنطة فله أن يحمل ما هو مثل الحنطة في الضرر أو أقل كالشعر والسهم وليس له أن
يحمل ما هو أضر كالمخ ولو استأجرها ليحمل عليها فط اسمها فليس له أن يحمل مثل وزنه
حديد ولو استأجرها ليحمل عليها مقدار من الحنطة فحمل عليها أكثر منه فعطبت ضمن
ما زاد الثقل الا اذا كانت جالا لا يطبقه مثل تلك الدابة فيمنعها بعض كل قيمتها من انه دابة قلت
وانما يضمن ما زاد الثقل فيما اذا كانت تطبق الحمل اذا حملها المسمى والزينة دفعة واحدة أما
لو حمل المسمى أو لا ثم حمل الزيادة وهلكت ضمن كل القية لو حمل الزيادة على مكان حمل عليه
المسمى ولو حمل في مكان آخر (٢) چنانكه به تترك ابرآو يحنث ضمن قدر الزيادة أيضا من
الفصولين ^٦ وفي الخلاصة اذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها
عشر بن فسلبت فعليه الاجر تام فان عطبت بعد ما بلغت فعليه نصف قيمتها والاجر تام وهو
قول أبي يوسف اهـ وان كسج الدابة بلجامها أو ضررها فعطبت ضمن عند أبي حنيفة وقال
لا يضمن اذا فعل فعلا معارفا من الهداية وفي الحقائق موضع الخلاف الضرب في موضع
معتاد بغير اذن صاحبها اذ في غير المعتاد يضمن اتفاقا ولو ضربها بامر وفي الضرب المعتاد في
الموضع المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا اهـ ^٧ وان استأجرها الى الحيرة فجاوزها الى القادسية
ثم ردها الى الحيرة ثم نفقت فهو ضامن قيل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهبا لاجابيا
أما اذا استأجرها ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا اختلف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق
قلت يريد انه لا يضمن وقيل الجواب مجرى على الاطلاق قلت يريد انه يضمن مطلقا وهذا

أصح من الهداية وفي الخلاصة إذا خالف من حيث المجاوزة عن المكان بان يكرى دابة
الى مكان معلوم فجاوز ثم رجع فغطبت الدابة لم يضمن عند أبي حنيفة في قوله الاول وفي قوله
الاخير يضمن ما لم يدفع الى المالك وهو قولهما وهو اختيار الامام السرخسي والعارية على هذا
الخلاف بخلاف المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق حيث برئ عن الضمان وقال
بعض مشايخنا انه لا فرق بين الوديعة والاجارة الا ان الوديعة مطلقا اما الاجارة على الذهاب
دون المجيء حتى لو استأجرها ذاهبا وجائيا لا يضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح بل بين الوديعة
والاجارة فرق على ما ذكرنا وكاننا هـ هذا لا يحمّل الفرق استأجرها ليركبها بنفسه فاركبها
غيره ضمن والاجر عليه استأجر حمارا وقبضه فأسلمه في كرمه وزكده فسرقت برده عنه
وأصاب الحمار البرد فضرر ورده على صاحبه فأت من ذلك المرض ان كان الكرم حصينا والبرد
بجال لا يضر مع البردة لاشئ عليه من الضمان في البردة والحمار فان كان بجال يضره مع
البردة ضمن قيمة الحمار دون البردة وان كان الكرم غير حصين ان كان البرد بجال يضر
بالحمار مع البردة ضمن قيمتهما وان كان بجال لا يضره به مع البردة ضمن قيمة البردة دون
الحمار وعليه نقصان الحمار الى وقت الرد الى صاحبه لانه بمنزلة الغاصب للحمار حين أرسله
في الكرم فاذا أسلمه الى صاحبه برئ من الضمان قال رحمه الله ذكر الحصين ولم يفسره في
التوازل فعرضت على القاضي الامام فقال انه يكون له حيطان وباب مغلق فان عدم أحدهما
فهو غير حصين والمراد من الحائط أن يكون مرتفعاً بحيث لا يقع بصر المسارع على ما في الكرم
هـ استأجر دابة ليحمل عليها ما حمل عليها فقدره برا ضمن وان نصفه برا
قال السرخسي يضمن وقال ابو بكر لا يضمن وهو الاستحسان وهو الاصح ولو زاد وبلغ المكان
ثم هلك ضمن قدر الزيادة لانه صار غاصبا لذلك اقل قدر فلا يبرأ الا بالرد على المالك ولو خالف
في الجنس بان شرط بر الخمل قدره شعير ففي القياس يضمن وفي الاستحسان لا لانه أخف فان
سلمت لزوم المسعى وان عطبت فاقبضه والاجر وان شرط شعير اقل قدره برا ضمن قيمتها لانه
أثقل كالخـديده كان البر كافي البرازية ومن أكثرى حمارا بسرج فترج السرج وأسرجه
بسرج بسرج بمنزلة الحجر فلا ضمان عليه الا اذا كان زائدا في الوزن فحينئذ يضمن عند أبي
حنيفة ما زاد الثقل وان أوكفه با كاف يوكف بمنزلة الحجر ضمن عند أبي حنيفة من الهداية
قال في الايضاح يضمن كل قيمته عنده في رواية الجامع الصغير وقد مر ما زاد في رواية الاصل
وهو قولهما وان كان لا يوكف أصلا أو لا يوكف بمنزلة الحجر ضمن كل القيمة اتفاقا من الحقائق
استأجر دابة بغير لحام أو كانت ملحمة فترعه وأبدله بلحام يلحم به مثله لا يضمن وان ألحم بلحام
لا يلحم به مثله ضمن من قاضيان ومن استأجر دابة الى مصر ولم يسم ما يحمل عليها فحمل
ما يحمله التماس أي المعتاد فنقضت في الطريق فلا ضمان عليه لان العين المستأجرة أمانة في يد
المستأجر وان كانت الاجارة فاسدة من الهداية لو أوردت المستأجر خلفه آخر بغير ذكره
في العقد فغطبت الدابة فعليه نصف قيمتها وعليه الاجر كاملا ان عطبت ببدل لو غم مقصده ولو

أردف اثنين ضمن ثلثي قيمتها وقس على هذا من درر الجمار ولا اعتبار بثقل الرديف وخفته
 لان الدابة تقرب يحمل الراكب الخفيف لجهله بانقر وسية ويخفف عليهم اركوب التقليل لعلها
 وهذا الحكم انما هو ان كانت الدابة تطيق حمل الرديف وان كانت لا تطيق ضمن جميع قيمتها
 ذكره في الابضاح ثم المالك بالخيار ان شاء ضمن المستأجر ولا يرجع على الرديف وان شاء ضمن
 الرديف ويرجع على المستأجر وان كان مستعيرا لا يرجع عليه من التبازية وفي شرح المجمع
 نقلا عن النهاية هذا اذا كان الرديف مستمسكا بنفسه وان كان صغيرا لا يستمسك فهو
 كالحمل ضمن بقدر ثقله وفي ذكر الرديف احتراز عما اذا حمله الراكب على عاتقه فانه يضمن
 جميع قيمتها وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الراكب مع الذي حمله على عاتقه
 يجتمعان في مكان واحد فيكون أشق على الدابة اهـ اذا ركب الدابة وقد لبس من
 الثياب أكثر مما كان عليه من استأجر ان لبس مثل ما لبس الناس لا يضمن وان لبس
 ما ليس لبس الناس يضمن بقدر ما زاد من الخلاصة اكثري دابة للحمل فوضع عليها
 الرحلة ضمن لان الرحلة أشد ضررا من التبازية ولوجل عليهم مع نفسه شيئا آخر ضمن
 قدر الزيادة بالهـ لولا ركب في غير موضع الحمل وليس معناه أن يوزن الرجل والحمل يعرف
 الزيادة اذا الانسان لا يوزن بالقياس انما معناه أن يرجع الى أهل البصرة ان هذا الحمل
 ما يزيد على ركو به في الثقل ولوركب في موضع الحمل ضمن كل القيمة اذا نقل الراكب مع ثقل
 الحمل اجتمعا في محل واحد فيكون أدق على الدابة هذا لو تطبق الحمل مع الركوب أما لو لم تطبق
 يجب كل القيمة في جميع الاحوال ولو استأجرها للركوب فحمل عليها صيا صغيرا فعثرت
 به ضمن اذا الصبي الذي لا يستمسك على الدابة كالحمل فلا يدخل تحت الركوب ولو
 استأجرها ليحمل عليها كذا فزاد على المسمى وسلمت الى المقصد فلما وضع الحمل جاءها سائلة
 فضاعت قبل الرديف على المالك ضمن من قيمتها قدر الزيادة اذ غصب منها ذلك القدر فلا يبرأ
 الابارء من الفصولين استأجر دابة ليحمل عليها كذا ففيرا من الشعر فحمل ذلك القدر
 حنطة يضمن وفي عكسه لا يضمن ولو استأجرها ليحمل مائة من القطن فحمل مثل وزنه
 حديد أو أقل ضمن لان حمل الحديد أدق للدابة فيكون اضر بها ولو استأجرها ليحمل عليها
 عشرة مخاتيم فحمل في جوالتي عشرين وأمر رب الدابة بالوضع فوضع لاضمان على المستكبري
 ولو حملاه على الدابة يضمن ربع قيمة الدابة بخلاف مالو كان في جواليق فحمل كل واحد
 جوالق يضمن المستأجر شيئا لانه يجعل المستأجر حاملا للعشر المأذون فيها حملا لعله على
 الصلاح وفي الاول المأذون فيه غير مقيم بماليس بما أذن فيه فقد حمل المستأجر عشرة
 نصفها مأذون فيه ونصفها غير مأذون فيه فيضمن نصف نصفه من الوجيز استأجر دابة
 ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جدد الاجارة وادعى ان الدابة به يصير هنا
 غاصبا حتى لو عطيت بعد الجحود قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان جدد ثم ركبها بعد
 ذلك برى عن الضمان فكان عليه جميع الايجر وعند أبي يوسف لا لانه صار غاصبا به

استأجرها ليعمل عليها من هذه الخنطة فعمل من غيرها أو خنطة رجل آخر لا يكون مخالفاً ﴿ استأجرها ليعمل عليها شعيراً فعمل في أحد الجوالقين شعيراً وفي الآخر خنطة فعطبت الدابة ضمن نصف قيمتها وعليه نصف الاجر لانه في النصف مخلاف ﴿ استأجرها ليعمل عليها عشرة مخاتيم فعمل خمسة عشر وجاءها اسلمية فهلكت قبل أن يردّها الى صاحبها ان كانت تطيق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الاجر وان كانت لا تطيق ضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر ﴿ نزل المستأجر عن الدابة في سكة ودخل المسجد ليصلي وخطي عنها فضاغت كان ضامناً قالوا هذا اذا لم يربطها وان ربطها لا يضمن لانه لا بد له من ذلك قال ثمس الائمة السرخسي الصحيح عنده ان غيبها عن نظره ضمن وان ربطها بشئ كالنزل في الصحراء من قاضيان ﴿ استأجرها ليشيع فلا ناخسها من الغدوة الى انتصاف النهار ثم بدل القلان أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهيرة ان كان حبسها قدر ما كان يحبس الناس لا يضمن ولا أجر عليه وان حبسها أكثر من ذلك ضمن من الخلاصة ﴿ استأجرها ليعمل عليها عشرة مخاتيم فعمل احدى عشر ان حمل عليها دفعة على المكان الذي حمل العشرة بالاغانة المؤجر والدابة تطيق الزائد بلغت المكان المشروط فعليه الاجر ويضمن قدر الزيادة وان لم تبلغ وعطبت فلا أجر وان لا تطيق فكل القيمة عليه وان باعانة المؤجر مضى حكمه وان في غير المكان الذي حمل العشرة بيان علقه من القدر المعروف من السرج يعنى بقتره ابراً ويحت يضمن الزائد مطلعا وان حمل العشرة أولاً ثم حمل الزائد يضمن كل القيمة من البرازية ﴿ استأجر حماراً من كسى الى بخارافجس الحمار في الطريق ومالكه كان بخارى فامر المكترى رجلاً لينفق على الحمار كل يوم قدر ما معلوماً وسمى له الاجر الى أن يصل الى مالكه فامسك الاجير الحمار أياماً ما وافق عليه فهلك في يده قالوا ان كان اكراه لرب كوب نفسه ضمن ولو اكراه ولم يسم الركب فلا يضمن لانه لو اكراه لرب كوب نفسه ليس له أن يعير ولا ان يؤجر فليس له الايداع ايضاً واذا لم يسم الركب كان له الاغارة والاجارة فله الايداع ﴿ استأجر حماراً الى بخارافجس عن المضى فذهب وتركه فضاغ لا يضمن وكذا لو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع فذهب فضاغ لا يضمن ذكره في الخلاصة ﴿ اذا عمى الحمار أو عجز عن المضى فباعه المستأجر وهلك ثمنه في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحمار حتى يأمره بالبيع لا ضمان عليه لاني الحمار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعنى ضمن قيمته ﴿ استأجر حماراً ورجل عليه وله حمار آخر حمل عليه أيضاً فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك فلو كان بحال لو اتبع الحمار المستأجر ذلك حماره أو متاعه لم يضمن والا ضمنه لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا كان بغير عذر ﴿ لو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل أحدهما فضاغ الآخر لو غاب عن نظره ثم هلك ضمن المستأجر ﴿ لو أدخل الحمار في سكة فيها نهر فصر به فوق مع الحمل في النهر فاشتغل بقطع الحبل فهلك الحمار ان كان المكان

ضيقا لا يسع فيه ذلك الحمل ضمن وان كان بحال يقدرا الحمار على مجاوزته مع ذلك الحمل فان
 عنف عليه بالضرب حتى وثب من ضربه ضمن والا فلا يضمن ❀ استأجر حمارا لينقل
 عليه الخطب فاوقره بما يوقره مثله فاصاب الحمار حائطا أو نخوة فوقع في النهر ان كان
 المستأجر ساقه سوفا معتادا في طريق يسلكه الناس ولم يعنف عليه بالضرب لا يضمنه
 ❀ استأجر حمارا وتركه على باب المنزل فلما خرج لم يجده ان كان الحمار غاب عن بصره حين دخل
 المنزل ضمن والا فلا يضمن الا أن يكون في موضع لا بعد هذا القدر من الذهاب تضيقا بان كان
 في سكة غير نافذة أو يكون في القرى من الفصولين ❀ وفيه أيضا تقلاع بعض الفتاوى
 ربط الحمار المستأجر على باب داره ثم دخل داره ثم خرج فلم يجده ضمن ان غاب عن بصره حين
 الدخول من غير فصل ❀ أوقف المستأجر الحمار ليصلي الفجر فذهب أو انتهى به انسان فان رآه
 ينتهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لتركه الحفظ مع القدرة اذ خوف ذهاب المال يبيع قطع
 الصلاة ولو كان درهما ولو كان في بول أو غائط أو حديث مع غيره فذهب الحمار ان توارى عن
 بصره وضاع ضمن من الخلاصة ❀ ولوربطه في سارية في البلد في سكة نافذة وليس له نزل
 في تلك السكة ولا يقر به وثقة أقوام نيام ليسوا في عيال المستأجر ولا من أجرائه قالوا لو كان
 المستأجر استخفهم أو بعضهم ولم يشترط الركوب بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد نوم الحافظ
 تضيقا لا يضمن ولو شرط ركوبه بنفسه ضمن مطلقا اذ ليس له حينئذ أن يودع من أجنبي
 فاما اذا لم يشترط فله الابداع ولو لم يستحفظ ضمن على كل حال ومثله استأجر حمارا واستأجر
 رجلا لحفظه فهلك في يد الاجير ضمن المستأجر لو شرط ركوبه بنفسه والا فلا يضمن لما
 ❀ استأجر حمارا افضل في الطريق فتركه ولم يطلبه ان كان ذهب منه بحيث لا يشعر وهو حافظ له
 فلا ضمان عليه فان علم وطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك الا ضمان عليه في ترك
 الطلب ان كان آتيا من وجوده بعد ان طلبه في حوالى المكان الذي ضل فيه فان ذهب وهو
 يراه حتى غاب عن بصره ولم يمنعه فهو ضامن لتقصيره في حفظه حيث لم يمنعه وعلى هذا الوجه
 الى الخيلار واشتغل بشراء الخبز فضاع لوطاب عن بصره ضمن والا فلا يضمن من الفصولين
 سوى المنقول عن الخلاصة وفي البرازية التقييد بالبصر في النهار والليل سواء اذ يرى في
 النهار من بعد وفي الليل لا وفي السفر لا ضمان في كل حال وفيها من المتفرقات استأجر أو استعار
 دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي واختفى عنها فضاعت يضمن اذا لم يربطها فان ربطها
 لا يضمن لانه لا يجب ديدان ذلك قال شمس الاعنة الصحيح عندي انه اذا غيبها عن بصره ضمن
 حتى لو كان في العصر او نزل للصلاة وأمسكها فانفلتت من يده لا يضمن فعلم ان الاعتبار ان
 لا يغيبها عن بصره لانه اذا غيبها يكون تاركا للحفظ وان ربطها وهلكت الدابة عند المستأجر
 ثم استحققت له أن يضمن أي ما شاء فان ضمن المستأجر رجوع على الأجر وان ضمن الآخر
 لا يرجع على المستأجر من عارية الوجيز ❀ رجل أجر دابة على أن يكون له الخيار منها ساعة
 من النهار وركبها المستأجر فسرفت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الأجر وان كان الخيار للمستأجر

كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة ﴿ استأجر دابة ليركبها الى موضع كذا وركبها في
المصر في حوائجهم ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لظاهرها ولا اجر عليه من
قاضي خان ﴿ استأجر دابة ليركبها الى بغداد فبدا المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر يعنى
في فسخ الاجارة وكذا لو بداله في بعض الطريق فان طلب منه الاجر نصف الاجران كان
النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الصعوبة والسهولة فله ذلك ولا يقدر بقدره وبعد
ذلك ان كان صاحب الدابة معه يدفع الدابة اليه فلولم يدفع وركب حتى دخل المدينة فهلك
ضمن وان لم يكن صاحب الدابة معه هل يضمن بالركوب قد ذكر في فصل الدواب من الخلاصة
﴿ استأجرها ليركبها في المصر فذهب المالك الى مصر آخر فخرجها المستأجر اليه فهل مكنت
في الطريق ضمن لصبرورته فاصبها بالاجراج ﴿ استأجرها ليذهب الى مكان كذا فذهب
الى غيره ضمن ولا أجر سملت أو هلكت من البرازية ﴿ المستأجر اذا ركب الدابة عند
الرجوع فهل مكنت لم يضمن استحسانا ولو جعل عليها يضمن ولو جعل يسوقها ليردها فهل مكنت
لا يضمن فان بلغه أن صاحبها في موضع آخر فساقتها اليه فعطيت فهو ضمان اذ عليه الرد الى
الموضع الذي استأجر فيه ﴿ استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوم الى
الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكلما رجع كان يركبها فعطيت قال أبو بكر الرازي يضمن
لانه استأجرها ليحمل دون الركوب فكان غاصبا في الركوب وقال الفقيه أبو الليث في
الاستحسان لا يضمن لان العادة جرت فيما بين الناس بذلك فصار كانه مأذون في ذلك بطريق
الدلالة وان لم يأذن له بالا فصاح ﴿ استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه
وسار به في طريق المدينة ثم تخلف عنه لحاجة البول أو الغائط أو لحديث مع غيره ولم
يعد عنه الحمار ولم يتوار عنه فضاء فلا ضمان عليه وان توارى عنه ضمن لانه تضييع
﴿ استأجر حمارا ليذهب به الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق اصوصا فلم يلتفت الى
ذلك فذهب فاخذ الصوص وذهبوا بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا
الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان عليه والضمن من المشتغل عن الخلاصة ﴿ زرع بين
ثلاثة حصصه فاستأجر أحدهم حمارا لينقل الحصاد فدفعه الى شريكه لينقلها فهلك
عنده وكان العرف بينهم ان يستأجره أحدهم ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن
المستأجر لانه كغير من شريكه وللمستأجر أن يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وجعل الحصاد
مما لا يتفاوت فيه كذا في ضمان الميكاري من الفصولين نقل عن قاضي خان ثم قال أقول على
هذا يريد قوله للمستأجر أن يعير الخ قوله وكان العرف بينهم كذا الى آخره مستدرك لا حاجة
اليه اه قلت والامر كما قال القروى استأجر حمارا ليحمل عليه برالى المدينة ففعل فوضع
عليه في الرجوع ففريق لم يلح بلا اذن ففرض فبات ضمن لقصبة ولا أجر اذا لا يجتمعان قال
صاحب الفصولين اذا كان الحمل عليه في الرجوع متعارفا ينبغي أن لا يضمنه ﴿ وفي الخلاصة
استأجر حمارا ليحمل عليه اثنى عشر وقرا من التراب الى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن

فكلما عاد من أرضه يحمل عليه وقران لبن فان هلك الحمار في الرجوع ضمن قيمة الحمار دون
 الاجر فان سلم الحمار حتى تم العمل فعلى المستأجر تمام الدرهم في كل وقرن من التراب نصف
 دانق كما اذا استكرى دابة لمسير فرسخ فصار سبعة فراسخ فعليه من الكراء مقدار ما مشط
 وفيما زاد هو غاصب اه **§** استأجر حمارا لينقل من خربة تريا فان هدمت الخربة فهلك الحمار
 فلو ان هدمت بفعل المستأجر ضمن لصنعه ولو ان هدمت لخاوة فيها لا فعله ولم يعلم المستأجر به
 ولم يكن أوقف الحمار على وهي الخربة لا ضمن لعدم تقصيره ذكره في الخلاصة **§** المستأجر
 لا يملك ان يبعث المستأجر الى السرح فلو فعل ضمن وقيل لو جرى العرف بالبعث فله ذلك والا
 فلا ذكره في الخلاصة عن المحيط وقيل ان للمستأجر أن يؤجر ويعير ويودع والبعث الى
 السرح ايداع فملكه قلت وقدر ان المستأجر ليس له أن يؤجر وفي الخلاصة من العارية
 المستأجر يؤجر ويعير ويودع ولم يذكر كم الرهن وينبغي ان يرهن اه **§** استقرض
 من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليس بتمعه له الى أن يوفي دينه فعنه المقرض الى
 السرح فقهره الذئب ضمن المقرض اذا المقرض هنا بمنزله المستأجر اجارة فائدة فلا يملك بعثه
 الى السرح **§** أمسك المستأجر بعد مضي المدة أو تركه في دار غيره ضمن اذا رد ويحب عليه
 بعد المدة بمغرم بالتزلز وكذا تركه في دار غيره وغيبه عنه تضيق من الفصول وفي مشتمل
 الهداية نقلا عن التجريد ليس على المستأجر رد المستأجر على المالك وعلى الذي أجره أن
 يقبض من منزل المستأجر وان أمسكها فله ملك لم يضمن وليس هذا كعاريه ثم قال نقلا عن
 الاجناس قال أبو حنيفة كل شيء له مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر أجر الرد وعليه
 أخذه وليس على المستأجر رده وما لاجل له كالثياب والدابة فعلى المستأجر رده اه **§** استأجر
 دابة ليركبها مدة فأنقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يجئ صاحبها ليأخذها حتى نفقت
 عنده لا ضمان عليه لانه لا يجب على المستأجر الرد ومع ذلك لو ساقها للرد الى مالكها فضاغت
 لا يضمن من البزاية **§** استأجر دابة من مكان من المصر ذاهبا رجائيا فعلى المستأجر ان
 يأتي بها الى ذلك المكان الذي قبض فيه فلو أمسكها في بيته فعطبت ضمن ولو قال أركب من
 هذا المكان وأرجع الى بيتي فليس عليه الرد الى بيت المؤجر ولورد المستأجر الدابة مع أجنبي
 فعطبت ضمن **§** لو عين المؤجر الطريق على المستأجر فاخذ في طريق آخر يساويه في الامن
 لا ضمان عليه وان لم يساوه في الامن ضمن وفي الخلاصة لو خالف بان بين له طريقا فاخذ
 طريقا آخر ان كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ فله الاجر وان كان في السبل سواء
 لا يضمن وان كان أحدهما أبعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة
 ضمن وان حمله في البحر ضمن وان كان يسلكه الناس واذا بلغ يجب الاجر في البحر وغيره اه
 ولو عين الرفقة فذهب بالرفقة لو كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة ضمن والا فلا
 ضمان عليه **§** لو قال المؤجر للمستأجر ارجع مع العير فرجع مع غير آخر لم يضمن ادلم يعين
 غيره وهذا يشير الى أنه لو عين رفقة فذهب بالرفقة أو مع رفقة أخرى ينبغي ان يضمن

استأجر ثورا ليطحن عليه عشرة مخاتيم برطحن احد عشر مختما وتلف أو استأجره
ليكرب عليه جريا فكريب جريا ونصفه فلهك ضمن كل قيمته اذ الطحن يكون شبيها فشيا
فلما طحن عشرة انتهى العقد فهو في طعن الحادى عشر مخالف من كل وجه فيضمن كلها
استأجرها ليحمل عليها كذا قفيزا من بر تحمل عليها شعير امثل وزن البر ضمن اذ الشعير
بمثل وزن البر يكون أكثر كيلا من البر فيأخذ من ظهرها أكثر من البر فيكون مخالفا صورة
ومعنى ولو استأجرها ليحمل عليها كذا قفيزا من شعير تحمل بر امثل وزن الشعير لا يضمن
استأجرها ليحمل بر أو شعير او وزن معلوم تحمل لبنا أو حديد امثل وزنه ضمن اذ الحديد
والبن أدق لظهر الدابة وكذا الوجهل تنبا أو حطبا أو قطن امثل ذلك الوزن ضمن لانها تأخذ من
ظهرها من غير موضع الحمل فيكون أشق على الدابة ولو حمل من الحطب أو نحوه أقل وزنا من
بر معنى ينبغى أن يضمن لو تفاوتا قليلا أو كثيرا بان شرط من البر مثلا مائة رطل وحمل من
الحطب ونحوه خسين فالوقيل لا يضمن لا يبعد وينبغى أن يعتبر الضرر ولو استأجرها ليحمل
تنبا أو قطن أو حديد أو حطبا تحمل بر أو شعير امثل وزن هذه الاشياء لا يضمن اذ ضرر البر
والشعير دون ضرر هذه الجملة من الفصولين سوى مسألة الخلاصة أكثرى دابة ليحمل
عليها انسانا تحمل امرأة لا ثقيلة لا يضمن الا اذا كانت ثقيلة بحيث لا تتحملها الدابة فيضمن
ولو استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن كل يوم يجوز ان طحن
ما يخرج عن العرف يضمن ولو استأجر دابة با كاف فأسرجها لا يضمن أكثرى عريانا
فأسرجه فركبه يضمن الا اذا كانت الدابة لا تركب الا بسرج كالفرس فأسرجه لا يضمن وان
استأجر ليركب خارج المصر فأسرجه لا يضمن وكذا في المصر ان كان الرجل من الاشراف أو
من الاوساط وان كان من الاسافل يضمن من الوجيز وفي الخلاصة استأجر دابة
با كاف فأوقفها با كاف مثله أو أسرجها مكان الا كاف لا يضمن ولو استأجرها بسرج فأوقفها
با كاف يوقف مثله أو بسرج لا يسرج مثله فهلكت ضمن كل قيمة الدابة عند أدنى حنيفة ولو
استأجرها عريانة فأسرجها وركبها ضمن قال مشايخنا ان استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن
وان استأجرها ليركبها في المصر ان كان المستكبرى من الاشراف لا يضمن وان كان من
العوام الذين يركبون عريانا فكما قلنا انه يضمن ولو تكارى دابة ولم يذكرا السرج
والا كاف وسلمها عريانة فركبها بهذا وهذا ان كان مثله يركب بسرج ضمن اذ اركبها
با كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذ اركبها بهذا وهذا قال رحمه الله تعالى
تأويله اذ اركب من بلد الى بلد اه استكبرى ابلا على أن يحمل على كل بعير مائة
رطل تحمل مائة وخسين ثم أتى الجمال بابل فاحسب به المستكبرى انه ليس في كل حمل الامانة
رطل تحمل الجمال وهلك بعض ابله لا يضمن المستكبرى اذ مالك الابل هو الذى حمله فيقال
له ينبغى ان تزن أولا استأجر دابة ليركب الى مكان كذا فامسكها في يده لا يجب الاجر
ويضمن لو هلك من الفصولين وفيه أيضا في ضمان المكارى نقلا عن الذخيرة

استأجرها من بلد الى بلد فامسكها في بيته فهلكت فلو امسكها فقدر ما يسلك الناس ليهبوا
 أمورهم لا يضمن ويجب الاجر ولو امسكها أكثر من ذلك ضمن قلت فينبغي أن يحمل الامسك
 في المسئلة المتقدمة على هذا استأجرها ليركبها الى بلد فاذا دخلها كان له أن يأتي بها الى منزله
 استأجرها استأجر دابة ليركبها في المصر يوم الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر
 ولا يضمن استأجر دابة ليركبها فامسكها في بيته ولم يركبها ان استأجرها ليركب خارج المصر
 الى مكان معلوم فامسكها لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استأجرها ليركبها في المصر يوم الى
 الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولم يكن ضامنا من قاضيان وفي الخلاصة استأجر
 دابة أياما مع لومة ليركبها فركبها في المصر فانقضت المدة فامسكها في البيت ولم يجئ صاحبها
 يأخذها فنقضت فلا ضمان عليه لان مؤنة الرد على الاجير ولو استأجرها الى موضع يذهب
 عليها ويجئ فان على المستأجر أن يردّها الى الموضع الذي استأجرها منه فان ذهب بها الى
 منزله فنقضت ضمن ولو قال المستأجر أرجع بها الى منزلي ليس عليه أن يردّها الى رب الدابة
 بل الى الموضع الذي استأجرها منه وعلى رب الدابة أن يأتي منزل المستأجر فيقبضها انتهى
 غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر أن يخلصه منه بعد التبين فلم يفعل حتى ضاع
 لم يضمنه استأجر حمارا وذهب به مع حمارة الى البلد فاخذ العوان حمارة المملوك فاشتغل
 بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان وقال القاضى يبيع
 الدين لا يضمن مطلقا وفي المحيط يضمن استأجر بعير يعمل عليه كذا مناور يركبه فحمل
 عليه المسمى وأركب غيره وهو يطيعهما فعبطت فعليه نصف القيمة من القنية ولورث
 علف الدابة حتى ماتت جوعا لا يضمن لان علفها على مالكها دون المستأجر حتى لو شرط على
 المستأجر فدلت الاجارة من القاعدة السادسة من الاشياء لو رد المستأجر المستأجر
 الى دار مالكه برئ من الضمان هذه في عارية الجميع وفي البرازية استأجر دابة ثم ردها الى
 صاحبها ورابطها في مرتبط صاحب الدابة أو أغلق عليها فلا ضمان عليه اذا ضاعت وكذا كل
 شئ اذا ردت الى صاحبها يفعل بها ذلك الفعل ان فعله المستأجر برئ من الضمان ولو أدخلها
 ولم يرتبط ولم يغلق وضاع يضمن اه استأجر دابة وقبضها ولم يعين الراكب كان له أن يوجرها
 ويعيرها ويودعها من قاضيان استأجر دابة الى مكة فامسكها بالكوفة حتى رجع ضمن
 لو هلكت ولا أجر من اجارة الامتعة من الوجيز استأجر حمارا الى قرية ذاهبا وجائبا على
 أن يرجع في يومه ولم يرجع فيه ورجع من الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع اذا خاف
 فيه فيضمن لو تلف كذا في الفصولين من ضمان المسكاري المستأجر يضمن بالموت مجهولا
 كالودع والمستعير لان العين امانة في يده من البرازية وفيها أجرها ولم يسلم حتى ماتت الاجر
 لا يملك المستأجر الحبس لاستيفاء المجهلة أجر داره أو عبده يدين سابق على الاجر للمستأجر ثم
 فسخا الاجارة فاراد المستأجر حبس العين بهذه الاجرة فله ذلك ولو كانت الاجارة فاسدة
 ونفعا من ثم أراد حبس العين بالدين السابق لا يصح وكذا لا يصح شرط الضمان ان هلك على

م قوله وقال القاضى
 يبيع الدين الح
 الذى فى الهندية
 ان البديع قائل
 بالضممان واما عدم
 الضمان مطابقة
 نسبة فى القاضيا
 فليست نظرا معصية

المستأجر اه **❦** مستأجر الدابة أو مستعيرها اذا نوى أن لا يردّها ثم ندم ورجع عن تلك النية ان كان سائرا عند النية فعليه الضمان اذا علمك بعد النية أما اذا كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد الى الوفاق هذه في الوديعة من البرازية والخلاصة

❦ النوع الثاني ضمان الامتعة

كل فعل يتفاوت الناس فيه تفاوتا فاحشا كاللبس والركوب فان أطلق المستأجر فله أن يلبس من شاء وكذا الركوب وليكن ان يلبسه هو أو ألبسه واحد ا فلا يس له أن يلبسه غيره وان قال على أن يلبسه غيره أو قال على أن يلبسه فلا يلبسه غيره فتخرق كان ضامنا كذا في الهداية وغيرها **❦** وفي الخلاصة من اجارة الدواب اذا استأجر ثوبا يلبسه فالبسه غيره فهو ضامن ان أصابه شيء وان لم يصبه فلا أجر عليه اه **❦** ولو استأجر ثوبا ليس له أن يؤجره من غيره كما مر في الفصل المتقدم **❦** استأجر مرأ أو مسجاة ليعمل في كرمه فاعاره جاره وضاع له يضمنه في مدة الاجارة بعدها يضمنه قال استأذنا لجعل المرأ والمسجاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل من القنية **❦** لو استأجر ثوبا يلبسه يوما الى الليل فالبسه غيره ضمن ولو سلم لا يجب الاجر ولو وضعه في بيته حتى مضى اليوم يجب الاجر ولا يضمن لو هلك وكذا لو تخرق بلبسه في المدة وكذا لو سرق منه لا يضمن ولو استأجره ليلبسه ويذهب به الى موضع كذا فالبسه في بيته ولم يذهب قال بعضهم لا يجب الاجر لانه يخاف ضامن وقال بعضهم يجب اذا الاجر مقابل يلبس لا يذهب فلا مخالفة اذا لا يشترط في الثوب بيان المكان وانما يشترط بيان الوقت اذا اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضر وعلى هذا لو استأجر ثوبا يلبسه () وبسور فلان كس رود يجاى ديك وقد ردت ينبغي أن يجب الاجر ولا يضمن من القصولين **❦** وفي البرازية استأجر قنصا يلبسه الى مكان كذا فلبسه في المصر في حوائجه فهو مخاف لا أجر عليه وقال الفقيه يجب الاجر لانه خلاف الى خير بخلاف الدابة فانه خلاف الى شر اذا محتاج فيه الى ذكر المكان وفي الثوب الى ذكر الوقت **❦** استأجر درعا يلبسه يوما الى الليل ان ثوب بذلة له ان يلبسه اليوم وكل الليل وان ثوب صيانة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وان لبس وسطه وتخرق ضمن **❦** وفي الوجيز استأجر ثوبا يلبسه فارندى به فعليه الاجر كاملا وان اترز به ضمنه لو تخرق وان سلم فعليه الاجر لان الاتراف في افساد الثوب فوق اللبس فلم يكن مأذونا به والارتداء دونه فكان مأذونا به **❦** ولو استأجر درعا يلبسه في النهار وفي أول الليل وآخره ولا ينام فيه فان نام فيه فتخرق لا من النوم لاضمان عليه وان تخرق من النوم فهو ضامن وليس عليه أجر تلك الساعة وعليه أجر ما قبلها وما بعدها وان كان ثوب بذلة له اللبس في الليالي وعليه أجر ما للعرف وأما ثوب التجمل فلا يلبسه في النوم بل اللبس المعتاد في النهار وفي طرفي الليل فصار وقت النوم مستثنى فيها عرفا فان فعل وتخرق ضمن وان سلم فعليه الاجر ولو لبسته جاريته بغير إذنه فلا ضمان عليه لانه لم يوجد منه خيانة اه **❦** استأجر ثوبا يلبسه يوما فضا ع ثم وجد بعد ذلك لم يكن عليه الاجر اذا صدقه المالك فان لبسه في يوم آخر ضمن بعض المدة من

() ويذهب الى
أجرة فلان فذهب
الى محل آخر

الخلاصة ❦ استأجر فاس انقصاب فاخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى
ضاع لم يضمن من القنية ❦ استأجرت حلياً يومياً الى الليل لتلبسه فبسته أكثر من يوم
وليلة صارت غاصبة قالوا هذا لو حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة أموالاً حبسته للحفظ
لا تصير غاصبة قبل الطلب اذ العين تبقى أمانة فلا تضمن الا بالاستعمال أو يمنع بعد الطلب
كلوديعة والفاسل بين امساك الحفظ وامساك الاستعمال انه لو أمسك في موضع يسكن
للاستعمال فهو استعمال ولو أمسك في موضع لا يسكن فيه للاستعمال فهو حفظ فعلي هذا
لو تسورت بالخيال أو تخطلت بسوار أو تعميم بتسميص أو وضع العمامة على عاتقه فهذا
كله حفظ لا استعمال ولو ألبست الحلي غير هافي المدة تضمن لتفاوت الناس في لبس الحلي
❦ استأجر قباً باليزن جلاً وكان في عمود القبان عيب لم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر فلو
يوزن مثله بمثل ذلك القبان المعيب لا يضمن اذ لم يوجد منه سبب تلف ولو بخلافه ضمن
وينبغي أن يقال اذ لم يعلم المؤجر المستأجر بالعيب فقد أذن له أن يوزن به ما يوزن به بلا عيب
فلا يضمن بوزن ذلك القدر ❦ استأجر فاساً وأجير العمل به له فدفعه اليه فذهب به الاجير
قبل يضمن المستأجر اذا خالف بدفعه وقيل لو استأجر الفاس أولاً ضمن لالواستأجر الاجير
أولاً وفي الخلاصة المختار انه لا يضمن مطلقاً انتهى وينبغي أن يقال لو تفاوت الناس
في استعمال الفاس فلا بد لصحة الاجارة من تعيين المستعمل كالأستأجر دابة للركوب فلو
عين نفسه يصير مخالفاً بدفعه اليه ولو لم يعين المستعمل عند العقد فلو استعمل الفاس بنفسه
أولاً ثم دفعه الى الاجير ضمن عند بعضهم قلت لا حاجة الى التقييد عند البعض على ما صحح
في مسألة الركوب ولو دفعه اليه قبل أن يستعمله بنفسه فليس بخالف ولو استعمله
المستأجر بعد ذلك هل يضمن يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كالعارية قلت لا حاجة
الى ذلك أيضاً بل يضمن على ما قرر في مسألة الركوب ولو لم يتفاوت الناس في استعمال
الفاس فالاجارة تصح عين المستعمل أولاً ولا يضمن المستأجر بدفعه الى الاجير سواء دفعه
قبل أن يستعمله بنفسه أو بعده ❦ استأجر مراً فجعله في الطين ثم صرف وجهه من الطين
ولم يبرح مكانه ثم نظر الى المرو لم يجده فلو حول وجهه عن المرق قليلاً بحيث لا بعد ذلك تضيقها
لا يضمن والقول قوله مع يمينه ان كذبه لا تجز ذكره في الخلاصة ولا يضمن ❦ استأجر
جواً ليعمل فيه شيئاً وأخذ الجواً فآخذه السلطان ليعمل له جلاً فذهب الجواً واشتغل
بما أمره به السلطان فسرقت الجواً فلو لم يجده الجواً بدمان أمر السلطان وخاف العقوبة
بترك ذلك لم يضمن لانه مضطراً لا يجب الحفظ ولوله بد من أن يشتغل بذلك الجمل ضمن
بترك الحفظ ❦ استأجر قدراً ليطبخ فيه شيئاً فطبخ وأخذ القدر مع ما طبخ فيه ليخرج الى
الكان فزل قدمه وانكسر القدر ضمن القدر ❦ جال زلق رجلاً يضمن وقبل ينبغي
أن لا يضمن قياساً على من استأجرت ثوباً لتلبسه ففترق من لبسها فانها لا تضمن من
الفصولين وفي القنية عن صاحب المحيط والصحيح عدم الضمان وكذا مسألة القصعة
لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها انتهى وفيه أيضاً من رد المستأجر وما يتعلق به

لو استأجر قدر اللطخ فلأفرغ حمله على حماره فزاق الحمار وانكسر القدر ولو يطبق الحمار حملها
لا يضمن والا ضمن انتهى ١٠ وفي الخلاصة استأجر قدر الفلأفرغ حمله على الحمار وذهب بها إلى
صاحبها فزاق الحمار فانكسرت لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك وان كان الرد على المؤجر الا
أن العادة ان المستأجر يحمل اه ١١ استأجر خيمة لينصبها في بيته شهر فأنصبها في الشمس أو في
المطر وانه يضر يضمن واذا سلمت فعليه الاجر ولو أخرجهما إلى السواد يضمن من الوجيز وفي
الفصولين أخر خيمة لينصبها في داره فنصبها في دار أخرى في قبيلة أخرى من هذا المصير يجب
الاجر ولا يضمن لعدم التفاوت الا اذا أخرجهما من المصير فنصبها هناك فلا أجر سلمت أولا ويضمن
للمخالفة أمره حيث أخرجهما من المصير فضرربه اذ مؤنة الرد على المؤجر اه ١٢ استأجر خيمة
إلى مكة له أن يؤجرها من آخر لانه لا يختلف من البرازية ١٣ وفي الحقايق استأجر فسطاطا
فدفعه إلى غيره اجارة أو اعارة فهلك في يد الثاني يضمن عند أبي يوسف ولا أجر عليه اذ ليس له
ذلك لتفاوت الناس في نصبه وعند محمد لا يضمن وله ذلك لانه للسكنى كذا دار انتهى ووضع
الخلاص بين أبي حنيفة ومحمد في الوجيز وفيه أيضا لو اسود بالسراج أو باقية النار لا يضمن
الا اذا جاوز عاها المعسوف والمعتاد وفيه أيضا يجوز استئجار الميزان والميكال والسرير
والا كاف ولا يدفعه إلى غيره قلت هذا اذا عين الاستعمال بنفسه والا فله ذلك قبل
الاستعمال على ما مر من القاعدة في أول هذا النوع فهي القاعدة المتبعة المتبعة فيها
يختلف باختلاف المستعمل ١٤ وفي قاضيان رجل استأجر فسطاطا له أن يسرج فيه
وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا ضمن ما انتقص الا اذا كان معه الدكان كان من
المسج وغيره ١٥ لو انكسر القفل من معالجة المستأجر اياه للفتح لا ضمان عليه لانه مأذون
فيها من الوجيز من باب الحقوق في الاجارة ١٦ استأجر رجلى على أن يطعن فيها حنطة فطعن
غيرها ان كان ضرر ما طعن مثل الحنطة أو دونه لا يكون مخالفا وان كان فوقه يكون مخالفا
فيعتبر فيه أحكام الغصب من الخلاصة

النوع الثالث ضمان العقار ١٧

ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالسكنى التقييد لا يفيد فيه لعدم التفاوت فاذا شرط
سكنى واحد فله أن يسكن غيره كافي الهداية وكل شيء هو من جملة السكنى ومن توابعه
وهو افقه عرفا وعادة يدخل تحت العقد فيكون للمستأجر فعله الأفعالي هو البناء ويفسده
فلا يدخل تحت العقد فلا يكون له فعله الا بالشرط من الوجيز ١٨ استأجر بيتا ولم يسم ما يريد جاز
وله أن يسكن ويسكن غيره اذ لا تفاوت في السكنى وله أن يضع فيه متاعه لانه من جملة
السكنى وله أن يربط دوابه قالوا هذا اذا كان فيه موضع معدل بط الدواب والافليس له ذلك
وفي الخلاصة وللمستأجر أن يربط فيها دابته وبعيره وشاته فان لم يكن هناك مربط فليس له
اتخاذ المربط وفي شرح الشافعي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أو المنازل بخاري فانها
تضييق عن سكنى الناس فكيف الدواب ومربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة

٢ قوله حافونين من
رجل عبارة
الفصولين حافونتا
من رجل وحافونتا
من آخر فتأمل

انساناً أو هدمت حائط المضمن اهـ وله أن يعمل فيه ما بد الله ما لا يضر بالبناء فهو الوضوء وغسل
الثوب وأما ما يضر به كرحى وحدادة وقصارة فليس له ذلك إلا برضا مالكه بعض مشايخنا
قالوا أراد بالرحى رحى الماء والتورلارحى اليد وقال بعضهم يمنع من الكل وبعضهم قال لو كان
رحى اليد يضر بالبناء يمنع والأفلاو به يقضى وأما كسر الحطب فقيح يمنع مطلقاً ويؤمر بكسره
خارج الدار لأنه لو هو البناء لا محالة وقيل لا يمنع عن المعتاد لأنه من السكنى فلو أقيم عليه
قصارة أو حديد أو عمل بنفسه ذلك ضمن قيمة المنهدم لأنه أثر فعله ولو لم ينهدم شيء من ذلك
العمل يجب الإبراس تحسناً لا قياساً وفي الخلاصة لو أقيم فيها قصاراً فأنهدمت من عمله
ضمن ولا يجب الإبراس فيها ضمن وينبغي أن يجب فيما لم يضمن وهو الساحة ولو لم ينهدم شيء من
القصارة لا يجب الإبراس أو يجب المسمى استحضاراً ولو استأجر ٢ حافونين من رجل
فثقب أحدهما إلى الآخر يرتقق بذلك فإنه يضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحافونين
بتمامه من الفصولين سوى المنقول عن الخلاصة استأجر أرضاً ليزرعها خنطة
فزرعها رطبة ضمن ما نقص لأن الرطاب أضر بالأرض من الخنطة ولا أجر لأنه غاصب
للأرض من الهداية استأجر بيتاً ليقعد فيه قصاراً فإراد أن يقعد حديد أجاز أن كانت
مضرتهم واحدة أو مضرة الحداد أقل وإن كانت أكثر لا يجوز وكذلك الرحى ولو استأجرها
على أن ينزلها وحده فله أن ينزل امرأته ودوابه قيل هذا إذا لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر
وضوء فإن كان ينبغي أن لا يجوز فإنه يمتلئ بئر بالوعة والمخرج أسرع مما لو سكن وحده فكان
الشرط مفيداً من الوجهين المستأجر أجارة فاسدة بملك الإجارة من غيره في الأصح كما يملك
في الإجارة الصحيحة من الصغرى استأجر رحى على أن يطحن فيها خنطة فطحن غيره
إن كان ضرر ما يطحن مثل الخنطة أو دونه لا يكون مخالفاً وإن كان فوقه يكون مخالفاً فباعتين
فيه أحكام الغصب استأجر طاحونة جارة طويلة ثم أجراها من غيره بالفارسية بقبلة دار
وأذن له بالعمارة فاتفق في العمارة هل يرجع عليه نظراً أن علم أنه مستأجر وليست الطاحونة
ملكاً له لا يرجع وإن لم يعلم وطنه مالكا يرجع عليه هو المختار من الخلاصة وفي القنية إجارة
العقار قبل قبضه مختلف فيه كيبه المستأجر أجارة فاسدة لو أجر لغيره إجارة صحيحة يجوز
في الصحيح وقيل لا استدلالاً بما لو دفع إليه داراً ليس سكنها ويرمها ولا أجر له وأجر المستأجر من
غيره وأنهدمت الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقاً لأنه صار غاصباً وأجأوا عنه بان العقد في
تلك المسئلة إجارة لا إجارة من البزازية وفيها لوحف بئر إن كان مأذوناً في الحفر لا يضمن والا
ضمن استأجر داراً وبني حائطاً من ترابها بلا أمر صاحبها ثم أراد الخروج منها وأخذ البناء إن
كان من لبن فإنه يرفع البناء ويدفع قيمة التراب لصاحبها وإن كان من الجص لا يرفع لأنه لو رفع عاد
تراها ولا شيء له استأجر أرضاً إجارة طويلة واشترى الأشجار لتصح الإجارة ثم أنكرت الأشجار
ثم فسختها فالتمار على ملك المستأجر ولو قطع الأشجار ثم قام مخافه في الدار لم يملكها المستأجر
فعلية قيمته لأنه يبيع ضروري لجواز الإجارة فلا يترتب عليه أحكام البيع البات ولو أئلف
الأجر الأشجار في مدة الإجارة فالصحيح أنه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لأنه

عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة لا يضمن النقصان لكن يخير الاجر المستأجر اذا
أخذ منه الجباية الراتبية على الدور والحوائث يرجع على الاجر وكذا الاكار في الارض
وعليه الفتوى المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارة باذن الاجر يرجع عما أنفق
وان لم بشرط الرجوع صريحاً وكذا القديم وفي التنوير والمبالغة لا يرجع بمجرد الاذن الا
بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فرضى بالاتفاق
بخلاف التنوير والمبالغة من القنية شرط الخيار ثلاثة أيام في الاجارة جائز فلو اشترط
وسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انهم من سكنه لا يضمن لانه سكن بحكم الاجارة
استأجر أرضاً ليلين فيها فالاجارة فاسدة فان كان للتراب قيمة يضمن قيمة التراب واللين لانه
كان غاصباً وان لم يكن له قيمة لاشئ عليه واللين له فان نقصت الارض بذلك ضمن نقصانه
ويدخل اجر المثل في قيمة النقصان وان لم يكن فيه نقصان لاشئ عليه وليس للاجر ان
يدخل دابته الدار المستأجرة بعد ما سكن المستأجر وضمن ما عطبت الا اذا فعل باذن المستأجر
هذا اذا أجرة كل الدار فان لم يؤجر ضمن الدار له أن يربط في العجن ولو بنى المستأجر التنوير
في الدار المستأجرة فاحترق تثنى من الدار لم يضمن المستأجر استأجر من لا مقفلاً فقال
رب المنزل خذ المفتاح واقطعه فاستأجر حداداً ليفتحه فالاجر على المستأجر ولو انكسر القفل
بمعالجة الحداد ضمن الا اذا عالج خفيفاً على انه لم ينكسر بفعله ولو انكسر بمعالجة المستأجر
لم يضمن اذا عالج بمعالجة مثله استأجر بيتاً سنة يجعل فيه التبن فجاء الشتاء ووكف
البيت بماء المطر وفسد التبن لا يضمن صاحب البيت ترك التطين للسطح وان مضت المدة
في التبن والفساد فيه يلزمه الاجر استأجر من أراضى الجبل فزرعها ولم تظفر ولم ينبت
حتى مضت السنة ثم مطرت ونبت فالزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها
هذه الجملة من الخلاصة ما عدا مسألة القنية

النوع الرابع ضمان الآدمي

استأجر قناشاً في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلته فهلك ضمن ولو لم يهلك فيه حتى رده في
الخياطة فهلك فيه لا يضمن من الفصولين استأجر عبداً للخدمة فليس له أن يسافر به
الآن بشرط ذلك من الهداية استأجر عبداً للخدمة له أن يؤجره من غيره كالدار
لان العبد عاقل لا يتقادر زيادة خدمة غير مستحقة وفي الدابة والثوب ليس لذلك كما مر عن
القنية استأجر عبداً للخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر
أن يمسك العبد حتى يرد الاجر عليه وان مات العبد في يده لا ضمان عليه ويرجع بالاجر وقوله
حتى يرد الاجر عليه أي حصته فيما بقي من المدة من مشتل الاحكام عن مجمع الفتاوى
ليس للمستأجر العبد أن يضربه الا باذن المولى عند الكل كذا في فاضيلان من فصل البقار
قلت فيضمن لو عطب به استأجر عبداً سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة بجد الاجارة

وإدعاه لنفسه وقبلة العبد يوم الجود ألقان فضت السنة وقبلة العبد ألف درهم ثم مات
العبد في بد المستأجر وقبلة ألف دروي هشام عن محمدان عليه الأجر ويضمن قبلة العبد بعد
سنة ولم يدكر هشام قبلة خلافاً ذكر القلوري عن أبي يوسف أن عليه الأجر فيما مضى
قبل الجود وليس عليه أجر ما بعده من قاضيان وفي الخلاصة فإن قيل كيف يجتمع عليه
الأجر والضمن قبل لا يجتمعان هنا قال هشام إنما لزمه الأجر هنا لأنه استعمله السنة كلها
فلما مضت السنة كان عليه أن يرد بعدها فلما لم يفعل صار ضامناً لقيمته وقد كان لزمه الأجر
قبل أن يضمن القيمة هذا تفسير هشام اهـ وجعل له أجر غير مدرك ليس له أن يؤدبه
إذا رأى منه بطلاً إلا أن يكون أبوه أذن له في ذلك كذا في الفتاوى الصغرى قلت فينبغي أن
يضمن لو أدبه بغير إذن الأب ولو بالاضرب المعتاد لو عطب وطعام العبد على المستأجر بخلاف
علاف الدابة ولهذا الوركها بلا علف فانت لا يضمن كالمهر عن الاشياء

القسم الثاني في الأجير

الأجير على نوعين أجير مشترك وأجير خاص فالأجير المشترك هو الذي يستحق الأجرة بالعمل
لا بتسليم النفس كالقصار والصباغ فله أن يعمل للعمارة ومن هذا يسمى مشتركاً والمتاع أمانة
في يده إن هلك بغير عمله لم يضمن ولا أجر له عند أبي حنيفة وعندهما إذا هلك بسبب لا يمكن
الاحتراز عنه كالعدو والمكابر والحريق الغالب لا يضمن لهما أن الحفظ مستحق عليه إذا
لا يمكنه العمل بدونه فإذا هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه كان التقصير من جهته وله أن العين
أمانة في يده لأن القبض باذنه والحفظ مستحق عليه تبعاً لا مقصوداً ولهذا لا يقابله الأجر وقيل
قوله قول علي وقولهما قول عمرو لأجل اختلاف العناية اختار المتأخرون الفتوى بالصالح
على النصف كما ذكره من لا خسر و غيره وفي مشتمل الهداية وأتمه سمرقند كانوا يفتون بالصالح
والشيخ ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة قال صاحب العدة قتلت له يوماً من
قال منهم يفتي بالصالح هل يوجب أجراً للخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح بالجبر في الابتداء
فرجعت لهذا وفي فوائد صاحب المحيط أنه ينظر إن كان الأجير مصحلاً لا يجب الضمان وإن
بخلافه يجب الضمان كما هو مذهبهما وإن كان مستوراً الحال يؤمر بالصالح اهـ ما في المشتمل
وإن شرط عليه الضمان إن كان الشرط فيما لا يمكنه الاحتراز عنه فلا يجوز بالاتفاق وإن
كان فيما يمكن فعلى الخلاف ويقولهما ما يفتي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة
أموالهم كذا في الإيضاح نقلاً عن التبيين وفيه أيضاً نقلاً عن الحاشية والمحيط أن الفتوى
على قولهما سواء شرط الضمان عليهما أو لم يشرط قلت وهو الذي اختاره صاحب الوقاية
وفي الفصولين لو شرط الضمان عليه فيل يضمنه وفقاً ولم يتعرض ابن نجيم للخلاف بل قال
يضمن في اشتراط الضمان عليه اتفاقاً قلت وأصله اختاره ثم عندهما إن شاء ضمنه مع مولا
وأعطاء الأجر وإن شاء ضمنه غير معمول ولا أجر له من الوجيز قلت يعني إذا تلف بعد العمل

وفي مشتمل الهداية لوقال الاجير المشترك مرق أو هلك صدق مع حلقه عنده لان يده يد
أمانة عنده وعندهما يضمن لان يده يد ضمان عندهما فلا يصدق بلا برهان قلت انما ينفق
البرهان عندهما فيما لا يمكن الاحتراز عنه لما مر فلا تغفل ولا فرق بين ما اذا دفع الاجر أولا
غيره انه اذا حلف يسترد ما دفع وان امتنع الخصم ذكره في البرازية ويضمن بالاتفاق ما يتلف
بعمله كخريق الثوب من دقة وزلق الجمال اذا لم يكن من مرضاحة الناس وانقطاع الجبل
الذي يشد به المكاري الحمل وغرق السفينة من مداه قال في الوجيز الاجير المشترك
انما يضمن ما جنت يده بشروط ثلاثة أحدها أن يكون في وسعه دفع ذلك الفساد حتى لو
غرق السفينة من موج أو جبل صدمها أو زلق الجمال اذا زحمة الناس وانكسر الدن أو
مات المحتنون من ذلك لا يضمن الثاني أن يكون محل عمله مسلما اليه بالتخية حتى لو كان
صاحب المتاع معه أو وكيله بان كان راكبا في السفينة فأنكسرت بجذب الملاح أو كان على
الدابة فعضبت من سوقه أو رب المتاع والمكاري راكبين أو سائقين أو قاعدين لا يضمن ولو
كان صاحب المتاع خلف الدابة ولا يسوقها الاجير فعضبت فله المتاع يضمن وروى عن أبي
يوسف لو سرق المتاع من رأس الجمال ورب المال معه لاضمان عليه الثالث أن
يكون المضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد قلت وهذا اشارة الى ما قال صاحب الهداية ولا
يضمن بنى آدم من غرق في السفينة يعني من مده أو سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده
لان الواجب ضمان الا أدى وانه لا يجب بالعقد وانما يجب بالجناية * والاجير الخاص الذي
يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل يكن استؤجر شهرا للخدمة أو لرى الغنم وانما
مضى اجير وحده لانه لا يمكنه أن يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة له والاجير
قابل للمنافع ولهذا يبقى الاجر مستحقا وان نقص العمل ولا ضمان على الاجير الخاص ولا
فيما تلف من عمله اتفاقا اذا لم يتعمد الفساد ذكره في الاصلاح نقلا عن الخانية قال في
الفصولين نقلا عن التجريد الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي وعلى هذا انه ليس ذا قصار
وسائر الصناعات وأجبرهم لم يضمنوا الا بالتعدي وفيما لم يتعدوا ضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم اه
ولهذا المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر
بها كافي العارية من اقبنة * ثم الاجراء يتنوعون أيضا بتنوع العمل فلنذكر مسائل
كل واحد في نوع يختص به تسهيلا للاستخراج

التنوع الاول ضمان الراعي والبقر

الراعي قد يكون أجبر وحيوان استأجره شهر ليرعى غنمه بدرهم أو استأجره ليرعى غنمه بدرهم
شهر او شرط عليه أن لا يرعى غنم غيره وقد يكون أجبر امشتركا بأن استأجره ليرعى غنمه
بدرهم شهرا ولا يشترط أن لا يرعى غنم غيره لانه متى قدم ذكر العمل على الوقت يكون أجيرا
مشتركا لانه أوقع العقد على الوقت من الوجيز وفي الفصولين لوقال استأجرنا لرى
غنمى هذه سنة كاملة كل شهر يكذا يكون الراعي أجيرا امشتركا الا اذا صرح بما هو حكم أجبر

وحدان قال على أن لا ترى معها غنم غيري فحينئذ يكون أجبر وحد ولو أورد العقد على
المدة أو لابلان قال استأجر نكش شهرا بكذا ترى غنمي كان أجبر وحد إلا أن يذكر بعددها
ما هو حكم الأجبر المشترك بأن قال على أن لا ترى غنم غيري معها فحينئذ يصير مشتركا
ويتغير الكلام بآخره وكذا في كل من هو في معنى الراعي اه فان كان الراعي أجبر وحد
فليس له أن يؤجر غيره ولو أنه أجبر نفسه من غيره ورعى عنهم ما استحق الاجر كاملا على كل
واحد منهم ما ولا يتصدق بشئ ويأثم ولو ماتت شاة أو أكلها سبع أو غرقت في نهر ساقها
منه فلا ضمان عليه ولا ينقص من الاجر بحسابه وهو مصدق فيما يدعي من الهلاك
مع الجمين ولرب انغم أن يزيد عليه عددا والراعي يطيقه وعليه رعى أولادها ولا يسقط
شئ من أجره ببيع بعضها أو هلاكه أو ما إذا كان الراعي أجبرا مشتركا فليس لرب الغنم أن
يزيد عليه ولا يلزمه رعى الأولاد وما يبيع منها أو هلك سقط من أجره بحسابه ولو شرط عليه
أن يرعى أولادها صح استئمانا لان في فصل الأولاد من أمها ضررا فقلنا بصحة هذه الاجارة
مع الجملها لئلا يضر رعى أرباب الغنم ١٠ ولو خاف الراعي المشترك الغنم فالقول في التمييز
للراعي مع يمينه ان جعل صاحبه وان جهل هو أيضا ضمن قيمة الكل من الوجيز ١١ وفي
مشمول الهداية نقلا عن القضية ولدت شاة أو بقرة في يد المشترك فترك الولد في الجبانة حتى
ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعى الأولاد إلا أن يشترط عليه بخلاف أجبر الواحد اه
١٢ الراعي لو كان أجبر وحد فماتت من الاغنام واحدة لا ينقص من الاجر بحسابها لان الغنم
لومات كاه لا ينقص من الاجر شئ ولو ضرب شاة فقعا عينا أو كسر رجلها ضمن لان الاجبر
الوحد ضمن بالخلاف وقد خالف لان الضرب غير داخل في الاجارة وانما يدخل تحتها الرعي
وهو يتحقق بدون الضرب كالصياح والصفق لان الغنم في العادة تساق كذلك فاذا ضرب
بانخشة كان ضامنا ولو هلك شئ منها في السقي والرعي لا يضمن لان الاجبر الوحد لا يضمن مالم
يخالف وان لم يخالف لان السقي داخل تحت العقد ولو كان أجبرا مشتركا فماتت من الاغنام
لا يضمن بالاتفاق اذ الموت حتم أنفه مما لا يمكن التبرز عنه وهذا لو ثبت الموت بتصادقهما
أو بالبينه فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الغنم فعند أبي حنيفة القول قول الراعي لانه
أمين وعندهما القول قول رب الاغنام ثم الاجبر المشترك لو ساق الاغنام فهلك منها لامن
سببها بان سعد الجبل أو مكانا مرثعا فتردى منه فغطب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة
لان الهلاك ما كان من قبله وعندهما يضمن لا مكان التبرز عنه بان لا يأتي هذا المكان أو
يحفظ عند صعد الجبل وكذا لو أورد هائرا ليس فيها فقر شاة منها لا يضمن عنده وعندهما
يضمن وكذا لو أكل منها سبع أو سرق فعلى هذا الخلاف ولو ساقها الى الماء ليس فيها فقرت
ضمن بخلاف وكذا لو ساقها فغطبت منها شاة بسببها بان استجمل عليها فحشرت وانكسرت
رجلها أو اندق عنقها فعليه الضمان بالاتفاق كذا في المشتمل نقلا عن الذخيرة قال في الفتاوى
الصغرى أما اذا هلك عند السقي بأفة سماوية فلا يضمن ١٣ وفي البرازية لو أكل الذئب الغنم
والراعي عنده ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقه الغالبة وان كان واحدا

يضمن لانه يمكن المقاومة معه فكان من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزائد على الواحد
 اهـ البقار لو ساق البقر فتناطحت فقتل بعضها بعضا أو وطئ بعضها بعضا في سوقه أو
 استجملها في السوق فنقرت بقرة منها فكسرت رجلها أو ساقها في الماء لتشرب فغرقت ضمن
 لو كان مشتركا وان كان خاصا لا يضمن وكذا لو كان البقر لقرم شتى وهو أجبر وحدهم ضمن
 ما تلف من سياقه من الفصولين وفي المشتل يتعلق من الذخيرة لو حدثت هذه العوارض
 من سوقه ان كان الراعي مشتركا فهو ضامن على كل حال لان هذه جناية من يده وان كان
 خاصا ان كانت الاغنام لواحد لا يضمن وان كانت لاثنتين أو ثلاثة ضمن وصورة الاجبر الخاص
 في حق الاثنتين أو الثلاثة أن يستأجر رجلا من أو ثلاثة راعيا ثم يرعى غنما لها أو لهم فقد
 فرق في حق الاجبر الخاص بين ما اذا كانت الاغنام لواحد وبين ما اذا كانت لاثنتين أو ثلاثة
 يحفظ هذا جدا وفيه أيضا نقل من السير الكبير الاجبر الخاص لو صنف في السير فحدثت هذه
 العوارض يضمن من غير فصل أو شرط المالك على الراعي أن يأتي بسهم المبت والافه وضامن
 فلم يأت بالسهم لم يلزمه الضمان هكذا ذكره في المبسوط بالاختلاف وذكر الحاكم في مختصره
 انه لا يضمن عند أبي حنيفة لانه أمين شرعا كالمودع وعندهما يضمن من الرجيز وفي
 البراز به شرط على الراعي أن يأتي بسهم أو الافه وضامن لا يجب عليه اتيان السهم ولا يضمن
 بهذا الشرط وهل يفسد العقد بهذا الشرط ذكر ابو بكر ان الشرط في العقد يفسد وان بعده
 لا يفسد العقد والشرط فاسد اهـ اذا كان الراعي أجبر امشركا فرماها في موضع فطبت
 واحدة منها أو هلكت بأسفة فحو الغرق في الماء واقترب سبع أو سقوط من صا أو ما أشبهه فقال
 رب الغنم شرطت عليك أن ترعى في موضع كذا وكذا غيره ووضع رعى فيه وقال الراعي شرطت
 على الرعي في الموضع الذي رعيته فافيه فالقول لرب الاغنام بالاجماع فيضمن الراعي اذا الاذن
 يستفاد من جهته والبيئة بينه الراعي حتى لا يضمن عند أبي حنيفة لانه هو المدهي اذ ثبت
 ما ليس بثابت وكذا لو كان خاصا واختلفا على نحو ما بينا فالقول لرب الاغنام من الفصولين
 الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا أجر ولو سلمت يجب الاجرا استعسانا ولو اختلفا في مكان
 الرعي فالقول قول رب الغنم ويضمن الراعي بالاجماع وفي الراعي المالك اذا توهق ومكة فوقع
 الوهق في عنقها ينفذها فانت عامتهم على أنه لا يضمن على كل حال واذا اختلفا في العدد
 فالقول قول الراعي والبيئة بينه صاحب الغنم وليس للراعي أن يشرب لبنها من الخلاصة
 سئل نجم الاثمة الحكيم عن أسلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه أجرة
 الحفظ والراعي اشتغل الراعي بجمه وترك الافراس فضا عت فهل يضمن فقال لان كان ذلك
 متعارفا فيما بين رعاة الخيل والانعم وعن أبي حامد لو قال البقار المترك لا أدري أين ذهب
 الثور فهذا اقرار بالتضييع في زماننا من القنية السمة لا تصلح للاعتماد ولا تدفع اليه
 عن الاجبر الراعي المترك ومن بعناه اذا ادعى الرد أو الموت فن جعل العين في يده أمانة
 قال بعدم الضمان كالامام وقبل قوله كالمودع ومن قال بالضمان عليه كصاحبه لم يصدقه

الا يثبت له شرط على الراعي ضمان ما تلف فسد العقيد يقضيه **§** الراعي لو خلط الغنم بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الدواب انها لفلان ولولم يمكن التمييز ضمن قيمتها يوم الخلط والقول في القيمة قول الراعي ولو دفع غنما الى غير مالكها فاستهلكها الاخذ واقره الراعي ضمن الراعي لا الاخذ ولا يصدق الراعي في حق الاخذ لو اقر وقت الدفع انها لا تأخذ **§** نفرت بقرة من الباقورة ولم يتبعها الراعي لثلا يصعب الباقي لا يضمن بالاجماع لو خاصا وضمن عندهما لو مشتركا لا عنده لانه انما يضمن بترك الحفظ اذا تركه بغير عذر ولو تركه بعذر فلا يضمن ولهما انه تركه بعذر يمكن التحرز عنه من الفصولين **§** وفي المشقة نقلا عن صاحب الذخيرة انه قال رأيت في بعض النسخ لا يضمن فيما نذت لولم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذا لو نفرت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بعذر يمكن التحرز عنه **ام** **§** وفي البرازيه انما يضمن عندهما لانه طمع في الاجر الوافر يتقبل الكثير ولا يقدر على اتباع الكل وكان من جبايته حكما والخاص لا يضمن اجماعا انتهى **§** بقار قرية له ممرعى ملتف بالاشجار لا يمكنه النظر الى الكل فضاقت بقرة لا يضمن ولو مرت على قنطرة فدخلت رجلها في قعرها فانسكست أو دخلت في ماء عميق والبقار لا يعلم ولم ينفقها ضمن لو أمكنه سوقها **§** أهل قرية عادتهم ان البقار اذا أدخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة صاحبها ولم يسلمها اليه ففعل الراعي كذلك فضاقت بقرة قبل أن تصل الى صاحبها لا يضمن اذا المعروف كالمشروط وقبل لولم يعد ذلك خلافا لا يضمن **§** زعم البقار انه أدخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر الجبانة قالوا لو كان عادتهم أن يأتي البقار بالبقور الى القرية ولم يكفوا بان يدخل كل بقرة في منزل وبها صدق البقار مع عينه في أنه جاءهم الى القرية من الفصولين **§** شرط البقار انه يدخل البقرة في القرية ويبرز بالانسلم الى المالك في حق من سمع هذا الشرط يعمل فيه لافي حق من لم يسمع من البرازيه **§** وفي المشقة عن المنتقى ان البقار اذا شرط مع أصحاب البقور اني اذا أدخلت بقرة القرية الى موضع كذا فانا يرى منها جاز الشرط فهو يرى فان بعثت ببقرة رجل الى ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط الذي كان بين الراعي وبين أهل القرية لم يبرأ البقار حتى يردا عليه وان كان قد سمع الشرط فالشرط جار عليه استحسانا **§** وعن النوازل امر أم بعثت بقرا الى البقار ثم جاء الرسول وقال للبقار البقرى وأخذ منه وهلك في يده فان أقامت بينه فلما أن ترجع على البقار لانه ظهر ان البقار دفع ماله الى غير ما بعثت اذ نائم لا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انه لو منع ذلك دفع اليه وان لم يكن يعلم بذلك يرجع لانه مغرور وعن فوايد صاحب المحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يدي رجل فجاء الى البقار وقال ابن فلانا بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أقبلها فذهب بها فلهكت بالبقر ضامن لانه لما جاء الى البقار فقد انتهى الامر فبصير البقار آمينا وليس للمودع أن يودع **ام**

(١) باقورة

قال صاحب الفصولين أقول فيه نظرا ذنبني أن لا يضمن اذ لم يقبل فلا يصير مودعا أو يؤيده
ما في الذخيرة في ضمان المودع من أنه لو وضع ثوبا عند رجل وقال هو ودعيه عندك وقال
الرجل لا أقبل فانه لا يضمن ❀ الراعي لو وجد في (١) باده كبقرة لغيره فطردها بقدر ما تخرج
من باده كانه لا يضمن ولو ساقها بعد ذلك ضمن ❀ أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فضاقت
بقرة في فوة أحدهم قيل هو ضامن عندهم من يضمن الاجير المشترك وقيل لا يضمن وفا لا نه
معين لا أجبر اذ لو جعل أجيرا كان مبادلة منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز فكان معينا
لا أجيرا والمعين لا يضمن ❀ وفي الخلاصة أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهبت منها
بقرة في فوة أحدهم لا يضمن وكل واحد منهم معين في رعيته كذا قال أبو الليث بخلاف الاجير
المشترك حيث يضمن عندهما اه ولو كانت فوة أحدهم فلم يذهب واستأجر رجلا ليحفظها
فأخرج الباقورة الى المغارة ثم رجع الى آكله يعني الاجير ثم عاد فضاقت بقرة منها فلو ضاقت
بعد ما رجع الاجير عن آكله لم يضمن أحد ولو قيل ذلك يضمن الاجير لا صاحب النوبة اذ له
أن يحفظ باجرانه لكن هذا لو لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أما لو شرط يضمن بالدفع الى غيره
قالوا نعم لا يضمن الاجير هنا لو لم يترك مع الدواب حاقظا من أهله فلا ضمان عليه لو تركه وهذا
ايضا لو لم يشترط عليه العمل بنفسه أما لو شرط ضمن ❀ وللراعي ان يرد الغنم مع غلامه او اجيره
أو ولده الكبير الذي في عياله اذ الرد من الحفظ وله الحفظ يسد من في عياله فله الرد الى من في
عياله كالمودع فلو هلك في يده حالة الرد فلو كان الراعي مشتركا لا يضمن عند أبي حنيفة مطلقا
وعندهما يضمن لو أمكن التعرض عنه كالمودع بنفسه ولو خلا لا يضمن مطلقا كرده بنفسه
وشروط كون الراد كبيرا بقدر على الحفظ لانه لو كان صغيرا يجز عن الحفظ يكون تضميما
والاجير يضمن بالتضييع وفاقا وشرط كونه في عياله والا كان هو والاجنبى سواء وليس له ازد
مع الاجنبى وكذا مع من ليس في عياله وذرا الطواويسى للاجير المشترك أن يرد مع من ليس
في عياله لا للخاص والخاص مهور به سوى بينهما وقال ليس له ما ذلك من الفصولين سوى
مسئلة الخلاصة وفيه أيضا عن التجريد لو لم يكن الاجير أو الولد في عياله فلو بعته بيده في يده
قال الطواويسى لو كان البقر مشتركا ضمن لا لو خلا وقال مهور به ضمن وعن الاستروشنى
قال الطواويسى ضمن لو خلا لا لو مشترك كما ثم قال أقول الاول أقرب لان الخاص يده كيد
المالك حتى لا يضمن ما تلف بفعله بلا تعد بخلاف المشترك ❀ اذا نام الراعي حتى ضاع بعضها ان
نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا أو غاب البقر من بصره كان ضامنا والافلا من المشتل
❀ البقر لو ترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج ما تخلف منها أو الحاجة
نفسه فضاقت بعضها قالوا ان لم يكن الحاقظ في عياله ضمن والافلا من قاصى خان ❀ البقر
لو ترك الباقورة يسد اجنبى ليحفظها فلو تركها قلبا لبول أو أكل أو تعوط أو نجوه لا يضمن
اذ هذا القدر عفو من الفصولين ❀ وفي البرازية عن المحيط ترك الباقورة على يد غيره
ليحفظها اذ غاب لا يضمن ان يسيرا كاكل وقائط وبول ❀ وفي الدينارى ان كان هو من

عيا له لا يضمن ولا يضمن ❀ وفي فوائد برهان الدين تركها في بعض النها على يد زوجته
وجعت اليلة ولم يدرك المضياع عند أيهما كان يضمن اه مافي البرازية ❀ البقار اذا
غاب عن الباقورة وقعت في زرع فأفسدته لا يضمن ❀ البقار اذا أرسلها في الزرع أو أخرجها
القرية وهو يذهب معها حتى وقفت الباقورة في الزرع أو أتت ما لا في سننها ضمن ❀ وليس
للاعى والبقر انزاء الفحول على الاناث ولو فعل ضمن ما هلك فيه ولو زنا الفحل بلا ائنه
لا يضمن عند أبي حنيفة من الفصولين ❀ وفي المشتل عن الذخيرة اذا خاف الراعي هلاك
شاة فذبحها فهو ضامن قيمتها يوم الذبح لان الذبح ليس من عمل الراعي في شيء فلا يدخل تحت
العقد قال مشايخنا هذا اذا كانت يربي حياتها أو كانت مشكل الحال يربي حياتها وموتها
أما اذا تبقت موتها فلا ضمان عليه لان الامر بالراعي أمر بالحفظ والحفظ الممكن حال تبقت
الموت الذبح فيصير مأمورا بالذبح في هذه الحالة وكذا الذبح في البقر لان الذبح في مثل هذه
المواضع لا صلاح اللحم فأما الجار فلا يذبح وكذا البغل لان الذبح لا يصلح لحمة ما ولا يذبح
الفرس أيضا عند أبي حنيفة اذا أصبح من مذهبه ان لحم الفرس مكروه كراهة تحريم اه
وفي الخلاصة الراعي لو خاف الموت على الشاة فذبحها لا يضمن وكذا استحسن بعض
مشايخنا اذا كانت بحيث يتحقق موتها اه ❀ مرض عند البقار ثور لا يربي حياته فخا به
فلم يجد مالكة فسلمه الى أم المالك فأمرت قصا باذبحه بخير المالك في تفتين أي الثلاثة شاء
ان لم تكن الام في عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رحمه الله ولم يذبح حكم القصاب
والام وذلك ينبنى على ان الاجنبي اذا ذبح حيوانا مأكول اللحم في حال لا يربي حياته وهو
مذكور في فتاوى ظهير الدين فاخترنا الصدر الشهيد في ذبح مثل هذا الحيوان المريض اذا
كان مأكول اللحم ان الاجنبي يضمن بخلاف البقار والراعي وقال أبو الليث الاجنبي
لا يضمن كالبقار والراعي للاذن دلالة في الذبح فأما في الفرس والبغل والجار فيضمن عندهم
هذه في القنية من الغصب ❀ ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبحه فهلك ينبنى
أن لا يضمن اذ في هذا شرط في إمامات حنف أنه رغبة لا يضمن وشرط الضمان على الامين باطل
كذا قال الاستروشنى وقال عماد الدين في فصوله وعندى انه يصح هذا الشرط لما مر ان ذبح
مثله من الحفظ وكانه شرط عليه غاية ما في وسعه من الحفظ فيجوز فلولم يذبح فقد قصر في حفظ
شرط عليه فيضمن ونخرج عن هذا جواب ما ذكره من اشتراط الضمان على الامين قال
صاحب الفصولين أقول الظاهر ان الذبح ليس من الراعي فلا يدخل تحت العقد فهو متبرع في
التزامه فلا يضمن وأقل ما فيه انه لا يخلو عن الشك فلا يضمن بالشك ❀ وفي المشتل عن
فوائد صاحب المحيط اختلاف المالك مع الراعي فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك
ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي وعن النوازل لو قال الراعي ذبحتها مريضة وقال صاحبها
مابها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي لانه أقرب بسبب الضمان ❀ وفي الخلاصة
رجل دفع بقرة الى رجل بالعاف مناصفة وهي التي تسمى بالفارسية كلونيم سوزبان دفع على

أن ما يحصل من اللبن والسمن بينهما نصفان فهذا فاسد والحادث كله لصاحب البقرة
والاجارة فاسدة ولو أكل اللبن مع هذا والبعض قائم فما كان قائما يرد على مالك البقرة ويرد
مثل ما أكل من اللبن والمصل للذي فعل وله على المالك قيمة علفها وأجر المثل في قيامه عليها
فلو أن المدفوع اليه دفع إلى آخر بالنصف فهلك فالمدفوع اليه الأول ضامن ولو بعث المدفوع
اليه البقرة إلى السرح فلا ضمان عليه اهـ ❶ وكذا الودفع الدجاج على أن يكون البيض
بينهما والحادث كله لصاحب الدجاج ذكره في البرازية وفيها في المتفرقات دفع غنما وشرط
للاعى من لبنها وجنبها شيئا معلوما وما بقي لرب الغنم فهو فاسد ويضمن الراعى ما فسد وله على
رب الغنم أجر المثل وكذا الوجه للصوفى أو اللبن أجرا اهـ

❶ النوع الثاني ضمان الحارس ❶

استأجر رجلا لحفظ الخان فسرق من الخان شيء لا ضمان عليه لأنه يحفظ الابواب أما
الاموال فانه في يد أربابها في البيوت وروى عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس
الحوائت في السوق فنقب حائوت فسرق منه شيء انه ضامن لأنه في معنى الاجير المشترك لان
لكل واحد حائوت على حدة فصار بمنزلة من يرعى غنما لكل انسان شاة ونحو ذلك ❶ وقال
الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر الحارثي أجبر حارس أجبر خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه في
موضع آخر لم يكن له ذلك فلا يضمن الحارس اذا نقب حائوت لان الاموال محفوظة في يد
ملاكها وهو الصحيح وعليه الفتوى من المشتل ❶ وفي الخلاصة حارس يحرس الحوائت
في السوق فنقب حائوت رجل فسرق منه شيء لا يضمن لان الاموال في يد أربابها وهو حافظ
الابواب كذا قال الفقيه أبو جعفر وروى عليه الفتوى قال وهذا قولهما أما عند أبي حنيفة
لا يضمن مطاوعا وان كان في يده لانه أجبر اهـ ❶ الخاني المسـ استأجر لحفظ الامتعة لبلدنا هـ
ذهب إلى الحمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس وتركها بلا حائط مفتوحة فكسر السارق
مغلاقي الابواب خانه وسرق ما فيه لا يضمن لبلدنا كان أو نهـ هـ ولو سرق من الكادرات في
العصر يضمن من القنية ❶ وفي الودعة من الخلاصة خان فيه منازل وبيوت وكل بيت
مقفل في الليل فخرج من مقفل وترك باب الخان مفتوحا فخاف سارق ونقب بيتا وسرق منه
مالا فانه لا يضمن فاتح الباب وهو يظهر من باب فتح القفص اهـ

❶ النوع الثالث ضمان الجال ❶

استأجر رجلا ليحمل له دناء من القران فوقع في بعض الطريق فانكسر فان شاء ضمنه قيمته في
الموضع الذي حمله ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر وأعطاه أجره بحسبه
❶ الجال ليس له حيس الحمل لاجل الاجرة من الهداية ❶ ولو حمل متاعا على حال
وصاحب المتاع معه فمتر الجال وسقط المتاع وفسد فهو ضامن لانه من جنابه يده ولو
استأجر رجلا ليحمل له دناء من سمن فحملة صاحبه والجال ليضعه على رأس الجال فوقع

وتحرق لا يضمن الجمال لانه لم يسلم السمن لان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على الجمال بدون التسليم كذا روى عن ابن يوسف ومحمد ولو حمله الجمال ثم وضعه في بعض الطريق ثم أراد رفعه فاستعان برب الزنق فرفعاه ليضعاه فوقه وتحرق فالجمال ضامن لانه صار في ضمانه حين حمله ولم يبرأ بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه فان حمله وولى من بيت صاحبه ثم أنزله الجمال مع صاحب الزنق من رأس الجمال فوقه من أيديهما فالجمال ضامن عند أبي حنيفة وهو قول محمد وأولاهم يرجع محمد وقال لا يضمن لان الزنق وصل الى يد صاحبه قال الفقيه أبو الليث القباس ان يضمن الجمال النصف لان الزنق وقع من فعلهما وكثير من مشايخنا أفتوا به كذا في المشتل والخلاصة وفي الوجيز وضع الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وعلل لأبي يوسف بأن يد الجمال كانت ثابتة على المتاع فكان مضمونا عليه وبأن الهسم لم يزل يد الجمال فلا يزول الضمان عنه اهـ وإذا سرق المتاع من رأس الجمال ورب المتاع معه لا يضمن كذا روى أبو يوسف وقد مررت وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما من المشتل ❦ أمر رجلا أن يحمل الحقيبة الى مكان كذا فانشقت بنفسها وخرج ما فيها لا يضمن لان التقصير من قبل صاحب الحقيبة ❦ الجمال اذا كان يحملها على عنقه فعثر واهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو من فرجة الناس اياه لا يضمن اجماعا ولو انه هو الذي زحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجر بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمله من الخلاصة ❦ وفي الفصولين استأجر جالا يعمل دنا فعثر وانكسر ضمن لتولده من فعله وهو العثار وهذا لو انكسر في وسط الطريق اما لو وقع بعد ما انتهى الى المقصد فله الاجر بلا ضمان كذا عن صاحب القاضى لانه حين انتهى لم يبق الحمل مضمونا عليه اذ وجب له جميع الاجر فصار الحمل مسئلا اليه أى الى مالكه حتى لا يستحق الحبس باحر والتولد من عمل غير مضمون لا يكون مضمونا وهذا بخلاف قصار قصر الثوب فهلاك عنده حيث لا ضمان ولا أجر اذ عمل القصار انما يفعل للمالك اذا سلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط الطريق بلا عمله بان أصابه حجر أو كسره رجل أو نحو ذلك وهو على رأسه لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما ثم قال نقلا عن الأخيرة ما حكى عن صاحب يوافق قول محمد آخر المال على قول أبي يوسف ومحمد أولا يجب ان يضمن ولو انتهى الى المقصد قلت وهذا يؤيد ما قلنا في الاجران الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في مسألة الزنق ❦ استأجره لجعل له طعاما الى مكان كذا فحمل اليه ثم رده الى مكان حل فيه سقط الاجر عندنا خلافا لفرقو يصير غاصبا رده كالمسئله الى حقيقته ثم أخذه ❦ لو انقطع جبل الجمال وسقط الحمل ضمن وقال الشدة بحمل لم يحمله فكانت به أسقطه فلتف من جنابة يده وقد مررت عن الفصولين ❦ لو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها ضمن الجمال كانه قطع الحمل وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن وعليه الفتوى من مشتل الهداية ❦ قال في الفصولين ولا يشبه انقطاع الحمل اذا انقطع ربطه

من الحال حيث شد جبل واه وهنامن المالك حيث وضع متاعه في حقيقه واهية

في النوع الرابع ضمان المكارى

ليس للمكارى حبس الحمل للآجرة من الهداية ﴿١﴾ نزل الحال في مفازة وتحمي له الانتقال فلم ينتقل فتألف المتاع بسرقة أو مطر ضمن وتأويله لو كان المطر أو السرقة غالباً لانه حينئذ يصير مضيقاً ﴿٢﴾ شرط على المكارى أن يسير ليلاً والمالك معه يسيران ليلاً فضاغت الدابة مع الحمل فالمكارى لو ضيع بترك الحفظ ضمن وفاقاً ولو ضاعت بلا تضيقه يبرأ عند أبي حنيفة خلافاً لما ﴿٣﴾ مكاراً استقبله اللصوص فطرح الحمل وذهب بالجار لو عجز عن تخليص الحمل منهم وعلم أنه لو حمله أخذ اللصوص الحمل أو الجار لا يضمن اذ لم يترك الحفظ مع القدرة عليه ﴿٤﴾ له أجيران يعملان له ببقورة عين لاحدهما بقرين وللآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير معين له فهلك ضمن المستعمل وهل يضمن الاتخرب بالرفع قبل يضمن وقبل لا يضمن لانه مودع في البقر ودفعه الى من يقوم على الدواب والاول أصح وهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ﴿٥﴾ الاجير لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة من الفصولين وفيه أيضاً من آجارة الدواب أجرجاره واستأجر رجلاً لذهب معه وقال له ارجع مع العير فبلغوا المقصد ورجع العير وتختلف الاجير واستعمل الجار أيا ما في عمل نفسه ثم رجع مع عير آخر فاغبر على الجار ضمن الاجير اذ خالف حين استعمله والاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أبي حنيفة في قوله الاخير وفي قوله الاول (١) وهو قولهما يبرأ ولو لم يستعمله يبرأ اذ قال مع العير مطافاً وقد فعل انتهى ﴿٦﴾ صاحب الجولة لو قال للعالم امسك الجولة حتى أعطيك الأجر فسرقت الجولة لا يضمن الحال في قولهم ﴿٧﴾ كذا في ضمان القصار من قاضي خان وفيه مسألة عن الخلاصة تركها المروها في المستأجر ﴿٨﴾ لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكارى فسقط الحمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب عليه لا يضمن المكارى لانه لم يتحمل بينه وبين المتاع بخلاف ما اذا عثرت بسوقه وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع يسير معه خلف الدابة فان الاجير يضمن لان الهلاك حصل من جناية يده ومحل العمل مسلم اليه ولو كان على الدابة فن صغير لرب المتاع ووقعه من سوقه فمات القن وفسد الحمل يضمن الحمل ولا يضمن المملوك ثم انما يضمن الحمل اذا كان المملوك مما لا يصلح للحفظ فان كان يصلح لحفظ المتاع لا يضمن الاجير الحمل لانه في يد العبد ويد العبد يد المالك فكان بمنزلة ماله كان على الدابة وكيل المولى ولو كان رب المال والمكارى راكبين أو سائقين أو قائدين فعثرت الدابة وهلك المتاع الذي عليها فلا ضمان على المكارى وقد مر عن المشغل ﴿٩﴾ وفي الفصولين وكذا فطار عليه الجولة والمالك على بعير يبرأ الحال اذ يد المالك ثابتة على

(١) قوله وهو قولهما الذي في الدر المختار عن مجمع الفتاوى ان قولهما كقوله الاخير قال وهو الصحيح ومثله في الهندية اه معصمه

كل ذلك وفيه أيضا عن قناري أبي الليث لما أراد المكارى أن يضع الزق على الدابة أخذ
أحسدا العدلين من جانب ورمى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية
ضمن ما تلف لانه بصنعه اه وفي الهداية لا يضمن المكارى بنى آدم من سقط عن الدابة
وان كان بسوقه وقوده لان الواجب ضمان الا دمي وانه لا يجب بالاعتقاد وانما يجب بالجنابة
وقد هرت لو استأجر دابة لجل عبد صغير أو كبير فلا ضمان على المكارى فيما عطف من
سياقه وقياده اه استأجر رجلا ليحمل له شيئا له حمل ومؤنة الى موضع ليدفعه الى رجل
فوجد الرجل غائبا فتركه على يدي رجل ليوصله الى ذلك الرجل ينبغي أن لا يضمن من وديعة
الفضولين ومشتمل الهداية وعن الثاني اذا عثرت الدابة وسقط المتاع فلا ضمان على
المكارى وان من قوده أو سوقه ذكره في البرازية اه استأجر رجلا ودفع اليه جمارا وخسين
درهما ليذهب الى بلد كذا ويشترى له شيئا فذهب الاجير فأخذ السلطان جمر القافلة فذهب
بعض أصحاب الجمر في طلب جمرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب
جمرهم منهم من وجد جماره ومنهم من لم يجد ومن وجد منه لا يأخذه الا بعشقة ومؤنة لا يضمن
الاجير بترك طلب الجمار من قاضي خان وفيه من الغصب جال أراد أن يعبر بجماله في نهر
كبير يحوى فيه الجهد كما يكون في الشتاء فركب بهير أو أدخله في النهر وسار الجبال عقيبها
فسقط بهير وتلف ما عليه قال الشيخ الامام أبو القاسم ان كان الناس يسلكون النهر في مثل
هذا الوقت لا يضمن الجبال اه استأجر رجلا ليحمل له طعاما في طريق كذا فاخذ في
طريق آخر فهلك المتاع فان لم يكن بين الطريقين تفاوت فلا ضمان عليه وان تفاوتا بان كان
المسافر أو عرا أو أبعدا أو أخوف بحيث لا يسلكه الناس يضمن من الايضاح لابن كمال ولو
حمله في البحر يضمن ولو فيما يحمله الناس وان بلغ فله الاجر من الهداية اه استأجره ليذهب
بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلا ناميتا فرجع بالطعام فهلك في الطريق لا يضمن عند
أصحابنا الثلاثة من الخلاصة وفيها جماعة أجرة كل واحد جاره من رجل وسلموه اليه ثم قالوا
لا حسدهم اذهب أنت مع المتعاهد الجرفانا لا نعرفه فذهب معه فقال المستأجر للمتعاهد
قف هنا مع الجمر حتى اذهب بجمار واحد واخذ الجوالق فذهب (٣) ولم يقدر عليه فلا ضمان
على المتعاهد اه استأجر مكارى ليحمل عصيرا على دابته فلما أراد أن يضعه عليها أخذ
الجوالق من جانب فسقط العدل الآخر وانشق الزق وتلف ما فيه ضمن المكارى من
البرازية اه المكارى كان ينقل الدبس من القرية الى المصروف في الطريق ونام وخرق
الكب الزق فضاع الدبس لا يضمن ان كان جالسا اه حل الفاواذق خاية دبس فانكسر
القب وانكسرت الخاية يضمن كالحمال اذا زلق وكذا اذا انكسرت لخروق في تبييرها والا فلا
ولو نام الفاواذق في العجلة فأصاب الدواب شيئا أو انخرق الثور عن الطريق فانلف شيئا ضمن
(٢) قوله ولم يقدر عليه عبارة الهندية لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ
منه لانهم أمره بتعاهد ما في يد غيره اه

لان سيرا الثور مضاني البسه ولونام فيها الفاواذق فانقلبت وانكسرت الدوارة أو القب
أو سائر الالات لم يضمن مالكها لان قومه مأذون فيه عرفا من القنية ﴿١﴾ أركب تليد
مكارى الجمار امرأه عليه بغير اذنه وهلك الجمار لاضمان على واحد منهما اذا زلت
وسلت الجمار الى التليد لانه مودع عاد الى الوفاق وان هلك في حال الركوب يضمن المكارى
أيهما شاء ولا يرجع أحدهما على صاحبه بالمضمون وعلى هذا الفاواذق اذا جمل في المحلة
متاعا أو انسانا هذه في ان تصب من القنية ﴿٢﴾ استأجر جالا ليعمل له على مركبه جالا
الى موضع كذا فوقع المحمول في بعض الطريق بانقطاع الجبل فانكسر فالمالك بخير ان شاء
ضمن قيمته غير محمول ولا أجر وان شاء ضمن قيمته محمولا وأعطى الاجر عند علمائنا الثلاثة
وقال زفر يضمنه محمولا بلا خيار وله أجر ما جمل من شرح المجمع

﴿٣﴾ النوع الخامس ضمان النساج

دفع الى نساج غز لا لينسجه ودفعه النساغ الى آخر لينسجه فسرق من بيت الآخر فلو كان
أجير الاول برئ ولو أجنيا ضمن النساغ الاول لا الآخر عند أبي حنيفة وعندهما ضمن
أيهما شاء كاختلافهم في مودع المودع وعلى قياس ما ذكر القدوري وقرره صاحب الهداية
ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره فهنا لو شرط عليه النسيج
بنفسه ضمن بالدفع الى الآخر ولو أجيره ﴿١﴾ غلام (١) رابه باقنده دادنا كارآموز داي
باقنده به باقنده ديكر دادنا كارآموز ضمن اذا الاجارة وقعت على الحفظ مقصودا والاؤل
مودع وليس للمودع أن يودع ﴿٢﴾ نساغ ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق لبلا ان كان
البيت حصينا غمك الثياب في مثله لا يضمن وان لم يكن حصينا ولا غمك الثياب في مثله ان
رضى صاحب الكرباس بترك الكرباس فيه لا يضمن وان لم يرض به ضمن ﴿٣﴾ ليس على
النساغ أن يبني بيت الطراز لكن لو أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن ولو سرق من
بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا غش (٢) باقنده ثوب رادر كارخانه
ماند وشب بخانه رقت وأغلق الباب وذلك في وقت غلبه السراق فسرق الثوب لم يضمن
مثله في مثله في هذا الزمان لا يضمن والا ضمن من الفصولين ﴿٤﴾ وفي مثله الهداية عن
فوائد المحيط دفع الى نساغ كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج باقيه فسرق من
عنده ذكر القنية أبو الليث في التنازل ان عندهما يضمن الكل لان الاجير المشترك
يضمن ما هناك عنده وان كان من غير صنعه فالمنسوج مع غير المنسوج كشيء واحد يحكم
الاتصال ﴿٥﴾ ومن الذخيرة عائد عمل في باقعلق المالك به لياخذ به وأبي الحائث ان يدفعه
حتى يأخذ الاجرة فتسرق من يد مالكه لا ضمان على الحائث وان تخرق من يد الحائث والمالك

(١.) أعطى الغلام نساجا ليعلم الصنعة فاططاه النساغ الى نساغ آخر لتعلم أيضا

(٢.) نساغ ترك الثوب في الدكان وذهب الى بيته

فعلى الخائن نصف الضمان ﴿١﴾ نسج ثوبا وتركه في بيته ولم يردده على المالك فسرق هل
 يضمن فيه اختلاف المشايخ فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا
 تمكن من الرد ولم يردده وعلى قول من يقول لا تكون مؤنة الرد عليه لا يضمن اه مافى
 المشغل وعن عماد الدين ينبغي أن لا يضمن على القولين لو لم يقبض الاجرة اذ له الحبس
 بالاجرة فلم يجب عليه الرد قال صاحب الفصولين ينبغي أن يضمن عندهما لا عنده
 كما مر في آخر التصرفات الفاسدة قلت يؤيده قول صاحب الهداية كل صانع لعمله اثر في العين
 كصباغ وقصار فله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر ولو حبسه فضاغ لا ضمان عليه عند
 أبي حنيفة ولا أجر له وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار
 ان شاء ضمن قيمته مع مولاه الاجر وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولا أجر له اه وذكر
 صاحب الفصولين قبل ذلك عن أبي بكر البلخي لو منع الخائن الثوب بالاجر اختاف العلماء
 فيه فلو اصاب للماعلى شئ كان حسنا قلت وقد مر ان المتأخر من اختار وافي الاجير المشترك
 المفتوى بالصلح على النصف فينبغي أن يبقى به وما ذهب اليه البلخي قريب منه ﴿٢﴾ وفي
 البرازية نسج الخائن الثوب فجاءه بما أخذ الاجر فقال ربه امسك حتى أفرغ من العمل
 وأرديك الاجر فسرق منه الثوب في هذا الحال بعد ذلك المقال قال العتابي لا يضمن في هذا
 الحال بعد ذلك المقال بقوله امسك وفي التوازل جعله على وجهين وقال أراد ربه أخذه اما
 أن يمنع الخائن من الاخذ أولا فان كان عنده قبل يضمن وقيل لا ولو اصاب للماعلى شئ
 بخس وان كان لا يمنع فقول المستأجر امسكه اما أن يكون على وجه الرهن واما أن يكون
 على وجه الامانة كان الاول هلك بالاجر وان كان الثاني لا يضمن ويجب الاجر اه ﴿٣﴾ دفع
 الى نساج غزلا لينسجه فبعد النساج الغزل وحلف ثم جاء به منسوجا فان نسج قبل الجرد فله
 الاجر وان نسج بعد الجرد فالثوب له وهو ضمان من الغزل مثله لان بالجرد صار غاصبا للغزل
 وبالنسج أحدث صنعة متقومة فاقطع حق المالك عنه الى ضمان مثله من الوجيز ﴿٤﴾ دفع
 اليه غزل قرلينسجه فأخذ الخائن بعضه وجعل مكانه غزل قطن ونسجه قال الاستروشني
 أجب والدي ان الثوب للخائن ويضمن للمالك مثل غزله اذ صار غاصبا بخاط غزله بغزل
 الآخر خطأ يتعدو تغييره أو يفسد فك الثوب ﴿٥﴾ دفع اليه غزلا وشرا (١) كردكه در
 دور و ز يافد يافت وهلك الثوب بهذه ضمن على ما اختاره شمس الاسلام الا وزجندى
 ﴿٦﴾ لو قال رب الغزل للنساج امسك الثوب حتى اذارجعنا من الجمعة فمرت الى بيتي وأوفى
 أجره فاختلس الثوب من يد الخائن لو دفع الثوب الى ربه أو مكنته من أخذه ثم ربه أعطاه
 الخائن فالثوب رهن باجره ولو أعطاه على وجه الوديعة يبرأ الخائن وله أجره كما كان ﴿٧﴾ ولو
 خالف الخائن في النسج بان أمره أن ينسج له ثوبا يسع في أربع فتسج ستافى أربع أو قيقا
 فتسجه صفيقا أو على العكس تخير المالك أن شاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله وان شاء

أخذ الثوب وأعطاه أجرا سماه لا يرا في الزيادة لتبرعه وينقص في النقصان لنقص عمله
من الفصولين وفي الخلاصة دفع الى حائل غزلا وأمره أن ينسج له ثوبا سباعيا أربع فئسج
له ثلاثا في أربع ان شاء منه مثل غزله والثوب للحائل وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الاجر
قال خمس الأنة السرخسي والاصح عندى ان يعطيه أجرا مثله لا يزداد على ثلاثة أربع
المسمى ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتها رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل
أحدهما أرق من الآخر (١) وفر مودش كه أين باريك راش شصدي باف واين سيطيرا
بانصدي نخلت النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكراباس للنساج للتحلاف
ويضمن الحائل مثل غزله ١٥ نساج كان يسكن مع صهره ثم كثرى دارا وانتقل
اليها ونقل المتاع وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل الغزل من المكان
الذي كان فيه الى بيت آخر من دار صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة لما عرف من أصله
ان سكناه في الدار لا يبطل ما بقى له شيء فيها وعندهما يضمن من قاضى خان ١٥ لو نسج
صاحب الثوب بعض ثوبه في يد النساج يسقط من الاجر بحصته وقيل لو عمل صاحب الثوب
بجهة الفسخ بنفسه والافلا والصحج الاول من ضمان القصار من الفصولين ١٥ لو نسج
الحائل الثوب رديا معيبا فان كان فاحشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه
وان شاء ضمنه النقصان من القنية

((النوع السادس ضمان الخياط))

دفع الى خياط ثوبا ليخيطه قيمه بدرهم فخاطه قباء فان شاء ضمنه قيمة الثوب وان شاء أخذ
القباء وأعطاه أجرا مثله لا يجاوز به درهما قيل معناه القرطى الذى هو ذوطاق واحد لانه
يستعمل استعمال القميص وقيل هو مجرى على اطلاقه وعن أبي حنيفة انه يضمن من غير
خيار ولو خطاه سراويل وقد أمره بالقباء قيل يضمن من غير خيار والاصح انه يخبر من الهداية
١٥ دفع اليه ثوبا ليخيطه قيمه فخاطه قيمه فاسد او علم به المالك وابسه ليس له تضمينه اذ لبسه
رضا ولو قال له اقطعه حتى يصيب القدم واجعل كع خسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا
فلو كان قدراً أصبح ونحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه فله تضمينه من الفصولين وفيه
أيضا من ضمان القصار (٢) كازرى يادرزى جامه رادرد كان مائدا وتلف لويترك مثله في مثل
ذلك الزمن عرعا لا يضمن والا ضمن ١٥ رجل سلم ثوبا الى خياط أو قصار ثم وكل رجلا
بقبضه فدفع اليه القصار غير ذلك الثوب لا ضمان على الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب
الثوب ان يتبع القصار بثوبه ١٥ من الخلاصة ١٥ رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب
فان كفاني قيمه فاقطعه وخطه بدرهم فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطع لا يكفين

(١) وأمره بان هذا الرفيع ينسجه في سقائه وهذا الغليظ في خيمائه

(٢) قصار او خياط ترك الثوب في الدكان ١٥

ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بشرط الكفاية ولو قال للخياط انظر أيكفني قميصا فقال الخياط نعم بكفيل فقال رب الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا فان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو اقطعه اذا قطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط دفع الى خياط كرباسا فخطه قميصا وبقيت منه قطعة فسرقت قالوا ضمن الخياط وهذه من المسائل التي أفتى بها على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة ما هلك بلا صنعه لا يكون ضامنا لان الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده لا بصنعه عنده كذا في فتاوى قاضي خان وعدم مسائل ليست من هذا النوع نذكرها في مواضعها وفي الفصولين انما يضمن لانه أثبت يده على مال الغير بلا اذنه اذ المالك انما سلم اليه للقطع لا غير فاذا قطع يجب عليه رد الزيادة ولم يتعرض للخلاف وفي البرازية بقي عند الاسكاف والخياط قطعة صرم أو كرباس فضلت من خف أو قيص فضاعت لا يضمن ولم يتعرض أيضا للخلاف والتوفيق يمكن لو خاط صاحب الثوب بعض ثوبه في يده الخياط فانه يسقط من الاجر بحصته وقبل لو عمل المالك بجهة الفسخ بنفسه والافلا والعصج هو الاول من ضمان القصار من الفصولين ومن استأجر خياط الخياط ثوب بدرهم فدفعه الى من يخيطه بدرهم ونصف ضمن الخياط الاول للثاني نصف درهم من مضاربة الهداية لو فرغ الخياط من العمل وبعث بالثوب على يده الصغير الى مالكه فهلك في الطريق لا يضمن لو عاقل اعلمه حفظه والا ضمن من الفصولين رجل دفع الى خياط ثوبا والمدفوع اليه أجبر عند الخياط قد أمره أن يتقبل عليه العمل فله أن يأخذ أيهما شاء بالعمل وأيهما مات فله أن يأخذ الآخر بذلك العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ فلم يأخذ التلميذ بالعمل وهو سر أو عيب ما اذن حتى هلك الثوب في حافوت الاستاذ فضا منه على الاستاذ وهذا عندهما وان شارب الثوب أخذه المتقبل ويرجع هو به في مال الاستاذ فاذا أخذه بالعمل فله برئ الاستاذ من الضمان وفيه مسئلتان محررتان في أول هذا النوع نقلنا من الفصولين سررتهم ما جنب المسئلة الاولى والله أعلم

في النوع السابع ضمان القصار

وفي الفصولين عن فتاوى أبي الليث قصار وضع الثوب على جب في الحافوت وأقعد ابن أخيه لحفظ الحافوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحافوت الاسفل فطرق الباب فخرج القصار فوجد الثوب قالوا ان كان الحافوت الاسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينيه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان قال أعنى صاحب الفصولين وهذا لا يصح على اطلاقه بل ينبغي أن يضمن لو لم يكن من في عياله كابن يده تفصيل الضم قلت وهو كما قال وتفصيل الضم هو قوله وان كان الحافوت الاسفل بحال لودخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي فيه الثوب ينظر ان كان العبي الذي أقعد القصار ضمه الى القصار أبوه أو أمه أو وصيه أو لم

يكن أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمه الى نفسه ضمن الصبي اذ ضيع بترك حفظ لزمه
ولا يضمن القصار اذ له الحفظ بهذا الصبي الذي في عياله ويقدر على الحفظ وقال قاضي خان
في فتاواه وهذا الجواب انما يستقيم لو كان الصبي مأذونا لان الصبي المأذون يؤخذ
بالضمان بتضييع الوديعة اما المحجور فانه لا يؤخذ بالاستتلاك له وتضييعها وان لم يكن في
عيال القصار ولا تليد له ولا أجبره الا أن القصار أخذ بيده وأقعد له لحافوت كان
الضمان على القصار لانه لما استخف من ليس في عياله صار مستهككاً له قال صاحب
الفصولين لم يذكر هل له الرجوع على الصبي أو لا ينبغي ان يكون له الرجوع لو مأذونا والا
فلا وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله فلو منضم اليه برئاً أما القصار فحفظه بيد من
في عياله وأما الصبي فلا يترك الحفظ لما كان بحيث يرى الثوب اهـ ❦ القصار اذا
قصر الثوب بالنشاء والبيض ونحوهما كان له حبس الثوب للاجرة فان حبس فضاع فلا غرم
ولا أجر عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده ولكنه بالخيار
ان شاء ضمنه قيمته غير معجول ولا أجبره وان شاء ضمنه قيمته معجولا وله الاجر وان قصره
بالماء القراح فهو فاسل لا يكون له حبسه من الايضاح ❦ اذا شرط على القصار أن
لا يخرقه فخرقه يضمن لانه في وسعه من نوع الختام من البرازية ❦ رجل دفع الى قصار ثوب
كرياس ليقصره فذهب القصار ولف فيه خبزاً ورجله الى موضع يقصر فيه الثياب فمروا ان
لف كيا لفت المنديل على ما يجعل فيه يضمن وان عقده بان جعل الثوب تحت ابطه وبس الخبز
فيه لا يضمن من الغصب من الخلاصة ❦ قصار دفع ثياباً الى أجبره ليشتمهم في المقصرة
ويحفظها فنام الاجبر فضاع من الثياب بعضها ولا يدري متى ضاع قال الفقيه أبو جعفر اذا لم
يعلم انه ضاع حال نوم الاجبر ضمن القصار وان علم انه ضاع حال نوم الاجبر كان لصاحب
الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجبر وان شاء ضمن القصار قال الفقيه أبو الليث انما قال له ان
يضمن القصار لانه كان يميل في الاجبر المشترك الى قوله ما اذا هلك في يد الاجبر المشترك
لا بعده أما على قول أبي حنيفة لا يضمن القصار ما هلك لا يصنعه قال وبه تأخذ والفتوى على
قول أبي حنيفة ❦ قصار أمره صاحب الثوب ان يمسك الثوب بعد العمل حتى ينقذه الاجبر
فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن عند أبي حنيفة ❦ القصار اذا أنكر ان
عنده ثوب هذا الرجل ثم أقر وقد قصره قالوا ان قصره قبل الجود كان له الاجر وان قصره بعد
بحوده ضمن ولا أجبره لانه لما جدد صار فاصباً وبطل الاجارة فاذا قصره بعد ذلك فقد قصره
بغير عقد فلا يستوجب الاجر ❦ قصار رهن ثوب قصاره بدينه عند رجل ثم افسكه وقد أصاب
الثوب فنجاسة عند المرءن فكلف ما ملكه القصار بتطهيره فامتنع القصار عن ذلك فتناسجرا
وترك المالك الثوب عند القصار فهلك عنده قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لا يعتبر
فيبر القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب ضمن القصار النقصان والثوب أمانة لانه
لما افسكه عاد الى الوفاق وخرج عن الضمان بالتجديده ❦ تليد القصار أو أجبره الخالص اذا

أدخل ناو السراج باهر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه دهن
السراج لا يضمن الاجير وضمن الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل
الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك كان ضامنا من قاضي خان ولو لم يكن من ثياب القصار ضمن
الاجير ذكره في القصولين ولو أخرج القصار السراج في الحانوت فاحترق به الثوب عن
محمد انه يضمن التليذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من ثياب القصار
فالضمان على الاستاذ ولو كان الثوب ودبة عند الاستاذ فالضمان على التليذ ولو أطفأ
السراج وزل المسرحة في الحانوت فبقى شرارة فوقعت على ثوب رجل لا يضمن من الخلاصة
وفيها اذا وطئ تليذ الاجير المشترك على ثوب من ثياب القصار فخرقه يضمن وفي الاصل
لو وطئ ثوبا لا يوطأ مثله يضمن الاجير وان كان مميا يوطأ لا يضمن سواء كان ثوب القصار أو لم
يكن بخلاف ما لو جعل شيئا في بيت القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب فخرق ان كان من
ثياب القصار لا يضمن الاجير وضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير
اه اجير القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار لا يوطأ مثله فانتقص أو تخرق ضمن الاجير
لانه لم يؤذن له في ذلك وكذلك لو كان الثوب مميا يوطأ مثله الا انه كان ودبة عند القصار ليس
من ثياب القصار وان كان من ثياب القصار وذلك ثوب يوطأ مثله لا يضمن الاجير لانه
مأذون في ذلك عادة ان كان من ثياب القصار وضمن القصار وكذلك لو اغتلبت المدقة من
اجير القصار أو تليذه فوقعت على ثوب من ثياب القصار فلا ضمان على التليذ وانما الضمان
على الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار كان الضمان على التليذ ولو دفع المدقة على
موضعها ثم وقعت بعد ذلك على شيء آخر فالضمان على الاستاذ لا على التليذ ولو أصابت المدقة
انسانا كان الضمان على التليذ ولو انكسر شيء من عمل التليذ من أدوات القصار بما
يدق به أو يدق عليه لا يضمن التليذ وان كان مميا لا يدق به أو لا يدق عليه ضمن التليذ
قصار استعان برب الثوب في دق الثوب فأعانه فخرق الثوب ولا بدري انه تخرق من دق
القصار أو دق المالك روى ابن سماعة عن محمد ان القصار يضمن جميع النقصان وجه ذلك
ان الاجير المشترك ضامن عنده ما هلك بغير صنعه فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان
عليه ما لم يعلم انه تخرق من دق صاحب الثوب وروى بشر عن أبي يوسف ان القصار يضمن
نصف النقصان ويعتبر فيه الاحوال وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن لا يجب الضمان
في فعل القصار لان عند الثوب أمانة عند القصار وليس بمضمون فلا يجب الضمان بالشك
أو يجب عليه النصف كما قال أبو يوسف اعتبارا للاحوال وهو اختيار الفقيه أبي الليث
من قاضي خان واذا لم تخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقسدا ما يخص عمل المالك ذكر
في فوائده صاحب المحيط انه يسقط حصه عمل المالك وكذا كل اجير أعانه المالك وقيل لو عمل
المالك بجهة الفسخ يفسخ والا فلا والصحيح هو الاول وانه يسقط الحصه اذ لم ينقل عمل
المالك الى الاجير اذا أعانه لا تجرى في الاجارة بخلاف المضاربة لو دفع القصار الى

صاحب الثوب ثوبا غير ثوبه خطأ أو عمدا فقطعه أو خاطه ثم جاء صاحبه ان شاء ضمن القصار
ورجع هو على القاطع وان شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على أحد من الخلاصة ﴿ وفي
البرازية سئل محمد عن قصار دفع اليه الثوب فقصره وقال قصرت به بلا أجر فضاع قال عندي
ان كان القصار قصرت نفسه للقصار لم أصدقه وأضمنه كما لا أصدق رب الثوب اذا قال قصرت
بجائنا وفيها أيضا لو هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ لأجره لأنه لم يسلم العمل ولم ضمنه
لو غير فعله كالوحد وعندهما يضمن صيانة لاموال الناس اه أقول وقد مر تمام الكلام
في الوحد والمشارك في أول الباب فلا يعاد ﴿ رجل أرسل رسولا الى قصار ليس بترد منه ثيابه
الاربعة فلما جاءهم الرسول الى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الثياب
الي ولم يعد علي قال الفقيه أبو بكر البخاري يسئل صاحب الثياب أيهما يصدقه فأيهما صدقه
يرى ذلك عن الخصومة وأيهما كذبه فان حلف برى وان نكل لزمه ما ادعاه صاحب الثياب
فان صدق صاحب الثياب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وان كذب القصار
خلف فلا قصار ان يحلف صاحب الثياب على ما ادعاه عليه من أجر الثوب الرابع فان حلف
برى ﴿ رجل دفع الى قصار ثوبا وأمر رجلا أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار اليه غير
ذلك الثوب فهلك في يد الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يبيع القصار ثوبه
قال قاضي خان لماعدم وجوب الضمان على الوكيل فشكل اذا كان الثوب الذي دفعه اليه
القصار ثوب رجل آخر لانه أخذ ثوب غيره بغير اذنه فانه ذكر في المنتقى ان القصار لو دفع الى
صاحب الثوب على ظن انه له كان ضامنا وان كان صاحب الثوب دفع رجلا الى القصار ليأخذ
ثوبه من القصار فدفع القصار اليه ثوبا غير ثوب المرسل فضاع عند الرسول ذكر ان الثوب
المدفوع اليه لو كان للقصار لا يضمن الرسول وان كان لغير القصار كان صاحب ذلك الثوب
بالخيار ان شاء ضمن القصار وان شاء ضمن الرسول فان ضمن القصار لا يرجع القصار على
الرسول وان ضمن الرسول يرجع على القصار ﴿ رجل دفع الى قصار ثوبا باليقصره فجاء
صاحب الثوب يطلب ثوبه فقال القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار
ضامنا ﴿ ولو حمل أجيرا القصار ثوبا من ثياب القصار فعتروسقط لا يضمن الاجير ويضمن
الاستاذ ولو كان وديعة كانت عند صاحب البيت فأفقدها ضمن وكذا الوعتر وسقط عليها وان
كان بساطا أو وسادة استعاره للبسط لا يضمن لارب البيت ولا أجيره لان المالك أذن له في
بسطه ﴿ ولو علق القصار ثوبا على جبل في الطريق لجفف الثوب فرت حوله فخرقه كان
الضمان على سائق الحولة اذ مشى الدابة ينتقل الى سائقة هاذون القصار من قاضي خان وفي
الفصولين يضمن عندهما القصار لا مكان التعرزع عنه ﴿ القصار اذا لبس ثوب القصار
ضمن مادام لا يافاذا زعجه وضاع بعده لا يضمن من المشتل ﴿ قصار أقام جارا على
الطريق عليه ثياب فصدمه راكب فرق الثياب يضمن ان كان يضرب الجار والثوب والا فلا

وفي بعض الفتاوى لا يضمن هذه في الجنابات من القنية (١) يبراهن ديتخته بكازرداد
ونكفت كدر بخته است كازر بپراهن رانجشم نهادو بپراهن سوخت وكازردان است كه
سوخته است ضمن القصار المتعلقة بفعله والجهل ليس بعذر ﴿ شرط أن يقصر بنفسه ضمن
ان دفعه الى غيره والا فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا وللأجير أن يعمل بنفسه وبغيره
الا اذا شرط بنفسه ﴿ قصاران يتقبلان الثياب من الناس فترك أحدهما العمل ودفع
الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء من الثياب لا يضمن الدافع بدفعه لانهما كانا شريكين
فكان أخذ أحدهما كأخذ شريكه ﴿ بعث ثوبه بيد تليذه الى قصار فقال للقصار اذا أصلحته
لا تدفعه الى تليذني فاصلحه فدفعه الى تليذه قيل لوقال التليذ وقت دفعه الى القصار وهذا
افلان بعث به اليك وصدقه القصار ضمن القصار لا يلزم بقله أولم يصدقه ﴿ (٢) كازري
يادرزي جامه را در دكان ماند و تلف لويترك مثله في مثل ذلك الزمان عرفا لا يضمن والا ضمن
﴿ بعث ثوبه الى قصار فقال اقصره ولا تضع عن يدك حتى تفرغ منه فهذا ليس بشيء وكذا لو
شرط القصر اليوم أو غدا ولم يفعله فطالبه به مره مرات ففرط حتى سرق لا يضمن واستفتيت
أئمة بخاري عن قصار شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الغدا جابوا
يضمن ﴿ ولو اختلفا فقال رب الثوب (٣) بدان شرط ادم كده روز تمام كنى وقت
المدة ثم تلف الثوب ولى عليم الضمان وقال القصار لا بل دفعت الى مطبق لا قصر ولم تعين
مدة ينبغي أن يصدق القصار ان ينكر الشرط والضمان والا تخير عيه ثم لو شرط عليه أن
يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد أيام ينبغي أن لا يجب الاجرا لم
يقع عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك من الفصولين ﴿ لو بعث
القصار بعد الفراغ بالثوب على يد ابنه الصغير الى مالكة فهلك في الطريق لا يضمن لو كان
لا يمكنه حفظه والا ضمن واذا تخرق الثوب من دق تليذ القصار أو أجيره لا ضمان عليهم ما
اذا فاه دقاه معناد ابل الضمان على الاستئذان ولو دقاه دقا غير معتاد ضمنا وولد القصار مثل
تليذه في هذا الحكم من المشتل ﴿ وفي البرازية أجير القصار لا يضمن ما تخرق من عمل
مأذون الا أن يخالف الاستاذ اه

﴿ النوع الثامن ضمان الصباغ ﴾

كل صانع لعمله اثر كالصباغ فله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر فلو جبه فضاء لا ضمان
عليه عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار ان
(١) أعطى ثوبا رقيقا للقصار ولم يسئل له ابنه رقيق فوضعه القصار في الخابية فاحترق الثوب
ولم يعلم القصار انه احترق اه
(٢) قصار او خياط ترك الثوب في الدكان
(٣) أعطيت بشرط أن تكمل الى عشرة أيام

شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمولاً وله الاجر من الهداية
 ❶ دفع الى صباغ ابريسم اليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على فلم يدفعه وهلك لا يضمن
 اذا لم يستأجر لا يتمكن من فسخ الاجارة عند العذر الا بقضاء أَوْ رضا صاحبه في الاصح ولم
 يوجد فيكون له قد باقيا على الاصح وفي حكم هذا العقد ان تكون العين أمانة عند الاجير
 فلا يضمنه قيمته الا بالتقصير ❷ امر رجلا ليصبغ ثوبه بزعفران أو بقرم فصبغه بجنس آخر
 كان لرب الثوب ان يضمنه قيمة ثوبه أبيض ويترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأعطاه
 أجر مثله لا يزداد على المسمى وان صبغه بجنس ما أمر به الا انه خالف في الوصف بان أمره أن
 يصبغه برقع فقير عصفور فصبغه بفقير عصفور وأقرب ذلك رب الثوب خير رب الثوب ان شاء ترك
 الثوب عليه وأخذ قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفور فيه مع
 الاجر المسمى وعن أبي يوسف هذا اذا صبغه برقع القفير أو لا ثم صبغه بثلاثة أرباعه فيكون
 الخيار على الوجه المذكور وأما اذا صبغه ابتداء بفقير عصفور بضرية واحدة واختار أخذ
 الثوب أعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له هكذا ذكره القدوري اما على قول محمد اذا أمره
 أن يصبغه بجنس من عصفور بدرهم فصبغه بجنس بضرية واحدة ان شاء أخذ قيمة ثوبه أبيض
 وان شاء أخذ الثوب وأعطاه درهما وما زاد من العصفور في ثوبه وروى ابن جماعة عن محمد
 ما يوجب التسوية في الجواب بين ان يصبغه بضرية أو بضريتين ❸ فاضحيان ❹ دفع ثوبه
 اليه ليصبغه بعصفور من عنده فصبغه به الا انه خالف في صبغه ما أمر به بان أشبع أو قصفري
 الاشباع حتى تعيب فماله بالخيار ان شاء ترك الثوب وضمنه قيمته أبيض أو أخذته باجر
 مثله لا يجاوز ماسي من الفصولين ❺ وفي الخلاصة الصباغ اذا خالف فصبغ الاصفر
 مكان الاجران شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض وان شاء أخذته وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر
 له ولو صبغ أردأ ان لم يكن فاحشا لا يضمن وان كان فاحشا يجبت يقول أهل تلك الصنعة
 انه فاحش يضمن قيمة ثوبه أبيض وان أمره صاحب الثوب أن يشبع صبغه فلم يشبعه فالمالك
 بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض وسلم له الثوب وان شاء أخذته وأعطاه أجر مثله لا يزداد
 على المسمى اه ❻ وفيها أيضا الصباغ اذا جحد الثوب وحلف ثم جاء به مصبوغا ان صبغ
 قبل الجحد فلا أجر لازم وان صبغ بعد الجحد فرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه
 ما زاد الصبغ وان شاء تركه وضمنه قيمة الثوب أبيض اه ❽ دفع الى صباغ ابريسم وقال
 اذا صبغته فادفعه الى معتمدى هذا فصبغه وأرسله بيد غيره الى المعتمدى فباعه من المعتمد
 لا ضمان على أحد لانه لما وصل الى المعتمد خرج المرسل والرسول من الضمان من القنينة
 ❾ دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه فضاع الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب على خشبة
 معروضة أو حبل مجدد وهل يضمن أجاب شيخ الاسلام عطاء بن حنيفة ان كان ذلك خارج
 الدكان يضمن والا فلا من مشتمل الاحكام

❶ النوع التاسع ضمان الصانع والحداد والصفار ومن بعثه والتقاش

دفع ذهباً الى صانع ليصنع له سواراً منسوجاً ولا يعمل هذا الصانع فاصح الذهب وطوله
ودفعه الى من يشبهه فيسرق من الثاني قالوا ان كان الاول دفع الى الثاني بغير امر المالك ولم
يكن الثاني أجبر الاول ولا يلزم له ان كان للمالك ان يضمن ايا شاء في قول أبي يوسف ومحمد وفي
قول أبي حنيفة يضمن الاول اما الثاني فلو سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ
من العمل صارت يده يد وديعة امام ادم في العمل كانت يده ضمان لتصرفه في مال الغير
بغير الاذن وعند أبي حنيفة مودع المودع لا يضمن ماله يتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها
❦ دفع خاتمه الى نقاش لينقش اسمه في فص خاتمه فنقش اسم غيره يضمن الخاتم كلاهما من
ضمان النسيج من قاضي خان ❦ وفي الخلاصة والبرازية غلط النقاش ونقش في الخاتم
اسم غيره ولم يكن اصلاحه يضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال اه ❦ دفع
حديد الى حداد ليصنع له اداة منه فافسده يضمن حديد امثله ومالا يملك له يضمن قيمته كذا
في باب الاستصباح من الوجيز ❦ دفع الى حداد حديد اصبغته عينا سماه باجر فجاء به على
ما امر به امر مالكه بقبوله بالاخيار ولو خالفه جنساً بان امره بقدم يصلح للتجارة فصنع
قدوماً يصلح لكسر الحطب بخير مالكه ان شاء ضمنه مثل حديدته وان شاء أخذ القدوم وأعطاه
الاجرة وكذا حكم كل ما سلم الى كل صانع ❦ ولو أحرقت شرارة ضرب الجلد ادثوب ما تضمن من
الفصولين ❦ دفع شبيهها الى صفاً ليضرب له طشة فاضرب به كوزاً كان له الخيار ان يشاء
أخذ الكوز وأعطاه اجر مثله لا يتجاوز به ما سمي وان شاء ضمنه مثل ذلك الشيء من اختلاف
الاجير من قاضي خان ❦ استأجر حداد ليصنع له قفلاً فأتى كسراً القفل من معالجه الحداد
فعلى الحداد ضمانه من الوجيز ❦ دفع سيفاً الى صيقل ليصقله باجر ودفع الجفن معه فسرق
الجفن لا يجب عليه ضمانه وان كان أجبراً امتسك كالا لأنه منفصل عن السيف فكان
أمانة في يده فاذا هلك في يده لا يتقصير منه لا يضمن وعن محمد انه يضمن من فصل الخيطة
من قاضي خان

❦ النوع العاشر ضمان الفصاد ومن معناه ❦

الفصاد والبراز والجمام والختان لا يضمنون بسرابة فعلهم الى الهلاك اذ لم يجاوز الموضع
المعتاد المعهود المأذون فيه وهي معروفة ولو شرط عليهم العمل السليم عن السرابة بطل
الشرط اذ ليس في وسعهم ذلك قال في الفصولين هذا اذا فعلوا فعلاً معتاداً ولم يقصروا في ذلك
العمل بان قال بالقارسية (١) برئت آتية مصحبت أن كارو تمام كردن أما لو فعلوا بخلاف
ذلك ضمنوا وان قطع الختان الجلدة والحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه كمال الدية وان
مات من ذلك كان عليه نصف الدية وانما وجب كمال الدية اذ ارئى والنصف اذا مات لانه
اذا مات فالتلف عليه حصل بفعلين قطع الجلدة وقطع الحشفة وأحدهما مأذون فيه والاخر

(١) عليهما كمال الفعل

لا ينصف الضمان اما اذا برئ فقطع الجلالة مأذون فيه فجعل كأنه لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية كذا في الفتاوى الصغرى وقد بسط فيه الكلام في الفرق بابراد سؤال وجواب فن رام الاطلاع فعليه بالمراجعة ❀ استأجر نجما ما يقطع له سنا فقطع فقال صاحب السن ما أمرت بقطع هذا كان القول قوله ويضمن القالع ارش السن قاضي خان ولو قطع ما أمره فانقطع سن آخر متصل بهذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة ❀ يطار بزغ دابة بدائق فنفتت أو حجام حجام عبد اذن مولاه فهلاك فلا ضمان عليه كذا في المشتل نقلا عن الجامع الصغير ❀ فصاد جاء اليه عبد فقال افصدني ففصد ففصد معتادا فاعتاد به يضمن قيمة القرن وتكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا الصبي تجب دية على عاقلة الفصاد ولو فصد نائما وتركه حتى مات بسببه فانه يقاد ❀ وسئل الخوافي عن صبية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقه اليوم تموت وأنا أشقه وأبرئ شقيقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن فتأمل مليا ثم قال لا يضمن ان كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرمم فقل له انما اذنوا بناء على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان مات من هذا الجرح فأنا ضامن هل يضمن قال لا ❀ اذا أخطأ الختان فقطع الذكر في الختان ضمن فصولين ❀ الكحال اذا صاب الدواء في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالختان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من تحرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن الكحال لو قال الرجل للكحال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الخلاصة ❀ يدعى علم الطب ضمن بخطئه وزيادته لا في سرية وبه لو برئ هذه في الجنائيات من القنية

❀ النوع الحادى عشر ضمان الملاح ❀

اذا غرقت السفينة فلو من ريح أصابها أو موج أو جبل صدمها من غير مد الملاح وفعله لا يضمن بالاتفاق وان كان بفعله يضمن سواء خالف بان جاوز العادة أو لم يخالف لانه أجبر مشترك ولو دخلها الماء فافسد المتاع فلو بفعله ومده يضمن بالاتفاق ولو بلا فعله ان لم يمكن التحرز عنه لا يضمن اجماعا وان كان بسبب يمكن التحرز عنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهذا كله لو لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في جميع ما مر اذ لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه كذا في الفتاوى الصغرى ومشى عليه صاحب الفصولين ٣ وكذا اذا كان باهر لا يمكن التحرز عنه فانه لا يضمن ذكره في البرازية وفيها نقلا عن المنتقى لو كانت السفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله وضمن فيما سوى ذلك

ذلك وعن أبي يوسف إذا كانت السفن تنزل معا ونسير معا فلا ضمان على الملاح فيما هلك
فانهم كسفينة واحدة وان تقدم بعضها بعضا فكون أحدهما في أدهان ككون أحدهما
في كلهن وعن أبي يوسف أيضا في سفينتين مقرونتين أحدهما في أدهان لا ضمان على
الملاح وكذا لو غير مقرونتين ويسيران معا ويحسان معا اه ٥ استأجر سفينة معينة
ليحمل عليها أمتعته هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبيق ذلك
وعرفت والمستأجر معها لا يضمن الملاح ٥ ملا سفينة من أمتعة الناس وشدها في
الشط لا يلاحظ فيها نقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت
ترك هذه مادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شدة السفينة هلكا فلم يشد وأجرها حتى غرقت من
الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة من القنية

النوع الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ ٥

استأجر خباز الخبز له قفيزا من دقيق بدرهم لم يستحق الا بحر حتى يخرج الخبز من التنور فان
احترق من غير فعله بعدما أخرج فان كان في بيت المستأجر فلا أجر له لانه صار مسلما بالوضع
في بيته ولا غرم لانه لم يوجد منه الجنابة وقال لا يغرم مثل دقيقه ولا أجر له لانه مضمون عليه
فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الخبز وأعطاه الأجر وان احترق قبل الانحراج
فعلية الضمان في قول أصحابنا جميعا لانه مما حثته يده بتقصيره في القلع من التنور وان ضمنه
قيمة مخمورا أعطاه الأجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له أجر كذا في الايضاح نقلا عن غاية البيان
٥ استأجره ليطبخ طعاما للوليمة فافسده بان أسرقه أو لم ينضجه ضمن لانه أجبر مشترك فيضمن
جنابيه ٥ فصولين ٥ ولا ضمان على الخباز فيما فسد له بفعله من فصل الخياط من
فاضحان قلت وهذا على إطلاقه انما يستقيم على قول أبي حنيفة واما على قياس قولهما
فان كان سبب يمكن التحرز عنه ينبغي ان يضمن والا فلا

النوع الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتاب ٥

دفع معكفا الى رجل ليعمل له غلافاً أو دفع سكيناً الى رجل ليعمل له نصاباً فضاع المعكف
أو السكين لا يضمن لانه استأجره ليعمل له غلافاً في المعكف والسكين فلا يكونان تبعاً للغلاف
والنصاب فكانا أمانة في يده فلا يضمن بالهالك ٥ لا تقصير منه ٥ دفع معكفا الى ورّاق ليعمل له
غلافاً ودفع الغلاف معه فسرقت الغلاف لا يضمن لما مر وعند محمد يضمن من فصل الخياط من
فاضحان وفي البرازية من المتفرقات دفع اليه معكفا ليصلح له غلافاً أو سيفاً للقراب فضاع لم
يضمن عند محمد وعند الامام كذلك الا ما هلك بصنعه أو قصر في حظه وعليه القتوى وعن
الثاني دفع اليه سيفاً ليصلح من حافته أو معكفا ليقطه أو ثوباً في منديل ليرفقه فضاع نصله
أو غلافه أو منديل لا يضمن اه ٥ دفع معكفا الى ورّاق ليجلده فساقر به وأخذ الصوص
أجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه يضمن وقال نظام الدين قد أجبت انه لا يضمن معتدا على

ظاهر الفقه ان المودع لو سافر بوديعه لا يضمن ولا يقال انه مودع باجر فيضمن اذا الاجر ليس على الحفظ الا انه أشار الى فقه حسن اذا الوديعه بلا أجر انما لا يضمن اذ ليس ثمة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعه باجر انما يضمن التعيين مكان العقد للحفظ وهما ما أمره بالحفظ قصدا بل بالحفظ ضمنا في الاجارة وفيها يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلذا يضمن فصولين ١ دفع الى رجل كاعدا ليكتب له معجفا وينقطه ويجهه ويعشره بكذا من الاجرة فاخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستأجر بالخيار ان شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ما سمي وان شاء رده عليه واسترد منه ما أعطاه أي ضمنه قيمة الكاغد وان وافقه في البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وبما خالف أعطاه أجر المثل من قاضيان

(النوع الرابع عشر ضمان الاسكاف)

١ دفع صرما الى خفاف ليخزله خفاف ففضل شيء من الصرم فسرق والوا يضمن من فصل الخياط من قاضيان وهي من جملة المسائل التي قال قاضيان قد آفتي فيها على قول أبي يوسف وشهدوا ما على قول أبي حنيفة لا يكون ضامنا لان عنده الاجير المشترط لا يضمن ما هلك في يده لا بصنعه ٢ دفع خفه الى رجل لينعله جيداً ففعل رديثاً فان شاء ضمنه خفه بغير نعل ولا أجر له وان شاء أخذه وأعطاه أجر المثل من الوهيز ٣ الاسكاف اذا أخذ خفا لينعله فلبسه ضمن مادام لا يسافا فاذ ارتع ثم ضاع لا يضمن ٤ دفع جلد الى الاسكاف ليخز له خفاً وسمى الاجر والقدر والصفة فأتى به على وفق ما أمر به بالفساد أمر مالكه بالقبول بلا خيار ولو خالفه ضمنه قيمة جلده ان شاء أو أخذ الخف وأعطاه أجر مثله من الفصولين ٥ مد الخفاف رجلاه فخرجت عن الدكان الى الممر وغرز في خفه الاشقي للتعجيل فتعلق بعلاءة امرأة فدهتها فحترقت بعدها لا يضمن الخفاف هذه في الجنائيات من القنية ٦ دفع خفه الى خفاف ليصلحه وتركه في دكانه ليس لافسرق لو في الدكان حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والا ضمن وكان ظهير الدين المرغيناني يفتي بالبراءة مطلقاً وقيل يعتبر العرف لو كان العرف ان يترك الاشياء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ يبرأ لولو كان العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدكان أو الدار مفتوحاً لو كان عرفهم كذلك يبرأ ٧ ولو علق شبكة أو نحوها على الدكان وذهب في اليوم دون الليل بخاري ليس بتضييع وفي خوارزم في الليل واليوم ليس بتضييع من وديعه الفصولين ومشتل الهداية ٨ خفاف خرج الى القرى ليخز فوضع خفاف في دار لو اتخذ الدار للسكنى بأي طريق اتخذ لم يضمن اذ تركه في بيته ولو وضعها في دار رجل لا يسكن معه ضمن اذا ودع غيره من وديعه الفصولين

(النوع الخامس عشر ضمان التجار والبنائ)

٩ أمر تجار البسمل له سمل البيت فسدكه وقام على حاله ثم سقط بلا فعله فله الاجر ولا ضمان

عليه ولو سقط كما قام من عمله وانكسرت الاجذاع فلا أجر ولا ضمان كذا في الفصولين
والمشتمل نقل عن جوامع الفقه قلت وهذا مشكل بل ينبغي ان يضمن فان الاجير المشترك
يضمن ما تلف بعمله بالاتفاق ويؤيد ما قلنا قول صاحب الفصولين بعد ذلك (١) دروكر ارض
ذكرنا علم كرى كندو كرد وخراب البيت بفعله ينبغي ان يضمن اذا الاجير المشترك ضامن لما
جنت يده وفاقا ﴿ استأجر نجارا ليهدم جداره وهو في طريق فاخذني هدمه فسقط شيء منه
على رجل فمات يضمن النجار هذه في الغصب من القنية ﴾ قال للمبذبه في تسوية عمل خذ
العماد فاخذته والاستاذ حرك الخشبة المغروزة باخ فاحاد بد فسقط السقف وفر الى الخارج
وهلك التلميذ يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار وكذا الورفعو اسفينة
لا صلاحها وقالوا للتلميذ ضع العماد تحتها فوضعه وحر كوها بلح بوكها ماى فسقطت عليه
يضمنون هذه في الجنائيات من القنية ﴿ رجل استأجر اربعة رهط يحفرون له بئرا فوقع
عليهم من حفرة ومات احدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع الدية ويسقط
وبعها لان البئر وقعت بفعلهم وكانوا مباحين والميت مباحا ايضا فتوزع الدية عليهم اربعا
فيسقط ربعها ويجب ثلاثة اربعا هذه في الجنائية من قاضيان

* (النوع السادس عشر ضمان الطحان) *

﴿ طحان خرج من الطاحونة لينظر الى الماء فسرقت الخنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من
الطاحونة يضمن هذه في الوديعة من الخلاصة ﴿ جل برغيره الى الطاحونة ووضعه في صحنها
وأمر الطحان ان يدخله في اللبيل في بيت الطاحونة فلم يفعل حتى نقب وسرق فلو على العين
حائط مرفع قدر ما لا يمكن ان يتسورا لا يسلم برنا فصولين ﴿ لو سال البر من دلو الطاحونة
الى الماء قالوا لا يضمن صاحب الطاحونة لان البر في يد صاحبه فكان عليه حفظه وتعاهده
قال قاضيان وينبغي ان يكون البواب على التفصيل ان استأجر الطاحونة ليطحن هو بها
لا يضمن صاحب الطاحونة وان استأجر الطحان ليطحن له فطحن الطحان ضمن الطحان
قلت وتعليقهم يدل على ما قاله القاضى والمسئلة في فصل ما يكون تضييع اللدابة والمال من
قاضيان (٢) مردي باسبى بار آورد مر د داد طحان بوى سسنگ دادو كفت كه آس كن
خداوند باردرد لو كرد و سسنگ را كوكاه فراخ بوده است و طحان مى دانست و بعضى ازين
باريان طريق هلاك شديضمن الطحان سواء علم بذلك أو لم يعلم ﴿ الطحان يضمن بالخلط الا
في موضع يكون مأذونا بالخلط عرفا هذه في الزكاة من الخلاصة ﴿ سئل شيخ الاسلام

(١) استأجر نجارا ليعمل في بيته شيئا فعمل

(٢) رجل جل غلة الى الطاحون ودفع آجرة الطحن فاعطاه الطحان طاحونة وقال له اطحن
فصاحب الغلة لما جعلها في الطاحونة وفي ابويها خرق ويعرف به الطحان فتلف بعض الغلة

برهان الدين عن طاحونة فتح موضع منها يقال له بالفارسية (٣) دهانه او نايه فضاء منه البر
وفي الطاحونة (٤) قبالة دارواستاد وكاركرهل يضمن ومن يضمن قال يضمن قبالة دار من
الفصولين ١ لم يسلم الطحان الدقيق بعد الطحن مع القدرة فسرقت منه يضمن بعد أخذ
الاجرة طلبه المالك منه أو لم يطلب وقبل أخذ الاجرة لا ٢ الطحان طعن الخنطة خشكرا
لا يضمن ولكن يؤمر بطحنها ثانيا ٣ قال الطحان او الخفاف او الخياط غدا أعمله وأجي به
فلم يجي به غدا حتى هلك يضمن ان أمكنه تسليمه والا فلا من القنية

النوع السابع عشر الدلال ومن بعناه

١ الدلال أجبر مشترك حتى لو ضاع من يده شيء بلا صنعه لا يضمن عند أبي حنيفة صرح به في
المستمل عن الفصولين ٢ أخذ الدلال الثمن يسلمه الى صاحبه أو كان يسكه فيظفر
بصاحبه فيسلبه فضاء منه يصلح بينهما الى النصف ٣ رجلا ن دفع كل واحد منهما مال الى
الدلال مناه من الأبر بسم مثلا بصفة واحدة فباع أحدهما ودفع الى الآخر غنة خطأ وغاب ولا
يدري به الدلال ليس للدلال ان يدفع ثمن ابر بسم الغائب اليه ولو ظفر به الحاضر يأخذه ولو
ضمن صاحب الثمن الاول الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفر به ٤ شيخ الاسلام
السعدى دفع الى دلال متاعا فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاء يضمن
وان كان يريد شراءه فضاء لا يضمن وان كان يريد شراءه فتركه عليه ليراه أو ليراه غيره فابق أو
هلك المتاع في يده لا يضمن وفي الصغرى خلافه على ما يأتي قال استاذنا القياس ان يضمن لانه
أمين فليس له أن يودع غيره الا ان ما أجاب به شيخ الاسلام أحسن لان دفع العين الى المستام
ليراها أهله او من له بصاوة به ويضمه أمر معتاد معهود فكان الدلال مأذونا فيه دلالة وكذا
اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن ٥ يقال أخذ من الدلال عينا فخبسها ليربها
ويشترها وتركها ليل في حانوته فقرضها الفار فلما لك تضمين أيهما شاء ٦ دلال دفع ثوبا الى
ظالم لا يمكن استرداده منه ولا أخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك ٧ السمسار
الذي يدفع اليه المجاهرون أمانة ليبيدها اذا كان له أمين في قبض أمانتها فحان وعلم السمسار
خيانته ومع هذا جعله آمينا في قبض الاثمان فان لم يترك شيئا وعليه بقايا تلك الاثمان
يضمن السمسار قبا ساعلى ما اذا ترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب وكانت خائنة غير أمينة
فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان ٨ هلك المتاع في يد الدلال فمسئل فقال
لا أدري أهلك عن يتي أم عن كتي لا يضمن من القنية ٩ الدلال اذا دفع الثوب الى رجل
يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الرجل الثوب وذهب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن
الدلال لانه مأذون بهذا الدفع عادة قال قاضيان وعندى اغلا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم

(٣) قوله دهانه او نايه هما بمعنى الخلق والانبوب

(٤) قوله قبالة دار الخ قبالة دار بمعنى متعهد واستاد الاستاذ والرئيس وكاركر الاجير

يفارقه اما اذا دفع الثوب وفارقه يضمن كالأودعه الدلال عند أجني أو تركه عند من لا يريد
الشراء من الاجارة الفاسدة من قاضيجان ﴿﴾ قدم الدلال المتاع للخزينة السلطانية
أولاً امرأ بمال يتعاقب فيه فاختد منه بذلك القدر يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته هذه في
الغصب من القنية ﴿﴾ (البياع والسمسار) * يضمن كل واحد بالخلط من ضمان الطحان
من الفصولين وفي الامانات من الاشياء السمسار اذا خلط أموال الناس وأثمان ما يباعه
ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط أقول والمفهوم من كلام الخلاصة ان البياع
والسمسار يضمن مطلقاً حيث قيد الاذن بالخلط عرفاً بالطحان دونهم ما قال في كتاب الزكاة
رجلان دفع كل واحد منهما الى رجل دراهم ليتصدق بها عن الزكاة فخلط الدراهم ثم تصدق
فالوكيل ضامن وكذا المتولى اذا كان في يده أوقاف مختلفة وقد خلط غلاتها كان ضامناً
وكذا البياع والسمسار اذا خلط أموال الناس والطحان اذا خلط حنطة الناس الا في موضع
كان الطحان مأذوناً عرفاً اه ﴿﴾ اذا أمر السمسار أجيره الوحيد أن يحمل شيئاً الى مكان
ماله فوقع عن ظهره يجب الضمان على الاستاذ ان مشى مشياً معتاداً كذا في مشتل
الهداية نقلاً عن فوائد صاحب المحيط ﴿﴾ دفع الى دلال ثوباً بالبيعة فدفعه الدلال الى رجل
على سوم الشراء ثم نسبته لم يضمن وهـ ذاً اذا أذن له المالك بالدفع للسوم اذا تعدى في الدفع
حيثما اذا لم يأذن له فيه ضمن من الفصولين ﴿﴾ دلال معروف بيده ثوب تبين انه مسروق
فقال ردته على من أخذه منه يبرأ كغاصب الغاصب اذا رد على الغاصب برئ كذا في
الفصولين عن فتاوى قاضيجان وظهير الدين ونقل عن الذخيرة والعدة انه اغاير أو أثبت
رده بحجة لا بدونها كافي الخلاصة ﴿﴾ دفع الى دلال عينا بالبيعة فعرضه الدلال على صاحب
الديكان وتركه عنده فهرب صاحب الديكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال لانه لا يجوز للدلال
ان يترك العين عند التسليم وعليه ان يأخذ اذا عرض لانه أمين وليس له ان يودع غيره
كذا في تصرف الفضولي من بيع الصغرى وفي الفصولين لم يضمن الدلال في العصح لانه
أمر لا بد منه في البيع قلت وهذا على اطلاقه مشكل الا أن يحمل على أن يأذن له المالك
بذلك كما في الدفع للسوم ﴿﴾ دفع الى دلال ثوباً بالبيعة ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي
وضاع ولا أدري كيف ضاع قال أبو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال نسيت
لا أدري في أي حاوت وضعته يكون ضامناً من الوديعه من قاضيجان ﴿﴾ رجل دفع الى دلال
ثوباً بالبيعة على ان ما زاد على كذا فهو له فجاره ولو ضاع الثوب من يده يضمن من
البرازية ﴿﴾ رجل بعث جارية الى الخناس وهو يباع الرقيق فبعثتها امرأه الخناس الى حاجة
لها فهربت قال أبو بكر البلخي الضمان يكون على امرأه الخناس لا غير في قول أبي حنيفة
وقال صاحب الجارية ان شاء ضمن الخناس وان شاء ضمن امرأته لان الخناس أجبر مشترك
ومن مذهب أبي حنيفة ان الاجبر المشترك لا يصير ضامناً لما تناف في يده من غيره فله وعن
صاحبيه يكون ضامناً من الغصب من قاضيجان ﴿﴾ الخناس اذا هلك العبد في يده لا يضمن

لانه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده بلا صنعه من قاضيان ❀ أنت أمة الى الخامس
بلاذن مولاها طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الخامس رددتها عليك
صدق لانها أنت اليه بطوعها فكانت أمانة عنده وتفسير ذلك ان الخامس لم يأخذ الأمانة حتى
يصير غاصبا ومعنى الردان يأمرها بالذهاب الى المنزل فكان الخامس منكرا للغصب اما اذا
أخذ الخامس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاها لا يصدق ما لم يرقم البيضة كذا
في الخلاصة والفصولين من الغصب ❀ المبيع لو رد بعيب بقضاء أو بغيره لا تسترد الدلالة
❀ الدلال لو باع العين بنفسه باذن مالكه ليس له أخذ الدلالة من المشتري اذ هو العاقد حقيقة
وتجب الدلالة على البائع اذ قبل بامر البائع ولو سعى الدلال بينه وبين باع المالك بنفسه يعتبر
العرف فتجب الدلالة على البائع أو على المشتري أو عليهم ما بحسب العرف ❀ وسئل بعضهم
عن قال للدلال اعرض أرضي على البيع وبعها ولك أجر كذا فعرض ولم يتم البيع ثم أخذ
دالا لباع للدلال الاول أجر بقد عمله وعنائه قال أبو الليث هذا قياس ولا أجر له استحسانا
اذ أجر المثل يعرف بالتجار وهم لا يعرفون لهذا الامر أجر او به تأخذ ❀ الدلالة في الشكاح
قيل لا يجب لها أجر المثل اذ لم يعمل شيئا والزوج اغما ينفع بالعقد وقيل يجب وبه يفتى لسميها
في مقدمات الشكاح كبيع وبعثر العرف في قدره من أحكام الدلال من الفصولين

❀ النوع الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعثناه

المعلم اذا ضرب صبيا أو الاستاذ المحترف اذا ضرب التلميذ قال أبو بكر محمد بن الفضل ان ضربه
بامر أبيه أو وصيه ضربه باعتاد في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه غير معتاد ضمن فان
ضربه بغير أمر أبيه أو وصيه فمات ضمن تمام الدية في قولهم سواء ضربه معتادا أو غير معتاد
من فصل البقار من قاضيان وفي الاشياء من أحكام المحارم المعلم اذا ضرب الولد باذن الاب
لم يغرم الا ان ضربه ضربه بالاضرب مثله ولو ضربه باذن الام غرم الدية اذا هلك والجد كالأب
الا في اثني عشر ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض اه وفي الخلاصة والبرازية ضرب
الاستاذ أو المعلم الصبي أو العبد بلاذن المولى والوصي وتلف ضمن والا فلا ولو ضرب الاب
أو الوصي الابن فمات لا يضمن لانهم ما يضربان لانفسهم ما يعود المنفعة اليهما بخلاف المعلم
والضرب باذن من له الولاية ❀ وفي الفتاوى في ضرب الاب لا يضمن ولا يرث عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف لا يضمن ويرث وتجب الكفارة اه معلم قال لصبي خذ هذا الثوب واجعله
في ثقب الجدار ففعل فضاغ والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بتضييع
لانهم حاضرون هذه في الودعة من الخلاصة

❀ النوع التاسع عشر ضمان الخادم والظن

❀ استأجر جبرا أو عبدا للخدمة فوقع شيء من يده فافسده لا يضمن ان كان الواقع والموقع
عليه ذلك المستأجر لانه أجبر في حق الواقع والموقع عليه اذا استأجر للخدمة اما لو سقط

على وديعة كانت عند رب البيت ضمن الاجير خاصة كذا في ضمان القصار من الفصولين والصغرى ٥ وفي الخلاصة لو كسر الغلام المستأجر شيئاً من متاع البيت لا يضمن ولو وقع على وديعة عند المستأجر وكسر منه ٥ الاجير اذا قلع الاشجار وكسر الاغصان بعد ما باع الاتجار في الاجارة الطويلة لا يضمن ولو فعل المستأجر لا يضمن ولكن ليس له ان يخطف ذكره في المسائل المتفرقة من اجارة الخلاصة وفيها من استئجار الظئر لوضع الصبي من يدها او وقع فبات أو سرق شيئاً من حلي الصبي أو ثيابه فلا ضمان على الظئر ٥

باب مسائل العارية

(المقدمة)

٥ العارية أمانة ان هلكت من غير تعديل يضمن المستعير عندنا خلافاً للشافعي ومحل الخلاف ان تهلك في غير حالة الانتفاع اما لو هلكت في حالة الانتفاع لم يضمن بالاجماع ذكره في الحقائق واشترط الضمان على المستعير باطل هذه في الكفاية من الهداية وقيل اذا شرط الضمان على المستعير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزبلي وبجزم به في الجوهره ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن المناسيع ثم قال اما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان بحال ٥ ولكن في البرازية قال أعرفي هذا على انه ان ضاع فاما ضمان له فاعاره وضاع لم يضمن من العادة المطردة من الاشياء وفي المنتقى اذا قال غير أعرفي ثوبك فانا ضامن له فلا ضمان عليه وهذا الشرط باطل وكذا الحكم في سائر الامانات نحو الودائع وغيرها ٥ وليس للمستعير ان يؤجر لان الشيء لا يضمن فوقه فان أجره فغط ضمن المستعير ولا يرجع على المستأجر وان شاء المعير ضمن المستأجر ويرجع بما ضمن على المؤجر ان لم يعلم انه كان عارية في يده واذا علم لا يرجع من الهداية قال في الدرر والغرر لو استعار شيئاً فاجره فالاجرة له ولا يتصدق بها كالمو غصب شيئاً فاجره فالاجرة تكون للغاصب ويتصدق بها لخصوا لها بسبب خبيث وللمستعير ان يعير ان لم يعير ما ينتفع به سواء اختلف باختلاف المستعمل كركوب الدابة أو لم يختلف كالحمل عليم او ان عين المنتفع له ان يعير ما لا يختلف من الايضاح والاصلاح وفي الخلاصة رجل استعار من رجل شيئاً فاعاره وقال لا تدفع الى غيرك فدفع فهلك ضمن فيما ينفوت وفيما لا ينفوت وبدون النهي يعار فيما لا ينفوت كالمدار والارض وفيما ينفوت لا ٥ واما الايداع فقد اختلف مشايخ العراق فيه فقيل علمك واليه مال الاجل برهان الدين وقال بعضهم لا علمك قال الامام ظهير الدين وجددت الرواية منصوصه ان المستعير لا علمك الايداع وهذا الاختلاف بينهم فيما علمك الاجارة اما فيما علمك الاعارة لا علمك الايداع من الصغرى ٥ ثم العارية على أربعة أوجه أحدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير فيسه ان يقتفع به أي نوع شاء في أي وقت شاء عملاً بالاطلاق ما لم يطلبه بالرد والثاني ان تكون مقيدة فيهما وليس له ان يتجاوز فيه ما سماه

عمل بالتمقيد الا اذا كان خلافا الى مثل ذلك أو خيرا منه والحنطة مثل الحنطة الثالث ان
تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع الرابع عكسه وليس له ان يتعدى الى
ماسواه وكذا لو قيد بمكان من مشتمل الهداية § اذ انعدى المستعير ثم أزاله زال الضمان
من الاشياء § اذ أمسك العارية بعد انقضاء المدة بان استعاره الى الليل فامسكه الى الغد
فهلك فيه قال في الكتاب يضمن واختلف المشايخ في ذلك منهم من قال انما يضمن لو انتفع به في
اليوم الثاني كالمودع ومنهم من قال وهو خمس الأئمة السر حسي انه يضمن على كل حال وفرق
بين الاعارة والوديعة من وجهين ذكرهما في الفتاوى الصغرى ومن رام الاطلاع فليراجع
§ وفي الوجيز فان أمسكها بعد الوقت ضمن وان لم ينتفع بها وهو الصحيح لانه أمسك مال غيره
لنفسه بغير اذن صاحبه اه § وفي الخلاصة لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في
غيره فمخوان يعبر يوما فهذه مارية مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يرد بها بعد مضي الوقت مع
الامكان ضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أو لا ولو كانت مقيدة في المكان فحكمها
حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن وكذا لو خالف في المكان
يضمن وان كان هذا المكان أقرب اليه من المكان المأذون فيه وكذا لو أمسك الدابة في الموضع
الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها اليه ضمن وكذا في الاجارة ولو كانت
العارية مقيدة في الحمل مطلقة في غيره فحكمها حكم المطلقة الا في الحمل فمخوان يعبر دابته على
ان يحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها آجر أو حديد امثل وزن الحنطة يضمن اه وفي
الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها
بعد الوقت هو المختار وسواء كان التوقيت نصا أو دلالة حتى ان من استعار قدوما ليكسر حطبا
فكسره فامسك ضمن ولو لم يوقت وقال اجمل عليها برا فحكت بحمل برا أو باميا يبرأ الا لطلاق وفيه
أيضا وكل فعل هو سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذبه ضمن المستعير الا
ان يبرهن على الاذن اه § لو وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن
هذا اذا نام جالساً مضطجعا من مشتمل الهداية § وفي الفصولين لو نام مضطجعا ضمن في
الحضر لا في السفر § العبد المأذون بملك الاعارة وكذا المصبي المأذون من مشتمل الهداية
§ وفي الخلاصة المصبي اذا استعار شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وكان الشيء لغيره ادفع فذلك
في يده ان كان المصبي الاول مأذونا فانه يجب بالضمان على الاول دون الثاني وان كان ذلك
الشيء للاول لا يضمن الثاني اه § واذا هلك العين المستعارة في يد المستعير ضمن المستعير
لا يرجع على المعير لان القبض كان لنفسه من كفالة الاشياء § وفي الخلاصة لو هلك المستعار
بعد الاستعمال فجاء رجل وادعى انه كان له وأثبتته بالجملة فان شاء المستحق ضمن المستعير ثم هو
لا يرجع على المعير لانه ضمن بفعل نفسه وان ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه يملكه
بالضمان فقد أمار ملك نفسه وفي الاجارة اذا ضمن المستأجر فليسأجر يرجع على الآخر
وأعطاه الاجر الى الموضع الذي نفقت لانه ضمن ماله بالسلامة باشتراط البدل بخلاف المعير

لانه متبرع والوديعة كالعارية اذا طلب المعير العارية فلم يرد لها عليه حتى هلكت يضمن ولو
قال دعها عندى فتركها فهلكت لا يضمن ❀ ولو طلب العارية فقال المستعير نعم أدفع وفرد
حتى مضى شهر ثم سرق ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا فان أظهر
المعير السخط والكراهة في الامساك أو سكت يضمن وكذا اذا لم يظهر السخط والرضا لان
الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا فان قال لأبأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى
ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان كانت مؤقتة بوقت فضى الوقت ولم يرد يضمن
وكذا اذا كانت مؤقتة بمنفعة بان استعار قدوم الكسر الحطب فكسر ولم يرد حتى ضاع ضمن
اه هذا هو الكلام السكلى الاجالى فى العارية واما التفصيل فتقول ان مسائل الباب تتوقع
فلنذكر مسائل كل نوع على حده

❀ النوع الاول ضمان الدواب ❀

استعار دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل ويعير غيره للجمل وله أن يركب ويركب غيره وان كان
الركوب مختلفا لانه لما أطلق فله أن يعين حتى لو ركب بنفسه ليس له أن يركب غيره لانه
يعين ركوبه واذا اركب غيره ليس له أن يركب حتى لو فعله ضمن ❀ استعار دابة فردا الى
اصطبل مالكها فهلكت لم يضمن استحسانا لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العوارى الى دار
المالك معتاد كالة البيت ❀ ولو استعار دابة فردها مع عبده أو أجيده لم يضمن والمراد
بالاجير الاجير مسانمة أو مشاهرة لانها أمانة فله أن يحفظها بيد من في عياله كفى الوديعة
بخلاف الاجير مياومة لانه ليس في عياله وكذا اذا ردها مع عبده أو أجيده لان المالك
يرضى به ألا يرى انه لو ردها اليه فهو يرد لها الى عبده وقيل هذا فى العبد الذى يقوم على الدواب
وقيل فليس وفى غيره وهو الاصح وان ردها مع أجنبي ضمن ودلت المسئلة على ان المستعير
لا يملك الايداع قصدا كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم يملك لانه دون الاطارة وأولوا هذه
المسئلة بانتفاء الاطارة لانقضاء المدة فصار مودعا أميننا عنه والمودع لا يملك الايداع ❀ ولو
استعار دابة الى الحيرة فجاء وزها الى القادسية ثم ردها الى الحيرة فنفتت فهو ضامن هذه
الجملة من الهداية الا ان الاخيرة من الاجارة منها ❀ استعار دابة للجمل له أن يعير غيره لان
الناس لا يتفاوتون فى الجمل ولو استعارها للركوب ولم يعين الراكب كان له أن يعيرها غيره
قبل أن يركب لابعده وليس له أن يركب بعد ما ركب غيره فان ركب نص البزدوى انه يضمن
وذكر شمس الاثمة ونحوها زاده انه لا يضمن ولو استعار ليركبها هو لا يعير غيره من الصغرى
❀ ولو ردها الى أحد من في عياله المعير فضاقت لا يضمن وكذا لو ردها الى امرئ له أو الى منزله
لا يضمن لان هذه الاشياء فى يده حكما فحصل الرد الى المالك معنى ❀ استعارها ليركبها فركب
وأركب غيره فمطبت ضمن قيمتها ❀ استعارها للجمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها
خمس عشرة مخاوما فهلكت الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعارها ليطس بها

عشرة مخاتيم وطعن أحد عشر فغطت فانه يضمن جميع قيمتها والفرق ان في الطحن التلف
 يحصل من الختم الحادي عشر لانها فرغت من طعن عشرة ولم يتصل بها التلف وانما اتصل
 بالحادي عشر وهو بغير اذن صاحبها وفي الحمل التلف حصل بحمل الكل لان حمل الكل وجد
 جملة فكان التلف مضافا الى الكل ٥ استعارها الى موضع فركبها الى الفرات ليستقيم
 وجهة الموضع من غير جهة الفرات ضمن كالأخرى لاجلها لا السقي ٥ هلك في يد المستعير
 ثم استحققت للمالك ان يضمن أيهما شاء ولا يرجع أحد ههما على صاحبه ٥ رجل طلب
 من رجل ثورا عارية فقال له المعير أعطينك غدا فجاء المستعير في الغد وأخذ به بغير اذن صاحبه
 ومات في يده ضمن ولورده مات عنده لا يضمن من الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان قال
 ابراهيم بن يوسف فحين استعار من آخر ثورا غدا فأجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب
 الثور فأخذ الثور من بيته واستعمله فغطت لا يكون ضامنا والفرق بينها وبين المسئلة السابقة
 ان المستعير هنا أخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب الثور أجابه بنعم غدا وغطت قال صاحب
 الثور أعطينك غدا فهو وعد له الا عطاء وما عاره اه ٥ استعار دابة ليشيع جنازة فلما
 نزل لصلاة الجنازة دفعها الى رجل ليصلي لم يضمن وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت
 مستثنى ٥ نزل عن الدابة لصلاة في الصحراء وأمسكها فانقلبت لم يضمن اذ لم يغيبها عن
 بصره ٥ استعار دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى رجل لمسكها حتى يصلي ضمن لو شرط
 ركوب نفسه والا فلا ضمان عليه فصولين ٥ اذا كان الرجل على دابة بامرة فنزل عنها
 في السكة ودخل المسجد ليصلي نقل عنها فله ملك فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربط لانه لما
 غيبها عن بصره فقد مضى بها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد لا تغيب عن بصره لا يجب
 الضمان وعليه الفتوى من مشتمل الهداية قال في الفصولين وعلى هذا انه لو دخل بيته
 وتركها في السكة ضمن ربطها أو لم يربط اذ غيبها عن بصره ولو تصور انه اذا دخل البيت
 لا تغيب عن بصره لا يضمن وبه يفتي اه ٥ وفي الخلاصة لو نزل عن الدابة ودخل المسجد
 وتركها في سكة ضمن اذا هلك وقيل لو ربطها ثم دخل لا يضمن والاصح انه يضمن ذكره
 الامام السرخسي في نسخة اه ٥ استعار فرسا حاملا ليركبها الى موضع كذا فركبها فأوردف
 معه آخر فأسقطت جنبنا فلا ضمان على المستعير للجنين ولكن اذا نقصت الام بسبب
 ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنان فاما اذا كان
 لا يمكن فهو واثلا في ضمن المستعير جميع النقصان ولو استعار دابة وفي بطنها ولد فزلقت من
 غير صنعه وأسقط الولد لا يضمن المستعير ولو كبحها باللبام أو فقا عينها يضمن ٥ استعار
 ثورا يساوي خمسين ليس بعملة فقرنه مع ثور يساوي مائة فغطت الثور العارية ان كان الناس
 يفعلون مثل ذلك لا يضمن والا ضمن ٥ اذا ربط الحمار المستعار بحمل فاختنق لا يضمن
 ٥ استعار دابة الى موضع فلك طريقا ليس بمسلك ضمن ان عطب ولو عين طريقا فلك
 طريقا ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلك ضمن وكذا ان كانا متفاوتين في

الامن ❊ اذا جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الجار
فسرق ان استوثق بوثيقة لا يقدرا الجار على الذهاب لاضمان عليه ❊ استعار دابة من
رجل وأرسل آخره يقبضها من المعير فركبها المبعوث في الطريق فهلكت يضمن المبعوث ولا
يرجع على الاخر اذ لم يكن مأمورا من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب وان
كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن لان المالك رضى بركوبها حين دفعها اليه ذكره في
البرازية ❊ استعار دابة وبعث غلامه الى المصر ليأتي بها اليه فأخذها الغلام من المعير ليأتي
بها الى مولاه فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها اليه فهلكت من عمله يضمن العبد ويكون
في رقبته يباع فيه في الحال ❊ رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي هي
عندك من فلان ما لكها فأمرني أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكروا
المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان
كان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع من مشغل
الهداية ❊ استعار دابة ليعمل عليها باربعة اشخاص مع وكيله ليعمل البر عليها فعمل الوكيل
برفقته لم يضمن كما في الصغرى والفصولين وهذا عجيب ❊ رجل أرسل الى رجل رسولا
ليستعير دابة الى الحيرة فقال الرسول ان فلانا يستعير منك الدابة الى المدينة فركبها المستعير
وبدأه أن يذهب الى المدينة ولا يشعر بما قال الرسول لم يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا
يرجع على الرسول عما أدى وكذا الاجارة من الخلاصة ❊ وفيها اذا ترك المستعار في
المسرح يرعى ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم يعلم أو كانت العادة مشتركة يضمن ولو جعله
في القرية وليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام سواء نام قاعدا أو مضطجعا ❊ أرسله
ليستعير دابة الى درغم فقال الرسول له بها ان فلا ياقول لك اعرفني دابة الى سريل ثم بدأه
أن يركب الى سريل وهو لا يشعر بما فعل رسوله فركبها الى سريل لم يضمن ولو ركبها الى
درغم يضمن ولا يرجع على الرسول بما ضمن ❊ لو ترك المستعير الثور في المسرح فهلك ولو علم
ان المعير يرضى بكونه في المسرح وحده كعادة بعض أهل الرساتين لم يضمن ولو لم يعلم بان
كانت العادة مشتركة ضمن ❊ ترك الثور في الجبانة ضمن ولو كانت الجبانة مسرح وهذا
الثور للمعير وكان يرضى بكونه فيها يرعى وحده لم يضمن ❊ رده المستعير الى بقار الى مرعى كان
المعير يرعاه فيه ويرضى بكونه فيه وحده بلا حافظ لم يضمن ❊ استعار ثورا واستعمله وفرغ ولم
يحمل حبله فذهب الى المسرح فاخترق به ضمن ❊ استعار دابة الى مكان في أي طريق ذهب لم
يضمن بعد ان كان طريقا يسلكه الناس ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن
اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف من الفصولين ❊ وفي الخلاصة استعار دابة الى
موضع مسكوكا أو سلك طريقا ليس بمسلك يضمن ان ضاقت أو عطبت ولو عين طريقا مسكوكا
طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلك يضمن ❊ بعث أخيره
ليستعير دابة فأغارها عليها منخ فسهط لويده من صنف سيرا لاجير ضمن الاجير خاصة ١١

قال قاضي خان وان لم يعنف الدابة لا يكون ضامنا اهـ استعار دابة وبعث فنه ليأتى بها
فركبها فنه فهلكت به ضمن القن وبيع فيه في الحال ١٠ لوجاء خادم المير فدفق اليه
المستعير ثم أنكر المير الامر لم يضمن اذ الرد على خادم المير كالرد على المير ١١ استعار دابة
الى الليل وتلفت قبل الليل لا يضمن ولو تلفت في اليوم الثاني قال في الكتاب ضمن قال بعضهم
انما يضمن ان انتفع بها في اليوم الثاني - حتى يصير غاصبا ولا فلا يضمن وقال بعضهم ضمن على
كل حال واطلاق محمد بن علي عليه وعليه الفتوى ١٢ استعار دابة وعين جهة الانتفاع ثم خالف
فهو على ثلاثة اوجه أن يخالف في المعنى مع اتحاد الجنس أو يخالف في الجنس أو يخالف في
القدر أما الاول وهو المخالفة في المعنى مع اتحاد الجنس بأن استعار دابة ليجمل عليها عشرة
مخاتيم من هذا البر فحمل عليها عشرة مخاتيم من بر آخر لم يضمن وكذا لو استعارها ليجمل عليها
من بره فحمل عليها مثله من بر غيره لان مثل هذا التقييد غير مفيد وأما الثاني وهو
المخالفة في الجنس بأن استعار دابة ليجمل عليها عشرة أففزة بر فحمل عشرة أففزة شعير
يضمن قياسا بخالف في الجنس لاستحسانا لانه أخف بخالف الى خير حتى لو سمي مقدارا
من البر وزنا فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير ضمن اذ يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما
يأخذ البر وكذا لو استعارها ليجمل عليها بر فحمل حطبنا أو قطننا أو بنينا ذلك الوزن ضمن لما
وكذا لو حمل حديد أو آجر أو حجارة بوزن البر ضمن لانه مما يدق ظهرها فيكون أضر وأما
الثالث وهو المخالفة في القدر بأن استعارها ليجمل عليها عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر
محتوما فلو علم انها لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها للالتلاف ولو علم انها تطيق ضمن
ثلثها تويز بالضمان على قدر ما اذن وغيره من الفصول وفي الخلاصة لو كانت العارية
مقيدة في الحمل مطلقة في غيره فحكمها حكم العارية المطلقة الا في الحمل فحوان يعر دابة على
أن يحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها آجر أو حديد مثل وزن الحنطة يضمن ولو
حمل عليها عشرة مخاتيم شعير أو دخن أو أرز الا انه مثل وزن الحنطة ذكر الامام السرخسي
انه يضمن وذكر الامام خواجه زاده انه لا يضمن وهو الاصح ١٣ ولو استعار دابة ليجمل عليها
عشرة مخاتيم حنطة فحمل شعير افطبت يضمن قيمتها وحكم الاجارة حكم العارية ولو زاد في
القدر فذكرنا في كتاب الاجارة قال المصنف والامام السرخسي في نسخة ذكر المسئلة على
أربعة اوجه أحدها أن يحمل عليها غير ما عينه المالك لكن هو مثل ما عينه في القدر بان
عين حنطته فحمل حنطة غيره لا يضمن والثاني أن يخالف في الجنس بأن استعار ليجمل عليها
عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم شعير لا يضمن استحسانا انما لو سمي قدرا من
الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن والثالث أن يسمى حنطة فحمل عليها
آجر مثل وزن الحنطة يضمن وكذا لو حمل مثل وزن الحنطة بننا والرابع أن يخالف في
القدر بان سمي عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر يضمن اهـ استعار ثورا بالكرب أرضه وعين
الارض وكرب أرضا أخرى فغضب الثور يضمن لان الاراضى تختلف في الكرب بسهولة

وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى مكان آخر تلك المسافة كان ضامنا وكذا لو أمسك الثور في بيته ولم يركب حتى عطب لعدم الرضا من المسالك بالامساك كذا في الصغرى ومثمل الهداية قال صاحب الفصولين أقول ينبغي أن لا يضمن لو كرب مثل المعينة أو أخرج منها كالأستأجر دابة للجمل وسمى نوعا خالف لا يضمن لو حمل مثل المسمى في الضرر أو أخف منه كالمسمى كبر فحمل كرشعير أو جسم وكما لو عين طريقا ثم سلك طريقا آخر قلت ولكلامه وجه ولكن لم ينقل عن السلف ❀ استعار دابة ثم نام في المغارة والمقود في يده فقطع انسان المقود وذهب بالدابة لم يضمن ولو مد المقود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر يضمن وقال الصدر الشهيد ان نام جالس لم يضمن وان نام مضطجعا ضمن كافي الخلاصة والوجيز قال في البرازيه وهذا لا يناقض ما مر من ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك للحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم وفي الفصولين لو نام مضطجعا في الخضر ضمن والا فلا يضمن اه ❀ طلبها فقال المستعير نعم ادفع فتركه وفرط في الدفع حتى سرق فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا فان نص المستعير على السخط يضمن كذا في مشتمل الهداية وفي الفصولين وان لم يظهر لارضا ولا مسخطا يضمن أيضا وجهه ان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن ذكره قاضي خان ❀ نام وزكها ناسيا ضمن ❀ استعار دابة الى موضع كذا فله أن يذهب ويحجي عليها فان لم يسم موضعا ليس له أن يخرجها من المصر من مشتمل الهداية ثم لو خرجها من المصر ضمن استعمالها أول استعمالها لانها بمجرد الخروج تصبح عرضة للتلف فيكون اخراجها تضيقا معني من الفصولين ❀ عبد مجبور استعار من مثله دابة وهلكت فختمه ثم استحققت أو كانت لمولى المعير له ان يضمن الراكب وليس لمولاه ان يرجع على المعير وان ضمن المستحق المعير يرجع لمولاه في رقبته الراكب من الوجيز ❀ للمستعير أن يركب دابة العارية في الرجوع ❀ لو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد فهو وهذا بخلاف ما لو استعارها للجمل بزا فحمل لا يخف فانه لا يضمن (١) أخرى عباريت دادو كفت كذا يادت از چهار روز مدار و چهار روز اين خبر بيار بازده روز داشت خرم دقيمت روز پنجم ضامن شود ❀ المستعير لو خالف ثم وافق وردها الى من في عيال المعير ينبغي أن يضمن على ما عليه الفتوى لانه لا يبرأ بالعود الى الوفاق ما لم يسلمها الى مالكها من الفصولين ❀ استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الحبل في عنقه فشده ومات يضمن هذه في فوائد الامام ظهير الدين وفي فوائد شيخ الاسلام ❀ لو ربط الحمار المستعار على الشجر بالحبل الذي عليه فوق في عنقه فخنق ومات لا يضمن لان الربط معتاد لا التخليص بالحبل ذكره في البرازيه (١) أعطى حماره مارية وقال للمستعير لا تأخر أكثر من أربعة أيام وائت به في اليوم الرابع فتأخر الى خمسة عشر يوما ومات الحمار يضمن قيمته يوم الخامس

إذا جحد العارية أو الوديعة وهي من يحول عن مكانه يضمن وإن لم يحولها بخلاف ما إذا
 ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعه حتى يقرها آخر الضمان على الذي عقره هادون
 الذي ركبها من الخلاصة ❶ دفع حماره إلى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار
 خذ حماري فانتفع به حتى أرد عليك حمارك فضاع في يده ثم إن المودع رد حماره لا يضمن لأنه
 مأذون بالقبض هذه في الوديعة من الخلاصة ❷ استعار من رجل ثورا غدا إلى الليل فأجابه
 بنعم ثم جاء ولم يجد المعير فأخذ الثور من امرأته واستعمله فحطبه قالوا يكون ضامنا لأن إعاره
 الدابة لا تكون إلى النساء وأعمالهن ما كان من متاع البيت ❸ استعار دابة على أن يذهب بها
 حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب المستعير إلى الحيرة
 أو أمسكها بالكوفة شهر يحمل عليه فعطيت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا إطلاق العارية
 ❹ رجل قال لغيره اعزني دابتي فنفقت وقال رب الدابة لا بل غصبتك فان لم يكن ركبها كان
 القول قول المقر ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامنا لوجود سبب
 الضمان وهو استعمال دابة الغير وإن قال رب الدابة أجزتكها وقال لا بل اعزني فالحقول
 قول الراكب مع عينه ولا ضمان عليه لأنهما اتفادا على أن الركوب كان باذن المالك
 ❺ استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار
 في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلمه إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط
 في الإعارة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره وإن استعاره مطلقا لا يكون
 ضامنا لأن في الإعارة المطلقة للمستعير أن يعير غيره سواء كانت الإعارة فيما يتفاوت الناس
 في الانتفاع كالركوب أو لا يتفاوت كالحمل وهذا على قول من يقول المستعير لا يملك الإيداع
 ولو قال المعير لا تدفع إلى غيرك كان ضامنا على كل حال إذا دفع إلى غيره ❻ رجل باع من آخر
 عصيرا فأما ره البائع حماره لحمل العصير فلما حمل وأراد سوق الحمار قال له البائع خذ عذاره
 وسقه كذلك ولا تحمل عنه فإنه لا يمسك إلا هكذا فقال المشتري نعم فأخذ عذاره ثم خلى عنه
 بعد ساعة وترك العذرا فأمرع في المشى وسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لأنه شرط شرط
 مفيد إذا خالفه صار غاصبا ❷ رجل قال لغيره اعزني دابتي فرفسني أو قال إلى فرسني من
 محمد أنه قال له فرسني جائدا وذاها استعسا قال وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو
 التشيع في الجنازة وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له أن يرجع عليها وعن أبي
 يوسف إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب عليها ويحیی وقد مرّت هذه الجملة من
 قاضي خان ❸ أخذ دابة رجل بغير أمره من بيته ثم ردها إلى بيته وهلك لم يضمن من الوجيز
 ❹ استعار من رجل حمارا فقال لي حماران في الأصطبل خذ أيهما شئت فأخذ أحدهما
 لا يضمن ولو قال خذ أحدهما أو اذهب به والباقي بجماله ضمن من الفصولين والخلاصة ❺ لو
 أمسك الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب إلى الموضع الذي استعارها إليه ضمن كذا
 في الإجارة من الخلاصة ❶ وفيها رجل قال لا تعزني دابتي فنفقت وقال لا تعزنيها

لا يضمن ان لم يكن ركبه لانه لم يقر بسبب الضمان ولو قال آخرتها قال قول الرابك مع عينه
 لانهم اتفقا على ان الركوب كان باذنه وهو يدعى عليه الاجر وهو ينكر وهو بخلاف العين
 اذا هلك في يد رجل وقال وهبته الى وقال المالك بعته فانك يكون ضامنا لان العين مال
 مقوم فلا يسقط حق المالك عن ماله الا باسقاطه اما المنفعة فاعاقد دخل حكم المسالية بحكم
 الاجارة والراكب منكر فلا يضمن شيئا اهـ ﴿ فرغ من الانتفاع بالذبة المستهارة فارسلها
 ووضع عليها الاكاف ونام ساعة فضاغ ضمن ﴾ استعار ذبابة فسكت المالك قال شمس الائمة
 السرخسي الا عارة لا تثبت بالسكوت من البرازية ﴿ استعار الوصي ذبابة لعمل الصبي ولم
 رد بها الليل حتى هلكت فالضمان على الصبي قال رضي الله عنه انها عجيبة ﴿ استعار ذبابة
 للحمل فله ان يركبها ولو استعار ايجمل عليها كذا من امن الحنطة الى البلد وهلك الحنطة
 في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعبر ﴿ استعار ذبابة للحمل الى
 مكان كذا وقال له المالك بعته ما طفا فبعثها على من ليس في عياله لم يضمن من القنية
 ﴿ رجل استعار من آخر ثورا غدا فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فأخذ
 الثور من بيته واستعمله فعطب قال ابراهيم بن يوسف لا يكون ضامنا وقد مر

﴿ النوع الثاني ضمان الامتعة ﴾

استعار سترالادين فسرق العترة من الاذين لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم ينصبه
 في الحائط كان ضامنا ﴿ رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في
 الحمام وانكسر كوز الفقاقي من يديه عند الشرب قال الفقيه أبو بكر البخني لا يكون ضامنا
 قيل هذا اذا لم يكن من سوء امساك فان كان من سوء امساك يكون ضامنا ﴿ استعار
 كتابا فضاغ ثم جاء صاحب الكتاب يطالبه بالدفع بخبره بالضياح ووعد بالرد ثم اخبره بالضياح
 قال بعضهم ان لم يكن آيسام وجوده لا ضمان عليه وان كان آيسام وجوده يكون ضامنا
 وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا تقبل دعوى الضياح منه لانه منافض قال في البرازية وبه
 يفتي ﴿ استعارت امرأته سراويل لتلبس فلبست وهي تمشي فزلفت رجلها فخرق السراويل
 لا ضمان عليه لانها غير مضيعة ﴿ استعار شيئا فقال له المعبر لا تدفع الى غيرك فدفع وهلك
 عند الثاني قال الفقيه أبو جعفر يضمن المستعير لانه دفع اليه بغير اذنه وقال بعضهم ان كان
 الشيء لا يختلف باختلاف المستعمل لا يضمن ﴿ استعار محملا أو مضطاطا وهو في المضر
 فسار به فهلك عن أبي يوسف لا يكون ضامنا وان استعار ثوبا أو عمامة فسار به كان ضامنا
 ﴿ استعار ثوبا لبسطه فوقه عليه من يده شيء أو عثر فوقه عليه فخرق لا يكون ضامنا من
 قاضي خان ﴿ لو استعار امرأته اليسقي به أرضه ففتح النهر ووشع المتر تحت رأسه وتام
 مضططها فسرق لا يضمن لانه حافظ ولهذا لو سرق من تحت رأسه لم يقطع وان كان في
 العصر أو هذا في غير السفر فان كان في السفر لا يضمن تام فاجدا أو مضططعا والمستعار تحت

رأسه أو موضوع بين يديه أو بجوار يديه بحيث يعد حافظاً عادة من الخلاصة ❀ استعمار
 من اليدق مبطخة فدقها وفرغ ثم أعاره من غيره وضاع ضمن المالك أم ما شاء قال رضى الله
 عنه المروا المسحاة ما لا يختلف باختلاف المستعمل وإنما الضمان لكون الأمانة بعد انتهاء
 مدتها بالفراغ من العمل الذى عينه للاستعارة ❀ استعمار كندرة ثم أعارها من غيره لا يضمن
 ❀ استعارت ملاءة للمصيبة ثم خرجت منها إلى مكان آخر فخرقت تضمن ❀ استعار فاسا
 وضرب فى الخطب (١) وسخت شد در هيزم وتبرديكر كرفت وبهره آن تبرزد وانكسر يضمن
 وقيل ان كان الضرب معتاد الا يضمن ❀ استعارت ملاءة ووضعها فى البيت والباب مفتوح
 فصعدت السطح فهلكت قيل تضمن وقيل لا تضمن ❀ استعارت طشتا وغسلت فيه بلع بكخ
 بارياغ فانكسر ان كان يغسل مثلها فى مثله وكان الغسل معتاد الا يضمن ❀ استعار قدرا للطبخ
 فطبخ فيها مرقه ونقلها من الكافون مع المرقه أو أخرجهما من البيت فوقعت من يده وانكسرت
 فالصحيح انه لا يضمن بخلاف الحال اذا لاقى قنية ❀ اذا استعارت سراويل فزلقت رجلها فى
 المشى فخرق لا يضمن ❀ وقع من يدرب البيت شئ على ودبعة عنده فافسدها يضمن وان كان
 بساطا أو وسادة استعاره ليدسطة لم يضمن هو ولا أجيره بخلاف الحال لان فعله بعوض فيتمتع
 بشرط السلامة بخلاف هذا ❀ لو رد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من فى عياله فامسكه الى
 الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من فى عياله ولم يرد يضمن من القنية ❀ وفيها أودعه أجناسا
 وقاب ومات ولم يجد المودع وارثا له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر فى الدفع اليها اذا كانت
 تقدر على الحفظ ❀ استعمار منشارا فانكسر فى النشر نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير
 اذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا هذه
 فى الغصب من القنية ❀ وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن اذا نام
 جالسا أو اذا نام مضطجعا يضمن ❀ صبي استعمار من صبي شيئا كالهدوم أو الفاس ونحوه
 فأعطاه والمستعمار لغير المعطى فهلك فى يد الصبي ان كان الدافع مأذونا لشيء على المستعير
 وانما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان مأذونا صرح منه الدفع فكان الهلاك حاصلا
 بتسليطه وان كان الدافع محجورا يضمن هو بالدفع ويضمن الثانى بالاختلاف لانه لا يضمن
 والثانى غاصب الغاصب من الصغير وقاضى خان ولو كان ذلك الشئ للادول لا يضمن الاخذ
 من مشتمل الهداية قال صاحب الفصولين لو أراد بالمأذون مأذونا فى التجارة لا فى هذا الدفع
 ينبغى أن يضمن كل منهما كما فى المحجور اذا دفع غاصب حينئذ فان كان مأذونا فى التجارة لعدم
 الملك والاذن فى الدفع فيصير الاخذ غاصب الغاصب فينبغى أن يضمن كل منهما ولو أراد
 الاذن فى الدفع أيضا ينبغى أن لا يضمن الدافع أيضا لاذن المالك اه ❀ استعمار قلادة ذهب
 فقلاها صبياء فخرقت فان كان الصبي بضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن من الوجيز
 ❀ استعمار شبرا فدفعه ولده الصغير المحجور الى غير مالكه عارية ضمن الصبي الدافع وكذا

(١) ويست فى الخطب فأتى بفاس ثابته وضرب رأس تلك الفاس

الاخذ

الآخذ للمام ❊ ادعى المستعير الاذن وبجده المعير ضمن المستعير الا أن يبرهن فصولين
❊ استعار قاساً أو قدوماً لكسر الخطب فوضعه في البيت فتلف بلا تقصير يضمن لانه اذن
بكسر الخطب لا بوضعه في بيته وقيل لا يضمن وبه أفتى صاحب المحيط وقاضى خان وبالضمان
أفتى الامام جلال الدين من مشتمل الهداية ❊ استعار قاساً ودفعه الى أجيده ليعمل به
فقر به ينبغي أن لا يضمن كما هو المختار كذا في الاجارة من الفصولين ومشتمل الهداية ❊ لوجاء
خادم المعير فدفع اليه المستعير ثم أنكر المعير الامر لم يضمن المستعير اذا الراد الى خادم المعير كالرد
الى المعير ذكروه في الفصولين قلت الا اذا كان شيئاً نفيساً فيضمن كما ❊ (١)
كأنه يدعى عاريت خواست نادرباغ كار كنسد معير كفت درباغ مكذار باخود يسيار فتركه
ثمه ينبغي أن يضمن ❊ (٢) كأنه يدعى عاريت خواست تاب رادار دآب بر بست
ووضعه تحت رأسه ونام فسرقت يبرأ اذا النوم على هذا الوجه ليس بتضييع ❊ دفع
المستعار الى قن المعير فتلف فلو كان عقد جوهراً أو شيئاً نفيساً ضمن المستعير بالدفع الى قن المعير
من الفصولين ❊ هلكت العاربة في يد المستعير ثم استحققت له أن يضمن أيهما شاء ولا
يرجع أحدهما على صاحبه وفي الاجارة يرجع المستأجر على الآخذ دون العكس ❊ لو
رد العاربة الى أحد من في عيال المعير فضاعت لا يضمن الا اذا كانت شيئاً نفيساً كالجواهر
فردها الى هؤلاء يضمن من الوجيز ❊ وفي الخلاصة لو رد العاربة مع ابنه أو عبده يبرأ من
الضمان كما ذكرنا في الوديعة وكذا لو ردها الى عبد المعير أو أجيده أو من في عياله يبرأ من
الضمان ولو كانت العاربة عقد جوهراً أو شيئاً نفيساً فدفع الى عبد المعير أو الى أجيده يضمن
انتهى ❊ اعارت شيئاً من متاع البيت بغير اذن الزوج فان كان كما يكون في أيديهن عادة
فضاع لم تضمن ولو من غيره ضمن من الفصولين والوجيز ❊ وفي الخلاصة رجل استعار
من امرأه شيئاً مما كان من ملك الزوج فاعارت فهل ان كان شيئاً في داخل البيت وما يكون في
أيديهن عادة فلا ضمان على أحد أما في القرمس والثور فيضمن المستعير والمرأة انتهى ❊ طلب
المعير العاربة ففرط في الدفع فهلكت ان كان قادر على الرد وقت الطلب ضمن والا فلا يضمن
من الفصولين ❊ وضع العاربة ثم قام وتركها ناسياً فضاعت ضمن ❊ اذا كانت العاربة
مؤقته بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون المدة مؤقته تصاً أو
دلالة حتى ان من استعار قدوماً لكسر الخطب فكسره وأمسكها حتى هلك ضمن ❊ ولو دخل
منزل رجل باذنه وأخذناه لينظر اليه فوقع فأنكسر لا ضمان عليه وان أخذته بغير اذنه من
مشتمل الهداية ❊ استعار ثوباً باللبس هو ليس له ان يعير غيره فان فعل ضمن وان لم يعير
اللبس له أن يعير غيره قبل ان يلبس فان أعار بعد ما لبس ضمن وكذا يضمن اذا لبس بعد
ما لبس غيره كما في الوجيز والفصولين وفي قاضى خان فان لبس بعد ما لبس غيره قال الامام

(١) أخذ قاساً عاربة ليستعملها في كرمه فقال المعير لا تركها في الكرم وأت بها فعن

(٢) أخذ قاساً عاربة ليسد بها طريق المساء فسده

على البزوى يضمن اذا هلك رذ كرا الامام السرخسى والشخ خواهر زاده انه لا يضمن وكذلك كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع انتهى ﴿ رجلان يسكنان في بيت واحد وكل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا ثم طال به المعير بالدفع قال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاوية تلك قالوا ان كان البيت في أيديهما لا يكون المستعير راد او لامضيعا ولا يكون ضامنا من قاضيان والوجيز ﴿ استعار ثوبا من رجل ثم طلب المعير ان يردده فقال المستعير نعم هوذا دفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان المستعير عاجزا عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه وان كان قادرا على الرد فان أظهر المعير السخط والكراهة في الامساك ضمن المستعير وكذلك اذا لم ينظر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن من قاضيان ﴿ لو أخذ ثوبا من رجل من بيته بغير امره ثم رده الى بيته وهلك لم يضمن من الوجيز ﴿ ولو قال لا آخذ منك هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها فعليه مثله أو قيمته وهو قرض الا اذا كان بينهما مباشرة فيكون ذلك دلالة الاباحة ﴿ وفي العميون قال خلف بن أيوب سألت محمدا عن رجل استعار من رجل رقعة وقع بها قميصه أو خشايد خله في بابه قال لا يكون هذا عارية وهو ضامن لذلك كله وهو بمنزلة القرض فان قال أردته عليك فهو عارية من الخلاصة ﴿ وفيه اذا جحد غيره العارية أو الوديعة وهي مما يحول عن مكانها يضمن وان لم يحولها بخلاف ما اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها

﴿ النوع الثاني ضمان القن ﴾

استعار عبد افردته الى دار المالك ولم يسلمه لم يضمن لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار المالك معتاد من الهداية ﴿ استعار قنا الخدمه شهرا فهو على المصير من الفصولين ﴿ استعار قنا الخدمه فله ان يعيره وان عين نفسه للخدمة لعدم تفاوت الناس في الاستخدام بخلاف لبس الثوب من الوجيز والفصولين

﴿ النوع الثالث ضمان العقار ﴾

استعار بيتا ليسكنه له ان يعيره وان عين ان يسكنه بنفسه لعدم تفاوت الناس في السكنى بخلاف اللبس كافي الفصولين والوجيز ﴿ رجل استعار من آخر أرضا لبنى فيها وبغرس فيها نخيلا فأغارها صاحب الأرض لذلك ثم بدل المالك أن يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاغارة مطلقة أو مؤقتة الى عشر سنين أو ما أشبه ذلك لانها غير لازمة ثم ان كانت الاغارة مطلقة فرجع المعير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون للمستعير غرسه وبنائه وعلى قول ابن أبي ليلى والشافعي يضمن المعير قيمة البناء والغرس قائما يوم الاسترداد ولو كانت الاغارة مؤقتة بان قال صاحب الأرض أعرتك هذه الأرض عشرين سنة لتغرس فيها أو تبني فيها ثم رجع عن الاغارة قبل مضي الوقت كان ضامنا للمستعير قيمة البناء والاغراس قائمة يوم الاسترداد

عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع البناء والا غراس ولا يضمن القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاشجار ورفع البناء لا يضر بالارض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الارض ان يملك البناء والغرس بالقيمة وعلى قول زفر للمستعير ان يرفع البناء والغرس ولا يضمن صاحب الارض كما لو كانت الاعارة مطلقة من قاضيان وفي الهداية وان كان وقت العارية ورجع قبل الوقت صرح رجوعه ولكنه يكره ويضمن المعير ما نقص البناء والغرس بالقلع كذا ذكره القدوري في مختصره وما ذكره قاضيان من انه يضمن قيمتهما ويكونان له مروي عن الحاكم الشهيد ذكره في الهداية أيضا ﴿ لو أعار داره ثم ربط المعير دابته على باب الدار فضربت انسانا لا يضمن بخلاف المؤجر اذا ربط دابته بعد ما سكن المستأجر على ما مر في الاجارة هذه في الاجارة من الخلاصة ﴿ لو بنى المستعير حائطاً في الدار المستعارة يقال له بالقارسية باخسه فلما استرد المعير الدار وأراد المستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك وليس له ان يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الارض من الخلاصة

﴿ النوع الرابع ضمان المستعار للرهن ﴾

استعار عينا ليرهنه ولم يسم ما يرهنه فله ان يرهن باي قدر وباي نوع شاء فله ذلك المستعار في يد المرتهن ضمن المستعير للمعير قدر ما يسقط به عن المستعير من الدين وكذلك لو دخله عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن للمعير قدر ذلك ولو ان الراهن عجز عن فكك الرهن قضى المعير دين الراهن كان للمعير ان يرجع على المستعير بقدر ما يسقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع باكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفاً ورهنه بالفين باذن المعير واقتكك المالك بالتي درهم لا يرجع على الراهن باكثر من ألف ﴿ ولو أن المستعير وكل رجلاً بقض الرهن من المرتهن والرد على المعير ان كان الوكيل في عيال المستعير جاز ولا يضمن ان هلك المال في يد الوكيل وان لم يكن في عيال الموكل فهلك المال في يد الوكيل لم يجز ﴿ وليس للمستعير ان يتفجع بالرهن ولا ان يستعمله قبل الرد ولو بعد الفكك فان فعل ضمن من قاضيان ﴿ قال في الهداية ولو استعار عبداً أو دابة ليرهنه فاستخدم العبد أو ركب الدابة قبل ان يرهنه ثم رهنه بما عيال مثل قيمتهما ثم قضى المال ولم يقبضهما حتى هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن وكذلك اذا اقتكك الرهن ثم ركب الدابة أو استخدم العبد ثم عطب بعد ذلك بغير صنعه لا يضمن انتهى ﴿ وان سمي المعير قدراً أو جنساً خالفه المستعير فرهنه باقل مما سمي أو أكثر أو بصنف آخر لا يجوز ويصير ضامناً والدليل في الهداية ﴿ وكذا لو استعاره ليرهنه عند فلان فرهنه عند غيره أو استعاره ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة لا يجوز ويصير ضامناً والمستعير ان يأخذه من المرتهن من قاضيان ﴿ ولو هلك المستعار عند المستعير قبل ان يرهنه أو بعدما اقتكك فلا ضمان عليه من الهداية ﴿ ولو اختلفا في الهلاك والنقصان فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه أو بعدما اقتكك كان القول قول المستعير مع يمينه من قاضيان وان اختلفا في قدر ما أمره

بالرهن فالقول للمعير لان القول قوله في انكار أصله فكذلك في انكار وصفه ولورهنه المستعير
 بدين موعود وهو ان يرهنه ليقرضه كذا فله في يد المرتهن قبل الاقراض والمسمى والقيمة
 سواء يضمن المرتهن قدر الموعود والمسمى للرهن ويرجع المعير على الراهن بمثله من الهداية
 ❦ ولو هلك المستعار في يد المرتهن بعد قضاء دينه يرد ما قبض على الراهن ويدفع الراهن
 ذلك المقدار على المعير من الوجيز

❦ الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول
 (الفصل الاول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعا)

الايداع تسليم الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين وهي امانة في يد المودع اذا
 هلك لا يضمنها كافي الهداية وغيرها قال في الاشياء الوديعة امانة الا اذا كانت باجر
 فضمنه تذكرة الزلمي انتهى ❦ واشترط الضمان على المودع باطل هذه في الكفالة
 من الهداية ❦ ثم الوديعة تارة تقع بالايجاب والقبول صريحا كقوله اودعني وقيل
 الاخر وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة لا في حق وجوب الحفظ عليه حتى لو قال للغاصب
 اودعني المغمصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل حتى لو هلك عنده لم يضمن وتارة تقع
 بالكنابة كقوله لاخر اعطني ألف درهم أو قال اعطني هذا الثوب الذي في يدك فقال
 اعطيتك فهذا على الوديعة نص عليه في المنتقى من الوجيز وتارة تقع دلالة فلو جاء رجل بثوب
 الى رجل ووضع بين يديه وقال هذا وديعة عندي وسكت الاخر صار مودعا فلو ذهب
 صاحب الثوب ثم ذهب الاخر بعده وترك الثوب في وضاع الثوب كان ضامنا لان هذا قبول
 منه للوديعة صرفا وكذا لو وضع صاحب الثوب بين يديه ولم يقل له شيئا والمسئلة لجالها
 كان ضامنا ايضا لان هذا ايداع عرفا ولو قال الجالس لا قبل الوديعة فوضع الثوب بين يديه
 وذهب وضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول ولو قال لا قبل
 حتى لم يصير مودعا ومع ذلك ترك الثوب ماله فذهب ثم رفعه من لم يقبل رادخله في بيته ينبغي
 ان يضمن لانه لما لم يثبت الايداع صار غاصبا برفعه من الفصولين ❦ وضع في بيته شيئا بغير
 أمره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزامه الحفظ من البرازية ❦ واذا قال ضع في هذا
 الجانب من بيتي الا اني لا أزم حفظه يصير مودعا ذكره في القنية ❦ وفيها عن عين الأئمة
 الكرايسى وضع عنده شيئا وقال له احفظه حتى ارجع فصاح لاحفظه وتركه صاحبه صار
 مودعا يضمن ان ترك حفظه وعن أبي الفضل المكراني لا يصير مودعا ولا يضمن ترك الحفظ
 وهكذا في المحيط انتهى أقول وبقول صاحب المحيط ناخذ ❦ جلت زوجة الابن الى دار أبيه
 خالته فآخذها الا عونة وقصر الصهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال رضى الله عنه فقد
 جبه له مودعا بدون تصريح بالايداع دون أهله وخدمه لانه القيم في الدار والمتصرف في قعين
 الحفظ من القنية ❦ قام رجل من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعه والباقون مودعون حتى
 لو قاموا جميعا وتركوه فضاع ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك عندهم فقد استخفظهم فاذا قاموا

فقد تركوا الحفظ الملتزم وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخر
 تعين للحفظ فتعين للضمان ۞ ولوجاء رجل الى الخان بدابة وقال لصاحب الخان اين اربطها
 فقال صاحب الخان اربطها هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال
 صاحب الخان ان صاحبك اخرج الدابة ليسقيم او لم يلبث صاحب الدابة صاحب كان صاحب
 الخان ضامنا لان قول صاحب الدابة اين اربط الدابة استبداع عرفا وقول صاحب الخان
 هناك قبول للوديعة من قاضيان والوجيز ۞ وللمودع ان يسافر بالوديعة ولو كان لها محل
 وموئنة عند أبي حنيفة اذا كان الطريق آمنا وقال ليس له ذلك اذا كان لها محل وموئنة الا
 اذا كان الاستحفاظ باجر فليس له ان يسافر بها لانه عقد معاوضة فيقتضي التسليم في مكان
 العقد فتعين للحفظ من الهداية ۞ وفي المختار وليس له ان يسافر بها في البحر ولا يتعرض
 للخراب ولا يطلaqueه يدل على الوفاق ۞ وليس للمودع ان يودع بلا اذن ولا يصدق على دعوى
 الاذن الا ببينة والوضع في حرز غيره ايداع الا اذا استأجر الحرز فيكون حافظا بحرزه نفسه
 فلو أودعها آخر بغير اذن فهلكت فلما لك ان يضمن الاول لا الثاني عند أبي حنيفة وقال له
 ان يضمن أيمها شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الآخر وان ضمن الآخر يرجع على الاول
 من الهداية ۞ وليس للمودع أن يؤجر بالوديعة ويرهن من عارية الكثر ۞ وفي العارية
 من الخلاصة الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه ۞ وفيها
 من الوديعة المودع اذا سافر انما يضمن اذا كان له محل وموئنة فان لم يكن فان كان له بد من
 السفر لا يضمن وان كان له بد من السفر فكذلك عند أبي حنيفة لا يضمن اه ۞ واذا شرط
 المودع شرطا مفيدا من كل وجه تقيده به كدب بالنهي أو لا فلو قال احفظها في هذه الدار
 فحفظها في دار أخرى ضمن لان الدارين يتفاوتان في الحرز فيتمتع به بالشرط ذكره في الهداية
 وفي الفصولين وقيل لا يضمن لو أحرز أو سواه ولو كدب بالنهي وقيل يضمن لو لم يحتج في وضعها
 دارا أخرى لا لو احتاج اذا تعين بلغو حينئذ لا يطلب منه حفظ ماله بطريق لا يقدر عليه
 اه ۞ وهكذا لو قال لا تسافر بها فاسافر بها ضمن لان التقييد مفيد اذا الحفظ في المصر بلغ
 فكان صحيحا من الهداية ۞ شرط شرط مفيدا من وجه لا من وجه تقيده به لو كدوا لا فلو
 عين بيتا من دار فحفظ في بيت آخر منها قيل لو كدب بالنهي كقوله لا تحفظ الا في هذا البيت ضمن
 لا لو لم يؤكده وقيل لا يضمن لو أحرز أو سواه ولو كد وقيل لا يضمن مطلقا اذا البيتان في دار
 واحدة قلما يتفاوتان في الحرز من الفصولين قال في الهداية ولو كان التفاوت بين البيتين
 ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والذي نهى عن الحفظ فيه عورة ظاهرة صح
 الشرط فيضمن واللام يضمن لان البيتين من دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز فلا يفيد الشرط
 وفي الخلاصة اذا قال المودع للمودع احفظ الوديعة في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في
 تلك الدار فهلك لا يضمن وفي بعض شروح الجامع الصغير لو كان ظهر البيت المنهي عنه
 الى السكة يضمن ولو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى ضمن ولو كانت الدار
 الاخرى مثل الاولى أو أحرز منها لا يضمن هكذا ذكر الصمد والشهيد وذكر الامام

خواهر زاده في الاصل انه يضمن وان كانت الثانية آخر زمن الاولى ولو قال لا تضعها في
الحاوت فوضعها فسرقت بل ان لم يكن بيته آخر زمن الحاوت ولم يكن له مكان آخر آخر زمنه
لا يضمن والا ضمن اه ولو شرط شرط الا يفيد أصلاً لغاً كذا ولا كتعيين صندوق بيت ولو
قال ضعها في كيسك فوضع في صندوقه لم يضمن ولو قال لا تضع في الحاوت فانه مخوف فوضعها
فيه لم يضمن ولو لم يكن له موضع آخر آخر زمنه واذا قال للمودع لا تخرجها من المصر فخرج بها
ضمن اذا لحفظ في المصر ابلغ فيه فبيد الا ان يضمنه طر أو يخاف التلف فلو أمكنه الحفظ في المصر
مع السفر بان يتركه في المصر المأمور به فانه يضمن لو سافر بها وأمان احتاج الى نقل العيال
أو لم يكن له عيال فسافر بها الا يضمن وهذا الوعد المسمى بالاجماع والاولى بان قال احفظ هذا ولم يقل
في مكان كذا فافسأ فرفها لو كان الطريق مخروفاً ضمن بالاجماع والا لا يضمن بالاجماع اذ لم يكن له
حل ومونة فلو كان له حل ومونة وقد أمر بالحفظ مطبقاً فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن
حفظه في المصر الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجماع ولو لم يكن لا بد له من السفر فكذلك لا يضمن
عند أبي حنيفة قريبا كان أو بعيداً وعند أبي يوسف يضمن لو بعيداً وعند محمد يضمن في
الحاين من الفصولين أمره آة قالت لا كارها الا طرح البر في منزلك فوضعه الا كار في منزله
بخفي الا كار خناية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البلخي ان
كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الا كار لان حفظ الكدس وتحصينه يكون
على الا كار فاذا طرحه في موضع الكدس قريبا من البيدر وأخف مونة لا يضمن عنه اذا
قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين ونسيت قال بعضهم كان ضامناً لانه جهل الامانة
فيضمن كالمات مخلاوه وكرجل صنده غنم لقوم اختلطت ولا يعرفها فانه يكون ضامناً وقال
الفقيه أبو الليث ان قال وضعت الوديعه في دارى ونسيت المكنان لا يكون ضامناً ولو قال
لا أدري وضعتها في دارى أو في بيت آخر كان ضامناً وهكذا روى عن أبي يوسف عنه ولو قال
وضعت الوديعه بين يدي في مكان ثم قت ونسيتها أو قال سقطت منى قال الفقيه أبو بكر البلخي
يضمن وقال الفقيه أبو الليث ان قال سقطت منى لا يضمن ولو قال بالفارسية ينفك كنديم (١)
يكون ضامناً ولو قال (٢) يفتاد از من لا يضمن وقال الفقيه قد قال بعض أصحابنا اذا قال
ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت كان القول قوله مع عيئنه فلا ضمان عليه وبه تأخذ
وفي عرفه لا فرق بين قوله ينفك كنديم أو قال يفتاد از من من انه لا يكون ضامناً على كل حال من
قاضي خان وفي مشتمل الهداية لو قال المودع سقطت الوديعه أو قال بالفارسية يفتاد از من
لا يضمن ولو قال سقطت أو قال ينفك كنديم يضمن كذا ذكره الفقيه أبو الليث في فتاواه
وطعنوا وقالوا مجرد الاسقاط ليس بسبب الضمان الا يرى انه لو أسقطها ثم رفعها ولم يبرح

(١) قوله ينفك كنديم معنى أسقطت

(٢) وقعت منى

عن ذلك المكان حتى هلك لا يضمن فنهنا لا يضمن بمجرد قوله أسقطت بل يشترط أن يقول
مع ذلك أسقطت وتركت أو يقول أسقطت وذهبت أو يقول أسقطت في الماء أو ما أشبهه
ذلك وقالوا في قوله سقطت ينبغي أن يضمن لأنها انما سقطت لتقصير من جهته وفي فتاوى ظهر
الدين إذا قال سقطت الوديعة أو قال يفيك كنتم ينبغي أن لا يضمن بمجرد هذا القول لأن
العام لا يفرقون بين قولهم يفيك كنتم أو يفيك كنتم انتهى ما في المشتل وفي الفصولين عن
الخلاصة لو قال أسقطت الوديعة لا يضمن لأنه لا يسقط إذا لم يتركها ولم يذهب لم يكن متعديا وعليه
الفتوى ٨١ ❦ ولو قال المودع لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف
ما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت وقال شمس الأئمة السرخسي الأصح أنه لا يضمن على
كل حال سواء قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت أو قال لا أدري كيف ذهبت ولم يزد عليه
❦ رجل عنده وديعة فقال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم
أضيع قالوا يكون ضامنا ❦ ولو قال ضاعت الوديعة عندي ثم قال رددت الوديعة عليك
يضمن ولا يقبل قوله في الرد لأنه متناقض ❦ رجل أودع عنده رجل زبيلافيه الآلة ثم
ادعى أنه كان فيه قدوم وطلبه منه فقال المودع لا أدري ما كان فيه قال الفقيه أبو جعفر
لا ضمان عليه ولا عين حتى يدعى عليه أنه رفعه أو ضيعه خيفة من خلاف فان حلف برئ
وان نكل ضمن ❦ فجار أودع كيسا فيه دراهم عنده رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب
الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا عين حتى يدعى عليه التضييع أو الخيانة ونحو ذلك
❦ وعن نصير أنه كتب إلى ابن شجاع في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت موضعها فاجاب
وقال ان دفنتها في داره لا يضمن وان دفنتها في دار غيره ضمن قيل وان دفنتها في كرمه فسرقت قال
ان كان له باب فليس بتضييع والافهوتضييع وكذا الدار اذا لم يكن لها باب من قاضي خان
اذا قال المودع دفنت الوديعة في مكان كذا فانسيت ان كان دارا أو كرمه لا يضمن ولو
قال وضعت الوديعة بين يدي في دارى والمسئلة بهاها فان كانت الوديعة مما لا يحفظ في
عرصة الدار وعرصة الدار لا تعد حرز له كصرة ذهب ونحوها يضمن واذا كانت مما تعد الدار
حرزها لا يضمن ولو قال لا أدري وضعتها في دارى أو في موضع آخر يضمن ❦ ولو قال بعثت
الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتم اليه من الخلاصة ❦ أودع عنده ما وقع فيه
السوس فلم يردم حتى وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن ❦ وضع الوديعة في الدار وخرج
والباب مفتوح فسرقت فان لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع سمع حس الدار لا يضمن
❦ مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف فيها بغير إذن صاحبها عند الامام من البرازية
❦ المودع يلبس الوديعة وينزعها ويستعملها كثوب نفسه فهلاك في غير الاستعمال
لا يضمن ❦ أودعه دنانير وسأله ان يقرضه دراهم فوضع المودع الدنانير في حجره ليحمل
له الدراهم ثم قام ونسبها فضاقت يضمن ❦ أودعه سكيناً فجعلها في ساق خفه لا يضمن ان لم
يقصر في الحفظ ❦ المودع اذا فسخ الكورة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلك الفواكه

والباطخ المودعة ضمن ٣٠ سجدة في الحال والافلا ٥ أودع قراطيس فوضعهما في
 الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتطاير الماء عليها فهلكت لا يضمن ٥ وضع الوديعه
 في داره ويدخلها الناس كثيرة فضاعت فان كان شياً يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن
 والذهب يضمن ٥ أودع حامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل أمتعته
 وترك الوديعه وتواري فأغبر على بيته والوديعه يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته من
 القنيه قال في التتمه وذلك لان في تضيقه مال نفسه لا يصير معذورا في مال غيره ٥ ولو قال
 دفنت الوديعه في مكان حصين ونسبت الموضع فيه اختلاف المشايخ وقد مرث ولولم يبين
 المكان ولكنه قال سرقت الوديعه من المكان المدفون فيه لا يضمن ٥ المودع اذا دفن الوديعه
 في الارض ان جعل هناك علامه لا يضمن والا ضمن وفي المقارزه يضمن جعل هناك علامه
 أو لم يجعل ولودفن في الكرم ان كان حصينا بان كان له باب مغلق لا يضمن وقد مرث ولو
 وضعها ولم يدفنها ان وضعها في موضع لا يدخل اليه أحد الا بالاستئذان لم يضمن فان توجهت
 للصوم نحو المودع في المقارزه دفن الوديعه كئلا تؤخذ منه لشدة الخوف فلما رجع لم
 يظفر بالمكان الذي دفنها فيه ان كان يمكن ان يجعل هناك علامه فلم يفعل يضمن واذا
 أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الوديعه يضمن أيضا
 فان كان رب الوديعه معه يذهب ان جلة فلما توجهت للصوم قال له مالكها ادفعها فدفنها فلما
 ذهبت للصوم لم توجد لاشك انه لا يضمن لان الدفن منه باذن المالك ٥ واذا وضع الوديعه
 في بيت خراب في زمان القتمه فان وضعها على الارض يضمن وان جعلها تحت التراب لا يضمن
 من مشتمل الهدايه ٥ سوق قام للصلاة من الحانوت وفي الحانوت ودائع فضاعت الوديعه لم
 يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بحسبانه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايدا ما للوديعه
 بل هو حافظ بنفسه في الحانوت وحانوته محرز من قاضيان وفي الفصولين ذكر المصدر
 الشهيد ما يدل على الضمان فليتأمل عند الفتوى ولولم يكن له جار يحفظ يضمن ذكره في
 الوجيز ٥ وفي الفصولين نقل عن فتاوى الفضلي خرج الى الجمعة وترك باب حانوته مفتوحا
 واجلس على باب الدكان انما صغير الدلو كان الصبي يعقل الحفظ برى والا ضمن وفي فتاوى
 ظهير الدين برى على كل حال اذ تركها في الحانوت فلم يضيع انتهى ٥ رجل دفع الى رجل جواهر
 ليبيعه فقال القابض أنا أريها تاجر الاعرف قيمتها فضاعت الجواهر قيل ان يريها قال الشيخ
 أبو بكر محمد بن الفضل ان ضاعت أو سقطت بحركته يكون ضامنا وان سرقت منه أو
 عزا حصة أصابته من غيره لا يضمن انتهى ٥ رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل
 وديعه ويقول أودعت عنده كذا فقال المودع لا أدري أيكما استودعني فانه يحلف لكل واحد
 منهما ما أودعه عنده فان أبي ان يحلف أعطى الوديعه له ما يضمن له ما ملها لانه
 أناف الوديعه بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت فانه لا يضمن
 لان ذهابها ليس بفعله وجهه له عائد اليه من قاضيان ٥ رجل في يده الف فادعى رجلان

كل واحد منهم ما انهم له أو دعها اياه وأنكر حلف لكل واحد على الافراد وبما بدأ
القاضي جاز فان حلف لاحدهما بحلف للثاني فان حلف لاشي له ما وان نكل للثاني بقضى
له لوجود الحجة وان نكل للاول لا يقضى له حتى يحلف للثاني لينكشف وجه القضاء هل هو
لهما أو لاحدهما بخلاف ما اذا أقرا لاحدهما فانه يحكم به لان الاقرار حجة موجبة بنفسه
والنكول انما يصير حجة عند القضاء فلونكل للثاني أيضا يقضى بالالف بينهما أنصفين ويفرم
ألفا أخرى بينهما فلو قضى القاضي للاول حين نكل ذكر البردوى انه يحلف للثاني فان نكل
يقضى بينهما بالالف لان القضاء للاول لا يطل حق الثاني وذكر الخصاص انه نفذ قضاؤه
للاول لمصادفته محل الاجتهاد ولان من العلماء من قال يقضى للاول ولا ينظر لكونه
اقرارا لالة من الهداية ❀ امرأة عندها وديعة فاودعتها رجلا ثم قبضتها وأودعت آخر
فقبضتها وفسدت شيئا منها فقالت ذهب ولا أدري أيكما أصابه وقال لا ندري ما في وعائلك
ورددناه عليك فهي تضمن رب المتاع قيمته لتعديها بالايديع ولو صالحتهما على شيء جاز
الصالح كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة ولونام المودع ووضعها تحت رأسه أو يجنبه
يبرأ وكذا لو وضعها بين يديه وهو الصحيح قالوا انما يبرأ في الفصل الثاني لونا قاعدا أما لونا نام
مضطجعا يضمن في الحضر لا في السفر وعن البعض لا يضمن في الوجهين من مشتمل الهداية
والفصولين ❀ وفي الهداية من السرقة لونا نام المودع والمتاع تحته أو عنده لا يضمن لانه
ليس بتضييع انتهى ❀ وضع الوديعة في كيسة أو شدتها في التكة ينبغي ان لا يضمن ❀ جعل
ثياب الوديعة تحب جنبه لو قصد به الترفق ضمن لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه
يبرأ مطلقا ❀ جعل دراهم الوديعة في خفسة ضمن في الاعين لا في الايسر لانها في الجبين على
شرف السقوط عند الركوب وقيل يبرأ مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كبة أو عمامته
وكذا لو شد الدراهم في مندبل ووضعها في كبة يبرأ ❀ ولو ألقى دراهم الوديعة في جيبه
ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يضمن من الفصولين وفي الخلاصة ألقى دراهم
الوديعة في جيبه ولم تقع في جيبه وهو يظن انها وقعت فيه فصاعت يضمن وهكذا في البرازيه
ولم أطلع على وجه المخالفة ❀ امرأة تركت ولدها عند امرأة بالتي هي دارى حتى أرجع
فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فعلم الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ
نفسه ولو أودعت صبية فوقعت في الماء فماتت فان تابت عن بصرها ضمنت والا فلا ضمان
من القنية ❀ اذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها أو ثوب فقبله أو عبدا
فاستخدمه أو شيئا فافترشه أو أودعها غيره ثم زال التعدى وردها الى يده الى الحالة الاولى
برى عن الضمان عندنا كافي الهداية وقاضى خان وانما يبرأ في الصور المذكورة اذا
صدقه المالك في ذلك أو اقام البينة عليه وقال في مشتمل الهداية والفصولين المودع اذا
خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود فان
كذبه لا يبرأ الا ان يقسم البينة على العود الى الوفاق ولو كان مأمورا بالحفظ شهر اقضى

شهر ثم استعمل الوديعه ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ لا يبرأ اذا عاد وأمر الحفظ غير قائم من الفصولين ﴿١﴾ قوم دفعوا الى رجل دراهم ارفع الخراج عنهم فأخذها وشدها في منديلها فوضعه في كفه فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت وأصحاب المال لا يصدقونه قالوا الاضمان عليه وهو كالوقال ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت وعنه القول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه فكذا هنا من قاضي خان ﴿٢﴾ اذا جعل الوديعه في جيبه وحضر مجلس القسق وسرقت فلا ضمان عليه من الخلاصه ومثلى الهدايه ﴿٣﴾ جعل الوديعه في جيبه وحضر مجلس القسق فضاغت بعد ما سكر بسرقة أو سقوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظها في موضع يحفظ مال نفسه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضطربا أو مودعا غيره من قاضي خان ﴿٤﴾ اشترى بطيخه وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع بيعها دون أكلها بشرط الضمان من القنية ﴿٥﴾ اذا كانت الوديعه شيئا من الصوف والمال كغائب نجيف عليها الفساد ينبغي أن يرفع الامر الى القاضي حتى يبيعه وان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعه حنطة فافسدتها الفأرة وقدا طلع المودع على ثقب معروف فان أخبر صاحب الحنطة ان ههنا ثقب الفأرة لا يضمن وان لم يخبر بعد ما طلع على ذلك ولم يصدده كان ضامنا ﴿٦﴾ ولو كانت الوديعه دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا لمعالجها فعاالجها فقطبت في ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن المودع لا يرجع المودع على الذي عالجها بامر المودع وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمر علم وقت المعالجة ان الدابة لتغير الذي في يديه وعلم ان صاحب الدابة لم يأمر المودع بذلك لا يرجع وان لم يعلم انها لتغيره وأظن انه له ان يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع واليد دليل الملك من حيث الظاهر ﴿٧﴾ رجل أودع عند قائم ثيابا فوضعهما القاي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر يجعله وظيفة عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان القاي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن لانه أمين ويضمن المودع لانه مرتهن الغصب فيخبر المالك ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن من قاضي خان ﴿٨﴾ وارث المودع اذا دل السلطان على الوديعه لا يضمن والمودع اذا دل يضمن وفي وصايا الجامع للامام خواهر زاده المودع اذا دل انسا على الوديعه انما يضمن اذا لم يتنع المدلول عليها من الاخذ حاله الاخذ اما اذا منعه لا يضمن خلاصه ﴿٩﴾ رجل في يديه مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الى هذا المال حبسك شهرا أو ضربك ضربا لا يجوز له أن يدفع المال فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع يدك وأضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر لا يجوز الا أن يخاف تلف عضوه والضرب المتوالى يخاف منه التلف ﴿١٠﴾ رجل رفع الوديعه

فلم يمنعه المودع قال أبو القاسم ان أمكنه دفعه فلم يدفع ضمن وان لم يقدر على الدفع بان كان
يحتاج من دعارته وضرره لا يضمن ﴿١﴾ المودع اذا ربط سلسلة على باب خزائنه في خان
بجبل ولم يقفله فخرج فسرقت ودبعت منه قالوا ان عدته هذا اغفالا واهما الا كان ضامنا والا
فلا ﴿٢﴾ اذا سرقت الوديعه من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال
محمد بن سلمه كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم
بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا يسمع في موضع الخس أخاف أن يكون ضامنا لان
هذا انضييع وقال أبو نصر اذ لم يكن أغلق الباب فسرقت منها الوديعه لا يضمن يعني اذا
كان في الدار حافظ من قاضي خان وفي الفصولين عن الخزانة خرج المودع وترك الباب
مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حسن الداخل
انتهى ﴿٣﴾ وفي الخلاصة مودع غائب عن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره لم يجعل
البيت في يد غيره انتهى ﴿٤﴾ اذا ربط المودع الدابة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاعت
ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان لا يراها يضمن ان كان في المصر وان كان في القرى
لا يضمن وان ربطها في الكرم أو على رأس المبطحة وذهب قيل ان غابت عن بصره يضمن
وقيل يعتبر العرف في هذا وأجناسه وذكر في العدة لوجعلها في الكرم فضاعت ان كان
حائط الكرم بحيث لا يرى المسارعة ما في الكرم لا يضمن اذا أغلق الباب ولا يضمن من
مشتل الهداية والفصولين ﴿٥﴾ لبس ثوب الوديعه ودخل المشيرعه ليخوض الماء فتزعه
ووضعه على ألواح المشيرعه فلما انغمس سرق الثوب لم يضمن لعوده الى الوفاق بنزعه وفيه
نظر بدليل مسئلة المحرم لو لبس الخيط فتزعه فلبسه ثانيا لوزعه على قصد اللبس يتعد الجزاء
فكانه لم ينزع والاعداد الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ لوزعه على قصد اللبس ﴿٦﴾ المودع
لو لبس قيم الوديعه بالاذن فتزعه بالليل للنوم فسرقت فلو من قصده لنبه من الغد فليس
يعود الى الوفاق ولو قصده تركه لا يعود اليه فيسبرأ ﴿٧﴾ جادر شب ودبعت رابر بام برد وستر
ونشرها به فنهبت ربح فأعادتها الى ما كانت فيه من البيت قيل ببرأ وقيل لا وهو اظاها لم يبرأ
من عدم القصد على ترك التعدي ﴿٨﴾ وضع طبق الوديعه على رأس الخابية لو فيه اثمن يحتاج
الى التغطية كالدينق ونحوه ضمن لانه استعمال صيانة لما فيها ﴿٩﴾ ولو وضع ثوبا على عجين ضمن
للاستعمال ﴿١٠﴾ وضع الطشت على رأس التنور ضمن لو قصد التغطية والا لانه مستعمل
في الاول لافي الثاني من الفصولين وفي الخلاصة لو وضع ثوب الوديعه على العجين ضمن انتهى
﴿١١﴾ وارث المودع اذا فتح باب الاصطبل أو حبل قيد العبد يضمن من مشتت الهداية
﴿١٢﴾ المودع اذا حفظ الوديعه في حرز ليس فيه ماله يضمن والمراد منه حرز غيره اما اذا استأجر
بيتا لنفسه وحفظ فيه الوديعه لا يضمن وان لم يكن فيه ماله ﴿١٣﴾ المودع اذا استأجر

(١) ذهب بالملاءة الوديعه على السطح .

يتسا في المصر الذي دفع اليه فيه وسافر وتركه فيه لم يضمن **§** سيد دابة الوديعه في الصحراء هل يضمن اذا تلفت لاروايه لها في الكتب فقل يضمن لتعديها بالارسال وقال بعض الفقهاء لا يضمن اذا لومات في الاصطبل لم يضمن **§** كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها الذئب حيث يضمن للتضييع **§** دخل المودع الحمام وورضع دراهم الوديعه مع ثيابه بين يدي الثيابي فضاغت قال قاضي خان ضمن لانه ايداع وليس للمودع ان يودع وقال صاحب المحيط ينبغي ان لا يضمن لانه ايداع ضمنى وانما يضمن المودع بالايديع القصدى **§** وضع الوديعه مع ثيابه على شط نهر واغتسل ولبس ثيابه ونسي الوديعه ضمن وهكذا لو سرقت حين انغمس ضمن **§** المودع غسل ثياب الناس ووضعها على سطحه لتجف ان كان للسطح خص لم يضمن وقيل ان لم يكن الحص مر تقعا يضمن من مشتمل الهدايه والفصولين **§** أودع حيوانا وغاب فغلب المودع البائس الخاف فماده او هو في المصر فباع بغير امر القاضى ضمن ولو باعمره لا يضمن وفي المفازة يجوز بيعه كذا روى ابن رستم عن محمد لانه لو لم يبع بضيع أصلا ولا يمكنه الاستئذان ممن يلى عليه من الوجيز **§** أودع رجلا عبدا فبعه المودع في حاجه صار غاصباله من الصغرى **§** اذا جعل المودع خاتم الوديعه في خنصره أو بنصره يضمن وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الانهام لا يضمن وعليه الفتوى ولو كان المودع امرأه ففى أى أصبع لبسته ضمن **§** المودع اذا بعث الجمار أو البقر الى السرح يعتبر فيه العرف والعاده من مشتمل الهدايه **§** ولو أودع رجلا فصيلا فادخله المودع في بيته فعظم ولم يقدر على اخراجه الا بقلع الباب فالمودع ان شاء يعطى صاحب الفصيل قيمه فصيله يوم صار الفصيل بحال لا يمكن اخراجه الا بقلع الباب وان شاء قلع بابه ورد الفصيل الى صاحبه قال وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت باخراج الفصيل أكثر من قيمه الفصيل أما اذا كانت قيمه الفصيل أكثر من النقصان الذى دخل في البيت لو المودع قلع الباب فانه يؤمر صاحب الفصيل أن يدفع نقصان البيت الى المودع ويخرج الفصيل وهذا اذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع بيتا من غيره وأدخل فيه الفصيل فانه يقول لصاحب الفصيل ان أمكنك اخراج الفصيل فأخرجه والا فأنخره واجعله أربا ربا دفعا للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان الفصيل حمارا أو بغلا فان كان ضرر قلع الباب فأحشا فكذا ذلك وان كان يسيرا كان لصاحب الحمار والبغل ان يلع الباب ويلتزم صبيان نقصان البيت لنقل الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بإيجاب الضمان من الغصب من قاضخان **§** رجل أودع عندا انسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعه أقرض الوديعه من الذى في يده قال أبو حنيفه لا يخرج الا الف من الوديعه حتى تصير في يد المودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا يضمن وكذلك كل ما كان أصله أمانة وكذا لو قال المودع لصاحبها انذنى ان أشتري بالوديعه شيئا أبيع لانه مؤتمن من قاضخان **§** المودع اذا خاف في الوديعه

ثم عاد الى الوفاق برئ من الضمان عندنا بخلاف ما اذا جحد الوديعة أو منع حيث لا يبرأ الا
بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح انه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق ولو جحد
على دابة الوديعة بخلاف ذلك فهو لماله ولو أجرها فالاجرة له من الخلاصة ووديعة
ملفوفة في لفافة فوضعها تحت رأس ضيفه بالليل كالوسادة لا يجب الضمان مادام المودع
حاضرا من البزازية ولو جحد رجل أودع عند رجل عبدا فبعه المودع في حاجته صار غاصبا من
مشتل الاحكام الفصل الثاني فيمن يضمن المودع بالدفع اليه ومن لا يضمن ولو جحد ان
يدفع الوديعة الى من في عياله لمحفظها كزوجته وولده والديه وعبدته وأميته وأجيرها الخاص
وهو الذي استأجره مساهمة أو مشاهرة ليسكن معه لا مباومة اذا كان المودع اليه آمينا غير
متهم بخاف عليه من الوديعة ذكرا قاضيان فاذا حفظها بزوجته في بيته وكان يعلم انها
غير آمنة فضاغت يضمن ذكرا في الخلاصة قال ابن كمال في الايضاح الدفع الى العيال
انما يجوز بشرط الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كونه عيالا ثم قال في الذخيرة ولو
دفعها الى أمين من أمناؤه وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى انتهى قلت ويؤيده
ما في شرح الجمع عن محمد اذا دفعها الى أمين من أمناؤه ممن يثق به في ماله وليس في عياله
كشريكه العنان وعبدته المأذون لا يضمن وعليه الفتوى وما في الوجيز لو دفع الوديعة الى
شريكه المفروض أو العنان أو عبده المأذون في التجارة أو عبده معتزل عن منزله فضاغ لم
يضمن وكذا الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع أحدهما الوديعة في كيس صاحبه أو
صندوقه وأمر شريكه بمحفظها فحمل الكيس فضاغ لم يضمن انتهى وفي الخلاصة
امراة حضرتها الوفا وعنددها وديعة فدفعتها الى جاريتها فملكها عندها ان لم يكن وقت
وفاتها بحضرتها أحد من عياله لا يضمن انتهى وتفسيره في عياله في هذا الحكم ان يكون
ساكنامعه سواء كان في نفقته أو لم يكن فان الابن اذا كان ساكنا مع والده ولم يكن في
نفقته ما نفقته من المنزل وتر كالمستزل على الابن فضاغت الوديعة التي كانت في المنزل
لا يضمنان وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها لا يضمن عليها وكذا المودع اذا دفع
الوديعة الى من بعوله المودع لا يضمن من قاضيان قال في الفصولين العبرة للمساكنة
الا في حق الزوج والزوجة والولد الصغير والقرن فلا يضمن بالدفع الى أحدهم وان لم يكن في
عياله ونفقته وسكنائه بان كان في محالة أخرى وهو لا ينفق عليه لكن بشرط ان يكون الولد
قادر على الحفظ انتهى ومن يجري عليه النفقة لا يكون في عياله اذا لم يكن ساكنا معه
ذكرا قاضيان قال في الفصولين لو دفع الى من يجب عليه نفقته كل شهر ضمن فليس هذا
كمن في عياله وأبواه كاجنبي حتى يشترط كونه ما في عياله انتهى قلت هذا اذا لم يثق بهما
في ماله اما اذا وثق بهما في مال نفسه فينبغي ان لا يضمن على ماهر ولو جحد رجل له امرأتان
ولكل واحدة ابن من غيره يسكن معه وينفق عليه ما نفقته في عياله من الوجيز وقاضيان
ولو جحد فان حفظها بغير من في عياله أو أودعها بغيره ضمن الا عند الضرورة بان يقع في داره

حراق فيسلمها الى جاره أو يكون في سفينة تخاف الغرق فيلقها الى سفينة أخرى ولا يصدق
على ذلك الا بينة من الهداية ❶ وكذا لو خرج اللصوص وخاف عليهم أو ما أشبه ذلك
فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا من قاضيان ❷ وان وقعت في البحر وقت القاءها الى سفينة
أخرى يضمن لحصول الاتلاف بفعله من شرح المجمع ❸ وانما لا يضمن بالدفع الى أجنبي عند
الضرورة اذ لم يجسد بدامن الدفع الى أجنبي اما اذا جسد بدامن الدفع فدفع ضمن فلو وقع
الحريق في داره فان أمكنه ان يناولها من في عياله فناولها أجنبيا ضمن قال خواهر زاده هـ اذا
اذا أحاط الحريق بالمنزل والاضمن بالدفع الى أجنبي لحوق الحريق واذا فرغ من الحريق ولم
يستردھا بعد الفراغ من ذلك ضمن وكذا لو دفعها الى المرأة ثم طلقها ومضت العدة فلم
يستردھا قال صاحب المحيط يضمن اذ يجب عليه الاسترداد وقال قاضيان لا يضمن اذ المودع
انما يضمن بالدفع وحده دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن بعده من الفصولين وفي
الخلاصة لو قال المودع وقع الحريق في بيتي فدفعت الوديعة الى غيري بالضرورة لا يصدق عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وفي المنتقى ان علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا انتهى
❶ احرق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذ انكمن من حفظها
بنقلها الى مكان آخر ويعرف من هذا كثير من المسائل من القنية ❷ ولو نسي المالك المودع
ان يدفع الوديعة الى أحد من في عياله فدفعها الى من لا بد منه لم يضمن كما اذا كانت الوديعة
دابة فمأه عن الدفع الى غلامه وكذا اذا كانت شيا يحفظ على يد الذأفءه عن الدفع الى
امرأته وان كان له بد يضمن من الهداية قال لا تدفعها الى فلان من عيالك فدفعها ولا بد له
منه بان لم يكن له عيال سواه لم يضمن وان كان له عيال غيره ضمن لانه صغ نبيه اذ الناس
يتفاوتون في الحفظ من الوجهين قال له لا تدفعها الى امرأتك أو ابنك فدفع لولد به منهم بان كان
له عيال سوى المنى عنه ضمن والا فلا قال له لا تدفع الى من في عيالك فان لم يجد بد ابان لم يكن
له بيت حصين لم يضمن بدفعه اليهم ولو كانت شيا يملك في البيوت فقال لا تدفع الى زوجتك
فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع الدابة الى غلامك فدفع لم يضمن من الفصولين ❸ ثلاثة
أورد صوارجل امالا وقالوا لا تدفع الى أحد منا حتى نجتسمع كلنا فدفع نصيب أحدهم اليه كان
ضامنا في قول أبي حنيفة لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة ❶ رجلا
أورد عارجلان وقالوا لا تدفع الا البنا جميعا فدفع الى أحدهما كان ضامنا من قاضيان
❶ واذا أورد رجلا عند آخر ما يكال أو يوزن ثم حضر أحدهما بطلب نصيبه لم يدفع اليه
نصيبه حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وقال لا يدفع اليه نصيبه من الهداية فلو دفع نصيبه
ضمن نصيب الآخر منه وهو الراجح عنده خلافا لهما ولو كانت الوديعة من ذوات القيم
كالثياب والعبيد ضمن اتفاقا من شرح المجمع ❶ رجل أورد رجلا ألفا ثم قال في غيبة
المودع أمرت فلانا أن يقبض الالف التي هي وديعة لي عند فلان فلم يعلم المأمر بذلك
الا انه قبض الالف من المودع فصاغت فلب الوديعة الخبار ان شاء ضمن القابض وان شاء

ضمن الدافع ولو كان المودع ما علم بالتوكيل والامر ولم يعلم به المأور فدفع المودع المال الى
 المأور فهو جائز ولا ضمان على أحدهما ولو لم يعلم أحدهما بالامر فقال المأور للمودع ادفع
 الى وديعة فلان أدفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى تكون عندى لفلان فدفع فضاة
 فلب الوديعة أن يضمن أيها شاء في قول أبي يوسف ومحمد هذه في الوكالة من قاضيان
 وكله بقبض وديعته بمحض المودع فطالبه بعد أيام فامتنع وهكذا يضمن لان الثابت
 معاينة فوق الثابت بالبينة ولو أثبت وكالته بالبينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا
 أولى من القسبة رجل أودع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله
 وارث غيره ضمن حصته ولو قال ادفعه الى فلان وهو غير وارث ضمن ان دفعه اليه هذه في
 الوجهين وصاياهم العبد اذا أودع عند انسان شيئا ليعاين المولى أخذ الوديعة سواء كان
 العبد ماذونا أو محجورا فلان المودع دفع الوديعة الى مولاة ان لم يكن على العبد دين جاز
 وهذه في الماذون من قاضيان وفي الخلاصة ليس للمالك أن يقبض وديعة عبده ماذونا
 كان أو محجورا ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لانه يحتمل انه مال الغير في يد العبد وديعة
 فان ظهر انه للعبد بالبينة خفيته يأخذ انتهى ومن قال ان وكيل يقبض الوديعة فصدقه
 المودع لم يؤمر بالتسليم اليه كذا في الوكالة من الهداية وفي الفصولين لو صدقه أو كذبه أو سكت
 لا يجبر بالدفع ولو دفعها الا يستردها فلو حضر بها وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل
 لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو قائما وبقيته لو هائكا قال صاحب
 الفصولين أقول لو صدقه ودفع بلا شرط يذبح أن يرجع على الوكيل لو قائما اذ غرضه لم
 يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المدينين يرجع بمادفعه الى وكيل صدقه
 لو باقيا كذا هنا وفيه أيضا من شرح الجامع الصغير لو لم يؤمر بدفع الوديعة ولم يسلمها فتلقت
 قيل لا يضمن وكان يذبح ان يضمن اذ المنع من الوكيل برعمة كنع من المودع انتهى امرأه
 حضرتها الوفاة فدفع الوديعة الى جارتها لم تضمن لو لم يكن عند وفاتها أحد من في عيالها
 وضعها عند غيره ولم يفارق حتى تلقت لم يضمن وانما يضمن لو تركها عنده وضاب دفعها
 الى أجنبي وأجاز المالك خروج من البسين كانه دفع الى المالك من الفصولين أودع رجل
 عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه أحدهما الى الآخر ولكنهما يقتسمان فيحفظ كل واحد
 منهما نصفه ولو دفع يضمن الدافع ولا يضمن القابض وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ أحدهما
 باذن الآخر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما الاحدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجهين من
 الهداية ولو اقرته بما يقسم نصفين ثم ضاعا لم يضمن اذ كره في الوجهين قلت وبديل عليه
 عبارة الهداية أيضا ولو أودع عبد محجورا أي غير ماذون بأخذ الوديعة الى مثله
 فهلك فلما لك ان يضمن الاول فقط بعد العتق ولا يضمن الثاني أصلا لانه مودع المودع وهو
 لا يضمن عنده بالاتعد وعند أبي يوسف بخير في تضمن أيها شاء بعد العتق ذكره في الحقائق
 وفي رواية أخرى ص محمدا ان يضمن الثاني للعال وان شاء ضمن الاول فقط بعد العتق ولا

يضمن الثالث أصلا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف له ان يضمن أي الثلاثة شاء وعند محمد
 يخبر في تضمين من شاء من الأخيرين في الحال وليس له ان يضمن الاول ما لم يعتق من الحقائق
 والمجمع المودع اذا دفع الوديعة الى غيره فهاكت عند الثاني ان لم يفارق الاول لا ضمان على
 واحد منهم ما وان فارق ضمن الاول عند أبي حنيفة ولا يضمن الثاني وعندهما يضمن أيهما شاء
 لكن لو ضمن الاول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني لا يرجع على الاول المودع المودع
 الوديعة الى آخر باذن المالك أو بغير اذنه ثم أجاز المالك خروج المودع من البين كأنه دفع الى المالك
 هذا اذا دفع الى الغير لضرورة بان احترق بيت المودع فدفعها الى جاره لا يضمن وكذا فيما يشبه
 هذا من الخلاصة وفيما أيضا دفع رجل الى رجل ألف درهم وقال ادفعه الى فلان بالرى فمات
 فدفعه الى رجل وقال له ادفعه اليه فضااع منه لا يضمن لانه وصى رجل دفع الى رجل
 ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان فلم يدفعه حتى ضاع لم يضمن لانه لا يجب عليه ذلك انتهى
 لو أودعه بقره وقال له ان أرسلت ثيرا نلت الى المرعى للعلف فاذهب ببقرتي أيضا فذهب
 به ادون ثيرانه فضااعت لا يضمن المودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرقت الغنم
 يضمن اذا لم يكن الراعي خاصا للمودع سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة الى آخر
 ليحفظها ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن قنعه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن
 من القنينة امرأة أودعت رجلا وديعة كانت عندها لغيرها ثم قبضتها ثم أودعتها آخر
 وقبضتها منه ففقد متاع منها فقامت ذهب بينكما ولا أدري من أصابه وقال لا ندرى ما كان
 في وعاءك ثم نفقشته ورددناه عليك فصالحتم ما من ذلك على مال معلوم قال هي ضامنة لصاحب
 المتاع قيمته والصلح فيما بينهما وبينهما جائر ثم صلحها لا يتخلون كان بعد ما ضمنها المالك قيمة
 المتاع جاز على أي بدل كان وان كان قبل ان يضمن ان صالحتم ما يمثل قيمة المتاع أو أقل على
 قدر ما يتغابن الناس فيه جاز وبرئان الضمان للمتاع حتى لو أقام صاحب المتاع بعد ذلك
 بينة على ما ادعى من المتاع لم يكن له على المودعين سبيل ولو صالحتم ما على أقل قدر ما لا
 يتغابن فيه لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن المودعين ان قامت
 له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة نفذ الصلح
 عليها ما والعارية كالوديعة وكذا كل مال أصله أمانة كالمضاربة هذه في الصلح من
 الخلاصة المودع المودع الوديعة الى من في عيال ربهذا كرا القدرى والفقهاء أبو الليث
 وشمس الائمة السرخسى انه يضمن وذكر الشيخ محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه
 لا يضمن من قاضيجان قلت والفتوى على أنه يضمن بالدفع الى من في عيال ربهذا كره في
 الصغرى رجل غاب وخلف عند أبيه وديعة فجاءت امرأة الابن وطلبت من الوديعة
 النفقة فدفع اليها بغير أمر القاضي كان ضامنا من قاضيجان دفع الوديعة الى المودع ثم
 استحققت لم يضمن المودع لرده على من أخذ منه ولو قال ربهذا فدفعها الى فلان فدفعها ثم
 استحققت فلها مال أن يضمن أي الثلاثة شاء من المودع والمودع والاخذ من الصغرى

والفصولين **مطلب مودع الغاصب** مودع الغاصب اذا ارد المغمصوب الى الغاصب فانه
يسبراً من الصغرى ومشتل الهداية **مطلب مودع الوديعة** الى وارث المودع بغير امر
القاضي وفي تركته دين مستغرق للوديعة ضمن من وصايا الصغرى قلت هذا اذا لم يكن
الوارث مؤثماً ولا يضمن ذكره في الاشياء **مطلب دفع الى آخر الفاو** قال هذه الالف
لفسلان فاذا مات فادفعها اليه فمات يدفعها المأمو رالى فلان كما امره وعن أبي نصر
الدبوسى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخى أو ابنى ثم مات وعلى الميت دين
قال ان قال ادفعها الى أخى أو ابنى ولم يزد على هذا فان المأمو ريدفعها الى غرماء الميت كذا
في الوصايا من قاضيه **مطلب دفع المودع بالوديعة** دين ربهما والدين من جنس الوديعة قبل
يضمن وقيل لا يضمن من الفصولين قال في الاشياء ضمن على الصحيح كافي وصايا الصغرى
مطلب دفع المودع بالوديعة رجل فمات فادفعها المأمو رالى فلان كما امره وعن أبي نصر
الدبوسى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخى أو ابنى ثم مات وعلى الميت دين
قال ان قال ادفعها الى أخى أو ابنى ولم يزد على هذا فان المأمو ريدفعها الى غرماء الميت كذا
في الوصايا من قاضيه **مطلب دفع المودع بالوديعة** دين ربهما والدين من جنس الوديعة قبل
يضمن وقيل لا يضمن من الفصولين قال في الاشياء ضمن على الصحيح كافي وصايا الصغرى
مطلب دفع المودع بالوديعة رجل فمات فادفعها المأمو رالى فلان كما امره وعن أبي نصر
الدبوسى مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخى أو ابنى ثم مات وعلى الميت دين
قال ان قال ادفعها الى أخى أو ابنى ولم يزد على هذا فان المأمو ريدفعها الى غرماء الميت كذا
في الوصايا من قاضيه **مطلب دفع المودع بالوديعة** دين ربهما والدين من جنس الوديعة قبل
يضمن وقيل لا يضمن من الفصولين قال في الاشياء ضمن على الصحيح كافي وصايا الصغرى

الناس ثم رجع فلم يجدها فان كانت المرأة أمينة فلا ضمان على الزوج وان كانت غير أمينة وعلم الزوج بذلك ومع هذا ترك الوديعة معها فهو ضامن قال صاحب الذخيرة ومن هذه المسئلة استخراجنا جواب مسئلة صارت واقعة القموى وصورتها (١) نيمان تيم را بعلام خود ماند ورقت فذهب الغلام بودائع الناس فانفتحت أجوبة المفتين له (٢) كه نيمان يضمن لو علم بان غلامه سارق وليس بأمين من مشتمل الهداية والفصولين (٣) مودع مالك را كفت كه من بباغ ميروم وديعت تراجم مسايد درهم كفت بده داد ورفت باز اسدود يعث را ازهم مسايد كرفت لم يضمن الاول من الفصولين (٤) أجريه تيمان من داره ودفعت الوديعة الى هذا المستأجر قال أبو بكر البخني فلولكل منهم ما مفتاح وعلق على حدة ضمن كما لو دفع الى أجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل منهم ما يدخل على الآخر بلا اذن فيه وحشمة يبرأ لوجود المساكنة من قاضي خان (٥) مردی در خانه یکی کدیور کندم نهاد بامانت ثم ان المودع آجر هذا البيت من رجل وسلم وانتقل الى دار أخرى ينبغي أن لا يضمن اذا لم ينقل الخنطة عن موضعها استدلالا بما ذكر في نساج يمكن مع صهره ثم اكرت دارا ونقل متاعه وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها فلول ينقل الغزل من المكان الذي فيه الى بيت آخر من دار صهره ولا أردعه لا يضمن عند أبي حنيفة لان الغزل بقي في المكان الذي كان فيه ساكنافيتي هو ساكنافيه لما عرف من أصله ان سكناه في دار لا يبطل ما بقي فيها من متاعه شيء وعندهما يضمن مطلقا من مشتمل الهداية والفصولين (٦) ادعى رجل أنه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه من الوكالة بالخصومة من الهداية (٧) لو غاب رب الوديعة ولا يدري أحي هو أم ميت بمسكها أبا حتى يعلم موته فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق بردها على الورثة وان كان يدفعها الى وصيه من الخلاصة

الفصل الثالث في الخلط والاختلاط والائلاف

اذا خلط المودع الوديعة بماله حتى لا يتميز ضمنها ثم لا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة وقالوا اذا خلطها بجنسها شركه ان شاء مشمل ان يخلط الدراهم البيض بالبيض والسود بالسود والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير وخط الخل بالزيت وكل ما تبغي بجنسه يوجب انقطاع حق المالك الى الضمان وهذا بالاجماع لانه استهلاك صورة ومعنى لتعذر القسمة باعتبار

(١) صاحب الفندق سلم الفندق الى غلامه وذهب

(٢) صاحب الفندق

(٣) قال المودع للمالك أنا أذهب الى الكرم وأضع وديعتك عند جبراني وقال المالك ضعهما

فوضعها وذهب ولم يرجع أخذها من الجيران

(٤) وضع شخص في بيت مزارع برأمانة

اختلاف الجنس ومن هذا القبيل خلط الخلطة بالشعر في الصحيح ولو خلط المائع بجنسه
فعند أبي حنيفة ينقطع حق المالك الى الضمان وعند أبي يوسف يجعل الاقل تابعاً للأكثر
اعتباراً للغالب أجزاء وعند محمد شركة بكل حال لان الجنس لا يغلب الجنس عنده وتظيره
خلط الدراهم عثملاً اذ اذابة لانه يصير مائاً بالاذابة واذا اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك
لصاحبها كما اذا انشق الكيسان فاختلط او هذا بالاتفاق من الهداية قال قاضي خان
اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع فاختلطت الوديعة بدراهمه لا يضمن المودع
ويكون المختلط مشتركاً بينهم ما بقدر ملكهما فان هلك بعد ذلك بعضها هلك من مالهما جميعاً
ويقسم الباقي بينهم على ما كان وان فعل ذلك أجنبي أو أحد من في عيال المودع لا يضمن
المودع حراً كان الخياط أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً ويضمن الذي خلط ويستوى فيه
الصغير والكبير ولا يضمن أبوه لاجته ذكره في الخلاصة والوديعة اذا كانت دراهم أو دنانير
أو شيئاً مما يكال أو يوزن فانفق المودع طائفة منها ضمن ما أنفق ولا يضمن الباقي ان هلك
فان جاء المودع بمثل ما أنفق فخطه بالباقي كان ضامناً للكل لان ما جاء به ماله فصار خالطاً ماله
بالوديعة اه قال في الفصولين هذا اذا لم يميز ما خلط أمال الوتين بعلامه أو شدة بخرقه لم
يضمن الا ما أنفق ❦ ولو أخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجة ثم بدله أن لا ينفق
فردمه الى موضعه ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع من قاضي خان أصل المسئلة المودع
اذا خالف بالوديعة ثم عاد الى الوفاق يرى من الضمان عندنا بخلاف ما اذا جدها أو منعها
حيث لا يرى الا بالرد الى المالك على ما ذكره في الخلاصة ❦ اذا وقع شيء من يد المودع على
الوديعة فهل يكت يضمن من الاشياء ❦ الصبي الذي في عيال المودع لو أنفق الوديعة يضمن
الصبي من الصغرى وكذلك المودع لو أنفق الوديعة يضمن القن فيبيع فيها الحال ❦ ولو
أودع رجل عند صبي أو عبد بغير إذن الولي والمولى ما لا نفقاه يضمنان للحال عند أبي
يوسف فيبيع العبد فيه وقال أبو حنيفة يضمن العبد بعد العتق ولا يضمن الصبي أصلاً حراً
كان أو عبداً أو أودع دابة ففعلها الصبي يضمن بالاجماع والعبد يشمل المدبر وأم الولد
والمكاتب فيضمن في الحال ولو كانوا ذوين بأخذ الوديعة من جهة المولى والوالد والجد
والوصى يضمنان في الحال بالاجماع وأما المأذون له في التجارة فليس بمأذون بأخذ الوديعة
لانها ليست من التجارة من الحقائق ❦ اذا أودع صبي محجوراً مثله وهي ملك غيره قتلته
فلهما لك تضمين الدافع أو الاخذ من كتاب الحجر من الاشياء ❦ اذا وقع أجبر المودع على
الوديعة فافسد هاضم الاجبر من فصل القصار من قاضي خان ❦ اذا أودع أجبر
المودع أو خادمه ولو بأمر المودع نارا فوقعت شرارة على الوديعة ضمن الاجبر والخادم
لا المودع وكذلك الوسقط شيء من يد الخادم على الوديعة فافسدها يضمن الخادم من اجارات
مشتمل الهداية والفصولين ❦ رجل استقرض من رجل عشرين درهماً فأعطاه
المقرض مائة درهم وقال خذ منها عشرين والباقي عندك وديعة ففعل ثم أعاد العشرين

التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعين درهما فقال اخلطها بتلك الدراهم
ففعّل ثم ضاعت الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين ويضمن قيمتها أما البقية فلان العشرين
قرض والقرض مضمون على المستقرض فاذا خلط العشرين التي هي ملكه بالوديعة صار
مستهلكا للوديعة ولا ضمان عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين باذن مالكها ﷺ ولو
استقرض من رجل خمسين درهما فأعطاه ستين غاطأ أخذ منها العشرة ليردها على صاحبها
فهذا يكتفي في الطريق كان عليه خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة
وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه ﷺ ولو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلاثة من
هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلك الدراهم في الطريق يضمن الثلاثة
لانه كانت هبة فاسددة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان وصية المشتاع
جائزة ولا يضمن السبعة في الهبة والوصية جميعا لانها أمانة في يده ﷺ دفع الى رجل عشرة
دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة منها وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة
وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على
القابض لانها هبة فاسددة فالخمس التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن
هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة مضمونة ونصفها امانة فيضمن نصفها وهو
اثنان ونصف فلذلك يضمن سبعة ونصف ﷺ رجل أجلس عبده في حانوته وفي الحانوت
ودائع فسرقت ثم وجد المولى بعضها في يد عبده وقد ألق البعض فباع المولى العبد فان كان
لصاحب الوديعة بينة على ان العبد سرق الوديعة وألقها فصاحب الوديعة بالخيار ان
شاء أجاز المبيع وأخذ الثمن وان شاء نقض المبيع ثم يبيع في دينه لانه ظهر ان المولى باع عبدا
مديونا وان لم يكن له بينة فله ان يحلف مولاة على العدم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل
فهو على وجهين ان أقر المشتري بذلك كان هذا وما لم يثبت الدين بالبينة سواء ان أنكر
المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض المبيع لكن يأخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر
في حق المولى دون المشتري من قاضيان

الفصل الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد

طلب الوديعة صاحبها فحسبها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها من الهداية ﷺ طلبها
صاحبها فقال المستودع لا يمكنني ان أحضرها الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانها
طلب منه الوديعة عزله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع من قاضي خان
ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن لان الترك من المالك ابتداء ايداع والوكيل لا يملك
الايداع فيضمن اذا لم يدفع مع القدرة على الدفع من مشتمل الهداية ﷺ ولو قال احمل الى
اليوم وديعتي فقال أقفل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده لا يضمن لانه
لا يجب على المودع نقل الوديعة الى صاحبها ﷺ طلبها صاحبها وقد هاجت الفتنه فقال

المودع لأصل اليها الساعة فأغير على تلك الناحية فقال المودع أغير على الوديعة أيضا قال
 الشيخ أبو بكر البلخي ان كانت الوديعة بعمدة من المودع لا يدر على دفعها ذلك أو اضيق
 الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله من قاضي خان قال صاحب الفصولين أقول قد
 مر انه لو طلبها وقال لا يمكنني احضارها الآن فهذا ابتداء ايداع الخ فلي هذا ينبغي ان
 لا يضمن هنا أيضا وان قربت واتسع الوقت لان تركها ابتداء ايداع والحاصل انه ينبغي ان
 تتعدا المسئلةان حكما انتهى ﴿ رجل أودع عند رجل وديعة فقال له في السر من أخبرك
 بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع ولم
 يدفع حتى هلك الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع لانه يتصور أن يأتي غير رسوله
 بتلك العلامة ﴿ رجل خاصم رجلا وادعى عليه ألف درهم فأنكر المدعى عليه ثم ان المدعى
 عليه أخرج ألفا ووضعهما في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة فاسترد المدعى
 عليه الألف وأبى الامين ان يرد عليه ثم تلقت الألف قال أبو بكر ان وضع المدعى
 والمدعى عليه الألف عنده لا يضمن الامين لانه ليس له ان يدفع الى أحدهما فان كان صاحب
 المال هو الذي وضع وحده ضمن لانه صار فاصبا بالمنع منه ﴿ عبد جاء بوقر من الحنطة الى
 بيت رجل وصاحب البيت فأنب فسلم الوقرا الى امرأته وقال هذا المولى بعته الى زوجك
 وديعة وفاب العبد فلما أخبرت المرأة زوجها بذلك لامها على القبول وأرسل الى مولى العبد
 ان ابعت من يحمل هذا الوقرا في لا أقبل فاجاب مولى العبد وقال انه يكون عندك اياما ثم
 أحله فلا تدفع الى عبيدي ذلك ثم طلبه المولى وأراد ان يأخذه فقال لا أدفعه الا الى العبد
 الذي حمله الى بيتي ثم سرق الوقرا لولا ان كان صاحب البيت صدق العبد فيما قال العبد انه
 لمولى بعته اليك وديعة ضمن بالمنع عن المولى وان لم يصدق وقال لا أدري انه لمولى العبد أو
 هو غصب في يد العبد أو وديعة لانسان آخر وتوقف في الرد ليعلم ذلك لا يضمن بالمنع عن المولى
 ﴿ قال رب الوديعة للمودع اذا جاء أنى فرد عليه الوديعة فلما طلبها أخوه منه قال له المودع
 عد الى بعد ساعة لادفعها اليك فلما عاد اليه قال انها كانت هلكت لا يصدق لانه متناقض
 ويكون ضامنا ﴿ قال الشيخ الامام محمد بن الفضل اذا طلب من المودع وديعة فقال
 اطلبها غدا فاميد الطلب في الغد فقال قد ضاعت روى عن أحمد بن ابي اسحق انه يسئل المودع متى
 ضاعت ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله
 لانه متناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقال للشئ القائم من قاضي خان
 ﴿ فروى ترك مما مته عند مصري وقال له اذا بعثت اليك من يقبض مما متى فادفعها اليه
 فجاء اليه بعد ايام من قبضها فلم يدفع حتى ضاعت يضمن لانه بالمنع صار فاصبا الا اذا كذبه
 انه أرسله من الخلاصة ﴿ لو دفع ثوب انسان في حجره يصير متعبدا بالامتناع عن التسليم
 اذا طوب هذه في جنسية الهداية ﴿ رجل جاء الى رجل برسالة من رجل ان دفع الى
 هذا خمسمائة درهم فقال لا أدفعها اليك حتى ألقاه فيأمر في بالمواجهة ثم قال للرسول بعد

ذلك لقبته فأمرني بدفعها اليه ثم أبي أن يدفع قال محمد بن الفضل له ان لا يدفع المال الا أن يكون المال عليه دين لا لغيره فيلزمه الدفع في الدين ولا يصدق في النبي بعد الاقرار بالامر وهو رجوع الى صحة التصديق في الدين وفساده في الوديعة من قاضي خان رحمته وسول المودع اذا جاء الى المودع وطالب الوديعة فقال لا أدفع الا الى الذي جاء بها فلم يدفع اليه حتى سرفت يضمن قال وهذا على رواية أبي يوسف وفي ظاهر المذهب لا يضمن من الخلاصة طلب من المودع الوديعة فقال لا أدفع وادعى المودع انه باعها منه أو وهبها منه وأنكره المالك وهلكت في يد المودع لا يضمن رحمته قال للمودع ادفعها الى أي وكلائي شئت فطلبها أحد وكلائي فلم يعطه لم يعطه الى وكيل آخر لا يضمن بالمنع من أحد وكلائي من البرازية رحمته طلبها رسول المودع فقال المودع لا أدفع الا الى من جاء بها ولم يدفع الى رسوله ضمن لوصدقه لالو كذبه انه رسوله وفيه نظير يدل ان المودع لو صدق انه وكيل بقبضها لا يؤمر بدفعها اليه وفرق بينهما بان الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل رحمته قال له ربحها ادفعها الى قتي هذا فطلبها عنه فابي أو قال غدا يضمن رحمته أمره بدفعها الى فلان فأتاه وقال ان فلانا استودعك هذا فقبضه ثم رده على الوكيل فلما ملك ان يضمن أيها شاء اذا الوكيل حين أضاف الايداع الى موكله فقد جعل نفسه رسولا وتبلغ الرسالة يخرج من الوسط فكان هو في الاسترداد والاجنبى سواء رحمته طلبها ربحها فقال أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها واكن تلفت ضمن ولم يصدق للتناقض من الفصولين رحمته طلب الوديعة فجحد وقال لم تدعى يكون ضامنا وان جحد هالا في وجه المودع بان قال له ان انسان ما حال وديعة فلان عندك فجحد او جحد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال وديعتي عندك وجحد قال شمس الأئمة السرخسي فيه خلاف عن أبي يوسف وزفر على قول زفر يكون ضامنا لا على قول أبي يوسف انتهى وذكر الناطقي اذا جحد المودع الوديعة بحضرة صاحبه يكون ذلك دخلا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع الذي كان فيه حالة الجحود يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحود فهلكت لا يضمن من قاضي خان قال في الاشياء المودع اذا جحد ضامنها الا اذا هلك قبل النقل كافي الاجناس وفي الفصولين نقلنا عن فتاوى رشيد الدين ولو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه قلت وليس ببعيد رحمته جحد الوديعة ثم ادعى ضامعها ليس له ان يحلف المالك على العلم من القنية رحمته طلبها ربحها فجحد فاقام بينة انه استودعه كذا ثم أقام المودع البينة انها ضاعت عنده لا تقبل بينته ويكون ضامنا وكذا لو أقام البينة انه ردها قبل الجحود وقال انما غطت في الجحود أو نسيت أو ظننت اني رددته حين دفعته الى وأنا صادق في قولي هذا قبل بينته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف من قاضي خان رحمته وفي الفصولين لو جحد الوديعة ثم ادعى الرد أو التلف لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى ردا أو تلفا صدق انتهى رحمته اذا غاب المودع فطلب امرأة الغائب النفقة من الوديعة فجحد الوديعة ثم أقر بها وقال قد ضاعت

كان ضامنا ١٠ ولو جحد المودع الوديعة ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس
لك عندى وديعة قبلت بينته ويرأ عن الضمان من قاضى خان ١١ رجل أودع رجلا
عبد الجحده المودع ومات في يده ثم أقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود قضى بقيمته
يوم الايداع أو قال لم تستودعنى ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شئ
ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق ١٢ وفى الاجناس اذا جحد الوديعة انما يضمن اذا نقل
الوديعة عن الموضع الذى كانت فيه قبل جحوده وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن
وفى المنتقى اذا كانت الوديعة مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها ١٣ لو جحد الوديعة فى وجه
العدو بحيث كان يخاف عليها التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن كذا روى عن أبى يوسف
١٤ لو جحد هائم أخرجهما بعينها وأقر بها وقال لصاحبها اقبضها فقال صاحبها دعها وديعة
عندك ان تركها وديعة عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو برى وهى وديعة
وان كان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل بها مضاربة وهذا
كله فى المنقول واما فى العقار فلا يضمن عند أبى حنيفة وأبى يوسف آخر ١٥ وقال شمس الأئمة
الحلواني فيه روايتان عن أبى حنيفة ومن المشايخ من قال فى العقار يضمن بالجحود بالاجماع
من الخلاصة ولو كانت الوديعة عقارا هل يضمن بالجحود قيل لا يضمن وفقا وقيل لا عند
الحسن وقيل عن أبى حنيفة روايتان من الفصولين وسنة قنف فى الغصب على بيان
ما يضمن به العسكار وما لا يضمن ١٦ اذا قال المودع بعثت بها اليك مع رسولى وهى بعض
من فى صياله فهو كقوله ردتها عليك يكون القول قوله مع اليمين وان قال بعثت بها اليك مع
أجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع بعثت بها اليك
مع هذا الاجنبي أو استودعها اليه ثم ردّها على فضاغت عندى لا يصدق ويصير ضامنا
الا أن يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان من قاضى خان ١٧ ردها الى بيت صاحبها أو
الى أحد من فى عياله قيل يضمن وبه يفتى اذ لم يرض بغيره وقيل لا يضمن وبه يفتى اذ الردى
من فى صيال المالك رد الى المالك من وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك
من الفصولين ١٨ قال فى الاشياء لو رد الوديعة الى عبدها لم يسرها سواء كان يقوم عليها
أو لا وهو الصحيح واختلف الاقواء فيما اذا ردها الى دار مالكها والى من فى صياله انتهى

١٩ الفصل الخامس فى موت المودع مجهلا

اذا مات المودع مجهلا الوديعة ضمنها ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الوديعة وكان يعلم ان
وارثه لا يعلمها أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين فلا تجب له ولم
يضمن كذا فى الاشياء والخلاصة والفصولين فان قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر
الطالب ان فسرهما وقال كانت كذا وكذا وأنا علمتها وهلكت يصدق كما اذا كانت الوديعة
عنده فقال هلكت من مشتمل الهداية والفصولين ومعنى ضمناها صبر ورتها فى تركته

وكذا كل شئ أصـ له أمانة بصير ديناً في التركة بالموت عن تجهيل من الاشباه والفصولين
الا اذا كان المودع صبياً محجوراً فامات مجهولاً للمأودع عنده فانه لا يضمن وكذا اذا مات
وارث المودع مجهولاً للمأودع عنده مورثه لا يضمن وكذا اذا مات الانسان مجهولاً للمألقنه
الرجح في بيته وكذا اذا مات مجهولاً للمأوضعه مالكه في بيته بغير علمه لا يضمن من الاشباه
❦ قال ربه امانات مجهولاً لوقالت الورثة كانت معروفة وقائمة ثم هلكت بعد موته صدق ربه
هو الصحيح اذا الودبعة صارت ديناً في الظاهر في التركة فلا تصدق الورثة من الخلاصة
والفصولين وفي قاضي خان قال ابن شجاع على قياس قول أصحابنا يجب أن يكون القول
قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول أبي يوسف ف يجب أن يكون
القول قول الورثة مع الميتين لان الوارث قائم مقام المورث انتهى ❦ ولو قال ورثته ردها
في حياته أو تلفت في حياته لم تصدق بالبينة لموته مجهولاً لا تقرر الضمان من الفصولين ولو
برهنوا ان المودع قال في حياته ردها تقبل اذا ثبت بيئته كالنات بعيان وبدون البيئـ
لم يقبل قوله هم كذا في الاشباه والخلاصة والفصولين ❦ أودع نحو عنب أو بطيخ وغاب
فمات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الودبعة لا تبقى في تلك المدة فهي دين في مال
الميت لانه لا يعلم حالها ولعل المودع أنفها من مشتمل الهداية والفصولين ❦ لو حن
المودع جنونا مطبقاً فلم توجد الودبعة صارت ديناً في ماله ويدفع اليه من ماله ويأخذها ضميناً
ثقة من المدفوع اليه حتى لو أفاق المودع وقال ضاعت أو رددتها أو أدرى أين هي بخلاف
على ذلك فان حلف يرجع بها على المدفوع اليه ❦ رجلان أودعا ألفاً عند رجل فمات
المودع وترك ابناً فادعى أحدهما أن الابن استهلكها بعد موت أبيه وقال الآخر لا أدرى
ما صنعت فلا شئ لم يدعي الاستهلاك على الابن ولا الآخر خسمانه في مال الاب ولا يشركه
صاحبه من الوجهين ❦ ولو قال المودع لب الودبعة قد رددت بعضها ومات كان القول
قول صاحب الودبعة فيما أخذ مع يمينه لان الودبعة صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون
القول قول صاحب الودبعة في مقدار ما أخذ مع يمينه ❦ رجل أودع عند أحد شريك
المفاوضة ودبعة ثم مات المودع من غير يمان كان الضمان عليهما فان قال المفاوضان
ضاعت في يد شريك في حياته لم يملك مصداقاً لانه بعد الموت صاراً جنيناً فلا يقبل قوله انها
ضاعت ولان قبول قول أحدهما كان بمكان المفاوضة ولم يبق بعد الموت ❦ رجل أودع
عند انسان جارية قال الناطق ان رأوها حية بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها حية
بعد موته وقالت ورثته قد ماتت أو ردها عليه في حال حياته أو هربت لا يقبل قولهم لانهم
يدفعون الضمان عن أنفسهم ❦ وروى ابن رستم عن محمد بن رجل دفع الى رجل ألفاً
ليشترى له ويبيع فمات الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقاً يصير المال ديناً في مال الميت
ولا يقبل قول الورثة ان أباهم قدردها الى صاحبها من قاضي خان ❦ المودع والمضارب
والمستبضع والمستعير وكل من كان المال أمانة في يده اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة

بعينها فانه يكون ديننا عليه في تركته لانه صار مستمرا لكونه بالوديعة بالتجهيل ولا يصدق ورثته
على الهلاك أو التسليم الى رب المال ولو عين الميت المال حال حياته أو علم بذلك فيكون أمانة
في يد وصيه أو في يد وارثه كالمال كان في يده ويصدقان على الهلاك والدفع الى صاحبه كما
يصدق الميت حال حياته من مشتعل الاحتكام ^{بطلب في الاختلاف} أصله ان المودع
مصدق في دعوى ما يوجب براءته عن الضمان لانه أمين والأمين غير ضامن الا اذا أقر بما
يوجب الضمان وهو أخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق الا بحجة فلو قال
رجل لغيره استودعني ألفا فضاغت وقال الطالب كذبت بل غصبته ما كان القول
قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع أخذت منك وديعة وقال صاحب
المال بل غصبته ما كان ضامنا لانه أقر بأخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق
بدون البيينة والاقارب لا يدايع لا يكون اقرارا بالاخذ لانه يتم الايداع بدون الاخذ من
قاضي خان والخالصة ^{لو قال رب المال أقرضتكها} اقرضت وقال المستودع بل وضعتها عندي
وديعة أو قال أخذت مني وديعة وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه من قاضي خان ^{ولو}
قال رددت الوديعة قال قول قوله مع يمينه وان كان مدعيا للرصدورة لانه ينكر الضمان من
دعوى الهداية ^{قال في الاشباه} القول للمودع في دعوى الرد والهالك الا اذا قال أمرتني
ب دفعها الى فلان فدفعتها اليه وكذبه ربهما في الامر فالقول لربها اه ^{وفي الوجيز} لو قال
المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الابينة ولو قال بعثت بها
مع رسول أو أحد من عياله فالقول له مع يمينه اه ^{ادعى المودع الرد والهالك} وادعى
ربهما الاتلاف فالقول للمودع مع يمينه ولو برهنا تقبل بينة المودع أيضا من الفصولين
والوجيز وقبل تقبل بينة المالك لانه ثبتت الضمان ^{ولو ادعى دفعها الى أجنبي} للضرورة
بكره ونحوه لا يصدق الابينة ^{ولو قال أودعها عند أجنبي} ثم ردها على فها كنت عندي
وكذبه المالك ضمن الا أن يبرهن ^{اذا أقر بوجوب الضمان عليه} ثم ادعى البراءة فلا يصدق
الا بينة وكذا لو قال بعثت بها اليك مع أجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا الودعها الى رسول
المالك فانكر المالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولم يرجع بما ضمن على الرسول لوصدقه انه
رسوله ولم يشترط عليه الرجوع الا أن يكون المدفوع قائما فيرجع من الفصولين وان كذبه
انه رسوله ودفع اليه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشترط عليه الرجوع يرجع المودع بما
ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز ^{رجل أودع رجلا ألف درهم وله}
على المستودع ألف درهم دين فأعطاه المستودع ألف درهم ثم اختلفا بعد أيام فقال الطالب
أخذت الوديعة قال الدين عليك وقال المستودع أعطيت القرض فضاغت الوديعة كان القول
قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الدافع من قاضي خان ^{لو قال المالك ادفع الوديعة الى}
فلان فقال المودع دفعتها اليه وكذبه فلان وقال لم تدفع الى وقال ربهما تدفع اليه فالقول
للمودع في حق براءته لا في حق ايجاب الضمان على فلان أي يصدق المستودع مع يمينه ولا

يضمن فلان أيضا من الفصولين والوحيد لو أمر المالك المودع بصرف الوديعة الى دينه فقال المودع سرقت فانكر ربها صدق المودع في براءة نفسه لاعلى رب الدين حتى يبقى دينه على ربها كما كان من الفصولين لو قال المودع للمالك وهبتها الى أو بعتهامنى وأنكر ربها ثم هلك لم يضمن كذا في الفصولين ومشتل الهداية نقلا عن العدة لو قال المودع تلفت الوديعة منذ عشرة أيام وبرهن ربها انها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدتها افتلقت يقبل ولم يضمن ولو قال أزاليس عندي وديعة ثم قال وجدتها فضاغت يضمن من مشتل الهداية والفصولين لو طلب المالك الوديعة فقال المودع أنفقتها على أهلي أهلك بأمرك وقال الاهل نعم أمرته بالانفاق علينا وكذب صاحب الوديعة يضمن من مشتل الهداية

*(الفصل السادس في الحامى والشيابى)

لا ضمان على الحامى والشيابى الا بما يضمن المودع ذكره في الاشباه وفي الخلاصة عن المحيط ان الفتوى على قول أبى حنيفة ان الشيابى لا يضمن الا بما يضمن المودع اه قلت هذا اذا لم يستأجر الحامى لحفظ ثوبه أما لو استأجره لحفظ ثوبه وشرط عليه الضمان قيل يضمن وفاقا وقيل الشرط وعدمه سواء ذكره في الفصولين نقلا عن الذخيرة لو وفي الخلاصة لو دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قال الفقيه أبو بكر يضمن الحامى اجاعا وكان يقول لا يجب عليه الضمان عند أبى حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه أبو جعفر سوي بينهما ما كان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ ونحن نفق به أيضا وفيها أيضا رجل دخل حماما وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمان على صاحب الحمام ان سرق أو ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعا لان الاجير المشترك اغما لا يضمن عند أبى حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وقال الفقيه أبو الليث الشرط وعدمه سواء لانه أمين واشترط الضمان على الامين باطل اه ولو لم يشترط عليه الضمان وقد استأجره للحفظ ينبغي أن لا يضمن عند أبى حنيفة خلافا لهما لان الاجير المشترك لا يضمن عنده بالاصنع والتفصيل المختار من ضمان الاجير وكذا الشيابى انما يضمن بما يضمن به المودع اذا لم يشترط له بازاء الحفظ أجرأما لو شرط له بازاء حفظ الثياب أجر فخيفئذ يكون الاختلاف فيه كالاختلاف في الحامى لا ضمان عليه فيما سرق عند أبى حنيفة خلافا لهما لانهما اجير مشترك من مشتل الهداية وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الشيابى عندهما على التفصيل ان كان الشيابى أجيرا الحامى يأخذ كل يوم اجراما لومام هذا العمل لا يكون ضمانا عند الكل بمنزلة تلميذ القصار والمودع ذكره قاضى خان في مسائل الاجير المشترك في الحمام من قتاواه لو رجل دخل الحمام وكان صاحب الحمام جالسا لاجل القلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين ولم يقل بلسانه شيئا ودخل الحمام ثم لم يجده فان لم يكن للحمام ثيابى يضمن

صاحب الحمام لان وضع الثياب بمرأى العين منه استحفاظ وان كان للحمام ثيابي فان كان
 الثيابي حاضرا لا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثيابي من قاضي خان
 قال في الوجيز في ضمن الثيابي مثل ما يضمن المودع اه وفي الخلاصة والفصولين الا اذا
 نص رب الثوب على استحفاظ الحمامي بان قال أين أضع فيصير الحمامي مودعا حيث سد قال
 في الوجيز في ضمن الحمامي مثل ما يضمن المودع وان كان الثيابي غائبا ووضع الثياب بمرأى
 العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فيضمن صاحب الحمام
 بالتضييع حيث سد ٥٥٠ رجل دخل الحمام وزرع ثيابه بمحض من صاحب الحمام فلما خرج لم
 يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام نائما قالوا ان كان نائما قاعدا لا يكون ضامنا لانه مستيقظ
 حكما فلم يترك الحفظ وان كان نائما مضطجعا واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه
 تارك الحفظ من قاضي خان وقيل لا اذ نوم المستعير والمودع عند امانة مضطجعا بعد حفظا
 عادة من مشتمل الهداية والفصولين ويؤيده ما في الهداية من السرقسة ولو نام المودع
 والمتاع تحته أو عنده لا يضمن لانه ليس بتضييع اه ٥٥١ وفي الخلاصة لو نام الثيابي
 فسرق الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن ٥٥٢ الثيابي اذا خرج
 من الحمام فضاع ثوب ان تركه ضائعا يضمن وان امر الحلاق أو الحمامي أو من في عياله أن
 يحفظ لا يضمن وتفسير العيال مر ٥٥٣ رجل خرج من الحمام فقال كان في جيبى دراهم
 ان لم يقر الثيابي لأضمن عليه أصلا وان أقر ان تركه ضائعا يضمن وان لم يضمنه فجواب
 أبي حنيفة وجوابهم وجواب الصلح قد ذكرناه في جيب انصار اه أقول ويضمن قد
 ذكرنا الاجوبة في الاجير المشترك من كتابنا هذا ان شئت راجع ٥٥٤ دخل الحمام ورجل
 جالس فززع ثيابه وتركها عنده ولم يقل له احفظ ولا الرجل لا احفظ ولم يقل أيضا لا أقبل
 فهو مودع يضمن لوضعيه وكذلك لو زرع الثياب حيث يرى الحمامي وهو ينظر اليه فخرج آخر
 ولبسه والحمامي يراه أو وضعه يضمن من اجارة البرازية في المتفرقات ٥٥٥ رجل دخل الحمام
 ووضع ثيابه عنده صاحب الحمام فخرج ورجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه أو ثياب
 غيره ثم خرج صاحب الثياب وقال ليست هذه ثيابي وقال الحمامي خرج رجل من الحمام ولبس
 الثياب فظننت انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ من قاضي خان ٥٥٦ وفي الخلاصة
 ليس ثوبا بمرأى عين الثيابي فظن انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح اه ٥٥٧ رجل
 دخل وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان أقر صاحب الحمام ان غيره
 رفعها وهو يراه ويطن انه رفع ثيابه فهو ضامن لانه ترك الحفظ ولم يمنع القاصد وهو يراه وان
 أقراني رأيت أحدا رفع ثيابه الا اني ظننت ان الرافع أنت فلا ضمان عليه لانه لا يصير تاركا
 للحفظ لما ظن ان الرافع هو وان سرق وهو لا يعلم فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع
 ولم يضيع كذا في قاضي خان من الاجارة ومشتمل الهداية والفصولين من الوديعة قال
 في المشتمل والفصولين وهذا قول الكل اذ صاحب الحمام ودع في حق الثياب اذ لم بشرطه

بازاء حفظ الثياب شئ أما اذا شرط بازاء حفظ الثياب أجرة وكان له أجرة بازاء الانتفاع
بالحمام والحفظ فينشد يكون على الاختلاف وان دفع الى (٣) جامه دار فعلى الاختلاف
لا ضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة خلافا لهما لانه أجبر مشترك ٥١ وفي البرازية
وضع عمر أى الحمامى وليس له ثيابى لا يضمن الحمامى لانه مودع فان الاجر يعاقلة الحمام الا أن
يشترط الاجر بازاء الحمام والحفظ ولو قال له أين أضاع ثيابى فأشار الى موضع صار مودعا ولا
يضمن الا بما يضمن المودع على قول الامام وبه يفتى وغيره لم يجعله استحقاقا لهذا القدر ٥٢
امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التى غسلت الثياب فلما خرجت لم تجد ثوبا من
ثيابها قال محمد بن الفضل ان كانت هذه أول مرة دخلت الحمام فلا ضمان على الثيابة في
قولهم اذ لم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشرط لها
الاجر على الحفظ كان ذلك ايدا عا والمودع لا يضمن عند الكل الا بالاضيق وان كانت المرأة
دخلت الحمام قبل هذا وكانت تدفع ثيابها الى هذه المساكمة وتعطىها الاجرة على حفظ الثياب
كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة لا يضمن لها هلك في يدها من غير صنعها
وعلى قولهما يجب الضمان على الثيابة قال قاضيخان وينبغي أن يكون الجواب في هذه
المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابى أجيرا للحامى يأخذ منه كل يوم أجرا معلوما
لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بعزلة تليق بالقصا والمودع ٥٣ امرأة دخلت ووضعت
ثيابها في بيت المسطح والحامية تنظر اليها فدخلت الحمام ثم دخلت الحامية بعد المرأة في
الحمام لتخرج الماء لتغسل به صبى ابنتها وابنتها مع صبيها في دهليز الحمام فضاغت ثياب المرأة
قالوا ان غابت الثياب عن عين المرأة وعين ابنتها ضمنت الحامية والا فلا تضمن لان لها ان
تحفظ الثياب بسد ابنتها فاذا لم تغب عن نظرها أو نظرا ابنتها لا تضمن من اجارة قاضيخان
رجل دخل الحمام وقال للحامى أين أضاع ثوبى فأشار الحامى الى موضع فوضع ثوبا ودخل
الحمام ثم خرج آخر ورفع الثوب فلم ينعسه الحامى لما ظن انه المالك ضمن الحامى فى الاصح اذ
قصر فيما استحقظه وهذا بخلاف ما من ان الحامى لا يضمن اذا ظن ان الرافع صاحب
الثوب من مشتمل الهداية والفصولين ٥٤ وفى أول كتاب الوديعه من قاضيخان رجل جاء الى
خان بدابة وقال لصاحب الخان أين أربطها فقال له صاحب الخان اربط هناك فربط وذهب
ثم جاء صاحب الدابة ولم يجدها فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيم ولم يك
لصاحب الدابة صاحب كان صاحب الخان ضامنا لانه استبداع عرفا ٥٥ وكذلك رجل دخل
الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضاع الثياب فقال صاحب الحمام فى ذلك الموضع فهو الاول
سواء ٥٦ دخل الحمام وأخذ فنجانة وأعطاهما غيره فوقع من الثانى وانكسرت لاضمان
على الاول ولا على الثانى هذه فى الغصب من الخلاصة

﴿الباب الثامن في مسائل الرهن ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول﴾
 ﴿الفصل الاول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصحيح والفاسد والباطل﴾

﴿الرهن لا يلزم ولا يدخل في ضمان المرتهن الا بالقبض ويكتفي في القبض بالتخليف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يثبت القبض في المنقول الا بالنقل والاول اصح ويمنع التسليم كون الراهن أو متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه في الوعاء المرهون ويمنع تسليم الدابة المرهونة الحمل عليها فلا يتم حتى يلقي الحمل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن الحمل دونها حيث يكون رهنها تاما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار هذا كما اذا رهن متاعا في دار أو وعاء دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على الدابة أو لجاما في رأسها ودفع الدابة مع السرج واللبام حيث لا يكون رهنها حتى ينزع منها ثم يسلمه اليه لانه من نواحي الدابة بمنزلة الثمرة للتخيل من الهداية ﴿وعن أبي يوسف اذا رهن دارا وهما فيقال سلت اليك لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلت اليك ﴿ولورهن صوفا على ظهر غنم لا يصير قابضا حتى يحجز بقبض ﴿ولورهن بيتا معيننا من دار أو طائفة معينة منها وسلم جاز من قاضيان وقدرا الدين من الرهن مضمون عند علمائنا ان هلك بلا صنع المرتهن والفضل أمانة لا يضمن الا بما تضمن به الوديعة صرح به في الفصولين وغيره فلو هلك الرهن عند المرتهن بلا صنع ولا تضيق منه كان مضمونا بالاقول من قيمته ومن الدين فلو كان الدين وقيته سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما ولو كانت قيمته أقل رجع المرتهن بالفضل واذا كانت قيمته أكثر فالفضل أمانة وعند زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك وقيته يوم رهن ألف وخمسمائة والدين ألف رجع الراهن على المرتهن بخمسمائة ذكره في الهداية والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك بالاتفاق حتى لو كانت قيمته يوم القبض ألفا وقد رهن بها وكانت يوم الهلاك خمسمائة بتراجع السعد ذهب بالدين كله والمسئلة مشهورة وفي رهن القدوري رهن عبدا قيمته ألف بائف فسلمه الى المرتهن ثم استعاره من المرتهن ثم رده الى المرتهن وقيته خمسمائة فهلك عند المرتهن يهلك بجميع الدين ومشى عليه صاحب الفصولين قال في الصغرى اعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الا في خلاف الغصب وسند ذكرها في باب وفي الاشياء من القول في عن المثل ان المعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد أمانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذا مات اه ﴿ولو شرط في الرهن ان يكون أمانة جاز الرهن وبطل الشرط ذكره في الوجيز وقاضيان ﴿رجل أراد ان يدفع رهنه لعمال عليه فقال المرتهن للراهن آخذة على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال والمقبوض يحكم الرهن الفاسد مضمون نص عليه في الجامع الصغير ذكره في الوجيز وفي الخلاصة من النكاح الرهن الفاسد وهو رهن المشاع لو هلك في يد المرتهن يهلك أمانة عن الكرخي وفي الجامع الكبير ما يدل على انه كالرهن الجائز اه وفي

فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين وما قبض برهن فاسد ضمن بالاقل من قيمته ومن
الدين كحجيحه وقيل لا ضمن والمقبوض بحكم الرهن الباطل ليس بضمون بالاجماع اه **وقال**
في الهداية والرهن بالدرك باطل فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده بملك أمانة اه رهن
الدرك ان يبتاع زيد من عمرو دارا فبرهن بكر عنده زيد شيئا بما يدركه في هذا البيع ذكره
في الاصلاح والابضاح **وفي فتاوى قاضيان** وعن محمد اذا اشترى المسلم خلاوا أعطى
بالتن رهنا فضاغ الرهن في يده ثم ظهر انه كان خيرا ضمن الرهن ولو اشترى عبدا ورهن
بثمنه رهنا فضاغ ثم ظهر انه كان حرا لا ضمن المرتهن شيئا لانه باطل والاقل فاسد ولو اشترى
من رجل بدراهم بعينها وأعطى بها رهنا كان باطلا لانها لا تعين وانما يجب مثلها في الذمة
والرهن غيره مضاف الى ما في الذمة انتهى **الاجل في الرهن** يفسده ذكره في الاشباه
وقال زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض
وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعي الرد العارض وهو يشكر فان برهنا فلا رهن أيضا
ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول
للمرتهن لا تنكاره دخوله في ضمانه وان برهنا فلا رهن لاثباته الضمان **اذن** للمرتهن في
الاتقاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الاتقاع وعوده للرهن وقال
المرتهن هلك حال الاتقاع فالقول للمرتهن لاتفاقهما على زوال الرهن فلا يصح للراهن
في العود الاتقاع **رهن** عبدا يساوي القابل فوكل المرتهن بالبيع فقال المرتهن
بعته بنصفها وقال الراهن لا بل مات عندك يحلف الراهن بالله ما بعلم انه باعه ولا يحلف
بالله ان مات عنده فاذا حلف سقط الدين الا أن يبرهن على البيع **اذن** الراهن للمرتهن
في لبس ثوب مرمي يوم يخاف به المرتهن متخفيا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته
في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان أقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل
اللبس أو بعده فالقول للمرتهن انه أصابه في اللبس لاتفاقهما على خروجه من الضمان وكان
القول للمرتهن في قدر ما عاد من الضمان اليه بخلاف أول المسئلة لعدم الاتفاق ثمه على
الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج من البرازية **ولا يجوز** رهن المشاع
عندنا ولو من شريكه سواء كان مما يحتمل القسمة أو لا يحتملها **ولا يجوز** رهن ثمرة على رؤس
التخل ولا زرع في الارض دون الارض ولا رهن التخل في الارض دونها لان المرهون
متصل بما ليس به رهن خلقه فكان في معنى الشائع وكذا رهن الارض بدون التخل أو دون
الزرع والتخل دون الثمر وعن أبي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم
للبنت فيكون استثناء الاشجار عواضعا بها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء اذ البناء اسم
للمبنى فيصير رهنها جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن التخل بعواضعها جائز لان
هذه مجاورة وهي لا تنفع الصحة ولو كان فيه ثمر يدخل في الرهن تبعاً وكذا يدخل الزرع والرطبة
في رهن الارض ويدخل البناء والغرس في رهن الارض والدار ولا يدخل المتاع في رهن الدار

من غير ذكروا لو رهن الدار بما فيها جاز ولو استحق بعض الرهن ان كان الباقي يجوز ابتداء
الرهن عليه وحده بقي رهنا بخصته والابطال كله كذا في الهداية ❦ الشبوع الطارئ
يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يبطل ❦ وصورة الراهن اذا وكل العدل
ببيع الرهن مجتمعا أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وان استحق شيء مقدّر
ببقي الرهن صح فيهما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وفاء
بجميع الدين فانه يملك بخصته من الدين من قاضي خان ❦ ولا يصح الرهن بالاعيان التي
هي أمانة كالودائع والعواري والمضاربات ومال الشركة وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة
بغيرها كالبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فاذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن من الهداية ❦ فاذا رهن المودع بعين
الوديعة رهنا أو المستعير بالعمارة يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن ثم لم يغير شيء
وكذا لو رهن المستأجر بالعين الذي استأجره أو أخذ المستأجر من الأجر رهنا بالعين الذي
استأجره قبل التسليم كان باطلا وكذا اذا باع عينا وأعطى بالمبيع رهنا للمشتري قبل التسليم
كان باطلا فيما ذكره الكرخي والقنوري فان هلك عند المرتهن قبل تسليم المبيع ثم لم يغير
شيء وان هلك بعد تسليم المبيع ثم لم يغير شيء كضمان الغصب لان المبيع غير مضمون على
البائع قبل التسليم حتى لو هلك في يده ينسخ البيع ولا يجب شيء على البائع وذكر الفقهاء
أبو الليث اذا اشترى الرجل سيفاً وأخذ من البائع رهنا بالسيف فله عندده كان عليه الأقل
من قيمة الرهن ومن قيمة السيف من قاضي خان ❦ وفي الوجيز الرهن بالمبيع في يد البائع
منعقد فاسد حتى لو هلك في يده يضمن الأقل من قيمته ومن قيمة المبيع وذكر القنوري انه لو
هلك ذهب بغير شيء اه ❦ وفي الاشباه من القول في الدين قول أصحابنا لا يصح الرهن
بالامانات شامل للسكنب الموقوف فلا ينعقد به رهن والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لا يجب
شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح اه ❦ ويصح الرهن بالاعيان المضمونة
بعينها وهي أن تكون مضمونا بالمثل أو بالقيمة عند هلاكها مثل المغضوب وبديل الخلع والمهر
وبديل الصلح عن دم العمد لان الضمان متقرر ذكره في الهداية ❦ وكذا لو كان القتل خطأ
فأخذ الولي من العاقلة رهنا بالدية بعد قضاء القاضى جاز وكذا الرجل اذا جرح غيره براحه
لا يستطاع فيها القصاص وقضى القاضى بالارش للمجروح فأخذ بالارش رهنا أو قطع يده رجل
خطأ وقضى القاضى بنصف الدية على العاقلة فأخذ المقتوع يده رهنا من العاقلة جاز وكذا
يصح الرهن بالدين أي دين كان من قاضي خان ❦ ولا يصح الرهن بما ذاب له على فلان
و يصح بالدين المودود وهو أن يقول رهنتك هذا لتقرضني ألف درهم فلو هلك يهلك بما سمى
من المال بقبالة من الهداية ❦ وفي الوجيز رهن قلب فضة على أن يقرضه درهم جافهاك
قبل أن يقرضه يعطيه درهم ولو رهنه على أن يقرضه ولم يسم القرض يعطيه المرتهن ماشاء
ولا يصدق في أقل من درهم استعسانا ولو قال أمسكه رهنا بدرهم يلزمه ثلاثة ولو قال أمسكه

وهنا بنفقة يعطيها اياه وروى المعلى عن أبي يوسف قال رجل لرجل أقرضني وخذ هذا
الرهن ولم يسم القرض وأخذ الرهن فضاغ ولم يقرضه انه قال عليه قيمة الرهن ولورهن ثوبا
فقال أمسكه بعشرين فهلك الثوب عند المرتين قبل أن يعطيه شيئا فعليه قيمة الثوب الآن
يجاوز قيمته عشرين اه قال ابن كمال في الايضاح ان الرهن المقبوض بالدين الموعود انما
يملك بماسمى من المال بما يملكه اذ لم يكن الدين أكثر من القيمة وان كان أكثر فلا يكون
مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين أكثر من قيمة
الرهن وان كان على سبيل القدرة فحكمه يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك وفي الخلاصة
رجل قال لا آخذ رهنى فقال لا أقرضك الا برهن فرهنه رهنا ثم ضاع الرهن قبل أن يقرضه
ولم يكن سمي القدر قال يعطيه ماشاء ولو قال أنا أعطيك فلما قال محمد لا يصدق في أقل من
درهم اه سأل من البرازن بالبريه غيره ثم بشره فقال البرازن لا أدفعه اليك الا برهن
فرهن عنده متاعا فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن أو المرتين لا يضمن البرازن القيمة
فغصب من المرتين الدار المرهونة فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن أباح له الانتفاع
فغصب منه في حالة الانتفاع فله أن يطالب الراهن بالدين فغصب دار امرهونة فأنف جزأ
منها أو كلها أو المرتين يسكن معه وهو مأذون له في الانتفاع فهاهنا يملك من الراهن وان لم
يأذن له في الانتفاع أو أخرجه الغاصب عنها فهاهنا يضمن المرتين رهن دارا محظوما
ومشتا تافرا غين وقبطونا مشغولا بمناع الراهن قيمتها ثلاثون بعشرة وقبضها المرتين وهلك
بالغرق لا يضمن المشغول أصلا ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض
بعقد فاسد أو صحيح لا غير المقبوض والمقبوض على سوم الرهن اذ الم بين المقدار الذي به
رهنه وليس فيه دين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين من القنية وفيها عن المحيط قال
أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتين ماشاء وعن محمد لا أستحسن أقل من درهم وعن
أبي حنيفة في رواية اذا ضاع فعليه قيمته اه وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين
المقبوض على سوم الرهن مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين وقبيل مضمون ب قيمته اه
رجل رهن عنده انسان ثوبا من غير أن يكون عليه دين فقال أرجع اليك وأخذ منك شيئا
فضاع الثوب عند المرتين ذكر أبو يوسف في الامالى انه يعطيه المرتين ماشاء في قول أبي
حنيفة وكذلك قلنا رجل دفع الى آخر جارية وقال بعها ولك أجر ولم يسم الاجر فضاع الرهن
وروى عن محمد انه لا يضمن من قاضى خان وفي الاشياء المقبوض على سوم الرهن اذ الم بين
المقدار وليس بمضمون في الاصح وفي الوجه الرهن بالدين الذي سيجب كالرهن بالاجرة باطل اه
ولو قال لا تخرم ما يبع فلا نافقته على وأعطاء به رهنا قبل المبايع لا يجوز ولو قال لا تخرم
ضمنت مالك على فلان اذا حل الاجل واعطى بذلك رهنا جاز ولو قال اذا قدم فلان فانا ضامن
لك ما عليه وأعطاء رهنا لا يجوز الرهن من قاضى خان ولا يجوز رهن الحر والمدبر وأم
الولد والمكاتب ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا لا يجوز بالقصاص في النفس وما دونها

لتعذر الاستيفاء ولا يجوز بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني
والعبد المديون لانه غير مضمون على المولى فانه لو لم يكن لا يجب عليه شيء ولا باجر الناحية
والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا ولا يجوز للمسلم ان يرهن خيرا او يرهنه من مسلم او ذمي
لتعذر الايقاع والاستيفاء في حق المسلم ثم الراهن اذا كان ذميا فالمرمضون عليه للذمي
كما اذا غصبه وان كان المرتهن ذميا لم يضمنها كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرى ذلك
فيما بينهم لانها مال في حقهم اما المينة فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارثان فيها
بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ﷺ ولو شري عبد او رهن بثمنه عبدا او خلا او شاة مذبوحة
ثم ظهر العبد حر او الحبل خيرا او الشاة ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين واجب ظاهرا
وكذا اذا قتل عبدا او رهن بقيمة رهنا ثم ظهر انه حر وهذا كله ظاهر الرواية ﷺ وكذا اذا
صالح على انكار ورهن بمال صالح عليه رهنا ثم تصادقا ان لادين فالرهن مضمون وعن أبي
يوسف خلافة وكذا اقباسه فيما تقدم من جنسه من الهداية ﷺ الرهن المضمون مضمون في قول
محمد وكذلك عند أبي يوسف في ظاهر الرواية وعنه في رواية لا يكون مضمونا قالوا لا خلاف
فيه ان تصادقا ان لادين ثم هلك الرهن يكون مضمونا ﷺ رجل رهن عبدا بكثر حنطة وقبض
العبد فان في يده ثم تبين انه ليس للمرتهن على الراهن شيء من الحنطة يرجع الراهن على
المرتهن بقيمة كثر حنطة ولا يرجع بقيمة العبد ﷺ رهن شيئا ثم تبين انه ليس بمال فالرهن
مضمون وكذا لو اشترى شيئا واعطى بالثمن رهنا ثم استحق المبيع فالرهن مضمون وكذا لو
استهلك شاة مذبوحة ورهن بالضممان شيئا ثم ظهر انها كانت ميتة فالرهن مضمون ﷺ رجل
عليه ألف درهم فصالحه على خمسمائة واعطاه رهنا بخمسمائة فهلك الرهن ثم تصادقا انه
لم يكن عليه دين كان على المرتهن ان يرد على الراهن خمسمائة ﷺ المودع اذا ادعى هلاك
الوديعة وصاحبها يدعى عليه الاتلاف فتصالحا على مال واعطاه رهنا فهلك الرهن لا يضمن
المرتهن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد يضمن ﷺ ولو ادعى صاحب المال الوديعة
ومحمد المودع الايداع فتصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم وكذا لو ادعى صاحب المال
الايداع والاستهلاك والمودع يقر بالوديعة ولم يدع الرد والهلاك وتصالحا على شيء جاز
الصلح في قولهم ﷺ ولو قال المودع هلك الوديعة او قال رددت وسكت صاحب المال او قال
لا أدري فاصطالحا على شيء لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد
ولو قال المودع ضاعت الوديعة او رددت وقال صاحب المال انك استهلكتها فاصطالحا على شيء
لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الا في قول محمد وأبي يوسف الا ان
وفي كل موضع يجوز الصلح اذا اعطى بيد الصلح رهنا جاز الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز
الرهن وذكر الشيخ خواهر زاده الفتوى في الصلح على قول أبي حنيفة ﷺ ولو سقط القطع من
السارق بوجه وقضى القاضى بضمان السرقة فاعتد المسروق منه بالمال رهنا جاز وكذا المولى
اذا اخذ من مكاتبه رهنا ببدل السكابة جاز ﷺ ولو استأجر دارا أو شيئا واعطى بالاجر رهنا

جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة
 بطل ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ﴿١﴾ ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا واخذ من
 الخياط رهنا بالخياط جاز وان أخذ الرهن بخياطه هذا الخياط بنفسه لا يجوز ﴿٢﴾ وكذا
 لو استأجر ابلا الى مكة فاخذ من الجبال بالحوالة رهنا جاز وان أخذ بحمولة هذا الرجل بنفسه
 أو بداة بعينها لا يجوز ﴿٣﴾ ولو استعار الرجل شيئا له حمل ومؤنة فأخذ المعير من المستعير
 رهنا برد العارية جاز وان أخذ منه رهنا برد العارية بنفسه لا يجوز ولو أخذ رهنا من
 المستعير بالعارية لا يجوز لانها أمانة وقد مر وكذا الرهن بدين القهار أو بدين الميتة أو بالدم
 أو بالرهن بثن الثمن من المسلم للمسلم أو ذمي بثن الحسن برباطل من قاضيان ﴿٤﴾ ويصح
 الرهن برأس مال المسلم و بثن الصراف والمسلم فيه خلافا لفرعان هلك الرهن بثن الصراف
 ورأس مال المسلم في مجلس العقد ثم الصراف والمسلم وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقيق
 القبض حكما وان اختلفا قبل هلاك الرهن بطلا لقوات القبض حقيقة وحكماء برذر الرهن
 على الراهن وان هلك الرهن بالمسلم فيه يصير المرتهن مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم
 ولو تفاخا السلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال حتى يحبس به لانه بدله فصار
 كالمغصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمة ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يهلك بالطعام
 المسلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره كالمو باع عبدا وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهنا
 ثم تقابلا بالمبيع له أن يحبس به لاخذ المبيع لان الثمن بدله ولو هلك المرهون يهلك بالثمن لما بينا
 من الهداية ﴿٥﴾ ولو اقترض الرجل كراما من طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم ان
 المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام
 ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يملك بالطعام الذي كان قرضا اذا كانت قيمة الرهن مثل
 الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم وكذا الرجل اذا أسلم الى رجل في
 طعام وأخذ بالمسلم فيه رهنا بساوى الطعام ثم تصالحا على رأس المال ولم يقبض رب السلم
 رأس المال من المسلم اليه حتى هلك الرهن فانه يملك بالطعام من قاضيان ﴿٦﴾ واذا تفاخا
 الرهن ثم تناقضا بالتراضى وهلك الرهن عند المرتهن يملك مضمونا والرهن باق ما بقى القبض
 من البرازية ﴿٧﴾ ويجوز للاب أن يرهن بدين عليه عبد الابنه الصغير استخسانا والوصى
 بمنزلة الاب في هذا وعن أبي يوسف وفرانه لا يجوز ذلك منهم اوهو القياس اعتبار الحقيقة
 الايقاف واذا جاز الرهن يصير المرتهن مستوفيا دينه لو هلك في يده ويصير الاب والوصى موفيا
 له ويضمن للصبي لانه قضى دينه بماله واذا رهن الاب من نفسه أو من ابن له صغير أو عبده
 تاجر لادين عليه جاز ولو ارتهنه الوصى من نفسه أو من هذين أو رهن عينا له من اليتيم بحق
 لليتيم عليه لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن بخلاف الاب لو فور
 شفقتة فزول منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبارتين في هذا العقد كافي ببيع مال الصغير
 من نفسه فتولى طرفي العقد ﴿٨﴾ ولورهن الوصى من ابنه الكبير أو من ابية أو عبده الذي

عليه دين يصح لانه لا ولاية له عليهم ۞ وان استدان الوصى لليتيم في كسوته وطعامه فهرن
به متاعا لليتيم جاز لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع ايضاً للحق فيجوز وكذلك لو اتجر
اليتيم فارتن أورهن ۞ واذا رهن الاب متاع الصغير فأدرك الابن ومات الاب ليس للابن
أن يسترده حتى يقضى الدين ولو كان الاب رهنه بدين نفسه ففضاه الابن رجع به في مال
الاب وكذلك اذا هلك قبل أن يفتكه ۞ ولو رهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز
لاشتماله على أمرين جائزين فلهلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذلك الوصى وكذلك
الجد أبو الاب ان لم يكن الاب أو وصى الاب ۞ ولو رهن الوصى متاع اليتيم في دين استدانه
عليه وقبض المرتن ثم استعاره الوصى لحاجة اليتيم فضاع في يد الوصى فانه خرج من الرهن
وهلك من مال اليتيم لان فعل الوصى كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي
والحكم فيه هذا والمال دين على الوصى وهو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه غير متعد
في هذه الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي وان كان على الميت دين فهرن الوصى بعض التركة
عند غريم من غرمائه لم يجز وللآخرين أن يردوه فان قضى بينهم قبل أن يردوه جاز ولو لم يكن
للميت غريم أخر جاز الرهن ويسع في دينه من الهداية ۞ رجل تزوج امرأة بألف ورهن
عندها بالمهر عينا تساوى ألفا فهلك الرهن عندها هلك بصدقاها وان طلقها قبل الدخول
بها كان عليها نصف الصداق على الزوج كالأول استوفت صداقها ثم طلقها قبل الدخول
بها هذا اذا طلقها بعد الهلاك فان طلقها قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عندها لا شيء عليها
لان بالطلاق قبل الدخول أو لا سقط من الزوج نصف المهر بغير عوض فيبقى الرهن هنا
عائني وهو نصف الصداق فاذا هلك الرهن بعد ذلك لم يملك عائني على الزوج فلا يجب على المرأة
شيء ۞ ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر أو رهن عندها عينا به المثل فملك الرهن بها
بمهر المثل وتصير مستوفية مهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها بعد ذلك كان عليها مرد ما زاد
على متعة مثلها كالأول استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها والرهن قائم ووجب لها
المتعة ثم في القياس ليس لها أن تجبس الرهن بالمتعة وهو قول أبي يوسف والآخرون في
الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الأول لها أن تجبس الرهن بالمتعة والحاصل أن الرهن
بمهر المثل يصير رهنا بالمتعة في الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الأول وفي القياس
وهو قول أبي يوسف الآخر لا يصير رهنا بالمتعة من قاضيان ولا يصح رهن المشغول بحق
الغير حتى لو هلك ذهب بغير شيء ذكره في الوجيز ۞ استقرض من رجل خمسين درهما فقال
المقرض انها لا تكفيك ولكن ابعث الى رجلا حتى أبعث اليك ما يكفيك فذفع اليه رهنا فضاع
في يده عن أبي يوسف انه قال على المرتن الأقل من قيمة الرهن ومن قيمة الرهن يعني يكون
رهنا بخمسين من الوجيز وقاضيان ۞ أعنتى ماني بطن جاريته ثم رهنها عن أبي يوسف
الرهن جائز فان ولدت ولدا فنتهصتها الولادة لا يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة من
قاضيان ۞ ولو رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون بجنسها فهلك هلك بمثلها

من الدين وان اختلفا في الجودة لانه لا عبرة بالجودة عند المقابلة بجنسها وهذا عند أبي حنيفة لان عنده يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه ﴿ وفي الجامع الصغير فان رهن ابريق فضة وزنه عشرة بعشرة فضاع فهو بما فيه قال معناه ان يكون قيمته مثل وزنه أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق لان الاستيفاء عنده باعتبار الوزن وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الاقل وزيادة عليه في الثاني فيصير بقدر الدين مستوفيا فان كانت قيمته أقل من الدين فهو على الخلاف المذكور من الهداية ﴿ لو رهن ما يقسم عند رجلين جاز وعلمهما ان يقتسما ولو دفع أحدهما كله الى الآخر ضمن نصفه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن ولو كان مما لا يقسم لا يضمن اتفاقا كما في درر البحار ﴿ وان رهن عينا واحدة عند رجلين يدين لكل واحد منهما عليه جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما فان تباين الفكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر والمضمون على كل واحد منهما حصته فان أعطى أحدهما دينه كان كله رهنا في يد الآخر حتى يستوفي دينه ﴿ وان رهن رجلان يدين عليهما مال الرجل رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين والمرتهن أن يمسكه حتى يستوفي جميع الدين فان أقام الرجلان كل واحد منهما المينة على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل فلو هلك يهلك أمانة لان الباطل لا حكم له ولو مات الراهن والعبد في أيديهما فقام كل واحد منهما المينة على ما وصفناه كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنا يبيعه بحقه استحسانا وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف من الهداية ﴿ وفي قاضيان لو ارتهن رجلان رهنا يدين لهما عليه وهما شر يكان فيهما أولا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا ولو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل لا يكون له أن يسترد نصف الرهن ولو رهن منهما وقال رهنه التصف من هذا والنصف من هذا الآخر لا يجوز اه وفي الهداية من الهبة ولو رهن شيئا من رجلين ونص على البعض لا يجوز اه وان شرط في الرهن أن يكون في يد الراهن لا يصح الرهن وان قبضه المرتهن من الوجهين ﴿ رجل رهن شيئا يدين مؤجل ووسط العدل على يبعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل من قاضيان ﴿ ولو قال رهنك هذين العبدين بألف كل واحد منهما بخمسمائة فقبل المرتهن أحدهما انجمسمائة جاز الرهن فيه من مشتمل الهداية ﴿ ولو رهن الوصي بعض التركة عند غريم الميت جاز ان كانت الورثة كلهم صغارا أو كبارا غيبا وان كان بعضهم كبارا غيبا جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز الا على الصغار خاصة ﴿ ولو استدان لتفقه الورثة وفواهم ورهن به يجوز على الصغار خاصة دون البكار ولو استدان لتفقه رقيقهم ودواهم ورهن به جاز عند أبي حنيفة على الصغار والبكار حضورا أو غيبا وعندهما لا يجوز الا على الغائب أو الصغار ولا يجوز رهنه على الكل ﴿ رهن العبد التاجر وارتبناه جائز ويبقى رهنه

وارتمه انه بعد الحجر كالمسكاتب اذا عجز المسكاتب كالحرق في الرهن والارتهان وهو الصحيح
 الذي في الرهن والارتهان كالمسكاتب والمستأن فيهما كالذي من الوجيز رجل رهن
 جارية ذات زوج بغير اذن الزوج صح الرهن وليس للمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان
 ماتت من غشيانها كانت كأنها ماتت بأقفة سماوية فيسقط دين المرتهن استحسانا والقباض ان
 لا يسقط لان الزوج انما وطئها بتسليط المولى فصار كان الراهن وطئها ولو رهن المودع
 الوديعة فهلك عند المرتهن بقاء المالك ضمن الراهن أو المرتهن ولا ينفسد الرهن لان
 الضمان بالدفع وعقد الرهن كان قبله فلا يكون ماله كوقت الرهن فلا يجوز كالمودع عبدا
 لغيره ثم ان الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنا عند المرتهن
 لان الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون ماله كوقت الرهن من قاضيان والرهن جائز في
 الخراج هذه في كفاية الهداية ولو رهن شيئا من انسان وسله اليه ثم رهنه من آخر لم يصح
 الثاني هذه في جنابات الهداية رهن المصحف جائز عندنا خلافا لاجد من درر البحار

الفصل الثاني فيما يصير به رهنا وما لا يصير

رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذاهما شئت رهنا بدينى فاخذهما فضا على يده عن محمد انه
 لا يذهب من الدين شئ وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرة دراهم ادفعت المديون الى الطالب
 مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فقبضها فضا على يده قبل ان يأخذ منها عشرين
 درهما ضاعت من مال المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذاهما
 رهنا بدينى فاخذهما وقيمتهم مائة قال محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين ان كان
 مثل الدين وروى ابن سماعة عن محمد رجل عليه دين فقبض بعضه ثم دفع الى الدائن
 عبدا وقال هذا رهن عندك بشئ ان كان بقي لك فاني لا أدري أبقى لك شئ من المال أو لم يبق
 فهو جائز وهو رهن بما بقي ان كان قد بقي منه شئ وان كان لم يبق منه شئ وهلك العبد عند
 المرتهن فلا ضمان عليه لانه لم يأخذ العبد على شئ مسمى ولو ان المديون قضى الدين ثم
 دفع اليه مالا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيها من زيف أو ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا
 ولا يكون رهنا بما كان زيفا لان قبض الزيف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء
 بخلاف الستوق رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع وأعطاه
 ثوبا آخر حتى يكونان رهنا بالثمن قال محمد لم يكن هذا رهنا والمشتري ان يسترد الثوب الثاني
 فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمتهم مائة مائة درهم لانه كان مضمونا
 رجل له على رجل مائة درهم فاعطاه المديون ثوبا وقال خذ هذا رهنا ببعض حق قبض
 وهلك قال زفر لمك بالقيمة وقال أبو يوسف يذهب بما شاء المرتهن ويرجع على الراهن بفضل
 دينه من قاضيان ومن اشترى شيئا بدراهم فدفعت الى البائع ثوبا وقال امسك هذا
 الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن وقال زفر لا يكون رهنا ومثله من أبي يوسف واذا

قال امسكه بدينك او بما لك كان رهنا اتفاقا من الهداية ﴿﴾ رهن ثوبا قيمته خمسة بخمسة دنانير وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بدينارين من القنية ﴿﴾ رجل عليه ألف درهم غلة لرجل فقال للدائن امسك هذه الألف الوضع بحقلك واشهد لي بالقبض كان هذا اقتضاء وكذا لو قال أشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطى حتى أشهد لك فقال امسك هذه الألف الوضع واشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الألف الوضع حتى آتيك بحقلك واشهد لي بالقبض فاخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء ﴿﴾ رجل رهن عند رجل ثوبا على عشرة دراهم وقال أحدهما رهن لك بعشرة أو قال خذ أيهما شئت رهنا بدينك قال أبو يوسف هذا باطل فان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه على حاله ﴿﴾ رجل أراد أن يدخل خانقا فلم يدعه صاحب الخان حتى دفع اليه ثوبا فلك عنه روى عن عاصم بن يوسف انه ان رهنه باجرة البيت فالرهن بما فيه وان أخذ منه الرهن لخوف السرقة ضمن صاحب الخان وقال القتيبي أبو الليث عندي لا يضمن صاحب الخان في الوجهين اذا لم يكن الدافع مكرها في الدفع من قاضي خان ﴿﴾ رجل تقاضى دينه من مديونه فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه رهنا بدينه لم يجز أخذه فان هكت هلك بالدين كالرهن من الفصولين والوجيز وفي الخلاصة رب الدين اذا تقاضى المديون فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه وقال اقض ديني حتى أردّها عليك فذهب بها فجاء المديون بعد أيام بدينه وقد هلك العمامة ثم لا الرهن قال رحمه الله تعالى هكذا ذكرنا وهذا يستقيم اذا أمكنه استردادها فتركها عنده اما اذا عجز وتركها بجزء ففيه نظر انتهى ﴿﴾ أخذ عين آخر فقال لا أدفعه اليك حتى تعطيني عيني فتمنازما فوضعت على يد عدل فهلك العينان لا يضمن الا اذا كان العين غصبا لانه حينئذ يصح الرهن به من المفصولين ﴿﴾ ولو زوج الراهن الجارية المرهونة بغير اذن المرتن جاز النكاح وللمرتن ان يمنع الزوج من غشيانها فان غشى الزوج بصير المهر رهنا مع الجارية لانه بدل جزء من أجزاء ما فتنه له به حق المرتن بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنا لان المهر لا يتأكد قبل الدخول فان ماتت الجارية من غشيانها كان المرتن بالخيار ان شاء ضمن الراهن لان الهلاك حصل بتسليطه وان شاء ضمن الزوج كما لو قتلها الزوج ثم رجع الزوج على المولى اذا لم يعلم بالرهن وكنتم عنه المولى لانه صار مغرورا من جهته وان أعلمه بذلك لا يرجع بذلك على المولى لانه لم يصر مغرورا من جهته من قاضي خان

الفصل الثالث فيما يبطل الرهن

السبيوع الطارئ يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يبطل له وصورة الراهن اذا وكل العدل ببيع الرهن مجتمعا أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وعن أبي يوسف انه لا يبطل ولو استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن وان استحق

شئ مقدر يبقى الرهن صحيحا فبما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي
وفي قيمته وفاء بجميع الدين فانه هلك بمحضته من الدين لا غير من قاضي خان في الوحي
ولو ارتمن دابتين فاستحققت احدهما لم يفتك الاخرى الا بجميع الدين وان هلكت هلكت
بمحضتها ولو رهن عبدان بالف قيمتهما سواء ثم قال الراهن للمرتمن اني قد احتجت الى احد
الغلامين فردده على ففعل فالثاني رهن بالالف كلها وان مات مات بمحضته انتهى واما اذا
اعاره المرتمن للرهن لخدمته او ليعمل له عملا فقبضه لم يبطل الرهن ولكن يخرج من ضمان
المرتمن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شئ والمرتمن ان يسترجعه الى يده لان عقد الرهن
باق الا في حكم الضمان في الحال واذا بقي الرهن فاذا اخذه عاد للضمان وكذا لو اعاره احدهما
اجنبيا باذن الآخر سقط حكم الضمان ويبقى عقد الرهن فكل من ههما ان يردده ههما كما كان
وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من اجنبي اذا باسرها احدهما باذن الآخر حيث يخرج
عن الرهن فلا يعود الا بعقد مبدئى لو مات الراهن قبيل الرد الى المرتمن يكون المرتمن
اسوة للغرماء من الهداية وفي التصرفات الفاسدة من الفصولين لو باع المرتمن او الراهن
الرهن باذن الآخر يخرج من ان يكون رهنا ويكون الثمن رهنا مكان العين قبضه المشتري
اولا قال قاضيان الثمن رهن سواء شرط في عقد الرهن ان يباع بدينه او بشرط وعن ابي
يوسف انه يكون رهنا بشرط ان يباع بدينه والا فلا والعكج هو الاول وكذا لو باع العبد
الرهن يخرج من ان يكون رهنا وبصير الثمن رهنا مكان الاول مقبوضا كان الثمن اولم يكن
واذا تولى كان من مال المرتمن وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته وكذا لو قتل عبيد
فدفع به يكون المدفوع رهنا مكان الاول من الهداية ولو اجره احدهما باذن الآخر
او بدونه ثم اجاز صححت الاجارة وبطل الرهن وللراهن أجره وللعاقدة قبضه ولا يعود رهنا بمضى
مدة الاجارة من الفصولين ولا يصير الاجرم رهنا مكان الرهن الا اذا شرط المرتمن عند
الاجارة ان يكون الاجرم رهنا عنده ذكره في الوحي ولو استأجره من تهنه جاز وبطل
الرهن لوجود القبض للاجارة حتى لا يكون للمرتمن ان يعود في الرهن ذكره قاضيان فلهذا
أمانة لو لم يحبس به عن رهنه بعد مضى الاجارة من الفصولين ولو اجر المرتمن الرهن من
الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتمن ان يعود في الرهن ويأخذه وان أجره المرتمن من
اجنبي بغير اذن الراهن لا يبطل الرهن والمرتمن ان يعيده في الرهن وكذا لو أجره الراهن بغير
اذن المرتمن كانت الاجارة باطلة ولا يبطل الرهن وكان للمرتمن ان يعيده في الرهن وان اجازا
جميعا خرج من الرهن والاجرة للرهن متى ما حصل الاذن منه والا فهي للذي أجره ويتصدق
بهما من قاضيان ولو اجره المرتمن من اجنبي سنة بغير امر الراهن فأنقضت السنة ثم اجاز
الراهن لم يصح ولله رهن ان يعيده في الرهن وان اجاز بعد مضى سنة أشهر جازت ونصف
الاجر للمرتمن يتصدق به ونصفه للراهن وليس للمرتمن ان يعيده في الرهن رجلان لكل
واحد منهما ألف درهم على رجل فان تهنانه ارضاه بدينهم او قبضاها ثم قال احدهما ان

المال الذي لنا على فلان باطل والارض في أيدينا تجنة قال أبو يوسف بطل الرهن وقال محمد لا يبطل الرهن ويبرأ من حصته والرهن بحاله من الوجيز ١ لو استحق الرهن بعد هلاكه في يد المرتهن فان ضمن المستحق الراهن لا يبطل الرهن وان ضمن المرتهن يبطل الرهن ذكره قاضيان وغيره فيرجع المرتهن على الراهن بقيمة الرهن وبالدين صرح به في الوجيز والهداية ٢ وكذا لو استعار عينا ليرهنه وقد سمي له المعبر قدرا أو جنسا أو مكانا أو ممرتمنا تخالف المستعير وملك الرهن عند المرتهن فالمعبر بالخيار ان شاء ضمن المستعير ويتم عقد الرهن بينه وبين المرتهن وان شاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن وبالدين على الراهن من الهداية ٣ رجل له دين على رجل وبه رهن عنده ثم انهما تناقضا عقدا الرهن ولم ياخذ المرتهن دينه فملك الرهن عنده فانه يملك بالدين ويبقى الرهن مابقي قبض المرتهن من قاضيان ٤ وفي الهداية لو تفاخرا الرهن للمرتهن حبسه مالم يقض الدين أو يبرئه ولا يبطل الرهن الا بالرد على الراهن على وجه الفسخ لانه يبقى مضمونا مابقي القبض والدين ولو هلك في يده سقط الدين اذا كان به وفاء بالدين لبقاء الدين انتهى ٥ وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين لا يبطل الرهن بالتفاخخ قبل رده فيضمن بالاقل من قيمته ومن الدين للمرتهن حبسه بعد الفسخ انتهى ٦ ولو سلم المرتهن الرهن الى راهنه ليبيعه بطل الرهن وليس له استرداده والاصح بقاء الرهن لانه كالاغارة من راهنه وهي لا تبطل الرهن ولكن يبطل ضمانه حتى يملك امانته في تلك الحالة لزوال يد الاستيفاء من التصرفات الفاسدة من الفصولين ٧ ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة ولو وضع الرهن على يد عدل فأتى العدل لا يبطل الرهن ويوضع الرهن على يد عدل آخر عن راض منهما فان اختلفا وضعه القاضي على يد عدل ٨ واذا استأجر دارا أو شيئا أعطى بالاجر رهنا جازا فان هلك بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة بطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ولو أذن المرتهن للراهن أن يزرع الارض المرهونة فزرع أو بسكن الدار المرهونة بأذن المرتهن لا يبطل الرهن وله أن يسترد الرهن فيعود رهنا وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن ٩ رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بيده عند رجل وملك العبد عند المرتهن ١٠ كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب ثم الرهن وان ضمن المرتهن كان للمرتهن ان يرجع على الراهن بما ضمن ويبطل الرهن ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل وبيعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع اليه فرجع على الراهن جازا الرهن في الوجهين ولا يبطل ١١ لو أودع المرتهن الرهن عند انسان بأذن الراهن فهو رهن على حاله ان هلك في يد المدفوع بسقط الدين بهلاكه ولو رهنه المرتهن بأذن الراهن من غيره وسلمه اليه يخرج من الرهن الاول من قاضي خان قال في الفصولين وصار كان المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه ١٢ ولو رهنه مرتهنه بلا اذن راهنه

لم يجوز للراهن ابطاله ولو هلك قال الراهن الأول لو شاء ضمن الأول وضمانه ضمان رهن ويهلك في
يد الثاني بدين الضامن اذ ملكه بضمانه فيكون رهن ملك نفسه ولو ضمن الثاني فضمانه
ضمان رهن عند الأول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع الثاني على الأول بما ضمن بدينه
انتهى ١٠٠ رجلان رهنا متاعا بدين علم - ما فادعى المرتهن الرهن عليهما فجعل اقام البينة
على أحدهما على هذا الوجه فانه يستخاف الا تخرب الله ماله فان نكل يثبت الرهن عليهما
على أحدهما بالبينة وعلى الاخر بالنكول فان حلف رد المرتهن الرهن عليهما لان الرهن
لم يثبت في نصيب الخائف فيتم - نذر القضاء بالرهن في نصيب الاخر لانه شائع ولو كان الراهن
واحد او المرتهن اثنين فقال أحدهما ارتهنت أنا وصاحبي هذا العبد منك بمائة درهم وأقام
البينة والمرتهن الاخر يجحد ويقول لم يرتهن والراهن يجحد الرهن فعن أبي يوسف فيه
روايتان في رواية رد الرهن وفي رواية العبد كله يكون رهنا للسجد على بخصته من الدين ولا
يبطل الرهن بمجرد صاحبه وهو قول أبي حنيفة وقال محمد أقضى بيينة المدعى رهنا واجعله
في يد الذي أقام البينة فاذا قضى الراهن للمرتهن الذي أقام البينة ماله أخذ الرهن وان هلك
الرهن يذهب من الدين بنصيب الذي أقام البينة من قاضيتان ١٠١ ولو أقر الراهن بالمرهون
رجل لم يصدق ولا يبطل الرهن والمقر له ان شاء أدى المال وقبض الرهن ويرجع بما قضى
على الراهن وان شاء ضمن الراهن قيمته والمقر له أن يستخلف المرتهن على علمه من الوجيز
١٠٢ ولو صبغ الراهن ثوب الرهن بعصر فخرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصر
رهنا كان للمرتهن أن يضمه قيمة الثوب وعصر مثله وان شاء رضى بان يكون المصبروغ
رهنا في يده من غصب الوجيز ١٠٣ رجل رهن عند رجل محققا وأمره بالقراءة منه ان قرأ
منه صار عارية حتى لا يضمن لان الحكم في الرهن الحبس فاذا استعفه له باذنه تغير حكمه ويبطل
الرهن ولو فرغ من القراءة ثم هلك يهلك بالدين وكذا لو رهن خاتما وأذن له أن يجعله في الخنصر
فهلك يهلك بالدين وكذا اذا رهن ثوبا وأمره باللبس أو دابة وأذن له بالركوب من الخلاصة

الفصل الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده

يجوز الزيادة في الرهن عند علمائنا الثلاثة خلافا لفر وحكمها حكم الاصل محبوسة مضمونة
كالاصل ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت
قيمة الزيادة يوم قبضها خسماثة وقيمة الاصل يوم القبض ألفا والدين الفاقية سم الدين اثلاثا في
الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلث الدين اعتبارا بقيمتهم - ما في وقتي الاعتبار من الهداية
١٠٤ ولا تجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فلو رهن عبد اقيمة ألفان
بألف درهم ثم استقرض من المرتهن ألفا أخرى على أن يكون العبد رهنا بهما - ما جاز عنده
ويكون رهنا بهما - ما ولا يجوز عندهما ويكون رهنا بألف خاصة ولو هلك يهلك بهما الا بهما ولو
قضى الألف الأولى للراهن أن يسترده عندهما ١٠٥ والزيادة المتولدة من الرهن كالولد والابن

والصوف والتمر تكون رهنا مع الاصل عندنا والمرتهن أن يسكن الكل حتى يستوفي حقه
وعند الشافعي رحمه الله تعالى الزوائد لا تدخل تحت حكم الرهن والراهن أخذه شيئا
والزيادة الغير متولدة منه كالجوه وكسبه وغلة العقار لا تصير رهنا اتفاقا ذكره في الحقايق ثم
إذا صارت الزيادة رهنا عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم
الفكالك لا قبله ذكره في الوجيز حتى لو هلك النماء قبل الفكالك حال قيام الاصل هلك بغير
شيء ذكره قاضيان وغيره وإن هلك الاصل وبقي النماء يوم الفكالك فما أصاب الاصل يسقط
من الدين بقدره وما أصاب النماء اقتسكه الراهن وصور المسائل على هذا الاصل يخرج ذكره
في الهداية ولو هلك النماء بعد هلاك الاصل هلك بقسطه من الدين حتى لو كانت قيمة الاصل
يوم القبض ألفا وقيمة الولد يوم الفكالك ألفا فالدين بينهما نصفان ولو انتقصت قيمة الولد
بالعيب أو بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة فالدين بينهما اثلاثا ثلثا في الام وثلثه
في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي ألفين فثلثا الدين في الولد وثلثه في الام **و** لو
ارتمن أمتين قيمتهما سواء فولدت احدهما وقيمة الولد مثل قيمة الام فانت الام سقطر ربع
الدين ويقبض الولد بربع الدين والتي لم تلد بنصف الدين من الوجيز **و** إذا ولدت المراهونة ولدا
ثم إن الراهن زاد عبدا مع الولد وقيمة كل واحد منهما ألف فالعبد رهن مع الولد خاصة يقسم
ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة ولو كانت الزيادة مع الام يقسم الدين على قيمة الام يوم
العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما أصاب الام قسم عليها وعلى ولدها من الهداية
و رجل رهن عندنا انسان عبدا بألف ثم جاء الراهن بجارية وقال خذها مكان العبد فانه يصح
ذلك إذا قبض الثاني فالاول رهن مادام في يده يهلك بالدين ان هلك والثاني أمانة يهلك بغير شيء
فإذا قبض الثاني يخرج الاول من أن يكون رهنا رد الاول على الراهن أو لم يرد ويكون الثاني
رهنا لو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول (٢) من قاضي خان قال في الهداية فان رهن
عبدا يساوي ألفا بألف ثم أعطاه عبدا آخر قيمته ألف مكان الاول فالاول رهن حتى يرده الى
الاول والمرتهن في الاستروأمين حتى يجعله مكان الاول ثم قبيل يشترط تجديد القبض وقيل
لا يشترط انتهى **و** رجل عليه دين وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن المديون
رهنا أحدهما بعد الاستروأين وبكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك أحد الرهنين عند المرتهن
قال زفرآيهما هلك بكل الدين وقال أبو يوسف ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فانت
الرهن الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان
الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد
منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن

(٣) مانعه عن قاضيان فيه مخالفة لما ذكره بعد من الهداية فلتصر العبارة من

المانية اه

الاول والثاني على قدر قيمتهما فان استوت قيمتهما فاما هاتان قيمتان من قاضيان

الفصل الخامس في التعيب والنقصان

لورهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمه عشرة عشرة فأنكسر عند المرتهن ونقصت قيمته بالكسر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف كافى الدر ان شاء الراهن اقتضاه بما فيه وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو خلاف جنسه وتكون رهنا عند المرتهن والمكسور للمرتهن بالضممان وعند محمد ان شاء اقتضاه ناقصا وان شاء جعله بالدين وان كانت قيمته أقل من وزنه بان كانت ثمانية مثلاً يضمن المرتهن قيمته جيداً من خلاف جنسه أو ردياً من جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته أكثر من وزنه بان كانت اثني عشر مثلاً فعند أبي حنيفة يضمن المرتهن جميع قيمته ويكون رهنا عنده وعند أبي يوسف يضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسور ومكاله بالضممان وسدسه بفرز حتى لا يبقى الرهن شائعاً ويكون السدس مع قيمة خمسة أسداس المكسور رهناً من الهداية ولم يبين مذهب محمد بل قال في بيان قول محمد نوع طويل يعرف في موضعه فقول على مافي الجمع مع زيادة شرح واظهار لما أضر وقال محمد ان نقص الكسر سدساً أو أقل أجبر الراهن على الفسكال بجميع الدين وان كان النقصان أزيد من السدس ان شاء اقتضاه بجميع الدين وان شاء جعله بالدين ولو كان القاب المرهون بعشرة وزنه اثني عشر ديناراً وقيمه ثلاثة عشر فأنكسر فعند أبي حنيفة ان شاء اقتضاه بجميع الدين وان شاء ضمن المرتهن خمسة أسداس قيمته وجعلها مع سدسه رهناً وعند أبي يوسف يضمن المرتهن عشرة أجزاء القيمة من ثلاثة عشر واعتبر محمد النقصان فان كان ديناراً أو أقل أجبر الراهن على الفسكال بجميع الدين وان كان النقصان أكثر من دينار ان شاء اقتضاه بجميع الدين وان شاء جعل خمسة أسداس فقط رهناً واسترد السدس قال في الحقائق وجملة مسألة القلب على ثلاثين فصلاً لا تعرف من الزيادات وجامع المجبوبي فن أراد أن يحققها فليطلبها من موضعها ❶ ولورهن عبداً فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم الرهن ألفاً وذهب بالاعور اربعة مائة نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالاعور اربعة الدين ❷ كان القول قول الراهن مع عيونه لان الظاهر انه لا يرهن بالألف الا ما يساوي ألفاً أو أكثر والبيضة أيضاً يبيته ❸ اذا أبق العبد المرهون بطل الدين فان عاد العبد من الاباق يعود رهناً وبسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك من أول مرة من قاضي خان ولو أبق قبل ذلك لا ينقص من الدين شيء ذكره في الفصولين وجعل الابق على المرتهن ان لم يكن قيمته أكثر من الدين وان كانت أكثر منه فعلى المرتهن بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة من الايضاح ❹ رهن قناساً بافشاخ سقط من الدين بقدر النقصان من الفصولين ❺ ولو غلب الماء على الارض المرهونة لا يبطل

الدين ولكن يسقط منه بقدر النقصان من الوجيز ❀ ولورهن عصير اقنعم ثم صار
خلا كان رهنا على حاله ويسقط من الدين قدر ما نقص عن العصير كيلا أو وزنا من الوجيز
والايضاح قال قاضي خان وعن محمد له تركه بالدين ❀ ولورهن شاة قيمتها عشرة بعشرة
فماتت فدبغ جلدها فصار يساوي درهما كان رهنا بدرهم من الهداية ❀ قال في
الوجيز وان دبغ بشئ له قيمة فانه يستحق المرتن الحبس بما زاد الدباغ فيه ثم قبل يبطل الرهن
الاول في حق الجلود يصير الجلود رهنا بما زاد الدباغ فيه وقبل يبق الرهن الاول بدينه وبقية
الدباغ انتهى ❀ لورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة
يفتكره الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لا كل ربع من الدين في مقابلة
ربع من الرهن وهو ان ربع الدين وقدي بقي من الفرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه من
البرازية ❀ حامي وضع المحصف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فأنكب
الماء على المحصف فهلك يضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا من القنينة
❀ اذا انتقص الرهن عند المرتن من حيث السعر لا يذهب شيء من الدين عندنا وان انتقص
نقصان قدر أو وقت بان كان قلبا فأنكسر وانتقصت قيمته يذهب قدر النقصان من الدين
عند الكل من قاضي خان فلورهن عبدا يساوي ألفا بالف مؤجل فصارت قيمته مائة تراجع
السعر فباعه المرتن باهر الراهن بالمائة وقبض عنه رجعه بما بقي وهو مائة لان الدين
لا يسقط بنقصان السعر واذا كان باقيا وقد أمر الراهن أن يبيعه بمائة يكون الباقي في ذمته
كالواستردده وباعه بنفسه كافي الهداية ❀ رهن شجرة الفرساد فذهب وقت الأوراق
وانتقص عنه قال الامام الاسكاف يذهب من الدين بحصة النقصان الا ان يكون
النقصان في نفس الفرصا لثناثر الأوراق وقال الفقهاء لا يسقط شيء لانه كتراجع السعر
وقول الاسكاف هو الصواب لانه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا فصار كالهلاك انتهى

❀ الفصل السادس في التصرف والانتفاع بالرهن ❀

اعتاق الراهن وتدييره واستيلائه بنفذه ويخرج القن من الرهن ويفهم المولى القيمة
لوموسرا وتكون رهنا مكانه ان كان الدين مؤجلا وطول بادائه وان كان المولى معسرا
استنى المرتن المدبر وأم الولد في جميع الدين وسعى المعتق في الاقل من الدين ومن قيمته
وهو يرجع بماسعى على المولى خاصة كافي الهداية والوجيز ❀ روى اسمعيل عن
أبي حنيفة لو أعتق الراهن العبد المرهون باذن المرتن والراهن معسر لاشئ على العبد
انتهى ❀ ولو كان العبد المرهون عارية فاعتقه جازم المرتن ان شاء ضمن المعير قيمته
ويكون رهنا عنده الى ان يقبض دينه فيردها الى المعير من الهداية وتوقف بيع الراهن
الرهن على اجازة المرتن فان أجاز جاز وصار رهنا كافي الهداية ❀ واجارة الراهن الرهن
واجارته وهبته ورهنه لا ينفذ بغير اذن المرتن وقدمت ❀ وليس للمرتن ان يبيع الرهن

الابتساع من الرهن وله ان يبيع ما يخاف فساد من الاصل والثمن باذن القاضى وبمسك
ثمنه رهنا وان باع بغير أمر القاضى كان ضامنا كما في قاضى خان والبرازية من مشكل
الهداية للمرتن يبيع الرهن باجازه الحاكم وأخذ منه اذا كان الرهن غائبا لا يعرف موته
ولا حياته انتهى ❀ وليس للمرتن ان يرهن الرهن ذكره في الفصولين وقد حرم وليس
له ان يؤجر ويبيع فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي للمرتن أن يحفظ
الرهن بنفسه وزوجته وولده الذى فى عياله وخادمه الذى هو فى عياله وان حفظ بغير
من فى عياله أو أودعه ضمن وهل يضمن الثاني فهو على الخلاف وقد بين فى الودعية وإذا
تعدي المرتن فى الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته من الهداية ❀ ولو أعار
المرتن الرهن فهلك فى يده المتعبر ضمن سواء هلك فى حالة الاستعمال أو غيرها ❀ لو خاف
ثم عاد فهو رهن على حاه ولو ادعى الوفاق وكذب رهنه صدق رهنه إذا أقرب بسبب
الضمان من ضمان المودع من الفصولين ❀ وليس للمرتن أن يسافر بالرهن فى قول أبى
يوسف ومحمد فان فعل كان ضامنا من قاضى خان ونقل صاحب الفصولين عن العدة
أن المرتن لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم يضمن وكذا المعدل الذى فى يده الرهن ثم
قال يحتمل أن يكون ما ذكر فى العدة قول أبى حنيفة ❀ وليس للمرتن أن يتفجع بالرهن
لألا باستخدام ولا يسكنى إلا أن يأذن له المالك ذكره فى الهداية وفى الخلاصة وليس
للمرتن أن يتصرف بشئ فى الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يؤجر ولا يعير ولا يلبس ولا
يستخدم فان فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن اه ❀ لو أجر المرتن الرهن من أجنبي بلا جارة
الراهن فالغلة للمرتن ويصدق بها عند الامام ومحمد كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على
المالك وان أجرة باذن الراهن بطل الرهن والاجر للراهن وان أناف المرتن الغلة فى هذه
الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل للمالك وان استعمل الرهن بلا اذن الراهن
وهلك حالة الاستعمال ضمن كل قيمته وصار رهنا مكانه كما إذا أنلفه أجنبي ضمن القيمة ولا
يسقط شئ من الدين ولو تلف بعد الاستعمال شئ يسقط الدين بخلاف التلف حال الاستعمال
باذن الراهن وكذا لو أعاره الراهن أو المرتن من أجنبي باذن الآخر وهلك فى يد الأجنبي
لا يسقط شئ من الدين ❀ ألقى المرتن الخاتم الموهون فى كيدته المتخرق وضاع بالسقوط
ضمن كل الفاضل من الدين أيضا ❀ قال الراهن للمرتن اعطه الدلال للبيع وخدحق
فدفعه الى الدلال وهلك فى يده لا يضمن المرتن ❀ ولو أجر المرتن العين أو قطع الثمر بغير اذن
الحاكم يضمن ❀ ولو كان الرهن شاة أو بقرة يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتن ضمن قياسا
والحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملكه المرتن ولو فعله ضمن
وان فيه حفظ المال عن الفساد الا اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتن
أن يفعله وان بغير أمر القاضى اذا كان فيه حفظ أو تحصين من البرازية ❀ ولو انتفع
المرتن بالرهن بغير اذن الراهن بصير غاصبا حتى لو هلك حالة الاستعمال يضمن قيمته ويكون

زهنا مكانه اذا كان الدين مؤجلا وان ترك الانتفاع فهو رهن على حاله من الوجيز
 والفصولين **§** وان استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فذلك قبل أن يأخذ في العمل
 هلاك على ضمان الرهن لبقاء يد المرتهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل لارتفاع
 يد العارية ولو هلك حالة العمل هلك بغير ضمان لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة
 ليد الرهن فانتفى الضمان وكذا اذا اذن الراهن المرتهن بالاستعمال لمباينا من الهداية
§ المرتهن اذا ركب الدابة المهرونة باذن الراهن قطع في ركوبه ضمن قيمتها وان عطبت
 بعد ما نزل عنها سليمة هلكت رهنا وان ركبها الراهن باذن المرتهن أو بغير اذنه قطع
 لا يسقط الدين من قاضيان **§** المرتهن لو ركب الدابة ليردها على ربهما فلهلك في الطريق
 لم يضمن لو سلمت من ركوبه ولا يصدق الا بينة على سلامتها من الفصولين **§** ولو كان
 الرهن ثوبا فلبسه المرتهن باذن الراهن وهلك في استعماله لا يسقط الدين لان استعمال
 المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين
 وان استرده المرتهن بعد لبس الراهن فلهلك يهلك بالدين **§** ولو كان الرهن ثوبا فجاء الراهن
 بفكه وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه أو بعد ما نزع الثوب من نفسه
 وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن واليمين بينة الراهن ولو قال
 الراهن لم يلبسه المرتهن وتخرق عنده وقال المرتهن لبسته فخرق كان القول قول الراهن
 من قاضيان **§** ارتهن عمامة قيمتها نصف درهم ودرهم فضة بدرهم فلهلكت الفضة
 ولبس العمامة حتى تخرقت والفضة تذهب بثلاثي الدين ويضمن قيمة العمامة نصف درهم
 يحسب له فيها اذناك ويرد اذناك على الراهن من الفصولين **§** لو رهن ثوبا ساوي عشرين
 درهما بعشرة دراهم فلبسه المرتهن باذن الراهن فانتقص منه ستة دراهم ثم لبسه مرة
 أخرى بغير اذن الراهن وانتقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة
 قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان
 الدين اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرون كان نصف الثوب مضمونا
 بالدين ونصفه أمانة وصار كل درهمين رهنا بدرهم فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن
 الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون
 مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو أربعة دراهم مضمون على
 المرتهن فاجب على المرتهن وهو أربعة دراهم تصير قصاصا بقدرها من الدين فاذا هلك
 الثوب وقيمته بعد النقص عشرة نصفها مضمونة ونصفها أمانة فبقدر المضمون يصير
 المرتهن مستوفيا دينه وبقي من دينه درهم واحد فلماذا يرجع على الراهن بدرهم واحد
§ رهن جارية فأرضعت صبيا للمرتهن لم يسقط شيء من دينه لان لبن الادمي غير متقوم
§ ولو كانت شاة فشرب المرتهن لبنها كان محسوبا عليه من الدين لان لبن الشاة متقوم
 من قاضي خان **§** رهن ضيعة في الشتاء تشتمل على أشجار ومثمرة وأباح له أكل الثمار فلما

أينع الثمار في الصيف أكلها بناء على تلك الإباحة لا شيء عليه ولا يسقط من دينه شيء من
 القنية ❶ رهن شاة وأباح للمرتهن أن يشرب لبنها كان للمرتهن أن يشرب ويأكل ولا
 يأكل ضامنا ولا يسقط شيء من الدين لأنه أنلفه باذن المالك فان لم يقتل الشاة حتى ماتت في يد
 المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة اللبن الذي شرب فما أصاب الشاة يسقط ذلك
 القدر من الدين وما أصاب اللبن أخذته المرتهن من الراهن لان شرب اللبن باذن الراهن
 كشرب الراهن لا يسقط قدر حصته من الدين كالألف الراهن عضو من أعضائها كان
 للمرتهن أن يرجع على الراهن بحصة ذلك من الدين وكذلك ولد الشاة اذا أذن له الراهن
 في أكله وكذا جميع الثمار التي تحدث على هذا القياس ❷ ولورهن خاتما فلبس المرتهن
 الخاتم في خنصره اليمنى أو اليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا لانه استعمال وفيما سوى الخنصر
 من الأصابع لا يضمن لان ذلك حفظ وهو مأثور بالحفظ فيكون رهنا بما فيه ❸ وكذا
 الطيلسان ان لبسه المرتهن لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لا يضمن لانه حفظ ❹ ولو
 رهن سيفين أو ثلاثة فقلدها لا يضمن في الثلاثة وضمن في السيفين لان العادة جرت بين
 الشجعان بتقليد سيفين في الحرب ولم تجر بتقليد الثلاثة ❺ وان لبس الخاتم في خنصره فوق
 خاتم لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن يتختم بخاتمين فيضمن لان ذلك استعمال وزينة والاول
 حفظ من الهداية وقاضيان ❻ تختم به المرتهن باذن قتل فالدائن على حاله اذا خاتم صار
 عارية تخرج من أن يكون رهنا ولو أخرجه من الأصبع ثم هلك هلك بالدين للعود ١٠ الوأمره
 بالتختم في الخنصر ولو أمره بالتختم في البنصر يهلك بالدين اذا عارية للأمر بالحفظ لا بالاستعمال
 هو الصحيح ولو أمره بالتختم في الخنصر فلا فرق بين أمره يجعل الفص في جانب الكف وعدم
 الأمر به من الفصولين ❶ ولو كان المرتهن امرأة فتختمت به في أي موضع أصبع كانت
 ضمنت لان النساء يتختمن بجميع أصابعهن كما في الغصب من الصغرى ❷ المرتهن اذا أمسك
 العين في موضع لا يملك فيه للاستعمال فهو حفظ فلا يضمن فلو أتعس المرتهن القسم به
 المرهون أو وضع العمامة على العاتق أو المرأة تسورت بالخلخال أو تخلخلت بالسوار وهلك
 لا تضمن ولو تسورت بالسوار وتخلخلت بالخلخال تضمن من الوجيز ❸ ولو كان الرهن مضمنا
 فأذن له الراهن بالقراءة فهلك قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله
 وان هلك بعد الفراغ من القراءة يهلك بالدين من قاضيان ❹ ولو أجاز الراهن لولد المرتهن
 أن يتعلم منه فذهب الصبي الى المعلم ونسي عنده فضاغ لم يضمن لانه ايداع الصبي وكان
 شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي على انه يضمن ويقول ليس هذا ايداع الصبي بل هو كما
 لو أنلفه صبي هو في عياله اذ تركه هناك تضيق بخلاف تلفه حالة الاستعمال من الفصولين

❶ الفصل السابع في الهلاك بعد الإبراء والاستيفاء

الرهن بعد الهبة والإبراء أمانة استحسانا لا يضمن الا بعد التعدي وبعد الإيفاء مضمون فلو

وهب المرتهن الدين من المدين أو أبرأه عنه ثم هلك الرهن في يده بالاحتساب هلك بغير شيء
استحسانا خلافا لفرور كذا إذا ارتهنت المرأة رهنا بالصدقة فأبرأته أو وهبته من الزوج
وارتدت وانعيا بالله تعالى قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها
هلك بغير شيء ولم تضمن لسقوط الدين كما في الأبراء من الهداية و لو حبسه ضمن قيمته
بالاجماع ذكره في الفصولين و لو استوفى المرتهن الدين كله أو بعضه بإيفاء الرهن أو بإيفاء
متطوع ثم هلك في يده هلك بالدين ويجب عليه رد ما قبض الى من قبضه منه وهو من عليه
الدين أو المتطوع من الهداية وعند زفر لوتبرع أجنبي بأداء الدين ثم هلك الرهن في يد المرتهن
يرد ما قبض الى الراهن لا الى المتطوع من المجمع و لو اشترى المرتهن بالدين عبدا أو صالحا
عنه على عيين ثم هلك الرهن في يده هلك بالدين وكذا إذا أحال الراهن المرتهن بالدين على
غيره ثم هلك الرهن بطلت الحوالة وهلك بالدين وكذا لو تصادقا على أن لا دين ثم هلك الرهن
هلك بالدين من الهداية رهن عبدا يساوى ألفا بألف ثم تصادقا على أن لا دين ان
كان التصديق بعد ما هلك الرهن فعلى المرتهن رد الألف لانه حال الهلاك كان مضمونا بألف
ظاهرا فجعل استيفاء حكاما بعد كالا استيفاء الحقيقي ولو وجد التصديق قبل الهلاك قال
شيخ الاسلام اختلاف المشايخ فيه وقال الحلواني نص محمد في الجامع انه هلك أمانة وكذا إذا
رهن عبدا بكر حنطة ومات العبد ثم تصادقا ان الكر لم يكن فعلى المرتهن قيمة الكر لما ذكرنا
انه صار مستوفيا وعن الثاني رحمه الله انه لا شيء على المرتهن لان التصديق حجة في حقهن وقد
تصادقا عند الهلاك ان الدين لم يكن واستيفاء الدين ولا دين لا يتصور من البرازية وفي
الفصولين والوجيز لو تصادقا أن لا دين والرهن قائم في يد المرتهن ثم هلك في يد المرتهن يرد
على الراهن قدر الدين ولو تصادقا على أن لا دين بعد هلاك أمانة رقبيل ضمن أه
رجل عليه دين وبهرهن وكفيل كفيل باذن المديون فقصى الكفيل دين الطالب ثم هلك
الرهن عند الطالب ذكر في التوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل لان الرهن
إذا هلك وبه وفاء بالدين يصير الطالب قابضا بذنه بقبض الرهن فاذا أخذ المال من الكفيل
يصير قابضا بعد الاستيفاء الا ان الكفيل انما دفع المال الى الطالب باذن الاصيل فهو سفير
محض في ذلك فلا يكون له أن يخاصم الطالب ولكنسه يخاصم الاصيل ويرجع عليه لانه دفع
المال بأمره وهو كالموابع شيئا وأخذ كفيلا بالثمن باهر المشتري يرجع على البائع بما دفع
الكفيل اليه من قاضيان رهن ثوبين بعشرة قيمة أحدهما تسعة والاخر ستة فاقضى
أربعة دراهم ثم هلك الذي قيمته ستة يفتن الثوب الباقي بدرهمين ولو هلك الذي قيمته تسعة
أخذ الباقي بغير شيء من الوجيز

الفصل الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل

لوافق الراهن والمرتهن على وضع الرهن على يد عدل جازو يتم الرهن بقبض العدل ذكره

في الاصلاح وليس للمرتهن ولا للراهن أن يأخذ منه وقبض العدل يكون غزلة قبض
 المرتهن فلو هلك في يده هلك في ضمان المرتهن ولو دفع العدل الرهن الى الراهن أو المرتهن
 ضمن وإذا ضمن العدل قيمة الرهن بعد ما دفع الى أحدهما وقد استهلك المدفوع اليه أو هلك
 في يده لا يقدر أن يجعل القيمة رهنا في يده لكن يتفق الراهن والمرتهن على أن يأخذاهما منه
 ويجعلاهما رهنا عنده أو عند غيره وإن تعذرا اجتماعهما يرفع أحدهما الى القاضي ليفعل
 كذلك ولو فعل ثم قضى الراهن الدين وقد ضمن العدل القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة له
 وإن كان ضمنها بالدفع الى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة منه كما يأخذ الرهن إذا كان قائما من
 الهداية **قوله** في الوجيز ثم إن العدل إذا كان دفع الرهن الى المرتهن على وجه الامانة وهلك
 في يده لا يرجع بقيمة عليه وإن دفعه رهنا بأن قال هذا رهنا فخذ واحبسه يرجع عليه
 بالقيمة اه **قوله** ولو وكل الراهن العدل ببيع الرهن عند حلول الدين جاز فلو باعه العدل وسلم
 الثمن الى المرتهن ثم استحق أو رد عليه بعيب بقضاء قاض فأن المشتري يرجع بالثمن على العدل
 ثم العدل بالخيار إن شاء يرجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وإن شاء على
 الراهن من قاضي خان **قوله** قال في الهداية ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط
 في العقد فخلق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن الثمن أم لا لأنه لم يتعلق
 بهذا التوكيل حق المرتهن فلا رجوع عليه كافي الكفالة المنفردة عن الرهن اه ولو باع العدل
 ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق المبيع أو رد بعيب بقضاء فان العدل لا يرجع بثمن المرتهن
قوله ولو قال العدل بعث الرهن وسلمت الثمن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل وبطل
 دين المرتهن وللعدل المسلط على بيع الرهن ببيع ما يحدث من الرهن من ولد أو غير لأنه يبيع
 للأصل **قوله** ولو أن العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه إلا أن الراهن يقول باعه
 بمائته والدين وقيمة الرهن مائة أيضا وصدق العدل في ذلك وقال المرتهن باعه بخمسين درهما
 كان القول قول المرتهن مع يمينه واليمين بينه الراهن **قوله** رجل رهن عند رجل جارية تساوي
 ألفا بألف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها إذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء
 المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ابست هذه جارية ان تصادق الراهن
 والمرتهن ان المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء
 بها المرتهن تساوي ألف درهم إلا ان الراهن أنكر أن تكون هذه تلك الجارية أو قال لا أدري
 كان القول قوله مع يمينه على العلم فان حلف لا يجبر العدل على البيع ويأمر القاضي الراهن
 بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن وإن كان يمينه القاضي كالمات العدل وإذا باع
 القاضي كانت العهدة على الراهن وإن نكل يجبر العدل على بيعها وإذا باع العدل كانت
 العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وإن جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال
 الراهن ليست هذه الجارية جارية وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان
 القول قول الراهن ويحلف فان حلف بجعل الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم يرجع الى

العدل ان أقر العدل بما قال المرتهن يقال له بيعها للمرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه بقية لا يرجع المرتهن ببقيته دينه على الراهن الا اذا أقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع ببقيته دينه على الراهن هذا اذا صادقا فان قيمة الجارية كانت ألفا وان اختلفا فقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية وقال المرتهن ما رهننتي الا جارية قيمتها خمسمائة كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على المبيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع ببقيته دينه على الراهن وان امتنع العدل من بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيدها القاضي والعهدة على الراهن وبقيته الدين كذلك يكون على الراهن من قاضي خان

في الفصل التاسع في الجناية على الراهن والجناية منه

جناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن على الرهن تسقط من دينه بقدره ان كان الضمان على صفة الدين فاذا استهلك الراهن الرهن فان كان الدين حالا أخذ منه كل الدين وان كان مؤجلا أخذ منه قيمته فتكون رهنا مكانه الى حلول الاجل ولو استهلكه أجنبي فالمرتهن هو الخصم في تضمينه فبأخذ القيمة وتكون رهنا في يده والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك فان كانت يوم هلك خمسمائة ويوم رهن ألفا غرم خمسمائة وكانت رهنا وتسقط من الدين خمسمائة اذا اعتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفسك ١ ولو استهلكه المرتهن وكان الدين مؤجلا غرم القيمة وكانت رهنا في يده حتى يحل الاجل فاذا حل الدين وهو على صفة القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه ورد الفضل ان كان وقع بغير قيمته يوم القبض من الهداية قال قاضي خان وان كانت قيمته يوم القبض ألفا وقدر رهن بألف وتراجعت الى خمسمائة غرم بالاستهلاك خمسمائة ويسقط من الدين خمسمائة ٢ ومن رهن عبدا ساوى ألفا بألف الى أجل فنقص من السعر فربعت قيمته الى مائة ثم قتله رجل خطأ وغرم قيمته مائة ثم حل الاجل فان المرتهن يقبض المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن شيء وان قتله عبدا قيمته مائة فدفع به يجبر الراهن على اقتسكا كما يجتمع الدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد هو مخير ان شاء اقتسك بجميع الدين وان شاء تركه على المرتهن ولو كان العبد تراجع سعره حتى صار يساوى مائة ثم قتله عبدا ساوى مائة فدفع به فهو على هذا الخلاف من الهداية ٣ الشاة المرهونة اذا ولدت ولدا عند المرتهن واستهلكها المرتهن أو ولدها كان عليه قيمة ما استهلك ويكون الضمان رهنا عنده فتمسكه الراهن بقسطه من الدين وان كان الراهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة يضمن أيضا كما ضمن المرتهن فلو هلك الضمان عند المرتهن يهلك هدره لان الضمان قائم مقام الولد ولو لولده هلك عند المرتهن يهلك هدره كذلك الضمان ٤ ولو رهن حيوانا من غير بني آدم بغنى البهض على البهض تكون الجناية هدر او يصير كانه هلك بافقه سماوية من قاضي خان ٥ قال في الوجيز ان رهن دابتين قتلتهما احداهما الاخرى ذهب من الدين بحسبها ٦ ولو كان

الرهن عيدين فقتل أحدهما الآخر أو جنى أحدهما على الآخر فيما دون النفس قل
الأرض أو كثر لا تعتبر الجناية ويسقط دين الجنى عليه بقدره ولو كانا جميعا رهنا
بالف فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء ويبقى الباقي رهنا بسبع مائة وخمسين
﴿ ولورهن عبدا ودابة جناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة معتبرة
حسب جناية العبد على عبد آخر من قاضي خان ﴾ رهن كرشعير وغلاما برذونا قيمة
كل واحد مائة وقبض المرتهن فاقضم الغلام البرذون الشعر بجناية ثلاث العبد على ثلاث
الرهن مهذرة وجناية ثلثي العبد معتبرة فتسكون في عتق العبد ذكره في الوجيز نقلا عن
المنتقى ﴿ جناية العبد الرهن على الراهن في نفسه جناية توجب المال وعلى ماله هدر
في قولهم جميعا وجنابته على المرتهن فيما دون النفس أو في ماله هدر في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى قلت قيمة الجنى عليه أو كثر وعنده أبي يوسف ومحمد معتبرة فان اجتمع الراهن
والمرتهن على الدفع دفعاه بالجناية إلى المرتهن ويبطل الدين من قاضي خان فان قال المرتهن
لا أطلب الجناية فهو رهن على حاله انتهى والخلاف انما هو في رهن جيعه مضمون بان
كانت قيمته مثل الدين أو أقل فاما اذا كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة بان كانت قيمته
ضعف الدين فان جنابته على المرتهن معتبرة اتفاقا فيقال للراهن ان شئت ارفعه بالجناية
وان شئت افده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد للمرتهن وان اختار فداءه
فنصف الفداء على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان حصص المرتهن يبطل وما كان حصص
الراهن يفدى والعبد رهن على حاله ذكره في الحقائق ومشى عليه ابن كمال في الايضاح
وفي الوجيز فان كان في قيمته فضل عن الدين بجنابته على المرتهن ورقبته معتبرة بالاجماع
انتهى وفي الهداية وجناية الرهن على مال المرتهن لا تعتبر بالاتفاق اذا كانت قيمته
والدين سواء لانه لا فائدة لا اعتباره لانه لا يملك العبد وهو الفائدة وان كانت القيمة أكثر من
الدين فعن أبي حنيفة انه يعتبر بقدر الأمانة وعنه انه يعتبر بجناية الرهن على ابن الراهن
وابن المرتهن كالجناية على الاجنبي انتهى ﴿ العبد المرتهن اذا قتل الراهن أو المرتهن
أو غيرهما عمدا يقتص منه ويبطل الدين من قاضي خان وغيره ﴾ واذا قتل العبد
الرهن قتيلا خطأ فضمن الجناية على المرتهن وليس له ان يدفع لانه لا يملك القتل فان
فداه المرتهن بقى الدين على حاله ولا يرجع على الراهن بشئ من الفداء لان الجناية حصلت
في ضمانه فكان عليه اصلاحها ولو أبى المرتهن ان يفدى قبل للراهن ادفع العبد أو افده
بالدية فان اختار الدفع سقط الدين لانه استحق لمعنى في ضمان المرتهن فصار كالمهلك
وكذلك ان فدى يسقط الدين لان العبد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن وهو الفداء
بخلاف ولد الرهن اذا قتل انسانا أو أهلا ما لا فان الراهن يخاطب بالدفع أو الفداء وان فدى
فهو رهن مع أمه على حالهما من الهداية قال ابن كمال في الايضاح انما يسقط الدين
بقامه اذا كان أقل من قيمة الرهن أو مساويا ماذا كان أكثر يسقط من الدين مقدار

قيمة العبد ولا يسقط الباقي وانما لم يذكر في المتن هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين أكثر من
قيمة الرهن انتهى وفي الوجيز فان هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداء الرهن يرد على
الراهن الفداء انتهى ١١ ولو كانت قيمة العبد ألفين وهو رهن بألف وقد جنى العبد خطأ
يقال لهما أديا لان النصف منه مضمون والنصف أمانة والفداء في المضمون على المرتهن
وفي الأمانة على الراهن فان أجمع على الدفع دفعاه وبطل دين المرتهن والدفع لا يجوز في
الحقيقة من المرتهن لما بيناه وانما منه الرضا به فان تشا حاق القول لمن قال انا أفدى راھنا
كان أمرنا ١٢ وكذا في جنباية ولد الرهن واذا قال المرتهن انا أفدى له ذلك وان كان
المالك يختار الدفع ولو أبى المرتهن ان يقدى وفداء الرهن فانه يحتسب على المرتهن نصف
الفداء من الدين لان سقوط الدين أمر لازم فدى أو دفع فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا ثم
ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين أو أكثر بطل الدين وان كان أقل سقط من الدين
بقدر نصف الفداء وكان العبد رهنا بما بقي ولو كان المرتهن فدى والراهن حاضر فهو متطوع
وان كان غائبا لم يكن متطوعا عند أبي حنيفة من الهداية وله ان يرجع على الراهن بدينه
ونصف الفداء لكنه يحبس العبد رهنا بالدين وليس له حبس العبد بنصف الفداء بعد قضاء
الدين ذكره في الحقائق وعند أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن المرتهن متطوع في الوجهين
من الهداية فلا يرجع على الراهن الا بدينه خاصة ذكره في الحقائق قال في الوجيز ولو
دفعه الراهن فلا مرتهن اذا حضر ان يبطل دفعه ويقضى عنه انتهى ١٣ ولو استهلك
العبد المرهون ما لا يستغرق قيمته فان أدى المرتهن الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله
كافي الفداء وان أبى قبيل للراهن به فيه الا ان يؤدي عنه فان أدى بطل دين المرتهن كما
ذكرنا في الفداء وان لم يؤدي يسع العبد يأخذ صاحب دين العبد فدينه لان دين العبد مقدم
على دين المرتهن فان فضل شيء ودين غريم العبد مثل دين المرتهن أو أكثر فالفضل للراهن
وبطل دين المرتهن لان الرقبة استحققت بمعنى هو في ضمان المرتهن فاشبه الهلاك وان كان
دين العبد أقل منه يسقط من دين المرتهن بقدر دين العبد وما فضل من دين العبد يبقى
رهنا كما كان ثم ان كان دين المرتهن قد حصل أخذه وان كان لم يحصل أممكه حتى يحصل وان
كان ثمن العبد لا يبي بدين الغريم أخذ الغريم الثمن ولم يرجع على أحد بما بقي حتى يعق العبد
ثم اذا أدى بعده لا يرجع على أحد لانه وجب عليه بفعله من الهداية ١٤ وفي الوجيز العبد
لو أئلف متاعا لرجل يباع فيه فان بقي من ثمنه شيء فهو للمرتهن ١٥ وفيه أيضا لو أقام
الراهن البيعة انه رهنه عبدا يساوي الفين بألف وقبضه المرتهن وأنكر المرتهن ولا يدرى
العبد يضمن المرتهن قيمته كلها النصف يسقط بدينه ويؤخذ بالنصف وكذلك لو سكت المرتهن
ولم يقر ولم يحسد وان قال المرتهن يساوي جسمائه لا يسمع قوله انتهى ١٦ العبد الرهن اذا
قتل عمدا ليس للراهن ان يستوفي القصاص الا أن يكون المرتهن معه فاذا اجتمع فالراهن
ان يستوفي القصاص في قول أبي حنيفة وتكون القيمة رهنا مكان العبد من قاضي خان

﴿الباب التاسع في مسائل الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضا﴾
 ﴿الفصل الاول في بيان الكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من
 الغاصب وغير ذلك بطريق الاجال﴾

الغصب شرعا هو أخذ مال متقوم محترم بلا اذن من له الاذن على وجه يزيل يده بفعل
 في العين وخرج بالقيس الاول الحروا المينة فلا يتحقق الغصب فيها وبالثاني خمر المسلم
 فلا يتحقق فيه وبالثالث مال الحربى واحترز بالابع عن الوديعة وتقييد الخامس بقولنا
 بفعل في العين لا بد منه على أصل الشيخين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد فان الشيخين
 اعتبروا في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة بفعل في العين ومحمد اكتفى باثبات اليد
 المبطلة ويتفرع على هذا مسائل منها ان زوائد المغصوب لا تكون مضمونة عندنا خلافا
 للشافعى لتحقق اثبات اليد المبطلة دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما
 لعدم تحقق ازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزول الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لافى العقار
 خلافا لمحمد لتحقق مطابق الازالة والاثبات فيه ومنها ان استخدام القن وجعل الدابة غصب
 لا الجاوس على البساط اذ في الاولين اثبتت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورته ازالة القيد
 المالك بخلاف الاخير فان الجاوس عليه ليس يتصرف فيه من الايضاح والاصلاح
 وفي الخلاصة الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه
 يتعلق به الضمان امام من غير فعل في المحل فلا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره
 أو لم يمكنه من اخذ ماله لا يكون غاصبا بذلك وكذلك لو منع المالك عن المواشى حتى
 ضاعت المواشى لا يضمن ولو نقلها عن موضعها يصير غاصبا انتهى ﴿وحكم الغصب الاثم
 ويوجب على الغاصب رد المغصوب لو كان قائما في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف
 الامكنة وأجرة الرد على الغاصب هذه في عارية الهداية وان كان هالكا ولو باقية سجاوية
 أو عجز عن رده بان كان عبدا فابق ونحوه فعليه مثله لو كان مثليا كالملكيسل والموزون
 والعددي المتقارب والمراد بالموزون ما لا يخرج من الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون
 مقابله بالثمن مبنيا على الوزن فنسل القيمة والقدر ليس منه فان انقطع المثل بان كان
 عينا فانقطع عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة ويوم الغصب
 عند أبي يوسف ويوم الانقطاع عند محمد ولو صبر المالك الى ان يوجد جنسه له ذلك ولو لم ينصرم
 بالسكية ولكن بقي منه ناقص الصفة كان المالك بالخيار ان شاء أخذ ناقصا وان شاء عدل
 الى القيمة هذه في جنابة الهداية وان لم يكن مثليا كالمرزومات والحيوانات والعسديان
 المتفاوتة أى الذى تتفاوت آحاده في القيمة لا الذى تتفاوت أنواعه دون آحاده كاذنجان
 فانه مثلى ذكره في الفصولين فعليه قيمته يوم غصبه ويقوم بالنقد الغالب هذه في زكاة
 الهداية ولو غصب فلوسا فكسدت ثم استهلكها عند أبي حنيفة عليه مثل التى كسدت
 ولا يضمن قيمتها ولا مثلها من الذى أحسنه وعند أبي يوسف عليه قيمتها من الذهب أو

الفضة يوم الغصب وقال محمد عليه القيمة في آخر يوم كانت رابحة فكسدت لكن والذي
 رحمه الله تعالى كان يفتي بقول محمد فقام بالناس فذقت كذلك والعددي كالفولس من غير
 تفاوت من الصغرى واللحم يضمن بالمثل هذه في السلم من الهداية ❦ وفي الفصولين
 عن القاضى ظهير الدين اللحم يضمن بالقيمة لو مبط وخابا لاجاع وكذا لو نبتا وهو الصحيح انتهى
 ❦ وفي الصغرى اللحم مثلي عندهما خلا فالأبى حنيفة والفول من ذوات الامثال انتهى
 ❦ وفي اقبية في كون الغزل مثليا روايتان كالابريسم والديس من ذوات القسم فلو أناف
 دبس غيره فعليه قيمته لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكن فيه عادة المماثلة لتفاوتهم في
 الصناعة انتهى ❦ والماء قيمي عند أبي حنيفة وأبي يوسف مثلي عند محمد والكاغد مثلي
 والخبر قيمي هو الصحيح ومثلي باطلاق لفظ الطحاري ❦ كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعيضه
 مضرة غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب كوز وبيض ونحوهما ذكره في
 الفصولين ❦ واستيفاء الكلام في المثلي والقبي على التفصيل يحتاج الى بسط وتطويل وقد
 أتى صاحب الفصولين بما يغني فارجع اليه وقت الحاجة ❦ وان ادعى الهلاك وانكر
 الطاب حبه الحاكم حتى يعلم انما هو كانت باقية لا تظهرها ثم قضى عليه بدلها واذا قضى
 عليه بالبدل ملكها عندنا خلا فالمالك والشافعي وأحمد ذكره في درر البحار وان اختلفا
 في القيمة فالقول للغاصب مع عينه ان لم يرق المالك حجة على الزيادة فان ظهرت العين بعد
 القضاء والضمنان بقيتا أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك أو ببينة أقامها المالك
 على قيمتها أو بشكول الغاصب عن العين فلا خيار للمالك وهو للغاصب اذ ملكها الما ضمنها
 وقد كان الضمان بقول المالك فتم المالك للغاصب بسبب اتصال به رضا المالك حيث ادعى
 هذا المقدار ذكره في الايضاح وان كان ضمنان القيمة بقول الغاصب مع عينه فالمالك
 بالخيار ان شاء أمضى الضمان وان شاء أخذ العين ورد العوض ولو ظهرت العين وقيمتها
 مثل ما ضمنه أو دونه في هذا الفصل الاخير فكذلك الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح
 خلا لما قاله الكرخي انه لا خيار له من الهداية ❦ غصب جارية وعبيها واختلفا
 في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب كانت قيمتها ألفا وحلف على ذلك
 فقضى القاضى على الغاصب بأنف لا يحل للغاصب ان يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها
 الا ان يعطيها قيمتها تامة فان أعنتها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه
 وعليه تمام القيمة من قاضى خان ❦ غصب العبد المدين ومات عنده فلا رباب
 الدين مطالبته من القيمة ❦ ولو غصب المغضوب من الغاصب فالمالك بالخيار ان
 شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن فاصب الغاصب الا في الوقف اذا غصب من الغاصب وكان
 الثاني أملا من الاول فان المتولى اغناي ضمن الثاني من الاشياء فان ضمن الاول يرجع بما
 ضمن على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول ❦ وكذا السارق من الغاصب
 لا يرجع بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما لا يبرأ الاخر عندهما خلا فالأبى يوسف

من الوجيز ❦ وفي مشتل الهداية ليس للمالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول والبعض
من الثاني ولكن يخير في تضمين أحدهما فان اختار تضمين الاول ورضى به الغاصب أو لم يرض
ولكن حكم الحاكم له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول
ولم يحكم به الحاكم كان له ان يرجع ويضمن الثاني وان اختار الاول ولم يعطه شيئا وهو مفلس
فالحاكم يأمر الاول بقض ماله على الثاني ويعطيه له فان أبي فالمالك يحضرهما ثم تقبل منه
البينة على الغاصب الثاني للغاصب الاول ويأخذ ذلك من الثاني فيقضيه انتهى ❦ غاصب
الغاصب اذا رده على الغاصب برئ من الضمان كالورده على المالك وعن خلف بن أيوب
وأبي مطيع انه لا يبرأ بالرد على الغاصب قال صاحب الجامع الاصغر وعندى انه ان كان
يرجوانه يريد رده على صاحبه رجوت ان يبرأ من الصغير ❦ اذا غصب الرجل من آخر
جارية فغصبها منه آخر فأبقت فرجع الغاصب الاول الى القاضي وتصادقوا على الامر على
وجهه فان للغاصب الاول أن يضمن الغاصب الثاني قيمة الجارية ألا ترى ان له ان يستردها
فاذا دفع الثاني الضمان الى الاول برئ كالوردها من الخلاصة ❦ غاصب الغاصب
اذا استهلك الغصب أو هلك عنده فأدى القيمة الى الاول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف
انه لا يبرأ ولورد الثاني عين الغصب على الاول برئ عند الكل ❦ ولو أقر الغاصب الاول انه
أخذ القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المغصوب منه وكان للمغصوب منه أن يضمن
الثاني الا ان يقيم الثاني البينة على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع من
قاضيخان ❦ ولو كان الغصب كلبا أو وزيا فاستهلكه الثاني فاخذ الاول قيمته دراهم
أو دنانير لا يبرأ الثاني لانه يسع وليس له الا قبض عينه أو بدله من القنية ❦ لو باع غاصب
الغاصب وقبض ثمنه ليس للغاصب الاول أخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائبه وليس
له أجارة البيع من الفصولين ❦ ولو اختار المالك تضمين احدهما الغاصبين ليس له أن
يطلب الاخر هذه في كفالة الهداية ❦ وفي الفصولين للمالك أن يضمن كلاهما ما
نصف قيمته واذا ضمن أحدهما يبرأ الاخر اما لو اختار تضمين أحدهما فهل يبرأ الاخر
حتى لو توى المال عند من اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان انتهى ❦ ولو ان
رجلا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك قفيز حنطة قال أبو يوسف اذا غصب
قوم من رجل شيئا له قيمة أضمنهم قيمته ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم أضمنه شيئا ❦ رجل
غصب مالا فغصبه من الغاصب رجل له على المغصوب منه دين من جنس الغصب كان
المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما غاصب
فان ضمن الاول لا يبرأ المغصوب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني برئ الاول من
قاضيخان وفي الخلاصة عن محمد بن سماعة ان تضمين أحدهما اغياجب البراءة للاخر
اذا رضى من اختيار تضمينه بذلك أو قضى عليه القاضي اما بدون القضاء والرضا لا يبرأ
الغاصب انتهى ❦ رجل عليه دين فاخذ غير صاحب الدين من المدين شيئا ودفعه الى

صاحب الدين فالاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين الاخذ لم يصرف قصاصا
 بدينه وان اختار صاحب الدين يصير قصاصا لان الاخذ بمنزلة المعين له على اخذ حقه
 والفتوى على هذا القول من فاضلخان ١٠ ولوباع الغاصب المغصوب فالمالك مخير في
 تضمين من شاء فان ضمن المشتري رجع بما ضمن على البائع هذه في المأذون من الهداية
 وفي الخلاصة لوباع الغاصب فالمالك بالخيار يضمن أيهما شاء فان ضمن الغاصب جاز بيعه
 والتمن له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالتمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه قال
 تأويله اذا باع الغاصب وسلم ما يدون التسليم فلا يجب الضمان انتهى ١١ غصب عبدا
 فباعه فضمنه المالك قيمته بعد بيعه فان رد عليه بعد الضمان يعيب كانه له ان يرد على المالك
 ويسترد القيمة هذه في المأذون من الهداية ١٢ ولو وهب الغاصب المغصوب من انسان
 أو أماره فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع بالقيمة على الغاصب ولو رهنه أو أجره أو أودعه
 من انسان وهلك عنده فضمنه المالك يرجع بالقيمة على الغاصب من الوجه ١٣ الغاصب
 اذا أجزأ المغصوب فالأجر له فان تلف المغصوب من هذا العمل أو تلف لأمته وضمنه الغاصب
 له الاستعانة بأجره في أداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له أن
 يستعين بالغلة في أداء الضمان في الصحيح ١٤ ولو كانت دابة فاختار أجزأها ثم باعها وأخذ ثمنها
 وتلف الثمن ثم مات عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب ليس
 له الاستعانة في أداء الضمان بالأجر ١٥ ولو أودعه الغاصب عند رجل وهلك عنده والمغصوب
 منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع
 المودع على الغاصب بما ضمن ولو استهلك المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان
 على المودع وكذا الأجر والغاصب أو رهنه فهلك كان للمغصوب منه ان يضمن أيهما شاء
 فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المستأجر ولا على المرتهن ولكن يسقط دينه بهلاك
 الرهن في يد المرتهن وان ضمن المرتهن أو المستأجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه
 فلا يرجع على أحد ولو أماره الغاصب فهلك عنده كان للمغصوب منه بالخيار أو يبايضمن
 لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه المستعير فقرار الضمان عليه من الخلاصة ١٦ اذا غصب
 جارية فأودعها فابقت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو أعتقها الغاصب صح ولو ضمنها
 المودع فأعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان
 قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو
 المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد
 عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الأباقي كانت
 أمانته وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها وللمودع حبسها عن
 الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلك بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عينها
 بعد الحبس لم يضمنها كالوكيل بالشراء لان الفائت وصف ولا يقبله شيء ولكن يتخير الغاصب

ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب
أجرها أو رهنها فهو والوديعه سواء وان أعارها أو وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له
وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك له - ما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب
فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشترط ضمن سلمت الجارية
له وكذلك غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتمسك عليه لو كانت
محرمه منه وان ضمن الاول ملكها فتمسك عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فلاول
الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصباً بالملك الاول وكذلك لو أراه
المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم ضمن
الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكاً لاول فان قال أنا أسلمها للثاني وارجع عليه لم
يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضييعه وان رجع الاول على الثاني ثم
ظهرت كانت الثاني كذا في الاشياء من القول في الملك نقلا عن شرح الزيادات لقاضي خان
وفي الوجيز من كتاب الاستحقاق نقلا عن المنتقى قال أبو يوسف اذا أدى الغاصب قيمة
الجارية المغصوبة ثم استولدها ثم استحققت فله ان يرجع بقيمة الولد على المولى انتهى ❦ ولو
كفن الغاصب بثوب الغصب ميتا قالوا ان شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء
نبش القبر فأخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث ان كان الميت ترك مالا يعطى قيمة الثوب
من ذلك المال وكذلك لو ضمن من سبر قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينبش من
قاضي خان ❦ وفيه أيضاً رجل غصب عبداً أو دابة وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب
من القاضي أن يقيم له المغصوب أو يأذن له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يجيبه
القاضي لذلك ويتركه عند الغاصب ونفقة نفسه تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق
على المغصوب لا يجيب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في أن يبيع العبد
أو الدابة بان كان الغاصب مخوفاً وعسك الثمن لصاحب الدابة فعل ذلك ❦ رجل ابتلع درة
رجل يضمن قيمتها ولا ينتظر الى أن يخرج منه ولو مات وترك مالا يعطى الضمان من تركه
وان لم يدع مالا لا يشق بطنه انتهى ❦ ولو قتل العبد المغصوب عبداً لرجل في يد الغاصب
فدفع القاتل مكانه تخير المغصوب منه بين ان يأخذ المدفوع مكانه وبين ان يطالب الغاصب
 بقيمة المقتول هذه في الرهن من الهداية

❦ الفصل الثاني اذا طفر بالغاصب في غير بلد الغصب ❦

رجل غصب من رجل دراهم أو دنانير في بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى كان عليه ان
يسلمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا فقيمة المغصوب
منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في
مكان الغصب أو أكثر فللمالك ان يأخذ الغصب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في

هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء أخذ القيمة على سعر
مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذ المصوب في بلده الغصب ولو كان العين المصوب
قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيام مثل السعر في مكان
الغصب أو أكثر يبرأ برد المثل وان كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ
قيمة العين في مكان الغصب وان شاء أخذ المثل في الحال وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في
مكان المصومة أكثر بخير الغاصب ان شاء أعطاه مثله في مكان المصومة وان شاء أعطاه
قيمتها حيث غصب الا أن يرضى المصوب منه بالتأخير وان كان القيمة في المكانين سواء كان
للمصوب منه ان يطالبه بالمثل من قاضي خان ولو كانت من ذوات القيم فللمالك قيمة
بلد الغصب يوم المصومة من الفصولين ١٠ وعن أبي يوسف رجل غصب من رجل
خطة بمكة وحملها الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة ولو غصب غلاما بمكة فجاء به الى بغداد قال ان
كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وان كان من غير أهلها أخذ غلامه ١١ غصب سفينة
فوجد ربهما في وسط البحر لا يسترداهما من الغاصب ولكن يؤجرهما منه الى الساحل ١٢ وكذا
الرجل اذا غصب دابة فوجد لها المالك مع الغاصب في المفازة فان المالك لا يسترداهما منه
ولكن يؤجرها الى المأمّن من قاضي خان ١٣ رجل غصب دواب بالكوفة فردّها
بخراسان هذا بمنزلة غصب العين فينظر الى قيمتها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الرد الى
آخره من الخلاصة ١٤ مؤنة الرد على الغاصب سواء غيب المصوب أو غاب المالك عنه وان
أتى بأضعاف قيمته من القيمة

الفصل الثالث فيما يصير به المرء غاصبا وضا مانجا

لو استخدم مملوك رجل بغير اذنه أو أرسله في حاجته أو ركب دابته أو حمل عليها شيئا وساقها
فهلك فهو ضامن من الوجيز ١٥ استخدم عبدا غيره بغير اذنه مولاه فهلك أو أبقى حالة
الاستعمال ضمن سواء علم انه عبد أو لا وكذا لو قال العبد استعملني فأنكر فهلك أو أبقى ضمن
من مشتق الهداية ١٦ رجل بعث غلاما صغيرا في حاجته بغير اذنه أهل الغلام فرأى الغلام
غلمانا يلعبون فأنهى اليهم وارتقى سطح بيت فوق فمات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار
غاصبا بالاستعمال ١٧ رجل قال لعبده الغير ارق هذه الشجرة وانثر المشمش لنا كل أنت
ففعل ووقع من الشجرة فمات لا يضمن لانه استعمله في أمر نفسه من قاضي خان ولو قال
لناكل ضمن النصف ذكره في مشتق الهداية ١٨ فن جاء الى من يكسر الحطب فطلب منه
القدوم وكسر الحطب فضرب بعض المكور من الحطب في عينه لا يضمن رب الحطب شيئا
اذ لم يأمره بالكسر ولم يستعمله وانما فعله القن باختياره ١٩ استخدم قن غيره بلا أمره أو قاد
دابته أو ساقها أو حمل عليها شيئا أو ركبها ضمن هلك في تلك الخدمة أو غيرها من
الفصولين ٢٠ رجل أودع عبده عند رجل فبعثه في حاجته صار غاصبا من الخلاصة

ولو غصب عبداً محجوراً مثله فمات معه ضمنه لان المحجور مؤاخذ بما فعله فان كان الغصب ظاهراً يباع فيه وان لم يكن ظاهراً بل أقر به لا يؤاخذ في الحال بل يؤاخذ بعد العتق هذه في الجنائية من الهداية ❦ لو جلس على بساط غيره أو هبت الرمح شوب فآلقته في حجر انسان لا يصير غاصباً ما لم ينقله أو يمسكه لنفسه من الوجيز ❦ نام على فراش انسان أو جلس على بساطه لا يكون غاصباً لان في قول أبي حنيفة غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل فلا يضمن اذ المهلك بفعله ❦ وكذلك رجل استأجر أرض انسان ليزرع فيها حنطة فزرع المستأجر الأرض حنطة وحصدها واداسها فغصبه الاجران يرفعها حتى يعطيه الاجر فهذا كالتحط في موضعها لا يضمن الاجر لانه لم يحولها عن مكانها ❦ وذكر الناطقي رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فمات يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح على قول أبي حنيفة انه لا يضمن حتى يحولها عن موضعها ❦ رجل قعد على ظهر دابة لرجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقرو دون الذي ركب ولم يمسك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة يجرها ومنعه عن صاحبها قبل ان تعقر ولم يحركها فجار رجل وعقرها فلصاحبها ان يضمن أيهما شاء وكذا اذا دخل الرجل دار انسان وأخذ متاعاً وجده فهو ضامن وان لم يحوله ولم يجده فلا ضمان عليه الا أن يهلك بفعله أو يخرج منه من الدار ❦ رجل أصاب في زرعه ثورين فسا قهما الى مربطه وظن انهما لاهل القرية فاذا هما لغير أهل قرية فارد ان يربطهما فدخل أحدهما المربط فهرب الاخر فقبضه ولم ينظر به قال الشيخ محمد بن الفضل اذ لم يقدر على ان يشهد على نفسه انه أخذهما يريد هما على صاحبهما لا يضمن الا ان تكون نيته عند الاخذ ان ينعهما من صاحبهما فيضمن هذا اذا كان في الليل فاذا كان في النهار وكان الثور لغير أهل قرية كان حكمه حكم اللقطة وان ترك الاشهاد مع القدرة على انه أخذه ليرده على صاحبه ضمن وان عجز عن الاشهاد كان عسداً وان كان الثور لاهل قرية فخرجه من زرع وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون له حكم اللقطة في النهار انما يكون له حكم اللقطة في الليل اما في النهار فحكمه حكم الغصب فيضمن أشهد وألم يشهد قال ومقدار ما يخرج منه عن ملكه لا يكون مضموناً عليه وان ساقه وراء ذلك بنفس السرح يصير فاصباً يصير مضموناً عليه الا اذا ساقه الى موضع بأمن منه من قاضيتان وفي الفصولين وقال مشايخنا يضمن وبه يفتى ❦ وكذا لو حبس دابة وجدها في كرمه قد أفسدت كرمه فهل يضمن ❦ وكذلك لو أخرجه عن زرع الغير ضمن انتهى ❦ وفي مشتمل الهداية عن البرازية لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير لا يضمن اذ الميسر بعد الاخراج وعن أبي سلمة انه يضمن ❦ رجل رفع قلنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحها الرجل من رأسه فضاعت قالوا ان كانت القلنسوة بمرأى العين من صاحبها وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على المالك وان لم يكن

كذلك يضمن ^١ زق من انشقق فرب رجل وأخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يضمن
وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا ليس بتضييع هذا اذا أخذ الزق فان لم يأخذه ولم يرق
منه لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا وعلى هذا اذا سقط شيء من انسان فراه رجل
^٢ لو غصب جارية فزنى بها ثم ردها على المولى قطهر بها اجل عند المولى لاقبل من ستة أشهر
من وقت الغصب رد الغاصب قيمتها يوم الغصب من قاضيان ^٣ وفي الهداية ومن
غصب جارية وزنى بها ثم ردها فخلت وماتت في نفاسها يضمن قيمتها يوم علفت ولا ضمان
عليه في الحرة وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الامه أيضا انتهى وفي موضع آخر
رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عنده فماتت في نفاسها
ومات الولد أيضا كان على الغاصب قيمتها في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ليس عليه
الاقتصان الحبيل انتهى ^٤ غصب حرا عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولو قننا
ضمن ثوبه أيضا تبعنا ^٥ غصب قنما معه مال مولا يصير غاصبا للمال ولو أتى فغاصبه ضمن
المال وقيمتها من الفصولين ^٦ رجل غصب عبدا وشديدا العبد وقتل نفسه ضمن الغاصب
قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له أن يضمن الغاصب ^٧ رجل غصب من
رجل جارية وغيبها فاقام المغصوب منه بينه انه غصب منه جاريته ولم يذكروا صفة
الجارية ولا قيمتها قال في الكتاب يحبس حتى يجي بها وترد على صاحبها قال أبو بكر البلخي
تأويل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينة
كالاقرار ما بينه فاما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة المغصوب لان الغصب
اثبات المالك للمدعى في المغصوب ولا وجه للتضامن بالمجهول وكذا لا بد من الاشارة الى ماهو
المقصود بالدعوى في الشهادة وقال الشيخ الزاهد شمس الأئمة السرخسي الاصح ان هذه
الدعوى والشهادة صحيحة لمكان الضرورة فان الغاصب يكون ممنعا عن احضار المغصوب
عادة والشهود على الغصب قليا ينفقون على أوصاف المغصوب وانما يتأتى منهم معاناة فعل
الغصب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المغصوب لمكان الضرورة فثبت بشهادتهم فعل الغصب
في محل هو مال متقوم ويصير ثبوت ذلك بالبينة كالثبوت باقراره فيحبس حتى يجي بها وتردها
على صاحبها فان قال الغاصب قد ماتت الجارية أو بعثتها ولا أقدر عليها فان القاضي لا يجمل
بالقضاء بالقيمة لان القضاء بالقيمة ينتقل في حق المغصوب منه عن العين الى القيمة فينلوم
زمانا وذلك مفوض الى رأى القاضي وهذا اذا لم يرض المغصوب منه بالقضاء بالقيمة فاما اذا
رضى فانه يقضى ولا ينلوم هذه الجملة من قاضى خان ^٨ وفي الفصولين نقلا عن كتاب
الخلاصة للفتين وبما يحتج به الفقيه لو سئل عن أخذ حمار غيره بلا اذنه فاستعمله ثم رده
الى موضع أخذه منه وكان معه بحش فأكله الذئب ضمن لوساق الجش معه لالولم يتعرض له
بشيء بان ساق الام فانساق الجش معها اذا هبوا وجاءت ^٩ ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في
مكانها كان ضامنا في قول أبي يوسف ولا يكون ضامنا عند زفر ^{١٠} رجل مات وعليه دين وله

دين على رجل فاخذ صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلاف المشايخ فيه قال الشيخ
 الامام أبو نصر صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما أخذ قصاصا بدينه لانه أخذ مال
 الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه أخذ باذن الشرع الا ان المأخوذ
 يصير مضمونا عليه فيكون قصاصا بدينه كالوظفر بمال المديون في حياته من جنس دينه
 ❶ رجل قال اذا تناول فلان مالى فهو له حلال فتناول فلان من غير ان يعلم باباحه قال
 أبو نصر يجوز ذلك ولا ضمان عليه ولو قال كل انسان تناول من مالى فهو له حلال قال
 محمد بن سلمة لا يجوز ان تناول ضمن وقال أبو نصر محمد بن سلام هو جائز وأبو نصر جعل
 هذا الاباحه والاباحه للمجهول جائزة ومحمد بن سلمة جعله ابراء عما تناول والبراء للمجهول
 باطل والفتوى على قول أبي نصر ولو قال لا يخرج جميع ما تأكل من مالى فقد جعله ملكا في حلال
 منه يكون الاكل حلالا في قوله جميعا ولو قال جميع ما تأكل من مالى فقد أبراء كل من ذكر
 عن بعضهم انه لا يصح هذا الابراء ❷ رجل قال لا تأخر أنت في حلال مما أكلت من مالى
 أو أخذت أو أعطيت حلاله الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء ❸ رجل قال
 أذنت للزاس في ثمر نخيلي فن أخذ شيئا فهو له فبلغ الناس وأخذوا من ذلك شيئا فقولهم
 لان هذه اباحه ❹ رجل قال أبحث لفلان أن يأكل من مالى وفلان لا يعلم ذلك قال
 الفقيه أبو بكر الملقب انه لا يباح له الاكل لان الاباحه اطلاق وهو لا يثبت قبل العلم وعن
 البعض الاباحه تثبت قبل العلم من قاضى خان ❺ غصب ثوبا وابسه فذهب مالكه والغاصب
 لا يعلم انه المالك فتخرق لا يضمن لو تخرق من مده ولو قال المالك رد ثوبي فاني فسد مدي
 لا يعدم مثله فتخرق من شدة لا يضمن الغاصب أيضا كخزيق يسكن ولو لم يده مديا متعارفا
 ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جنائمه وهذا لان الاباء والامساك ولو لم يوضع للمد
 ولكن بعد ما طلبه مالكه فذهب مديا باللس مدة فتألف مده ما ولو كان الثوب ملكا لمن
 لبسه فذهب رجل مديا مديا له أو لأفعليه جميع القيمة لان التخزيق يضاف الى مده لانه سبب
 مده فتخرق من الفصولين ❻ تشبث بثوب في يد رجل فجذب به صاحب الثوب فتخرق قال
 محمد بن يضمن المتشبه نصف قيمته وان كان الذي جذب به هو المتشبه الذي ليس له الثوب
 يضمن جميع القيمة ❼ جالس على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب
 فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد بن
 رواية يضمن الشق والاعتماد على ظاهر الرواية ❶ رجل له كران من خنطة غصب رجل
 أحدها وذهب به ثم ان المغصوب منه أودع الغاصب الكران فطافه الغاصب بكر الغاصب
 ثم ضاع الكران ذكر في النوادر ان الغاصب يضمن الكران الذي غصب ولا يضمن الوديعه
 ❷ رجل في يده دراهم ينظر اليها فوقع بعضها على دراهم غيره واختلطت كان الذي وقع
 الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وان لم يتعمد من قاضيان ❸ لو منع
 رجلا من دخول بيته أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يصير غاصبا ولو حال بين انسان وبين أملاكه

حتى تلفت لم يضمن ولو فعل ذلك في المنقول ضمن من الفصولين ❦ لو أبعده المالك عن المواشي لا يضمن ذكره في الهداية ولو منعها منه ضمن ذكره في الفصولين ❦ اذا تناول مال الغير حالة المخصصة يضمن هذه في اللقطة من الهداية ❦ رجل قطع يد عبده ثم غصبه رجل فبات في يد الغاصب من القطع ضمن الغاصب قيمته مقطوع اليد ولو أن السيد قطع يده في يد الغاصب فبات منه في يد الغاصب لم يضمن الغاصب هذه في جناية الهداية ❦ غصب عيولا فأنلفه حتى ييسر ضرع أمه يضمن العجل دون نقصان البقرة من القيمة ❦ اذا غصب عبدا ومعه مال المولى فإنه يصير غاصبا للمال أيضا حتى لو أبق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد من مثل الأحكام

❦ الفصل الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر في أرضه أو طم بئر بغير إذنه ❦

قدم في أول الباب أن العقار لا يتحقق فيه الغصب عند الشيخين خلافا لمحمد فاذا غصب عقارا فهلك في يده بان هدم بآفة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء أو أشجاره أو غلب السيل على أرض فبقيت تحت الماء لا يضمنه عندهما وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف وأولاه قال الشافعي ودليل كل مذكور في الهداية قال في الأشباه العقار لا يضمن إلا في مسائل اذا بجمده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشهود به بعد القضاء انتهى وزيد رابعة وهي ما اذا كان العقار وقفا فإنه يفتى بضمنه كذا ذكره في الفصولين نقلا عن فوايد ظهير الدين اسحق واجمعوا أنه لو أنلفه من سكناه يضمن وكذا لو قطع الأشجار ضمن ما قطع بالاجماع ذكره في الخلاصة فاجمعوا أنه يضمن ما نقصه منه بفعله وسكناه لأنه اتلاف والعقار يضمن به كما اذا نقل ترابه وأما منافعه فعند الشافعي هي مضمونة استعمله أو عطله فيجب الإبر وقال مالك أن عطله فلا شيء عليه وإن استعمله فيجب أجر المثل وعندنا لا تضمن المنافع في الفصلين ذكره في الهداية قلت إلا في ثلاث فأنها تضمن فيها ويجب أجر المثل مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال الا اذا سكن المعد للاستغلال بنأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الثمرين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب الآخر يستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بالأجر ليس لها ذلك ولا أجر عليهما ولا تصير الدار معدة للاستغلال باجارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك أو اشترها له وبعاد اد البائع لا تصير معدة في حق المشتري واذا أجر الغاصب ما منافعه مضمونة من مال يقيم أو وقف أو مدفع على المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر من الاشياء ❦ وفي الفصولين عن الذنيرة من زرع أرض غيره بالأمر يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية وفيه رواية كتاب المزارعة كذا أجاب على السعدي ❦ سئل شيخ الاسلام وبرهان الدين

(١) دردی که معهود است که ایشان غله بکارند و حصه زمین سه يك يا چهار يك بدهند کسی به وجه کدوری کشت غله واجب شود بانی آجابه شود انتهى ﴿﴾ لَوْ أَحَدُ مِنْ أَرْضِ
 انسان ترابا قالوا ان كان لذلك التراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمة التراب سواء تمكن به
 النقصان بالارض أو لم يتمكن وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر ان انتقصت به
 الارض ضمن النقصان والا فلا ولا يؤمر بالنكس وقال بعضهم يؤمر بذلك من فاضى خات
 ﴿﴾ غصب أرضا فيها زرع ثابت وهو قصيل فلهك القصيل أو ليس له فيه من الغصب
 والمنقول اغناي ضمن بالنقل ولم يوجد ﴿﴾ وكذا لو غصب كرمًا وفيه أشجار فبدت
 لا يضمن الأشجار لما مر ولو قلع الأشجار ضمن فلو قلع الأشجار آخر وهدم البناء آخر يضمن
 هو لا الغاصب ﴿﴾ هدم بيتا يضمن قيمته مبنيا لا قيمة العرصة لأنها قاعة والغصب لا يجري
 في العقار ﴿﴾ غصب أرضا فزرعها قطنًا فزرعها ربا شيئا آخر لا يضمن المالك ﴿﴾ ولو غصب
 مربيًا فهدم دابة فأخرجها المالك ضمن ولو أدخل دابة في دار غيره فأخرجها ربا المالك
 لا يضمن اذ الدابة تضر بالدار فله دفع الضرر بالاخراج من الفصولين ﴿﴾ غصب أرضا
 فبني فيها أو غرس قيسل له اقلع البناء أو الغرس وردّها فان كانت الارض تنقص بالقلم
 فللمالك ان يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له قيمته مقلوعا بمعناه قيمة شجرة أو بناء
 أمر بقلعه فتقوم الارض بدون الشجر والبناء وتقوم بهما شجرة وبناء لصاحبهما ان يأمره
 بقلعه فيضمن فضل ما بينهما من الهداية ﴿﴾ وفي الفصولين لو كانت قيمة البناء أكثر
 يتملك الغاصب الارض بقيمتها كذا عن الكرخي وليس للمالك أخذها قال في العدة وقد
 أفقى البعض بقول الكرخي فانه حسن ونحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لاشياء اخذنا منهم
 كانوا لا يتركون جواب الكتاب انتهى ﴿﴾ رجل قلع تالة من الارض ورجل غرسها في
 ناحية أخرى من تلك الارض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة التالة يوم قلع
 التالة ويؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلم يضر بالارض كان لصاحب الارض ان
 يعطيه قيمة الشجرة مقلوعة ﴿﴾ رجل بنى حائطًا في أرض الغصب من تراب هذه
 الارض قال الفقيه أبو بكر البخني الحائط لصاحب الارض لا سييل للباقي عليه لانه لو أمر
 بنقض الحائط يصير ترابا كما كان وهكذا قال أبو القاسم وعن غيره ما رجل بنى حائطًا في
 كرم رجل بغير أمر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم
 ويكون الباقي متبرعا بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للباقي وعليه قيمة
 التراب وعن محمد رجل هدم لاخر بيتا مبنيا وقيمة البناء سوى الارض مائة درهم وقيمة
 التراب المهدم ثلاثون درهما قال صاحب البناء بالخيار ان شاء ضمنه مائة درهم ويصير

(١) في قرية معتاد فيها زرع الغلة على أن أجرة الارض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع
 رجل بطريق الاكارية تحب الغلة المعتاد اعطاؤها أم لا آجابه تجب

تراب البناء ونقصه للهادم وان شاء ضمته سبعين درهما وليس للهادم من ترابه شئ وعن ابن مقائل رجل هدم حائط وجعل قال يقوم الحائط مبنيا فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين درهما والتراب لصاحب الارض ولو قال صاحب الحائط لا أريد أخذ تراب الحائط وأدفعه الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم من قاضي خان ❦ رجل هدم بيته فألقى ترابا كثيرا بريق الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى مال الحائط أو هدم بنقصه ان كان اللب مشرفا على الحائط متصلا بحيث دخل الوهن في الحائط من ثقله فهو ضامن ❦ رجل هدم داره فانهدم بذلك منزل جاره لا يضمن من الخلاصة ❦ حفر بئر في أرض غيره ضمن النقصان وقال بعضهم يؤمر بكبس لا بنقصان ولو هدم جدار غيره لم يجبر على بناؤه فيخير المالك ان شاء ضمته قيمة والنقص للضامن أو أخذ النقص وقيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قديما لا يؤمر بالاعادة ولو جدد يؤمر وفي فتاوى القاضى ظهير الدين لو هدم جدار غيره فلو كان من خشب ضمن قيمته ولو من طين فلو عتقا فكذلك ولو جدد يؤمر باعادته من الفصولين ❦ لو هدم حائط رجل أو كسره قال بعض العلماء ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعادة الحائط بالمدران كان من المدر والجرو والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان وان كان الحائط عتيقا قال خلف عليه النقصان كذا في دعاوى قاضى خان من باب اليمين ❦ حفر بئر في فناء مسجد أو هدم حائط المسجد يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان ❦ وكذا من حفر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم جدار رجل أو حفر بئر في ملكه ضمن النقصان من الفصولين ❦ قال في الاشياء نقلا عن كراهية الخائفة من هدم حائط غيره فانه يضمن النقصان ولا يؤمر بالمارة الا في حائط المسجد انتهى ❦ حفر بئر في ملكه فطمها رجل بترابها قال الكرخي أقومها محفورة وغير محفورة فيغرم فضل ما بينهما ولو طرح فيها ترابا أجبر على اخراجه ❦ نزع ماء بئر رجل حتى ييبس لم يضمن اذ مالك البئر لا مالك الماء بخلاف ما لو غصب ماء من الحب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه ❦ ولو هدم جدار غيره ثم بناه من تراب كما هو او كان من خشب فبناه من خشب بى لاول بناء بخشب آخر اذ الخشب ليس بمثل فلما عاده للادول من الفصولين ❦ ولو علم ان الثانى أجود من الاول يبرأ ذكره في مشغل الهداية وعزاه الى البرازيه ❦ ولو حفر بئر في دار غصب ورضى به المالك وأراد الغاصب الطم يمنع عندنا خلافا للشافعى من الفصولين ❦ غصب أرضا بذرها حنطة ثم اختصها قبل ان يثبت قال محمد ان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقال للغاصب اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زرع فيه فقوم الارض ليس فيها بذر وقوم بها بذر مستحق اقلع فأعطاه ما بينهما من قاضى خان وذكر المعلى عن أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره ذكره في الوجيز ❦ غصب أرض خراج فزرعها كان الخراج على رب الارض وذكر في السير الكبير ان انتقصت الارض بفعل الغاصب من غير زراعة يضمن النقصان لرب الارض

والأخراج على رب الأرض وان لم ينقصها فالخراج على رب الأرض وان نقصتها الزراعة
كان ذلك على رب الأرض قبل النقصان أو أكثر كذا في قاضي خان عن السيد الكبير
وقع الحريق في محله فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته ضمن قيمة بيت الجار
كضطرأكل في المفازة طعام غيره ضمن قيمته كذا في مشتمل الهداية عن البرازية قلت
الا اذا هدمها باذن السلطان فلا يضمن كافي الاشياء من فن الالفار غصب ديرة
وحفرها حوضا ضمن ضمان الاتلاف وقال شرف الأئمة المكي ضمان النقصان وعن سيف
الأئمة السائي يؤمر بالكبس ويضمن ان نقص من القنية غصب آجر او لبنا فيني به أساس
فهدمه آخر بلا اذنه لم يضمن استحسانا من الفصولين غصب آجر او لبنا فيني به أساس
حائط ونحو ذلك فانه ينقطع حق المالك عن العبن ويضمن قيمته من الوجيز غصب أرضا
فزرعها ونبت فلها ملك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبي فلها ملك قلعه فان لم يحضر المالك حتى
أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمن نقصان أرضه من الفصولين حفر قبر ادفن
فيه آخر ميتا فان كان في أرض مملوكة فلها ملك النيش عليه واخرجه وله التسوية والبرزوقه
وان كان في أرض مباحة أو موقوفة ضمن الحافر قيمة حفرة من دفن فيه حفر برأى ملك
غيره فوقع فيها انسان ضمنه ولو في ملكه لا يضمنه من الاشياء ولو قال الغاصب غصبك
أرضاً ونبت فيها ارقال المغصوب منه بل غصبني الأرض مبنية فالقول قوله واليئة بينة
الغاصب وكذلك النخل والشجر في الأرض ولو اختلفا في متاع في الدار أو آجر أو خشب
موضوع فيها فالقول قول الغاصب واليئة بينة المدعى

الفصل الخامس في زوائد الغصب ومنافعه

زوائد المغصوب متصلة كانت كالسمن والجبال أو منفصلة كالولد والابن والثمر أمانة في يد
الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا اذا تعدى فيها أو طلبها ربحها فغناها اياه فيضمن كافي
الهداية ولو ازدادت قيمته في سحر أو برز أو انتقصت ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب
في قوله - جميعا ولو لم يهلك ورد على صاحبه ان كان النقصان في البرز ضمن قيمته النقصان
ولو كان النقصان في السحر لا يضمن ولو استهلكه بعد النقصان ضمن قيمته يوم الغصب وان
استهلكه بعد الزيادة فهو ان يبيعه ويسلمه الى المشتري فهلك في يد المشتري والمغصوب منه
بالحيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب وجاز البيع واليمن للغاصب وان شاء ضمن
المشتري قيمته وقت القبض وبطل البيع وله أن يرجع على الغاصب باليمن وليس له أن يضمن
الغاصب وقت التسليم في قول أبي حنيفة من الخلاصة وفي الوجيز ان استهلك المتصنة
في غير الأدي لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو الصحيح اه ولو غصب شاة
فمئنت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم الغصب ذكره في الفصولين وان غصب عبدا أو أمة
قيمتها ألف مثلاً فازدادت عنده زيادة متصلة كالسمن والجبال حتى صارت قيمتها ألفين فقتلها

هو أو غيره نطقاً فالمالك يخير ان شاء ضمن الغاصب ألفاً قيمته يوم الغصب حالة في ماله وان شاء
ضمن عاقلة القاتل ألفين قيمته يوم القتل في ثلاث سنين كافي الوجيز وان باع الزيادة المنفصلة
وسلمها ضمنها كافي الهداية لأنها كانت أمانة في يده وبالتسليم إلى الغير صار متعدداً بقيد بالتسليم
لأنها لو تلفت بعد البيع قبل التسليم لا يضمن اتفاقاً كما قررناه في الشرح من الحقائق وشرح
المجمع قال في الوجيز وان باع الزوائد المنفصلة وسلمها إلى المشتري فالمالك يخير ان شاء ضمن
الغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم اهـ ولا يضمن الغاصب الزوائد
المنفصلة بالبيع والتسليم عند أبي حنيفة خلافاً لهما نص عليه في درر البحار والمجمع فإذا غصب
أمة قيمتها ألف مثلاً فزادت عنده زيادة متصلة كالسمن والجبال حتى صارت قيمتها ألفين
فباعها بخير المالك ان شاء ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب وهي ألف أو المشتري قيمتها يوم
قبضها وهي ألفان وله أن يضمن البائع قيمتها ألفين عندهما لا عند أبي حنيفة كما
في الفصولين ومنافع الغصب لا تضمن عند ناس وأما استوفاءها الغاصب أو عطفه ولم يستعمله
فإذا استعمل عبداً أو حراً قهراً أو أمسكه زماناً ولم يستعمله لا يضمن شيئاً عندنا خلافاً لما في
من الحقائق ولو استعمل المغصوب بان كان عبداً فاجره فالاجرة له ولا تطيب له فيتصدق
بها وكذا الورع بدراهم الغصب كان الربح له ويتصدق به ولو دفع الغلة إلى المالك حل للمالك
تناولها كافي الهداية وفي الأشباه منافع الغصب لا تضمن إلا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف
والمعدل للاستقلال وقد استوفينا الكلام فيها في الفصل السابق لكثرة وقوعها في العقار
فليراجع

الفصل السادس في ما ليس بمال وما ليس بمعقوم وما يقرب من ذلك

كالمذبذب وأم الولد وآلات اللهو

قدم في أول الباب أن الغصب لا يتحقق في الحر والميت ونحو المسلم لكن ذكر في الفصولين
لو غصب حراً صغيراً يضمن إلا إذا مات حياً أنفه وأما إذا غرق أو حرق أو قتل فإنه لا يضمن
اهـ وكذا لو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب ذكره في مشتمل الهداية وفي فاضل خان من
الجنائيات وجعل غصب صبياً حراً غصباً للصبي عن يده فإن الغاصب يحبس حتى يجيء به أو
يعلم أنه مات ولو قتل الصبي في يده أو أكله سبع أو سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات من
مرض أو حى لا يضمن ❀ وفي الغصب منه رجل خلع صبية وذهب بها إلى موضع لا يعرف
قال محمد يحبس حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت وفي الأشباه من القاعدة السابعة الحر
لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو غصب صبياً قاتل في يده فجأة أو بجمي لم يضمن ولا
يرد ما قاله الوماث بصاعقة أو بنهشة حية أو بنقله إلى أرض مسبعة أو إلى أرض الصواقي أو
إلى مكان يغاب فيه الحي والامراض فإن دينه على عاقلة الغاصب لأنه ضمان اتلاف لا ضمان
غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالغصب ولو صغيراً

وأم الولد كالمطروعة في شرح الزبلي قبل باب القسمته انتهى وفيه من أحكام الصبيان
وقد سئل عن أخذ ابن إنسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه إحصاؤه إلى أبيه فأجبت
بما في الخاتمة رجل غصب صبيًا حرا فغاب المصبي عنه فأن الغاصب يحبس حتى يجي
به أو يعلم أنه مات انتهى ١٠ ولو بعث صغيرا إلى حاجة بغير إذن أهله فارتقى فوق بيت مع
الصبيان وقع ومات ضمن وكذا لو أدخل صبيًا بيته فمقط عن البيت ضمن من الفصولين
١١ ولو غصب المسلم خمر الذي أوخز نزيه وألقها ضمن قيمتها ذكره في الوجيز قلت الآن
يكون إماما لا يرى ذلك فلا يضمن كافي قاضي خان من السير ١٢ وكذا إذا كان يظهر بيعها
بين المسلمين فلا ضمان في إراقتها ذكره في الأشباه من أحكام الذي ١٣ ولو ألق ميتة الذي
لا يضمن اتفاقا كافي شرح المجمع ولو ألقها المسلم لم يضمن كافي الهداية ١٤ ولو غصب الذي
خنزير الذي وألقها ضمن مثلها فان أسلم أو أسلم أحدهما قبل القضاء بالضمن أو بعده
بطل الضمان ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما وهو رواية عن أبي حنيفة أن
أسلم الغاصب ينتقل إلى القيمة وإن أسلم المخصوص منه يطل من الوجيز ١٥ وفي المجمع لو أسلم
المتلف بعد اتلافها يبريه أبو يوسف وأوجب محمد القيمة والقولان روايتان عن أبي حنيفة
١٦ ومشى عليه في درر البحار فالاعتماد عليه ١٧ ولو غصب من مسلم خرا غلها بشئ
لا قيمة له سواء كان مالا كما إذا ألق فيها حنطة أو شيئا يسيرا من الملع بحيث لا قيمة له أولم يكن
كما إذا شمسها ذكره في الإيضاح والإصلاح فلهذا أن يأخذ بغير شيء وإن استهلكها
الغاصب بعد التخليل ضمنها وإن خللها بذى قيمة كالملع الكثير والخل ملكه الغاصب ولا شيء
عليه عند أبي حنيفة وعندهما أخذها المالك وأعطى ما زاد الملع فيه إن كان القليل
بالملع قال في الهداية ومعناه هنا أن يعطيه مثل وزن الملع من الخل وإن أراد المالك تركه
وتضمنه فله ذلك في رواية وفي رواية لا ذكره في الوجيز وقيل ليس له ذلك عند أبي حنيفة
وعندهما له ذلك ذكره في الهداية وإذا كان بالخل فكذلك عند أبي يوسف وعند محمد إن
صار خللا من ساعته يصير ملكا للغاصب ولا شيء عليه وإن صار خللا بعد زمان بان كان الملقى
فيه خللا قليلا لافهى بينهما على قدر كيلهما وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ ذكره في
الإيضاح والإصلاح وفي الوجيز وقيل يشتركان فيهما بالإجماع وهو الاظهر ولا ضمان على
الغاصب في الاستهلاك عند أبي حنيفة لأنه أهلك ملك نفسه وعند محمد لا يضمن بالاستهلاك
في الوجه الأول ويضمن في الوجه الثاني وعند بعض المشايخ للمالك أن يأخذ الخل في
الوجوه كلها بغير شيء وقد كثرت فيه أقوال المشايخ ذكره في الهداية ١٨ أراد إنسان
غصب جملد ميتة من مسلم فدبغه بما لا قيمة له كالتراب والشمس أخذها المالك بالإشئ ولو
ألقه الغاصب ضمن قيمته مدبوغا اتفاقا ذكره في الوجيز وقيل يضمن قيمة طاهره غير
مدبوغ ذكره في الهداية وإن هلك عنده فلا ضمان عليه بالإجماع ذكره في الوجيز

ولود بغيره بشئ له قيمة كالقرط والعنق لئلا يتركه ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه فيقوم
 ذكيا غير مدبوغ ومدبوغا فيضمن فضل ما بينهما والغاصب أن يحبس حتى يستوفي حقه
 ولو هلك في يده لا يضمن بالاجماع ولو استهلكه الغاصب فكذلك لا يضمن عند أبي حنيفة
 وعندهما بضمن الجلد مدبوغا ويعطيه المالك ما زاد فيه ولو استهلكه غير الغاصب ضمنه
 اتفاقا ذكره في شرح المجموع وان أراد المالك أن يتركه على الغاصب ويضمنه قيمته في هذا
 الوجه قبل ايسر له ذلك عند أبي حنيفة وعندهما له ومحل المسئلة الهداية و ومن كسر معزفا
 أو بربطا أو طبلا أو طنبرا أو خرمارا أو دفا سواه كانت لمسلم أو كافر يضمن ذكره في الايضاح
 وفي الاصلاح يضمن عند أبي حنيفة قيمته خشبا أو لحا أو قالا لا يضمن أصلا وعلى هذا النزول
 والشطر نجح ذكره في الحقائق والفتوى على قوله ما والاختلاف في الطبل والدف الذي
 يضرب للهو فاما طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه في العرس فيضمن بالاتلاف بالاختلاف
و ولو تلف صليبا على نصراني يضمن قيمته صليبا لانه مقرر على ذلك كافي الهداية بخلاف
 المعازف فانها كبيرة في الاديان كلها ولم يقر واعلمها ذكره في الايضاح وعلى هذا الاختلاف
 لو أهرق لمسلم سكر أو هو التي من ماء الرطب إذا اشتد أو منصفها وهو ما ذهب نصفه بالطبخ
 يضمن قيمتهما عند أبي حنيفة وفي المطبوخ ادنى طبخة وهو الباقي عن أبي حنيفة روايتان
 وقالا لا يضمن والفتوى على قولهما و ومن غصب أم ولد أو مدبرة فبانت في يده ضمن قيمة
 المدبرة ولم يضمن قيمة أم الولد وعند أبي حنيفة يضمن قيمتهما من الهداية واختلاف المشايخ في
 قيمة أم الولد والمدبرة والكلام فيه مرفى مسائل العتق فلا نعيده ولو غصب مدبرا فابق عنده
 وضمن قيمته لا يملكه الغاصب فإذا وجدته فله أن يستعيه هذه في كتاب العبد المشترك من
 الهداية و ولو جنى المدبر في يد الغاصب غرم المولى الاقل من قيمته ومن ارش الجناية ورجع
 به على هذا الغاصب من الوجيز و والمكاتب مضمون بالغصب هذه في اليبوع من قاضيان
 وفيه أيضا لو استهلك على رجل جارية مغنية يضمن قيمتها غير مغنية و ولو شق خرا لمسلم
 لاراقتها عنها عن المنكر لا يضمنه عند أبي يوسف خلافا للمحمد من المجموع قال قاضيان ولو
 شق زفافه خرا لمسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملونها للشرب ان فعل بأذن الامام لا يضمن
 وبغير اذن الامام يضمن الزق قلت وهذا موافق لما ذكره صاحب الهداية في وجوب الضمان
 على كاسر المعازف عن الامام من أن الامر بالمعروف باليسد الى الامراء لقد درتهم وباللسان
 الى غيرهم و وفي السير من قاضي خان لو شق زقا لمسلم فيه الخمر لا يضمن الخمر لانها
 ليست بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال متقوم الآن يكون اما يرى ذلك
 مباحا فلا يضمن اه و وفي الاشياء من أحكام الذي اتلاف خرا لمسلم لا يوجب الضمان
 ولو كان المتلف ذميا بخلاف خرا الذي الا أن يظهر بيعها بين المسلمين أو يكون المتلف
 اما يرى ذلك وينبغي أن يكون اظهار شرها كاظهار بيعها في عدم وجوب الضمان
 ولم أره الا أن اه

الفصل السابع في نقصان المخصوص وتغيره بنفسه أو بفعل وما
ينقطع به حق المالك عن العين وينتقل الى القيمة

النقصان بتراجع السعر غير مضمون على الغاصب اذا كان الرد في مكان الغصب كافي
الهداية وقاضي خان وأما النقصان بفوات الوصف أو الجزء فهو مضمون عليه لانه دخل
جميع أجزائه في ضمانه بالغصب فانه يرد عينه يجب رد قيمته وهذا في غير الربوي وأما
في الربويات لا يمكنه تضمين النقصان مع استرداد الأصل لانه يؤدي الى الربا ذكره
في الهداية قلت فيخبر بين أخذه ولا شيء عليه وبين تضمين مثله أو خلاف جنسه قال في
الوحيد وان كان النقصان بفوات الوصف في الاموال نحو أن غصب حنطة فمقت عنده
أو انكسرت الدراهم والدنانير أو غصب خد لا فصب فيه ما فالمالك بالخيار ان شاء أخذه
ولا شيء عليه وان شاء تركه وضمنه قيمة مثله وان كان فضة فتمش في يده فان شاء أخذه ولا
شيء عليه وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه وكذلك أنيسة الصنف والتماس
والشبهه ان كان يباع وزنا وان لم يكن من الاموال الربوية فنقصان الوصف كذهاب السبع
والبحر ونسيان الحرفة مضمون عليه وكذلك لو حدث به عيب ينقص قيمته كالاباق
والجنون والسرقة في العبد والجارية والزنا يكون مضمونا عليه فيقوم العبد ببيعها ويقوم
به العيب والنقص فيضمن ما بينهما لصاحبه انتهى وفي الخلاصة اذا غصب جارية
وأبقت في يد الغاصب أو سرقته أو زنت لم تكن فعلت قبل ذلك فعلى الغاصب ما تنقص
بسبب الاباق والسرقة والزنا وكذلك ما أحدثت من النقصان من عور أو شال فانه يضمن
النقصان ولو حبلت في يد الغاصب من الزنا أخذها المالك ونقصان ذلك فان زال العيب
في يد المولى رد ما أخذ بسبب النقصان على الغاصب وقال أبو يوسف ينظر الى نقصها بالحبل
وأرض عيب الزنا فيضمن الاكثر ويدخل الأقل فيه وعن محمد يضمن الاخيرين وهو
القياس انتهى رجل غصب عبدا قارئا أو خبازا أو نحو ذلك ففسى العمل عند الغاصب
ضمن الغاصب فضل ما بينهما من قاضي خان ولو كان شابا فصار شيخا أو كانت شابة فصارت
عجوزا ضمن النقصان فان الشيوخه عيب في الرقيق كافي الصغرى والرجز ولو غصب
غلاما أمر دفالته عنده فليس بعيب فلا يضمن شيئا وان كانت جارية ناهضة الثدي فانكسر
ثديها فهذا عيب يضمن النقصان كافي الصغرى ولو غصب عصيرا فصار خيلا أو عنبا
فصار زينا أو لبنا فصار راثيا أو رطبا فصار غمرا فالمالك بالخيار ان شاء أخذه عينه ولا شيء له
وان شاء ضمنه مثله من الرجز غصب غلاما صغيرا أو جارية فمكرا عنده أخذهما
المالك ولا شيء للغاصب من النفقة وكذلك اسائر الحيوانات كافي الصغرى غصب
عبدا احسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغميا ففسى
ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا غصب عصا فكسرها أو ثوبا فخرقه ضمن
النقصان ولو كان الكسر فاحشا بان صارت خطبا أو وثدا لا ينتفع به منفعة العصا أو كان

الخرق فاحشا كان له ان يضمه قيمته والخرق الفاحش عند البعض ما ينقص أكثر من نصف القيمة ولو شق الثوب نصفين كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه القيمة من قاضي خان ❀ غصب ثوبا بخرقه ان كان الخرق يسيرا أخذه المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحشا يصير بالخياطة منتفعا به انتفاع الثوب فله الخيار ان شاء أخذه وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان بحال لا ينتفع به انتفاع الثوب ولا يصلح بالخياطة يضمن قيمته بالخيار من الخلاصة ❀ وفي الصغرى اختلاف المشايخ في الخرق اليسير والفاحش قال بعضهم ما أوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش وما دونه يسير واليسير ما يصلح والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به بعض المنفعة انتهى وقيل اليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل نقصان نافي المنفعة قال في الهداية وهو الصحيح فعلى هذا الكسر اليسير ان يأخذ منه شطبة حتى لا يفوت شيء من منافع العصا حتى لو شقه بنصفين طولاً أو عرضاً حتى فات بعض المنافع يكون استهلاكاً من وجه نقصاناً من وجه فيكون له الخيار ❀ ولو حلت الامه في يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت من تلك الحمى لم يضمن الغاصب الانقصان الحمى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولو ابيضت عيناها فأخذ المالك نقصان الضمان ثم انجبت رد المولى ضمان النقصان ❀ ولو حلت في يد الغاصب من زوج كان لها عند المولى أو أحملها المولى لا يضمن الغاصب وان ماتت عنده بالولادة ❀ وان حبلت من زنا فردها ورد ارش الحبل معها ثم ولدت وسلمت ينظر الى ارش الحبل وعيب الزنا فان كان عيب الزنا أكثر من عيب الحبل وجب عليه ان يتم ضمان عيب الزنا وان كان عيب الحبل أكثر يرد الفضل من نقصان عيب الزنا وعيب الحبل قد زال من قاضي خان ❀ ولو غصب جارية مجنونة أو حبلى أو بهما عرض فماتت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب ❀ ومن غصب جارية فولدت عنده من الزنا ردها وردها ناقصة الولادة ويحجب النقصان بالولدان كان في قيمته وفاء بالنقصان ويسقط ضمانه عن الغاصب خلافاً لفر ذكره في الهداية وكذا بالعدة ثم ذكره في المختار وان لم يكن فيه وفاء لا يجبر لو ماتت الام وبقي الولد يضمن قيمة الام ذكره في الهداية قلت الانقصان الحمى ونقصان عيب الزنا كما في قاضي خان وفي الخلاصة فلوردها الغاصب حاملاً فماتت من الولادة وبقي ولدها في يد الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها يوم الغصب فلم يجبر شيء من الام بالولد ولوردها حاملاً على المالك فماتت فماتت بالولد يضمن النقصان بالاجماع انتهى ❀ ولو جننت في يد الغاصب جنابة ففقدت بها في يد المالك أوردت به ابان كانت الجنابة خطأ يرجع على الغاصب بكل القيمة من الهداية ❀ وان سرقت عنده ثم ردها على المالك فقطعت عنده يضمن نصف قيمتها عند أبي حنيفة وقالوا يضمن نقصان السرقة من الوجيز ❀ غصب غلاماً ففعله حرفه قاضيه التعلیم ضمن النقصان من الهداية ولو غسل ثوباً بغصبه فلالمالك أخذه بالشيء وكذا حيوان كبير عند

غاصبه وزادت قيمته أوجر يحقدوا غاصبه فبرئ أرض فيها زرع أو نخل فسقى وأفق عليه
لأنه ما أحدث عليه عيناً منه وما انما أظهر رأسه وغناه ملكه من الفصولين قال قاضي خان
❦ ولو غصب نخلاً أو زرعاً فسقه وانفق عليه حتى انتهى أو عبداجر بحافداؤه فلا شيء
له وكذا لو قصر الثوب المغصوب أو قتله لاشئ له ولو خرق ثوباً فراه يقوم صحباً ويقوم مرقواً
فيضمن ما بينهما انتهى ❦ وإذا غصب كدساً فداسه يقضى عليه بقيمة الجلب وعليه
البر ولو أحرق كدس إنسان يضمن قيمته وينظر إن كان البرأقل قيمة منه في السبيل إذا كان
خارجاً فعليه القيمة وإن كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الجلب القيمة ❦ وإذا تغيرت
العين المغصوبة بفعل حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها
الغاصب وضمنها ولا يلحق له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كمن غصب شاة وشواها وأطبخها
أو حنطة فطبخها أو حديد فأنخذها سيفاً أو صقراً فعمله آتية أو برا فزرعه وكذا لو أدخل
الروح المغصوب في سفينة أو خاط بالخطب المغصوب بطن جارية أو عبده من الهداية
وكذا لو كان دقيقاً فخبزه أو زيتوناً أو غنماً فغصره أو قطناً فغزله أو غزلاً فنسجه ذكره في المجموع
وكذا لو ضمن البيضة المغصوبة دجاجة ففرخت أو جعل الخوص زنبيلاً ذكره في الفصولين
وعن أبي يوسف أنه لا ينقطع حق المالك وله أن يأخذها ويضمنه التقصان في غير البر بوي فأنه
إن شاء أخذها بلا تضمين نقصان من الهداية ❦ غصب بيضة وأردعه المغصوب منه
بيضة أخرى فخصنت دجاجة عليهم ما فخرجت فرختان فرخة الوديعة لصاحب الوديعة
وفرخة الغصب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب من قاضيان ❦ وفي الخلاصة
رجل غصب بيضتين فخصن أحدهما تحت دجاجة له وخصنت دجاجة أخرى له على البيضة
الأخرى فخرجت من كل بيضة فرخة والفرختان له وعليه البيضتان ولو كان مكان الغصب
وديعة فالتى خصنت الدجاجة لصاحب البيضة انتهى ❦ غصب ساجة فادخلها في بناءه أو
جعلها باباً ملكها بالقيمة وينقطع حق المالك عنها ذكره في الوجيز وكذا لو بنى عليها قال
الفقيه أبو جعفر والكرخي انما لا ينقض البناء إذا بنى في حوائى الساجة اما إذا بنى عليها
نفسها ينقض والاصح أنه ينقض مطلقاً من الهداية وكلام قاضي خان يدل على أن الباني
انما يملك الساجة إذا كانت قيمة البناء أكثر لا مطلقاً حيث قال ومن غصب ساجة فادخلها في
بناءه فأنه يملك الساجة وعليه قيمتها فإن كانت قيمة الساجة والبناء سواء فإن اصطلمه على
شئ جاز وإن تنازعا يباع البناء عليه سواء يقسم الثمن بينهما على قدر مالهما ثم عقبهما بمسائل
ليس هذا محلها ثم قال وإن تنازعا واحد منهما نصيبه أكثر فلصاحب أكثر المالين أن يملك
الآخر ببقية فأن كانت قيمتهما سواء يباع عليه ما ويقسمان الثمن انتهى كلامه فتأمل
يظهر لك مراده ❦ وفي الخلاصة لو غصب ساجة وأدخلها في بناءه ينقطع حق المالك وقال
الكرخي إن كانت قيمة البناء أكثر ينقطع قال رحمه الله وبعض المتأخرين أقروا بقول
الكرخي وأنه حسن ونحن نفق بجواب الكتاب آباء الشيوخنا فانهم لا يطعنون جواب

الكتاب وأجمعوا انه لو غصب لواحدا دخله في السفينة أو أربسها فخطا بطن نفسه أو بطن
عبده ينقطع حق المالك ولو غصب خرا فخلها فالمالك يأخذها بغير شيء هذا اذا خلها بشئ
لا قيمة له كما اذا خلها بالنقل من الظل الى الشمس ومن الشمس الى الظل أما اذا خلها بالقاء
الملح فيها فقد اختلف المشايخ ولو خلها بالقاء الخل فيها ان صار خلا من ساعته ينقطع حق
المالك بالاجماع وان صار خلا بعد مضي الزمان فعلى قول أبي حنيفة كذلك وعلى قولهما
بقى مشترك بينهما على مقدار الخل ❶ ولو غصب جلد ميتة قد بغها فالمالك يعطيه ما زاد
الديار فيه ويأخذ الجلد فان أنلفه الغاصب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة قال رحمه الله
هذا ما ذكر في نظم الزبد انتهى ❷ الخشب اذا كسره الغاصب فاحشا لملكه من الاشياء
❸ غصب فضة أو ذهباً وضربها دراهم أو دنانير أو أنيسة لم ير ملك ما ملكها عنها عند أبي
حنيفة في أخذها ولا شئ الغاصب وقال لملك الغاصب وعليه مثله ذكره في الهداية وكذا
النحاس اذا كان المعمول منه يباع وزنا ذكره قاضي خان ❹ ومن غصب ثوباً فصبغه أحر
أو سويقا فله بهن فصاحبه بالخيار ان شاء خمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السويق وسلمه
للغاصب وان شاء أخذهما وغمم ما زاد الصبغ والسمن فيهما وقال أبو عصمة ان شارب
الثوب ياعه ويضرب بقيمة أبيض وصاحب الصبغ بما زاد الصبغ فيه والصنفرة كالجرة
ولو صبغه أسود فهو نقصان عند أبي حنيفة وعندهما زيادة وقبل هذا اختلاف عصر
وزمان وقيل ان كان ثوباً ينقصه السواد فهو نقصان وان كان ثوباً يزيد فيه السواد فهو
كالجرة وقد عرف في غير هذا الموضع وان كان ثوباً ينقصه الجرة بان كانت قيمته ثلاثين درهما
فتراجعت بالصبغ الى عشرين فعن محمد انه ينظر الى ثوب يزيد فيه الجرة فان كانت الزيادة
خمساً يأخذ ثوبه وخمساً دراهم لان احدي الخمسين جبرت بالصبغ من الهداية ❺ ولو
غصب اللبن فاستخرج سمنه يملكه هذه في الهبة منها ❻ نقش باباً مقلوعاً لرجل بالنقر فانه يملك
الباب بقيمة لان صاحبه لو أخذه لم يعطه شيئاً ❽ ولو غصب اناة فضة فنقشها بالنقر فهو
كالباب لما قلنا من قاضي خان وفي كل موضع ينقطع حق المالك فالمالك أحق بذلك الشئ من
الغرماء حتى يسب وفي حقه كافي الفصولين والهداية ❾ غصب ثوباً فقطعه وخاطه ملكه
بالقيمة وكذا لو لبصه وقلوعه ولم يخطه فلما ملك أخذه وكذا لو غصب خلافة جردوا
لانه تفريق للأجزاء ❿ ولو غصب حماراً أو بغلاً وقطع يده أو رجله ملكه وعليه قيمته صحيحاً
❶ ولو غصب شاة فذبحها وسلخها أو غزل أفسدها أو لبنا فطبخه مضيرة أو خبزاً فترده أو لحماً
فجعله ارباً أو دراهم أو دنانير فكسرها لا ينقطع حق المالك وكذا لو غصب قطناً فخلجه
لا ينقطع حق المالك لقيام عينه بخلاف مالوداس براحيث يقضى لملكه بالبر والتين للغاصب
وهو ضمان لقيمة الجبل ❷ ولو غصب ارزاً فقشره أو براواً فغرسه كشكا لا ينقطع حق المالك
لقيام العين من الفصولين ❸ وفي اقرار الوجيز عن المنتقى قال محمد لو قال الغاصب غصبت ثوباً
فقطعته وخطته بغير أمرك وقال المصنوع منه بل غصبتني القميص فالقول قوله والبينة

بينه الغاصب انتهى ❶ ولو قطع عضوا كاليد والرجل من حيوان مأكول فالملك بالخيار
 ان شاء ضمنه قيمته وسلمه له وان شاء أخذه وضمنه نقصانه ❷ كفي الهداية ❸ وكذلك لو نجحها
 أو سلخها وجعلها عضوا عضوا وعن الفقيه أبي الليث انه اذا أخذها ليس له ان يضمنه
 النقصان والفوتوى على ظاهر الرواية ❹ وان قطع عضوا يد أو رجلا من حيوان لا يؤكل
 ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أمسكه ولا يرجع على الغاصب بشئ بخلاف ما لو كان المغصوب
 عبدا أو أمة فقطع يدها أو رجلها حيث لا ملك ان يمسكها ويضمنه النقصان لان الأذى
 لا يصير مستمرا كاليد والرجل وان انقطع العضو من مأكول كالشاة والجزور ففي ظاهر الرواية هذا
 والاول سواء ❺ لئلا يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه النقصان ويمسك الدابة هكذا
 ذكر شمس الأئمة السرخسي ❻ وكذلك اذا نجح شاة فمضاجها ان يضمنه جميع القيمة وان
 شاء أخذها المذبوحة ولا شئ له ❼ وكذلك لو نجح حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان في قول
 أبي حنيفة ولكنه يضمنه جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك ان يمسك الحمار المذبوح ويضمنه
 النقصان وكذلك المقطوع اليد والرجل وعن أبي يوسف في المنتقى اذا قتل ذئبا مملوكا أو أسدا
 مملوكا لا يضمن شيئا ويضمن في القرد لان القرد يكتسب البيت ويخدم ولو غصب معه فانتطه
 قالوا هذه زيادة فصاحب المحض بالخيار ان شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير
 منقوط وروى المعلى عن أبي يوسف ان صاحبه يأخذه بغير شئ من قاضى خان قال في
 الوجيز مستدلا لما روى عن أبي يوسف لانه لا قيمة للنقط بعينه وانما المتقوم الصفة ولا
 تقوم الا بالعقد انتهى ❶ وفي الخلاصة ما يوجب الملك والضمنان اذا غيره من حاله خمسة
 عشر منها اذا غصب كراسا نفاطه قيمه أو حديدا فصاغه اناء أو سيفا أو سكيناً فعليه مثله
 أو غصب حنطة فطحنها فعليه مثله أو ساجسة فادخلها في بنائه فعليه القيمة أو غصب لحما
 فطبخه مرقه ويضمن المثل أو القيمة على اختلاف الروايات أو غصب شاة فذبحها وسلخها
 فجعلها اربابا بملكها وعليه قيمتها حية أو غصب حمارا أو بغلا وقطع يدهما أو أرجلهما
 ملكهما وعليه قيمتهما حيين أو غصب حيو بافترها في أرضه أو غصب عصيرا فصار
 عنده خرا أو خرة فخللها أو غرلا فسلخه أو قطأ فغزله أو دقيقا فخبزه وما يلحق به أو غصب
 بيضا فكتب عليه أو بيضة فخصنها تحت دجاجة أو أربعة عشر لا توجب الملك منها
 اذا غصب شاة فذبحها وسلخها كان للمغصوب منه ان يستردها ويضمنه النقصان وان شاء
 تركها أو أخذ قيمتها حية ومنها اذا قطع ثوب غيره أو غصب قلب فضة فكسره ان شاء أخذه
 مكسورا ولا يضمنه وان شاء تركه عليه وأخذ قيمة القلب من الذهب ولا يضمنه من الدراهم
 أو غصب نقرة فضة فسبكها لم يملكها أو يأخذها صاحبها ولو ضربها درهم فكذلك عند أبي
 حنيفة وردها على صاحبها ومنها اذا غصب ثوبا فصبغه يعطيه المالك ما زاد الصبغ فيه
 ولا يملكه الغاصب ولو هبت الريح بثوب انسان وألقته في صبغ الغير فهو على هذا أو
 غصب عبدا فابق لم يملكه فصاحبه بالخيار ان شاء مكث حتى يرجع وان شاء رجع الى القاضي

حتى يضعه أو غصب غرض لا فساد أو محلولاً قد فده أو قوطاً فخطه أو دقية أو سوي يفاظت به
 يسمي أو أرضاً فبني فيها أو زرع أو غرس أو لبنا فخطه مضيرة أو غصب خبزاً ففترده أو لحماً
 فجعله أرباباً أو دراهم أو دنانير فكمسرها انتهى ❀ غصب دوداً أو فرواً أو باهاً أو قبلقاً للغاصب
 ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعليه قيمته عند محمد قال رضي الله عنه والقنوي في زماننا
 بقول محمد ❀ عجن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك ❀ جعل الأرض أبيض ينقطع حق
 المالك ذكره شرف الأئمة المكي وفي فتاوى العصر لا ينقطع ❀ جش الحنطة والدخن ينقطع
 وقبل لا ينقطع وعلى هذا الوجه جعل السهم أبيض ❀ لو غصب تراباً أو أجمع عليه بقرة حتى
 صار سرقيناً أو سرقين لصاحب البقرة وعليه قيمة التراب ❀ ولو غصب باباً مع العضادين
 وركبه في داره ينقطع بالقيمة ❀ وقصارة الثوب بالشاستج والغراء كصبغه ووشمه بالظاهر
 كصبغه وبالعجس له تنقيص ❀ غصب قرطاساً أو كتبه ينقطع وصل غصنه بشجرة غير بلخ
 كوفيل فأنزل الوصل والثمر والشجر لصاحبها ❀ ولو غصب التجار خشبة وأدرجها في بناء مالك
 بغير إذنه لا يملكه التجار ولا رب الدار ❀ ما يغصبه الأتراك من الخدوع والعوارض وسائر
 الأخشاب ويكسرونها كسر استقاحشاً لا ينقطع حق المالك وإن ازدادت قيمتها بالكسر
 ❀ غصب بطيخة وقطع منها شريدة لا ينقطع حق مالكها ولو جعلها كلها شرا ندين قطع لزال
 اسمها ❀ قتل عبد إنسان وضمن قيمته لا يملكه باء الضمان حتى لا يكون عليه الكف فأن
 المضمون إذا كان دماً لا يملكه بالضمان من القنية ❀ جزوف غنم إنسان غصباً قال
 أبو نصر ينظر إن لم ينقص من قيمة الغنم شيئاً كان على الغاصب مثل سوفه وإن نقص كان
 المالك بالخيار إن شاء أخذ نقصان الغنم والصوف للغاصب وإن شاء أخذ مثل سوفه وقدر
 نقصان الغنم لا من جهة الصوف ❀ رجل حل دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة
 فشقه صاحبها قال الفقيه أبو الليث يتلوم إن دمل لا ضمان وإن نقص إن كان من الشق
 فكذلك وإن كان من الورم يضمن الغاصب وكذا إذا ماتت وإن اختلفا القول قول الذي
 استعمل الدابة مع عيئنه إن حلف برئ عن الضمان للدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان
 ❀ غصب غلاماً قيمته خمسمائة فخصاه فبرأ أو صار يداوى ألف درهم كان صاحبه بالخيار
 إن شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم خصاه ودفع إليه الغلام وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا
 عليه من قاضي خان وقيل يقوم العبد للعمل قبل الخصى ويقوم بعد الخصى فيرجع
 بنقصان ما بينه سماً ذكره في الوجيز ❀ ولو قتل العبد المغصوب عبداً رجل فدفع القاتل
 مكانه بخير المغصوب منه بين أن يأخذ المدفوع مكانه وبين أن يطالب الغاصب بقيمة المقتول
 هذه في الرهن من الهداية ❀ غصب عبداً فأبق منه ولم يكن أبى قبل قط فرد على المالك
 من مسيرة ثلاثة أيام فالجعل على المولى ولا يرجع على الغاصب ولكنه يرجع على الغاصب
 بما نقصه الأباق من قيمته من قاضي خان ❀ أخت الجارية في يد الغاصب أوزنت أو سرفت
 ولم تكن فعلت قبل ضمن ما نقص بسبب ذلك ❀ وكذا لو كان العبد كائناً فتنى ضمن النقصان

من مشتل الهداية ❊ اذا غصب برزافرسه فانبته ملكه بالقيمة ولا يحمل له الانتفاع به قبل اداء الضمان ❊ لو غزلت المرأة قطن زوجها بلا اذنه ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه اشترى القطن للتجارة فكان انتهى ثابته من حيث الظاهر فتصير فاسية وان لم يكن بائع القطن فاشترى قطننا وجاء الى منزله فغزله المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجرة لانه انما جاء به الى المنزل لتغزله المرأة تطوعا فهو بمنزلة مالو خبزت من دقيق الزوج أو طبخت قدر اللحم جاء به الزوج فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة منطوعة ❊ وعن أبي يوسف في المتني رجل اشترى قطننا وأمر امرأته ان تغزله فغزلته كان الغزل للزوج وان وضع القطن في بيته ولم يسل شيئا فغزلته المرأة كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فأكلته المرأة من قاضيان ❊ غصب تالة صغيرة فغرسها في ملكه فادركت في أرضه فلب التالة قيمتها الا التالة ولو غرس تالة فلم تزد فلولم تنبت فلا شيء لانها لم يولد ولو نبتت ولم تزد ينبغي ان تكون لربها أيضا من القصب وابن ❊ عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب ان كان عشي مع العرج ضمن النقصان وان كان لا عشي فهو بمنزلة القطع وقد ذكر في الجنائيات من الخلاصة

❊ الفصل الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه

غصب دابة فهلكت وأقام صاحبها بينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه وأقام الغاصب بينة انه رد هارمات عند صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ويقضى على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها أو كان المغصوب دارا فأقام صاحبها بينة ان الغاصب هدم الدار وأقام الغاصب بينة انه رد هارمات على صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ولو أقام صاحبها البينة انها هارمات عند الغاصب وأقام الغاصب البينة انه رد هارمات فثبت عند صاحبها قال أبو يوسف بينة صاحبها أولى وقال محمد يقضى بينة الغاصب ❊ وذو كرهشام في نوادره رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذني والغزلي وقال الآخر غزله بغير اذنك فالغزلي ولك مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن من قاضيان ولو أقام المالك البينة انه غصبها ونقصت عنده وأقام الغاصب البينة على انه رد هارمات فثبت عند محمد لا يضمن وعند أبي يوسف يضمن وفرق محمد بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من الخلاصة ❊ وفيها أيضا أقام المغصوب منه البينة ان قيمة المغصوب كذا فأقام الغاصب البينة على انها كذا فبينه المالك أولى فان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب اقامة البينة قول المالك أحلفه ولا أريد البينة له ذلك ❊ أقام المغصوب منه البينة فشهد أحد هارمات بالقيمة والاخر على اقرار الغاصب بالقيمة لا تقبل ❊ جاء الغاصب بثوب وقال أنا غصبت هذا فقال المالك لا بل غصبت ثوبا آخر غير هذا الثوب هو ربا أو مر ربا فالقول قول الغاصب ❊ ادعى على آخر انه غصب منه جبة مخشوة فقال غصبت الظاهرة لا غير فالقول قوله ولو قال غصبتك

الجبة ثم قال الحشوي والبطناني أوقال غصبك الخاتم إلا أن الفصل لي أوقال غصبك هذه
الدار ثم قال البناء لي أوقال غصبك الأرض ثم قال الأشجار لي لم يصدق في هذا كله انتهى
❦ لو اختلفا في عين المغصوب أو صفته أو في قيمته وقت الغصب فالقول للغاصب ❦ ولو كفل
رجل بقيمة المغصوب واختلفوا في القيمة فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه ولو قال
الغاصب رددت المغصوب وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك من الوجهين ❦ رجلان
خاصما رجلان في جارية وأقام أحد المدعين البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت
كذا وأقام المدعي الآخر البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية ووقتاً بعد وقت الأول
فهو الثاني على قياس قول أبي حنيفة وعلي الغاصب قيمتها للأول وفي قياس قول أبي يوسف
الجارية للأول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئاً من قاضيان ❦ لو قال الغاصب غصبك ثوباً
فقطعه وخطبه بغير أمرك وقال المغصوب منه بل غصبتهني القيمة قال محمد القول قول
المغصوب منه والبينة بينة الغاصب كذا في إقرار الوجهين وقد مر

❦ الفصل التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد المغمصوب وما لا يكون ❦

❦ رجل غصب ثوباً أو دابة أو دراهم فأبرأه المالك منها يبرأ الغاصب عن ضمان الغصب
ويصير المغصوب أمانة في يده ❦ وكذا لو قال المغصوب منه حلته من الغصب برئ الغاصب
عن الضمان فإن كان المغصوب مستهلكاً برئ الغاصب عن ضمان القيمة لأنه أبرأه عن الدين
والدين بقوله البرأ فاما إذا كان المغصوب قائماً كان التحليل أبرأه عن سبب الضمان
فتصير العين أمانة في يده عندنا وعلى قول زفر لا يبرأ عن ضمان الغصب ❦ إذا أتى بقيمة
المغصوب المستهلك قال أبو نصر يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالقبول فيبرأ وقال نصير
كأنوا يقولون في الغصب والوديعة إذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ إلا أن
يضعه في يده أو في حجره فقد برئ ولو لم يقل لصاحب الثوب أنه ثوبه فوضعه في حجره ورماه ثم جاء
آخر فرفعه قال أبو بكر البلخي أخاف أن لا يبرأ لأنه ربما يقع عند صاحب الثوب أنها وديعة
ولا يعلم أنه ثوبه والمختار للفتوى أنه يبرأ لأنه رد عين ماله عليه لا يرى أن الغاصب لو أطمع
المالك الطعام المغصوب برئ عن الضمان ولو كان الغصب مستهلكاً فاعطاء القيمة فلم يقبل
ولم يرفع الأمر إلى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وإن وضعه في يده أو في حجره يبرأ
❦ غصب من صبي شيئاً ثم دفعه إليه فإن كان الصبي من أهل الحفظ بان كان يعقل الأخذ
والإعطاء صح والأفلاو يكون بمنزلة ما لو رفع السرج عن ظهر دابة الغير ثم أعاده إلى ظهر الدابة
لا يصح فإن كان الغاصب استهلك الغصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة إلى الصبي إن كان
الصبي مأذوناً في التجارة صح وبرئ وإن لم يكن مأذوناً لا يبرأ الغاصب من الضمان لأن دفع
القيمة يتضمن معنى التملك ❦ غصب عبداً ثم قال له المالك اذهب به إلى موضع كذا فبعه
فذهب به الغاصب إلى ذلك الموضع فطبخ في الطريق كان الغاصب ضامناً على حاله فلو أن

الغاصب استأجر العبد المغموب من المالك يئى له حائط معلوما فان العبد يكون في ضمانه حتى يأخذ في عمل الحائط فاذا أخذ في عمل الحائط برى عن الضمان وكذا اذا استأجره من المالك للخدمة من قاضيان وقيل لو استأجره للخدمة يبرأ للعالم ذكره في الوجيز ❀ وفي الفصولين المالك لو أجاز القن من الغاصب برى بنفس العقد لا لو أجاز منه حتى لو هلك قبل استعماله ضمن انتهى ❀ وفي الخلاصة من الاجازة لو اغتصب دابة ثم أجزاها بآهار بها الى الكوفة بعشرة دراهم جازو يبرأ من الضمان انتهى ❀ غصب دابة ثم ردها الى مربيها المالك لا يبرأ من الضمان وقال زفر يبرأ ❀ تزعم خاتمان أصبغ نائم ثم أعاده الى أصبغه قبل ان ينقته النائم برى عن الضمان في قولهم ولو انقته النائم ثم أعاده الى أصبغه لا يبرأ في قول أبي يوسف ويبرأ في قول زفر وعن محمد في المنقح اذا أخذ رجل خاتمان أصبغ نائم أو دراهم من كسبه أو خفاه من رجله ثم أعاده الى مكانه وهو نائم أو لم يعده حتى انقته من نومه ثم نائم نومة أخرى فأعاده الى موضعه فان أعاده في مجلسه ذلك استحسن ان لا تضمنه والا ضمنته وكذلك لو أعاد الخاتم الى أصبغ أخرى ولم يذكر في هذه المسائل قولاً لا في حنيضة قال والصحيح من مذهبه انه لا يضمن الابا التحويل وذكر في جمع التفاريق اذا تزعم من أصبغ نائم خاتمان ثم أعاده فيم اعند أبي يوسف تعتبر النومة الاولى وعند محمد تعتبر المجلس استحسننا من قاضي خان ❀ أخرج خاتمان أصبغ نائم ثم رده الى كسبه أو سبائه أو غيرها غير الاصبغ التي كان فيها ضمن ذكره في الفصولين ❀ لو زوج المالك الاممة المغموبة من الغاصب لم يبرأ للعالم في قياس قول أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف وهي فرع مال الزوج المشتري أمة اشتراها قبل القبض يصير به قابضاً عند أبي يوسف لا عند أبي حنيفة ❀ ولو غصب ثوباً وكساه المالك أو طعاماً فقدمه بين يدي المالك ليأكله وهو لا يعلم به برى ❀ وكذلك لو لبس المالك المغموب أو كان طعاماً فأكله أو عبداً فاستخدمه ولا يعلم به يبرأ الغاصب عن الضمان ذكره في الوجيز ❀ بقرة غصب بها رجل آخر من الغاصب الاول ثم مرقها المالك من غاصب الغاصب المجزء عن الاسترداد منه مجاهرة بنفسه أو بقضاء القاضى بالبينة ثم ان غاصب الغاصب استردها بالسلطنة وعجز المالك عن مخاصمته ليس له حق مخاصمة الغاصب الاول برد المغموب أو القيمة ❀ ولو أقام الغاصب البينة انه رد الدابة المغموبة على المالك وأقام المالك البينة انها ماتت عند الغاصب بركوبه فعلى الغاصب قيمتها من الخلاصة ❀ ولو غصب حماراً ثم جاء به وأدخله في اصطبل المالك وأخبره فقال نعم ما فعلت لا يبرأ عند أبي حنيفة ويبرأ عند محمد لان الاجازة لا تلحق الافعال عند أبي حنيفة وتلحق عند محمد من القنية ❀ غصب عنباً خالاه مال كسبه من كل حق وله قبله قال أئمة بلغ التحليل يقع على ما هو واجب الذمة لا على عين قائمة هذه في الهمة من القنية ❀ أقام البينة على ابرائه عن المغموب لا يكون ابراء عن قيمة المغموب وانما هو ابراء عن الضمان للرد لا عن ضمان القيمة لان حال قيامه الرد واجب عليه لاقية فمكان ابراءه مال ليس بواجب هذه

في الدعوى من الخلاصة ❦ اذا أحدث المالك في الغصب حدا يصير به غاصب الوفي ملك
 الغير كان قابضا برئ الغاصب كاستخدام ولبس وأكل وهو يعرفه أولا ذكره في الفصولين
 ❦ لو استأجر المالك الغاصب ليعلم العبد المغضوب عملا من الاعمال أو يغسل الذوب
 المغضوب لا يبرأ ❦ ولو استأجره للحفظ لم يجز ولو وكل الغاصب ببيع المغضوب لم يبرأ من
 الضمان حتى يبيع ويسلم ذكره في الوجيز ❦ رجل غصب دارا واستأجرها من المغضوب
 منه والدار ليست بحضرتهم ما حين استأجرها فإذا سكنها أو قدر على ذلك برئ الغاصب عن
 ضمانها ❦ ولو غصب أمه فتزوجها المغضوب منه من الغاصب برئ من ضمانها من الخلاصة
 قلت وقدمت نقا انه لا يبرأ الغاصب بتزوج الأمه عن ضمانها في الحال في قياس قول أبي
 حنيفة قنأمل ❦ لو قال المالك للغاصب أودعتك المغضوب لا يبرأ اذ لم يوجد الإبراء ولو انتفع
 الغاصب به فأمره المالك بحفظه لم يبرأ ما لم يحفظ اذ الأمر بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان
 الضمان ولو باع المالك المغضوب لا يبرأ عن الضمان ما لم يسلمه ولورد المغضوب على مالكه فلم
 يقبله فجاء به الى بيته فهلك برئ عن الضمان من الفصولين وفي قاضي خان من البيوع
 انما لم يضمن بالحل الى منزله اذ لم يضعه عند المالك فاما اذا وضع عند المالك بحيث تناله يده ثم
 حمله مرة أخرى الى منزله فضااع كان ضامنا أما اذا كان في يده فقال للمالك خذوه ولم يقبل يصير
 أمانة في يده اه ❦ لو غصب مريضا من ظهر دابة ثم أعاده الى ظهرها لا يبرأ عن الضمان ❦ ولو
 غصب الدراهم من كيس رجل ثم ردها في الكيس وصاحبها لا يعلم يبرأ ❦ غصب شيئا وقبض
 للحفظ فأجاز المالك حفظه كما أخذ برئ من الضمان فان انتفع به فأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا
 لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان من الخلاصة ❦ غصب طبيا
 واستأجر المغضوب منه فأردده في قدر الغاصب ولم يعلم المغضوب منه بأنه خطبه فالقياس
 أن يبرأ كما لو غصب طعاما ثم أطعمه المالك قال رحمه الله في الاصل أنه لا يبرأ في مقصوده
 من الطعام ولا كذلك في الفرع فافترقا من القنينة ❦ لو غصب فأجاز المالك قبضه برئ
 وكذا لو أودع مال غيره فأجاز المالك برئ اذا اذن انتهاء كالامر ابتداء ❦ الاجازة تلحق
 العقود لا الافعال عند أبي حنيفة ولاحقهما عند محمد فلورد الغاصب ما غصبه على أجنبي
 فأجاز المالك قبض ذلك الاجنبي برئ عن الضمان الغاصب عند محمد لا عند أبي حنيفة وفي
 الذخيرة ان الاجازة تلحق الافعال من غير خلاف وهو الاصح من الفصولين ❦ وفي
 الاشياء الاجازة لا تلحق بالاتلاف فلو تلف مال غيره تعد يا فقال المالك أجرت ووضعت لم يبرأ
 من الضمان اه ❦ لو وهب الغاصب الغصب من المالك وسلمه أو باعه منه وسلمه وهو
 لا يعلم به برئ ❦ غصب برافطته وخبره وأطعمه ماله أو عرأف بذه وسقاء اياه أو
 كرايا ساقطه وخاطه وأعطاه اياه لم يبرأ اذ ملكه زال بما فعل ❦ لبس ثوب غيره بلا أمره
 حال غيبته ثم رده الى مكانه لا يبرأ وهو الصحيح ❦ أخذ ثوبا من بيته بلا أمره فلبسه ثم رده الى
 بيته برئ استحسننا ❦ وكذا لو أخذ دابة من دارهم ثم ردها الى مكانها برئ ولو أخذها من

يدرجها غصباً ثم ردها إلى دار زوجها دون نكاحها على مطلقها ولم يجز ردها ولا خادمة ضمن
 ❖ قصاص (١) كونه غصباً يكرهه بطلان ردها ويجوز أن يرد عليه ما كان عليه من ثمنه كونه غصباً
 كونه غصباً من جهة كرهه كرهه بطلان ردها ويجوز أن يرد عليه ما كان عليه من ثمنه كونه غصباً
 يباين بوجوبه فذهب قبل لا يبرأ من الفصلين ❖ قال المالك للغاصب ضحك بها فان
 هلك قبل التضيعة ضمنها وان بعده لا يضمن من الاشياء ❖ غصب من قن شيئاً رده
 عليه برئ ولو محجور وان استهلكه فرد قيمته فلو أذوناً وصح ولو محجور لا يصح ❖ غصب
 شيئاً من الصاحي فرد عليه وهو سكران برئ لا لو أخذه وهو يقظان فرد وهو نائم من
 الفصلين ❖ وفي الاشياء من فن الاغزأ أي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك قتل اذا كان
 المالك لا يعقل ٨١ غصب شيئاً حله إلى المصوب منه وأبى المالك أن يقبله منه فحله
 الغاصب إلى منزله فضايع عنده لا يضمن قال أبو بكر قيل له لم لا يكون غصباً جديداً قال انما
 يصير بمنزلة غصب جديد لو وضعه عنده ثم حله مرة أخرى أما اذا كان في يد الغاصب لم يضعه
 من يده وأبى أن يقبله فهذا على الأمانة هذه في البيوع من الخلاصة وقد مر أنفاً
 ❖ غصب دابة فلقها صاحبها في المفاوز المهلكة ولم يرد مالها برئ ذكره في الصغير
 ❖ رجل أخذ من كيس رجل فيه ألف درهم خسمائة فذهب بها ثم ردها بعد أيام ووضعها
 في الكيس الذي أخذها منه فانه يضمن الخسمائة التي أخذها لا غير ولا يبرأ بهذا الرد من
 قاضي خان ❖ وفيه لو غصب دابة فلق المصوب منه فجاء الوارث واستعاض عن الغاصب
 دابة ليركبها فاعارها الغاصب أياه فعطيت تحتها برئ الغاصب

❖ الباب العاشر في التصرف في مال الغير بلا إذن ❖

لا يجوز التصرف في مال الغير بلا إذن ولا دلالة إلا في مسائل الأولى يجوز للولد والوالد
 الشراء من مال الميراث ما يحتاج إليه بغير إذنه والثانية إذا اتفق المودع على أبوى المودع
 بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضى لم يضمن استئصالاً والثالثة مات بعض
 الرقعة في السفر فباعوا قماشه وعدته وجوهه بثمنه وردوا البقية إلى الورثة أو أغنى عليه
 فاتفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استئصالاً وهي واقعة استحباب محمد من الاشياء ❖ ومن
 طبخ لحم غيره أو طعن حنطته أو رفع حوته فأنكسرت أو حمل على دابته فعطيت كل ذلك
 بلا أمر المالك يكون ضامناً ولو وضع المالك اللحم في القدر والقدر على الكائن فاقعد
 رجل النار فطبخه أو جعل الحنطة في دورق ووربط الدابة عليه فساقها رجل فطحنها أو رفع
 الجرة وأمالها إلى نفسه فاعانته على رفعها رجل فأنكسرت فيما بينهما أو حمل على دابته
 فسقط في الطريق فحمل رجل ماسط على دابته فعطيت لا يضمن الرجل في هذه الصور

(١) أخذ غنم رجل غلطاً وسلمها إلى الراعي فقال له صاحب الغنم ما فعلت بغيري قال سلمتها إلى
 الراعي فقال اذهب وقل له انها غنم فلان سلمها اليه متى جاء

استحسانا للوجود الاذن دلالة من اخصية الهداية ❀ ذبح شاة وعلقها للسلح فسلحها
 رجل ضمن ❀ ولو احضر فعلة لهدم داره فهدمه آخر بلا اذن لا يضمن استحسانا اذا الاصل
 في جنسهما ان كل عمل لا يتفاوت فيه الناس يثبت الاستعانة فيه لكل احدى دلالة وما يتفاوت
 فيه الناس لا يثبت الاستعانة لكل احدى ومن هذه المساثل شد الوزع ليبقى زرعه ففج رجل
 فوهة الارض فسقاها بيرا كذا في الحج من احكام المرضى من الفصولين ❀ رجل ركب
 دابة الغير بغير امره فماتت الدابة اختلفت الروايات والصحيح انه لا يضمن عند أبي حنيفة
 حتى يحولها عن موضعها كذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي قال عند زفر
 لا ضمان عليه وعند أبي يوسف يضمن ❀ رجل حمل على دابة غيره بغير امره فتورم ظهر
 الحمار فشق صاحب الحمار ذلك الورم فانتقص من ذلك قيمة الحمار ان دمل من غير نقصان
 لا ضمان عليه وان انتقص لا يخفى وان انتقص من الورم ضمن النقصان وان انتقص من
 الشق لا يضمن وكذا الوملات الحمار وان اختلفا فقال الغاصب مات من الشق وقال صاحب
 مات من الورم فالقول قول الغاصب مع عينه من الخلاصة من كتاب الغصب ❀ وفيما
 دخل دار رجل وأخرج منها ثوبا ووضعه في منزله آخر منها فضاغ الثوب ان لم يكن بين
 البيتين تفاوت في الحرز لا يضمن وان كان بينهما تفاوت يضمن انتهى ❀ دخل دار انسان
 وأخذ متاعا من بيت وجوله الى بيت آخر من تلك الدار أو الى صحن الدار وصاحب الدار مع
 غلبانه يسكن في تلك الدار فهلك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا
 الموضع مثل الاول لا يضمن ❀ رجل صلى فوقع قلنسوته بين يديه فتحاها رجل من بين يديه
 ان وضعها حيث لا تسرق لم يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن ❀ رجل بعث رجلا الى
 ماشية ليأتي بها فركب المأمور دابة الا حرفة طبت الدابة قال أبو بكر البخاري ان كان بينهما
 انبساط في ان يفعل في ماله مثل هذا لا يضمن وان لم يكن ضمن ❀ قطع ثالثة من أرض فغرسها
 في ناحية أخرى من تلك الأرض قال الشيخ الامام أبو نصر الشجرة تكون للغارس وعليه
 قيمة التالة للمالك يوم القطع ويؤمر بالقلع وان كان القلع بضر الأرض كان لصاحب الأرض
 ان يعطى للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القسار ❀ رفع قلنسوة من رأس انسان
 وضعها على رأس رجل آخر فطرحها الرجل عن رأسه قالوا ان كانت القلنسوة بمراى العين
 من صاحبها وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على
 المالك وان لم يكن كذلك يكون ضامنا من قاضيان قال في الخلاصة ولم يذكركم الذي
 رفع القلنسوة وحكمه حكم الطارح انتهى ❀ دخل منزل رجل بامره وأخذ ثوبا من
 بيته بغير اذنه ينظر فيه فوقع من يده فانكسر قال الناطقي لا يضمن ماله بحجر عليه صاحب
 البيت لانه مأذون دلالة ولوانه أخذ سوقيا يبيعه في اناء فاخذته انسان بغير اذنه لينظر
 فيه فوقع من يده وانكسر يكون ضامنا لانه غير مأذون بذلك دلالة بخلاف الاول لان الاذن
 بدخول المنزل اذن بذلك دلالة ❀ سكران لا يعقل وهو نائم ووقع ثوبه في الطريق فاخذ رجل

ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو أخذ خاتم من يده أو كيسا من وسطه
أو درهما من كفه ليحفظه لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا بصاحبه من
قاضي خان ❦ أخذ ثوبا من دار انسان فوضعه في منزل آخر وضاع ضمن لو تفاوتا في الحرز
والا فلا من الفصلين ❦ اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك
الا اذا تصرف في مال امرأته فانت وادعى ان كان باذنه أو أنكر الوارث فالقول للزوج
ذكره في الاشياء ❦ ميت دفن في أرض انسان بغير اذن المالك كان المالك بالخيار
ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان
الارض ظاهرها وباطنها مملوكة من وقف قاضي خان ❦ جماعة في بيت انسان أخذوا احد
منهم مرآة ونظروا فيها ودفعوها الى آخر فظفر فيها ثم ضاعت لم يضمن قال رحمه الله لوجود الاذن
في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجرى الشئ باستعماله يكون غاصبا ❦ رفع قدوم التجار
وهو يراه ولم ينعنه فاستعمله وانكسر يضمن ❦ نجم الائمة البخاري أخذوا احد الثمر يكين
حمار صاحبه الخاص وطعن به بغير اذنه فاكل الحمار الحنطة في الرعي ومات لم يضمن لوجود
الاذن دلالة في ذلك قال رحمه الله فلم ينعننا ذلك لاعتقادنا العرف بخلافه لكن عرف بجوابه
هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريح يحتاج لو فعل الاب بجحمار ولده ذلك
أو على العكس أو أحد الزوجين بجحمار الآخر ومات لا يضمن لوجود الاذن دلالة ❦ ولو
أرسل جارية تزوجته في شان نفسه بغير اذنها أو بقت لا يضمن و يضرب عبد الغير لا يصير
غاصبا من القنية ❦ سئل شمس الائمة الأزجندى عن استعمال عبد الغير أو جارية
الغير وأبقى في حالة الاستعمال فهو ضامن بمنزلة الغاصب اذا أبق من يده ومن استعمال
عبد امشتر كائنه وبين غيره بغير حضرة صاحبه فمات في خدمته لا يضمن وفي الدابة لا يضمن
وذكر صاحب المحيط استعمال عبد الغير يوجب الضمان سواء علم انه عبد الغير أو لم يعلم
وكذا لو قال العبد اني حرفا استعملني في عمل كذا فاستعمله وهلك الرجل ثم ظهر انه عبد يضمن
قيمة العبد سواء علم أو لم يعلم وهذا اذا استعمله في عمل نفسه أما اذا استعمله في عمل غيره فانه
لا يضمن كما اذا قال لعبد الغير ارتق الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فقط لا ضمان عليه
ولو قال لتأكل أنت وأنا يضمن ❦ غلام جل كوز ماء لينقل الماء الى بيت المولى باذن المولى
فدفع رجل كوزه ليحمل ماء له من الخوض بغير اذن المولى فهلك العبد في الطريق قال صاحب
المحيط مرة يضمن نصف قيمة العبد ثم قال في المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار
ناسخا لفعل المولى فيصير غاصبا كل العبد ❦ لو استعمال عبد الغير فهلك العبد بعد ما فرغ
من الاستعمال قال ينبغي ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا غصب دابة رجل من
الاصطبل ثم ردها الى الاصطبل لا الى المالك وفيه روايتان في رواية يبرأ عن الضمان وفي
رواية لا يبرأ وكذلك في مسألة العبدان استعماله في غيبة المالك وان استعماله بحضرة المولى
فالم برده على المالك لا يبرأ عن الضمان اجماعا كالمو غصبه من يد المالك ❦ اذا استخدم

عبد رجل بغير اذنه أو فاداد بجه أو ساقها أو رجل عليها شياً أو ركبهم فهو ضامن عظم في تلك الخدمة أو غيرها من مشتمل الاحكام من الغصب أقول وقد مر من هذا النوع في الغصب كثير

باب الحادى عشر في اتلاف مال الغير وفساده مباشرة وتسيا
ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الاول في المباشرة والتسبب بنفسه وبيده

المباشرة ضامن وان لم يتعد والمتسبب لا الا اذا كان متعدياً فلو حفر بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه ولو في غير ملكه ضمنه ذكره في الاشياء اذا انقلب النائم على متاع وكسره يجب الضمان هذه في بيان ان النائم كالمستيقظ منه وضع شيئاً على طريق العامة فعثر به انسان فسقط وهلك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن وهو الصحيح وضع زق في الطريق فعثر به انسان فشقه يضمن ان كان وضعه به سذرو الا فلا وفي المحيط ان كان أبصره وعثر عليه يضمن والا فلا من جنابات القنية رعى سهما الى هدف في ملكه فتجاوزه وأنلف شيئاً لغيره يضمن رجل تقدم الى خراف يبيع الخرف فآخذ غضاره بأذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات آخر فأنكسرت لا يضمن قيمة التي أخذها لانه أخذها بأذنه ويضمن قيمة ما سواها لانه تلف بفعله بغير اذنه لوشق زق غيره وفيه من جامد فاصابه الشهم فذاب اختلفوا فيه وذكر قيس الأعمى السرخسى انه لا يضمن رجل دفع الدرهم الى ناقد لينقده فغمر الدرهم فكسره قالوا يكون ضامناً الا اذا قال له المالك انمزم وهذا اذا كان المكسور لا يروج رواج العجاج ويبيض بالكسر رجل أنلف من رجل احد مصر اعى باب أو أحد زوجي خف أو مكعب كان للمالك ان يسلم اليه الا ترو يضمنه قيمتهما تعلق برجل وخاصمه فسقط من المتعلق به شيء فضاع قالوا يضمن المتعلق ويضمن ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحبه وهو براه وأمكنه اخذها لا يكون ضامناً الا كان ضامناً رجل حرق صل رجل أو دفتر حسابه تكلموا فيما يجب عليه وان أصح ما فيه يضمن قيمة الصل مكتوباً من قاضى خان وقيل يضمن قيمته بما يتقوم به عند مالك الصل لان المعتبر القيمة عند التلف كاتلاف خمر الذمى ذكره في مشتمل الهداية قال في الوجيز وعامة مشايخنا على انه يضمن قيمة الصل والدفتر مكتوباً لا ما ينتفع به انتهى لوصب زينا أردنا لانسان وقال كان نجحاً قدماء فيه فارة صدق مع عيونه ولو استهلك لحم انسان وقال هو ميتة لا يصدق ويضمن هذه في الاقرار من الوجيز ولو أنلف المولى لمساكنه ما لا غرم لانه صار كالاجنبى كافي الهداية وغيرها لو أنلف مال انسان غيره ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أخرجت ما صنعت لا يبرأ منه كافي البرازية ذكره في مشتمل الهداية المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه كذا في الاشياء من القول في غن المثل رجل

صب ماء على خنطة فقصت ثم جاء آخر فصب عليها أيضا حتى زادت في النقصان روى عن
 محمد بن الثاني ضمن قيمتها يوم صب عليها الماء وروى الأول ❦ رجل أحمى تنوره فصب أو
 حبشش وأنفق عليه فجاء آخر فصب فيه الماء قالوا ينظر إلى قيمة التنور مسجورا وغير مسجور
 فيغرم فضل ما بينهما وقيل ينظر إلى أجرته مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل وكذا
 الرجل إذا تقيت قيمص انسان ينظر إلى قيمته مخيطا وغير مخيط فيضمن الفضل وكذا إذا نزح
 باب دار انسان عن موضعه أو بال في بئر ماء الوضوء أو حبل سرج انسان وكذا كل ما كان
 مؤلفا من كذا إذا انقضت ركبته ولو أفسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه أبو الليث ان
 أمكن اعادته أمر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وأخذ منه قيمة الحصير مما
 وكذلك كل ما يمكن اعادته كما كان ❦ ولو حبل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة ❦ وكذا
 الرجل إذا شاد انسان عبده بذهب فرمى بها رجل ❦ ولو حبل سدى حائل ونشره ينظر إلى قيمته
 سدى وإلى قيمته غير سدى فيضمن الفضل وكذا لو أخذ نعل رجل من نعال العرب فخل شراكه
 يقوم النعل مشرقة وغير مشرقة فيضمن الفضل من قاضين في وفي الخلاصة أفسد تأليف
 حصير رجل ان كان يمكن اعادة كما كانت أمر بالاعادة كمن أخذ نعل انسان وورق اسنانه
 ولو حبل شراك نعل رجل ان كان النعل مثل الذي يستعمله العوام لا يثنى عليه اه
❦ هدم جدار غيره تقوم داره مع جدرانها وتقوم بدون هذا الجدار فيضمن الفضل ما بينهما
❦ ان هدم حائط المسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن
 محمد بن الفضل ان هدم حائطاً متخذاً من خشب أو عتيقاً من رصاص يضمن قيمته وان كان
 حديناً يؤمر باعادته كما كان وفي درر البعارة الغضة يؤخذ في هدم الحائط بالبناء لا بالنقصان
 وفي المحيط يؤخذ بالقيمة وقيل بالبناء ❦ قطع أغصان شجرة غيره ان كان النقصان
 فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فالنقصان ❦ حفر حفرة في أرض غيره فاضر بالارض فعند
 علمائنا يلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكبس وعن محمد حفر بئر في سكة غير نافذة يؤخذ
 بالطم دون نقصان الارض وفي الدار والارض يؤخذ بالطم وان نقصت فالنقصان قال رحمه
 الله تعالى لان نقصان السكة والطريق يجبر بالطم ونقصان الارض والدار لا يجبر به لانه قد
 ينقلب بالطم سجة ويخرج عن صلاحية البناء والزرع مدة مديدة وفي الحفر في فناء الدار
 كلام انه كالارض ام كالطريق ولو ألقى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون الترح وفي
 البئر العامة يؤمر بنزعها لان الهادم نصيبا في العامة ويتعذر تمييز نصيب غيره عن نصيبه
 فلا يحكم بالضمن بخلاف الخاصة من القيمة من الغصب ❦ قصار أو قف دابة في الطريق
 وعليها ثياب فصد مهارا كب ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ أبو
 بكر البلخي ان رأى الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن ولو مر رجل على
 ثوب موضوع في الطريق وهو لا يبصره فتخرق لا يضمن ❦ رجل كسر درهم رجل
 فوجد داخله فاسدا أو كسر جوزا فوجد داخله فاسدا قالوا لا يضمن ❦ رجل ان مع

أحد هما سويق ومع الآخر زيت أو من فاصطد ما فاضب زيت هذا أو منمنه في سويق
ذلك قال صاحب السويق يضمن لصاحب الزيت أو السمن مثل زيته أو منمنه لأن صاحب
السويق استهلك سمن هذا أو زيته ولم يستهلك صاحب الزيت سويقه لأن هذا زيادة في
السويق من قاضيجان ❀ رجل دفع غلامه إلى آخر مقيد بالسلسلة وقال اذهب به إلى
بيتك مع السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن هذه في الغصب من الخلاصة
وفيهما زق انفقح قرر رجل فآخذه ثم تركه أن كان المالك حاضر لا يضمن وإن كان غائبا يضمن
وكذا لو تعلق رجل بآخر فسقط منه شيء بعلقه أن وقع بحضرة المالك لا يضمن اه ❀ وثب
من حائط في الطريق فنشرت الدابة وألفت جرة دبس عليها وهلك لا يضمن وكذا لو صاح
على دابة فنشرت وألفت حملها وهلك قال بهاء الدين الأسدي يابي يضمن الواهب والصانع
قيمة الهالك ❀ جاء راعي أجرة بهاء الدين الأسدي يابي يضمن الواهب والصانع
له الراعي أمسك الثور مع العجلة حتى قرأ الأجرة فلم يمكنه أمسا كفضى ووقع الحمار في النهر
لم يضمن وكذا الراعي إذا لم يمكنه أمسا الحمار ولا يضمن ❀ أصابت العجلة صيدا فكسرت
رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت ناعما فعليه ارش الكسر من القنية من الجنسيات
❀ لو حل قيد عبد غيره أو رباط دابته أو فتح باب اصطبلها أو فقص طائر فذهب لا يضمن
ذكره في الوقاية ❀ ولو أمر عبد غيره بالابق أو قال اقتل نفسك ففعل يضمن الأمر قيمته من
الدرر والغرر وفي الصغرى لو حل قيد عبد آبق غيره فذهب العبد لم يضمن إلا أن يكون العبد
مجنونا فحينئذ يضمن ولو كان العبد المجنون مقيدا في بيت مغلق فحل رجل قيده وفتح آخر
الباب فذهب فالضمان على الفاتح ولو فتح باب قفص قطار الطير منه لم يضمن وقال محمد يضمن
وعلى هذا الخلاف إذا حل رباط الدابة أو فتح الباب ولو فتح رباط الزق فإن كان مابقه ذائبا
ضمن ولو كان جامدا فذاب بالشمس لم يضمن انتهى وفي الفصولين عن فوائد صاحب المحيط
انما لا يضمن في الجامد إذا لم ينقله أو ما لو نقله إلى موضع آخر يضمن ❀ وفي أصول الفقه كل
ما كان الغالب فيه اللبث لم يضمن كفتح باب قفص وحمل قيد عبد وما كان الغالب فيه أن
لا يلبث ضمن كشق زق وقطع جبل فسدل وكان أبو القاسم الصغار يقول يضمن في المكمل
انتهى ❀ وفي الخلاصة من الغصب واجمعوا أنه لو شق الزق فسال الدهن والدهن سائل
أو قطع الجبل حتى تلف القنديل ضمن انتهى ❀ من رأى الغير بشق زقه فسكت حتى سال
مافيه يضمن الشاق هذه في الشكاح من الخلاصة ❀ وفي قاضيجان لو كان المملوك ذاهب
العقل لا يؤمن أن يلقى نفسه في البئر ونحو ذلك فهو ضامن له لأنه لا يعقل انتهى ❀ لو كانت
الدابة مربوطة والباب مغلق فحل حملها أو فتح الباب آخر ضمن الفاتح وكذا القاسم ولو حل
قطار ابل لم يضمن إذا لم يغصب ابلا ❀ وفي الخلاصة من الغصب رجل جاء إلى حمار مشدود
في سكة فحله فغاب الحمار لا يضمن وعن محمد أنه يضمن ❀ جاء إلى قطار ابل فحل بعضها
ليس عليه شيء انتهى ❀ لو نفر طير إنسان عمدا ضمن لا لو لم يقصد وإن دامنه ❀ حل سقينة

مربوطة في يوم ربيع ان ثبت بعد الحل أقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن ذكره في الغصب
من الفصولين والخلاصة قلت وتحقيق هذا النوع من المسائل السببية محل الاصول ❀ غير
في زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة ذكره في الاشياء ولو حل حلا
في الطريق فوقع على شيء فأنلفه ضمن لانه أثر فعله أصله من وضع في طريق لا يملكه شيئا فتلف
به شيء ضمن ❀ ألقى قسرا في الطريق فزلقته به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه فيضمن ما تولد منه
❀ وضع شيئا في الطريق فتلف به شيء برئ لوقوعه باذن السلطان والاضمن ❀ المار في الطريق
لو أصاب شيئا ضمن للاذن بوصف السلامة ❀ وضع خابية على باب دكانه فجاء رجل فوقر شوكه
على حمار فصد مها بغمته وهو يقول اليك اليك قبل ضمن وقيل ضمن لو علم ذلك والا فلا ❀ البياع
لو وضع خابية من السقراط على الشارع ورجع القاذق بالجملة الى السكة فأنكسرت تلك
الخابية وكانت في غير جانبه فلم يرها ضمن من الفصولين ❀ اذ جوا يوم الجمعة فدفع بعضهم
بعضا فوقع على زجاج الخزانة وقدره فأنكسرت يضمن الدافع ان أنكسرت بقوة دفعه ❀ قطع
شجرة فوقعت على شجرة جارة فأنكسرت يضمن كذا في الغصب من القنية ❀ رجلان وضع كل
واحد منهما جرة في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فأنكسرتا جميعا يغرم كل واحد
منهما جرة صاحبه وعن محمد رجل وضع في الطريق جرة فيها رب أو ليس فيها شيء ورجل آخر
وضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فأنكسرتا جميعا قال يضمن
صاحب الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة التي تدحرجت ومثل ما كان فيها من الرب لانها
بعزلة حجر ووضع في الطريق فعاطب به يضمن فاما التي تدحرجت فانها حين تدحرجت عن
موضعها فتدحرج صاحبها عن الضمان ❀ ولو ان رجلا اغترف من الحوض الكبير بجرة
فوضعهما على المشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدحرجت الاخرة وصدمت الاولى فأنكسرتا
قال بعضهم يضمن صاحب الاخرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقال بعضهم يضمن كل واحد
منهما قيمة جرة صاحبه والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك
المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شيء سواء تلف وهو في مكانه أو بعد ما زال
عن مكانه كما لو وضع جرة على حائط فسقطت على شيء فأنلفته لا يضمن الواضع اذا كان له حق
الوضع وفي كل مكان لم يكن للواضع حق الوضع اذا عطب في الموضوع شيء ان عطب والموضوع
في مكانه لم يزل يضمن الواضع فان عطب بعد ما زال الموضوع عن مكانه ان زال بمزيل نحو ان
يضع جرة على الطريق فهبت بها الريح وازالتها عن مكانها فاحرقت شيئا لا يضمن الواضع
وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل ودحرجه فكسر شيئا لا يضمن الواضع لان جنائسه
زالت بالماء والريح وان كان الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بمزيل كأن وضع جرة في
الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فأنكسرتا
قال أبو يوسف يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة
في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنائسه زال وان دحرجتها

الرجح ويختتمها عن موضعها فقط بها شيء لا يضمن لما قلنا بخلاف حاله وقد خرجت بنفسها
 في وضع في الطريق جرة مملوءة من الزيت أو غيره ثم جاء آخر ووضع بحيث هذه الجرة جرة
 أخرى فسأل من الأولى شيء وأبطل المكان فوقف على الأخرى فكسرت قال محمد أولا
 لا أدري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الأولى أن يرباب السفن إذا أوقفوها على الشط فقامت
 سفينة وأصاب السفينة الواقعة فأنكسرت السفينة الواقعة كان ضمان الواقعة على
 صاحب السفينة الجانية وإن انكسرت الجانية لا يضمن صاحب الواقعة لأن الامام اذن
 لأرباب السفن بإيقاف السفن على الشط فلا يكون تعديا رجل مرفى سوق المسلمين
 فتملق ثوبه بفعل حانوت رجل ففترق قال الشيخ أبو القاسم إن كان القفل في ملكه لا يضمن
 وإن كان في غير ملكه ضمن ثم قال وهناك شيء آخر أنه إذا تعلق ثوبه بذلك فخرثوبه ففترق بجره
 لا يضمن صاحب القفل وإن كان ثوبه تعلق بالقفل لأنه إذا جرح الثوب فهو الذي أنلفه رجل
 دق في داره شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شيء وتلف كان ضمان ذلك على الذي دق في داره
 رجل دخل بيت رجل فاذن له صاحب الدار في الجلوس على وسادته فجلس عليها وإذا انحلتها
 فأرورة فيها دهن لا يعلم به فاندفعت القارورة فذهب الدهن فضمن الدهن وضمان ما فترق
 من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطتها فاذن له بالجلوس
 على الملاءة لا يضمن الجالس قال الفقيه في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضا وهو أقرب
 إلى القياس لأن الوسادة لا تمسك الجالس كالأنعسكة الملاءة وعليه الفتوى وإن أذن له
 بالجلوس على سطح وانخفض به فوقع على مملوكه إلا أن ضمن الجالس رجل قطع أشجار
 كرم لا يضمن كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة أن تقوم الكرم مع الأشجار القائمة وتقوم
 مقطوعة الأشجار فما بينهما يكون قيمة الأشجار فإذا عرفت قيمة الأشجار بعد ذلك يخبر المالك
 أن شاء دفع الأشجار المقطوعة إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك المقطوعة ورفع
 من قيمة الأشجار قيمة المقطوعة وضمنه الباقي رجل قطع شجرة من دار رجل بغير إذنه
 يخبر صاحبها فإن شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة لأنه أنلف عليه
 شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن تقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير شجرة
 فيضمن فضل ما بينهما وإن أمسك الشجرة وضمنه قيمة نقصان كان له ذلك لأنه أنلف عليه
 القيام وطريق معرفة ذلك أنه إذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فبعد
 ذلك تنظر إلى تلك القيمة وإلى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع
 وإن كانت قيمته مقطوعة وقيمتها غير مقطوعة سواء فلا شيء على القاطع لأنه لم يتلف شيئا
 رجل له شجرة الجوز أخرجت جوزا فغارار طيبة فأنلف إنسان تلك الجوزات كان عليه
 نقصان الشجرة لأن تلك الجوزات وإن لم يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضمن بالانلاف
 لكن إذا لم تكن على الشجرة فاما إذا كانت على الشجرة فأنلافها وقطعها ينقص قيمة
 الشجرة فليظن أن الشجرة بدون تلك الجوزات بما إذا اشترى ومع تلك الجوزات بما إذا
 اشترى فيضمن فضل ما بينهما وكذلك رجل كسر غصنا من أغصان الشجرة القائمة تقوم

الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما ❦ كسر رجل غصنا
 لرجل أو حرق ثوب به ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا كان للمالك ان يضمنه ويسلم اليه
 وكذلك الحرق اذا كان فاحشا هذه الجملة من غضب فاضيقان ومعرفة الفاحش واليسير
 مريت منافي الغضب ❦ لو استهلك على رجل جارية مغنية يضمن قيمتها غير مغنية هذه
 في البيوع من قاضي خان ❦ وكذلك لو استهلك انا فضة وعاليه ثمانين فعليه قيمته غير مصورة
 وان لم يكن للثمانين رؤس فعليه قيمته مصورة ❦ ولو قتل فاختة أو حمامة بقرقر فعليه
 قيمتها مرقرة ولو كانت حمامة نجيء من واسط لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذلك في
 الحمامة الطيارة يضمن قيمتها طائرة وكذلك الجارية اذا كانت حسنة الصوت لكنها لا تغني
 فهي على حسن الصوت كذلك في الغضب من الخلاصة ❦ وفي القنية من الغضب التي
 هرة في بيت حمام الغير ولم يجدهم خرجا فقتلت الحمام باسمها وهي طيارة بلغ تغيب سادر
 غوش وانما غالية القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة انتهى ❦ جالس
 على ثوب رجل بغير أمره فقام رب الثوب وتخرق يضمن الجالس ذكره في الوجيز وقد مريت
 منافي الغضب مع ما فيها من التفصيل ❦ أراد نقض جدار مشترك فتمعه جاره فقال الناقض
 ائذن لي يا خرب من دارك فاناضا من له فأذن له بعد الشرط فنقضه وخرب من داره شيء
 بنقضه لا يضمن ان لم تكن مباشرة وفي فتاوى الفضلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا
 كالوقال ضمنت لك ما يهلك من مالك لا يصح وكذلك لو بنى حماما وعمره وقال ان لحقتك
 مما صنعت نراب دارك فعلى ضمانه ❦ شرف الاثمة الفضلي هدم جداره فسقط على جدار
 جاره فهدم لا يضمن ولو أذن لجاره في هدم جدار مشترك بشرط أن ينصب الاخشاب فلم يفعل
 ضمن كذلك في فتاوى الفضلي وقال السعدي لا يضمن على كل حال ❦ قنع رأس مجعدة غيره
 وتركها مفتوحة فاذا ابتها الشمس لا يضمن ❦ ضرب بالرمث تحت القنطرة فكسرها سطواناتها
 وخرب القنطرة يضمن ❦ اشترى مدهنة وبنى فيها خراسا ومدة وفي جوارها مكتب
 فسقط من دق الحنطة والارز يضمن صاحب المدهنة قال رحمه الله لان التلف لما حصل
 بذلك كان مباشرة لا تسببا ولا بشرط التعدي في المباشرة ❦ قصار يدق الثياب في حافوته
 فانهدم حائط الجار يضمن لانه مباشرة ❦ حفر محظورة في أرض الغير وجعل فيها جورا
 وسقى صاحب الارض أرضه ولم يعلم فهلك فيه اختلاف والاصح انه يضمن ❦ اتخذ
 قنطرة ووضع على مواضع البدور مدرا نئلا يخرجها الحمام أولا يفسدها المطر فاذا الها
 انسان فهلك البدور فان أزالها في غير وقته والتزم الحفظ يضمن والا فلا ونفسير الضمان
 ان تقوم الارض مع البدور وتقوم بدونها فبرجع بفضل ما بينهما ❦ وان قنع كوة بيت
 فيه بطاطخ أو غمار فهلك بالبرد ان تلفت في الحال يضمن والا فلا كما لو غسل السفينة
 المشدودة بالشط ولو أفسد رجلا حتى جاء آخر فأخذ منه مالا لا يضمن الممسك هذه الجملة
 في القنية من الغضب ❦ رجل دخل دار رجل بامرء فعثر على برة فانكسرت لا يضمن

ولو عثر على صبي قتلته يضمن ❊ رجل قعد على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام فقترق ضمن الذي
 قعد على الثوب ولم يذ كر قدر الضمان من المخرق وفي العيون يضمن نصف الشق وسواء
 علم بجالوسه أو لم يعلم وعلى هذا رجل وضع رجله على مكعب غيره فرفع رجله فقترق المكعب
 وكذا من تشبث بثوب إنسان وجذبه صاحب الثوب ❊ رجل يمشى ومعه زجاجة دهن
 فاستقبله رجل فاصطدم ما فكسرت الزجاجة وأصاب الدهن ثوب القابل ففسد ثوبه ان
 مشى صاحب الزجاجة فهو ضامن وان مشى الآخر اليه لا يضمن وان مشيا معا وهما يريان
 ذلك لم يضمن أحدهما لصاحبه شيئا وان رأى أحدهما دون الآخر فالضمان على الراى
 من الخلاصة ❊ رجل طرح لبنا أو ألقى ترابا كثيرا فوهن جدار جاره حتى انهدم الحائط
 فان دخل الوهن في الحائط من ثقله ضمن من الوجيز من القصب ❊ داران متلاصقان
 جعل أحدهما صاحبهما داره اصطبلا وكان في القديم سكا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار
 الاخرى قال أبو القاسم ان كان وجوه الدواب الى الجدار لا يمنع وان كان حوافرها اليه فلا جاز
 منه وهذا خلاف ما في الكتاب ان من تصرف في ملكه ليس للآخر منعه وان كان يتضرر
 بذلك التصرف ثم اذا خرب دار الجار وعلم انها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن صاحب
 الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لان فعل الدواب لا يضاف اليه فلو ضمن انما يضمن
 بالتسبب وهو ادخال الدواب فاذا لم يكن متعديا في ذلك لا يضمن بخلاف ما لو ساق الدابة الى
 زرع غيره لانه في السوق متعد فيضمن من كتاب القسمة من الصغرى وفي قسمة الاشياء
 للانسان التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية فله أن يجعل فيها سورا أو جاما
 ولا يضمن ما تلف به اه ❊ أشرفت سفينة على الفرق فألقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى
 خفت ضمن قيمتها في تلك الحال من غصب القنية ❊ رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة
 فوقع المرأة على رجل أو متاع فأفسدته ضمن الرجل والمرأة الدية ❊ لو اتخذ رجل يترافى
 ملكه أو بالوعة فوهن منها حائط جاره وطلب منه جاره تحويله لم يجب عليه فان سقط الحائط من
 ذلك لا يضمن والشيخ الامام ظهير الدين كان يفتى بجواب ظاهر الرواية وأصل هذا في مناقب
 أبي حنيفة من الخلاصة ❊ هدم بيت نفسه فانهدم به بيت جاره وطلب منه جاره قيمة البناء
 لا يضمن ❊ لو قطع شجرة من بستان أو دار أو ضيعة وأتلفها ماذا يلزمه قيل ما قطع من
 بستان ودار يلزمه نقصانها وما قطع من الارض يلزمه قيمة الخطب ❊ أتلف شجرة من ضيعة
 ولم ينقص شيء من قيمة الضيعة قيل يجب قيمة الشجرة مقبوحة وقيل قيمتها بابتة ❊ شجرة
 نورت فنفضها رجل حتى تناثر ثمرها يضمن نقصان الشجرة كما مر في الجوزات الصغار ❊ قطع
 غصن رجل فنبت مكانه آخر لا يبرأ وكذا الزرع والبقل ❊ ضرب رجلا فأنغمى عليه ولم يمكنه
 البراح فاخذ ثوبه لا يضمن ولومات ضمن ماله وثيابه أيضا اذا ضاعت ❊ ضربه فسقط مغشيا
 عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن ماله وماله من مال وثيابه لانه مستهلك ❊ خرقت
 إحدى المرأتين أذن الاخرى المسنة شجرة فسقط القرط فضاء لم تضمن قلت ينبغي أن يكون

الجواب على نحو ما مر عن قاضي خان فيمن تعلق برجل فسقط منه شيء ﴿١﴾ ألقاه في حوض
أو خر ومعه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند القائه ضمن لانه بفعله لا لو سقطت
رقت خروجه عن الماء فانه بفعله ما لكها ﴿٢﴾ فمن ظالم فاخذ به رجل حتى أدركه الظالم
وغرمه أو طلبه ظالم فدل رجل عليه فاخذ ماله في قياس قول محمد يضمن الأخذ والردال
السببية لا على قول أبي حنيفة وبه يفتي ﴿٣﴾ التي شاة ميتة في نهر طاحونة فسال بها الى
الطاحونة ضمن لو كان النهر يحتاج لكرى والافلاو ينبغي أن يقال لو استقرت في الماء كما
ألقاها ثم ذهبت لم يضمن على كل حال اذ ذهابها بعد ذلك يضاف الى الماء لا الى الملقى ولذا
أمثلة منها أرسل دابته فاصابت شيأ بفورها ضمن لا لو وقفت ساعة ثم سارت وسندكرها
في مواضعها ﴿٤﴾ رفع الخشيش عن رأس الجمدة حتى ذاب الجمد أجاب بعضهم لا يضمن كسمن
جامد قال الاستر وشي وكأنا يفتون بضمائه لكنه أجاب بعدمه اذ تلف لا بفعله
﴿٥﴾ (١) مردى سور اخ ميوه حانه كسي كشاد سر مارامد وميوه افسردلو كان البرد غالبا
بحيث يجمد الثمار اذ افتح الثقب ومضى على ذلك زمان ولم يعلم به رب البيت ينبغي أن يضمن
وقيل ينبغي أن لا يضمن على كل حال اذ تلف بفعل غيره كسمن جامد وفيه خلاف محمد ﴿٦﴾ فصح
فم يرا البر وتركه كذلك حتى أخذ الا تخذ به لا يضمن الفاتح ﴿٧﴾ ثقب حائط فغاب فدخل منه
رجل فسرق لا يضمن الثاقب وبه يفتي لانه سبب والسارق مباشر وقال بعضهم ضمن من
الفصولين ﴿٨﴾ ثقب حائط انسان بغسيران مالكة فسرق شيء لم يضمن الثاقب ﴿٩﴾ رجل
خرج من خان ليلا ودخل الباب مفتوحا فسرق من الخان شيء لم يضمن ﴿١٠﴾ لو أخذت أغصان
شجرة رجل هو اء دار آخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت الاغصان يمكن صاحبها أن
يشدها ويرغ هواء داره ضمن القاطع وان لم يمكن شدها بان كانت غلاظا لا يضمن اذا
قطع من موضع لورفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع من كتاب الحيطة من
الخلاصة ﴿١١﴾ شق راوية انسان فسال ما فيها ضمن ماشق منها ومسال وما عطب بالسائل منها
فان ساق صاحب الراوية وهو يعلم بذلك فسال بعد ذلك الا أن لا يضمن ﴿١٢﴾ وكذا لو شق ما حمله
الجمال فسال يضمن فان ذهب الجمال وهو يعلم بذلك لا يضمن الشاق ما سأل بعد ذلك من
غصب المصغرى ﴿١٣﴾ ولو شق الراوية فسال ما فيها حتى مال الى الجانب الآخر ووقع
فانحرق ضمن الشاق قيمتها جميعا وينبغي أن يكون صاحب البعير لو علم بذلك وساق البعير مع
ذلك فلا يجب ضمان ما يحدث بعد السوق على الشاق ولو شقه صغير أو قال صاحبها راضيت
ما صنعت ثم راق البعير فزاق بمسال منه لا يضمن كافي اجارات قاضي خان ﴿١٤﴾ هشم طشت آخر
وهو مما يباع وزنا فالحاكم مخير ان شاء أمسك الطشت ولا شيء له أو دفعه وأخذ قيمة السليم
وكذا كل اناء مصنوع ولو مما لا يباع وزنا كسيف فكسره ضمن نقصانه ولو أنلف المكسور
آخر ضمن حديد امثله ﴿١٥﴾ سئل صاحب المحيط عن كسر قمعة قال لو تباع وزنا لم يضمن ولو كانت

(١) فتح رجل منفذا في بيت فأكهه شخص وجاء الشتاء وانجمدت الفواكه

تباع عدد ضمن النقصان من الفصولين ❶ كسر ابريق فضة لرجل أو صب الماء في طعامه وأفسده فالمالك بالخيار ان شاء أمسك ولا شئ وان شاء دفع اليه الا ابريق والطعام وضمنه قيمة الا ابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان من باب العيّن من دعاوى قاضى خان ❷ هشم ابريق فضة لرجل فحشمه آخر أيضاً وأصب الماء على حنطة رجل فنقصت ثم صب آخر أيضاً حتى زاد النقصان ضمن الثانى ويرى الاول من غصب الوجيز ❸ ولو صب ماء من الحب لانسان يؤمر باملائه لانه ملكه والماء مثلى من الفصولين ❹ مر بحمار عليه حطب وهو يقول اليك اليك الا ان المحاطب لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه وتخرق يضمن وان سمع الا أنه لم يتبأله التخرق بطول المدة فكذلك وأما اذا أمكنه ولم يتبحر لا يضمن من جنائيات الصغرى ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره ❺ ولو وضع ثوبه في بيت الغير فرمى به مالك البيت ضمن كفى مشتمل الهداية من الجنائيات اذا ضرر من الثوب في البيت بخلاف الدابة كما يأتي في الجنائيات وفيه أيضاً أقام حمارا على الطريق وعليه ثوب فأصاب راكب الثوب وخرقه ان كان راكب يبصر الثوب والحمار يضمن وان كان لا يبصر لا يضمن وكذا اذا كان الثوب في الطريق والناس يعبرون عليه وهم لا يبصرونه لا يضمنون اه ❻ لودفع دراهم نهرجة الى انسان لينظر فيها فكسرها لا يضمن لانه لا قيمة لهذه الصنعة من بيع قاضى خان من فصل قبض الثمن ❷ اصطبل مشترك بين اثنين ولكل واحد منه بقرة فدخل أحدهما الاصطبل وشد بقرة الآخر حتى لا تضرب بقرة فقهرت البقرة وتخنقت بالحبل وماتت لا ضمان عليه اذا لم ينقلها من مكان الى مكان آخر هذه في الغصب من الخلاصة

❶ الفصل الثانى فى الضمان بالسعاية والامر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به

❶ لوسعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلا فلو بحق نحو ان كان يؤذيه ويجزع عن دفعه الابسية أو فاسقا لا يمنع بالامر بالمعروف في مثله لا يضمن والسعاية الموجبة للضمان أن يتكلم بكذب يكون سبباً لاخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان انه وجد مالا وقد وجد المال أو قال قد وجد كنزا أو لقطة فظهر كذبه ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يغرم بمثل هذه السعاية أو قد يغرم وقد لا يغرم برئ الساعي ❷ لو قال عند السلطان ان فلان فرسا جيدا أو أمة جيدة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعي قنا ضمن بعد عتقه وسواء أخبر الساعي عند السلطان أو عند غيره لو كان ذلك الغير يقدر على أخذ المال منه ويجزع عن دفعه ضمن الساعي من الفصولين ❸ لا حاجة في دعوى السعاية الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لانه جعل آلة التضمين السعاية أما لو قال فلان عجز كردوم تاريان كردبزمرا ظالماتان بمجرد هذا لا تصح الدعوى وكذا لو ادعى انه أخذ فلان بغير حق وكذا لو ادعى انه ارتشى لا يصح أيضاً بدون التفسير فان فسر على الوجه

يسمع والافلا ❶ رجل فومن ظالم فأخذه انسان حتى أدركه الظالم فأخذه على قول محمد
 يضمن كفاتح القفص والفتوى في هذه المسئلة على هذه الرواية بخلاف مسئلة السعابة
 وكذا الورجل يطلب رجلا فأخذه وأخسره هل يضمن الدال على هذا والسعابة الموجبة
 للضمن أن يقول شياً هو سبب لأخذ المال وهو لا يكون به قاصد الحسبة فان كان قاصد
 الحسبة لا يكون سعابة ونفسير السعابة قال شمس الاسلام لو قال عند ظالم فلان وجد ما لا
 أو أصاب ميراثاً أو قال عنده مال فلان الغائب أو أنه يريد الفجور بأهلي فان كان السلطان
 ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعاباً موجبا للضمن اذا كان كاذباً فيما قال وان
 كان صادقاً فيما قال الا أنه لا يكون متظماً ولا محتمساً في ذلك فكذلك وان قال أنه ضربني أو
 ظمني وهو كاذب في ذلك كان ضامناً اه ❷ لو وقع في قلبه أنه يجي الى امرأته أو أمته فرفع
 الى السلطان فغرمه وظهر كذبه لم يضمن الساعي عند الشجين وضمن عند محمد وبه يقتل غلبة
 السعابة في زماننا ❸ وفي فتاوى الديناري قال للسلطان (١) فلان يازن فلان فاحشه
 ميكنسد وقوم ملامت ميكنسد بازغى استدفغرمه السلطان لا يضمن القائل (٢) كما امر
 معروف غمزني ذكره في الفصولين ❹ قال في الوقاية لوسعي بغير حق يضمن عند
 محمد زجراله وبه يقتل اه ❺ ذكر البزدوي أنه لوسعي الى السلطان فغرمه روى عن بعض
 علمائنا أنهم أفتوا بضمن الساعي وبعضهم فرقوا بين سلطان وسلطان بأنه اذا كان معروفاً
 بتغريم من سعي اليه ضمن والا فلا قال ونحن لا نفتي به فانه خلاف أصول أصحابنا اذا سعي
 سبب محض لا بهلاك اذا السلطان يغرمه اختياراً لا طبعاً ولكن نكل الرأي الى القاضي اذا
 الموضوع محتمد فيه ❻ اشتري شيئاً فقبل له شريته بثمن غال فسعي المشتري البائع عند
 ظالم فأخسره ضمن ان كان كاذباً لوصادقاً ❽ وفي فتاوى القاضي ظهير الدين في الوصايا ادعى
 عليه سرقة وقدمه الى السلطان يطالب منه ضربه حتى يقر فضربه مرة أو مرتين وجلسه نخاف
 من التعذيب والضرب فصعد السطح لينقل فتسقط عن السطح فأت وقد غرمه في هذا الامر
 فظهرت السرقة على يد غيره فلورثته أخذ مدعي السرقة بدينهم ورثهم وبغرامة أداها الى
 السلطان من الفصولين ❹ وفيه (٣) اسب يكي را ولاغنى كرفتند خداوند اسب ديكرى
 خود اسب خود را خلاص كرد قبل أجاب شيخ الاسلام برهان الدين أنه يضمن ولو كان الرواية
 بخلافه وهى انه اذا دل المودع سارقاً ضمن لا التزامه الحفظ بخلاف غير المودع فاعتبرها
 بمسئلة السعابة بغير حق اه ❹ اشتري جارية بغيبة الخامس ومضت مدة فأخبره بهذا
 انسان فأخذ الخامس يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فان الظلمة يأخذون الدامغان

(١) ان فلاننا يعمل الفاحشة مع زوجة فلان والناس يلومونه فلا ينزجر

(٢) لانه امر بالمعروف ولايس بسعابة

(٣) أخذوا فرس رجل للسخره فارى فرس آخر واستخلص فرسه

من جميع السلع فن أخيرهم يبيع أو شراء حتى أخذوا الدماغان أو الجباية منه ضمن
وللمظلوم أن يرجع عليه ١٠ أخبر الطلبة أن لفان حنطة في مطهرة فأخذوها منه فله أن
يرجع بها على المخبر وكذا إذا علمها الظالم لكن أمره الساعي بالأخذ ضمن ١١ شكك عند
الوالي بغير حق وأتى بها فضرب المشكوك عليه فكسر سنده أو يده ضمن الشاكي أرشه
كالمال ويسئل أن من حبس بسعاية فهرب وتسور جدار السجن فأصاب يده تلف ضمن
الساعي فكيف ههنا فقبل أن تفتي بالضمأن في مسألة الهرب قال لا رلومات المشكوك عليه بضرب
القائد لا ضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فحايته لا تقضى اليه غالباً ١٢ قال لغيره ادفع
هذه القمعة إلى أحد من الصغار لينصلحها فدفعتها إلى أحد ونسبها لم ضمن كالمودع إذا
نسى الوديعة أنها في أي موضع ومثله في فتاوى صاعد ١٣ ادفع هذا الغزل إلى ساج ولم يعينه
ولم يقل إلى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا ضمن كذا في الغصب من القنية ١٤ قوم
وقعت بهم المصادرة فأمر وارجلان يستقرض لهم مالا ينفق في هذه المؤنات ففعل فالمقرض
يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الآخر إن شرط الرجوع يرجع وبدون
الشرط هل يرجع اختلاف المشايخ فيه هذه في الوصايا من الخلاصة ١٥ رجل قال لغيره كل هذا
الطعام فإنه طيب فأكله فازاهو مسموم فمات لا ضمن كالموقال لغيره أساءت هذا الطريق فإنه
آمن فسلات فأنه لاصوص لا ضمن كافي فاضحان من الغصب ولوقال له لو تخوفوا وأخذ
مالك فانا ضامن ضمن ذكره في الفصولين عن فوائدهم سير الدين ثم قال فصار الأصل أن
المغرور أنما يرجع على الغار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة
كالموقال الطحان لرب البراجعة في الدلو فجعله فيه فذهب من الثقب إلى الماء والطحان كان
عالمه به ضمن إذ غره في ضمن العقد وهو يقتضى السلامة ثم قال نقلا عن المحيط ما ذكر من
الجواب في قوله فإن أخذ مالك فانا ضامن بخالف لما ذكره القديري فقد ذكر أن من قال لغيره
من غصبك من الناس أو من بايعت من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل ١٦ رجل قال
لا تخرق ثوب فلان فخرقه فالضمان على الذي خرقه لا على الآخر من الخلاصة من الغصب
١٧ رجلان على شطى نهر فقال أحدهما لآخر ما أرم بها سمى إلى فرماه فضاع في الماء ضمن إذا
كانت قوته لورمى بوجهه إلى الشط والافلا ١٨ أمر غيره أن ينظر إلى خابية هل صار خلا فظفر
وسال فيها من أنفه دم وقد صار خلا ضمن النقصان ما بين طهارته ونجاسته من القنية من
الغصب ١٩ الحر البالغ إذا أمر عبدا صغيرا أو كبيرا أو ذونا في التجارة أو محجورا عليه ليقتل
رجلا خطأ فقتل بمخاطب مولى المأمور بالدفع أو الفساد وكذا في كل موضع لا يكون موجبا
للقصاص ثم يرجع مولى العبد باقل من قيمته ومن دية المقتول على الآخر في ماله ولهذا لو تلف
في حال استعماله ضمن كذا في الجنائيات من الخلاصة ٢٠ رجل قال لصبي محجورا وعده هذه
الشجرة وانفض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الآخر دية الصبي وكذا
لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب ضمن ولو قال اصعد هذه الشجرة وانفض الثمار ولم يقل

انقضت في فقه الصبي ذلك فغلب اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه يضمن سواء قال
انقضت في الشجرة أو قال انقضت ولم يقل في رجل رأى صبيًا على حائط أو شجرة فصاح به
الرجل وقال له فوقع الصبي ومات ضمن القائل دينه ولو قال لا تقع فوق ومات لا يضمن
ولو ان بالغًا أمر صبيًا بتخريب ثوب إنسان أو بقتل دابته فضمن ذلك في مال الصبي ثم يرجع
به على الآمر وكذا لو أمر بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم ترجع على عاقلة
الآمر علم الصبي بفساد الأمر أو لم يعلم ولو ان عبداً مأذوناً أمر صبيًا بتخريب ثوب إنسان
قال أبو حنيفة يضمن الآمر ولو أمره بقتل رجل ففعل لا يضمن الآمر ولو أمر صبيًا بالقتل
إنسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا يرجع بذلك على عاقلة الآمر ولو أمر صبيًا
بالغًا لا يضمن الآمر ولو أمر بالغًا بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الآمر
ولو ان عبداً محجوراً بالغًا أمر عبداً مثله بقتل رجل أو كاره الآمر بالغًا والمأمور صغيراً ففعل
يرجع بالضمان على الآمر بعد العتق ولو ان صغيراً حراً أمره عبد محجور صغيراً بذلك ففعل
ضمن الصغير ولا يرجع على العبد الآمر ههنا وان أعتق الآمر ولو ضرب المعلم أو الاستاذ
الصبي أو التلميذ باهر الأبقات لا يضمن من جنابات قاضيه جان والآخره مرت في مسائل
الاجارة مفصلة فليطلب منها وفي الجنابات من الخلاصة لو كان الآمر عبداً ان كان
مأذوناً هو وصغير أو كبير والمأمور مأذون أو محجور صغير أو كبير يخاطب مولى المأمور بالدفع
أو الفداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وارث الجنابة في رقبته الآمر كذا في الزكاة من
الخلاصة أمره أن يؤدى زكاة ماله عن نفسه أو قال هب لفلان شيئاً أو قال عوض الواهب
لى عن هبته من مالك أو أنفق على عيالى أو من فى فناء دارى من مالك ولا خلط بينهما ولا شرط
الرجوع قال الامام السرخسى يرجع المأمور فى ذلك كله على الآمر وقال الامام خواهر زاده
لا يرجع بغير شرط وفى الجبايات والمؤن المسالمة اذا أمر غيره بأدائها قال الامام الزيدى
يرجع المأمور على الآمر بغير شرط وكذا فى كل ما كان مطالبه من جهة العباد حساً
والرجل اذا أخذ من السلطان ليصادره فقال لرجل خلصنى أو اسير فى يد المكافر اذا قال لغيره
ذلك فدفع المأمور مالا وخصه منه قال بعضهم لا يرجع المأمور فى المسائلين الا بشرط
الرجوع وقال بعضهم فى الاسير يرجع بلا شرط لافى المصادرة والامام السرخسى على
أنه يرجع فيها بلا شرط الرجوع كفى المدينون اذا أمر آخر أن يقضى دينه عنه اهـ وفيها
من الاجارة رجل استأجر حماراً من بخارى الى نيسف فلما سار بعض الطريق عي الحمار فى
الطريق يقال له بالقرابة فرومائد وكان صاحب الحمار بنفسه فامر هو ورجلاين بنفق على
الحمار وبين له الاجرة ففعل ان كان المأمور يعلم ان الآمر ليس بصاحب الحمار لا يرجع على
أحد الا أن يكون الآمر ضمن له وان لم يعلم يرجع على الآمر انتهى وقام الكلام على
هذا النوع من المسائل يأتى فى باب الوكالة فليطلب هناك رجل دفع الى آخر مراً قال له
اسبق به أرضى ولا تسبق به أرض غيرى فسبق به أرض الآمر ثم سقى أرض غيره فضاء المزان

ضاع قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن هذه في الوديعة
من الخلاصة ﴿١﴾ قال لا تخرأ دفع الى هذا الرجل دينار فادفع بحضرة لا يرجع على
الآمر الا اذا كان بين الأمرين ما أمر ﴿٢﴾ أخذ وعظا وقال لجارها اختي ولدي مع ولدك
تأخره خرج كني من حصته خود بدهم ففعل فأتخذ ضيافة فله أن يرجع على الأمران
كان ابنه صغيرا وان كان بالغ لا يرجع الا أن يقول الاب على اني ضامن من وكالة القنية
﴿٣﴾ اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الأمر لم يصح وفي كل موضع
لا يصح الأمر لا يجب الضمان على الأمر ﴿٤﴾ الجاني لو أمر العوان بالاخذ ففقيهه نظر
باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني الضمان وانما يجب على الآخذ وباعتبار السعي يجب
على الجاني فيتأمل في ذلك عند الفتوى قال أستاذنا الفتوى على ان الآخذ ضامن
على كل حال ثم هل يرجع على الأمر أم لا ان كان دفع المأخوذ الى الأمر رجوع وان هلك
عنده أو أساءته لم لا يرجع فان أنفق في حاجة الأمر به فهو بمنزلة المأمور بالاتفاق من
مال نفسه في حاجة الأمر على التفصيل الذي في كتاب الوكالة من الصغرى قلت والذي
في الوكالة انه لو أمر بانفاق ماله في حوائجه رجوع على الأمر وان لم يشترط الرجوع وأما الجاني
لو أرى العوان بيت المال لم يأمر بشئ أو الشريك أرى العوان بيت شريكه حتى أخذ المال
أو أخذ من بيته رهنا بالمال المطلوب لأجل ملكه وضاع الرهن فلا يضمن واحده منهما
من الجاني والشريك بلا شبهة اذ لم يوجد منه ما أمر ولا أجل ودفع العوان يمكن وأما دفع
السلطان فلا يمكن كافي الفصولين عن المحيط وفيه نقلا عن فوائده صدر الاسلام طاهر بن
محمد لو كان الأمر ساكن في الدار أو أساءته على المرفوع رجوع الجاني عما ضمن على الأمر
﴿٥﴾ (١) زنى مردى را كفت كه اين خاكر ازين خانه بيرون انداز فلقاه ثم حضر زوج المرأة فقال
اني وضعت كذا ذهبا في ذلك التراب فلو ثبت ضمن المأمور ﴿٦﴾ وفيه عن عدة خرق ثوب انسان
بأمر غيره ضمن المخرق لا الأمر والذي يضمن بالأمر السلطان أو المولى اذا أمره وفيه
عن الذخيرة ضمن الأمر لو سلطانا لا لو غيره اذا أمر السلطان أكرام المأمور يعلم طاعة انه
يعاقبه ان لم يمثل أمره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لأمره وفيه عن السير
الكبير ان مجرد أمر الامام ليس باكرام لو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمثل أمره وفيه
ومن الناس من جعل مجرد أمره اكراما ولو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمثل وذكر
في الاشياء ان الاب أيضا يضمن بأمر ابنه ﴿٧﴾ لو أمر قس غيره باتلاف مال رجل بغرم مولاه
ثم يرجع به على أمره لانه مستعمل للقس فصا رفا صبا ولو أمره بابق أو قال له اقل نفسك
ففعل يضمن الأمر قيمته ولو أمره باتلاف مال مولاه فأنلفه لم يضمن الأمر من الفصولين
قلت فعلم مما تقرر ان الأمر لا يضمن بالأمر الا في ستة الاولى اذا كان الأمر السلطان
الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان أب للمأمور الرابعة اذا كان المأمور صليبا

(١) قالت امرأه لرجل اتى هذا التراب من هذا البيت في الخارج

والآخر بالغاول يتعرض لهذا القيد في الاشياء ولا بد منه يرشدك اليه ما نقلنا عن قاضي خان آتفا السادسة اذا امره بحفر باب في حائط الغير فالضمان على الحافر ويرجع به على الآخر ثم وجدت أخرى وهي جاء بدابة الى النهر ليغسلها فقال لرجل ادخلها النهر فأدخلها فغرت وكان الآخر سائس الدابة لرجل آخر ولم يعلم المأمور بذلك فلو كان الماء بحال لا يدخل الناس دوابهم فيه ضمن ربه أيهما شاء فلو ضمن المأمور ورجع على السائس كما في الفصولين فيه صير المستثنى سبعا ثم وجدت أخرى وهي صاحب حاقت أمر اجير له ليرسل له الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان عن أبي يوسف يضمن الآخر ولو أمره بالوضوء فوضأ كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون للموتوي ومنفعة الارسال تكون للآخر كما في آخر الاجارة من قاضي خان وفيه من الجنبايات لو أمر اجير أو سقاء برش الماء في فناءه دكانه فعطب به انسان ضمن الآخر لا الراش انتهى ثم وجدت أخرى وهي لو أمر آخر ببيع هذه الشاة فذبحها ثم ظهر ان الشاة لغيره يضمن المأمور ويرجع على الآخر فقول بعضهم الآخر لا يضمن بالامر الا في خمسة ليس حصرا يعتد به كما ترى اذ قد بلغت ثمانيا ١ لو أراه قوسا وقال له مده فده فأنكسر لا يضمن ولو لم يكن بامره ضمن ولو دفع اليه درهما لينقله فغمزه فأنكسر فهو على هذا وقد مر ٢ دفع اليه قنا مقيدا بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بلا سلسلة فأتى القن لم يضمن اذا أمر بشيئين وقد أتى باحدهما ٣ دفع به لغيره الى رجل ليكرمه ويشتري له شيئا بكرانه فعمى البعير فباعه وأخذ ثمنه فهلك لو كان في موضع يقدر على الرفع الى القاضي أو يستطيع امساكه أو رده أعمى ضمن والا فلا ٤ (١) يكنى راما لداد كة بفسلان كس چون خط يستأني يده في دفعه بلا خط ضمن ٥ (٢) يكنى راعيني داد كة بيش فلان أمانت نه وي در خانه خود نه ادحتي هلك ذكر في المبسوط ما يدل على انه لا يضمن اذ قال لو أعطى رجلا قلب فضمه وقال ارهنه لي عند فلان بعشرة وقيمتها عشرون فامسكه المأمور عنده فاعطاه عشرة وقال رهنه كما قلت ولم يقبل رهنه عند آخر ثم هلك القلب عنده فلو تصادقا على ذلك رجع بالعشرة على الآخر وكان أمينا في القلب اذ الرهن من نفسه لم يجوز فهذا أمين أمره ان يودع عند آخر فلم يفعل أو أمره ان يبيع فلم يبيع فلا يصير مخالفا ويرجع اذ أقرض وهو مقرب ٦ أمر بليذه بالبيع وتسليم الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن لم يضمن اذ الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به ٧ دفع الى آخر افسا فقال ادفعه الى فلان اليوم ولم يدفعه لا يضمن لانه لا يلزمه ذلك من الفصولين ٨ ولو أمر غيره بان يتصدق بالفقه من ماله على جنس فتصدق المأمور على غيره يضمن المأمور ٩ أمره بان يتصدق بشئ من ماله ودفع اليه فتصدق

(١) أعطى لرجل مالا وقال اعطه فلان وخدمته سندا

(٢) أعطى عبدا لرجل وقال ضعه عند فلان امانة فوضعه الرجل في بيته

المأمور على أب نفسه أو ابنه جازا جماعا كذا في قاضي خان من الوصايا ❀ لهما دين على خزينة السلطان أو الديوان ولا يستخلص الا بالرشا والهدايا لا لاسعة فيه فامر أحدهما صاحبه بهما على أن يعطى له بمحضته يصح ويرجع ❀ قال لا تخرب لفلان عن ألف درهم فوهب كانت الهبة من الآمر ولا يرجع المأمور على الآمر ولا على القابض ولذا أمران يرجع في الهبة والدافع ممنوع ❀ ولو قال هب لفلان ألف درهم على اني ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الآمر للمأمور ويرجع الآمر في الهبة دون الدافع هذه في الوكالة من القنية قلت وبعض هذه المسائل يطالب من الوكالة من كذا هذا ❀ جاءه أجرة كل واحد منهم حارمه من رجل وسلم اليه الجرح ثم قال أصحاب الجرح لو واحد منهم اذهب أنت معه اتعاهد الجرحانا لا نعرفه فذهب الرجل مع المستأجر فقال له المستأجر قف هنا حتى اذهب أنا بالجرح وأجل الجوالق وأجى اليك فذهب المستأجر بالجرح ولم يقدر عليه قالوا الا يضمن المتعاهد لان أجهابه أمره بتعاهد ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ايداعا من الاجارة من قاضي خان ❀ أمر رجل بالضرب فنه عشرة أسواط فضربه أحد عشر سوطا فبات ضمن نصف قيمته اذ المعتبر في القتل عدد الجناية وهذا الفقه وهو ان القليل من الجراحة في القتل مهلك والاكثر في غير القتل غير مهلك فاعتبر فيه عدد الجناية من الفصولين ❀ وفي الاشياء من الجنائيات لو أمره أن يضرب عبدا عشرة أسواط فضربه أحد عشر فبات رفع عنه ما نقصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وبا عشرة أسواط ونصف قيمته انتهى ❀ رجلان في سفينة معهما متاع ثقلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على ان يكون متاعى بينك وبينى أنصافا قال محمد هذا فاسد وضمن مالك المتاع نصف قيمة متاعه من مشتمل الهداية قال في الاشياء عن القنية اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة والقوا فالغرم بعدد الرأس لانها الحفظ لانفس انتهى ❀ قال لرجل اقتل عبدي لم يحل قتله ولو قتله لم يضمن وان قتل انسانا بامر يضمن الدية كافي مشتمل الهداية ❀ وفي المجمع لو قال اقتلني ففعل اقتص منه ومضى في آخر خلافا لفرع ويجب في ماله الدية في أخرى انتهى ❀ وذكر هشام عن محمد رجل قال لغيره اقطع يدي فقطع لاشئ عليه ولو قال اقتلني فقتله فعليه الدية بالا جاع ولو قال اقتل ابني أو اقطع يداي وهو صغير أو قال اقتل أخي وهو وارثه فقتله لا يقتص من القاتل ويجب عليه الدية ولو قال اقتل عبدي أو اقطع يده ففعل لا يضمن شيئا من الوجيز وفيه عن الفتاوى لو قال لا تخرب عتدي بفلس أو بألف فقتله يقتص به انتهى ❀ رجل قال لا تخرب عتدي لي بابا في هذا الحائط لغيره ضمن الحافر ويرجع على الآمر وكذا لو قال احفر في حائطي وكان ساكني في تلك الدار لانهم من علامات الملك وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال له احفر ولم يقل لي ولا قال في حائطي ولم يكن ساكني فيها ولم يستأجره عليه لا يرجع على الآمر كذا في الجنائيات من الخلاصة

الفصل الثالث فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

رجل أراد ان يحرق حصا ئه أرضه فأوقد النار في حصا ئه فذهبت النار الى أرض جاره فأحرق زرعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو أحرق حصا ئه تتعدى النار الى زرع جاره لانه اذا علم كان قاصدا الحرق زرع الغير قالوا ان كان زرع غيره يبعه عن حصا ئه التي أحرقها وكان يأمن ان يحترق زرع جاره ولا يطير شيء من ناره الا شرارة أو شرارة فان لحملت الریح ناره من أرضه الى أرض جاره فأحرق زرع الجار وكنه لا يضمن فاذا كان أرض جاره قريباً من أرضه بان كان الزرعان ملتصقان أو قريبان من الالتصاق على وجه ان ناره تصل الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل له قطن في أرضه وأرض جاره لا صفة بارضه فأوقد النار من طرف أرضه الى جانب القطن فأحرق ذلك القطن كان ضمان القطن على الذي أوقد النار لانه اذا علم ان ناره تتعدى الى القطن كان قاصدا الحرق القطن ۞ رجل أوقد نوره ناراً فالتقى فيه من الخطب ما لا يحتمل له التنور فأحرق بيته ونعدي الى دار جاره فأحرق يضمن صاحب التنور ۞ رجل مر بنار في ملكه أو في غير ملكه فوقعت شرارة من النار على ثوب انسان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يضمن لانه لم يتخلل بين حل النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضافاً اليه حتى لو طارت الریح بشر من النار فألقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه هكذا ذكر في النوادر عن أبي يوسف وقال بعض العلماء ان مر بالنار في موضع له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الریح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى وهكذا لو وضع جرة في الطريق فاحتمل به شيء ضمن ولو هبت به الریح الى موضع آخر فأحرقت شيئاً في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الاجل السرخسي اذا وضع الجرة في الطريق في يوم الریح يكون ضامناً وذكر شمس الآلئة الخوافي في كتاب السير اذا وضع جرة في الطريق أو مر بنار في ملكه لا يضمن وأطلق الجواب فيه وذكر الناطقي أوقد ناراً في طريق العامة فجاء الریح ونقلها الى دار رجل آخر وأحرقها لا يضمن فعمل وقال لان جنائته قد زالت وذكر في الجنائيات مسألة تدل على صحة ما قال الناطقي ان جنائته قد زالت ۞ حداد ضرب حديد على حديد محمى فانتزعت شرارة من ضرب به فوقعت على ثوب رجل يعرف الطريق فأحرق ثوبه ضمن الحداد وذكر الناطقي حداد يجلس في مكان اتخذ في حانوته كبير يعمل به والحافوت الى جانب طريق العامة فأوقد الحداد كبره ناراً على حديد له ثم أخرج حديد فوضعه على علاته وطرقاتها بطريقة فتطاير ما يطاير من الحديد المحمى وخرج ذلك من حانوته وقتل رجلاً أوقفاً عين رجل أو أحرق ثوب انسان أو قتل دابة كان ضمان ما تلف بذلك من المال والدابة في مال الحداد دية القتل والعين تكون على قاتله لان ما طار من دق الحديد وضربه فهو كجنائته بيده لا عن قصده ولولم يدق الحداد لكان احتمل الریح عن بعض النار

من كبره أو بحديدة محماة وأخرجته الى طريق المسلمين فقتلت انسانا وأحرقت ثوب انسان
أوقلت دابة كان هدرها هذه الجملة من قاضي خان ❀ استأجر أرضا أو استعارها
فأحرق الحصاد وأحرق شئ في أرض أخرى فلا ضمان عليه لأنه غير متعدي في هذا التسبب
فأشبهه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا إذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت أما إذا كانت
مضطربة يضمن لأن موقد النار يعلم أنها لا تستقر في أرضه هذه في آخر الجارة من الهداية
❀ أو قد نارا فأحرق دار جاره لم يضمن لو أوقد نارا أو قد مثلها وأطلق الجواب شمس الأئمة
السرخسي وقال لا يضمن ❀ أو قد نارا في ملكه يوم الريح ليخرب فأحرق الحشيش وسمرت
النار الى الأكادس واحترقت لو كانت الريح تهب الى جانب الكدس ضمن والافلاذ
للانسان الايقاد في ملك نفسه لكن بشرط السلامة من الفصولين ❀ أمر ابنه البالغ
ليوقد نارا في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فأتلفت شيئا يضمن الاب لأن الأمر قد صرح
فاتنقل فعمل الابن اليه كالمواشيه الاب ❀ أمر صيدا يأتى له بالنار من باغ فلان فجاءها
وسقطت منه على حشيش وتعدت الى الكدس فأحرق يضمن الصبي ويرجع به على الأمر
من جنات القنينة ❀ وفيها دار بين شريكين لأحدهما فيها انعام باذن شريكه واذن
الآخر لرجل بالسكنى فيها فسكن وأوقد فيها نارا فأحترقت الدار والانعام فعليه قيمة الانعام
والدار في الايقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوبا لكن تقييده بالايقاد المعتاد أو وقع في شبهة
فيه ❀ حمل قطنا الى الداف فلقمته في السكة أمر أنه تحمل قبسا من النار فأخذت النار
قطنا فأحرقته لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والا ينظر ان كانت المرأة هي التي مشت
الى القطن ضمنت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن ❀ رجلان كانا يدبغان جلودا
في حافوت واحد فاذاب أحدهما شحمه في رجل فحس فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشحم
وأصاب السقف فأحرق متاع صاحبه وأمنعه الجيران لم يضمن انتهى ❀ رجل أحرق
كدس السالرجل قال محمـد لو كانت قيمة البرقي السنبلي أكل من قيمته لو كان خارجا عن السنبلي
كان عليه الجـل من قاضي خان في الفصل الاول من الغصب ❀ لو وقعت جرة من يده على
الطريق ثم من الارض أصابت ثوب انسان فأحرق يضمن من الخلاصة

❀ الفصل الرابع فيما يضمن بالماء وما لا يضمن ❀

لو صب الماء في ملكه وخرج عن صبه ذلك الى ملك غيره فافسد شيئا فالقياس ان لا يكون ضامنا
لأن صب الماء في ملكه مباح له مطلقا ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم
انه يتعدى الى أرض جاره يكون ضامنا لأن الماء سيال فاذا كان يعلم عند الصب انه يتعدى
الى ملك جاره يكون ضامنا كما لو صب الماء في ميزابه وتحت الميزاب متاع غيره ففسد به كان
ضامنا وذكر الفقيه أبو جعفر اذا سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره قال هذه المسئلة
على وجوه ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان

ضامنا وان كان الماء يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره
بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استمسنا و يكون هذا بمنزلة الاشهاد على الخاطئ المائل
وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى يتعدى الماء الى أرض جاره لا يضمن وان
كان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة حتى يعلم انه اذا سقى أرضه يتعدى الى أرض
جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة حتى يصير مانعا ويمنع من السقي قبل ان يضع المسناة
وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي قال في الخلاصة من الشرب وان لم تكن أرضه في صعدة
لا يمنع قال والمذكور في عامة الكتب انه اذا سقى غير معتاد ضمن وان كان معتادا لا يضمن
انتهى ١ ولو كان في أرضه ثقب أو جحر فان علم بذلك ولم يسهده حتى فسدت أرض جاره
كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكرنا اني اذا سقى أرضه فخرج الماء الى
أرض غيره لا يضمن ولو صب الماء الى أرضه صبا خرج منها الى أرض غيره ٢ كان ضامنا
٣ رجل يسقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغيرة مفتوحة فوهاها
فدخل الماء في الأنهار الصغيرة ففسدت بذلك أرض قوم قال الشيخ الاجل ظهر الدين
يكون ضامنا كانه أجرى الماء فيها هذه الجملة سوى المنقول من الخلاصة من قاضي خان
من الجنائيات ٤ أجرى الماء في النهر ما لم يتحمل النهر فدخل دار انسان بغير ثقب ضمن ما أتلفه
ولو دخله من بحر ولو لا البحر لما دخل والجرح في لم يضمن ٥ انشق النهر وخرب بعض
الارض لا يؤخذون بضمن الارض من الفصولين ٦ وفي الخلاصة من الشرب نهر يجري في
أرض قوم فانفتح النهر وخرب بعض أرض قوم لا يحاسب الارضين ان يأخذوا بحساب
النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض انتهى ٧ سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز
أرضه وقد كان طرح رجل أسفل منه في النهر ترابا قال الماء عن النهر وغرق قصيرا ضمن
من أحدث في النهر لا من أرسل الماء لوله حتى في النهر ولم يعرف عما حدث فيه ٨ سقى
أرضه فانبت الماء من أرضه فافسد أرض جاره أو زرعه لم يضمن ولو أرسل الماء فافسده
ضمن من الفصولين ٩ ألقى شاه ميتة في نهر الطاحونة فسال بها الماء الى الطاحونة فخربت
الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج وعلم انها خربت من
ذلك يضمن ١٠ رجل قلع شجرة له على ضفة نهر فانقلع النهر وأخذ التراب وألقاه في موضع
شجرته حتى سواه وتركه ثم ان أبواب النهر استأجروا رجلا ليكنس النهر فاجرى فيه الماء
ليبتل النهر حتى يسهل كرية فارسل الماء في النهر ونام في الطريق وكان ذلك في الليل فلما
انتهى وجد الماء قد خرج من موضع قلع الشجرة وغرق كدس حنطة لرجل أما الاجير فلا يضمن
وأما قلع الشجرة (١) يكفه المهر حتى ساوت جانب النهر يضمن ١١ سكر النهر المشترك فانشق
الماء وخرب قصر رجل ضمن وقد ذكر قبل هذا اذا كان السكر بالتراب اما اذا كان السكر
(١) قوله يكفه النهر حتى الخ هكذا في الاصل ونص الهندية وأما قلع الشجرة ان كانت الشجرة
بمقت النهر حتى ضاق جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانبي النهر فقلع النهر ضمن اه

بالحشب والحشيش له ذلك باذن الشركا وبغير اذنه **§** وفي فتاوى البقالى لوقح الماء
وتركه فازداد الماء أو رفع النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن
اذا أرسل الماء على وجهه لا يحمي له النهر وقد ذكرنا انه اذا سقي غير معتاد يضمن وتفسير
الضمان ان تقوم الارض من روعة وغير روعة فيضمن الفضل ولو سدانها الشركا حتى
امتلا النهر وانبتت وغرق قطن رجل أو أرسل الماء في النهر وعلى النهر انما صار مغامرة مفتوحة
القنوات فدخل الماء في القنوات وأفسد زرع غيره ضمن في الوجهين من الخلاصة في
الشرب **§** سقى أرضه ولم يستوثق في سد الشق حتى أفسد الماء الشق وأخرى أرض
جاره ضمن اذا كان النهر مشتركا وقصر في السد **§** له نهر لم يحفظ شطه فازداد الماء وغرق
أرض جاره لم يضمن **§** فتح الماء الى كرده واشتغل بعمل آخر فلم يشعر به حتى امتلأت
وتجاوز الماء الجوامع وأفسد زرع جاره ضمن ولو ملاًها حتى خرج الماء ضمن وان كان
غائباً هذا اذا كان أرض الساقى بحال لا يستقر الماء فيها فاذا استقر فيها ثم خرج لا يضمن
§ جدول مشترك بين الجيران على رأسه راقد يفتحه كل واحد من الشركا ويسقى أرضه
ويسد عقيب السقى به جرت عادتهم فتركه أحدهم مفتوحاً بعد السقى حتى غرقت أرض
بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقى من القنية في الشرب **§** سقى أرضه فخرج
الماء منها الى غيرها فافسد متاعاً وزرعاً أو كراً بالابحكون ضامناً لانه متصرف في
ملكه فيباح له مطلقاً **§** لو حفر نهر في غير ملكه فانبثق الماء من ذلك النهر وغرق أرضاً
أو قرية كان ضامناً لانه سبيل الماء في غير ملكه فيضمن **§** ولو وش الطريق فغطب انسان
بذلك كان ضامناً اذا رشح كل الطريق وان رشح بعضه فمات انسان في الموضع الذى رشح ولم
يعلم بذلك فغطب كان ضامناً وان علم بذلك فوفيه مع العلم لا يكون ضامناً هكذا قال مشايخنا
وفي الكتاب أطاق الجواب وأوجب الضمان على الذى رشح وان مررت دابة فغطبت يضمن
على كل حال أى سوارش البعض أو الكل من قاضى خان **§** قال فى النصولين لو تعدى
برشه ضمن والا فلا يضمن بان رشح هو كالعادة لدفع الغبار ولو رأى سائق الدابة الماء قد رشح
فساقها لم يضمن الراش ولو لم يره أو كان بالليل ضمن كذا أفنى بعضهم **§** ولو صب فيه ماء
فانجده فزلق به انسان أو ذاب ثم زلق ضمن ولو رشح فيه الماء فجاء رجل بحمار بنفقته
صاحبهم الى أحدهما بقوده فقبه الحمار لا يخرق زلق فلو كان سائقاً لم يضمن الراش اذا تلف
يضاف الى سوقه انتهى **§** وحارس السوق اذا رشح الماء يضمن ما غطب به على كل حال
هذا كله في طريق العامة وأما في السكة الغير نافذة اذا رشح فيها من هو من أهلها لا يكون
ضامناً من جنبايات قاضى خان **§** رمى الثلج في طريق فسقط عليه انسان ضمن وكذا
لو رماه في مراد الباب للاذن فى الاتقاء بشرط السلامة وكذا فى سكة نافذة وأما فى غير النافذة
فدورماة فيها أصحاب الدور فهلك انسان لم يضمن وارقد ذكر القاضى ظهير الدين الصحيح انه
لا يضمن فى النافذة وغيرها من النصولين **§** لو أخذ الجمل فى طريق البهايم الى شرب الماء

فزلقت فيها بهيمة لا يضمن ﴿١﴾ نقب موضعاً من حوض اسقى الماء فوق فيه أعمى فتلف فعليه الضمان كن وضع قطرة على نحر العامة وهلك بها شيء يضمن وقال القاضي ببيع الدين لا يضمن لانه مأذون برفع الماء ولا يتهيأ له الا بالنقب من جذائات القنينة ﴿٢﴾ أرسل في أرضه ماء لا تحتسمله أرضه فتعدى الى أرض غيره فافسد ما فيها من الزرع كان ضامناً وان كان يعلم ان أرضه تحتسمل ذلك الماء لا يضمن من فصل النار من قاضيجان ﴿٣﴾ صبي بال على سطح فنزل من الميزاب وأصاب ثوباً فافسد به غرم الصبي من الفصولين روى عن عمر رضى الله عنه انه قضى على من صب الماء الحار على رأس انسان حتى ذهب سمعه وبصره وعقله وشعره باربع ديات ولومات من ذلك لم يجب الادية واحدة ذكره في الوجيز من الجنائيات والله أعلم

﴿١﴾ الباب الثاني عشر في مسائل الجنائيات ﴿٢﴾

الجنائية لغة اسم لما يجتنبه المرء من شرا كتسببه وفي الشريعة اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو في نفس لكن في عرف الفقهاء يراد بطلاق اسم الجنائية فعل محرم في النفس والاطراف ذكره في ابصار الاصلاح أخذاً من التبيين ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول

﴿٣﴾ الفصل الاول في الجنائية باليد مباشرة وتسيباً

المباشرة ضامن وان لم يتعمد ولم يتعد والمتسبب لا يضمن الا ان يتعد فلورمى سهماً الى هدف في ملكه فاصاب انساناً ضمن ولو حفر بئر في ملكه فوق فيها انسان لم يضمن ولو في غير ملكه ضمن ولو سقط انسان من حائط على انسان في الطريق فقتله كان ضامناً بديه المقتول بمنزلة نائم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامناً ولومات الساقط بمن كان في الطريق فان كان ذلك ماشياً في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعدي في المشي في الطريق فلا يمكنه التحرز عن سقوط غيره عليه وان كان ذلك الرجل واقفاً في الطريق قائماً أو قاعداً أو نائماً كان دية الساقط عليه لانه متعدي في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون ضامناً لما تلطف به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعدياً في الوقوف والنوم في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل وان مات الاسفل به في الاحوال كلها لان الاعلى مباشر قتل الاسفل وفي المباشرة المالك وغير المالك سواء كان نائم في ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامناً لانه مباشر في قتله من قاضى خان ﴿١﴾ ولورمى شخصاً بظنه سيده فاذا هو آدمى أو حر يما فاذا هو مسلم وجبت الدية وكذا لو أغرق صبي في البحر نجح الدية عند أبي حنيفة وقالوا يقتض منه ﴿٢﴾ واذا اتقى صفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلماً ظناً انه مشرك فلا قود وتجب الدية هذا اذا كافوا مختاطبين وان كان في صف المشركون لا تجب الدية لسقوط عصمته بكثير سوادهم ﴿٣﴾ ومن شج نفسه وشج رجل وعقره أسد وأصابته حية فمات من ذلك فعلى الاسد ثلث الدية لان فعل الحية والاسد جنس واحد لكونه هداراً

في الدنيا والاخرة فصار كانه تلف بثلاثة أفعال فيكون التسالف بكل واحد ثلثه فيجب عليه
ثالث الدية ١٠ ومن شهر على رجل سلاحا ليلا أو نهارا أو شهر عسالا في مصر أو غيرها في
طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه من الهداية ولو شهر عليه
عصا نهارا في مصر فقتله قتل به ذكره في الإصلاح ١١ وان شهر المحنون على غيره سلاحا
أو الصبي فقتله المشهور عليه ور عليه فعليه الدية في ماله وقال الشافعي لا شيء عليه ١٢ لو ضرب
الشاهر المشهور عليه بسلاح في المصر فأنصرف فقتله المشهور عليه اقتص من المشهور
عليه ومن دخل على غيره ليلا وأخرج السرقة فاتبه رب المال وقتله فلا شيء عليه اذا
كان لا يمكن من الاسترداد الا بالقتل ولو شهر الاب على ابنه سلاحا ولا يمكن دفعه الا
بقتله لا بأس بقتله من الهداية ١٣ أراد أن يكره غلاما أو امرأة على فاحشة فلم يستطعها
دفعه الا بالقتل فدمه هدر كما في مشتمل الهداية عن المنية ١٤ وفي الوجيز لوطع الوالد
الاصبع الزائد من ولده لا يضمن وان قطع غيره ضمن عن محمد لواجتمع الصبيان أو المجانين
على رجل يريدون قتله وأخذ ماله ولا يقدر على دفعهم الا بالقتل ليس له أن يقتلهم ولو قتلهم
ضمن ديتهم اه قلت وهذا مشكل نظره بالتأمل ١٥ ولورمى رجلا عمدا فقتله السهم منه الى
آخر فأتا فعليه القصاص للاول والدية للثاني على عاقبته لان الاول عمد والثاني أحد نوعي
الخطأ ١٦ ومن له القصاص في الطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس ومات المقتص منه
يضمن المقتص دية النفس عند أبي حنيفة وقال لا يضمن كالامام والبراع والحمام والمأمور
بقطع اليد من الهداية ١٧ ولو قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله أن يقتل القاتل قصاصا
سواء قضى القاضي أو لم يقض ويقتل بالسيف ويضرب علاوته ولو أراد أن يقتله بغير
السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يعزر الا انه لا ضمان عليه وصار مستوفيا حقه ولا ضمان
على ذلك هذا اذا قتل والامر ظاهر فاذا قتل فقال الولي كتب أمرته لا يصدق في ذلك ويجب
القصاص على القاتل ١٨ رجل أراد أن يخلق لحية رجل ليس له أن يقتله ولو أراد أن يقلع
سنه له أن يقتله هذا اذا قلع أما اذا جأ بالمبرد ليرد سنه فقتله فعليه الضمان ١٩ لو ضرب
انسانا ضربة لا أثر لها في النفس لا يضمن شيئا ٢٠ رجل صاح على آخر فأتا من صيحته تجب
الدية ٢١ رجل أعطى صبي سلاحا لمسكه فعطب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة
المعطى ولو لم يقل له أمسكه الخنار انه يضمن وكذا لو قال للصبي اصعد هذه الشجرة وانفض
ثم رها فقصعد وسقط ضمن الأمر ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره
لا يضمن الدافع بالاجماع من الخلاصة ٢٢ وضمان الصبي اذا مات من ضرب أبيه أو وصيه
نأديا عليهم عند أبي حنيفة خلافا لما هذه في الدعوى من المجمع قال في الاشباه الواجب
لا يتقيد بوصف الامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي الى النفس وكذا
اذا مات المعزور وكذا اذا مرى القصد الى النفس ولم يتجاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع
المقطوع يده يد قاطعه فمتر ضمن الدية لانه مباح في تقيد وضمن لو عزز وجتسه فمات ومنه

المروري في الطريق مقيد بوصف السلامة ومنه ضرب الابن أو الام أو الوصي تأديبا
ومن الاول ضرب الابن أو الام أو الوصي أو المعلم باذن الاب تعليمات لاضمان
فصرب التأديب مقيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحله في الضرب المعتقد
اما في غيره فيجب الضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا وطئ زوجته فافاضها
ومات فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطء أخذ موجب وهو المهر فلم يجب
به آخر ونماه في التعزير من الزيلعي اه وفي قاضي خان لو ضرب الرجل ولده الصغير
في تعليم القرآن فأت قال أبو حنيفة يضمن الوالد دينه ولا يرثه وقال أبو يوسف لا يضمن
ويرثه وان ضرب المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم اه ولوروى مسلم ان اردوا العياذ بالله
تعالى ثم وقع به السهم فعلى الراعي الدية عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه ولوروى وهو مرند
فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا وكذا اذ ارى حرييا فأسلم كافي الهداية
ولو اراد من قطعت يده عمدا ثم أسلم ثم مات أو جرحه أو شهدها أو همدته من الجمع ولو
شج رجلا موضحة فذهب بها سمعه وبصره يجب أرش الموضحة في الموضحة ودية النفس في
السمع والبصر ولا يدخل أرش الموضحة فيها ولو شجبه موضحة فذهب بها شعر رأسه يجب
دية كاملة للشعر ويدخل أرش الموضحة فيها ولو شجبه موضحة فذهب بها عقله كان
عليه دية النفس لاجل العقل ويدخل فيها أرش الموضحة وفي شعر الرأس واللحية اذا ذهب
ولم يثبت دية النفس وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون بعض يجب حكومة عدل
وكذا في لحية الكوسج اذا كانت الشعر وطاقت منفردة وان سترت وهى رقيقة ففيها
دية وان كانت شعرات على الذقن لا شيء فيها وان حلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل
ويؤجل حلق الرأس واللحية والشارب سنة فان لم تنبت تجب الدية فان أجل في الرأس أو
اللحية ومات المجنى عليه قبل الحول وقبل النبات لا شيء عليه في قول أبي حنيفة وقال
صاحبه فيه حكومة عدل وفي قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو مالان
من الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس ولو ضرب أنف
رجل فلم يجدر بريح طيب ولا نث في حكومة عدل وفي بعض الروايات فيه الدية وذهب
الشم بمنزلة ذهاب السمع وفي قطع كل الذر دية كاملة وكذلك الحشفة وحدها وان ضربه على
الظهر ففانت منفعة الجماع أو صار أحدا ب يجب دية النفس ولو طعنه بريح أو غيره في الدبر
فلا يستمسك الطعام في جوفه فعليه دية كاملة وكذا لو ضربه فسلم بوله ولا يستمسك البول
ففيها الدية وان أفضى امرأه فلا يستمسك البول ففيها الدية وان كانت تستمسك فهي جائفة
يجب ثلث الدية وفي العينين والحاجبين والشفتين وثدي المرأة وحلمتها الدية وكذا في اليدين
والرجلين والاذنين والخصيتين والالبتين اذ لم يبق على عظم الورك اللحم فان بقي من اللحم شيء
ففيه حكومة عدل وفي اشهار العينين الدية وفي أحدهما نصف وفي كل شعر ربع الدية
وفي أصابع اليد وفي كل اصبع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث من عشر الدية الا

الايهام وفي كل مفصل من الايهام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وان كان
الاسنان اثنين وثلاثين فذهب السكل ففيها دية وثلاثة اخماس الدية وفي اعوجاج الوجهه
وقطع فرج المرأة ان منع الوطء أو ضرب على الظهر فاقطع مائه ففي جميع ذلك دية كاملة
واختلفوا في حكومة العدل والقنوى على انه يقوم عبداً بالاهذا الاثر ثم معه فقد رالتفاوت
بين القيمين هو حكومة العدل وان قطع بعض اللسان فنع السكلام يجب فيه الدية وان منع
بعض الكلام دون البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية
بقدر ما فات من الحروف ولو شج دامية أو باضة أو متسلاحة أو مسجاً فاقطع ففيها حكومة
عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية لو خطأ وفي المنقولة عشر الدية ألف درهم وكذلك في
الهاشمية وفي الآمة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية اذا وصلت الى الجوف ولم تنفذ فاذا
نفذت وراه ففيها ثلثا الدية ولو حاق رأس شاب فابت أيض لاشئ عليه في قول أبي حنيفة
وكذا اذا قطع الرجل وبه أخذ الفقيه وفي قطع اليد السلا حكومة عدل وكذا في قطع الرجل
العرجاء حكومة عدل ولو قطع اليد من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية
اليدين وفي نصف الساعد حكومة عدل ولو قطع أطراف اليدين أو الرجلين روى الحسن عن
أبي حنيفة ان فيه حكومة عدل وفي الخصى والعينين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان
تحرك يجب القصاص في العمدة والدية في الخطا وان لم تحرك كان فيه حكومة عدل ويجب
الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة عدل وكذا في لسان
الاخرس يجب حكومة العدل واذا دفع امرأة وهي بكر فسقطت وذهبت عذرتها كان
عليه مثل مهر مثلها ولو ضرب سن انسان فحرك فأجل فان اخضر أو احمر يجب دية السن
خمس مائة وان اصابه فتر اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب شئ ولو اصابه دية السن
اذا قامت منفعة المضغ وان لم تنف الا انه من الاسنان التي ترى حتى فات جماله فكذلك فان لم
يكن واحداً منهم ما فقه روايتان والصحيح انه لا يجب شئ وان قلع سن بالغ فبنت لاشئ عليه
وكذا سن الصبي اذا بنت لاشئ عليه ولو زرع سن رجل فانتزع المزروع سنه من النازع قصاصا
فبنت سن الاول كان على النازع الثاني أرض سن النازع الاول خمسمائة لانه لما بنت سن
الاول تبين ان القصاص لم يكن ولو بنت سنه اعوج كان فيه حكومة عدل ولو بنت نصف
السن كان عليه نصف أرضها ولو عض يد رجل فانتزع صاحب اليد به وقلع سن العاض
لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وقال ابن أبي ليلى عليه دية السن ولو عض ذراع رجل
فخذه من فيه فسقط بعض أسنان العاض وذهب لحم ذراع الجني عليه قال محمد لا ضمان
الاسنان ويضمن العاض أرض ذراع الجني عليه ولو نزع رجلان في جبل واحد كل منهما
أخذ طرفه بجذبان فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فسقط كل واحد من
جانبه ومات ليس على القاطع شئ لانه قصد الصلح دون الهلاك هذه الجملة من قاضي خان
وفي الوجيز نقل عن المنتقى وجلان مداحبلاً فاقطع الجبل فسقطا وماتا ان سقطا على القفا

لا ضمان فيهما وان سقطا على الوجه فدية كل واحد منهما على صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والاخر على الوجه هدر دم الساقط على القفا ووجب دية الساقط على الوجه وان قطع أجنبي الجبل حتى سقطا وما تضمن القاطع اهـ وهكذا في الخلاصة ومثمل الهداية نقلا عن المختار فلم أدر من أين ذهب قاضي خان الى ما ذهب ولعله اطلع على رواية في المذهب فاخترها واليه اذهب ثم انى اطاعت على شاهد من قاضيان على ما ظننت به قال في فصل آخر من الجنائيات منديل أو جبل طرفاه في يدرجلين يتجازبان فانقطع المنديل أو الجبل فسقطا وما تا قال أبو يوسف ان سقطا على قفاهما هدر دمهما لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وان سقطا على وجههما فدية كل على الآخر لانه مات بصنع الآخر وان سقط أحدهما على وجهه والاخر على قفاه ووجب دية الساقط على الوجه دون المستلقي وان قطع أجنبي هذا الجبل فوقه على قفاهما يضمن القاطع ديتهم ما وقيمة الجبل ولو وقع على وجهه هـ ا قال محمد فذا لا يكون من قطع الجبل ولو وقع على قفاهما ذكر ابن رستم انه لا ضمان على قاطع الجبل اهـ رجلا ناصطا ما فنانا ان وقع كل واحد منهما على وجهه لا شيء على واحد منهما وان وقع كل واحد منهما على قفاه فعلى عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان وقع أحدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر دية الآخر على عاقلة صاحبه صيتان وقعت احدهما على الاخرى فزال بكاره احدهما بفعل الاخرى يجب مهر المثل على الصبيبة من الخلاصة وفيها ان المجنون اذا قصد قتل انسان فقتله المصول عليه يضمن الدية رجلا أراد أن يضرب بالسيف فاخذ آخر السيف بيده فحذب صاحب السيف سيفه من يده فقطع نصف أصابعه ان كان من المفاصل فعليه القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه دية الاصابع ولو قطع ظفر غيره ان ثبت كما كان فلا شيء على القاطع وان لم يثبت أو ثبت منه ميبا فففيه حكومة العدل لكن في المتعيب دون مالم يثبت وليس فيه أرض مقدور ولا قصاص ولو ضرب امرأه حتى صارت مستعاضة يجب الدية وفي الحزانية ينظر طول ان برئت لا يجب شيء وان لم تبرأ فعليه الدية وفي الضلع اذا كسرت حكومة العدل وفي الصلب اذا دق لكن بقدر على أن يجامع ففيه حكومة عدل رجلا ن في بيت وليس معهم ما أحد وجداً أحدهما مقتولا قال أبو يوسف أضمنه الدية وقال محمد لا أضمنه لعله قتل نفسه من الخلاصة ضرب رجلا فصمت إحدى أذنيه يجب نصف الدية وان لم يذهب الزينة كما اذا ذهب ضوء إحدى العينين في شرح الطحاوي لا نعلم فيمن اطلع على بيت غيره ففقت عينه شيئا منه وصاعن أحمنا ومذهبه انه هدر وقال أبو بكر الرازي هـ ذا ليس بشئ ولبزمه حكم الجنابة وقال الشافعي هو هدر لقوله عليه السلام من اطلع على دار قوم بغير اذنهم ففقتوا عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا هو محمول على ما اذا لم يمكنه دفعه لا يفتق العين وهو هدر بالاجماع وفي كنز الرؤس اذا نظر في باب دار انسان ففقت عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يمكنه تعجته من غير فرق العين وان أمكنه يضمن وقال الشافعي

لا يضمن في الوجهين ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار فقفاً عينه لا يضمن بالاجماع لانه
 شغل ماله كما لو قصد أخذ ثياباً به فذفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها
 انقلبت فأس من قصاب كان يكسر العظم فانلفت عضواً انسان يضمن وهو خطأ والدية في
 ماله لانه لا عاقلة للجسم انما عاقلة للرجل انما عاقلة للرجل انما عاقلة للرجل انما عاقلة للرجل
 رجل صبي تضمن المغطية ابو الفضل صغيران يلعبان فصرع أحدهما صاحبه فانكسر
 نخذه ولم ينجر حتى لا يمكنه المشي فعلى أقرباء الصبي من جهة أبيه تجسمائه دينار ابو بكر
 رحمه الله صبيان يرمون لعباً فاصاب سهم أحدهم عين امرأته وهو ابن تسع سنين أو نحوه فالدية
 في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة قال ابو الليث وانما واجب
 الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجسم عاقلة واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبينه فعلى عاقلة
 ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء تزعم امرأته فتجن يوماً وتفيق يوماً
 فحكومتها عدل من القنية وقال ابو حنيفة رجلان مد اشجرة فوقت عليهما فقتلتهما
 فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه رجل أخذ بيد رجل فحذبه الا تخريده من
 يده فانه تمت يده قال محمدان أخذها للمصاحفة فلا شيء على الاخذ وان أخذها ليغمزها
 ضمن الاخذ ارض اليد ولو قلع سن رجل خطأ فائت بها ما كان غرم أرشها وكذلك الاذن
 لانها لا تعود الى حالتها الاولى ولهذا لو قلع اسنان هذا المقلوع ثانياً لا شيء عليه ولو نبتت
 بنفسها صحبته لا يضمن شيئاً ولو نبتت على عيب فحكومتها عدل عن محمد رجل قلع سن صبي
 أو حلق رأس امرأته فصالح الخاني أبو الصبي أو المرأة على الدراهم ثم ثبت السن والشعر
 برد الدراهم وكذلك اذا كسرت فخرت فصالحه منهما ثم صحت وفي قلم الانظار اذا لم تنبت
 قيل يجب كمال الدية وقيل لا يجب وان نبت أصفر أو أوعوج ففيه حكومة عدل وان حلق
 نصف اللحية أو الرأس قيل يجب نصف الدية وقيل يجب كمال الدية ولو حلق الشارب فلا صح
 ان فيه حكومة عدل ولو سلخ جلدة الوجه لا رواية فيه عن اصحابنا وعلى قواعد المذهب
 يجب كمال الدية حلق رأس رجل أو لحية فقال كان أصلع أو كوسجاً لم يكن في عارضه
 شعر فاجل سنة فلم يثبت فعليه الدية بقدر ما زعم الخالق انه كان في رأسه أو في لحية من
 الشعر وكذلك في الحاجبين والاشفاق كان القول قوله مع عينته وعلى المجني عليه البينة
 ولو مات المخلوق قبل الحول ولم يثبت الشعر لا شيء عليه لو تنف بعض لحية رجل يستأني
 حولان فان التأم لم يجب شيء وان لم تلتئم ففيه الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب بحسابه
 من الوجهين قال في الهداية الاصل في الاطراف أنه اذا فوت جنس منفعة على الكمال
 او زال جبالاً مقصوداً في الاذى على الكمال يجب كل الدية لا تلافة النفس من وجهه وهو
 ملحق بالاتلاف من كل وجه تعظيماً لادى فلو ضرب انسا نافع ذهب ذوقه وجبت الدية
 ولو ضرب عضواً فذهب منفعته ففيه دية كاملة كاليده اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها
 ولو ضرب صلب غيره فاقطع مائة أو واحد ودب يجب الدية وهذه مرت ولو زالت الحدوبة

لا شيء عليه وفي عين الصبي واسانه اذ لم يعلم صخته حكومة عدل وكذا الواسهل الصبي لانه
ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي العين بما يستدل به على
النظر وفي الذكر بالحركة اه قلت وهذا يخالف لما مر عن قاضي خان انه يجب الدية
بالاستهلال وفي قلع سن سوداء حكومة عدل من مشتمل الهداية ❀ ولو قطع اصبع
رجل من المفصل الاعلى فقل ما بقي من الاصابع واليد كلها يجب الدية في المفصل الاعلى
وفي ما بقي حكومة عدل وكذلك لو كسر سن رجل فاسود ما بقي ولم يحن محمد خلافاً وينبغي ان
يجب الدية في السن كله ❀ ولو شج رجلاً فالتحت ولم يبق لها أثر ونبت الشعر سقط الارش
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف عليه ارش الالم وهو حكومة عدل وقال محمد عليه أجره
الطيب وعن الدواء من الهنداية ❀ ولو قطع أصبعاً فالتحت أخرى يجب عليه ارش
الاصبعين في ماله عند أبي حنيفة وعندهما يقتص للدولي ويغرم دية الأخرى ولو ضرب
الاذن فبدت فقيم احكومة عدل من الوجيز وان قطع ثدي الرجل أو حلمته ففيها احكومة
عدل هذه في أحكام الانثى من الاشياء ❀ قط رجل وطرحه فقتله سبع لم يكن عليه قود
ولاديه ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة عليه الدية ولو قط صبي أو ألقاه في
الشمس أو في يوم بارد حتى مات فعلى عاقلة الدية ❀ اذا شق رجل بطن رجل وأخرج
أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان
كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفسداً الى
الجانب الآخر فثلثا الدية هذا اذا كان يعيش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم وان كان
لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق
البطن ويقتص في العمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العنق يعزروا كذا الوجه رجلاً
جراحه متخنسة لا يتوهم العيش معها وجرحه آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح
الجراحه المتخنسة هذا اذا كان الجراح حياً على التعاقب فان كانتا معاً فكلاهما قاتلان
وكذا الوجه رجلاً عشر جراحات والا تخرج رجلاً واحداً فكلاهما قاتلان لان المرفق قد
يموت بجرحه واحداً ويسلم من الكثير ❀ رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم انه
لا يعيش ❀ رجل قال لا تخرجني دمي بالف أو بأفلس فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية
وفي التجريد لا تجب الدية في أصح الرايين عن أبي حنيفة وهو قولهما وفي رواية تجب ولو
قال له اقطع يدي فقطع لا شيء عليه وكذا في جميع الاطراف ولو قال لا تخرج يدي على ان
تعطيني هذا الثوب وهذه الدار ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم وبطل
الصالح ولو قال لا تخرجني على فرماه بجرحه رجلاً لا يعيش من مثله فهو هذا قاتل ولا
يسمى جانياً وعليه الدية ولو جرحه بالجرح رجلاً يعيش من مثله لا يسمى قاتلاً ولومات من ذلك
لا شيء على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة وهي رجل قال لا تخرجني الى اقبضه
وأكسره فرماه فاصاب عينه فذهب ضوءها لا يضمن شيئاً من الخلاصة ❀ وفي القنية

لا شئ في وجوب الدية اغما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضارب ابوك
يقال له بالالفارسية مشت زدن فذهب عين أحدهما يجب القصاص اذا أمكن لانه عمدا وان قال
كل منهما لا لا تخرده اه ٥ قط صييا فالقاء في الشمس حتى مات ضمن ٥ أوقع انسانا
في البحر فسيح ساعة ثم غرق لا يضمن من مشتل الهداية ذكره في الوجيز ٥ وجل ضرب
سن رجل فأسود بقاءه آخر وزعها كان على الاول ارش تام جسمائه وعلى الثاني حكومة
عدل وفي العين الحولاء الشديدة الحول بحيث يضرب بصره حكومة عدل ٥ ولوسقي انسانا
سماقات فلو أوجره إيجارا تجب الدية وان دفعه اليه في شره ومات لا تجب الدية بل يحبس
وبعز ٥ رجل رأى رجلا يزني بأمر أنه أوبأمر أه آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب فقتله
لاشئ عليه وكذا لو قتل قاطع الطريق لاشئ عليه وكذا لو قتل المسلم مرئدا أو مريدة لاشئ
عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا والاحصان فحبس ليرجم غدا فقتله رجل لاشئ
عليه ٥ رجل دفع الى الصبي سكيناً فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن لم يضمن الدافع
شيئاً وفي جنائيات الحسن ان قتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي دية المقتول ثم ترجع
على عاقلة الدافع بالدية وذكر في المنتقى رجل أعطى صبياً عصاً أو شيئاً من السلاح وقال
أمسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة الدافع ولو دفع السلاح الى الصبي ولم
يقبل أمسكه لي فعطب الصبي بذلك اختلف المشايخ فيه ٥ رجل جذب ولداً صغيراً من يد
والده والاب عساه حتى مات الصغير قال أبو حنيفة دية الصغير على الجاذب ويرثه
والده وان جذبه حتى مات كانت الدية عليه ما ولا يرثه ولو أزال عذرة أجنبية بحجر أو نحوه
كان عليه مهر مثلها صغيرة كانت أو كبيرة ولو ان بكرادفت بكراً أخرى فزالت عذرتها
قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر المثل قال بلغسان عن عمر رضي الله عنه في جارتين
تدافعتا فزالت عذرة احدهما تضمن الاخرى مهر مثلها ٥ ولو حفر بئراً فارسل فيها رجلاً
فغرق في الماء قال محمد ان كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافرون ان كان الى صدر
الرجل لم يضمن مما يحدث في الطريق من الوجيز ٥ ولو أدخل انساناً بيتاً وسد عليه
الباب حتى مات جوعاً لم يضمن عند أبي حنيفة وعندهما عليه الدية ولو دفعه حياً في قبر فمات
قال محمد يقتص منه من الوجيز وفي قاضي خان رجل حبس رجلاً وطين عليه الباب حتى
مات جوعاً قال محمد دية اقب الرجل ويجب الدية على عاقلة انتهى ٥ وضع سكيناً في يد صبي
فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر به فمات ضمن ٥ صبي قائم على سطح فصاح به رجل ففرغ
الصبي فوقع ومات ضمن عاقلة الصاغ دية ٥ وكذا صبي في الطريق فرث به دابة فصاح بها
رجل فوطئته الدابة فمات ضمن عاقلة الصاغ دية ٥ ولو أدخل نائماً أو صبياً أو مغمى عليه
في بيته فسقط في البيت قال محمد ضمن في المغمى عليه والصبي لافي النائم من الفصولين
٥ وفي الاشبهاء من بيان ان النائم كالمستيقظ من رفع النائم ووضعه تحت جدار فسقط
عليه الجدار فمات لا يلزمه الضمان ٥ ضرب غيره فسقط ميتاً ضمن ماله وثيابه اذا

ضاعت ❦ ضرب غيره فاعفى عليه ولم يمكنه البراح فاختنوبه لا يضمن الضارب كذا في
 القصب من القنية ❦ سقى رجلا مباحكي عن الفقيه أبي الليث ان دفع اليه في شربته
 حتى شربه فبات لا شيء عليه ويرث وكذا الوفاة كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو
 مسهم فبات لا يضمن من الخلاصة ❦ صبيان اجتمعوا يلعبون في موضع ويرمون فاصاب
 سهم أحدهم عين امرأة وذهبت والصبي ابن تسع سنين أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر
 ارش عين المرأة في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى يسرة قال
 الفقيه أبو الليث انما أوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجمع عاقلة ثم انما تجب الدية اذا
 ثبت رميه بشهادة الشهود لا باقرار الصبي بوجود سهمهم فيها لان اقراره على نفسه باطل
 ❦ وجناية الصبي المقر والمجنون عمدا أو خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة
 وما كان أقل من ذلك تكون في مال الجاني حالا من قاضي خان ❦ ولو ان رجلا معه جرح به
 رمق حله انسان الى أهله فكث يوما أو يومين ثم مات لا يضمن الذي حله في قول أبي يوسف
 وفي قياس أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة الحلة من الهداية ❦ هر رجل في حلة فاصابه
 سهم أو حجر لا يدري من أى موضع أصابه فبات من ذلك فعلى أهل الحلة القسامة والدية من
 مشتمل الهداية ❦ ولو وجد قتيل في دار مشتركة نصفه الرجل وعشره الرجل ولا تسر
 ما بقى فالدية على رؤس الرجال بمنزلة الشفعة كما في الهداية ❦ لو تضارب بالوكز يقال له
 بالفارسية مشت زدن فذهبت عين أحدهما يقاد ولو امكن لانه عمدا وان قال كل واحد
 منهما لا لا تخرده وكذا الوارزاني خانقاه على وجه التعليم أو الملاعبة فأصاب الخشبة
 عينه فذهبت يقاد ولو أمكن ❦ اذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمدا
 أو خطأ فعليه الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ وان كان أسير ين قتل أحدهما صاحبه
 أو قتل مسلمان تاجر أسيرا فلا شيء على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة وقال في
 الاسيرين عليه الدية في الخطأ والعمد كذا في السير من الهداية ❦ أراد صبي أو امرأة
 قتل فقتله فدمه هدر ولو عجز عن دفعه لا يقتله من القصولين ❦ قال اقبل ابني وهو صغير
 فقتل بحب القصاص وهي رواية عن أبي يوسف وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة انه
 قال تجب الدية وفي الكفاية جعل الاخ كالابن وقال القياس ان يجب القصاص في الكل وفي
 الاستحسان تجب الدية ولو قال اقتل أبي فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يده فقطع بحب
 القصاص ولو قال اقتل عبدى أو اقطع يده فلا شيء عليه من الخلاصة ❦ ولا قصاص على
 قاطع يد الخنثى المشكل ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قاطع يد غيره عمدا
 وعلى عاقلة ارشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبيين وكذا فيما دون
 النفس كذا في الاشياء من أحكام الخنثى ❦ اذا خرج رأس الملوود فقطع انسان أذنه ولم
 يمت فعليه ديتها وان قطع رأسه فعليه الغرة هذه في فن الاغازمة ❦ قال المجروح لم يجرحني
 فلان صبح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل كذا في الهبة من أحكام المرضى من

الفصولين وفي المسئلة تفصيل يدل على كفي المتفرقات ان شاء الله تعالى ﴿١﴾ اذا قال المجروح
قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينه الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال
جرحتني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه تقبل كفاي شرح المنظومة كذا في
الاشباه وقد تعقبه خواهر زاده الرومي قائلا هذه المسئلة ليست في منظومة النسب ولم أقف
في مشاهير شيوخها على هذه المسئلة واغماهي في منظومة ابن وهبان وشرحها بقول
الظهيري وفيه انقل عن مجموع النوازل لكن المصنف قد صرفها فضل وأضل كثيرا فانهم قالوا
في المسئلة فاقام ابنه البيعة على ابن آخرانه جرحه خطأ تقبل بينته ووجهه ان البيعة قامت على
حرمان الولد عن الارث فقبلت فلما أجزنا ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقبته والمسئلة
في المحيط البرهاني أيضا قد اقبل البيعة على كون المدعي عليه ابنا آخر للجرح يدعي حرمانه
لا على ابقاع الدعوى بقوله جرحني كما توهمه ولذلك قالوا في تعليل المسئلة المتقدمة على هذه
لان هذا حق الاب وقد أ كذب الاب البيعة بقوله قتلني فلان كذا في مجموع النوازل وغيره
انتهى أقول والحق على ما ظهر لنا في يد الرومي ﴿٢﴾ اذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله
استخلف خمسة رجال منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فاذا حلفوا قضى على
أهل المحلة بالدية ومن أبي منهم حبس حتى يحلف بخلاف الذكول في الاموال ثم هذا الذي
ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على أهل المحلة أو ادعى على بعضهم بالاعيانهم أو ادعى على
بعضهم باعيانهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم والفرق ان وجوب القسامة
عليهم دليل على ان القاتل منهم فعيثته واحدا منهم لا ينافي في ابتداء الامر أنه منهم بخلاف
ما اذا عين من غيرهم لان ذلك ينافي ان القاتل ليس منهم وهم اغمايغرمون اذا قال القاتل
منهم ولان أهل المحلة لا يغرمون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم الا بدعوى الولي فاذا
ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم وسقط لفقده شرطه ولا قسامة لانه ليس بقتيل
لانه من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميت حنث أنفه فلا بد ان يكون به اثر يستدل
به على كونه قتيلا حتى يجب القسامة والدية وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق
وكذا اذا كان خرج الدم من عينه أو أذنه لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحى عادة
بخلاف ما اذا خرج من فيه أو دبره أو ذكره لان هذا الدم يخرج من هذه المخارج عادة بغير
فعل أحد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف البدن ومعه الرأس
في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوبا بالطول أو وجد أقل من النصف
ومعه الرأس أو وجد يده أو رجله أو رأسه فلا شيء عليهم لان هذا الحكم عرفناه بالنص وقد
ورد به في البدن الا ان لا أكثر حكم الكل تعظيما للدعوى بخلاف الأقل لانه ليس ببدن ولا
ملحق به فلا تجرى فيه القسامة والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان بحال لو وجد الباقي
تجوز فيه القسامة لا تجب فيه وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجوز فيه القسامة تجب
وصلاة الجنائز في هذا منسجمة على هذا الاصل لانها لا تتكرر ولو وجد فيهم جنين أو سقط

ليس فيه اثر الضرب فلا شيء على أهل المحلة لانه لا يفرق الكبير حالا وان به اثر الضرب وهو تام
 الخلق وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تام الخلق ينفصل حيا وان كان ناقص
 الخلق فلا شيء عليهم لانه ينفصل مية الاحيا واذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فالدية
 على عاقلة له دون أهل المحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان راكبها أو
 قائدها فان اجتمعوا فاعلمهم لان القتيل في أيديهم فصار كما اذا وجد في دارهم وان مرت دابة
 بين قريتين وعلمها قتيل فهو على أقربهم ما اذا كان بحيث يبلغ أهله الصوت والاشياء عليهم ما
 وان وجد القتيل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلة له ولا يدخل السكان في
 القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة وهو قول محمد وقال أبو يوسف هي عليهم جميعا ثم ان
 القسامة والدية انما تجب على أهل الخلطة دون المشتريين عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو
 يوسف انكل مشتري كون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ بمن له ولاية الحفظ وان بقي
 واحد من أهل الخلطة فكذلك يغني عن أهل الخلطة وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم
 فهو على المشتريين بالاتفاق وان وجد قتيل في دار فالقسامة على رب الدار وهذا عند أبي
 حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال أبو يوسف لا قسامة على العاقلة لان رب الدار اخص
 به من غيره فلا يشارك غيره فيها كاهل المحلة لا يشاركهم فيها عاقلهم وان وجد القتيل في
 دار مشتري تركه نصفه الرجل وعشرها الرجل ولا تخرم باقي فهو على رؤس الرجال لان صاحب
 القليل يراحم صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتقصير ❦ ومن اشترى
 دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيل فهو على عاقلة البائع وان في المبيع خيار لاحد منهما فهو
 على عاقلة الذي في يده عند أبي حنيفة رجه الله وقالان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري
 وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي تصير له وان وجد القتيل في سفينة فالقسامة على كل
 من فيها من الركاب والملاحين لانهم في أيديهم واللفظ يشمل أربابها حتى تجب على الارباب
 الذين فيها وعلى السكان وكذا على من عدها المالك وغير المالك في ذلك سواء وكذلك الجحولة
 لان السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها اليد دون المالك كما في الدابة بخلاف المحلة والدار وان
 وجد في مسجد محلة فالقسامة على أهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع
 أو الشارع الاعظم فلا قسامة والدية على بيت المال وكذلك الجسور العامة ولو وجد في
 السوق ان كان مملوكا فعند أبي يوسف يجب على السكان وعندهما على المالك وان لم يكن
 مملوكا كالشوارع العامة التي بنيت فيها فعلى بيت المال ولو وجد في السجن فالدية على بيت
 المال وعلى قول أبي يوسف الدية والقسامة على أهل السجن وان وجد في بركة ليس بقر بها
 عمارة فهو هدر وتفسير القرب ما ذكرنا من استماع الصوت وهذا اذا لم تكن مملوكا لا حد
 اما اذا كانت مملوكا فالقسامة والدية على عاقلة له وان وجد بين قريتين كان على أقربهما
 وقد ذكرناه وان وجد في وسط القرى تجري به الماء فهو هدر وان كان محبسا بالشاطئ
 فهو على أقرب القرى من ذلك المكان على التفسير الذي تقدم ❦ واذا اتفق قوم

بالسبوف فاجلوا عن قتييل فهو على أهل المحلة لان القتييل بين أظهرهم والحفظ عليهم الا ان يدعى الاولياء على أولئك أو على رجل منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة شئ ولا على أولئك حتى يقيموا البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق اغما يسقط به الحق عن أهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ﴿ وان وجد قتييل في معسكر أقاموا بقلا من الارض لملك لاحد فيها فان وجد في خباء أو فسطاط فعلى من يسكنها الدية والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخمية اعتبارا لليد عند انعدام الملك ﴿ وان كان القوم لتقوا قتالا ووجد قتييل بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر ان العدو قتله فكان هدر او ان لم يلقوا وعدوا فعلى ما بينا هوان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فيجب على المالك عند أبي حنيفة خذلا فالأبي يوسف وقد ذكرناه ﴿ ومن جرح في قبيلة فنقل الى أهله فمات من تلك الجريحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله لا قسامة ولا دية لان الذي حصل في القبيلة والمحلة مادون النفس فلا قسامة فيه وصار كما اذا لم يكن صاحب فراش ﴿ ولو أن رجلا معه جرح به رمى جملة انسان الى أهله فكنت يوما أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله في قول أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يضمن لان يده بمنزلة المحلة ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فذنبه على عاقلته لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا زفر لشيء فيه كالمكاتب اذا وجد قتيلا في دار نفسه فانه هدر بالاتفاق ﴿ ولو ان رجلين كانا في بيت وليس معهما ثالث فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف يضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمن ﴿ ولو وجد قتييل في قرية لا مراهة فعند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد القسامة عليهم انكر وعلمها الايمان والدية على عاقلته او قال أبو يوسف رحمه الله القسامة على العاقلة أيضا وقال المتأخرون ان المرأة تدخل مع العاقلة في العمل في هذه المسئلة لانا أنزلناها قاتلة وان قاتلة تشارك العاقلة ﴿ ولو وجد رجل قتيلا في أرض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من أهلها قال هو على صاحب الارض لانه أحمق بنصرة أرضه من أهل القرية هذه الجملة من الهداية

الفصل الثاني فيما يحدث في الطريق فيمك به انسان أو دابة

وفيه مسائل الآبار والانهار

رجل وضع في الطريق حجرا أو جذعا أو بني فيه بناء أو أخرج من حائطه جذعا أو صخرة شاخصه أو أشرع كنيفا أو جناحا أو ميزابا أو طلة فعطب به انسان كان ضامنا فان عثر بها أحدته في الطريق فوقع على آخر فمات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق وصار كانه دفع الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالآلة ولو نحى رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك انسان كان الضمان على الذي نحاه ويخرج الاول من الضمان وان سقط الميزاب على أحد فقيل ينظر ان أصابه الطرف الذي في الحائط لا ضمان

فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلم يكن متعددا وان اصابه الطرف الخارج من الحائط
ضمن صاحب الميزاب لانه متعد فيه حيث شغل به هذا الطريق وان لم يعلم أيهما اصابه
ففي القياس لا شيء عليه لوقوع الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن النصف من
قاضي خان وكذا لو اصابه الطرفان جميعا وجب النصف ذكره في الهداية ❀ ولو سقط
الجناح أو الكنيف وأتلف انسانا ثم عثر رجل بنقض الجناح ورجل بالقبيل فعطبا كان
ضمان الكل على صاحب الجناح والكنيف هذه في آخر فصل الحائط المائل من قاضيان
❀ وفي الخلاصة اخراج الجناح والجرح من الميزاب ان كان يضر بالمسلمين لا يبعه وان كان
لا يضر به ان يفعل وعليه ضمان ما عطب به سواء أضر بالمسلمين أو لم يضر ولو فعل باذن
الامام لا يضمن انتهى ❀ وعن أبي حنيفة رحمه الله اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد
من اصحاب الطريق ان يضع فيه خشبيه ويربط فيه الدابة ويتروضا فيه وان عطب بذلك
انسان لا يضمن ❀ وكذا لو ألقى فيه طينا أو ترابا لا يضمن فان بني فيه بيتا أو حفرا
فعطب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار الانتفاع بفناء داره من القاء الطين
والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة وذكر الشيخ خواهرزاده
اذا أحدث في سكة غير نافذة ينظر ان أحدث ما لا يكون من جملة السكينة فتلف به انسان
وجب الضمان ويسقط من ذلك قدر حصه نفسه ويضمن حصه شركائه وان أحدث ماهو
من جملة السكينة كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان له ان يفعل ذلك ❀ لو
كانت الدارين شرعيين ففعل أحدهما فيها ما كان من جملة السكينة كوضع المتاع وربط الدابة
جاز كالمسكن من قاضي خان وفي الخلاصة لو وضع خشبيه في سكة غير نافذة أو وش الماء
فعطب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا وفي باب النون انما يضمن اذا رش كل
الطريق وفي باب السنين ان لم يره يضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى انتهى ❀ ولو
كنس الطريق فعطب بموضع كنسه انسان أو دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا
وانما كنس الطريق كيلا يضر المارة بالغبار ولو جمع الكساة في الطريق فقتل به انسان
ضمن ذكره في الهداية ❀ ولو وضع في الطريق خشبيه ثم باع الخشبيه من رجل وبرى اليه
منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان أو دابة كان الضمان على البائع الذي
وضع لا على المشتري لان البائع كان متعديا في الوضع وخروج الخشبيه من ملكه لا يكون وفوق
عدم الملك في الخشبيه وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان ألقى خشبيه لغيره في الطريق فعطب بها
انسان كان ضامنا وكذلك الرجل لو أشرع جناحا من داره الى الطريق ثم باع الدار فاصاب
الجناح انسانا فقتله يضمن بائع الدار من قاضيان وفي الهداية لو تعمد الرجل المرور على
الخشبيه فعطب فلا ضمان على الذي وضعها وقيل هذا اذا أخذت بعض الطريق واذا أخذت
جميع الطريق ضمن لانه مضطرب المرور انتهى ❀ رجل استأجر انسانا ليشمرع له جناحا في
فناء داره أو حائطه ففعل وهلك بالجناح شيء ان كان المستأجر أخبر الاجير ان له حق التمرع

الجنح يضمن الاجير سواء سقط قبل الفراغ من العمل أو بعده ثم يرجع بما ضمن على المستأجر
وان أخيره المستأجر أول الامر انه ليس له حق الاشراع في القديم ولم يخبره بذلك إلا أن
الاجير علم بذلك ان سقط الجنح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير بما عطف ولا يرجع
على المستأجر قياسا واستحسانا وان سقط الجنح بعد الفراغ من البناء يضمن الاجير لما عطف
به ثم يرجع على المستأجر استحسانا وفي القياس لا يرجع من قاضيان ❀ وفي الهداية لو
استأجر رب الدار فعلة لاخراج الجنح أو الظلة فوق فقتل انسانا قبل ان يفرغوا من العمل
فالضمان عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار ❀ ولو استأجره ليبنى له في
قناة دكانه فقتل به انسان بعد فراغه فالضمان على الآمر استحسانا ولو أمر بالبناء في وسط
الطريق فالضمان على الاجير لفساد الامر والقاء التراب واتخاذ الطين في الطريق بمنزلة القاء
الحجر والخشبة انتهى ❀ أمر أجيرا أن يحفر له في الطريق بئرا واعلمه بأنه طريق العامة
ضمن الاجير وان لم يعلم ضمن الآمر انتهى ❀ لو وضع قنطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين
فشئ عليها انسان فانحسفت به وانفعل بها ومات ان تغمدا المرو وعليها لا يضمن الواضع
وان لم يعلم المار به ضمن كمالو وضع الخشبة في الطريق فمرت به اداة لا بسوق أحد فطبت كان
ضامنا قالوا ان كانت الخشبة صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطء
على مثل هذه الخشبة بمنزلة الزلق أو التعلق بالحجر الموضوع في الطريق عمدا وذلك لا يوجب
الضمان وان كانت الخشبة كبيرة ويوطأ على مثلها يضمن واضعها هذا اذا كان النهر خاصا
لا قوام مخصوصين وان كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامنا وعن أبي
يوسف انه لا يكون ضامنا ❀ ولو مر في الطريق وهو يحمل حملا فوق على انسان فالتلفه كان
ضامنا ولو عثر انسان بالحلل الواقع في الطريق ضمن أيضا لانه هو الذي وضع الحلل في الطريق
من قاضيان ❀ ولو حفر بئرا في المفازة في موضع ليس بعمرو ولا طريق لانسان بغير اذن الامام
فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المفازة أو نصب خيمة فعثر بها رجل
لا يضمن القاعد ولو كان ذلك في الطريق ضمن ذكره قاضيان ❀ قال في الهداية ومن حفر
بئرا في طريق المسلمين أو وضع حجرا قتلف به انسان فدينه على عاقلته وان تلفت بهيمة فضمنها
في ماله ثم قال بعد ذلك وفي الجامع الصغير في البالوعة يحفرها الرجل في الطريق فان أمره
سلطان بذلك أو أجبره عليه لم يضمن وان كان بغير أمره فهو متعذر وكذا الجواب على هذا
التفصيل في جميع ما فعل في طريق العامة مما ذكرناه وغيره وكذلك ان حفر في ملكه لم يضمن
وكذلك اذا حفر في فناء داره وقيل هذا اذا كان الفناء مملوكا له أو كان له حق الحفر فيه اما اذا
كان لجماعة المسلمين أو مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه وهذا صحيح انتهى ❀ وفي
ايضاح الاصلاح في فصل ما يحدث في الطريق ان الضمان في جميع ما ذكرنا ما يكون اذا
لم يأذن به الامام انتهى ❀ اذا اجتمع المباشر والمسبب أضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان
على حافر البئر تعدى بما تلف بالقاء غيره هذه في القاعدة الاخيرة من الاشباه ❀ واذا حفر

بترأعيها ثم مات فوق فيها انسان بعد موته كانت الدابة على عاقلة الحافر ولو حفر بترأعيها
فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوق فيها انسان فالدابة على عاقلة المولى هاتان في الفرائض منه
جعل قنطرة على نهر عام باذن رجل من عرض الناس دون الامام فهلك بها دابة
الاذن يضمن الباني ولا يعمل أذنه في حقه ولا في حق غيره احتقر بترأفي طريق مكة أو غيره
من الفيافي في غير عمر الناس فوق فيها انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقبله بغير عمر
الناس فقال اذا احتقر بترأفي طريق مكة أو غيره من الفيافي فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف
الامصار ألا ترى انه لو ضرب هنالك فسطاطا أو اتخذ تنورا للخبز أو ربط الدابة لم يضمن
ما أصاب ذلك قال وتعليل القاضي صدرا الاسلام في شرحه ان الطريق التي في الفيافي لها حكم
الفيافي لان لهم ان يمر وافي موضع آخر كما يمرون فيها فلم يتعين المرور بخلاف طريق الامصار
وفيها بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور ويدل على ان حافر البئر في طريق المفازة
وغيرها لا يضمن قال رحمه الله التقييد في غير الممر صحيح فانه نص شمس الأئمة السرخسي فقال
وهذا اذا كان في غير المحجة فاما اذا احتقر في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه وهكذا
فصل الجواب في المحيط في نصب الفسطاط في طريق مكة أو في طريق آخر والحفر للماء والسبل
سواء لو وضع البائع خابية من السقراط على الشارع ورجع الفواوذاق بالجملة الى السكة
فانكسرت تلك الخابية وكانت في غير جانبها وما رآها يضمن ولو وضع خابية على باب دكان خفاء
رجل يوقر حارسه فصدلها بغنة وهو يقول كوست كوست يعني اليك البك فكسر ها يضمن
وفي المحيط يعزروا لم يضمن اذا لم يعلم ذلك والاف يضمن وفيه وان حفر بترأفي الطريق ثم
كسبها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بجاهه ومن اجزاء الارض ثم جاء آخر وقرعها ثم وقع
فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاوّل كبس البئر بالطعام أو بجاهه وليس من اجزاء
الارض يضمن الاول لان في الوجه الاول بعد الكبس لا يبقى بئر وفي الوجه الثاني بقي بئر
وكذا لو حفر بترأفي الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن
الاول ولو احتقر الرجل بئر في ملكه فعطب به انسان أو دابة لم يضمن وكذا الوجه عليه
جسرا أو قنطرة في أرضه وان حفر بئر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر ويكون ضامنا وكذا لو
جعل عليه جسرا أو قنطرة في غير ملكه وعن أبي يوسف أنه لا يضمن ان احدث في غير ملكه
اذا كان لا يتضرر به غيره لانه محسوب ينتفع الناس بما أحدثه وفي ظاهر الرواية يكون
ضامنا الا اذا قل ذلك باذن الامام كالحفر بترأفي الموضع الذي يحتاج اليه الناس يكون
ضامنا لما عطب اذا لم يفعل باذن الامام وان مشى على جسر انسان متعمدا فاختص به
لا يضمن واضع الجسر لانه لما مر متعمدا كان التلف مضافا اليه رجل حفر بئر في ملكه
ثم سقط فيها انسان وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط
ضامنا وان كان البئر كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه لان
الحافر اذا كان متعمدا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفوع

فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر اما اذا حفر في ملكه فسقوطه لا يكون مضافا الى غيره
 فيكون تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تردى من جبل على رجل قسطله يضمن
 دية القتل **§** رجل حفر بئر في الطريق فالتى نفسه فيها متعمدا الا يضمن الحافر وان لم يقع
 فيها نفسه فسقط وسلم من المسقوط ومات فيها جوعا أو غما لا يضمن الحافر في قول أبي حنيفة
 وقال أبو يوسف ان مات فيها جوعا فسكذلك وان مات فيها غما بان أثر الغم في قلبه قبل الوقوع
 فمات من ذلك ضمن الحافر وقال محمد يضمن الحافر في الوجه كله لان الموت حصل بسبب
 الوقوع في البئر **§** رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في أسفلها ثم وقع فيها
 انسان فمات في القياس الاول وبه أخذ محمد كان الاول كالدافع لمن وقع في القعر الذي حفره
 صاحبه في أسفلها وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعمد في الحفر
§ ولو حفر بئر في الطريق ثم جاء آخر وسع رأسها بحيث يعلم ان الساقط انما وضع قدمه
 في موضع قدمه من حفر الاول وبعضه من حفر الثاني فاما اذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم انه
 انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان الضمان على الثاني **§** رجل حفر بئر في
 الطريق وعند الطريق حجر وضعه انسان في الطريق فجاء انسان وتعلق بالحجر وسقط في البئر
 ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه بمنزلة الدافع وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سبل
 عند البئر كان الضمان على حافر البئر **§** رجل حفر بئر في الطريق فجاء رجل وسقط فعلق
 بهذا الرجل رجل آخر وتعلق الثاني بالآخر ووقعوا جميعا وما تعلقان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع
 بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية
 الثاني تكون على الاول لان الاول هو الذي دفعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون
 على الثاني لهذا المعنى وان كان بعضهم على بعض في البئر ولا يعلم كيف حالهم في القياس
 وهو قول محمد دية الاول تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث
 على عاقلة الثاني وذكر في الكتاب ان فيها قول آخر قيل ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف قال
 دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على الحافر وثلثها هدر وثلثها على الثاني ودية الثاني نصفها
 هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه مذكور في الكتاب **§** رجل
 حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافر انه ألقي نفسه فيها وكذبته الورثة
 في ذلك كان القول قول الحافر في قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد لان الظاهر ان البصير
 يرى موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يوقع نفسه واذا وقع الشك لا يجب الضمان
 بالشك **§** رجل استأجر أربعة رهط يحفرون له بئرا فوقع عليهم من حفرهم ومات أحدهم
 كان على كل واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع بفعلهم وكانوا
 مباشرين والميت مباشر أيضا فتوزع الدية عليهم ثم أربابا يسقط ربعها ويجب ثلاثة أرباعها
 هذه الجملة من قاضي خان **§** ومن جرح انسانا فوقع في بئر حفرها غيره في قارة الطريق ومات

قال فيه عليهما هذه في جنابة الجبهة من الهداية ❀ ولو حفر بئرًا فاسل فيها جلا فغرق في الماء
قال محمدان كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافر وان كان الى صدر الرجل لم يضمن
من الوجيز ❀ ولو حفر بئرًا في سوق العامة أو بني فيه دكا فاعطى به شيء ان فعل ذلك
بإذن الامام لا يكون ضامنا وبغير اذنه يكون ضامنا من قاضي خان ❀ دار بين ثلاثة فحفر
أحدهم فيها بئرًا أو بني حائطًا بغير اذن صاحبه فعطى به انسان فعليه ثلث الدية عند أبي
حنيفة وقال عليه نصف الدية ذكره في الهداية ❀ وضع شيئا في الطريق للبيع ففلف به شيء برى
لوقعه بإذن السلطان والاضمن ❀ ألقى قسرا في الطريق فزلفت به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه
فيضمن ما تولد منه من الفصولين ❀ ألقى حجرا في فناء داره لاجل الثلج وغيره فقتل به انسان
وهلاك اذا كان بإذن الامام لا يضمن وبغير اذنه ضمن وفي المنتقى لا يضمن مطلقا ❀ الهلاك
بالثلج المرمى اذا رلق به انسان أو دابة ان لم تكن السكة نافذة لاضمان على الراى وان كانت
نافذة ضمن الراى وقال الفقيه أبو الليث لا يجب الضمان مطلقا نافذة كانت أو غير نافذة
قال وجواب محمد في ديارهم لان الثلج يقل هناك أو لا يكون وفي الفاء الطين أو الحطب وربط
الدابة لا يتفاوت بين بلدة وبلدة ❀ رجل أمر رجلا بوضع الحجر في الطريق فعطى به الآخر
ضمن الواضع وكذا لو قال له أتمرع جناحا من ذلك أو ابن دكانا على بابك فعطى به الآخر أو
غلامه وكذا لو بنى الآخر للآخر دياره ثم عطى به الآخر ضمن من الخلاصة

❀ الفصل الثالث فيما يحدث في المسجد فيما له به شيء وما يعطى بالجلوس فيه

أهل المسجد اذا احتقروا بئرًا في المسجد لماء المطر أو وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء أو طرخوا
فيه البوارى والحشيش أو الحصى أو ركبوا فيه بابا أو ملقوا فيه القناديل أو ظللوه فعطى
بذلك شيء لاضمان عليهم لان أهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد منزلة المالك وكذا لو فعل
ذلك غيرهم بأمرهم وان فعل بغير أمرهم كان ضامنا لماعطى به في قول أبي حنيفة وقال
صاحبه لا يضمن استحسانا اذا المسجد للعامة الا في حفرة البئر وما لا يكون من باب التحسين
لإقامة الصلاة ولا في حنيفة ان لأهل المسجد اختصاصا بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان
فتح الباب واغشاقه ونصب المؤذن والامام اليهم لا الى غيرهم ولو فعل الرجل في المسجد
للحديث أو نام أو قام لغير الصلاة فخر به انسان فعطى كان ضامنا لماعطى به في قول أبي حنيفة
كما لو فعل في الطريق وعلى قول صاحبه لا يكون ضامنا كما لو كان جالسا في الصلاة وقيل على
قول أبي حنيفة انما يضمن اذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكون له اختصاص بالمسجد
كدرس الفقه وقراءة الحديث اما اذا كان معتكفا أو كان جالسا لانتظار الصلاة لا يكون
ضامنا عند الكل وقيل اذا لم يكن في الصلاة يكون ضامنا عند أبي حنيفة وهو الصحيح لان
المنتظر للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباهما مقيدا بشرط السلامة كالشيء في
الطريق ونحو ذلك كذا في قاضيان ❀ وفي الهداية لو جلس رجل من أهل المسجد في المسجد

فقطب به رجل لم يضمن ان كان في الصلاة وان كان في غير الصلاة ضمن عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمن على كل حال وان كان جالسا للقراءة أو للتعليم أو للصلاة أو نام فيه في أثناء الصلاة أو في غير الصلاة أو أمر فيه مارا أو قعد فيه لحديث فهو على هذا الخلاف وأما المعتكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق وان جلس من غير عشرة المسجد رجل فيه في الصلاة فتعطل به انسان ينبغي أن لا يضمن اه وفي الخلاصة مسجد لعشرة عاق منهم رجل فيه فتدبلا أو بسط حصير افقطب انسان لا يضمن وان فعل ذلك رجل من غير العشرة ضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو فعل رجل من غير العشرة بأذن واحد من العشرة لا يضمن ان كان الجالس في الصلاة وان كان في غير الصلاة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقا اه

الفصل الرابع في الحائض المسائل

رجل مال حائط داره الى الطريق أو الى ملك انسان فسقط وأتلف انسانا أو مالا ان سقط قبل المطالبة والأشهاد لا ضمان عليه وان طوبى بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه في مدة يقدّر على نقضه حتى سقط ضمن ما أتلف من نفس أو مال وشرط وجوب الضمان المطالبة بالاصلاح والتفريغ ولا يشترط الأشهاد وانما ذكر الأشهاد ليمكن من اثباته عند انكاره فان كان الحائط ما تالا الى الطريق فأي الناس أشهد على صاحبه فهو شاهد ويستوى فيه المسلم والنبي رجل لا كان أو امرأه أو أمرا كان أو مكاتبا وان كان الى دار انسان فالمطالبة الى مالك الدار خاصة وان كان فيها سكان كالمستجير والمستأجر كان لهم ان يطالبوه وتصح المطالبة بالتفريغ عند القاضى وغيره ٣ أولم يكن هناك أحد وشرطه ان يكون ممن يتمكن من نقضه وتفريغ الهواء ومن لا يتمكن من نقضه لا تصح المطالبة منه كالمترن والمستأجر والمودع وساكن الدار وتصح من الراهن لقدرته على ذلك بواسطة الفكاك ومن الوصى وأب الصبي وأمه في حائط الصبي لقيام الولاية والضمان في مال اليتيم ومن المكاتب ومن العبد التاجر سواء كان عليه دين أو لم يكن ثم التالف بالسقوط ان كان مالا فهو في منق العبد وان كان نفسا فهو على عاقلة المولى وتصح من أحد الورثة في نصيبه وان كان لا يتمكن من نقض الحائط وحده لتمكنه من اصلاح نصيبه بطريقه وهو المرافعة الى القاضى وصورة الأشهاد والمطالبة أن يقول الرجل اشهدوا أنى تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا كذا في النهاية قال قاضيان وصورة الأشهاد اذا كان ما تالا الى الطريق أن يقول له واحد ان حائطك هذا مائل أو مخوف أو منهدم فاهدمه وان كان ما تالا الى ملك يقول له ذلك صاحبه ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهدمه كان ذلك مشورة لا يكون طلبا واشهادا اه وفي الايضاح ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقض اه وتعتبر القدرة مع التفريغ من وقت الأشهاد الى وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك فلو سقط بعد الأشهاد وهو في طلب من ينقضه من العمال لا يضمن لانه لم يقصر ذكره في الصغرى ولو

ولو باع الدار بعدما أشهد عليه وقبض المشتري برى من الضمان لان الجناية من ترك
الهدم مع تمكنه وقد زال تمكنه بالبيع ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه ولو أشهد
بعد شرائه كان ضامنا ذكره في الهداية بخلاف ما اذا أشرع كنيها أو جناحا أو ميزابا أو خشبة
في الطريق ثم باع الدار أو باع الخشبة ثم تلف بذلك انسان أو مال حيث كان ضامنا لان غنة
مجرد اخراج الكنيف ووضع الحجر في الطريق جنابة فلا تبطل بالبيع ذكره قاضيان ولو أحله
صاحب الدار أو فعل ذلك ساكنوها فذلك جائز فلا ضمان عليه فيما تلف بالحائط لان الحق
لهم بخلاف ما اذا مال الى الطريق فأحله القاضي أو من أشهد عليه حيث لا يصح لان الحق
لجماعة الناس وليس اليهما ابطال حقهم فيضمن ولو بنى الحائط ما تلافى الابتداء قالوا يضمن
ما تلف بسقوطه من غير اشهاد لان البناء تعدا ابتداء كما اذا أشرع الجناح كافي الهداية وثبتت
المطالبة بشهادة رجل أو رجل واحد أو اثنين وثبتت أيضا بكاتب القاضي الى القاضي ولو كان
صاحب الحائط المائل ماقلا فاشهد عليه ثم جنونا مطبقا أو اردوا العباد بالله تعالى ولحق
بدار الحرب وقضى القاضي ببقائه ثم عاد مسلما فردت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك
وأنتف انسانا كان هدر الماله لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الردة والجنون فلا يعود بعد ذلك
وكذا الوفاق الجنون وكذا الوبايع الدار بعدما أشهد عليه ثم ردت عليه يعيب بقضاء أو غيره
أو بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وأنتف شيئا كان ضامنا لان خيار
البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل
الاشهاد لانه أزال الحائط عن ملكه ولو كان الحائط المائل رهنا فاشهد على المرتهن ثم سقط
فأنتف شيئا كان هدر الان المرتهن لا يملك الاصلاح والمرمة بخلاف الاشهاد على الراهن
حيث يضمن ولو كان الحائط ميرا نال الورثة فأشهد على بعض الورثة القباس ان لا يجب الضمان
بسقوطه لان أحد الورثة لا يملك نقض الحائط وفي الاستحسان يضمن هذا الوارث الذي
أشهد عليه بحصة نصيبه لتمكنه من اصلاحه كذا كرناه عن الهداية آتفا ولو كانت الدار
الصغير فأشهد على الاب أو الوصي صح لانهما يملكان الاصلاح فان سقط وأنتف شيئا
كان الضمان على الصغير لان الاب والوصي يقومان مقامه فكان الاشهاد عليهما
كالاشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الاب أو الوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد
حتى لو سقط بعد ذلك وأنتف شيئا كان هدر ١ رجل مات وترك جدارا مائلا الى الطريق ولم
يترك شيئا سوى هذه الدار وعليه دين أكثر من قيمة الدار وترك ابنا وارث له سواء فان
الاشهاد يكون على الابن وان لم يملكها الابن فان سقط بعدما أشهد على الابن فان تلف
انسان كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن ٢ اذا أشهد على الرجل في حائط من
دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنتفرت العاقلة أن تكون الدار له وقالوا
لا ندرى ان الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم الا ان تقوم البينة على امور ثلاثة الاول على
ان الدار له والثاني انه أشهد عليه في هدم الحائط والثالث ان المقتول مات بسقوط الحائط

عليه فان أقرضوا المبدان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا لانه لو
أقر لا يصدق بوجوب الدية على العاقلة والمقر على الغير اذا صار مكذبا في اقراره لا يضمن شيئا
وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالشهاد عليه لانه أقر على نفسه بالتعدي فاذا
تعذر الايجاب على العاقلة بطريق الحمل يجب عليه بكن أخرج جناح من دار في يده فوقع
على انسان فقتله فقالت عاقلة له ليست الدار له وانه اغما أخرج الجناح بأمر صاحب الدار
وذو اليد يقر ان الدار له فانه يضمن الدية في ماله فكذلك ههنا ❦ وان كان الرجل على حائط
له والحائط مائل أو غير مائل فسقط الحائط بالرجل من غير فعله وأصاب انسانا فقتله كان
ضامنا للمساهلة بالحائط ان كان أشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو
سقط على انسان دون الحائط فقد مرت في الفصل الاول من الباب ❦ واذا أشهد على
الحائط المائل عبدا أو كافرا أو صبيانا ثم أعتق العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ
الصبيان ثم سقط الحائط فأصاب انسانا فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط قبل صديق
العبدان واسلام الكافرين وبلوغ الصبيان ثم شهد اجازت شهادتهم ما لانهم من أهل الاداء
❦ لقيط له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأتلف انسانا كانت دية القتل في بيت
المال لان ميراثه يكون لبيت المال بخفايته تكون فيه وكذا الكافرا إذا أسلم ولم يوال أحدا
فهو كاللقيط ❦ حائط مائل الى دار قوم فأشهد عليه القوم أو واحد منهم ثم سقط وأتلف
شيئا من القوم أو غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى أو تصدع فأشهد أهل السفلى على
أهل العلو وكذلك الحائط أعلا من رجل وأسفله لا آخر وهذا خلاف الحائط اذا كان مائلا
الى الطريق في حكمين أحدهما ان الاشهاد على المائل الى ملك انسان يكون من المالك
لا من غيره وفي الطريق يصح من كل أحد والثاني ان في المائل الى الطريق لا يصح التأجيل
والإبراء من الذي أشهد ❦ حائط مائل بين شريكين أشهد على أحدهما فهو بمنزلة الحائط
المشتركة بين الورثة وقد ذكرنا حكمه فههنا كذلك ❦ حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق
وبعضه مائل الى دار قوم وأشهد عليه أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط
واحد فصح الاشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق
فأهل الدار أشهدوا عليه العامة فصح اشهادهم وان كان الذي أشهد على صاحب الحائط
من غير أهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق فاذا صح الاشهاد في البعض صح في
الكل ❦ حائط بعضه صحيح وبعضه واه فأشهد عليه فسقط الواهى وغير الواهى وقتل
انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون الحائط طويلا بحيث وهى بعضه ولم يه بعضه
فحينئذ يضمن ما أصاب الذي وهى لان الحائط اذا كان بهذه الصفة كان بمنزلة حائط بين
أحدهما صحيح والا آخر واه فالاشهاد يصح في الواهى لا في الصحيح ❦ حائطان أحدهما
مائلا والا آخر صحيح فأشهد على المائل ثم وقع الصحيح بنفسه ولم يقع المائل وأتلف انسانا
كان هدرا ❦ عبدا تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت

الدية على عاقله مولاة سواء كان على العبد دين أو لم يكن وإن أنفد مالا كان ضمان المال في
عنى العبد ديناً يباع فيه وإن أشهد على المولى صخ الشهاد أيضاً لأنه لو لم يكن على العبد دين
فالخائض يكون لمولاة وإن كان عليه دين كان لمولاة ولاية الاستخلاص بان يقضى الدين من
مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك ﴿١﴾ سفل لرجل وعلو لا خروهي الكل وأشهد عليها
ثم سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو لان العلو غير مدفوع بل سقط
بنفسه فصخ الاشهاد فيه على صاحبه فهاهنا بالعلو يضمه صاحبه ﴿٢﴾ رجل أشهد على
حائط له مائل الى الطريق ثم سقط الحائط على انسان وقتله ثم عثر رجل بنقض الحائط
فقطب وعثر رجل باقتيل وعطب كان ضمان القتييل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط
على صاحب الحائط وضمان من هلك باقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع
القتيل من الطريق ورفع النقض يكون الى صاحب الحائط ﴿٣﴾ حائط لرجل سقط قبل الاشهاد
ثم أشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فقطب كان
ضامنا ﴿٤﴾ حائط مائل لرجل أشهد عليه فسقط على حائط لرجل آخر فهدمه كان صاحبه
بالختياران شاء ضمنه قيمة الحائط وترك النقض له وإن شاء أخذ النقض ولا شيء له فن عثر بنقض
الحائط الثاني فهدمه هدر لان نقض الحائط الثاني في ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول رفعه
ولو كان الاول أخرج جناحاً يضمن الاول من عثر بالثاني وعطب وإن كان لا يملك رفعه ولو كان
الثاني ملك صاحب الحائط الاول أيضاً يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني لأنه يملك رفعه
عن الطريق هذه الجملة من قاضى خان ﴿٥﴾ وفي الوجهين لو سقط الحائط على حائط انسان
آخر فسقط الثاني على رجل فقتله ضمنه صاحب الاول ولو عثر بتراب الحائط الثاني فقتل
لا يضمن انتهى ﴿٦﴾ وإذا كان الحائط بين خمسة رجال فاشهد على أحدهم فقتل انساناً ضمن
خمس الدية وإن كان بين ثلاثة كان عليه ثلثها عند أبي حنيفة وقال عليه نصف الدية من
الهداية

الفصل الخامس في جنابة الهيمة والجنابة عليها

الراكب ضامن لما وطئت الدابة ولما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت
وكذا إذا صدمت ولا يضمن ما نفخت برجلها أو ذنبها وإن أوقفها في الطريق ضمن النفخة
أيضاً لأنه متعدي باليقاف وإن أصابت يدها أو رجلها حصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجراً
صغيراً فقتل عين انسان أو أفدت ثوبه لم يضمن وإن كان حجراً كبيراً يرضى وقيل لو هنف
في الدابة ضمن ذلك كله ذكره في الوجهين والمرتد فيهما ذكرنا كالراكب فإن رأت أو باليت
في الطريق وهي تسير فقطب به انسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها لذلك لان بعض الدواب
لا يفعل ذلك إلا بعد الوقوف وإن أوقفها الغريم ذلك فبالت أو رأت فعترا انسان برونها أو بولها
ضمن والسائق ضامن لما أصابت يدها أو رجلها واقفاً نضمن لما نفخت يدها دون

رجلها هكذا ذكره القسودرى في مختصره واليه مال بعض المشايخ وقال أكثر المشايخ ان
السائق لا يضمن النفعه أيضا وان كان يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التعرض
عنه بخلاف الكدم لا مكان كبحها بالجامها وبهذا ينطق أكثر النسخ وهو الاصح وفي الجامع
الصغير كل شيء ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد الا انه يكون على الراكب الكفارة فيما
وطئته الدابة بيدها أو رجلها ولا كفارة عليهما ولا على الراكب فيما وراء الابطاء وكذا يتعلق
بالابطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد ولو كان راكب
وقائد وسائق قبل لاضمان على السائق فيما رطئت الدابة وقيل الضمان عليهما من الهداية
❦ ولو خرج اللعاب من فها وهي تسير او سال عرقها فاصاب انسانا أو فهد شيئا لا يضمن
الراكب ❦ ولا يضمن السائق والقائد في ملكه الا فيما أوطأت الدابة بيدها أو رجلها ذكره
قاضي خان وفي الوجيز لو ركب دابة في ملكه فساوئله من سيرها لم يضمن الا في وطء الدابة
انتهى ❦ وان كان راكبا في ملك غيره فانه يضمن ما جنت دابته كيفما كان واقفة أو
سائرة وطئت أو نضجت أو كدمت ❦ وان ركب في طريق المسلمين والدابة واقفة
يضمن ما وطئت برجلها أو كدمت بفسها أو نضجت بذنبها وكذلك لو أوقفها على باب المسجد
فهو بمنزلة الطريق الا اذا جعل الامام للمسلمين عند باب المسجد موضعا يقف فيه دوابهم
فما حدث من الوقوف غير مضمون ولكن لو ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة
يضمن وعلى هذا وقوف الدابة في سوق الخيل والدواب انتهى ❦ وكذلك لو أوقفها في الفلاة
لا يضمن ولو أوقفها في طريق مكة ان أوقفها في المحجة فهو كالوقوف في الطريق وان أوقفها
في غير المحجة في ناحية منه فهو كالوقوف في الفلاة وان أوقفها في ملكه لاضمان عليه
بجمال وكذلك لو كان في ملك بينه وبين غيره ذكره قاضي خان وفيه من فصل ما يحدث في
المسجد ولو أوقف دابته في السوق موضع الايقاف للدابة لبيع ما وقف في ذلك الموضع ان
عينوا ذلك الموضع باذن السلطان فاعطى به لا يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن السلطان
كان ضامنا لان السلطان اذا أذن في ذلك يخرج من حكم الطريق وفي الفصول لو أوقفها في
سوق الدواب فانلفت لم يضمن ولو أوقفها على باب السلطان أو على باب المسجد الاعظم
أو مسجد آخر ضمن الا اذا جعل الامام للمسلمين موقفا يوقفون دوابهم فلا يضمن انتهى
❦ وفي مشتمل الهداية عن العمادية لو أوقف دابته على الطريق ولم يشدها فسارت عن
ذلك المكان وأتلف شيئا لا يضمن لانه لم يكملها من ذلك فسارت بمنزلة دابة منفلة وفي
الخلاصة اذا أوقف دابة في سوق الدواب لاضمان على صاحبها ولو أوقف الدابة على باب
السلطان يضمن ما أصابت انتهى ❦ ومن ساق دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضمن وكذا
على هذا سائر أدواته كاللجام ونحوه وكذا ما يحمل عليه اذ ذكره في الهداية وكذا الوسقط ذلك
في الطريق فغثر به انسان ومات يضمن السائق وان كان معه قائد كان الضمان عليه ما لان
هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان يشد الحبل على البعير على وجهه لا يسقط ذكره قاضي خان

ولو نظرت الدابة وانفلتت منه فما أصابت في فورها لم يضمن ذكره في الوجيز ❦ رجل ساق
دابة وعليه اسرج فوق السرج على رجل فقتله ضمن السائق كافي حل الشيء من الخلاصة
❦ ومن قاذ قطارا فهو ضامن لما أوطأ فان وطئ به - بر انسانا ضمن به الدابة على العاقلة وان
أنلف مالا فعليه الضمان من ماله وان كان معه سائق فالضمان عليهما وكذا اذا كان
السائق في جانب من الابل اما اذا توسطها وأخذ بذمام واحد يضمن ماعطب بها وخلفه
ويضمنان ما تلف بها بين يديه كافي الهداية وفي فاضى خان لو قاذ قطارا في الطريق فوطأ
أول القطار وآخره بيديه أو رجله أو صدم يضمن القائل ماعطب به وان كان معه سائق
كان ضمان ذلك عليهما وما افسد بنفحة الرجل والذنب يكون على السائق خاصة وان
كان معهما ثالث يسوق الابل وسط القطار را حيا نايتا خروا حيا نايتا تقدم وهو يسوق فهو
بمنزلة السائق لان السائق قديم قدم وقديتا خرو وقدي يكون في وسط القطار فهو سائق على
كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما أوطأت الدابة سواء انتهى وان ربط
رجل به - ير الى القطار والقائد لا يعلم فوطئ انسانا فقتله فعلى عاقلة القائل الدابة ثم يرجعون
بها على عاقلة الرابط قالوا هذا اذا ربطه والقطار يسير اما اذا ربطه والابل قيام ثم قاذها ضمن
القائد بل يرجوع كافي الهداية وان كان القائل يعلم بربط البعير فكذلك يضمن القائل بلا
رجوع ذكره فاضى خان ❦ ومن سار على دابته في الطريق فضر بها رجل أو شخصها فنفعت
رجلا أو ضر به يدها أو نفرت فصدمته فقتله كان الضمان على الناحس دون
الراكب والواقف في ملكه والذي يسير في ذلك سواء وعن أبي يوسف انه يجب الضمان على
الناخس والراكب نصفين وان شخصها باذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب ولو شخصها
ولا ضمان عليه في شخصها لانه أمر بعامله ولو وطئت رجلا في سيرها وقد شخصها الناحس
باذن الراكب والدابة عليهما جميعا اذا كانت في فورها الذي شخصها وان لم تكن في فورها ذلك
فالضمان على الراكب ثم قبل يرجع الناحس على الراكب بعاضين في الايطاء لانه فعله
بأمره وقيل لا يرجع وهو الاصح فيما أراه لانه لم يأمره بالايطاء والنخس ينفصل عنه وصار
كما اذا أمر صبيبا يستمسك على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا ومات حتى ضمن عاقلة الصبي
فانهم لا يرجعون على الأمر لانه أمره بالتسيير والايطاء ينفصل عنه وكذا اذا ناوله سلاحا
فقتل به آخر حتى ضمن لا يرجع على الأمر ومن قاذ دابته ففخسها غيره فانفلتت من يده
القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق ففخسها غيره والناخس
اذا كان عبدا فالضمان في رقبته واذا كان صبيبا ففي ماله ولو شخصها شيء منصوب في الطريق
فالضمان على من نصب ذلك الشيء من الهداية ❦ ولو كان للدابة سائق وقائد ففخسها
رجل به - ير اذن أحدهما فنفعت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة لان السائق
والقائد لا يضمنان النفع واذا كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على احد ذكره
فاضى خان ❦ وفي الخلاصة ان كانت الدابة تسير وعليها رجل ففخسها آخر فالقتل للرجل ان

كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شيء وان كان بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت
 الناحس فبات قدمه هدر وان اصاب رجل بالذنب أو الرجل أو كيف ما كان ان كان بغير
 اذن الرأكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليه ما الا في النخعة بالرجل
 والذنب فانها جبار الا اذا كان الرأكب واقفا في غير ملكه فامر رجل لاقتنصها فنفتحت رجلا
 فالضمان عليه ما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه ٥ رجل
 واقف على دابته في الطريق فامر رجلا بالنخس فثارت من موضعها ثم نفتحت رجلا كان على
 الناحس دون الرأكب ٥ ولو سقط الحائط على انسان أو دابة فيقتله ٣ ذكره في
 الصغرى ٥ ولو وضع شيئا في طريق المسلمين ففرت منه دابة فالتفت انسانا الا ضمان فيه على
 الذي وضعه ٥ ولو اوقف دابته في غير ملكه وربطها فالتفت انسانا أو شيئا
 ضمن في أي موضع كان مادامت في ربطها ٥ ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فقال
 للمشتري خيلتك واياها فاقبضها كان قبضه فان جنت الدابة في ربطها فالضمان على
 البائع وان جالت في ربطها في موضعها لا يبرأ البائع عن ضمان ما لم تحل الرباط وتنتقل
 عن موضعها فقبل ذلك ماتت بها كان ضمان ذلك على البائع ٥ ولو ربط حمارا على سارية
 فجاء آخر وربط حمارا له على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر قال أبو بكر الاسكافي
 ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في
 المكان سبعة وان كان ذلك في طريق المسلمين أو في موضع هو لك غيرهما ولم يكن له ما أن
 يربط الحمار كان ضامنا لما اصاب الحمار ولو كان ذلك الموضع ملكا لا ضمان للثاني للاول
 ما أفسد حمارا الثاني وان كان ملكا للثاني لا يضمن الثاني ما أفسد حماره ٥ ولو أرسل دابة
 في المرمى المباح ثم جاء آخر وأرسل دابته فعض دابة الثاني دابة الاول ان عضه على الفور
 ضمن والا فلا وان كان ذلك في مربوط لاحدهما لا يضمن صاحب المربوط ويضمن الآخر
 ٥ وان أدخل بعيرا مغتبلا في دار رجل وفي الدار بعير صاحب الدار فوقع عليه المغتبل
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتبل وقال الفقيه أبو الليث ان أدخله باذن
 صاحب الدار لا يضمن وان أدخله بغير اذنه ضمن وعليه الفسوى لان صاحب المغتبل
 وان كان مسيئا فاذا أدخله باذنه لم يكن متعديا وان أدخل بغير اذنه كان متعديا فيضمن
 كن التي حية على انسان فقتله كان ضامنا وهذا بخلاف ما لو وقع سكيننا الى صبي فقتل
 الصبي به نفسه أو رجلا بغير أمر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف
 الى الدافع وفعل الدابة والهامة هدر فيضاف الى المرسل ٥ رجل أذن لرجل أن
 يدخل داره وهو راكب فدخل فوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا
 أو قائدا لا يضمن من فصل ارسال الدابة من قاضي خان ٥ رجل حمل صيدا على دابة
 فقال له امسك لي فقط الصبي عن الدابة كان دية الصبي على عاقلة الذي حمل له على كل حال
 سواء كان الصبي يمسك على الدابة أولا وان سقط قبل ما سارت أو بعد ذلك وان سير

الصبي الدابة فأوطأ انسانا والصبي يستمسك عليها قدبة القتبيل تكون على عاقلة الصبي ولا
شيء على عاقلة الذي حمله وان كان الصبي لا يستمسك على الدابة بصغره ولا هو من يسيرها
لصغره كان دم القتبيل هدرا وكان بمنزلة الدابة المنفلتة ولو كان راكبا حمله معه نفسه
ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت انسانا كانت ديبته على
عاقلة الرجل وان كان الصبي يصرف الدابة أو يستمسك عليها كانت الدابة على عاقلة جميعا
لان السير يضاف اليهما ولا يرجع عاقلة على عاقلة الرجل وان سقط الصبي ومات كانت ديبته
على عاقلة الرجل سواء سقط بعدما سير الدابة أو قبله وهو يستمسك على الدابة أولا يستمسك
ولو كان الحامل عبدا كانت دابة الصبي في عنق العبيد دفعه المولى أو يفدى لان العبد
يضمن بالجنابة تسبدا أو مباشرة ولو سار العبد مع الصبي فأوطأ انسانا فعلى عاقلة الصبي نصف
الدابة وفي عنق العبد نصفها ولو أن حرا كبر ارجل عبدا صغيرا على دابة ومثله يصرف الدابة
ويستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فأوطأت انسانا كانت ديبته في عنق العبد فبذفعه
المولى أو يفدى ثم يرجع به على الأمر لانه استعمل عبدا الغير فيصير غاصبا فاذا لحقه غرم
يرجع بذلك على الغاصب من قاضيان سئل شريح عن شاة لرجل أكلت غزلا لحائلا قال
ان كان لا يلا يضمن وان كان ذلك نهارا لا يضمن وهذا قول أهل المدينة وفي قول أصحابنا
لا يجب الضمان سواء فعله ليل أو نهارا من مشتمل الاحكام ولو اصاب طم فارسا حرا
فما نافع على عاقلة كل واحد منهما ما الدابة للآخرى كافي الهداية قال في اصلاح الايضاح
وهنا شرط مذكور في الفتاوى الظهيرية وهو ان يقع كل واحد منهما على فقاءه اذ لو وقع
كلاهما على وجهه فلا شيء على واحد منهما وان وقع أحدهما على وجهه والا سخر على فقاءه
فدم الذي وقع على وجهه هدر وشرط آخر مذكور في المحيط وهو ان لا يكونا عامدين في ذلك
الاصطدام فانهم مالو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف الدابة للآخر اه قلت والاخير مخالف
لما في الهداية ولو كانا عبيدين هدرت الجنابة ولا شيء على أحد المولدين لا سخر في العمد
والخطأ ولو كان أحدهما حرا والآخر عبدا ففي الخطأ يجب على عاقلة الحرا المقتول قيمة العبد
فيأخذها ورثة المقتول الحرو يبطل حق الحرا المقتول في الدابة فيما زاد على القيمة وفي العمد
يجب على عاقلة الحرا نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا التقدير يأخذه
ولي المقتول أيضا كافي الهداية وفي المسئلة بسط مذكور فيها ولو جاء رجل راكب خلف
سائر فصدمه الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر ضمن الجاني ولو اصاب طم دابتان
فعطبت احدهما ولكل منهما ساق فضمن التي عطبت على الآخر من قاضي خان وفي
مشتمل الهداية عن العمادية سئل الشيخ الامام أبو الفضل السكراني سكران جمع به
فرسه فاصطدم انسانا فمات أجاب ان كان لا يقدر على منعه فليس بمسير له فلا يضاف سيره
اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذا لم يقدر على المنع اه رجل أرسل كلبا أو دابة
أو طيرا فاتفق مال انسان في فوره ضمن المرسل في الهداية ان كان سائقا لها ولا يضمن في

الكلب والطير عند محمد وعن أبي يوسف يضمن في الكل وذكرا الناطق إذا أرسل كلبه على
 إنسان فعرضه أو مرق ثيابه لا يضمن في قول أبي حنيفة ويضمن في قول أبي يوسف والمختار
 للفتوى قول أبي يوسف ذكره قاضي خان وفي مشتمل الهداية عن العمادية وقال محمد
 أن كان قائد له أو سائقا يضمن والافلاوان أغراه وبه أخذ الطحاوي وفي الخلاصة قال بعضهم
 أن كان الكلب مع السائق لا يشترط أن يكون هو سائقه ويضمن مطلقا وفي غير المعلم يشترط
 السوق اهـ وفي النهاية رجل له كلب عقور كلبا على شيء عرضه فلاهل القرية أن
 يقتله فأن عضه ليجب الضمان على صاحبه أن لم يتقدموا اليه قبل العض لا ضمان
 عليه وإن كانوا قد قدموا على صاحبه فعليه الضمان بمنزلة الحائط المائل وفي المنتقى لو طرح
 رجل غريمه قدام أسد أو سبع فليس على الطارح قود ولا دية ولكن يعزرو بضرب ضربا
 رجيعا ويحبس حتى يتوب وقال أبو يوسف أما أنا فإرى الحبس حتى يموت اهـ وفي
 الفصولين عن أبي الفضل السكراني سكران جريح به فرسه فاصطدم أنسا فأنقذ قال لو كان
 لا يقدر على منعه فليس بمسير له فلا يضمن إذا لا يضاف إليه سيره وكذا غير السكران لو عاجزا
 عن منعه اهـ رجل ساق حمارا وعليه وقرح طب وكان رجل واقفا في الطريق أو يسير
 فقال السائق بالفارسية كوست كوست أو برت برت فلم يسمع الواقف حتى أصابه الحطب
 فخرق ثوبه أو سمع لكن لم ينهأ له أن يتنحى عن الطريق لضيق المدة ضمن وإن سمع وتنهأ
 لكن لم يتنقل لا يضمن ولا فرق في هذا بين الأصم وغيره ونظير هذا من أقام حمارا على الطريق
 وعليه ثياب فخارا كب وخرق الثياب أن كان الراكب يبصر الحمار والثوب يضمن وإن لم
 يبصر ينبغي أن لا يضمن فعلى هذا إذا كان الثوب على الطريق والناس يمررون عليه وهم
 لا يبصرون لا يضمنون وكذلك إذا رجل جلس على الطريق فوقع عليه إنسان ولم يره فأن
 الجالس لا يضمن ثم الذي ساق حمارا الحطب إذا كان لا ينادي برت برت أو كوست كوست
 حتى تعلق الحطب بثوب إنسان وخرقه يضمن إن مشى الحمار إلى صاحب الثوب أما إذا كان
 صاحب الثوب يمشى إلى الحمار وهو يراه ولم يتباعد عنه لا يضمن رجل أدخل غنما أو
 ثورا أو حمارا كرمًا أو بستانا أو أرضا فافسدها أو صاحبها معها يسوقها فهو ضامن لما أفسد
 وإن لم يكن يسوقها لا يضمن وقيل يضمن وإن لم يسوقها على قياس المسئلة والبعير المقتلم
 سرح ثوره إلى كردة جاره ليعتلف فنطح اتانة صاحب الكردة لم يضمن إلا إذا أرسله عليها
 فنطحها في فورده ولو أمر صاحب الكردة بأخراجه عنها فلم يخرج به حتى نطحها لم يضمن من
 القنية ولو أرسل بعض الهوام على رجل يكون ضامنا اهـ وإن أرسل كلبه على شاة أن
 وقف الكلب ثم سارقا تلفها لا يضمن وإن أخذت عينا أو شاة لا أن لم يكن لها طريق غير ذلك
 ضمن والافلا وذكروا في الأصل لو أرسل كلبا ولم يكن سائقا فاصاب أنسا لا يضمن وقيل
 ينبغي أن يكون ضامنا قاضي خان قال الصمد والشهد وغيره من سراح الجامع الصغير
 والمراد بكونه سائقا أن يكون خلفه وذلك لأن الكلب يحتمل السوق كسائر الدواب فاضيف

البه ذكره في الايضاح وذكر الفقيه أبو الميث في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا
فأصاب في فوره انسا نافقتله أو مرق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في فوره فكأنه خلفه ولو
أرسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فأصاب انسا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على
الروايات الظاهرة من قاضي خان رحمته قال في الهداية لو أرسل كلبه الى الصيد فأصاب نفسه
أو ماله في فوره لا يضمن ذكره في المبسوط وإذا أرسل دابة في طريق المسلمين فأصاب في فوره
فالمرسل ضامن لان سيرها مضاف اليه مادام التسيير على سننها ولو انعطفت بمنسة أو بسرة
انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن له طريق آخر سواه وكذا اذا وقعت ثم سارت هـ رجل
ألقى حية في الطريق فهو ضامن لما أصابت حتى تزول عن ذلك المكان وعلى هذا لو ألقى شيئا
من الهوام في طريق المسلمين فأصاب انسا في ذلك الموضع ضمن الذي طرحها ما لم تخرج عن
ذلك المكان فاذا رحت ثم أصابت لا يضمن الذي طرحها هـ لم يطلب افساد الزرع هـ ولو أرسل
جماره فدخل زرع انسان وأفسده ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسبقه بان لم يكن خلفه الا
أن الجار ذهب في فوره ولم ينقطع عينا أو شملا أو ذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع
كان ضامنا وان ذهب عينا أو شملا ثم أصاب الزرع ان كان طريق آخر لا يضمن وان لم يكن
ضمن وان رده انسان فافسد الزرع فالضمان على الذي رده من قاضي خان هـ غنم انقلب زرعها
ضمن لو ساقها أو افلا هـ كذا أثر وحوار ولو قادها الراعي قريبا من الزرع بحيث لو مالت
تناولت ضمن الراعي الزرع من الفصولين هـ ولو أن دابة انفلت ليلاً أو نهاراً فأصابت مالا
أو آدمياً لا ضمان على صاحبها لان فعل الجاهل مدر صرح به في الحديث الصحيح والمسئلة في
الهداية هـ وفي الخلاصة ان كانت الدابة غير مربوطة فزال عن موضعها بعد ما أوقفها ثم
بغت على رجل كان هدرا هـ لو وجد في زرع أو كرمه دابة وقد أفسدت زرعه فبسه أهله لم يكت
ضمن صاحب الكرم من الخلاصة هـ دخلت دابة زرع غيره ففسده ولو دخله ليخرجها
يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه اخراجها ويضمن ما تلفت ولو كانت دابة غيره
لا يجب ولو أخرجه أهله لم يضمن لانه ما ذون في ذلك دلالة من الجانبين هـ رأى حناره
ياكل حنطة غيره فلم ينع حتى أكأها فيه اختلاوا المشايخ والصحيح انه يضمن من القنية
هـ اذا رأى في زرعه دابة فأخرجها فقدر ما يخرجها عن ملكه لا يكون مضموفاً فإذا ساقها وراء
ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق هكذا ذكره على السعدي وتبعه أبو نصر الا انه قال اذا
ساقها في أي موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعه
فأخرجها فقتلها سبيع كان ضامنا لانه لا ينبغي أن يخرجها ولكن ينبغي أن يستعدي على
صاحبها والصحيح ما قاله الامام على السعدي ان له أن يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء ذلك
فان ساقها بعد ما أخرجه عن ملكه يصير ضامنا من قاضي خان وفي الصغيرى قال الميث
واسنانا أخذ بقول من يقول لا ينبغي له أن يخرجها بل ناخذ بما روى عن محمد بن الحسن انه قال
لا يضمن لو أخرجه لان صاحب الزرع أن يخرج الدابة من زرعه ولا يسوقها أكثر من ذلك هـ

وان ساقها ليردها فطبت في الطريق وانكسر رجلها كان ضامنا ولو ان صاحب الزرع لم يخرجها ولكننه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه أبو الليث لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخرجها بامر ولوا انه قال لصاحب الدابة بثلث في الزرع ولم يقل اخراجها فاخرجها صاحبها فافسدت شيئا في اخراجها كان ضامنا وقال أبو نصر في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يضمن بالفساد وانما طلب منه الصيانة من قاضي حان ولو ان صاحب الزرع حمل على دابة وجدها في زرعها فاسرعت ضمن ما أصابت وكذا الوجها كثيرا بعد ما اخرجها فذهبت ضمن ولو اخرجها أجنبي قال أبو نصر أرجو أن لا يضمن وعن بعضهم يضمن ذكره في الفصولين وبعض هذه المسائل في الغصب وقد مر في حكم مالو وجده في زرعه ثورين ليلافظن انه مالاهل قريبته فساقها الى مربطه وضاع أحدهما فليطلب هناك ❶ دخل زرعها رجل غيرة مزارا ولا يطبق منعه فحبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسورا الرجل فان لم ينكسر في حبسه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن مالم يلمه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي من القنية ❷ أدخل بقرانط وحاسر حسان فنتطح بحشالا يضمن ❸ أدخل دابته في دار غيره فاخرجها مالك الدار فتلفت لا يضمن بخلاف مالو وجده في مربط دابته دابة فاخرجها فضاءت أو أكلها الذئب يضمن لان كون الدابة في البيت يضمن بخلاف المربط فانه محالها ❹ شاة لانسان دخلت وكان طبياخ فقتلها مالها الاخراجا منه فكسرت قدر الطبياخ يضمن مالكها الداخل من مشتمل الهداية ❺ اصطبل بينهما واكل واحد منهما ثور فشدها ثورا لا يخرج حتى لا ينطح ثوره فاختمنق المشدود بالحبيل ومات لا يضمن الرباط اذا لم ينقله عن مكانه كما في مشتمل الهداية والفصولين ❻ رجل ربط حمارا على سارية فجاء آخر يحمار وربط حماره على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر فهلك فان ربطا في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن وان لم يكن لهما ولاية الربط ضمن وان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقة الا لا يضمن اذا كان في المكان سبعة وفي الطريق يضمن ❷ شاة لانسان دخلت وكان رأس فدخل صاحب الشاة الدكان ليخرجها فكسرت الشاة قدر الرأس يضمن من الخلاصة ❸ صبي عاقل أشلى كلبا على غنم آخر فقتلته وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن وعن شرف الأئمة المبكى ان مشى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا فلا ❹ وضع يده على ظهر فرس ومادته نفعه بذنبه أو برجله فنفخ وأنف لم يضمن بخلاف الخمس لان الاضطرار لازم للخمس دون وضع اليد من القنية ❺ لوفقأ عين شاة ضمن نقصانها وفي عين البقر والجزور والحمار والبغل والفرس يضمن ربع القيمة ذكره في الهداية قلت وان لم يحمل لصغره كبحش وفصيل فانه يضمن ربع القيمة كما في الفصولين والدجاجة كشاة ذكره في الفصولين أي يضمن اذا فقع أعينها النقصان وفي قاضي خان لوفقأ أحدى عيني الطير والكلب والسمنور ضمن ما انتقص من قيمته ❶ الشاة والجمل وعن

أبي يوسف يضمن النقصان في جميع البهايم انتهى قلت والفتوى على قول أبي حنيفة
وعندهما نقصانه كذا في الغصب من القنية ❀ أوقف دابة في الطريق وآخر كذلك فهربت
أحدهما فاصابت الأخرى لأضمان على صاحب الهاربة من الخلاصة ❀ وفي مثل
الهداية عن العمادية إذا قطع اذن الدابة أو بعضه أو قطع ذنبها يضمن النقصان ❀ وإذا
استهلك جارية أو بغلة بقطع يد أو رجل أو بذيبحه إن شاء صاحبه ضمنه وإن شاء أمسه
ولا يضمنه شيء أو عليه الفتوى ❀ ولو ضرب رجل دابة حتى صارت عرجاء فهو كالمقطع
انتهى ❀ وفي الهداية ذبح شاة فالتكها بالخيار إن شاء ضمنه قيمته أو سلمها إليه أو أخذها
ضمنه النقصان وكذا الجزور وكذا لو قطع يدهما وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة
وعنه لو شاء أخذها ولا شيء له والاول أصح والدابة لو لم تكن مأكولة اللحم وقطع طرفها
فله أن يضمن جميع قيمتها لانه لا من كل وجهه انتهى وفي قاضي خان ذبح شاة إنسان
ظلم فاصادها بالخيار إن شاء ترك المذبوح عليه وضمنه قيمتها وإن شاء أخذ المذبوح وضمنه
النقصان والفتوى على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمار أو بغل أو رجلاه فصاحبه إن شاء
ضمنه قيمته ودفع إليه الدابة أو أمسه ولا يرجع عليه بشيء بخلاف ما لو قطع يد قن فان لمالك
أن يضمنه النقصان لأن الأذى بقطع اليد والرجل لا يصير مملوكا من كل وجه بخلاف
العوامل وإن كانت الدابة مما يؤكل كالشاة والجزور في ظاهر الرواية هذا والاول سواء
للمالك أن يضمنه جميع قيمته وليس له أن يضمنه النقصان ومسالك الدابة هكذا ذكر
شمس الأئمة السرخسي قلت وهذا مخالف لما مر عن الهداية ولو ذبح حمار غيره ليس له أن
يضمنه النقصان في قول أبي حنيفة ولكن يضمن جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك أن
يمسك الحمار ويضمنه النقصان وإن قتله قتلا ليس له أن يضمنه النقصان وعن محمد أن
كان للدابة قيمة بعد قطع اليد أو الرجل إن شاء المالك أمسه النقصان وضمنه النقصان
ولو فقا عين حمار قال أبو حنيفة رحمه الله ضمنه كل قيمته وسلمه ولا يضمن النقصان مع أمسه
الجنة وهي مسألة الجنة العجيا وإذا قتل ذنباً لم يملكها ولا يضمن شيئاً يضمن في القرد لأن القرد
يكس البيت ويخدم انتهى ما في قاضي خان وقد اختصرنا بعض كلامه ونذكرنا البعض مخافة
التكرار مع أنه قد مر بعض هذه المسائل في الغصب أيضاً ❀ وفي الفصولين الكتاب المعلم
لحراسة أو ماشية أو صيداً ونحوها يجوز بيعه وبغرم متلفه انتهى ❀ ولو سأل رجل على
إنسان فقتله المصول عليه دفعه الشره ضمن قيمته عندنا كافي الهداية ❀ البعير السكران
إذا قتل إنسان فقتله المصول عليه يضمن قيمته من الخلاصة ❀ قطع لسان الثور يلزمه
كمال القيمة لقوت الاعتلاف وفي إنسان الحمار يلزمه النقصان ❀ جاء بانه ثلثه إلى حمار غيره
مشدود بالطول وانزى عليه ذلك الحمار فحصل نقصان بسببه لا يضمن لأن الحمار ينزى
عليه باختياره والازراء ليس بسبب النقصان غالباً فلا يضمن بخلاف إسهال الكلب ❀ ضرب
ثور غيره فكسرت ثلاثة من أضلاعه فان هلك قبل أن يقبضه المالك يضمن سبل القيمة بالاتفاق

وان قبضه ولم يملك يضمن النقصان وان هلك في يده فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة يضمن كل القيمة **§** ولو غلب على خيار الفحل القوي فاهلك جارا لا نثران خذله في موضع له ولاية التولية فيه لا يضمن **§** ولو ساق اتانته الغير من موضع فذهب معها الجش ثم أتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجش وأكاه الذئب يضمن **§** ولورى يتقلسون على رجل بعير فضرب رجله بسببه على جدار فانكسر يضمن **§** دخل زرع جمل غيره مرارا ولا يطبق منعه فحبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسورا الرجل فان لم ينكسر في حبسه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسله الى صاحبه قال رأى فيه الى القاضي **§** ولو سلم جاره المزارعي بشده في الدالية ففعل ونام وانقطع جبه له ووقع في المعرة ومات لا يضمن **§** ثور يمتدأكل الشباب وساقه ضبي صاحب الثور الى فناء فيه تجار ثياب فقيل للصبي احفظ الثور وجد فلم يفعل حتى أكل ثوباً منه يضمن الصبي وان لم يكن متمسكاً من دفعه لا يضمن الا اذا أقربه منه **§** له كلب يأكل العنب من الكروم فاشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحناط المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ أولم يدم في النفس والاموال تبع لها **§** ادخل ثور في السوق خائفاً فهرب منه واستهلك صبيلا لا يضمن **§** ربط كلباً على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيلاً وكسر ثنيته يضمن **§** حل ثور في اصطبل فيه غيره اصاحبه ونطح ثوره الا نثر لا يضمن من القنبه **§** ضرب جمل غيره فعيبه وضمن ثم زال العيب فله أن يرجع عما ضمن **§** التي هرة في بيت حمام لغيره ولم يجد مخدجاً فقتلت الحمامة بامر ها وهي طياره بلع تفخند سادر غوش وانما غالبه القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة كذا في الغصب من القنبه **§** ولو ضرب رجل جملاً حتى صار أعرج فهو كالمقطع من الخلاصة

§ (الفصل السادس في جنابة الرقيق والجنابة عليه) **§**

اذ اجنى العبد جنابة خطأ في النفس أو في مآدون النفس ولا حاجة الى تقييد الخطأ في مآدون النفس لاستواء الجنحة فان القصاص لا يجري بين العبد والعبد وبين العبد والحرف في مآدون النفس فلو له مخير ان شاء دفع العبد الجناني بالجنابة فيملكه ولى الجنابة وان شاء فداء بارش الجنابة ولو جنى جنابات ان شاء المولى الدفع الى الاولياء يقتسمونه على قدر حصصهم وان شاء الفداء فداء بجميع أروشهم وان لم يختار المولى شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه وان مات بعد ما اختار الفداء لم يبرأ وان فداء جنى ثانياً كان حكم الثانية كالاولى في ان المولى يختار بين الدفع والفسد لانه اذا فدى عن الاولى صارت الاولى كأن لم تكن وكذا لو جنى ثالثاً ورابعاً وان أعنته المولى بعد ما جنى وهو لا يعلم بالجنابة ضمن الاقل من قيمته ومن أرشها وان أعنته وهو يعلم بالجنابة وجب عليه الارش وعلى هذين الوجهين البيوع والتدبير والاستيلاء ديان استولد الامه الجنانية بخلاف الاقرار بالعبد الجناني لغيره فانه لا يجب الارش

على المولى على زوايا الاصل وألحق الكرخى الاقرار بالبيع واخوانه واطلاق البيع بتنظيم
البيع بشرط الخيار المسمى ترى لانه يزيل الملك من المائع بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع
ونقصه وبخلاف العرض على البيع ولو باعه بغيره فانه لا يصير مختاراً للفداء حتى يسلمه
بخلاف الكتابة الفاسدة فان موجبها يثبت قبل قبض البدل فيصير بنفس الكتابة مختاراً
للفداء ولو باعه مولاه من المحنى عليه فهو مختار للفداء بخلاف ما اذا اوهبه منه واعتاق
المحنى عليه بامر المولى بمنزلة الاعتاق من المولى فيما ذكرناه ولو ضربه المولى فقتله بان
عيبه فهو مختار للفداء اذا كان عالماً بالجناية وكذا اذا كانت بكر أو طفلاً بخلاف التزويج
وبخلاف وطء الثيب على ظاهر الرواية وبخلاف الاستخدام ولا يصير مختاراً للفداء
بالاجارة والرهن في الاظهر وكذا بالاذن في التجارة وان ركبته دين لان الاذن لا يفوت
الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان لولى الجناية ان يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة
المولى فيلزم المولى قيمته هذه الجملة من الهداية باختصار وتوضيح والحاصل ان المولى
متى أحدث في القن الجاني تصرفاً يعجزه عن الدفع كالبيع البات والعتق والتدبير والكتابة
والاستيلاء وفي الجارية الجانية وهو يعلم بالجناية يصير مختاراً للفداء وان لم يكن عالماً بالجناية
لم يكن مختاراً وضمن الاقل من قيمته ومن الارش ومضى أحدث تصرفاً لا يعجزه عن الدفع
كالجماع والتزويج والاجارة والرهن والاستخدام والاقرار به للغير والاذن في التجارة
لا يصير مختاراً للفداء وفي رواية كتاب العتاق في الرهن والاجارة يصير مختاراً وكذا في التعميب
ولو جنى جنائين فعلم باحداهما دون الاخرى فاعتقه أو باعه أو نحوه يكون مختاراً للفداء
فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصته من قيمة العبد ولو حفر العبد بئر في الطريق فوقع فيها انسان
وقد اعتقه مولاه بعد الحفر قبل الوقوع غرم المولى قيمته لولى القتيل فان وقع فيها ثمان
وثالث فانهم يشتركون في قيمة واحدة علم بالحفر أو لم يعلم ذكره في الوجيز ولو حفر عبد
في قارعة الطريق بئر افات فيها انسان فاعتقه مولاه مع علمه بالحفر وموت الانسان فعلى
المولى دينه اتفاقاً لانه صار مختاراً للفداء بالاعتاق مع العلم بالجناية فان مات فيها آخر فلولى
الثاني ان يشارك الاول فيما قبض بضرب الاول بجميعه مع الدية والثاني بجميعه مع العبد
عند أبي حنيفة فتقسم على ذلك الدية وتفسيره ان يقدّر قيمة العبد مائة مثلاً والدية ألفاً
فتقسم الدية على أحد عشر جزءاً يأخذ لى الثاني جزءاً ولى الاول عشرة وعندهم ما يجب على
المولى للاول كل الدية وللثاني نصف القيمة من الحقائق وفي الصغرى لو أعتق العبد
الجاني وهو عالم بالجناية يصير مطالباً بجميع الفداء بخلاف ما لو أعتق المأذون المديون وهو
عالم بالدين فانه يضمن الاقل من قيمته ومن الدين انتهى وفي الفينة عبد محجور جنى على
مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجناية
على النفس انتهى ومن قال لعبد ان قتل فلاناً أو رميته أو شججته فأنشرفه
مختاراً للفداء ان فعل العبد ذلك خلافاً لفرده ذكره في الهداية ولو جنى العبد فاختار مولاه

الفداء وهو مفلس لا يجب عليه دفع العبد عند أبي حنيفة وحكمه النظر إلى الميسرة
وعندهما يجب دفعه من الحقائق وفي الوجيز عن المنتقى روى الحسن عن أبي حنيفة في
عبد قطع أصبع رجل خطأ ففداه المولى بألف ثم مات المقطوع أصبعه ان فداء بغير قضاء فعليه
تمام الهدية وان فداء بقضاء بطل الفداء وعليه القيمة انتهى وإذا جنى المأذون له جناية
وعليه دين فاعتقه المولى بلا علم بها غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه ولو لم يكن
من قيمته ومن الارش ذكره في الوقاية ولو اكتسب العبد الجاني أو ولدت الامه الجانية
لا يدفع الكسب والولد معه ما كافي الوجيز والثانية مذكرة في الهداية أيضا لكن وضعها في
المأذونة ولا فرق بينهما وإذا قتل العبد رجلين عمدا ولكل واحد منهما وليا ففداهما
ولي كل واحد منهما فان المولى يدفع نصفه إلى الآخرين أو يفديه بعشرة آلاف درهم وان
كان قتل أحدهما عمدا والآخر خطأ ففداهما أحدهما العمد فان فداء المولى فداء بمائة
عشر ألفا بخمسة آلاف للذي لم يعرف من ولي العمد وعشرة آلاف لولي الخطأ وهكذا اذا
دفعه كان ثلثاه لولي الخطأ وثلثه لغير العاق من ولي العمد عند أبي حنيفة وقال لا يدفعه
أرباعا لثلاثة أرباعه لولي الخطأ وربعه لولي العمد فالقسمة عندهما بطريق المنازعة وعنده
بطريق العول من الهداية ولو جنى العبد المأذون على رجل خطأ وقيمته ألف ففداه
بعشرة آلاف جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز الا الدفع ولو أقر المولى على عبده
المأذون المديون بجناية لم يصدق الا ان يقضى دينه أقر على عبده بجناية ثم بجناية
دفعه اليه نصفين ثم يرجع صاحب الجناية الأولى على المولى بنصف قيمته اذا تكاذب
الوليان وفي قتل العبد العمد لو اختار المولى الفداء في نصيب أحد الوليين يصير مختارا
للفداء في الكل وفي قتل الخطأ لو اختار الفداء في النصف يكون اختيار الفداء في
النصف اختيارا للفداء في الكل مادام العبد قائما ولو صالح أحداهما على نصف العبد
خير المولى والمدفوع اليه بين ان يدفع نصف العبد إلى الثاني أو يفديه بأرباعا صالح أحداهما على
جميع العبد قيل للشريل ادفع نصفه إلى أخيك أو افده من الوجيز وإذا جنى المدبر أو أم
الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمته ومن ارشها كما اذا فعل ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم
وجناية المدبر وان توالى لا توجب الا قيمة واحدة ويضاربون بالحصص فيها وتعتبر قيمته لكل
واحد في حالة الجناية عليه حتى لو قتل قتيلًا خطأ وقيمته ألف ثم صارت قيمته ألفين فقتل آخر
خطأ فالألف الزائدة للثاني وتخاصم في الأول فان جنى المدبر جناية أخرى وقد دفع المولى
القيمة إلى ولي الأولى بقضاء فلا شيء على المولى بالاجماع وان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء
فالولي بالتجارية ان شاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولي الجناية الأولى وهذا عند أبي حنيفة وقال
لا شيء على المولى من الهداية ولو اتبع ولي الثانية المولى على قول الامام يرجع المولى على
الأول بما أخذ منه ولي الثانية ذكره في المجمع وعلى هذا الخلاف لو حفر بئر افوق فيها انسان
الا انه ضمن قيمته يوم الحفر لا يوم الجناية ولو دفع المولى القيمة إلى الأول بغير قضاء بعد ما وقع

الثاني في البئر غرم للثاني بالاجاع ويرجع بالازل ووضع الحجر في الطريق وسوقه الدابة وصبه
 الماء بمنزلة الحفر ولوغصب مالا واستهلكه ببيع لم يغرم المولى ولوقتل المولى خطأ يبيع
 في قيمته والتدبير وصية برفقته ولا وصية للقاتل ولوحفر المدبر بثرافوق فيها المولى أو من
 يرثه مولاة هلدرمه ولوقتل مولاة عمدا فالورثة بالخيار ان شاءوا قتلوه وان شاءوا استبعوه في
 قيمته ثم قتلوه من الوجيز ولو أعتق المولى المدبر وقلد جني جنائيات لا يلزمه الاقيمة
 واحدة وأم الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفتنا وإذا أقر المدبر بجناية الخطالم يحز اقراره
 ولا يلزم المولى به شيء عتق أو لم يعتق لان موجب جنناية الخطأ على سيده وأقراره به لا يفسد
 على السيد من الهداية ولو ادعى مشهري العبدان البائع كان دبره فأنكر حتى جنى
 العبد فالحال موقوف عند أبي حنيفة وقال يسى ولو ادعى استيلا دشر يكره فأنكر جنت
 الجارية فنصف الارش على المنكر والنصف موقوف عند أبي حنيفة ويوجب أبو يوسف
 الموقوف في كسبه أو أوجب محمد الكل هاتان في عتق المجمع ولومات المدبر وانقضت
 قيمته بعد الجنابة بلا فصل لم يطل من المولى شيء وعليه قيمته مائة ولو جنى المكاتب جنائيات
 أو واحدة كان عليه الاقل من قيمته ومن الارش وان نكروا الجنائيات قبل القضاء
 لزمته قيمة واحدة ولو قضى عليه ثم جنى أخرى فان قضى عليه يضمه أخرى لان جنناية
 المكاتب لا تصير دينا الا بالقضاء أو بالصلح أو باليأس عن الدفع بان يعتق أو يموت فيتوقف
 وجوب القيمة على ما يوجب تركه ها وهي الاشياء الثلاثة وان عجز قبل أن يقضى دفعه
 مولاة أو فداءه وان قضى عليه ثم عجز بيع فيما الا أن يقضى عنه مولاة وان أعتق يسى
 وجناية عبد المكاتب مثل جنناية عبد الحر الا انه اذا فدى والفداء أزيد من قيمته زيادة فاحشة
 أو دفع قيمة العبد أكثر من الارش كثير فاحشا جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يصح ولو
 جنى مكاتب على مولاة أو عبده أو ابنه كان كالجاني على غيرهم فان عجز هدرت الجنابة قضى
 بها أولا من الوجيز العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة كذا في الاشياء من القول
 في ثمن المثل وفي الخلاصة الجنابة على العبد فيما دون النفس لا تخلو اما أن تكون مستهلكة
 أو غير مستهلكة مثاله فقهاء العينين وقطع اليدين والرجلين والذكر وقطع يد ورجل من جانب
 واحد وأما قطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت فقيمه روايتان في رواية مستهلكة وفي
 رواية غير مستهلكة ولو كانت الجنابة على الحر لا توجب كمال الدية كقطع يد ورجل من
 خلاف فذلك غير مستهلكة والاصل ان كل جنناية لو حصلت على الحر ولو الارش مقدر
 كالموضحة فيها خمس مائة وذلك نصف عشر الدية فاذا حصلت في العبد يجب نصف عشر قيمته
 الا اذا بلغت خمس مائة فحينئذ ينقص نصف درهم وان كانت أذنا واحدة أو عين واحدة يجب
 نصف قيمته الا اذا بلغ نصف القيمة خمسة آلاف درهم فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم فان
 لم يكن لها ارش مقدر في الحر يجب في العبد نقصان قيمته وفي قطع اذن واحدة وتلف حاجب
 واحدة روايتان واختار الطحاوي انه يجب نقصان قيمته وكلاهما غير مستهلكة وفي رواية

أخرى قطعها وشفعها مستهلكة فيجب نصف قيمته ثم ان كانت الجناية مستهلكة فغدا أبي
 حنيفه المولى بالخيار ان شاء حبس العبد لنفسه ولا تثنى يرجع به وان شاء سلمه الى الجاني ورجع
 بقيمته وعندهما ان شاء سلم ورجع بالقيمة وان شاء حبس ورجع بنقصانه اهـ ومن
 قتل عبدا خطأ فعليه قيمته لا تزداد على دية الحر عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة
 آلاف درهم أو أكثر قضى بعشرة آلاف درهم الا عشرة وفي الامه اذا زادت قيمتها على الدية
 قضى بخمسة آلاف الا عشرة هذا عند أبي حنيفه ومحمد وقال أبو الليث قيمته بالغة ما بلغت
 كافي الغصب وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة آلاف منقوصة بخمسة لان البدن من
 الادنى نصفه فيعتبر كله وينقص هذا القدر اظهار الانحطاط ورتبته وكل ما يقدر من دية
 الحر فهو مقدر من قيمة العبد لان القيمة في العبد كالدية في الحر ولو قال لعبد به أحد كما حرّم
 شيئا فوقع العتق على أحدهما فافار شهما للمولى ولو قتلهما رجل تجب دية حر وقيمة عبدا فان شاء
 المولى دفع العبد المقتول وأخذ قيمته وان شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان وهذا بخلاف
 المدبر عند أبي حنيفه وقالوا أمسك العبد وأخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد وأخذ قيمته وقال
 الشافعي يضمه كل القيمة ويعيد الجثة ولو قطع يد عبدا يؤمر المولى بالدفع أو الفداء من
 الهداية ٢٢ ولو قطع رجل رجل عبدا مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب
 اليد المقطوعة كان على الجاني ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه انلاف فيجب عليه
 ضمان ما انتقص من قيمته ولا يجب الارش المقدر للرجل وان قطع الرجل لامن جانب اليد
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده ولو كان العبد المقطوع اليد قطع انسان
 يده الاخرى كان عليه نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم
 الى المشتري سقط نصف الثمن عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوع اليد ان انتقص
 الثلث سقط الثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع في العين فاذا فق عين عبدا مفقوة العين يجب
 عليه ما انتقص من قيمته مفقوة العين ولو ضرب سن مملوك فاصفر تجب حكومة عدل
 بالاتفاق من فاضى خان ٢٣ ولودفعت جارية جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد عليها
 صداق مثلها بلغنا ذلك عن عمر رضي الله عنه في جارية تبين تدافعتا في حمام فاذهبت عذرة
 احدهما تضمن الاخرى صداق مثلها وقد وقعت هذه المسئلة بخاري من الصغرى ٢٤ ولو
 جنى العبد الموصى بربيته لرجل وبخدمته لا تخرف الفداء على المخدم فان مات رجع ورتبه
 بالفداء على صاحب الرقبة وكان بمنزلة الدين في ضيقه ولو أبقى المخدم الفداء فدى صاحب
 الرقبة أو دفع وبطان وصية المخدم ولو جنى على العبد الخادم جناية لا تنقص الخدمة كان
 الارش لصاحب الرقبة وكذلك لو اكتسب أو وهب للخادم ولو نقصت الخدمة يشتري
 بالارش خادما يخدمه وان لم يبلغ ثمن خادما يبيع الاول وضم ثمنه الى الارش فيشتري خادما
 ولو اصاب الخادف الارش أن يقتله بما جاز لانه انتقص حقه المتعلق بربيته من الوجيز ٢٥ واذا
 قتل خطأ أخذت قيمته وبشترى بها عبدا أو ينفق حق الموصى له فيه كذا في الاشياء من القول

في الملك **❦** رجل شج غير موصفة في رواية المبسوط والجنا مع يجب ارش مقدر بنصف
عشر قيمته وفي رواية الذواد من أصحابنا يجب النقصان كالمهايم ذكره في الصغرى **❦** ولو
حلق لحية عبد فلم تنبت في قياس قول أبي حنيفة يجب ما نقص العبد **❦** وإذا قتل الرجل
عبيده أو أم ولده فإنه يعزرو ويحبس ولا يجب انقصاص ولا الدية ولو كان على العبد دين غرم
المولى قيمته لغرمائه حالة كالموجود العبد قيسه في دار مولاه كانت قيمته على المولى تؤخذ في
ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراث الورثة **❦** ولو وجد الرجل
قبلا في دار عبده المأذون كانت الدية على عاقلة المولى كان العبد مسدونا أو لم يكن من
قاضى خان **❦** وإن جنى المولى على مكاتبه أو على ولد المكاتب لزمته الجناية لانه صار
كالاجنبي كافي الهداية وغيرها **❦** وإذا جنى العبد المغصوب على مولاه جناية موجبة للمال
بان قسله خطأ أو جنى على رقيقه خطأ أو على ماله بان أنلف شيئا من ملكه تعبر جنانيته عند
أبي حنيفة حتى يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب لمولاه إلا أن يكون الارش أو قيمة
المتنف أقل من قيمة العبد وقال صاحباه جنانيته على مولاه وعلى رقيقه وعلى ماله هدر ولو
جنى على فاصبه أو رقيقه جناية موجبة للمال فعند أبي حنيفة لا تعتبر فتكون هدر راحتي
لا يتخاطب المولى بالدفع أو الفداء وقالوا تكون معتبرة ويقال للولى ادفع العبد أو افده بالارش
وإذا جنى المدبر في يد الغاصب غرم مولاه الأقل من قيمته ومن ارش الجناية ويرجع به على
الغاصب وإذا جنى المدبر في يد الغاصب ثم رده على المولى جنى عند المولى جناية أخرى فعلى
المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ويدفعه الى ولى الجناية
الاولى ثم يرجع بذلك على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد نصف القيمة
التي يرجع به على الغاصب يسلم للمولى ولا يدفعه الى ولى الجناية الاولى لو جنى عبد المولى أولا
ثم غصبه جنى عنده ضمن المولى قيمته له ما يرجع بنصفها على الغاصب في دفعه الى ولى الجناية
الاولى ولا يرجع به على الغاصب وهذا بالاجماع والجواب في العبد كالجواب في المدبر في
جميع ما ذكرنا الا أن المولى يدفع العبد والقيمة في المدبر ومن غصب مدبرا جنى عنده جناية
ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفين ثم يرجع
بقيته على الغاصب في دفع نصفها الى ولى الاولى ويرجع به على الغاصب ولا يدفعه الى ولى
الجناية الاولى ولا الى ولى الجناية الثانية ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف مع محمد كالاولى
وقيل على الاتفاق بالاتفاق هذه الجناية من الهداية **❦** من بض حررقه فقتل مولاه فعليه
أن يسبى في قيمتين عند أبي حنيفة أحدهما انقضاء الوصية إذا تحرير في مرض موته وصية
فلم تجز لقائه الا أن العتق لا يحتمل النقص بعد وقوعه فتجب قيمته ثم عليه قيمة أخرى بقتله
إذا المستسبى كالمكاتب عنده والمكاتب بقتله مولاه يلزمه الأقل من قيمته ومن الدية والقيمة
هنا أقل فيسبى لذلك في قيمته وقال يسبى في قيمة واحدة للوصية إذا الدية على عاقلة كقتله بعد
عتقه والمستسبى حرمدون عندهما كذلك في الوصية من أحكام المرضى من الفصولين

الفصل السابع في الجنين

إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً وجبت الغرة على عاقلة في سنة والغرة عندهما
خمس مائة درهم نصف عشر دية الرجل ذكرها كان الجنين أو أنثى أو عبداً أو فرساً قيمته
خمس مائة درهم فإن ألقت حياً ثم مات ففيه الدية كاملة وإن ألقت ميتاً ثم ماتت الأم فعليه
دية في الأم وغرة في الجنين وإن ماتت الأم ثم ألقت ميتاً فعليه ميتة عليه ديتان وما يجب في الجنين
يورث عنه ولا يرث الضارب حتى لو كان الضارب الأب وجبت الغرة على عاقلة ولا يرث
منها ذكره في الهداية وإذا أسقطت المرأة الولد وجبت الغرة على عاقلة وإن لم يكن لها عاقلة
ففي مالها في سنة ولا يرث منها وإن لم تنعم مداسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها كافي
قاضي خان وفي الوقاية أسقطت الحرة الولد بمدابيه وأه وأفضل بالأذن زوجها وجبت الغرة
وإن أذن لالعدم التعدي انتهى وكذلك مختلفة حامل احتملت لمضي عدتها باسقاط الولد
فعليه الغرة للزوج كافي الوجيز والفصولين وفي جنين الأمه نصف عشر قيمته إن كان ذكراً
وعشر قيمته إن كان أنثى وهو ما في القدر سواء عند أبي حنيفة وقالوا في جنين الأمه نقصان
الأمه كافي مختلفة الشاة من قاضي خان ويعتبر قيمة نفسه لا قيمة أمه ذكره في الوجيز ويجب في
مال الضارب حالاً كافي المجمع وإن ضرب فاعق المولى ما في بطنها ثم ألقت حياً ثم ماتت تجب
قيمته حياً ولا تجب الدية وإن مات بعد العتق وقيل هذا عندهما وعند محمد يجب قيمة ما بين
كونه مضر وبالي كونه غير مضر وبمن الهداية ١٠٠٠ وإن ضرب بطن امرأة فألقت جنينين
أحدهما ميتاً والآخر حي حتى قات الحى بعد الاسقاط من ذلك الضرب كان على الضارب
غرة في الميت ودية كاملة في الحى كافي قاضي خان وإن ألقت حياً حيين ثم ماتا في كل واحد
منهما دية كاملة وإن ألقت حياً ميتين ففيهما غرتان كافي الوجيز والحاصل أنه يجب في كل واحد
من الجنينين حالة الاجتماع ما يجب حالة الأفراد كافي الأصله وإن ضربت المرأة بطن
نفسها فألقت جنيناً انعمت بذلك اسقاط الولد وجبت الغرة والأفلاذ ذكره في الصغرى
والجنين الذي استبان بعض خلقه كالنام في جميع الأحكام ذكره في الهداية ١٠٠٠ وفي
الفصولين عن الزوائد شري أمه فماتت منه ثم ضربت بطن نفسها أو فعلت شيئاً
كعدوا وغيره منعمدة إسقوط الجنين ثم استحقها رجل ببينة وقضى له بها وبقرها
يقال للمستحق قتل أمته ولدها وهو ولد هذا الرجل وهو حر لأنه ولد مغرور وولد المغرور حر
والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع أمته أو أفلدها بغرة الجنين الحر ثم قال صاحب الفصولين
أقول إذا أخذ الغرة بنفي أن يجوز للمستحق أن يطالبه بقيمة الجنين إذا قيام البديل كقيام
البديل عنه كما هو كذلك في ولد مغرور قتل قد أثبتته عن الكافي وغيره في كتابنا المسمى
بإطائف الإشارات انتهى والله أعلم

الباب الثالث عشر في مسائل الحدود وفيه ضمان جنابة الزنا

و ضمان السارق وقاطع الطريق

إذا وجب على رجل حد أو تعزير فخلده الإمام أو عزره فقات فدمه هدر بخلاف الزوج
إذا عزر زوجته فيما يجوز له تعزيرها حيث يضمن كافي الهداية والكنز والاصل فيه ان
الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح بتقيد بها وفعل الامام من قبيل الاول وفعل
الزوج من قبيل الثاني ونعم الكلام في فروع هذا الاصل في التعزير من الزيلعي وذكرنا
عن الاشباه طر فامنه في الجنائيات **ابن سماعة** عن أبي يوسف قاض رأى التعزير لرجل
مائة فقات قال لا يضمن لانه قد ورد الاثران **كثير** ما عزروه مائة فان زاد على مائة فقات
فنهضت الدية في بيت المال من مشتمل الاحكام نقلا عن الوجيز **لو** شهد أربعة على رجل
بالزنا وهو غير محصن فخلد بجرحه الجلد ومات ثم وجد أحدهم عبدا أو محمداً وداني قد قتل فلا
ضمان على أحد عند أبي حنيفة ولكن تخذ الشهود وقال صاحبنا ارش الجرح والدية في
بيت المال وعلى هذا اذا رجعوا يحدون ولا ضمان عليهم عنده وقال لا يجب عليهم الضمان في
الرجوع كافي الهداية وقاضى خان وعلى هذا الاختلاف لو ظهر أحدهم كافراً ذكره في الوجيز
ولا ضمان على الجسد صرح به في الهداية وان كان المشهود عليه بالزنا محصناً فرجم ثم
ظهر واعبدا فالدية على بيت المال اتفاقاً **لو** شهد أربعة على رجل فرجم ثم رجع منهم واحد حدث
وعزم ربع الدية وهكذا كلما رجع واحد منهم حدث وعزم ربع الدية وان كانوا خمسة فرجع
أحدهم لأشئ عليه فان رجع آخر حدث وعزم ربع الدية وإذا شهد أربعة على الزنا فزكوا
فرجم ثم ظهروا مجوساً أو عبيدا فالدية على المزدكي عند أبي حنيفة وقال على بيت المال قبل
هذا اذا قالوا تعمدنا التزكية على علمنا بحالهم وان قالوا أخطأنا فالدية في بيت المال اتفاقاً
وسد اذا أخبروا بالحرية والاسلام وأما اذا قالوا هم عدول وظهروا عبيدا فالدية في بيت المال
اتفاقاً ولا ضمان على الشهود ذكره في الهداية ولو رجع المزدكي عن التزكية بعد الرجيم
عزروه وعليهم الضمان عند أبي حنيفة خلافاً لهم ما ذكره في الجمع قال في شرحه هذا اذا قالوا
تعمدنا التزكية وان قالوا أخطأنا في التزكية يضمنون اتفاقاً **لو** شهد أربعة على محصن
بالزنا ورجلان على الاحصان ثم رجع شهود الاحصان بعد الرجيم لا يجب الضمان على شهود
الاحصان ولا يحدون ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال زفر لا حد على أحد
وتكون الدية على الفريقين نصفين وان شهد أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضى برجه
فقتله رجل ثم وجد الشهود عبيداً فعلى القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ويجب القصاص
ولو رجم ثم ظهروا عبيداً فالدية على بيت المال **لو** باشر الامام الرجيم بنفسه ذكره
في الهداية **لو** رجل أقر بالزنا وهو محصن فأمر القاضى برجه فذهبوا إليه فجوه فرجع عما
أقر فقتله رجل لأشئ عليه مالم يبطل القاضى عقد الرجيم **لو** ومن زنى بأمرأة فأفضاها ولم
يستمسك معه البول حد وضمن الدية وان كانت تستمسك حد وضمن ثلث الدية لانه أجافا وفي
الحنيفة ثلث الدية وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت تستمسك البول لزمه ثلث الدية
والمهر كاملاً ولا حد يعزرون وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند

محمد يضمن ولا حد على الرجل من الوخير ﴿١﴾ اذ ان في الصغيرة مشتبهه بشبهة أو كبيرة
مستكرهه فافاضها وجبت الدية لتفويت جنس المنفعة في ماله لانه شبه العبد ولا يجب
عليه العقر عندهما وقال محمد يجب وأما الحد فلا يجب اتفاقا وان لم تكن مشتبهه لزمه المهر
كاملا اتفاقا ولا حد عليه وان لم يدع الشبهة لم تكن بالقصور في معنى الزنا ﴿٢﴾ ولو وطئ
صغيرة مشتبهه بدعوى الشبهة فلا حد ويجب العقر وان كان من غير دعوى الشبهة فعليهما
الحد ولا مهر لوجوب الحد ولا شيء لها في الافضاء في الفصلين لرضاها به من شرح المجمع
والافضاء من المشايخ من قال هو جعل مسلك البول والحيض واحدا ومنهم من قال هو جعل
مسلك البول والغائط واحدا ذكره في الحقائق واعلم ان الخلاف فيما اذا افاضها بحيث
لا تستمسك البول اذ لو كانت مفضاة مستمسكة بولها ضمن ثا الدية لانه في معنى الجائفة
ولا يجب معه العقر اتفاقا من شرح المجمع ولو أكره امرأه على الزنا فزني بها فعليه الحد فقط
عندنا وقال مالك عليه العقر ايضا من درر البحار ﴿٣﴾ واذ ان في بجارية فقتلها بغير الزنا
وجبت عليه قيمتها ريب قط الحد عند أبي يوسف وقال لا يحسد ايضا من الهداية ﴿٤﴾ ولو زني
بامرأة صغيرة لا يجامع مثلها فماتت تحب الدية على ما قبلته هذه في الجنائيات من الخلاصة
﴿٥﴾ ولو وطئ جارية انسان بشبهة وأزال بكارتها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر الى مهر
مثلها غير بكر والى نقصان البكارة أيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر ولو
أن صبيانا في بصيرة لاحد وعليه المهر في ماله بازالة البصيرة لانه مؤاخذ بما فعله واذن الم
يصح نص عليه في الصغرى وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر ولو وجب على الصبي
كان لولي الصبي أن يرجع بذلك عليها كالأمر صبييا بشئ فلهقه غرم كان للولي أن يرجع على
الآخر فلا يقد تصمين الصغرى ذكره قاضيان ووجه آخر ذكره في الصغرى وهو ان رضاها
معتبر في اسقاط حقها ﴿٦﴾ ولو أن أمة بالغة دعت صبييا فزني بها وأذهب عذرتها كان على
الصبي مهرها لان امرأ الامه لا يصح في حق المولى من قاضي خان وكذا لو دعت صبيية صبييا
كان عليه المهر من الخلاصة ﴿٧﴾ ولو أن رجلا وطئ بهيمة لغديره كان عليه قيمتها اذ يحرم
أكلها من الصغرى وغيرها ﴿٨﴾ ادعى على رجل انه وطئ جاريته وجلبت منه وادعى
النقصان بهذا السبب له أن يخلفه ان أنكر الدخول بها وان حلف له ان يطلب من الحاكم
تقرير المدعى ولو برهن المدعى له طلب النقصان كذا في مشتمل الهداية ﴿٩﴾ ومن وطئ
جارية ابنه فجاءت بولد فادماه ثبت نسبه وكان عليه قيمتها ولا حد عليه والظاهر من كلامهم
ان الاعتبار بقيمتها قبل ان علون لقولهم ان الملك يثبت شرط اللامستيلاد عندنا لا حكما كذا
في الاشباه من القول في غر المثل ﴿١٠﴾ وفي المنتقى عن الامام أدركت اللص وهو ينقب لك قتله
قال محمد ان قتله غرم الدية في ماله وقال الثاني حذره فان ذهب والا فارمه فان دخل بيتا نخفت
ان يبدأ بضرب أو خفت ان يرميك فارمه ولا تهذر وقال محمد لو أن لصا دخل دارا ولا
سلاح معه وصاحب الدار يعلم أنه يقوى على أخذه ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذه بهض

مناعه ولا يدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلا مع أهل بيته وجاره يفجر
وخاف أن أخذه أن يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها **❦** ولو استكره
رجل امرأة لها قتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فدمه هدر إذا لم يستطع منعه إلا
بالقتل **❦** قتله صاحب الدار ويرهن فدمه هدر وان لم يكن له بيته على أنه كابران لم يكن المقتول
معروفا بالسرقه قتل صاحب الدار قصاصا وان كان منه ما يشبهه في القصاص في القياس وفي
الاستحسان تجب الدية في ماله لان دلالة الخيال أو رثت شبهة في القصاص لافي المال من
البرازية **❦** ولو نهب حائطاً ولم ينفذ نهبه حتى سلم صاحب البيت فالتى عليه حجر اقتله
لا قصاص عليه وعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية من مشتمل الاحكام **❦** ولو قطع القاضي يد
السارق فمضى الى النفس ومات فلا ضمان كافي الاشباه وهي من فروع الاصل الذي مر في
أول الباب **❦** ولو أمر القاضي الجلاد بقطع يمينه فقطع يساره لا ضمان عليه عند أبي
حنيفة وقال لا يضمن في العمدون الخطأ وقال زفر يضمن فيه ما هو القياس وعلى هذا لو قطع
يساره غير الجلاد لا يضمن أيضا عندده هو الصحيح ولو أخرج السارق يساره وقال هذا يميني
لا يضمن بالاتفاق من الهداية **❦** وفي شرح المجمع هذا اذا صرح الحاكم بيمين السارق اموال
قال اقطع يده فلا يضمن اتفاقا وفيه أيضا لو قطع رجل السارق قبل أن يأمر الحاكم به يجب
القصاص في العمد والدية في الخطأ اتفاقا **❦** واذا قطع السارق بالسرقه والمال باق رده
على صاحبه وان كان مستملا كالضمان عليه سواء تلف بنفسه أو تلف في رواية أبي يوسف
عن أبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرم على السارق بعدما قطع يمينه ذكره
في الايضاح وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يضمن بالاستملاك ومن سرق مرقاة فقطع
في احداهما فهو وليه ولا يضمن شيئا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن كلها الا التي قطع لها
والخلاف فيها اذا حضر أحدهم وادعى السرقه فان حضر واجيعا وقطعت يده بخصم ومتم
لا يضمن شيئا بالاتفاق في السرقات كلها وعلى هذا الخلاف ان كانت النصب كلها الواحدة
نحاصم في البعض وكذا قاطع الطريق اذا قتل فلا ضمان عليه في مال أخذه وقتل وان أخذ
قاطع الطريق بعدما تاب وقد قتل عمدا وأخذ ما لا فان شاء الأولياء قتلوه وان شاؤا عفو عنه
ويجب عليه ضمان المال هلك في يده أو استهلك من الهداية **❦** ولو أقر العبد المأذون
بالسرقه يصح ويقطع والمال للمسروق منه ان كان قائما وان كان هالكا فلا ضمان عليه
صدقه مولا أو كذبه في ذلك وان كان محجورا عليه والمال هالك تقطع يده ولا ضمان
عليه وان كان قائما فان صدقه مولا فكذلك وان كذبه قال أبو حنيفة تقطع والمال للمسروق
منه وقال أبو يوسف تقطع والمال للمولى **❦** ولو اجتمع عشرة نسوة فقطعن الطريق وأخذن
المال قسبا ينضم المال من الوجيز **❦** اذا اجتمع المباشرون وأسبب أضيف الحكم الى
المباشرة فلا ضمان على من دل سارقا على مال انسان فسرقة هذه في القاعدة الأخيرة من
الاشباه **❦** السارق اذا أخذ الدنانير بعدما دخل البيت لم يقطع وغرم مثله **❦** رجل نهب

حاطا بغير اذن المالك ثم غاب ودخل سارق ومرق شيا المختار انه لا يضمن الناقب مامرقة
السارق من الخلاصة ❦ السارق لو رده الى دار المالك أو الى من في عياله في الجامع لا يبرأ
عن الضمان ويسقط استحضارنا من المشتل

❦ الباب الرابع عشر في الاكراه

الاكراه ثبت حكمه اذا حصل ممن يقدّر على ايقاع ما توقعه به سلطانا كان أو غيره وان
غاب المكروه عن نظر من أكرهه يزول الاكراه ذكره قاضي خان ونفس الامر من السلطان
اكراه من غير تهديد ووعيد ومن غيره لا الا ان يعلم الماء ويرد لالة الحال انه لو لم يعتدل أمر
بقتله أو بقطع عضوه أو بضربه ضربه يخاف على نفسه أو تلف عضوه كقاضي خان
والاشباه ومن أكرهه على بيع ماله بضرب شديد أو حبس حتى باع فهو بالخيار ان شاء
أمضى البيع وان شاء فسخ وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكروه على الشراء فالبائع
يضمن أيهما شاء فان ضمن المكروه رجع على المشتري بالقيمة وان ضمن المشتري لا يرجع شيء
من الهداية ❦ ولو أكرهه على الشراء فلهك المبيع في يده ان هلك من غير تهديد لا يضمن ويملك
امانة ❦ ومن أكرهه على النكاح باكثر من مهر المثل يجب قدر مهر المثل وتبطل الزيادة
ولا يرجع على المكروه بشئ من مشتل الهداية ❦ ولو أكرهه على طلاق امرأته أو عتق عبده
ففعّل يقع ويرجع على المكروه بقيمة العبد وموسرا كان أو معسرا ولا سعاية على العبد
ولا يرجع الا أثره على العبد بالضمان ويرجع بنصف المهر ان كان قبل الدخول وان لم يكن
في العقد شئ يرجع على الآخر بما لزمه من المتعة وبعد الدخول لا يرجع على الآخر بشئ
ومحل المسئلة الهداية قال ابن كمال في الاصلاح والايضاح هذا اذا كان الاكراه على
الاعتناق قولاً أما اذا كان فعلاً لا كالأكره على شراء ذى رحم محرم منه فإنه لا يرجع المكروه
على المكروه بالقيمة اه ❦ اذا أكره الرجل بوعيد شديد أو حبس على قتل مسلم ففعّل
لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم وان أكره بقتل أو تلف عضوه ففعّل قال
أبو حنيفة ومحمد يصح الاكراه ولا يجب القصاص وكان على الآخر دية المقتول في ماله في
ثلاث سنين وقال زفر الاكراه باطل ويجب القصاص على القاتل وقال الشافعي ومالك
يقتلان جميعاً ❦ السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان هذا والا لاقتلنك وسعه ان يقطع
واذا قطع كان على الآخر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد ولا رواية فيها عن أبي يوسف
ولو قال لرجل الق نفسك في هذه النار والا لاقتلنك ينظر ان كانت النار قد نجومتها وقد لا ينجو
وسعه ان يلقى نفسه فيها فان ألقى ومات كان على الآخر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد
وعن أبي يوسف روايتان في رواية يجب القصاص وفي رواية تجب الدية في ماله وان كانت النار
بحيث لا ينجو منها لكن له في الالتقاء قليل راحة كان له ان يلقى نفسه فيها وقيل بان هذا قول
أبي يوسف فان ألقى نفسه فيها وهلك كان على الآخر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد وفي

قوتى أبى يوسف تجب الدية فى مال الآمر ولا قصاص وإن لم يكن فى القاء النفس قليل راحة
ولا ينجوم منها لاسيما أن يلقى نفسه فإذا أتى هدر دمه فى قولهم ولو قال للمقتل نفس من
شاهق الجبل واللاقلة فأن لم يكن له فى الالقاء أدنى راحة لاسيما الالقاء فإن أتى وهلاك
هدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه الالقاء فى قياس قول أبى حنيفة فإن أتى وهلاك
فديته على عاقلة الآمر وفى قول صاحبيه لاسيما الالقاء فإن أتى وهلاك كان على الآمر
انقصاص وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة والى نفسه فهلاك كانت الدية على عاقلة
الآمر فى قولهم ولو قال له ألقى نفسك فى هذا الماء والاقطلتك إن كان يعلم أنه لا ينجو لاسيما
أن يفعل فإن فعل هدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه ذلك عند أبى حنيفة وعندهما
لا يسهه فإن فعل وهلاك كانت الدية على عاقلة الآمر عند أبى حنيفة وقال أبو يوسف دية
على الآمر فى ماله ولا قصاص وقال محمد عليه القصاص وعن أبى يوسف فى رواية مثل قول
محمد من قاضى خان ❦ ولا يجب على المكروهية المكروه على القتل لوقته إلا أن تردفعا عن
نفسه ذكره فى الاشباه ❦ وإن أكره على اتلاف مال مسلم بأمر يخاف على نفسه أو على عضو
من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك ولصاحب المال أن يضمن الآمر لأن المكروه آلة للمكروه
فما يصح آلة ولا اتلاف من هذا القليل ذكره فى الهداية قال فى الخلاصة وأما حكم
الضمان فكل شئ يصلح أن يكون آلة لغيره فالضمان على الفاعل كالأكره على أخذ مال
الغير وكل شئ يصلح أن يكون آلة لغيره فالضمان على المكروه كما إذا أكرهه على القتل أو
استهمل مال الغير فالضمان على المكروه خاصة إلا أن فى الأكره بالقتل يجب القصاص
على المكروه عندهما وعند أبى يوسف تجب الدية على المكروه ولا يرجع على المكروه بشئ
وكذا لو أكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو القرابة لم يرجع على المكروه من الاشباه
ولو أكره على التمدبير يرجع على المكروه بالنقصان فى الحال وإذا مات المولى وعثر
رجع الوارث بباقي قيمته على المكروه ولو أمر بقتل رجل ولم يقل له اقتله والاقطلتك لكن
المأمور به لم بدالة الحال أنه لم يعتل أمره بقتله أو يقطع يده أو يضربه يضربا يخاف
على نفسه أو يتلف عضوا كان مكروها من مشتمل الهداية ❦ وإن أكرهت المرأة على
النكاح فلا شئ على المكروه فإن كان الزوج كفوا والمسعى مهر المثل أو أكثر جاز وإن كان
أقل فالزوج بالخيار أن شاء أتم لها مهر المثل وإن شاء فارقها أن لم يدخل بها ولا شئ عليه
وإن دخل بها وهى طائفة فهو رضا بالمسعى إلا أن للاولياء حق الاعتراض ❦ وإن أكرهت
المرأة حتى تقبل تطليقة على ألف بعد الدخول ولم يكره الزوج لم يلزمها شئ فالطلاق رجعى
وإن قالت بعد ذلك رضى الطلاق بذلك كان الطلاق بائنا ولو لمها المال عند أبى حنيفة
وعند محمد رجعى ولا مال عليها ❦ ولو أكرهت أمه أعتقت على أن تختار نفسها قبل الدخول
فلا مهر لها على الزوج ولا مولاها ولا يضمن المكروه ❦ ولو أكره على أن يعتق عبدا قبل
٢ قوله ولو أكره الخ عبارة الهندية ولو أكره على أن يعتق عبدا على مائة درهم وقبله العبد
وقيمة ألف والعبد غير مكروه فالعتق جائز على المائة ثم يتخير مولى العبد أن شاء الخ ١٥

من قيمته وقيمته ألف والعبد غير مكره يعتق بتمام القيمة ثم ان شاء المولى ضمن المكره
 قيمته ثم هو يرجع على العبد بمائة درهم وان شاء المولى ضمن المكره تسعمائة وأخذ من
 العبد مائة من الوجيز ولو أكره على اعتناق نصف عبده فاعتق كله فهو مختار عند أبي
 حنيفة بخلافهما ولو أكره على اعتناق كله فاعتق نصفه فالمكره ضامن لنصفه عنده
 وقال صاحباه هو ضامن لئلكه من المجمع ^{في} مطلب عدم جريان الاكراه ^{في} والنذر لا يعمل
 فيه الاكراه لانه يحتمل الفسخ ولا رجوع له على المكره بمالزمه لانه لا مطالب له في الدنيا فلا
 يطالب به فيها وكذا اليمين والتطهار لا يعمل فيهما الاكراه وكذا الرجعة والايلاء والتي فيه
 باللسان والخلع من جانبها عين أو طلاق لا يعمل فيه الاكراه فلو كان الزوج مكرها ودونها لم
 البذل لرضاها بالاتزام من الهداية ^{في} ولو أكره على قطع يد رجل ففعل ثم قطع رجلاه
 طوطا فالت مقطوع فعند أبي يوسف تنجب الدية على المكره والمكره جميعا في ما ليس
 وأوجب القصاص عليهما من المجمع ^{في} الاكراه بوعيد الحبس والقيد يظهر في الاقوال
 شحوا البيع والاجارة والاقرار والهبة والصدقة وبراء الغريم من الدين ونحو ذلك فلا تصح
 منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو أكره بوعيد وقيد أو حبس على أن يطرح
 ماله في الماء أو في النار أو يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرها ولا اكراه
 بوعيد القتل وانلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا ^{في} ولو أكره القاضى
 رجلا ليقربا بالسرقة أو يقتل رجلا بعمد أو يقطع يد رجل بعمد فأقر بقطع يده أو قتله فقطعت
 يده أو قتل ان كان المقر موصوبا بالصالح يقتص من القاضى وان كان متهم ما بالسرقة
 معروفا بالسرقة واقتل في القياس يقتص من القاضى ولا يقتص استئناسا ^{في} وإذا أكره
 الرجل على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع على الاخذ صمخ الايداع ويكون أمانة
 عند الاخذ وان أكره القابض على القبض ليدفعها الى الاثر المكره فقبضها فاضاعت
 في يد القابض فان قال القابض قبضتها حتى أرفعها الى الاثر المكره كما أمر في به فهو داخل
 في الضمان وان قال قبضتها حتى أرفعها الى مالكها كانت أمانة عنده ولو تلفت لضمن
 عليه ويكون القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة إذا أكره الواهب على الهبة وأكره
 الموهوب له على القبض فتلف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له ^{في} اذا
 أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصداق أو تبرئه كان اكراهها لا يصح صلحها
 ولا أبرأها في قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في أى
 مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هدده وعند أبي حنيفة يتحقق الاكراه من غير السلطان
 في المفاوضة والقرى لئلا كان أو نهارا وفي المصر يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار ^{في} وان
 أكره رجلا على أن يقربا المال قال بعضهم اذا هدده وأكرهه بما يخاف منه الضرر والبين
 يكون اكراهها ولينكر محمد لذلك حدا قالوا وهو مفوض الى رأى الحاكم أما الضرب بسوط
 واحد أو حبس يوم أو قيد يوم فلا يكون اكراهها في الاقرار بالف ^{في} ولو أكره ليقربا رجل بعمال

فاقر وأخذ الرجل المال وغاب بحيث لا يقدر عليه ومات مفلسا كان المكره أن يرجع بذلك
على المكره وكذا لو أكره على اتلاف مال الغير فأتلف وضمن كان له أن يرجع على المكره
بالدية فيما لا يجب فيه القصاص والقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو أكره على قتل
عبده بقتل أو غيره لا يسعه أن يفعل لأنه مظلوم فلا يظلم غيره فان فعل كان له أن يرجع
على المكره بقيمة العبد ولو كان العبد بين اثنين فأكره أحدهما على اعتاق نصيبه ففعل وهو
معسر واختار الشريك الساكت تضمن المكره كان للمكره أن يرجع على العبد ولو أكره
الرجل أن يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب
أن يرجع على المكره بقيمة عبده ❶ وإذا أكره الرجل على أن يتزوج امرأه فتزوجها
ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكره فان كان النكاح باكتراه من مهر المثل
لا تلزم الزيادة ❷ وإذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع على المكره ❸ وكذا
لو أكره على الهبة بعوض بعد له فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره وكذا لو أكره
على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع على المكره ❹ ولو أكره الرجل على قتل مورثه
بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل من الميراث وله أن يقتل المكره قصاصا بمورثه في قول أبي
حنيفة ومحمد ❶ ولو أكره الرجل على أن يشتري عبدا إذا رجم محرم منه أو أكره على شراء
عبد حلف بعينه أن ملكه وقد أكرهه على أن يشتريه بعشرة آلاف درهم وقيمه ألف
درهم فاشترى وقبض العبد بعق العبد ويجب على المشتري ألف درهم لأنه مضى ببيعته
ولا يرجع على المكره لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البذل كالقول أن تزوجت
امرأه فهي طالق وأكرهه على أن يتزوج امرأه بمهر مثاليها جاز النكاح وتطابق وعليه
نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره ❶ ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملكه
فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبد اعتق ولا يرجع على المكره بشئ وإن ورث عبدا
في هذه الصورة اعتق ولا يرجع على المكره بقيمة العبد استحسانا ❷ ولو أكره الرجل على
أن يقول للعبد أن شئت فأنت حر أو أن دخلت الدار فأنت حر ثم شاء العبد أن يدخل الدار
عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد ❸ ولو أكره على أن يعاقب عتق عبده بفعل نفسه وذلك
الفعل أمر لا بد له منه كصلاة الفرض ونحوها أو كان فعلا يخاف بتركه الإهلاك على نفسه
كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكره بقيمة العبد ❹ ولو أكره على
أن يعاقب عتق عبده بتعاضد دينه أو ما أشبه ذلك بماله منه بد لا يرجع على المكره ويكون
ذلك بمنزله الإكراه بوعيد الحبس ❶ ولو أكره الرجل على أن يوجب على نفسه نذرا أو
صدقة أو حجا أو شيئا من القرب ففعل ذلك لم يملكه المندور ولا يرجع على المكره بشئ ❷ ولو أكره
على الظهار ففعل كان مظاهرا وكذا لو أكره على الإيلاء ففعل صح الإيلاء فهو أكره على
التكفير بعد ذلك ❸ من الظهار ففعل أن كانت قيمة العبد مثل قيمة عبده وسط لا يرجع على

❸ قوله من الظهار ففعل الخ هنا سقط فليراجع وينظر أول المسئلة اه

المكروه بشئ وان كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط يضمن المكروه ما زاد على قيمة الوسط ﴿ ولو كان المكروه صيداً أو معنواً فحكمهما في الأكرام حكم البالغ العاقل ولو كان المكروه غلاماً أو معنواً له تسلط كان القاتل هو المكروه لا المباشر للقتل وتكون الذية على عاقلة المكروه بنصف قيمة العبد ﴿ ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب ٣ عبده ففعل رجوع على المكروه بنصف قيمة العبد ﴿ ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب سوط على الأقرار بالمال فأقر صريح أقراره قالوا ان كان الرجل من أشرف الناس بحيث يستنكف عن ضرب سوط في الملاء أو حبس يوم فإنه يكون مكروهاً فلا يصح أقراره ﴿ ولو أكره بالقتل على الأقرار بألف فأقر بخمسة مائة لم يصح ولو أقر بالفين أو أقر بمائة دينار أو نصف آخر لزمه من الوجيز ﴿ ولو ان رجلاً حمل رجلاً الى بعض البلاد كرها كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حمله منه هذه في الغصب من قاضيان واجارة الدواب من الخلاصة ﴿ أكره على قبول الوديعة فتلقت في يده فلم يستحقها تضمين المودع من القنية

(الباب الخامس عشر في مسائل الصيد والذبايح)

رجل رمى صيداً فأصابه ولم يشغله ولم يخرج به عن حيزه الا متناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل أكله وان كان الأول ألتخه فرماه الثاني فقتله فهو للاول ولم يحل أكله لان سهم الأول لما ألتخه فقد أخرج به من أن يكون صيداً فلا يحل الأبركة الاختيار ويضمن الثاني للاول قيمته مجروحاً بجراحة الاول وهذا اذا علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه كما اذا أبان رأسه ليكون القتل مضاعفاً الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجراحتين أو لا يدري قال في الزيادات يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف قيمته مجروحاً بحسنتين ثم يضمن نصف قيمة لحمه وحمل المسئلة الهداية وان رميا معاً الى صيد فسبق سهم أحدهما وألتخه ثم طلق الآخر فقتله كان للاول ولا يحرم أكله عندنا خلافاً لفرز كره في المجمع وصورة المسئلة في الزيادات على ما ذكر في الوجيز هكذا رجلان رميا معاً صيداً فبادر أحدهما فأصاب الصيد فكسر جناحه فمات الصيد منهم فهو للاول ويحل أكله ولا يضمن الثاني شيئاً انتهى وهكذا لو رماه الثاني قبل ان يصيبه سهم الأول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثاني شيئاً ذكره قاضيان ﴿ وذكر في باب اليمن من قتلوا اذا اجتمع السمك في أرض انسان بغير صيده واختيار منه فإنه لا يكون لصاحب الأرض الا ان يأخذه انتهى * رمى صيداً في الهواء فلما عاد السهم الى الأرض أصاب انساناً أو مالا يضمن من القنية

(المسائل الاستحسانية)

ذبح شاة لا يرعى حياضها الا يضمن استحصاناً سواء كان أجنبياً أو راعياً وفي فرس وبغل يغتني بضمين الأجنبي وأغايضه قيمة فرس وجار لا يرعى حياضهما من الفصولين ﴿ وفي

قاضيان من القصب لومر رجل بشاة غيره وقد أشرقت على الهلال فذبحها ليكون ضامنا
لانه غير مأثور بالحفظ وذكري التوازل شاة لانسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها
انسان كبل لاغوت لا يضمن استحسانا لانه مأذون دلالة وكذا القصاب اذا شاة رجل شاة
وأضجها او جاء انسان وذبحها لا يضمن انتهى وتسمى هذه استحسانية قال في الاشباه وليس
منها سلخ الشاة بعد تعليقها للفقوت انتهى ﴿ وفي الفصولين من حج المريض في جنس
المسائل الاستحسانية ان كل فعل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة فيه لكل أحد دلالة
وما يتفاوت فيه الناس لا تثبت الاستعانة لكل أحد كالذبح شاة وعلقها السلخ فسلخها رجل
ضمن ومن الاول ذبح أضحية غيره في أيامها بلاذنه فانه يجوز استحسانا وكذا الذبح شاة
القصاب اذا شاة للذبح كذا كرنا عن قاضيان لالولم يشدها وقدم من هذا النوع طرف في
فصل التصرف في مال الغير بلاذن ﴿ أمره بذبح شاة فلم يذبح حتى باع ثم ذبح يضمن علم
بالبيع أولا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم كذا في الاضحية من البرازية

(الباب السادس عشر في مسائل اللقيط واللقطة)

اللقطة أمانة في يد الملقط لا يضمنها الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب اذا أشهد الملقط
حين الاخذ انه يأخذها ليجفظها ويردها على صاحبها ويكفيه للاشهاد ان يقول من سمعته جوه
ينشد لقطة قد لوه على وان لم يشهد عليه وقال أخذتها للرد على المالك يضمن عند أبي حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف والقول لا يضمن والقول قوله في انه أخذ للرد وان أقر انه أخذها لنفسه يضمن
بالاجماع ذكره في الهسدانية ثم الخلاف على ما ذكره في الايضاح عن المبسوط ويشير اليه
قاضيان فيما اذا ترك الاشهاد مع التمكن منه اما عند عدمه بان يجد أحدا يشهده عند الرفع
أو خاف انه لو أشهد عند الرفع يأخذها منه ظالم لا يكون ضامنا بالاتفاق وان وجد من يشهده
حتى جاو زضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه من قاضيان وفيه أيضا هذا اذا اتفقا
على كونها لقطة ولكن اختلافاهل الملقطها المالك أم لا أما اذا اختلفا في كونها لقطة فقال
المالك أخذتها غصبيا وقال الملقط لقطة أخذتها المالك كان الملقط ضامنا في قولهم جميعا وعلى
الملقطة ان يعرفها الى أن يغلب على رأيه ان صاحبها لا يطلبها به وذلك وما لا يبقى كالا طعمة
المعدة للاكل وبعض الثمار الى ان يخاف فسادها ثم يتصدق بها وله ان يتنفع بها الوفقير فان جاء
صاحبها بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء أمضى الصدقة وله ثوابها وان شاء ضمن الملقط
وان شاء ضمن المسكين اذا هلك في يده واذا كان قائما أخذته ذكره في الهداية والمعبر قيمتها
يوم التصديق في التضمن لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم أره صريحا
كذا في الاشباه من القول في غن المثل وفي الخلاصة قال القاضي أبو جعفر ان تصدق باذن
القاضي ليس له ان يضمنه انتهى وأما ما ضمن الملقط والمسكين لا يرجع واحد منهما على
صاحبها بشئ ذكره قاضيان وغيره ﴿ وان ألتف العبد ما النقطة قبل التعريف أو بعده

ينع أوفدى وعند مالك أن آتلفه بعد التعريف لا يطالب به الحال بل بعد العتق كافي المجمع
وان كانت اللقطة مما يحتاج الى النفقة أن كان شيئا يمكن اجارته يؤجرها بأمر القاضى وينفق
عليها من الاجران أنفق عليها من مال نفسه - بغير إذن الخاكم فهو متبرع لا يرجع به على
المالك وان أنفق باذن الخاكم كان ذلك ديناً على صاحبها والمملوك ان عنتها منه حتى يحضر
النفقة فان هلك بعد الحبس سقط دين النفقة لانها بالحبس صارت كالرهن وهو مضمون
بالدين وان هلك قبل الحبس لا يسقط دين النفقة كافي الهداية وفي الايضاح نقلا عن
الدينابيع والتقريب لابي الحسن القدورى وقال أصحابنا لو أنفق على اللقطة بأمر القاضى
وحبسها بالنفقة فهلك لم تسقط النفقة خلافا لفر لانها رهن غير بدل عن عين ولا عن عمل
منه فيها ولا تناوله عقد يوجب الضمان انتهى قلت ولعل صاحب الهداية اطلع على رواية في
ذلك عن أصحابنا وبالجملة فعلى المفتى ان يتأمل في ذلك عند الفتوى وفي مشتمل الهداية عن
الاشترى وشي اذا أنفق عليها بأمر القاضى فجاها مالها فقال لا تأخذ أنفق عليها كذا وكذا
وذلك نفقة مثلها وكذبه رب الهداية ويحذر ان يكون أنفق عليها فالقول قوله مع عينه على العلم
لان الواجد يدعى عليه ديناً وهو يشكوه فيكون القول قوله انتهى وكذا في الفصولين عن شيخ
الاسلام أبي بكر رحم رجل دفع لقطة وأشهد بخاها رجل وادعى انها له وذكر وزنها وكيفها
وعدها وكل علامة كانت لها فلم يدفع اليه المملوك وطلب البينة عندنا لا يجبر المملوك على
الدفع اليه بدون البينة وان دفعها اليه بالعلامة ثم جاء آخر وأقام البينة انها له فان كانت
اللقطة في يد الاول يأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا شيء على أحد وان كانت هالكه أو لم يقدر
على أخذها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء ضمن الدافع وذكر في الكتاب
ان كان المملوك قد دفع بقضاء القاضى لا ضمان عليه وان كان الدافع بغير قضاء القاضى ضمن وفي
الخلاصة فان دفع اللقطة اليه يعنى الى من صدقه انها له ثم جاء آخر واستحقها بالبينة ان وجد
عينها أخذها وان هلك ضمن أهم اشاء فان ضمن القابض لا يرجع على الدافع وان ضمن الدافع
يرجع على القابض في رواية هذا اذا دفع بغير قضاء وان دفع بقضاء لم يضمن عند أبي يوسف
وعند محمد يضمن انتهى رحم حطب وجد في الماء ان لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه وان كان له
قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة معلوم رحم التفاح والكثير اذا كان في نهر وجازقوا ويجوز أخذه
وان كان كثر - يران هذا مما يفسد لو ترك ولو وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغ عشرة اولها قيمة فان
وجد الكل في موضع واحد فهو لقطة وان وجدها متفرقة اختلف المشايخ فيه والختمار
انها لقطة بخلاف التوى اذا وجدت متفرقة ويكون لها قيمة فانه يجوز أخذه لان النواة
مما يرى عادة فتصير بمنزلة المباح ولا كذلك ذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار
و يتركها صاحبها فانها بمنزلة النواة وان وجد في الطريق شجرة أو ورقا من شجرة ينتفع به نحو ورق
التوت ونحوه مما يرى الى دور القرى فان كان كثير له قيمة ليس له ان يأخذه وان أخذه كان
ضامنا وان كان ورقا لا ينتفع به كان له ان يأخذه رحم رجل التقط لقطة ليعرفها ثم أعادها

الى المكان الذي وجد هافيه ذكر في الكتاب انه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما اذا تحول
عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل ان يتحول قال الفقيه أبو جعفر انما يبرأ
اذا أعادها قبل التحويل فاذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه أشار الخاتم الشهيد في
المختصر وفي الخلاصة وعن محمد بن ابي عمير اذا مشى خطوتين أو ثلاث خطوات ثم أعادها الى مكانها
برئانه هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم
يدفعها الى صاحبها لانه اذا أخذها لياكلها يصير غاصبا والغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك
من كل وجه وقيل على قول زفر يبرأ عن الضمان وهو كما قالوا لو كانت دابة فركها ثم نزل عنها
وتركها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامنا وعلى قول زفر لا يكون ضامنا وكذلك
نزع خاتم من أصبع ثم رده الى أصبعه بعد ما انتبه ثم نام فهو على الخلاف وقد مرّت هذه
المسئلة في فصل التصرف في مال الغير بنماها وكذا اذا كانت اللقطة ثوبا فلبسه ثم زرعه
وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كلبس الثوب عادة فاما اذا كان قيصا
فوضعه على ما نفعه ثم أعادها الى مكانه لا يكون ضامنا لانه حفظ وليس باستعمال وكذا
الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في المختصر ويسمى فيها البني واليسرى اما اذا لبسه في
أصبع أخرى ثم أعادها الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم
فان كان الرجل معروفاً بكونه يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم
اذا أعادها الى مكانه قبل التحول وكذا اذا تقلد بالسيف ثم زرعه وأعادها الى مكانه لا يكون
ضامنا في قولهم هذه الجملة من قاضي خان سوى المنقول من الخلاصة قلت وهذه المسائل
يقال لها اختلاف زفر ويعقب قال في الصغرى وهذه المسائل باجتنابها في غصب المنتقى
وأخرى من لقطه شمس الائمة السرخسي وخواهر زاده ❦ وفي الخلاصة اذا لم يظهر والمالك
يرفع الملتقط الامر الى الامام ثم الامام بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا قبل ان شاء
عجل صدقتها وان شاء أقرضها من رجل ملي وان شاء دفعها مضاربة وان شاء ردها على
الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء يتصرف على ان يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها ان لم
تكن دراهم أو ديناراً وما سئل عنها ثم بعد ذلك ان حضر مالكها البس له نقض البيع ان كان
البيع بأمر القاضي وان لم يكن البيع بأمر القاضي وهي قائمة فان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن
وان شاء أبطل البيع وأخذ عين ماله وان هلك ان شاء ضمنه المشتري ويرجع ثمنه على البائع
وان شاء ضمنه البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الولاية وبه أخذ عامة
المشايخ انتهى ❦ لو وجد شيئاً على الارض فلم يأخذه حتى ضاع لم يضمن لانه لم يحصل في يده
وكذا لو قلبه برجله لينظر ما هو ولم يأخذه لم يضمن من الحدادي ❦ اذا اختلط بجماعة حمام أهلى
لغيره فهو بمنزلة اللقطة يأخذه وان أخذ يطلب صاحبه ويرده اليه وان لم يأخذه وفرغ عنده
فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه ملك الغير وان كانت لصاحب البرج والغريب
ذكر فان الفرخ يكون له وكذا البيض من قاضي خان ❦ واللقيط كاللقطة أمانة في يد الملتقط

وأمر نفسه كالمقطة لو أنفق عليه الملتقط من مال نفسه يكون متبرعاً لا يرجع بذلك على اللقيط وان أمره القاضي أن ينفق عليه من ماله على أن يكون ديناً على اللقيط فما أنفق يكون ديناً له على اللقيط وان أمره القاضي أن ينفق عليه ولم يقل على أن يرجع بذلك على اللقيط أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ وقال الطحاوي له أن يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ إذا أنفق بأمر القاضي وان لم يشترط له الرجوع كالبالغ إذا أمر رجلاً أن ينفق على اللقيط كان لأمور أن يرجع على الأمر بما أنفق وان لم يشترط له الرجوع وان أمره القاضي بالانفاق وشترط أن يكون له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا ان صدقه اللقيط يرجع بذلك عليه وان كذبه بالانفاق لا يرجع الابينة من قاضي خان وان أنفق بغير إذن الحاكم على أن يرجع فان صدقه اللقيط بعد البلوغ في ذلك رجع عليه ذكروه في المجمع ولو وجد مال مشدود عليه فهو له وكذا لو كان مشدوداً على دابة ثم يصرفه الواحد عليه بأمر القاضي ذكروه في الهداية ولا يملك الملتقط عليه ذكرا كان أو أنثى تصرفاً من بيع أو شراء أو نكاح وانما له ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يحتج به فان فعله ذلك كان ضامناً كافي قاضي خان والوجيز ولو قتله رجل هدر دمه عند أبي يوسف ذكروه في درر البصار ❶ وفي قاضي خان رجل اللقط لقيطاً ثم قتله هو أو غيره خطأ كانت دينته على عاقلة القاتل وان قتله عمداً فان شاء الإمام قتل القاتل وان شاء صاحبه على الدية في قول أبي حنيفة ومحمد وليس له أن يعفو وقال أبو يوسف تجب الدية في مال القاتل اهـ

❦ الباب السابع عشر في مسائل الآتي

الآتي كالمقطة إذا أشهد على أنه يأخذ له يرد على مولاه كان أمانة بيده إذا مات أو أبق منه لا يضمن له إذا ترك الا شاهد وكان متمكناً منه يضمن خلافه لا يوسع كما مر في اللقطة من أن عنده يصدق مع عينه في أنه يأخذ للرد وإذا استعمل الراد الآتي في حاجته في الطريق ثم أبق يضمن ❶ وفي التجريد (٣) كيزك يكي را كرفت باز دست وی كریختا كنون جنبین میسكوبد كه این كنهیزك گفت كه من از ادم رها كردمش لو أشهد عند الأخذ أنه أخذها لمالكها صدق مع عينه ولو لم يشهد ضمن من الفصولين ❶ وفي الأشباه إذا شهد راد الآتي أنه أخذ له يرد على صاحبه انتفى الضمان واستحق الجعل والأفلاهم اهـ وللراد أن يحبس الآتي لاستيفاء الجعل هذه في اللقطة من الهداية ولو حبسه بالجعل فهلك لا يضمن كما في مشتمل الهداية والوجهيز إلا أن في الوجيز قالوا لو هلك في يده وقد أمسكه بأمر القاضي لأخيمان عليه ولم يقيد صاحب المشتمل ولو أنكرا المولى كونه عبده أبقا قول له والآن أخذ (٣) قبض على جارية رجل فهزبت من يده ثانياً فقال القابض انها قالت أنا حرة وخليت سبيلها

ضامن اجماعا لان سبب وجوب الضمان قد ظهر من الاخذ وهو اخذ مال الغير بغير اذنه وهو يدعى المسقط وهو الاذن شرعا يكون العبد آبقا كما في الفصولين وممثل الهداية ﴿ وأمر نفقته كاللقطه لو أنفق الراد عليه بامر الحاكم رجع به على المولى والا كان متبرعا ذكره في الكنز وفي الفصولين عن المحيط رجل أخذ آبقا فادعاه رجل وأقر أن القن له فدفعه اليه بلا أمر القاضي فهلك عنده فاستحقه آخر بينة ضمن أيهما شاء ويرجع الدافع على القابض ثم قال أقول هذا يصح لو دفعه مضمنا أو غير مصدق أمواله صدقه ودفعه بغيره أن لا يرجع لزمعه ان القابض محق والمستحق مبطل وفيه أيضا ولو لم يدفعه الى الاول حتى شهد عنه شاهدان فدفعه بلا حكم فبرهن آخرانه له قضى به للثاني اذ بينة الاول قامت في غير مجلس الحكم فلا تعارض بينة قامت في مجلس الحكم فلو أعاد الاول بينته لا تقبل اذ القن في يده فبينته لا تعارض بينة الخارج في الملك المطلق ولو باعته الاول ثم برهن رجل انه قد ضمن أيهما شاء المشتري أو البائع ورجع المشتري بثمنه على بائعه ولو ضمن البائع نفذ بيعه من جهة البائع فله ثمنه وتصدق بعارضه على قيمته من الثمن لانه ربح حصل لامن ملكه بسبب خيلث ولو اغتصبه رجل من الراد وجاء به الى المولى فدفعه اليه وأخذ جعله ثم أقام الاخذ البينة انه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام يرجع المولى على الغاصب بما أدى اليه ذكره في الوجيز

﴿ الباب الثامن عشر في البيع ﴾

المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النذر كما في النخبة وذكر في بيوع الاشياء وفي موضع آخر منه المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس مضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز انتهى قلت وهذا هو المعتمد المتفق به الموافق لما في الكتب المعتمدة ﴿ قال قاضي خان رجل جاء الى الزاج فقال ادفع الى هذه القارورة فأراها فقال الزاج ارفعها فرفعها فوقعت وانكسرت لا يضمن الرافع لان رفعها وان كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا إلا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية وان كان القابض قال للزاج بكم هذه القارورة فقال الزاج بكذا فقال أخذها فأراها فقال الزاج نعم فرفعها فوقعت من يده وانكسرت كان عليه قيمتها انتهى ﴿ وفي الخلاصة رجل رفع قارورة من مكان الزاج فقال أرفعها حتى أريها غيري فسقطت ان بين الثمن ضمن وان لم يبين الا وان أخذها بغير اذن ضمن في الوجهين انتهى ﴿ وفي قاضي خان اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت المشتري انتهى ﴿ وفي الفصولين عن فوائد صاحب المحيط ما قبض على سوم الشراء لو سمي ثمنه بمائيل الفاسد يضمن في المثل على عمله وفي غيره بقيته ﴿ وفي الوجيز عن المنتقى المقبوض على سوم البيع مضمون بالقيمة متى بين له ثمننا وان لم يبين له ثمننا لم يكن مضمونا وصورته لو قال لا تحرق هذا

الثوب لك بعشرين فقال المشتري آخذته بعشرة فذهب بالثوب وهلك في يده فعليه قيمته
لأنه ماضى بقبضه إلا بعوض ولو استهلكه فعليه عشرون لأنه بالاستهلاك صار راضيا
بالببيع بالمسمى دلالة جلالته عليه على غلبة الصلاح ولو قال هذا الثوب لك بعشرة فقال
هات حتى انظر اليه فأخذته فضاغ في يده فلا شيء عليه لأنه لم يأخذه على جهة البيع وان
قال هات فان رضى به أخذته بعشرة فعليه قيمته انتهى ❦ وفي الصغرى المقبوض على
سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيع
العيون فانه ذكر اذا قال أذهب بهذا الثوب فان رضى به اشترى به بعشرة فذهب به فذلك
ضمن قيمته وعليه الفتوى انتهى ❦ والمقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لأنه
دخل في ضمانه يومئذ وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لأنه به يتقرر عليه ذكره الزياهي
في البيع الفاسد ❦ ولو أخذتو بامر رجل فقال هو بعشرين وقال المشتري لأزيدك على
عشرة فأخذته وذهب به فضاغ عنده قال أبو يوسف هو بعشرين ❦ ولو قال أخذتو بأعلى
المساومة فدفعه اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي
قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان قال المشتري ترى للبائع هات حتى انظر اليه فدفع
اليه البائع وقال لا نقص عن خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع
وذهب المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر ❦ رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة
دراهم فقال هات حتى انظر اليه أو حتى أريه غيري فأخذته على هذا فضاغ قال أبو حنيفة
لا شيء عليه وان قال هات فان رضى به أخذته فضاغ فعليه الثمن وان قال ان رضى به اشترى به
فهو باطل وهكذا قال أبو يوسف ساوم رجلا بثوب فقال البائع هات بعشرين وقال
المشتري لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا
ان المشتري ان استهلكه يلزمه عشرون درهما وله ان يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة
وأبو يوسف القياس أن يكون عليه قيمته لكننا تركنا القياس بالعرف ويلزمه هذا بعشرين
❦ رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح آرنى قدحك هذا فدفعه اليه ونظر اليه
الرجل فوقع منه على أقداح لصاحب الزجاج فانكسر القدح والاقداح قال محمد لا يضمن
القابض القدح المدفوع اليه لأنه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن وعليه ضمان
الاقداح التي انكسرت به انتهى ولا يضمن القدح لأنه أمانة ويضمن سائر الاقداح
لأنه أتلفها بغير إذنه من قاضي خان قلت إلا أن يكون الثمن مسمى فيضمن قيمة القدح أيضا
ذكره في الوخير ❦ لو قال البائع أبيع بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ إلا بعشرة
والثوب في يد المشتري فذهب فهو بخمسة عشر وان كان في يد البائع فدفعه اليه فهو بعشرة
❦ اشتري ثوبا فاعطت وأخذتو بغير ما اشتراه فعليه قيمته من الوجيز ❦ رجل طلب من
البرازن ثوبا فاعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين اجعلها لي
من ذلك فأي ثوب رضى به تملكه فحمل الرجل الثياب فاحترقت الكل عند المشتري قال

الشيخ محمد بن الفضل ان هلك الكل جملته أو هلك التعاقب ولا يدري الذي هلك أولاً والذي بعده ضمن المشتري ثلث ثمن كل ثوب وان عرف الاول لزمه ثمنه والثوبان أمانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه أمانة وأما الثوبان فيلزمه قيمته نصف كل واحد منهما اذا كان لا يعلم أيهما هلك وان هلك واحد وبقي اثنان لزمه قيمة ما هلك ويرد الثوبين وان احترق الثوبان وبقي الثالث ثلثه أو ربه ولم يعلم أيهما احترق أو لا يرد ما بقي من الثالث ويضمن نصف كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث من قاضي خان وفيه رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فلهكت في يده لا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظر بكم تبيع قالوا يكون ضامنا والعجيب انه لا يكون ضامنا الا اذا قال صاحب السلعة بكذا انتهى ١٠ رجل دفع الى رجل عبده على انه ان شاء قبضه بالشراء وان شاء قبضه بالاجارة كل سنة بكذا فلهلك عنده بعد القبض ان هلك بعد الاستعمال فهو على الاجارة ولو قال له أردت المالك ان كانت قيمته مثلى الاجر أو أكثر قبل فوله وان كان الاجر أكثر لا يصدق وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على الضمان هذه في المسائل المتفرقة من اجارات الخلاصة ١١ استباع قوسا فقال له بانها خذها فخذها ففقدتها فكسرت يضمن وكذا اذا قال مسددا فان انكسرت لا ضمان عليه يضمن أيضا قال على السعدى هذا اذا انفق على الثمن كما اذا أخذ شيئا على سوم البيع وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليه يضمن كذا هذا في الغصب من القنية ١٢ لو باعه وسكت عن الثمن ثبت للمالك اذا اتصل به القبض في قول أبي يوسف ومحمد ولو قال بعث بغير ثمن لا يملك المبيع وان قبض الثمن لان مطلق البيع يقتضى المعاوضة فاذا سكت عن الثمن كان عوضه قيمته فيصير كما انه قال بعته بالقيمة وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضمونة بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعث بغير ثمن لانه لا عبرة للمقتضى مع التصريح بخلافه من الخلاصة ١٣ البيع الباطل لا يفيد المالك بالقبض ولو هلك المبيع في يد المشتري فيه يكون أمانة عند بعض المشايخ لان العقد غير معتبر فبقي القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا لانه لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما ذكره في الهداية وفيها أيضا وان مات أم الولد والمدير في يد المشتري فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وقال عليه قيمتهما وهو رواية عنه قلت فما قيل ان الاول قول أبي حنيفة انما يستقيم على رواية عدم الضمان فيها عنه وامام على الرواية الاخرى فلا يستقيم كما لا يخفى ١٤ وفي الصغرى ذكر الطواويس في بيعه اذا اشترى بالميتة أو الدم وقبض روى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يكون مضمونا وابن سماعة عن محمد انه لا يكون مضمونا وفي قاضي خان المشتري بالميتة والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر شمس الاعنة السرخسى انه يضمن هو الصحيح انتهى قلت والذي أختاره ان المبيع لو كان غير مال وهو ما لا يجري فيه التنافس والابتدال كالتراب والدم والميتة حنفية فانها والحر أو غير متقوم

بيع بنقد تكسر المسلم يكون امانة عند المشتري لا يضعه بالهلاك كافي دور البجار والايكون
 مضمونا كما هو فيه أيضا ❦ والفاسد يفيد الملك عند القبض ويكون المبيع مضمونا في يد
 المشتري يلزمه مثله ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا كافي الهداية ❦ وزوائد المبيع يباع
 فاسدا لا تمنع الفسخ ولا تضمن بالهلاك وتضمن بالاستهلاك كافي مشتمل الهداية من البرازية
 وفي الخلاصة زوائد المبيع المنفصلة ان كانت متولدة عن الاصل كالولد فانها لا تمنع الرد وله ان
 يرد هبا جميعا ولو كانت الولادة نقصا منها أجبر النقصان بالحادث ان كان به وفاء عندنا ولو
 هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا تضمن ❦ زوائد الغصب ويغرم نقصان الولادة ولو
 استهلك المشتري هذه الزوائد يضمن ولو هلك المبيع والزيادة قائمة فالبائع ان يسترد الزيادة
 ويأخذ من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منقصة لغير متولدة من
 الاصل كالهبة فالبائع ان يسترد المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له فان هلكت الزيادة في
 يد المشتري تقرر عليه ضمان المبيع وبقيت الزوائد للمشتري بخلاف الزوائد المتولدة انتهى
 وفي الهداية من الجهاد الاوصاف تضمن في البيع الفاسد كافي الغصب انتهى وفي الحقائق
 اذا قبض المشتري شراء فاسدا ثم ازدادت قيمته في يده ثم استهلكه يضمن قيمته يوم الاستهلاك
 عند محمد ويوم القبض عندهما وان كانت الزيادة من حيث العين ضمن قيمته يوم القبض
 اتفاقا والبيع كالا استهلاك انتهى قلت ومضى على ذلك في المجمع ودور البجار والتمن المقبوض
 يبيع باطل الصحيح انه مضمون كفاسد كافي مشتمل الهداية عن الجامع والفصولين عن فوائد
 صاحب المحيط ❦ ولو اشترى وقرح طيب كان على البائع ان يأتي به الى منزل المشتري عرفا حتى
 لو هلك في الطريق يترك على البائع ❦ رجل دفع الى قصاب درهم او زنبلا وقال اعطني
 بهذه الدراهم لحاوزه ووضعه في هذا الزنبيل حتى أجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فاكثه
 الهرة فانه يترك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم وان بين موضع اللحم
 فقال من الذراع أو الجانب فحينئذ يكون الهلاك على المشتري وهو كالمشتري حنطة بعينها
 ودفع غرائره الى البائع وقال كلها فيه ففعل يصير المشتري قابضا ولو كانت الحنطة
 بغير عينها بان كانت سلما وعن سلعة فدفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه وأمره بان يكبل
 المسلم فيه فيها ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضور رب السلم قال الشيخ أبو بكر محمد بن
 الفضل وكذا الجواب في شراء الكبراس ❦ لو اشترى ذراعا من ثوب وقال اقطع من هذا
 الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري والافلا ❦ استباع قوسا فقال
 له البائع هذا القوس فذه فانكسر يضمن قيمته وان قال البائع مده فان انكسر فلا ضمان عليك
 فذه وانكسر يضمن أيضا قال القاضي الامام أبو علي النسفي هذا اذا اتفقا على الثمن فان
 الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعدما اتفقا على
 الثمن فهلك يضمن فكذلك هنا ❦ اشترى دهننا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان
 ابعد القارورة الى منزلي على يد غلامك فانكسرت القارورة في الطريق قال الشيخ أبو بكر

محمد بن الفضل يهلك الدمن على البائع وان قال للدهان ابعث على يد غلامى والمسلمة
بجألهام لك على المشتري ١٠ رجل اشترى دجاجة تساوى عشر بيضات بخمس بيضات
ولم يقبض الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فاستهلك البائع البيضات الحادثة
ياخذ المشتري الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضات لانه لما باضت خمس بيضات
واستهلكها البائع صارت البيضات مقصودة بالاستهلاك وكانت قيمة الدجاجة
عشر بيضات فبسقط حصة البيضات ولا فرق في هذا بين ما اذا كان الشراء بخمس بيضات
بعينها أو بغير عينها ١١ لو اشترى أمسة على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع
بينهما وقبض المشتري الجارية فوطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها أو أحدث عيبا ثم
مضت الايام الثلاثة قبل ان ينقد الثمن خير البائع ان شاء أخذها مع النقصان ولا شيء له
وان شاء ترك وأخذ منها ١٢ رجل اشترى شيئا شراء فاسدا وقبضه ثم رده على البائع لفساد
البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقال أبو نصر بن
سلام ان كان فساد البيع متققا عليه غير مختلف فيه فبرده على البائع يرى المشتري
عن الضمان وان لم يقبله البائع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يبرأ المشتري الا بقبول
البائع أو بقضاء القاضى وقال أبو بكر الاسكاف يرى أن الوجهين ومأقوله أبو نصر أشبه لان
أحد العاقلين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الا بقضاء أو رضا كل فى خيار البلوغ وفسخ
الاجارة للعذر ومخوذ ذلك من قاضى خان وفيه أيضا اذاباع شيئا وخطى بينه وبين المشتري
يصير قابضا حتى لو هلك يهلك على المشتري ولو قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بغير إذن
البائع حتى وجب عليه تسليمه الى البائع لو خطى بينه وبين البائع لا يصير البائع قابضا حتى
يقبضه بيده وكذا لو خطى المشتري بين البائع والثمن يصير البائع قابضا ولو باع ثرا على الفحل
وخطى بينه وبين المشتري صار المشتري قابضا انتهى ١٣ وفى الخلاصة عن شرح الطحاوى
الاصل انه متى نجح انفس القمضان ناب أحدهما من باب الآخر يعنى ان يكون كلاهما
قبض أمانه أو قبض ضمان اما اذا اختلفا فنوب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب عن
المضمون بمانه ان الشئ اذا كان في يده بغصب أو مقبوضا بعقد فاسد فاستراه من المالك
عقد صحيحا ينوب القبض الاول عن الثانى حتى لو هلك قبل ان يرد الى بينه ويصل اليه أو
يتمكن من أخذه فالهالك عليه وكذا لو كان الشئ في يده ودبعة أو مارية فوجهه منه ماله
لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض الاول عن الثانى ولو كان في يده بالغصب أو بالعقد
الفساد فوجهه المالك منه فهو يحتاج الى قبض جديد ولا ينوب القبض الاول عن الثانى
واذا انتهى الى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضا بالتعليمة والرهن كالعارية ١٤ أرسل غلامه فى
حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جازا البيع فان مات قبل ان يرجع الى الاب مات من مال الاب
وانتقض البيع وان لم يمت ورجع الى الاب ان كان الابن صغيرا فقبض الاب قبض له ولو كبر
الولد حين رجع الغلام فالقبض الى الولد ولو هلك يهلك على الولد انتهى ١٥ وسئل أبو بكر

البلخي عن باع خلاق دن وخلق بينه وبين المشتري وختم المشتري على الدن وتركه على حاله
ثم هلك الخلق فانه يملك من مال المشتري ان كان البائع امار منه الدن بمنزلة من اشترى حنطة
ثم قال للبائع كلها في غرائك ففعل والمشتري حاضر يصير قابضا وفي القدرى اذا اشترى
حنطة بعينها فاستعار من البائع جوالها وأمره بأن يكيل فيها ففعل البائع فان كان الجوالى
بعينها صار المشتري قابضا بكيل البائع فيها وان كان بغير عينها بان قال اعزنى جوالها وكلها
فيه فان كان المشتري حاضرا فهو قبض وان كان غائبا لم يكن قبضا وقال محمد لا يكون قبضا
عند غيبة المشتري في الوجهين حتى يقبض الجوالى فيدله اليه وعن محمد فيمن اشترى دابة
والبائع راكبا فقال له المشتري اجعلنى معك ففعل فعطبت الدابة فهى من مال المشتري
وكان ركوبه قبضا ١٠ اشترى دهننا ودفع دية اليه ووزن فيها فوزن بحضرة المشتري صار المشتري
المشتري اشترى دهننا ودفع الدية اليه وقال وزن فيها فوزن بحضرة المشتري صار المشتري
بالوزن قابضا وان كان في دكان البائع أو بيته لان وزن البائع ههنا منتقل الى المشتري لان
الامر قد صرح وان كان وزن البائع بغيبة المشتري لا يصير المشتري قابضا وان كان الدهن
غير مسمى من سواه وزن بحضرة المشتري أو بغيته لا يصير المشتري قابضا ولا مشتريا لانه
لا يصير مشتريا بالشراء الاول لانه لم يصح ولا بالتعاطى لان التعاطى يقتضى قبض ولم
يوجد من المشتري والتعليق لم يصح في دار البائع فاذا قبض صار مشتريا حتى لو هلك يملك عليه
نص عليه في مختصر الكافي في باب السلم بالاخلاف ١١ لو اشترى من آخر عشرة أرطال دهن
وجاء بقارورة ودفعها اليه وأمره ان يكيله فيها والدهن معين فلما وزن فيها رطالا انكسرت
القارورة وسال الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان الانكسار فاوزن قبل الانكسار قاله لاهل
على المشتري وما وزن بعد الانكسار قاله لاهل على البائع وان بقى بعد الانكسار شئ مما وزن قبل
الانكسار ووجب البائع فيه دهننا آخر كان ذلك للبائع وضمن البائع مثل ذلك القدر للمشتري
هذا اذا دفع القارورة صحيحة فان دفعها منكسرة وهو لا يعلم وأمره بالاصب فيها فاصب البائع
وهو لا يعلم أيضا فذلك كله على المشتري وهذا التفصيل الذى ذكرنا فيما اذا دفع القارورة الى
البائع فان كان المشتري يمسكها ايده ولم يدفع الى البائع والمسئلة بجهالها قاله لاهل كله في جميع
ما ذكرنا على المشتري ١٢ اذا اشترى حطبا قبل اذ هب في الطريق غصب الحطب من البائع فهو
على البائع لان على البائع تسليم المبيع الى المشتري لما كان البائع في المصر وهكذا التبعين
ويصير قابضا بالتعليق في الشراء كافي الجائز ١٣ اشترى عقارا فقال البائع سلمتها اليك وقبل
المشتري والعقار غائب عن حضرتها كان قبضا في قول أبي حنيفة وقالان كان يقدر على
دخوله واغلاقه فهو تسليم وقبض والا فلا وفي فتاوى مرقند اشترى دارا وقبض مفتاحها
ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحال يتهيأ له ان يفتح من غير كلفة يكون قابضا وان لم
يتهيأ له فقه لا يصير قابضا ١٤ اذا اشترى جارية فوطئها قبل القبض ان كانت بكرًا فالوطء
نقصان لا محالة فيصير المشتري به لها قابضا حتى لو هلكت تملك من مال المشتري فان أحدث

البائع منعاً بعدد وطء المشتري صار ناقضاً قبض المشتري حتى لو هلكت تلك من مال البائع الا
انه يبقى حصه النقصان الحاصل بسبب زوال البكارة على المشتري لان ذلك القدر من
التمن يقرر على المشتري وان كانت الجارية ثيباً فالوطء ليس بنقصان لكن يصير به المشتري
قابضاً فان أحدث البائع منعاً بعدد وطء المشتري ثم هلكت تلك كلها من مال البائع ^{في} الرجل
لو باع ماله من ابنه الصبي لا ينوب ذلك عن قبض الشراء فلم يتمكن من القبض حقيقة
يملك من مال الاب هذه الجملة من الصبي غري وقد أطل الكلام في تقرير بعضها تركناه
حذراً عن التطويل واعتماداً على ما صححه فانه العمدة في هذا الباب وهي له وارثة كما لا يخفى
^{في} وفي قاضيخان لو باع داراً وسلمها الى المشتري وفيها متاع قليل للبائع لم يكن تسليمها الا اذا
سلمها فارغة وان أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعاً
صح تسليمه ولو باع داراً ليست بمحضرتهم ما فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت ذكر في
ظاهر الرواية ان التخلية في الدور والعقار لا تكون الا بقرب منها وذكر في النوادر اذا قال
البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بمحضرتهم ما يصير المشتري قابضاً في قول
أبي حنيفة وقالوا ان كانت الدار بقرب منهما بحيث يقدر على الدخول والاغلاق فهو وتسليم
وقبض والا فلا وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر فيه خلافاً والعصم ماذ كرو في ظاهر
الرواية لان في القريب يتصور القبض الحقيقي في الحال فتقام التخلية بمقام القبض وان
دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل خلعت بينك وبين الدار قابضها لم يكن ذلك قبضاً انتهى
^{في} المشتري اذا وجد في المشتري عيباً بعد ما ازداد المشتري لا يخلو ما ان تكون الزيادة منفصلة
متولدة من الاصل أو غير متولدة فان كانت متولدة فانها لا تنفع الرد وان كانت غير متولدة
من الاصل كالصبيغ صار المشتري قابضاً باحدائها وعتق الرد ويرجع بالنقصان وان كانت
منفصلة متولدة لا يمتنع الرد وهو بالخيار ان شاء ردهما وان شاء رضى بهما بجميع الثمن ولو لم
يجدد بالاصل عيباً لمكن وجد بالزيادة عيباً فليس له حق رد الزيادة الا اذا كان حدوث تلك
الزيادة قبل القبض يورث نقصاناً في المبيع فحينئذ له حق الرد لاجل النقصان في المبيع ولو
قبضهما ثم وجد في المبيع عيباً والزيادة قائمة له أن يرجع المبيع المعيب خاصة بحصته من
الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد
بالزيادة عيباً ورنه له أن يرد هاتين خاصة بحصتها من الثمن لانه صار لها حصه من الثمن بعد القبض
بخلاف الاول وان كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كالهبة والصدقة والكسب لا تنفع الرد
فاذا رده فالزيادة للمشتري بغير ثمن ولا تطيب له عند أبي حنيفة والاصل عنده ان الزيادة في
البيع البات للمشتري يتم البيع أو انفسخ وفي البيع مع الخيار موقوفه ان يتم البيع فله المشتري
وان انفسخ فللبائع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض أما اذا حدثت بعد القبض ثم اطلع على
عيب كان عند البائع فان كانت الزيادة متصلة متولدة منعت الرد والفسخ عند أبي حنيفة
وأبي يوسف ويرجع بالنقصان ولو كانت غير متولدة منعت الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا

راضيا على الردفصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري وان كانت
هالكة ينظر ان كانت هالكة بآفة سماوية جعلت كأن لم تكن وله أن يرد المشتري وان
هلك بقول المشتري ان شاء البائع قبل ورد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ورد حصه العيب
سواء كان حدوث الزيادة يورث النقصان في الاصل أولا من الخلاصة ١٠ اذا باع الاب أو
الوصى مال الصبي من غريم نفسه جاز وقوع المقاصة ويضمن للصبي عندهما وعند أبي يوسف
لا تقع المقاصة من الهداية ١١ ولو اشترى أرضا بشجرها فاغرث قبل قبضها وقيمة الأرض والثمر
والثمن سواء فاستهلك البائع ثمرها قبل القبض يسقط ربيع الثمن عند أبي حنيفة وعندهما
يسقط ثلثه أغرث ثمرين في يد البائع قبل قبض المشتري واستهلكه البائع يسقط ثلث الثمن
عند أبي يوسف وعندهما نصفه من المجمع ولو كان عليهم الثمر وقت البيع وشروطا للمشتري
فالبائع استهلكه قبل قبض المشتري يسقط الثلث اتفاقا وكذا لو هلك بآفة سماوية يسقط
حصته من الثمن بالاختلاف والحادث بعد البيع في يد البائع لو هلك بآفة سماوية لا يسقط
من الثمن شيء اجماعا من شرح المجمع ١٢ وزوايد المبيع لا يكون له حصه من الثمن الا اذا صار
مقصودا بالقبض هذه في الرهن من الهداية وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فلو
قبضه المشتري باذن البائع وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه القيمة وان هلك في يده انفسخ
ولا شيء على البائع وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه
عند أبي حنيفة وقال يملكه فاذا قبض المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ثم أودعه عند
البائع فهلك في يده في المدة هلك من مال البائع لا رفع القرض بالرد عنده لعدم الملك
وعندهما يملك من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك من الهداية ولو كان الخيار
للبائع فلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهلك عنده في مدة الخيار بطل
المبيع عند الكل ولو كان المبيع بائنا فقبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغير اذنه والثن حال
أو موجب للمشتري خيار رؤيته أو عيب فاودعه البائع فهلك عند البائع ثم البيع ولزمه الثمن
عند الكل من قاضي خان ١٣ واذا حصل عيب عند المشتري في المبيع ثم اطلع على عيب كان
عند البائع فله أن يرجع بالنقصان على البائع ولا يرد المبيع الا ان يرى البائع ان يأخذه بعينه
فهذا ذلك من الهداية ولم يذكر واعتباره يوم البيع أو يوم القبض وينبغي اعتبار النقصان
يوم البيع كذا في الاشباه من القول في غن المثل ولم يجوز علماؤنا الرد مع ضمان النقصان
وعند مالك يرد ويضمن نقصان العيب الحادث عنده كافي المجمع ١٤ ومن اشترى ثوبا فاقطعه
فوجد به عيبا يرجع بنقصان العيب فان قال البائع أنا أقبله كذلك كان له فان باعه المشتري
لم يرجع شيء وان قطع الثوب وخاطه أو صبغه أجزأ ذلك السويق. ومن ثم اطلع على
عيب يرجع بنقصانه وليس للبائع أن يأخذه فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب يرجع
بالنقصان ولو اشترى ثوبا فاقطعه لباسا لولده الصغير وخاطه ثم اطلع على عيب لا يرجع
بالنقصان ولو كان الولد كبير ارجع ١٥ ومن اشترى عبدا فاعنته أو مات عنده ثم اطلع

على عيب يرجع بنقصانه والتدبير والاستيلاء بمنزلة وان اعتمقه على مال لم يرجع بشئ وعند
 أبي حنيفة انه يرجع وان قتله المشتري أو كان طعما فأكله لم يرجع بشئ عند أبي حنيفة
 وعندهما يرجع وعلى هذا الخلاف اذا لبس الثوب حتى يتخرق وان أكل بعض الطعام ثم علم
 بالعيب فكذا الجواب عند أبي حنيفة لان الطعام كشيء واحد فصارك بيع البعض وعندهما
 انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعندهما انه مرد ما بقي من الهداية وفي الحقائق وعند محمد
 يرجع بنقصان ما أكل ويرد الباقي رضى البائع أولا وعليه الفتوى وفيه أيضا الخلاف فيما اذا
 كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين فاكل ما في أحدهما أو باع ثم اطلع على عيب كان عند
 البائع فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا انتهى وفي الفصولين الفتوى على قولهما فيما اذا
 أكل الطعام ثم اطلع على عيب ذكره في شرح الدرر ❦ ومن اشترى جارية قد حملت عند البائع
 فولدت عند المشتري وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع بشئ عند أبي حنيفة وعندهما
 يرجع بنقصان ما بين قيمتها حاملا الى غير حامل من الهداية وفي الخلاصة لو ماتت الجارية
 بالولادة في يد المشتري ولم يعلم انها حبل ان ماتت في نفاسها فانه يرجع بالنقصان ولا يسترد كل
 الثمن ❦ اشترى حديد يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحرقه في النار فوجد به
 عيبا ولا يصلح لتلك الآلات لا يرجع بالنقصان ولا يرد ❦ اشترى سنجابا ووجد الثعالب
 فبها المذبذب فظهر به عيب يرجع بالنقصان كما لو اشترى ابريسما فبها فظهر عيبه ❦ ولو اشترى
 عبدا وبعه أثر قرحة وبدت ولم يعلم به ثم عادت قرحته وأخبر الجراحون أن عودها بالعيب
 القديم لم يرد ويرجع بنقصان العبد من انقبه ❦ ولو ظهر على عيبه بعد ما كاتب العبد
 أو أبق لا يرجع بالنقصان عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف من المبيع ولو باع نصفه أو وهبه
 ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان في الباقي عندنا خلافا لفر من شرح الدرر ❦ وقال في
 الوجيز أصله ان حق الرجوع بالنقصان انما يسقط بأحد الأمرين اما بوصول عوض المبيع
 اليه حقيقة أو معنى أو بثبته بالمبيع بعد العلم بالعيب حال امكان الرد وثبته بالمبيع حال
 بجزءه عن رده لا يدل على الرضا أو ثبت غيره بتسليمه كثبتته بنفسه ❦ وفي الخلاصة ان
 تعذر الرد متى كان يصنع من جهة المشتري يسقط حق الرجوع بالنقصان ومتى كان لا يصنع
 من جهة المشتري لا يسقط حقه في الرجوع اذا ثبت هذا نقول اذا باعها بعد ما وطئها بطل
 حقه في الرجوع لان للبائع أن يقبلها بعد وطئها فتعذر الرد كان بصنعه بخلاف ما اذا وطئها
 غيره لانه ليس له أن يقبلها على ما ذكرنا ولو اشترى ثوبا فبصنعه أو قطعه أو خاطه أو طحن
 الخنطة لا يرد فان باعه له أن يرجع بالنقصان وفي القطع بدون الخياطه لو باعه بطل حق
 الرجوع ❦ ومن اشترى عبدا قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري فله أن يرد ويأخذ
 الثمن عند أبي حنيفة وقال يرجع بما بين قيمته سارقا الى غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل
 بسبب ويعد في يد البائع من الهداية قال صدر الشريعة الرد في صورة القطع أمافي القتل فلا رد
 بل يأخذ الثمن عند أبي حنيفة قال في الحقائق وطريق معرفة ما بين قيمته مقتولا الى غير

• فتقول على قولهما أن يقوم العبد مباح الدم ومعصوم الدم وكذلك في السرقة يقوم سارقا
 و غير سارق فيرجع بنقصان ما بين قيمته ما وفيه أيضا إذا وجد المشتري العبد واجب الحد
 وأقيم عليه الحد عنده فبات أو انتقص لا يرجع بشئ على البائع اتفاقا علم به أم لا اه
 • ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري فقطع بهما عندهما يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعند
 لا يرد به دون رضا البائع للعيب الحادث ويرجع ربع الثمن من الهداية • ومن باع عبدا
 على أنه بري ومن شجرة أي به عيب واحد فإذا به شجعتان وقد تعذر الرد بسبب من الأسباب بخير
 أبو يوسف البائع في تعيين التي تبرا عنها وجعل محمد الخيار للمشتري فيرجع بنقصان أي
 العيبين شاء وكذا إذا وجد به ثلاث عيوب فإنه يرجع بنقصان العيبين ذكره في الحقائق • ولو
 وجد رب السلم المسلم فيه معيبا وقد حدث عنه آخر فإن قبله المسلم إليه عاد السلم لا انتقاض
 القبض وإن أبي المسلم إليه عن القبول فله ذلك وليس عليه شئ عند أبي حنيفة وعند أبي
 يوسف إن أبي عن القبول يرد رب السلم عليه مثل المقبوض ويرجع بالمشروط في العقد وعند
 محمد إن أبي أن يقبله فلرب السلم أن يرجع عليه بقدر النقصان في رأس المال فيقوم المسلم
 فيه سلميما عن العيب ثم يقوم معيبا بالعيب القديم فيرجع بفضل ما بينهما ويحل المسئلة للمجمع
 • اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان المشتري بالخيار
 فإن امتنع الرد بسبب من الأسباب رجع المشتري على البائع بمحصاة البكارة من الثمن فتقوم
 بكرا وغير بكر فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن • اشترى جارية وفاب البائع فاطلع المشتري
 على عيب فرفع الأمر إلى القاضي وأثبت عنده الشراء والعيب فأخذها القاضي ووضعها على
 يدي أمين فباتت في يده وحضر الغائب ليس للمشتري أن يأخذ الثمن منه وكان الهالك على
 المشتري لأن أخذ القاضي لم يكن قبولا للجارية لأنه لو فعل ذلك كان قضاء على الغائب بل كان
 واضعها على يدي أمين حتى إذا حضر وطلب المشتري الرد عليه ردها عليه وانما تترك في يد
 المشتري لأنه ليس فيها ما يمنع الرد فكان هلا كهافي يدا أمين القاضي هلا كاعلى المشتري
 كذا في العمادية قال الاستروشنى ينبغي أن يكون هذا فيما إذا لم يقض القاضي بالرد على
 البائع بل أخذها منه ووضعها على يدي صدل أما إذا قضى على البائع بالرد فينبغي أن تهلك
 من مال البائع ويسترد المشتري الثمن لأن أقصى ما في الباب أن هذا قضاء على الغائب من
 خصم حاضر ولكن القضاء على الغائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره في مشتمل
 الهداية وفي الخاتمة رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا
 لا يرد بها ولكن يرجع بنقصان العيب إلا إذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان
 • اشترى بذرا بصل وزرعه فلم ينبت فظهر أنه من فساد يقال له بانفارسية يوسيده يرجع
 بالثمن • اشترى كفنا للميمت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقصان أن تبرع به أجنبي ولو وارثا
 رجع بالنقص من التركة • اشترى عبدا فقتل بضواضن له رجل عيوبه فاطلع على عيب ورده
 لأصمان عليه على قياس قول الإمام لأنه باطل كضمان العهدة ولو ضمن له السرقة أو الحربة

فوجدته مرسوقا أو حرا أو أجنبيا أو العصى فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن ولومات
عنده وقضى بالنقص رجع به على الضامن **الثلث** اشتراها على أنها غدا راعاقت في يده ثم علم
أنها لم تكن لم يرجع شيء كذا عن الإمام وعن الثاني يرجع بالنقصان **الرابع** اشترى الدابة على
أنها لبون فباعها مرة بعد أخرى فبان نقصان لبونها ليس له الرجوع بالنقص **الخامس** اشترى
دابة أو غلاما فاطلع به على عيب ولم يجد المالك فأمسكه وأطعمه ولم يتصرف بما يدل على
لزم إزالته لو حضر ويرجع بالنقصان إن هلك من شتم الهداية **السادس** رجل اشترى شجرة
فقطعه وأوجد لها لا تصلح إلا للطب يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع مقطوعة
السابع رجل اشترى طائوسا إلى النير وزان كانا يعرفان النير وجزا والافسد فان حمله إلى منزله
فوجدته مريضا وأخبر البائع ودفعه إليه فقبضه المالك لم ير فإلى النير ورجع حتى فسد فلم يقبل ثمنه إلى
منزله فبات ليس على المشتري شيء من الثمن لأن البيع فاسد كمن غصب شيئا ثم حمله إلى
المغصوب منه وأبى المالك أن يقبله منه فحمله الغاصب إلى منزله فضااع عنه لا يضمن ثم قال
أبو بكر كان أبو نصر يقول إذا كان البيع فاسدا لا خلاف في أنه يرأى من الضمان سواء قبل أو لم
يقبل فان كان فاسدا لم يثبته وعليه لم ير إلا بقبول البائع أو بقضاء القاضي **الثامن** إذا انقص
المبيع بيعا فاسدا في يد المشتري إن كان النقصان باقة فمما يوجب الرجوع أن يأخذ مع ارش
النقصان وكذا إذا كان النقصان بفعل المشتري أو بفعل المغدود عليه وإن كان بفعل
الاجنبي فالبايع بالخيار فالأرش إن شاء أخذ من الجاني والجاني لا يرجع على المشتري وإن
شاء اتبع المشتري والمشتري يرجع على الجاني كافي الغصب **التاسع** لو اشترى جارية تركية
أو غلاما تركيا أو على أنها تركية فاذا هي هندية يرد ههما فان تعذر يرجع بالنقصان فان كانت
هالكة لا يرجع بشيء عند أبي حنيفة **العاشر** اشترى قباء أو قنطرة على أن حشوها فاذ هو
من صوف جاز المبيع لأن الحشو تبع ويرجع بنقصان العيب **الحادية عشر** اشترى جارية على أنها خبازة
وقبضها وهلكت ثم أقر البائع أنها لم تكن خبازة لم يرجع بنقصان ذلك عند أبي حنيفة لكن
إن كانت قائمة ردها قال هذا جواب الجاهل وفي الزيادات لومات أو تعبدت حتى تعذر الرد
تقوم وهي خبازة أو ككاتبته وتقوم وهي غير ذلك فيرجع بالفضل وأما تقوم كاتبته أدنى
ما ينطق عليه هذا الاسم **الثانية عشر** ولو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجده ثمانية أذرع فأراد أن
يرده فهاك يقوم على هذا وعلى هذا **الثالثة عشر** رجل اشترى خمسة أفقره حنطة فوجد فيها ثرابا إن كان
مثل ما يوجد في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وإن كان بحال لا يكون في الحنطة مثل
ذلك وبعدد الناس عيبه إن يرد الحنطة كها ولو أراد أن يغير الثراب أو المعيب ويرده على
البائع ويحبس الحنطة بثمنه ليس له ذلك فان ميز مع هذا فوجده ثرابا كثيرا بعدد الناس عيبا
إن أمكنه أن يرد هاكلها على البائع بذلك **الرابعة عشر** لو خلط البعض بالبعض له أن يرد وإن لم
يمكنه الرد بذلك الكيسل لو خلطها بذلك بان نقص ليس له الرد ولكن يرجع بنقصان العيب
وهو نقصان الحنطة إلا أن يرضى البائع أن يأخذ بهيبه فله ذلك والسمسم ونحوه على هذا

من الخلاصة ١٠ رجل باع عبدا يبيعا فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأ البائع المشتري
عن القيمة ثم مات الغلام لزمته القيمة وان أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لأنه اذا أبرأه
عن الغلام فقد أخرج الغلام من أن يكون مضمونا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك ١١ وان
باعه جائزا وقبضه المشتري ثم تقابلا البيع ثم ان البائع أبرأ المشتري عن الثمن فهلك الغلام
عند المشتري لا شيء على المشتري لان في البيع الجائز الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري
بالثمن فاذا أبرأه عن الثمن صح أبرأؤه اما في البيع الفاسد حتى البائع في المبيع لافي القيمة وانما
ينتقل حقه الى القيمة عند الهلاك فاذا أبرأه عن القيمة قبل الهلاك فقد أبرأ قبل الوجوب فلا
يصح حتى لو قال أبرأك عن الغلام كان بريئا وصار ودعة فلا يضمن قيمته بالهلاك ١٢ اشترى
ثوبا ثم افساد وقبضه وقطعه فبيعه ولم يخطه ثم أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري
نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب لانه لما أودعه البائع فقد رده على البائع الا قدر نقصان
القطع لان الرد بحكم الفاسد مستحق فاذا وصل الى البائع باى وجه وصل يقع على المستحق
١٣ اشترى عبدا ثم افساد وقبضه ثم اعتقه أو قتله وقيمه يوم الاعتاق والقتل أكثر من
قيمه يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض ١٤ اشترى أمة ثم افساد وقبضها فولدت
عنده من غيره ولد افاعتقهما كان على المشتري قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعتاق
لان الولد كان أمانة فضمن قيمته يوم الاعتاق ١٥ اشترى جارية ثم افساد واستولدها
صارت أم ولدها وبطل حق الفسخ وبغرم قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال
أبو حنيفة وأبو يوسف اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل
الاول في الاكثر وان وطئها ولم يستولدها ردها على البائع وبغرم العقر للبائع عند الكل باتفاق
الروايات ١٦ اذا باع الرجل مال الغير بتوقف البيع على اجازة المالك ويشترط لصحة الاجازة
قيام العاقدين وقيام المعقود عليه واذا هلك المبيع عند المشتري كان المالك بالخيار ان شاء
ضمن البائع وان شاء ضمن المشتري وعند اختيار تضمين أحدهما يبرأ الآخر فان ضمن
المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري ان يسترد الثمن من البائع ان كان نقده وان ضمن
البائع نفذ البيع عليه ان كان أمانة عند المشتري بان سلم أولا ثم باع وان باع أولا ثم سلم
لا ينفذ البيع ويرجع بما ضمن على المشتري من قاضيان ١٧ وان أجاز المالك البيع قبل
الهلاك يكون الثمن مملوكا له حتى لو ضاع قبل الاجازة أو بعد ما لا يضمنه الفضولي لان
الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة ذكره في شرح المجمع ١٨ الزيادة المنفصلة غير المتولدة من
الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالكسب والغلة وتسلم له شترى ولا يضر حصوله له مجانا لانهم لم
تكن جزأ من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضممان لانه قبل الرد كان في ضمانه
ولو هلك هلك من ماله وبعتله بطيب الربح لحديث الخراج بالضممان من قاضيان ١٩ اشترى
شاة على انها لبون فخلها مرة بعد مرة فتبين له بنقصان لبنها انها مصراة رجع بالنقصان
وليس له ان يردها مع اللبن ولا بدون اللبن ٢٠ اشترى قدوما فادخله النار ثم وجد به عيبا لا يرد

ويرجع بالنقصان وفي الذهب لو أدخله النازر وده ولو اشترى منشار واحد ثم وجد به عيبا لا يردده ❀ اشترى عصبة ليتخذ منها بابا أو نحو ذلك فقطعها فوجدها لا تصلح لما اشتراها له فإنه يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن ❀ رجل اشترى عبدا بجارية وتقاضا فوطى مشترى الجارية ثم رأى مشترى العبد به عيبا ولم يرض فهو بالخيار أن شاء ضمن مشترى الجارية قيمة الجارية يوم قبضها وإن شاء أخذ الجارية وليس له أن ضمن النقصان إن كانت بكر أو لا العقران كانت ثيبا لأن الوطء حصل على ملكه ❀ رجلان لكل واحد منهما ما بهير تباعا وتقاضا ثم وجد أحدهما في البعير الذي اشتراه عيبا ثم مات في يده وقدمر مشترى البعير الآخر فله الخيار أن شاء يرجع بمحصاة العيب من البعير الآخر وإن شاء يرجع بمحصاة المبيع من قيمة البعير الآخر صحبا وانما يجزى لمرض البعير ببيع عنده بضائع للناس أمره ببيعها فباعها من رجل ثمن مسمى وسلمها إليه ثم عمل الثمن من ماله إلى أصحابها على أن يصرف ثمنها إلى نفسه إذا قبضها فأنلس المشتري قبل قبض الثمن وفوى ماعليه فللبائع أن يسترد ما دفع إلى أصحاب البضائع لأنه أعطى بشرط الرجوع ❀ رجل بعث أغناما إلى بياع لبيعه فباعها في الحظيرة من رجل ومات البياع وترك وارثا فلصاحب الأغنام أن يطالب وارث البياع مالم يثبت قبض البياع الثمن لأنه مالم يثبت لا يصير محلا للوديعة فلا يصير الثمن دينافي تركته وليس له أن يطالب المشتري إلا بما وصى البياع لأن البياع كان وكيل بالبيع والوكيل بالبيع إذا مات ينتقل حق قبض الثمن إلى وصيه وإن لم يكن له وصى رفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل من الخلاصة ❀ رجل باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقاضا ثم إن البائع نقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفع إلى البائع فإن أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري إن شاء قبل ما يؤدي ماعليه من الثمن ولا يكون للمشتري حبسها لاستيفاء الثمن لأنه لما زرعه باذن البائع صار كأنه سلمها إلى البائع ❀ رجل اشترى عبدا فأبى من يده وقد كان أبق عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أيضا في قول أبي حنيفة وكذا لو اشترى دابة ثم سرق ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب ❀ رجل اشترى عبدا كان مجموعا عند البائع تأخذه الحصى كل يوم أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فأطبق عليه عند المشتري ذكر في المنتقى أن للمشتري أن يرد ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحصى فيرجع بالنقصان ولا يرد من قاضي خان ❀ وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا وقد عذر الرديع حدث عنده ورجع على بانه بنقصان العيب ليس لبائعه أن يرجع بالنقصان على البائع الأول في قول الإمام خلافا لهما كافي المشتري عن البرازية ❀ ولو باع نصف عبده منه بجارية مبيعة فهل يكت قبل القبض قال محمد يرجع عليه بقيمتها وقال

بقيته **❦** ولو وطئ البائع أمته البسيعة قبل التسليم فالثلث كامل عند أبي حنيفة ولا شيء عليه ان لم ينقصها الوطء بان كانت ثيبا ولا يجب العقر فتسقط حصته من الثمن مثالان كانت قيمتها ألفا وعقرها مائة يقسم الثمن على احد عشر سهما فيسقط سهم واحد من الثمن وان نقصها الوطء بان كانت بكرا فالثلث مقسوم على النقصان وعلى قيمتها عند أبي حنيفة فيسقط ما أصاب النقصان وقال لا ينظر الى العقر والى نقصان زوال البكارة فأقيم ما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل فيه ثم يقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة الجارية فانقصه فما أصاب الاكثر سقط عن المشتري ويجب الباقي من المجمع **❦** ومن اشترى عبدا فاذا هو حر وقد قال العبد للمشتري اشترى فاني عبد فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء وان كان البائع لا يدري أين هو رجع المشتري على العبد ورجع العبد على البائع من الهداية وفي شرح المجمع قيد بالامر والافرار لانه لو أمر بالشراء ولم يقر أو أقول بأمر لم يرجع المشتري على العبد اتفاقا انتهى **❦** كل مبيع بيعا فاسدا اذ اردته المشتري على البائع هبة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه كالوديعة والاعارة والاجارة والغصب ووقع في يد البائع فهو مشاركة للبيع وبرئ المشتري من ضمانه وفي الجامع الصغير عن الكرخي قال أبو يوسف اذا أودعه البائع بيعا فاسدا أو اعاره أو رهنه أو أجره اياه أو غصبه البائع أو اشترى بعوض فهو باطل وقد انتقضت العقد الاول وبرئ المشتري من ضمانه وهو بمنزلة رده عليه **❦** اشترى مكيلا مكابلة وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب ردها فعزلها جازله التصرف في الباقي ولو هلك ينبغي ان يضمن كالمقبوض على سوم الشراء **❦** اشترى حنطة على انهار بيعية للبذر فزرعها ونبتت فبان انها خربة فبقيت وفات منه فائدة الارض فليس له الانفاوت ما بين الربيع والخريف في القيمة وقت البذر قال ابن الأثير الكرايبي الجواب فيه كما فيها اذا استوفى دينه وراهم فأنقصها ثم علم زيادته لم يرجع بشئ عندهما وعند أبي يوسف رد مثل الزبوف ورجع بالخيار كذا هذا **❦** اشترى زيد بخيرات بخاري على أن كل واحد منهما ستة عشر ذراعا قبلها بعدا فاذا هو عشرون فرجع بها ابردها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان وقال الفقيه أبو جعفر يرجع بنقصان الذرع وفي بعض الفتاوى يرجع بنقصان القيمة وفي المحيط هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يرجع **❦** والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه بالثمن كالرهن وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والخيار الرؤية والعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري **❦** اشترى سمكة فوجد بها معيبة وغاب البائع ولوانتظر حضوره فنفسد فشواها أو باعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر وظهر الدين المرغباتي سئل عن مثله في المشمش فقال لا يرجع في قول أبي حنيفة **❦** اشترى يدارا جدارا هاما لم يعلم به حتى سقط يرجع بنقصان العيب **❦** ولو كان قبلها فباعه ابرسا أو غزلا فنسجه ثم ظهر انه كان رطبا أو انتقص وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا اشترى

منه دخنا للبذر وقال ازروه فان لم ينبت فانما ضامن لهذا البذر فزوع ولم ينبت فعليه ضمان
 النقصان لا غير ❊ اشترى منه فرسا به قرحة فقال للمشتري لا تخف منها فان هلك
 بسببها فانما ضامن فآخذوه ذلك بسببها لا شيء عليه ❊ اشترى ارضا وغرس فيها اشجارا وكرما ثم
 استحققت تقوم الاشجار على البائع غير مقلوبة وعن شمس الائمة الكرايلى يرجع عليه بما
 أنفق فيها وما لحقه من النقصان والموت ❊ اشترى بقرقة وتقابضات تقابلا والبقر في يد
 المشتري بعد حملها وأكل لبنها فللبائع ان يطالب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل
 الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور الاقالة في حق القائم دون الهالك من القنية
 ❊ وفي مشتل الهداية ولو اشترى شيئا فمكث عنده سنة ثم رهن آخران الشيء فانه لا يرجع
 على بائعه بثمنه ولو اشترى ثوبا فخطاه قيمته فغيره من المستحق ان القيمص له فالمشتري لا يرجع
 على بائعه بثمنه اذ المبيع لم يستحق كما يبيع وفيه من البزازية الاستحقاق فومان استحقاق مبطل
 كدعواه الحربية والعق من البائع وثبوته يورث فسح البياعات في كل الروايات وناقل كدعواه
 انه ملكه وانه لا يوجب فسح البياعات في ظاهر الرواية وكذا يختلف المبطل مع الناقل في
 الرجوع فانه في المبطل الباعة يرجع بعضهم على بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثاني
 على الثالث وكذلك يرجع على الكفيل فان لم يقض فعلى المكفول عنه وفي الناقل لا يرجع
 الباعة بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري على البائع ❊ ولو اشترى دارا وتقابضاتم باعها
 من رجل ثم اشتراها من آخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن الاول والمختار انه يرجع هو
 على بائعه وبائعه على بائعه على الترتيب ❊ وفيه عن شرح الزيادات اذ باع رجل فرسا أو غيره
 من الحيوانات فقال هو ملكي فولدت عند المشتري ثم استحققت فالمستحق يأخذ المبيع مع
 اولاده والمشتري يرجع على البائع بالثمن وبقيمة الاولاد لانه مغرور ومن جهة البائع فترجع
 العهدة اليه ❊ وفيه عن العمادية لوراء جعل الاستحقاق فأقر بالاستحقاق وقبل السجل
 ووعدان يدفع ثمنه يجبر عليه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد أن يدفع ثمنه لا يجبر عليه
 وبمجرد الوعد لا يلزم بشئ انتهى ❊ ومن أسلم في كرخطة فأمر رب السلم ان يكبل السلم
 اليه في غرائب السلم ففعل وهو فائب لم يكن قابضا ولو كانت الخطة مشتراة والمسئلة
 بجالها صار قابضا ولو أمر بالطحن كان الطحن في السلم للمسلم اليه وفي الشراء للمشتري
 وكذا اذا أمره أن يصبه في البصر في السلم لم يملك من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال
 المشتري وبقره اثنان عليه ❊ ولو أمره في الشراء بان يكيله في غرائب البائع لا يصير قابضا
 كما لو أمره بان يكيله ويعزله في ناحية بيت البائع فانه لا يصير قابضا ❊ ومن قال لغيره بيع عبدا
 من فلان بألف درهم على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الالف ففعل فهو جائز
 وبأخذ الالف من المشتري والخمسمائة من الضامن وان كان لم يقبل من الثمن جاز المبيع
 بالانقب ولا شيء على الضمين ❊ ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها الزوج
 فالنكاح جائز وهذا قبض وان لم يطأها فلا يس قبض ❊ ومن دفع الى صانع درهما وأمره

أن يزيد من عنده ديناراً بصير قابضاً من الهداية ﴿١﴾ وفيها أيضاً من أسلم جارية في كرخ
خطبة وقبضها المسلم اليه ثم نقايا لا أسلم كان عليه قيمتها ولو اشترى جارية بألف ثم
نقيا لا فأتت في يد المشتري بطلت الأقال وكذا لو نقيا لا بعد موتها انتهى ﴿٢﴾ رجل اشترى
ثوباً بالنسيئة ثم قطعه قيصاً ونوى عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيباً لا يريد ولا يرجع عليه
بالنقصان ولو نوى القطع لانسبه البائع لا يتم بدون القبض ولو اشترى دقيقاً فخبز بعضه ثم علم
أنه كان مرا كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان ما خبز ﴿٣﴾ ولو اشترى سمناً ذائباً أو كاه
ثم أقر البائع أنه كان وقع فيه فارة وماتت كان له أن يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو
قول أبي يوسف ومحمد ولو اشترى جبة قلبسها وانقصت باللبس ثم علم فيها عيباً فانه يرجع
بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس ﴿٤﴾ ولو اشترى أرضاً فجعلها
مسجداً ثم وجد بها عيباً فانه لا يرد في قولهم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار
للفقهاء أنه يرجع كالأشياء أرضاً وقهها ثم علم بعيبها كره لال أنه يرجع بنقصان
العيب ﴿٥﴾ رجل اشترى عبداً فقصه رجل للمشتري بحصة ما يحدث فيه من العيب من
الثلث قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز ذلك فإذا وجد به عيباً فرده على البائع كان له الرجوع
على الضامن بحصة العيب من الثلث كرجع على البائع وعن أبي يوسف إذا اشترى رجل
عبداً فقال له رجل ضمنت لك عماء فكان أعمى فرده على البائع فانه لا يرجع على الضامن
بشيء من الثلث ولو قال الضامن إن كان أعمى فعلى حصة العمى من الثلث فرده بالعمى كان له
أن يضمه حصة العمى ﴿٦﴾ ولو اشترى عبداً فوجد به عيباً فقال له قد ضمنت لك العيب
لا يلزمه شيء ﴿٧﴾ ولو اشترى عبداً فقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل
واستحقه من يده الموهوب له أو من يده المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثلث على بانه
رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل فاستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البيعة أنه
اشتراها من المشتري ولم يوقت لذلك وقتاً قال محمد لا يرجع المشتري على البائع بشيء من الثلث
إنما هو رجل اشترى داراً فادعاهما آخر فاشتراها المشتري من المدعي أيضاً فانه لا يرجع على
البائع بشيء ولو أقام المشتري البيعة على أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت
بيعته وكان له الرجوع على البائع بنصف الثلث ﴿٨﴾ رجل اشترى داراً وبنى فيها ثم جاء رجل
واستحقها فإن المشتري يرجع على البائع بالثلث ويسلم البناء إلى البائع ويرجع بقيمة البناء
مبنياً يوم سلم البناء إلى البائع فإن كان المشتري بنى بالحصص والآبار والساج والقصب فانه
يرجع بقيمة البناء على البائع يوم سلم إلى البائع وإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف
درهم وسكن فيها زمناً حتى خلق البناء أو تغير أو تهدم بعضه ثم استحققت الدار لم يكن للمشتري
أن يرجع على البائع إلا بقيمة البناء يوم تسليم البناء إلى البائع وإن كان المشتري أنفق في
البناء عشرة آلاف درهم على الحصص والآبار والساج ثم استحققت الدار ومثل ذلك يوم
الاستحقاق لا يوجد إلا بعشرين ألفاً أو أكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم سلم ولا

ينظر الى ما كان أنفق فيه وان استحققت الدار بعينها البناء والبائع غائب والمستحق أخذ
 الدار وأمر المشتري بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد عرفني وهو غائب قال أبو حنيفة
 لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فان حضر البائع
 بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع اذا كان البناء قائما فسلم
 المشتري البناء الى البائع فيه هدم البناء وأخذ النقص وأما اذا هدمه المشتري فلا شيء له
 على البائع وأما اذا هدمه وبقي البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من
 البناء قائما وسلم اليه فيه هدم البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص كله
 ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية
 وروى محمد بن عيسى عن أبي حنيفة وهو قول الحسن ان القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول
 للمشتري انقصه واحفظ النقص واذا ظفرت بالبائع سلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة
 البناء وذكر الطحاوي ان المشتري اذا نقص عليه البناء وسلم النقص الى البائع له ان يرجع على
 البائع بالثمن وهذا أقرب الى النظر من قاضي خان ❀ اشترى أرضا خربة فأنفق في عمارتها
 وتسوية آكامها وحفرها ثم استحققت لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما أنفق في عمارتها
 وان كرى المشتري في الأرض نورا أو حفر ساقية أو قنطرة على نهرها باجر قنطرة ثم استحققت
 الأرض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية وبناء
 المسناة من ترابها وان بناها باجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة يرجع بقيمة ذلك كله بان يرد
 البناء على البائع ويأخذ البائع بقيمة وقال شمس الأئمة السرخسي انما يرجع بقيمة البناء
 على البائع اذا كان البناء وقت الاستحقاق فينقصه المستحق ويرده المشتري على البائع
 ويأخذ منه قيمته مبنيا يوم استحققت الدار ولا يرجع بما أنفق وكذا لو حفر بئر أو طواها
 بالاجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما أنفق في الحفر ولو انهم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع
 بما أنفق لان شرط الرجوع قيام البناء وقت الاستحقاق ❀ اشترى عبدا أو بقرة فأنفق
 عليها ثم استحققت لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق ❀ اشترى ابلا مهازيل فعلقها
 حتى سميت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما أنفق في العلف ❀ اشترى جارا وكفل بالثمن
 رجل فأداه ثم استحق الحمار لا يرجع بالثمن على البائع حتى يحضر الكفيل ولو اشترى عينا
 وباعها من آخر وأبرأه من الثمن لا يرجع المشتري عليه وله ان يرجع على بائعه وقال القاضي
 ببيع ليس له ان يرجع ❀ اشترى جارية أو غلاما عليه ثياب أو حمارا عليه بردعة لم تذكر
 في البيع ثم استحق الثياب أو البردعة لا يرجع المشتري عليه بشئ وكل شئ يدخل في المبيع
 تبعلا لخصه له من الثمن ولكن بخير المشتري فيه ❀ أقربعين صريحا انهما افلان ثم اشترى
 منه ثم استحققت فالاصح انه يرجع بالثمن على بائعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الاول ❀ ولو
 اشترى أرضا فيها أشجار فقطعها ثم نقلا لا يصح الا قاله بجميع الثمن وليس للبائع من قيمة
 الأشجار شئ وتسلم الأشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الأشجار واذا لم يعلم به وقت

الاقالة بخير ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كالأشترى بهذا اقتطع يده فأخذ ارشها
ثم تقايلا صحت الاقالة ولزمه جميع الثمن ولا شيء للبائع من ارش البلد اذا علم وقت الاقالة انه قطع
يده وأخذ ارشها وان لم يعلم بخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك وقال صاحب الخط الانصار
لا نسلم للمشتري والبائع أن يأخذ قيمته امنه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش لانهم
يدخل في البيع أصل الاقصاد ولا ضمتها  رجل اشترى دارا ثم باعها من آخر وبني المشتري
الثاني فيها ثم استحققت الدار فان المقتضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع على بائعه بالثمن
وبقيمة البناء ولا يرجع البائع على بائعه الا بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة
وعلى هذا اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت الجارية من الثاني ثم استحققت
الجارية فان الثاني يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع بائعه على البائع الاول بقيمة
الولد في قول أبي حنيفة وعلى هذا انطلق اذا اشترى عبدا وباعه من آخر فتد اولته
الايدى ثم وجد المشتري الاخير به عيبا قديما كالاصبع الزائدة وقد تعيب العبد عنده
بعيب حادث كان له الرجوع على بائعه بالنقصان العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على
البائع الاول بالنقصان في قول أبي حنيفة وكذا اذا مات في يد المشتري الثاني ثم اطلع على
العيب ويرجع بالنقصان على بائعه وعن أبي يوسف اذا اشترى دارا وبني فيها بناء ثم استحققت
فتمتقض المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع بالنقصان على بائعه فتمتقض الدار مبنية وغير
مبنية فيرجع بالنقصان وكذا الارض اذا غرسها المشتري ثم استحققت فقلع المشتري الشجر
كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان  رجل اشترى أرضا فغرس فيها اشجارا فمات المشتري
ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعها يضر بالارض يقال للمستحق
ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقابل ما يكون الشجر لك وان شئت نخذه حتى يقطع الشجر
ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بالقلع وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فان المشتري
يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار
المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقابل ما يملك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري
بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على
البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانها اختار دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو
الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال الحسن للقاضي ان يبعث
أميناً يقوم النابت في الارض ثم يقول القاضى للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى اذا ظفرت
بالبائع فسله اليه وتأخذ به قيمته نابتا وان لم تستحق الارض حتى اغمر الشجر وبلغ الثمر حتى
جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض
حاضرا كان للمشتري ان يرجع بقيمة الشجر نابتا في الارض ويسلم الشجر قائما الى البائع
ويحجر البائع على قلع الشجر وان كان البائع غائبا قلعه المشتري ولا يرجع بقيمة الشجر وان كان
المشتري زرع في الارض حنطة أو شيئا من أصناف الرياحين والحبوب والبقول ثم استحققت

الأرض قال أبو يوسف يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائبا ولا يرجع على
بائعه وان كان الزرع أخرب الأرض فلم يستحق ان يضمه نقصان الأرض ثم لا يرجع
المشتري على البائع الا بالثمن وان كان المشتري قد كرى الأرض نهرا أو حفرا ساقية أو قنطرة
قنطرة على النهر ثم استحققت الأرض يرجع على البائع بالثمن وبقيمة ما أحدث في الأرض من
بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسناة جعلها في التراب وان
جعلها من آجر أو لبن أو قصب أو شئ له قيمة فإنه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الأرض
ثم يؤمر البائع بقطع ذلك هذه الجملة من قاضي خان ١٠٠٠ اذا اشترى أرضا أو أحياءها أي مهرها
فاستحققت من يد المشتري فالمشتري هل يرجع على البائع بما أنفق في العمارة لا رواية في هذه
المسئلة عن أصحابنا وقيل لا يرجع لان الأحياء حصل بصرف المنافع والمنافع عندنا لا تنقوم
الا بالعقد من مشتمل الأحكام ١٠٠١ وفي الاسماع لو اشترى الرجل دارا وطين سطورها
وبعضها ثم استحققت ليس له ان يرجع بقيمة ذلك وانما يرجع بثلث الدار وبما يمكن هدمه
وتسليمه اليه ويرجع بقيمته مبيعا على البائع لكونه مغرورا والحاصل أن ما لا يمكن أخذه عنه
هو في حكم الهالك لا يرجع بقيمته على البائع انتهى ١٠٠٢ ولو هدم المشتري البناء القديم وبنائها
جديدا ثم استحققت أخذ المستحق الدار وقيمة البناء القديم من المشتري ورفع البناء الجديد
ورجع المشتري بجمعة الأرض من الثمن وبقيمة البناء الجديد ولا يرجع بقيمة البناء القديم
١٠٠٣ رجل اشترى جارية فولدت ولدا عند هدمه فادعاه ثم استحقها رجل غرم الاب قيمة الولد يوم
يخاصم لانه ولد المغرور وان المغرور من يطأ امرأته معتمد في ذلك على ملك معين أو نكاح قتلد
منه ثم تسحق ولومات الولد لا شئ على الاب وكذا الورث ما لا والمال لا يبه ولو قتله الاب بغرم
قيمته وكذا لو قتله غيره يأخذ دية ويرجع بقيمة الولد على بائعه لانه ضمن له سلامته كما يرجع
بثمنه بخلاف العقر لانه لم يباستيفاء منافعها كذا في الهداية من دعوى النسب ١٠٠٤ باع جبة
غيره بغير اذنه وقبضه المشتري وخاطه أضيق انقطع حق المالك هذه في الغصب من
القنية ١٠٠٥ رجل اشترى أرضا فبنى فيها أو غرس وقد قبضها بغير نقد الثمن وبغير اذن البائع
فلما باع أن يأخذها ويحبسها بالثمن وكذا لو كان ثوبا فصبغه فلو هلك في يد البائع ضمن ما زاد
البناء والصبغ من الخلاصة ١٠٠٦ باع عبده منه بالف ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر وسلمه
اليه فأت في يده فالمشتري الاول بالخيار ان شاء أمضى عقده وضمن المشتري الثاني قيمة عبده
يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية ولا يرجع الموهوب له والمستهبر على البائع بشئ وان شاء
نقصه واسترد ما دفع للبائع أن ضمن المشتري الثاني قيمته يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية
ولو كان البائع آجره أو أودعه وسلم ومات في يده انتقض البيع ولا ضمن المشتري واحدا
منهما لانه ان ضمنه يرجع به على البائع فيصير كأنه مات في يد البائع ١٠٠٧ باع عبده وأمر غيره
بقتله قبل القبض فلم يشتري قيمته وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع مما على البائع لعدم
الغرر ولو باع ثوبا ثم قال للخياط اقطعه لي قميصا بأجر أو بغير أجر لم يكن له المشتري أن ضمن

الحياط لان الحياط يرجع بالقيمة على البائع ❀ أخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا أخذه ومد كنه فضاغ فان جعله المتوسط باذن المشتري ضمن البائع والا فهو غصب فيضمن المشتري ايم ماشاء وفي فتاوى العصري ان كان المتوسط قبضه البائع باذنه فهو من البائع وان ضمن المشتري ان كان برضاه وان لم يوجد تضميع عمدا من القنية ❀ رجل ورث جارية من ابنة واستولدها ثم استحققت كان الولد حر ابا القيمة ثم يرجع المستولد بقيمة الجارية وبقية الولد على من باع الجارية من ورثه ويخلف الوارث المورث في ضمان الغرر كالمو وجد بها عيبا كان له أن يردها على بائع المورث بخلاف الموصل له اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصل لا بالثمن ولا بقيمة الولد الحى ولا يردها بعيب ❀ رجل اشترى دارا واستحققت العرصه وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصه ثم بنيت البناء ولى حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرر وقال البائع لا بل بعينك العرصه والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيمة البناء كان القول قول البائع لانه ينكر حق الرجوع ولو شرط البائع في البيع ضمان ما أحدث به المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيها بئرا وما أشبه ذلك لا يكون له الرجوع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالبناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما أحدث مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضامن ما أحدث المشتري من بناء أو غرس أو زرع أو نحو ذلك جاز ويكون ضامنا ❀ رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشتريتها من فلان بكذا وصدقه البائع وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم الغرر وهو ينكر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدقه المستحق كان الولد حر ابا القيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ ❀ رجل اشترى جارية وقبضها ووهبها من رجل ثم اشترها من الموهوب له فولدت له ولدا فاستحقها رجل فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقية الولد لانه مغرور ❀ رجل اشترى دارا وبني فيها ثم استحق رجل نصفها ورد المشتري ما بقي على البائع كان له الرجوع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق منها نصفاً بعينه وكان البناء في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرجع رد الباقي ولا يرجع بشئ من البناء ❀ رجل اشترى جارية فادعاه رجل فاشترها منه أيضاً ثم استحققت الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني يرجع بقيمة الولد التي يغرمها للمستحق على البائع الثاني وان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما ❀ رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من مجبور واستولدها ثم استحققت كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا هذه في ولد المغرور من قاضي خان ❀ اشترى عبدا بشوب وتقاضاه ثم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته ولو كان الثمن جارية فولدت

٣ تراجع القنية وتحرر العبارة منها اه

من السيد أو أعتقها ثم استحق العبد يلزمه للمشتري قيمة الجارية ولا يضمن للولد شيئا ولو
وجد العبد حرا كان عتقها باطلا وولدها زنيا ❶ رجلان اشترى كل واحد منهما نصف
دار مشاعا وقبضا جميعا ثم استحق رجل نصف الدار يأخذ من كل واحد نصف ما في يده ولو
اشترى واحد نصفها وقبضه يأخذ المستحق من المشتري والبائع من كل واحد نصف ما في يده
فإن سلم البائع النصف الذي في يده جاز ولا خصومة بينه وبين المشتري ❷ رجل باع نصف
داره فلم يقبض المشتري ثم استحق نصفه شأنه قال أبو يوسف يبطل البيع ولو استحق المبيع
قبيل القبض فاقام البائع والمشتري البينة أن البائع اشتراه من المستحق وقبضه ثم باعه من
المشتري تقبل بينتهما فإن لم يجدا بينة فنقض القاضي البيع بينهما ورد الثمن على المشتري ثم
وجد البائع بينة لا ينقض نقضه ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع فنقض النقص ويلزم
المبيع المشتري عندهما وعند أبي حنيفة فإن نقضا من غير قضاء بان طلب المشتري الثمن
منه فاعطاه لا يرتفع نقضهما بحال وإن نقض المشتري بغير رضا البائع لا ينقض الا بالقضاء
في ظاهر الرواية ولو استحق الدار المبيعة وقد بقي فيها المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع
وبقيمة بناءه يوم يسلمه الى البائع ويسلم النقص للبائع وإن شاء المشتري أخذ نقض بناءه ولا
يرجع على البائع بقيمة البناء ولو أفسده المطر فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وإن
شاء البائع أخذ النقص وأعطاه قيمة البناء من الوجيز ❸ اشترى كرما وعمل فيه حتى أدرك
العنب والتمر ثم استحق ليس له أن يأخذ شيئا كما يعمل الا كرو ليس له أن يطلب أجر العمل
لان المنافع لا تقوم الا بالعقد وهو ما كان اكارا بل كان عاملا لنفسه من مشغل الاحكام
❹ اشترى عبدا وأعتقه عمال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعق
هذا قول أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وأصله فقص عبد افاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب
الاجر من العبد وأكله يضمن عنده خلافا لهما ❺ زيد اشترى جارية من عمرو وكان عمرو
اشترى اها من بكر فمضى زيد ان بكرا كان أعتقها وطلب عنها من عمرو وقال يعتقها وهي حرة
فلم يصدقه عمرو وكان زيد يستخدمها ثم أقامت الجارية بينة على زيد ان بكرا كان أعتقها
وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وإن كان عتقها ثانيا قبل ذلك
باقراره لان العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه يتكرر بتكرار كسبها
السابقة على اقراره لهما ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على ان القضاء يبين ان الم تعق
باقراره بل باعتاق بكر ولو أقام زيد بينة على عمرو ان بكرا أعتقها تقبل بينته ويرجع بالثمن
عليه وكذلك لو أعتقها زيد ثم أخذت تصرف فيها تصرف الملاك فأقامت الجارية عليه بينة
ان بكرا كان أعتقها وقضى لها بالعق يرجع بالثمن على عمرو ❻ اشترى جارية وباعها من آخر
ثم استحققت من يد المشتري الثاني ويرجع الثاني على الاول بالثمن بانقضاء وأراد الاول ان
يرجع على بائعه فادعى بائعه ان المستحق لها بائعه امنى ولي بينة على ذلك فليس لك الرجوع
على لا تسمع دعواه ولا بينة على المشتري وقال شمس الاثمة السرخسي تسمع ولو أقام البائع

الاول أو الثاني هذه البينة على المستحق تسمع ولو أقام المستحق عليه على المستحق بينة عند
هذا القاضي بانك كنت بعث هذه الجارية من بائع بائعي فله ان يأخذها من المستحق
ويردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه ولو هكت في يد المستحق يرجع بقيمتها
عليه ١١ اشترى دارا بعبد وأخذها الشفيع ثم استحق العبد بطلت الشفعة ويأخذها البائع
من الشفيع لبطلان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير قضاء بقيمة العبد وسماها
فهذا كالمبيع بينهما ما وهى للشفيع بتلك القيمة وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان بدل
المستحق يملك بالقبض وتصرف المشتري باعتبار ما سكه فنفذ وكذلك لو باعها المشتري أو
وهبها وسلمها أو تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار للبائع لما مر من القيمة ١٢ ولو باع
جارية فوطئها المشتري قبل ان يدفع الثمن ثم حبس البائع الجارية فهلكت عنده ان لم
ينقصها الوطء لا شيء عليه وان نقصها غرم النقصان ولا مقر عليه بالاتفاق هذه في النكاح
من الخلاصة ١٣ اذا علق بالبدل يرجع على بائعه بقيمة البناء والثلث كما اذا اشترى
أرضا فغرس فيها اغراسا أو دارا فبنى فيها بناء ثم جاء مستحق استحقها فانه يأخذها ويقطع
الامتجار وينقض البناء والمشتري يرجع على بائعه بالثمن وهو بالخيار ان شاء سلم النقص الى
البائع ويرجع بقيمته مغروسا غير مقنوع ومبني غير مقنوع وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع
بالنقصان في ظاهر الرواية الا اذا كان باتفاقها ما وفي الفتاوى وكذا لا يرجع البائع على
بائعه بقيمة البناء عند أبي حنيفة خلافا لهما وكذا لا يرجع بنقصان العيب فبائعه لا يرجع
ولو اشترى عيونا في يده فاطلع على عيب يرجع على بائعه بالنقصان ولم يرجع بائعه على
بائعه عند أبي حنيفة خلافا لهما هذا اذا علق بالبدل أما اذا علق بغير بدل كالهبة والصدقة
فأبو حنيفة لا يرجع على أحد عما غرم من قيمة الولد الا في الميراث فان الوارث اذا غرم يرجع
على بائع الامه من مورثه بما غرم الى هنا من شرح الطحاوى في كتاب الدعوى ١٤ وفيه في
كتاب الشفعة قال في ثلاثة مواضع لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة والمأسورة ومسئلة
القسمه وصورتها دار بين اثنين قسمها بقضاء فبنى أحدهما في نصيبه بناء ثم استحق نصيبه
ونقض عليه البناء فانه يرجع على شريكه في الدار فيشاركه فيما حصل له بالقسمه ولا يرجع
عليه بقيمة ما نقض من بنائه لان كل واحد منهما مجبور على القسمه وبمسه له لو كانت داران
فأقسمها وأخذ كل منهما دارا وان قسمها بغير قضاء والمسئلة بمجالها يرجع على شريكه
بنصف قيمة البناء مبنيا والنقض بينهما ما نصفان عند أبي حنيفة ولو كان القاضي هو الذى
قسم لا يرجع بقيمة بنائه بالاجماع لكن يشاركه في الدار وفي النصاب في ثلاث مواضع لا يرجع
بقيمة البناء منها الشفعة صورتها الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة فبنى فيها ثم استحق الدار
ونقض عليه البناء يرجع الشفيع عليه بالثمن الذى دفعه اليه خاصة ولا يرجع بقيمة البناء
الثانية مسئلة المأسورة فانها اذا استحققت في يد المولى بعدما أخذها من المشتري بمقامت
عليه وبعدم استولدها وأقام المستحق البينة انها أم ولده أو مدبرته وقضى عليه بالجارية

والعقر وقيمة الولد فالمولي لا يرجع على المشتري بقيمة الولد وإنما يرجع بالثمن الذي دفعه إليه
 الثالثة القسمة دار بين اثنين الى تمام المسئلة وفي بيع الفئاري رجل اشترى دارا وبني فيها
 وغاب ثم ان البائع باعها من انسان آخر ونقض الثاني بناء الاول وبني فيها ثم جاء الاول
 واستمقها لا يخالو ان بني الثاني باللات هي ملكه يضمن المشتري الثاني للاول حصه البناء
 العامر والنقض للمشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة النقص ان استهلكه المشتري وان
 بني بنقض الاول يضمن المشتري الثاني ما قلنا والمشتري الاول ان يملك البناء لانه يمكنه رفع
 البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني زيادة في ذلك أعطاها قيمة الزيادة من غير ان
 يعطيه أجر العامل لان الزيادة عليهم امال متقوم والعمل لا يتقوم الا بالعقد ولم يوجد رجل
 اشترى دارا وهو يعلم انها لغير البائع وقال البائع وكنتى صاحبها بالبيع فهذا وما لو اشترى من
 مالكها سواء ولو قال البائع ان صاحبها لم يأمرني بالبيع لكن أرجوان يرضى فلم يرض حين
 اشترها وهو قد بني لا يرجع بشئ لاجل البناء ولو أجاز البيع بعدما بناها المشتري ثم البيع فان
 استحققت من وجه آخر لا يرجع على البائع وقيل له اهدم بناءك أما اذا بناها بعدما أجاز البيع
 ثم استحققت رجوع لو استحققت الارض وقد أدى المشتري خراجها لا يرجع بالخراج على البائع
 اشترى دارا وتقا بضامتها من رجل ثم اشترها منه هو يرجع عليه ثم يرجع على البائع
 المستحق اذا قال للمشتري الثمن الذي دفعته الى البائع خذه مني فاخذه يكون قاضيا بين
 البائع بغير أمره فلا يرجع عليه اشترى أمة فولدت منه فاستحققت بفضي عليه بقيمة الولد
 ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة ولومات الولد لا شئ على المشتري أما لو قتل
 وأخذ المشتري الدية غرم المشتري للمستحق القيمة ولومات الولد ترك عشرة آلاف درهم
 لا يغرم شيئا والميراث له ولزومه العقر ولو اكتسبت الجارية كسبا أو وهب لها هبة يأخذها
 المستحق مع الاكساب وبما وهب لها اشترى جارية فظفرها اسرة وقد مات البائع ولم يترك
 شيئا ولا وارث له غير أن بائع المبت حاضر يجعل القاضى نائبا عن الميت حتى يرجع هو عليه
 والنائب يرجع على من باع من الميت استحققت جارية اسمها دبر فقال البائع بعث منك جارية
 اسمها نفيسة ليس له ان يرجع عليه بالثمن وقيل غلط الاسم لا يعتبر فاذا قال استحققت على
 جارية اشترتها منك تسع وتقبل البينة وان لم يذكر اسمها فاذا ذكر ولا تعلق للحكم به لا يكون
 مانعا كيف ووجهنا ليس بمناقض لانه يجوز ان يكون لها اسمان اشترى جارية قيمتها ثلاثون
 ثم صارت قيمتها يوم الاستحقاق خمسين والمشتري أزال بكارتها فانه يضمن نفصان خمران البكارة
 للمستحق وليس له ان يرجع على البائع بما ضمن كالا يرجع عليه بالعقر أعطى حمارا معيننا
 في معاوضة القراطيس بسبعين وقيمته أربعون فعند الاستحقاق يرجع المشتري على البائع
 بسبعين وفي شرح الطحاوي رجل يبيع ما يساوي الف بالدين ويقبض من الثمن ألفا الا
 عشرة دراهم ثم يبيع بالف وعشرة دراهم يساوي عشرة الا حوط البائع ان يشتري ببقية
 الثمن وهو ألف وعشرة ذهبا يساوي عشرة حتى لو استحق المبيع من يد المشتري رجوع المشتري

عليه بمنزل ما أعطاه ولو أعطاه بألف أو بعشرة أو عرضا يساوي عشرة فعند الاستحقاق يرجع عليه بالنقص درهم انتهى ما في الخلاصة ❀ المشتري إذا استحق عليه المبيع بينة فقال أخذته المدعى ظمنا بغير حق لا يرجع على بائعه بالثمن هذه في القسمة من القنية ❀ باع مسلم عبدا من كافر واستحق عنده بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري بالثمن على بائعه المسلم لأن البينة ظهرت في حقه خاصة من مشتمل الأحكام ❀ رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قائم عليها وخطى البائع بينه وبينها فلم يحركها المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان للمشتري أن يضمه فإن استحقها رجل كان له أن يضم المحرق ولا يضم المشتري ❀ رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة أو آجره أو أودعه فأتى بنفسه البيع ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا من هؤلاء لأنه إن ضمهم رجعوا على البائع ولو أطاره أو وهبه فأتى عنده المعبر أو الموهب أو أودعه فاستعمله المودع فأتى من ذلك كان للمشتري بالخيار أن شاء أمضى البيع وضمن المشتري المودع والموهوب له وإن شاء فسخ لأنه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن منهم أن يرجع على البائع ولو كان البائع باعته من رجل فأتى عنده المشتري الثاني مع علمه أو مع غير علمه كان المشتري الأول بالخيار أن شاء فسخ البيع وإن شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن إن كان نقد الثمن وإن لم ينقد لا يرجع شيء ❀ ولو اشترى عبدا فأمر البائع رجلا فقتله كان للمشتري أن يضم القاتل قيمته ولا يرجع القاتل بما ضمن على البائع ❀ ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلا فذبحها فإن كان الذابح يعلم بالبيع فلامه المشتري أن يضم الذابح ولا يرجع الذابح على الأمر ❀ ولو أن رجلا لاه شاة أمر رجلا بأن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبحها ثم ذبح الماء والشاة كان للمشتري أن يضم الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الأمر وإن لم يعلم الماء موريا لبيع ❀ رجل اشترى خفين أو نعلين أو مصراعي باب فقبض أحدهما فهلك المقبوض عند المشتري والآخر عند البائع كان على المشتري حصة ما هلك عنده وما هلك عند البائع يملك على البائع ولا يصير المشتري بقبض أحدهما قابضا لهما جميعا ولو أحدث المشتري بأحدهما عيبا قبل القبض يصير قابضا لهما جميعا وإن أحدث البائع بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير قابضا لهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه أو أحدث به عيبا ثم هلك الآخر عند البائع كان المشتري قابضا لهما جميعا ويدفع جميع الثمن ❀ وذكر في المتن رجل اشترى سمنا ودفع إلى البائع ظرفا وصره بان يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فقتل كان التلف على البائع ولا شيء له على المشتري وإن كان المشتري يعلم به والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا كان المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن ❀ رجل له رمال في حظيرة فباع منها واحدة بعينه الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها وقد خلعت بينك وبينها فدخل ليقبضها فاعالجها فانفلتت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد بن سالم الرملة إلى المشتري في موضع بقدر على أخذها

بوجهه ومعه وهق والمكة لا تقدر على الخروج من ذلك المـكان فهو قبض وان كانت تقدر على
 ان تنفلت منه فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها بوجهه ولا يقدر بغيره وهق
 وليس معه وهق وان كان المشتري يقدر على أخذها ان كان معه اعوان ولا يقدر على أخذها
 وحده وليس معه اعوان فانفلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير
 حبل ولا اعوان فخلى البائع بينها وبينه فانفلت كان المشتري قابضا وان كانت الركة في يد
 البائع يمسكها بعنانها فاشترها منه رجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الركة فوضعهما في يد
 المشتري حتى صارت في أيديهما جميعا فقال البائع خليت بينك وبينها واست أمسكها منعا لها
 منك وانما أمسكها حتى تضبطها فانفلتت من أيديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الركة
 في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فقبضها فاني أمسكها لك
 فانفلتت من يد البائع قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على أخذها من البائع
 وضبطها فليس هذا قبض من المشتري ولو كانت الركة في حظيرة عليه باب مغلق لا تقدر
 الركة على الخروج فباعها من رجل وخلى بينها وبينها ففتح المشتري الباب ففلتت الركة
 وخرجت كان الثمن لازما على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الركة أولا لا يقدر وان لم يفتح
 المشتري الباب وانما فقهه اجنبي أو فقهه الرمح حتى خرجت الركة فظن ان كان المشتري لو
 دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضا والا فلا ١٠ وان اشترى طيرا يطير في بيت هظيم الا
 انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه لطيرانه وخلى البائع بينها
 وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكرا الناطق انه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب
 غير المشتري أو فقهه الرمح لا يكون المشتري قابضا ١١ ولو اشترى ثوبا ولم يقبضه
 ولم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يعيده ويقبضه
 من غير قيام صح التسليم والا فلا ١٢ رجل باع فصا في خاتم بدنيار ودفع الخاتم الى المشتري
 وأمره أن ينزع القص فهلك الخاتم عند المشتري ان كان المشتري يقدر على نزع من غير
 ضرر كان على المشتري ثمن القص لا غير لان المشتري كان أميناً في الخاتم واذا كان لا يقدر
 على نزع الا بضرر ولا شيء على المشتري لان تسليم المبيع لم يصح ١٣ رجل اشترى بقرة فقال
 للبائع سقها الى منزلك حتى آجي بمحملك الى منزلك وأسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت
 البائع فأنتمت ملك على البائع ١٤ رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع
 لا آمنك عليه ادفعه الى فلان فيكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان
 وهلك عنده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يمسكه بالثمن لاجل البائع فتكون يده
 كيد البائع ١٥ رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري للبائع تكون
 ههنا الليلة فان ماتت ماتت لي فهلكت هلكت من مال البائع لان مال المشتري ١٦ رجل
 باع موصلا في بيت مكابلة أو موزونا موازنة وقال للمشتري خليت بينك وبينه فقبضه
 لا يكون قابضا والحاصل أن التولية بين المبيع وبين المشتري تكون قبضا عند أبي حنيفة

بثلاث شرائط أحدها ان يقول البائع خطيت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت الثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى الاخذ من غير مانع الثالث ان يكون المبيع مفزعا غير مشغول بحق الغير فان كان شاغلا لحق الغير كالخنطة في جوالق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلف أبو يوسف ومحمد في التخلية في دار البائع قال أبو يوسف لا تكون تخلية وقال محمد تكون تخلية من قاضيتان ❦ وفي الخلاصة أربعة أشياء اذا أمر المشتري البائع حتى فعل لا يصير المشتري قابضا اذا أمره بخلق شعر العبد الثاني لو أمره بالحجامة الثالث لو أمره بان يسقيه دواء الرابع لو أمره أن يداوى جرحه ويصير المشتري قابضا بعشرة أشياء لو أمره بالختان في الجارية والغلام أو القضة (٣) أو بشق جرحه أو ان يقطع عرف الفرس أو كان المبيع ثوبا فأمره بالقصارة أو حبسه أو كان المبيع مكة فأمره أن ينعله أو كان نهلا فأمره بان يحذوه أو طعاما فأمره بالطبخ أو كان دارا فأمره من البائع العاشر اذا كانت جارية فأمر البائع أن يزوجها ودخل بها زوجها ولو لم يدخل لا يصير قابضا ❦ رجل اشترى خلافا نظري في دن الخلال فوقعت قطرة دم من أنفه يتجسس ولا ضمان عليه ان نظربا دن الخلال وان نظربغيره باذنه كان ضمانا من قاضيتان قلت وهذا مخالف لما مر في الاشياء من الغصب أمره أن ينظر الى خايته فنظر فسأل الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الخلال ❦ ويؤيد الاول ما في الخلاصة من الغصب رجل نظر الى دهن الغير وهو مائع حين أراد أن يشتري فوقع في الدهن من أنفه قطرة من الدم تجس الدم وان كان باذنه لا يضمن ثم ينظر ان كان الدهن من غير مأكول يضمن النقصان وان كان من مأكول ضمن مثل ذلك القدر والموزون بمثل ذلك الدهن ❦ دفع الى بقال اناء ليشتري منه شيئا فوزنه فضاع منه شيء قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع وعن عيين الأعمى الكرايسى وزن ما ضاع من البقال ❦ اشترى ثورا أو فرسا من خوف الاستئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه ❦ اشترى دارا والبائع فيها باب لا يمكن انخرجه الا بقلع الباب عليك المشتري بقيمته ان كان نقصان هدم الباب أكثر من قيمته وان كان قيمته أكثر يخرج به البائع ويدفع نقصان الهدم ❦ التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل بالشراء الى الحصاد والدياس وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة ❦ قبض الكرايس في المبيع الفاسد بأمره وقطعه ثم أودعه البائع وهلك في يده هلك منه وعلى المشتري نقصان القطع من القيمة ❦ رجل باع خلافا لمصبه في خايته المشتري بحضرة المشتري ظهر انه منتمن لا يتنفع به قال أبو بكر البلخي هو امانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أراقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لاشئ عليه ❦ رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم ان لم يعلم بفسادها ولم يستلم منها شيئا حتى خاصم البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رده حصه النقصان من الثمن ولم يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري علم

فسادها واستهلكها أو استهلك بعضها بان اطعمها أولاده أو عبده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال ١ رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فهلك في الطريق فانه هلك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب يرجع بنقصان العيب ٢ ولو اشترى بعيرا فقبضه فوجده لا يختلف ثم ظهر انه ريج فوقع فأنكسر ونحرقه فانه لا يرجع بالنقصان على البائع ولو اشترى بعيرا فاخذله دارة فسقط فذهب به انسان فنظروا الى امعائه فاذا هو فاسد فسادا قديما ان كان الذابح ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه بأمر المشتري أو ذبحه المشتري بنفسه فكذلك عند أبي حنيفة وقال صاحباه يرجع بالنقصان ٣ رجل اشترى جوزا فأنكسر بعضه فوجده فاسدا ان كان ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسورة ولا الباقي الا اذا أقام البينة ان الباقي معيب ولو اشترى بطيخا عددا فكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة لا ينتفع بها كان له ان يرجع بمحضتها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على فساد باقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز كشيء واحد واذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به يرد الكل وكذا اللوز والبنديق والفستق والبيض وأما البطيخ والرمان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة ٤ رجل اشترى فقاغا أو شرابا وأخذ الكوز أو القدر من الفقاعي فوقع من يده فأنكسر لا يضمن لانه أمار منه الكوز ٥ رجل أخذ متاعا يذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض رده عليه فهلك في يده قال الفقيه الكبير لا يضمن لانه قبضه على وجه المساومة وان اشترى متاعا على انه بالخيار ان يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه قيمته ٦ رجل دفع سلعة الى مناد لينادي عليها فطلبت منه بدراهم معلومة فوضعتها عند الذي طلبها فقال ضاعت مني أو وقعت مني كان عليه قيمتها لانه أخذها على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا ولا شئ على المنادي وهذا اذا كان مأذونا بالدفع الى من يريد شراءه قبل البيع فان لم يكن مأذونا بذلك كان ضامنا ٧ رجل باع جارية أو متاعا بالف درهم فوزن له المشتري ألفا ومائتي درهم فضاغت عنده كان البائع مستوفيا حقه بالف والزيادة امانة في يده فلا يلزمه شئ بهلاكها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري ستة لان المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة اصداسه للبائع والسادس للمشتري فهاهنا حلك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ولو ان البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاغت المائتان وبقي ألف كان الألف بينهما على ستة ولو ان المشتري دفع الى البائع دراهم مائة فكسرهما البائع فوجدها نهرجة كان له ان يردهما على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصالح والمكسرة فيه سواء لانه لا قيمة لهذه الصنعة ٨ رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويرن والمشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد مناد بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلاثين انسارا قالوا ان كان

المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة
النقصان من اللحم وان كان المشتري من غير أهل البلد أو كان القصاب ينكر أنه دفع إليه
على أنه من فإن المشتري لا يرجع على القصاب بشئ لأن سعر البلد لا يظهر في حق الغريب
بلد اصطلح أهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب إلى الخباز فقال
أعطني خبزاً بدرهم أو أعطني لحمًا بدرهم فاعطاه أقل مما يباع في البلد والمشتري لا يعلم
بذلك قالوا يرجع في الخبز بحصة النقصان من الثمن لأن البيع وقع على الموزون الذي شاع
في البلد فاذا وجدته أقل رجوع بالنقصان وفي اللحم لا يرجع بشئ لأن سعر اللحم لا يشيع فلا
يظهر في حق الغريب رجل اشترى رطباً وقبضه فخفف عنده وانقص وزنه بالجفاف ثم اتهمها
تفاهيها البيع صح الفسخ فلا يجب على المشتري شئ من الثمن لأجل النقصان لأنه ما فات شئ
من أجزاء المبيع رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من يد
الموهوب له قال أبو يوسف للمشتري ان يرجع على البائع والمصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر في
الكتاب خلافاً في هذه المسئلة وكذا لو اشترى عبداً وقبضه ثم وهبه لرجل فهو به الموهوب له
من رجل آخر وسلمه إليه فاستحق من يد الموهوب له الثاني كان للمشتري ان يرجع بالثمن على
بائعه ولو اشترى عبداً وباعه من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول
بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني عليه فاذا رجع فحينئذ يرجع المشتري الاول على
بائعه اشترى لولده الصغير ثوباً أو خادماً ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده
الا ان يشهد أنه اشترى لولده ليرجع عليه ولو لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته
لأن دين عليه ثم لا يرجع بقيمة الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد أنه اشترى
لولده وان اشترى لابنه الصغير شيئاً وضمن الثمن ثم نفد الثمن في القياس يرجع على الولد وفي
الاستحسان لا يرجع هذه الجملة من قاضي خان إذا استحق المبيع وبه الكفيل بالدرك لا يرجع
على الكفيل ما لم يجب على البائع وبعد ذلك يخير ان شاء يرجع على البائع وان شاء على الكفيل
ولا يرجع على الكفيل بقيمة الولد والبناء ولو ان المشتري أدى الثمن إلى الخويل باذن البائع
فعند الاستحقاق ان شاء يرجع على البائع وان شاء يرجع على المعتال له ولو كان الشراء من
الوكيل فعند الاستحقاق يرجع عليه هذا اذا أدى الثمن إلى الوكيل اما اذا دفع الثمن إلى
الموكل فعند الاستحقاق يقال للوكيل طالب الموكل وخذا الثمن منه وادفعه إلى المشتري وفيما
اذا دفع الثمن إلى الوكيل يقال له اذا الثمن من مال نفسك ولا تنظر أخذاً الثمن من مال الموكل
وهنا ينتظر هذا هو التفاوت بينهما الحمار المبيع مع البردعة اذا استحق بدون البردعة يمسك
البائع من الثمن بقدر البردعة وكذلك لو ساعدت البردعة ولو كانت قائمة فاراد أن يردّها على
البائع ويرجع بجميع الثمن ولم يقبل البائع البردعة وحدها لذلك وفي الكرم لو استحق الكرم
دون الاشجار يرد الاشجار إلى بائعه ويرجع بجميع الثمن وفي الفتاوى قال لاحصة للبردعة
من الثمن لأنها تسع فعلى هذا لا يكون للشجر حصّة من الثمن وكذا كل ما يكون تبعاً من

الخلاصة من الدعوى **١** باع ضبعة بوكالة وظهر بعضهم واقفا فلم يشتري ان يرد الباقي على
 الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله لو رد على الوكيل يدينه لا لو رد على الوكيل باقراره
 وهو الرديع سوا ثم هل يفسد البيع في الباقي قبل يفسد كالمو جمع بين حرقن والاصح انه
 لا يفسد اذا الوقف باق على ملكه فهو كدبر لا كثر **٢** شري سكني في دكان وقف فقال المتولي
 ما اذنت له بالسكني فأمر بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه
 بثمنه ولا ينقصه من الفصل السادس عشر من الفصولين **٣** لو اشترى طاحونة فكانت
 في يده مدة ثم استحقها رجل فليس له ان يطالب المشتري بغلات الطاحونة لانه ليس من اجزاء
 المبيع بل كسبه وفعله **٤** سئل حافظ الدين البرازي عن رجل اشترى كراما فقبضه وتصرف
 المشتري فيه ثلاث سنين أو أكثر أو أقل ثم استحق الكرم المذكور رجلا آخر وأقام بينة
 وأخذ بقضا القاضى ثم طلب المستحق من المشتري الغلة التي تصرف فيها المشتري هل يجب
 على المشتري رد الغلة أم لا ولو كان الكرم نرا باقى اشترى وعمر المشتري وانفق في عمارته
 من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء المييطان ومهرته فزادت قيمة الكرم وصار
 يساوي ضعف الثمن أو ضعفه هل يوضع من الغلة مقدار ما أنفق أم لا فاجاب ان كانت الغلة
 قائمة في يد المقتضى عليه وقت القضاء وعلم القاضى بما اردتها الى المقتضى له وهو متبرع فيها
 أنفق ولو هو ملكه وخارجة عن ملكه وقت القضاء به فلا نص عن محمد من مشتمل الاحكام
٥ لو ادع المشتري المبيع من البائع أو اعاره منه أو أجره له يكن قابضا ولا يجب الاجر ولو ادع
 المشتري عند اجنبي أو اعاره منه أو أجره له البائع بالتسليم اليه يصير قابضا ولو أمر البائع بان
 يؤجره مدة من انسان يصير قابضا والاجر الذي يأخذه يحسب من الثمن ولو ارسل المشتري
 العبد في حاجة يصير قابضا والمقبوض بعد الاقالة مضمون بقيته ومكسوب المبيع وهو ب
 له قبل القبض للمشتري ثم البيع أو انتقض عند أبي حنيفة وعندهما ان ثم فلم يشتري وان
 انتقض فللبائع وأيهما استهلكه لم يضمن لانه تباع للكاسب وليس يبيع فلا يمكن تعميته بالثمن
 ولا بالقيمة لان الاصل غير مضمون على البائع بالقيمة قبل القبض فكذلك التباع وبعد القبض
 يسلم للمشتري بالاجماع ولو كان البيع بشرط الخيار فالمكسوب والموهوب قبل القبض
 و بعده ان تم البيع فلم يشتري وان انتقض فللبائع وان استهلكه البائع بعد القبض فلا شيء
 عليه وان استهلكه المشتري يضمن ان انتقض البيع عندهما وعند أبي حنيفة لا يضمن
 ككسب المغصوب اذا تلفه الغاصب لم يضمن عنده خلافا لهما وان كان الخيار للمشتري
 فالمكسب بعد القبض للمشتري ثم البيع أو انتقض بالاجماع ولو قطع البائع يد العبد المبيع ثم
 قبضه المشتري باذنه أو بغير اذنه فبات من جنابة البائع سقط نصف الثمن ولزمه نصفه ولا شيء
 على البائع منه لان القبض يفيد ملك اليد والتصرف للمشتري فلو تخال بين الجنابة والسرابة
 نوع ذلك المشتري فيقطع اضافة السرابة الى الجنابة من الوجيز **٦** ولو باع المولى عبده
 المأذون وعليه دين يحيط برقبته وقبضه المشتري وغيبه فالغرم بالخيار ان شاءوا ضمنوا

البائع قيمته وان شاؤا ضمنوا المشتري لان العبد تعلق به حقه حتى كان لهم ان يبيعوه الا ان
يقضى المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيخبرون في
التضمين وان شاؤا اجازوا البيع وأخذوا الثمن لان الحق لهم والاجازة اللاحقة كالاذن
السابق هذه في المأذون من الهداية قال قاضي خان في المأذون المولى اذا باع عبده المأذون
وهو عالم بدينه كان عليه الاقل من قيمته ومن دينه وكذا الولي يعلم بدينه وفيه ايضا من فصل
البيع الموقوف ببيع العبد المأذون المدينون بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد اقال في الكتاب
بيعه باطل والصحيح انه موقوف ومعنى قوله باطل سيئ بطل واذا باعه بغير اذن الغرماء وقبض
الثمن فذلك عنده ثم اجاز الغرماء بيعه صححت اجازتهم ويملك الثمن على الغرماء ولو اجاز بعضهم
البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويبطل البيع انتهى ويجوز
بيع الوارث الرقبة من الموصى له بمنفعته ابدأ وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا
برضاه ولم ينقل حقه الى الثمن الا بالرضا كذا في الاشياء وأما بيع العبد الجاني فقد ذكر في
الحنائيات ببيع المعاملة وبيع الوفاء فاسد ويضيد المالك بالقبض ويقال هو رهن حقيقة حتى
لا يباح الانتفاع له المشتري الا بأذن البائع ويضمن ما أكل أو استهلك وللبائع استرداده اذا
قضى دينه متى شاء كفي مشتل الهداية عن منية المفق ولو أبرأ المشتري البائع عن القيمة بعد
فسخ البيع الفاسد والصحيح (٣) رجل اشترى صابوناً بطائمه ففاسد المبيع فيه وقد جف
ونقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق من الخلاصة دفع السهماء وراهم
نفسه الى الرستاقى ثمن ديس أو قطن أو حنطة ليأخذ ذلك من المشتري فجوز السهماء عن
أخذها من المشتري لافلاسها يستردها من الاخذ استفساراً بانه جرت العادة في بلادنا ان
السهماء يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كالحال البائع على المشتري
فصار قال رضى الله عنه والسهماء في بخارى قوم لهم حوانيت عدة للسهماء يضع فيها أهل
الرساتيق ما يريدون بيعه من الحبوب والفواكه ويتركونها فيبيعهها السهماء ثم قد يتجمل
الرساتيق الرجوع فيدفع اليه السهماء الثمن من ماله ليأخذ من المشتري فهذا صورته هذه في
الحالة من القنية ومن باع داراً غيره فادخلها المشتري في بنائه لا يضمن البائع عند أبي
حنيفة وهو قول أبي يوسف آخره كان يقول أو لا يضمن البائع وهو قول محمد وهذه المسئلة
في غصب العقار من الهداية وفي قاضي خان قبيل أحكام البيع الفاسد اختلافوا في البيع
الذي يسميه الناس ببيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شجاع
والقاضي الامام أبو الحسن على السجدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن
المشتري ما أكل من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا ان اباحه المالك ويسقط الدين
بهلاكه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن المشتري الزيادة اذا هلك لا يضمنه ثم قال والصحيح
ان العقد الذي جرى بينهم ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنًا ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ
في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ بالفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظ بالبيع

الجائز وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من غير شرط
ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جازا للبيع ويلزم الوفاء بالموعدة لان المواعدة قد تكون
لازمة فيجعل لازما لاجبة الناس انتهى ولو كان الدين مستغرا للتركة فباع الورثة كرها
منها بالثمن فتلقت في يد المشتري فالماكم بخير ان شاء ضمن المشتري أو البائع ولو أغفر في يد
المشتري ضمن لو أنلفه والأفلا كزوائد الغصب من الفصولين ولو اشترى عبدا ثم ظهر انه
كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد
فلا يضاف الى السابق اسكن يرجع بنقصانه كاذ كره الزيلعي كذا في الاشباه البائع لو أبرأ
المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن صح فيؤمر برده على المشتري من أحكام الدين من
الفصولين وفيه قبض الثمن من مشريه فرده عليه قبل لو كان الرد على سبيل فسخ القبض
هالك على المشتري والرد على سبيل الفسخ ان يقول خذ حتى أقبض غدا فقبض المشتري بهلك
الجهة يتقضى القبض وكذا سائر الديون ولو اختلفا فقال المدينون ودية وقال الدائن رددت
بجهة فسخ القبض صدق المدينون اذا اتفقا على قبض الدين فبعده الدائن يدعي فسخته وهو
يشكر فيه صدق انتهى

باب التاسع عشر في الوكالة والرسالة

من شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام ويشترط ان يكون
الوكيل ممن يعقل العقود يقصده حتى لو كان صبييا أو مجنوناً كان التوكيل باطلا وكل عقد
يضيئه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل الا اذا كان
صبييا أو مجنونا عليه يعقل البيع والشراء أو عبدا أو مجنونا عليه فانه يجوز ولا يتعلق بهما
الحقوق وتعلق بملكهما وعن أبي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي
أو مجنون له خيار الفسخ كذا في الهداية وفي الفصولين ولو كان الصبي مأذونا فلو وكل بشراء
ثمن مؤجل فالعهدة على أمره لا عليه فيطالب بثمنه أمره لا هو و بشراء ثمن حال لزمه العهدة
استحسانا انتهى وكل عقد يضيئه الوكيل الى موكله كالشكاح والخلع والصلح عن دم العمد
فان حقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالهرول بلزم وكيل المرأة
تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض ألا ترى انه لا يستغنى عن اضافته الى موكله ولو
أضافه الى نفسه كان الشكاح له فصا كالرسول واذا دفع الوكيل بشراء الثمن من مال نفسه
وقبض المبيع فله ان يرجع به الى الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكومية ولهذا اذا اختلفا
في الثمن يتحالفان ويرد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل
فيرجع عليه فان هلك المبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان
يحاسبه حتى يستوفي الثمن خلافا لفرقان حاسبه وهلك كان مضموها ناضمان الرهن عند أبي
يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول أبي حنيفة وضمان الغصب عند زفر من الهداية

بعث المديون المال على يد رسول الدين هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه
 من الاشياء استقرض من رجل ألف درهم فقال ادفعه الى رسولي فلان فقال المقرض
 قد دفعت وقل الرسول قد قبضته منه ووجد المقرض ان يكون المقرض دفع لا يلزم
 المقرض شيء من الخلاصة رجل بعث رسولا الى برازان ابعت الى شوب كذا بئنه كذا
 وكذا فبعث اليه البرازان مع رسوله أو مع غيره فضايع الشوب قبل ان يصل الرسول الى الآخر
 وتصادقوا على ذلك وأقروا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البرازان مع رسول الآخر
 فالضمان على الآخر لان رسوله قبض الشوب مع المساواة وان كان مع رسول رب الشوب فلا
 ضمان عليه حتى يصل اليه فاذا وصل الشوب الى الآخر يكون ضامنا كالمال أرسل رسولا الى
 رجل وقال ابعت الى عشرة دراهم فراضا فقال نعم وبعث اليه مع رسول الآخر فالآخر ضامن
 له اذا أقربان رسوله قد قبضها وان بعث بها مع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل اليه
 وكذلك رجل له على رجل دين فبعث للمديون رسولا ان ابعت الى الدين الذي عليه فان
 بعث له مع رسول الآخر فهو من مال الآخر من قاضي خان وفي الفصول ان اذا قال للمديون
 ابعت به مع فلان أو أرسل به مع فلان أو قال مع ابنك أو مع ابني أو مع غلامك أو مع غلامي
 وفعل المديون فضايع فهو من مال المطالب وقوله ابعت به مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع
 الى ابني أو الى ابنك فهذا توكيل فان ضاع فن مال الطالب انتهى ولو أن رجلا بعث الى
 رجل بكاتب مع رسوله ان ابعت الى ثوب كذا بئنه كذا ففعل وبعث به مع الذي آتاه بالكاتب لم
 يكن من مال الآخر حتى يصل اليه وكذلك القرض والاقتضا في هذا انما الرسول رسول
 بالكاتب رجل قال لا تخزن وكيلا حضري وأدى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعت
 الى ثوب كذا بئنه كذا وبين ثمنه فبعثته وأنكر المرسل وصول الشوب اليه والوكيل يقول
 أو سألت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ان أقر المرسل بقبض الرسول الشوب منه وأنكر
 الوصول اليه يضمن المرسل قيمة الثوب وان أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه
 قبل له بماذا يضمن القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل لم
 يبين الثمن للبايع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فان أنكر وصول الثوب
 اليه صار كأنه أنكر وجود البيع فكان عليه قيمته المديون اذا بعث بالدين على يد وكيله
 نجاء الوكيل الى الطالب وأخبره فرضي به الطالب وقال للوكيل اشترى به شيئا فذهب
 واشترى الوكيل به شيئا وطرح الباقي اخذت المشايخ فيه قال بعضهم هم لا
 من مال المديون وقال بعضهم من مال صاحب الدين وهو ظاهر اذا جاء به الوكيل وخلى
 بين المال وبين الطالب لان الطالب صار قايضا بالتخليه فاذا أمره ان يشتري له به شيئا
 صح أمره واذا كان ذلك قبل التخليه فكذلك لان الطالب لما أمره ان يشتري له بما في
 يده فقد رضى بان يكون يد الوكيل يده نفسه رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين
 دفع مالا الى رجل ووكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المديون قالوا

ان كان الوكيل علم بان الطالب وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن
ومن جنس هذه المسئلة مسائل متفرقات منها رجل دفع مالا الى رجل يقضى ماله فلان على
الدافع ثم ان صاحب الدين ارتد والعياذ بالله تعالى فقبضه الوكيل في رده ثم مات الطالب على
رده على قول أبي حنيفة ان علم ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز كان الوكيل ضامنا
لما دفع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه لا يضمن محمد في النوادر رجل قال له
المديون ادفع مالي عليك الى فلان قضاء عن حقه الذي على ثم ان الامر قضى دينه ولم يعلم به
المأمور فان المأمور يرجع بما دفع على القابض ولا يرجع به على امره علم بذلك أم لم يعلم وعن
أبي يوسف ان لم يعلم المأمور بقضاء الامر جاز دفعه عن الامر وان علم لا يجوز ومنها
متفاوضان اذن كل واحد منهما ما صاحبه باء الزكاة فادى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه
ضمن الثاني ما أدى عن صاحبه علم الثاني باء الاول عنه وعن صاحبه أولم يعلم في قول أبي
حنيفة وقال صاحبه اذا لم يعلم لا يضمن ومنها ما ذكرنا آنفا في المأمور بقضاء الدين عن الموكل
قالوا هذا على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة يضمن بكل حال كافي مسئلة
المتفاوضين من قاضيان ومسئلة الزكاة مرتين في بابها وفي الاشياء عن انفصولين وكله
بقبض دينه بعد ابراء الطالب وهلك في يده لم يضمن وللدافع تضمن الموكل ولو ركه ببيع عبده
فباعه بعد موته ضمير عالم وقبض الثمن وهلك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل اه وفي
مشتمل الاحكام عن العمدى ولومات العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع
وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع به على الامر ولا في تركه ان كان هو المبت اه وفي
امر رجل اشترى عبدا بألف فقال المأمور قد فعلت ومات العبد عندى وقال الامر اشترى
لنفسك صدق الامر ان لم يكن دفع الثمن وان كان دفع الثمن اليه فالقول قول المأمور من
الهدي اه الوكيل بالبيع اذا اخذ الثمن رهنا أو كفيلا جاز حتى لو هلك الرهن في يده يصير
مستوفيا للثمن ولا يصير ضامنا وله ان يحتال عند الكل ان كان قال الموكل له ما صنعت من شيء
فهو جائز وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في قول أبي حنيفة وفي قول محمد يضمنه الامر وكذا
لو أبرأ المشتري عن الثمن أو وهبه له صح ويكون ضامنا وكذا اذا اخط بعض الثمن بعد العقد
بعيب أو بغير عيب ولم يذكر التأجيل في الاصل قيل انه يجوز في قول أبي يوسف أيضا كالموابع
بثمن مؤجل وقيل انه لا يجوز لان أصل أبي يوسف ان كل تصرف يصير به الوكيل ضامنا
ينفذ في قول أبي حنيفة ومحمد لا ينفذ في قول أبي يوسف وأجروا انه لو قبض الثمن ثم وهبه منه
لا يصح أما اذا أبرأه قبل القبض أو خط بعضه أو وهب لم يصح في قول أبي يوسف ولو قال
الوكيل بالبيع صحت الاقالة عندهما ويكون ضامنا للثمن على قول أبي حنيفة ومحمد ولا يملك
في قول أبي يوسف من قاضيان ولو قبض الوكيل الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه ان أمهل
الوكيل المشتري صح ولو ركه ان يطالب وكيله في الحال ثم عند محل الاجل بأخذ هومن
المشتري ولو توى الثمن على المشتري لا يرجع بما أدى على موكله ان أمهل أو أنزأ وأصلح

لضمائنه ولو باع وأدى عنه من ماله ثم اهل المشتري يرجع **§** لو لم يقبض الوكيل الثمن حتى
 لقي الأمر فقال بعث ثوبك من فلان فأنا أقبضك عنه عنه فهو متطوع فلا يرجع على المشتري
 ولو قال أنا أقبضك على أن يكون المال الذي على المشتري لم يجز ورجع الوكيل على موكله
 بما دفع **§** يباع عنده بضائع الناس أمره ببيعها فباعها بثمن مسمى فجعل الثمن من ماله
 إلى أصحابها على أن أعظمها له إذا قبضها فأفلس المشتري فللبائع أن يسترد ما دفع إلى أصحاب
 البضائع **§** الوكيل بالسلم لو قبض أدون مما شرط صح وضمن لموكله ما شرط عند أبي
 حنيفة ومحمد وكذا الوارء عن السلم أو وهبه قبل القبض أو أقاله أو احتال به صح وضمن
 عندهما ولم يجز عند أبي يوسف **§** كذا الوكيل بالبيع لو فعل ذلك بالثمن واجمعوا على
 أن الثمن لو كان حينئذ هو به الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يجز وكذا النقد بعد قبضه
 بمائته السلم واجمعوا على أنه لو قبض السلم ربه أو الثمن موكل بالبيع أو أبرا المشتري أو اشتري
 بالثمن شيئا من المشتري أو صلح به صح **§** الوكيل بالبيع لو قبض زبوا فتجوز بها صح
 عليه فيضمن لموكله مثل دراهمه لو علم وقت قبضه والا لا اجماع من الفصولين **§** رجل
 وكل رجلا بأن يتصدق عنه بالف درهم بعينها فقصص الوكيل من رجل الف وتسديقها
 عن الموكل ثم أدى مال الموكل مكانها ذكر في المنتقى أنه يجوز هذه في الوصايا من قاضيان
§ ولو قبض وكيل البيع الثمن ثم أبرا المشتري عن الثمن صح ويرد الثمن على المشتري من
 أحكام الدين من الفصولين **§** رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها
 فألفها الوكيل ثم تصدق عن الأمر بعشرة من ماله يكون ضامنا للعشرة ولو كانت قائمة
 فأمسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا وتكون العشرة له بعشرة
§ الوكيل بالبيع إذا كان عليه دين له شترى على قول أبي حنيفة ومحمد بصير الثمن
 قصاصا لما على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا ولو أن
 هذا الوكيل لم يعلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله
 لأن المبيع لما هلك قبل التسليم انفسخ البيع من الأصل وصار كأن لم يكن ولو كان له شترى
 على الموكل دين قالوا بأن الثمن يصير قصاصا لما على الموكل عند الكل لأن الموكل يملك اسقاط
 الثمن بالهبة والبراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل **§** الوكيل بالبيع إذا باع
 وكل غيره قبض الثمن فقبض فذلك الثمن عند القابض قال أبو حنيفة الضمان على الوكيل
 بالبيع لا على القابض فعنده القابض بمنزلة مودع المودع من قاضيان **§** وفي القنية لا وكيل
 أن يرسل قبض الثمن ويوكل إلا أن الوكيل إذا لم يكن في عياله ضمن الوكيل الأول إلا أن يصل
 إليه بخلاف الرسول وبرئ المشتري ولا يضمن الثاني خلافا لهما كالمودع وقيل لا خلاف أنه
 يضمن **§** وكله بقبض دينه فوكل الوكيل به فقبضه وذلك في يده فإن كان الثاني من عيال
 الأول لا يرجع الدائن على أحد ولا يرجع على المدينين بدنيه انتهى **§** الوكيل بالبيع إذا باع
 وسلم وأقر البائع أن الموكل قبض الثمن وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل مع عيئنه فإذا حلف

برئ المشتري ويحلف الوكيل على الثبات من مشغلي الاحكام **§** الوكيل بالبيع اذا باع من
 رجلين وكل واحد منهما كغيبيل من صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل ابرا احدهما ضمن الوكيل
 كل المال للاثم ثم يرجع الوكيل على الاثم (٣) بهه مائة **§** رجل وكل رجلان يشتري
 ثوبا بمائة فاشترى الوكيل ثوبا واهم رجلا بجزءه من البائع فقبض الاجنبي وهلك
 الثوب عنده قال محمد ضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض **§** رجل دفع الى رجل مائة
 درهم واهم ان يشتري له ثوبا واهم جنس اشوب وصفتة فانفق المدفوع اليه المائة
 واشترى له ثوبا بمائة من عنده روى هشام بن محمد عن أبي يوسف انه يجوز ان ضاع الثوب
 في يده يهلك من مال الاثم كذا ذكر في المنتقى وهو خلاف ظاهر الرواية **§** الوكيل بالبيع
 اذا باع فهاه البائع من تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نفيه فان سلم الوكيل قبل قبض
 الثمن ونوى الثمن على المشتري لاضمان على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع
 ثم ناه من البيع حتى يقبض الثمن صح فلو باعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا
 وكذا لو اهره بالبيع بعهده فباعه نسيئة لا يجوز **§** ولو وكله ببيع العبد ولم يدفع العبد اليه لم يكن
 للوكيل ان يأخذه قبل نقد الثمن ويسلم الى المشتري ولو وكل ببيع العبد ودفع اليه العبد
 فباعه الوكيل ولم يسلم حتى آخذه الموكل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن
 صح نفيه ولم يكن له ان يأخذه من بيت الاثم ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ولو اهره
 ببيع عبيده والعبد في يد الاثم ولم يأمره الاثم بالقبض ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل
 وأخذ العبد من بيت الاثم ليسلمه الى المشتري فهلك العبد في يده لم ينتقض البيع
 ولا ضمان على الوكيل وان لم يمت العبد وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن فلا اثر
 ان يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن فان استرد الاثم العبد ثم أحضر المشتري الثمن
 فالأثم يدفع العبد الى الوكيل ويأمره بدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن فان لم يأخذ حتى
 مات العبد عند المشتري فلا ضمان للاثم على أحد الا على الوكيل ولا على المشتري
 ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفعه الى الاثم **§** الوكيل
 بالبيع اذا باع فهاه الاثم من قبض الثمن الا بضرورة الشهود أو بالجمعة فلا ان أُنهاء من
 قبض الثمن لا يصح نفيه وله ان يقبض الثمن بغير شهود وبغير محضر فلا وكذا لو مات
 الموكل أو جن بعد البيع بيقى للوكيل حق قبض الثمن ولو وكله بالبيع الا بشهود أو بالجمعة
 فلا يملك البيع بغير محضر الشهود وبغير محضر فلا ولو قال وكنت ببيع هذا العبد
 بشرط أن لا يقبض الثمن كان النسي باطلا وله ان يقبض الثمن ولو قال بغيره بع عبيدي هذا
 وأشهد فباع ولم يشهد كان جائزا ولو قال لا تباع الا بشهود فباع بغير شهود لم يجز وكذا لو قال
 ببيع شهود ولو وكله بان يبيع برهن ثقة فباع بغير رهن لا يجوز الا ان يبيع برهن يساوي
 ولو قال بعه برهن فباع برهن قليل القيمة جازي قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه لا يجوز
 الا بنقصان يتغابن فيه ولو قال بعه من فلان بكفيل ثقة فباع بغير كفيل لم يجز وكذا لو قال

بعمه وخذ كفيلة أو قال بعمه وخذ رهننا لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم تأمرني بذلك كان القول قول الأمر لان الأذن مستفاد من جهته ولو وكله ببيعه من فلان وسجاء بعيته فباعه منه ومن آخر جاز النصف الذي باعه لذلك الرجل في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول صاحبيه **الوكيل** بشراء جارية بألف اذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض الجارية ثم نقده الموكل خسمائة وطلب منه الجارية ففنعها فهلكت عند الوكيل قالوا تسلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة وبطلت الخمسمائة الباقية وان كان الموكل طلب منه الجارية قبيل نقد ثمن من الثمن ففنع الوكيل ثم نقد الخمسمائة فهلكت عند الوكيل قالوا تسلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة ويبطل الباقي من قاضيان **لو سلم** أحد الموكلين بالشراء الى الآخر في يده ما يقسم لم يجز عند أبي حنيفة خلافا لهما هذه في الوديعة من الهداية **ولو وكل** بشراء امه فاشترى عميها أو شلاء فهو نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا لهما أو بشراء هذا العبد أو بعمه بألف فاشترى معه آخر أو باع بألفين وقيمتهم مساوية فهو غير نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا لهما من المجمع وفي شرحه ولو كانت الجارية في المسئلة الاولى عوراء أو فاسدة اليد الواحدة وقد اشترها بلا عين فاحش نقد على الموكل بالاجماع وعلى هذا الخلاف **لو كانت** مقعدة أو مجنونة نقد على الموكل عند خلافا لهما انتهى **وفي** قاضي خان لو قال لرجل اشتر جارية بألف درهم ان بين الصفة قبل جارية حبشية فاشترى جارية حبشية عميها أو مقطوعة اليدين أو الرجلين بمثل القيمة أو بغن يسير جاز في قول أبي حنيفة ويلزم الأمر وقالوا لا يلزم الأمر ولو كانت عوراء أو مقطوعة اليدين أو أحد الرجلين لم الأمر اتفاقا **ولو قال** اشتر بقرية بألف درهم فاشترى عبدا أعمى أو جارية عميها بألف درهم وهي مثل قيمتها لا يلزم الأمر اتفاقا انتهى **ولو وكله** بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون فوكله ببيع سلعة وإيقاع ثمنها للصاحب الدين فباعها ونقد الثمن وهلاك يهلك من مال المديون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقضيا **ولو كان** وقعت بينهما فراق فطالبة بنفقة ولده الصغير مخافة ان يذهب فوكل رجلا ان لم يحضر الى عشرة أيام أن يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكيل بالاستقراض لا يصح لكن لو أنفق على ولده برجع على الأمر **الوكيل** ما دام حيا وان كان غائبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل **ولو وكله** بقبض دينه ثم ان رب الدين وهبه من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وهلك في يده فلا ضمان عليه وللدافع ان يأخذه **ولو صرف** الوكيل بقضاء الدين من مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا **ولو بعث** رجلا الى رجل ليقرضه فاقرضه فضايع من يده فلو قال الرسول أقرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقرض جائز والاستقراض لا يجوز ولو أخرج وكيل الاستقراض كلامه مخرج الرسالة يقع القضا لا الأمر ولو أخرجه مخرج الوكالة بان يضيفه الى نفسه يقع للوكيل وله منه من أمره من المشتل **واذا وكل** بشراء عبد بدينه ولم يسم ثمنه فاشترى الوكيل مع عبدا آخر بقيمتها مساوية فنقد على الأمر اتفاقا اذا كان حصصا

المشتري للامر من الثمن قدر قيمته أو أكثر مما يتغابن فيه ذكره في الحقائق **❦** اذا واكله بشراء
شئ معين ولم يعين الثمن فاشترى الوكيل بكيل بكيلى أو وزنى دينافى الذمة انفذناه على الوكيل لان
المطلقى ينصرف الى المتعارف وهو الشراء بالايمان المطلقة وعند زفر ينفذ على الموكل هذه في
سلم المجموع ولو اشترى الوكيل بكيل بكيلى أو وزنى معين لا ينفذ على الموكل بالاجماع لانه يبيع من كل
وجه لا شراء ذكره في الحقائق **❦** الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبى
حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز الا بالدراهم والدنانير
والوكيل بالشراء يجوز عقده بكل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز فيما لا يتغابن
الناس في مثله ولو كان وكيل بالشراء شئ بعينه قالوا ينفذ على الامر وان وكله بشراء عبد
فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقيه لزم الموكل والا لا وهذا بالاتفاق من الهداية
❦ وكل رجل اشترى اجارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع وهب كل الالف للوكيل صحمت
الهيئة وكان للوكيل ان يرجع على الموكل بالالف ولو وهب البائع للوكيل خمسة مائة ثم وهب
منه الخمسة مائة الباقية لا يرجع على الموكل بالخمسة مائة الاولى ويرجع بالخمس مائة الثانية
ولو وهب منه تسعة مائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا
قول أبى حنيفة وأبى يوسف **❦** وكل رجل اشترى اجارية بالف فقال ماصنعت من أمر فهو جائز
فوكّل الوكيل رجلا آخر بهذا الشراء ثم عزل الموكل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثانى
الجارية قال محمد يجوز شراؤه على الاول علم الوكيل الثانى بذلك أولم يعلم كان الموكل دفع
الدرهم الى الوكيل الاول أو لم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول واشترى الثانى صح شراؤه
على الموكل **❦** قال لاثنين يشترى أحد كما جارية بالف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى
الثانى كان الشراء لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية للامر على حدة وقع شراؤهما فى
وقت واحد كانت الجارية ثمان للموكل **❦** خمسة وكلاهما رجلا يشترى لهما جارا فاشترى لهما ثم
قبض من كل واحد منهما حصة من الثمن فضاغت حصة أحدهم قبل ان يدفع الى البائع قال
نصير بن يحيى يضمن الوكيل ولا يرجع به على أحد قال الفقيه أبو الليث انما قال ذلك لانه لما
قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليه بعقد الشراء فيكون المستوفى
مضمونا عليه **❦** رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشترى له به عبدا فوضع الوكيل
الدرهم فى منزله وأراد أن يأخذ الدرهم ليدفعها الى البائع فاذا الدرهم قد هلك
العبد فى منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل فطلب منه العبد كيف يفعله قالوا
يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبء والدرهم هلك فى يده على
الامانة قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم شهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك فى يده اما اذا
لم يعلم ذلك لا بقوله فانه يصدر فى نفي الضمان عن نفسه ولا يصدر فىيجاب الضمان على
الامر **❦** وان اختلط عقل الوكيل بالتهيمذ الا أنه يعرف البيع والشراء قال أبو سليمان جاز
بيعه وشراؤه على الموكل بخلاف ما اذا اختلط عقله بالتهيم حيث لا يجوز وقال غيره فى شرب

التي لا يجوز عقده على الموكل لان بيع السكر انما جازز جرا عليه فلا يجوز على
الموكل ١٠ أمر رجلا بان يشتري له عبد من باعيا ثم ما لم يذ كر الثمن فاشترى أحدهما بمثل القيمة
أو بما يتغابن الناس فيه جاز ولا يجوز بالغبن الفاحش ولو أمره بان يشتري ما بالف فاشترى
أحدهما بجمه سمائه أو أقل جاز وان اشترى أحدهما بأكثر من خمسمائة لا يلزم الأمر الا ان
يشتري الاخر بما بقي من الالف قبل ان يختصمه اقلت الزيادة أو كثر وقال أبو يوسف ومحمد
إذا اشترى أحدهما بما يتغابن فيه الناس وبقي من الالف ما يشتري به الاخر جاز ١١ رجل
وكل رجلا بان يشتري له جارية وسمى له الثمن فاشترى جارية هي ذات رحم محرم من الموكل أو
جارية حالف الموكل بعته فان ملكها جاز وتعتق ١٢ رجل قال لغيره اشتر جارية بكذا أطوها
فاشترى اخت امرأته أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب لا يلزم الأمر ويكون الوكيل
مشتريا لنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عدة زوج من طلاق بائن أو رجعي أو ثلاث
لا يلزم الأمر وقال أبو يوسف ان كانت العدة بالشهر ولزم الأمر وكفى العيون عن محمد
لو اشترى اخت امرأته الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى اخت أمة للموكل قد وطئها لم يلزم الأمر
وقالهما في القياس سواء غير اني استحسنات هذا لان في اخت الامة ~~ي~~ كنه ان يبيع
الموطوءة من ساعته في طأنتي اشتراها الوكيل وفي اخت امرأته لا يمكنه ذلك الا ان يطلق
المشكوكه وتنقض عدها فيطؤها ولو اشترى صغيرة لا يوطأ مثلها أو محبوسة لا يلزم الأمر
وان اشترى نصرانية أو يهودية لم يلزم الأمر وكذا الصابئة في قول أبي حنيفة وفي قياس
قولهما الصابئة لا يلزم الأمر وان لم يعلم الوكيل بذلك جاز على الأمر وله حق الرد وان لم يعلم
بذلك وشروط البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر ١٣ قال لغيره اشترى جارية بدين أطوها فاشترى
أختين في عدة واحدة أو اشترى جارية وعتقها أو خالتها من رضاع أو نسب في عدة واحدة
لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر يلزم الأمر اتفاقا وكفى المشتري لو اشترى هذا الوكيل جارية
وابنتها لم يلزم الأمر لانه قادر على وطء احدهما في الحال وانما يحرم عليه وطء الاخرى بعدوطء
الاولى ١٤ وكل رجلا بان يشتري له جارية بعته فان طأها فاشترى عمة أو ممة أو ممة يدين
أو الرجلين ولم يعلم بذلك لم يلزم الأمر وكان له ان يرد ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم الأمر ولو وكل
رجلا بان يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لا يضمن الوكيل وان اشترى جارية فظهر
انها حرة ضمن الوكيل قاضي خان ١٥ الوكيل بشراء شيء بعينه ليس له ان يشتري لنفسه فلو وكاه
بشراء جارية بعينها فاشترى لنفسه ووطئها لا يحد ولا يثبت النسب وتكون الامة ولدها
للأمر قال مشايخنا ويلزم العقر وعند محمد يقسم الثمن على الجارية والعقر فما أصاب العقر
يسقط وما أصاب الجارية بقي وعند أبي يوسف عليه العقر ان قال طئنت انما تحل ١٦ وكاه
بقبض الوديعة فقبض بعضها جاز الا اذا قل لا تقبض الا جميعها فقبض بعضها ضمن فان قبض
الباقى قبل أن يهلك الاول يسقط الضمان ١٧ وكاه بقبض دابة عارية فركبها الوكيل ضمن ١٨ وكاه
بقبض حيوان ولد قبل القبض فلا وكيل قبضها وما ولد وان ولدت قبل الوكالة لا يملك

قبضه والتمرة بمنزلة الولد متصلا ومنفعة الابان خرجت التمرة بعد الو كالة من الوجيز ❀ وكل
رجلا يبيع ماله لجل ومؤنة فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كانا في بلدة واحدة فان
خرج الوكيل من بلد الى بلدة أخرى فسرقت أو ضاع كان ضامنا لان الظاهر من حال الموكل
انه لا يلتزم بالمؤنة فاذا خرج به الى بلدة أخرى ربما لا ينفق فيحتاج الى النقل الى المكان الاول
فيلزمه العهدة ولولم يخرج به الوكيل الى مكان آخر فخرج هو فباعه في ذلك المكان كان
عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له لجل ومؤنة لا يتقيد الامر بتلك البلدة من
قاضي خان وفي مشتمل الهداية عن العمادية رجل وكل رجل يبيع عبده وهو في المصر
فاخرجه من المصر وباعه ضمن استخسانا ولم يجز بيعه انتهى وفي الوديعه من الخلاصة
الوكيل يبيع بالكيوفة اذا سافر به يضمن والوكيل يبيع المطلق اذا سافر لا يضمن ان لم
يكن له لجل ومؤنة وان كان له لجل ومؤنة يضمن انتهى ❀ رجل وكل رجل يبيع ضيعته
فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فاراد المشتري أن يردّها على الوكيل فافر
الوكيل بذلك كان له ان يردّها على الوكيل وليس له أن يردّها على موكله وان ردت على
الوكيل بالبينة كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهو الراد بالبيع سواء ان كان باعاً تراف
الوكيل بالبيع ليس له ان يرد على موكله وان كان بالبينة كان له الرد على الموكل من
قاضي خان ❀ وفي الهداية ومن أمر يبيع عبدا فباعه فقبض الثمن أولم يقبض فرده عليه
المشتري يعيب لا يحدث مثله بقضاء القاضي أو بآباء يمين له ان يردّه على الآخر لان البينة
بوجه مطلقة والوكيل مضطر في النكول لبعده العيب عن علمه باعتباره مدم بممارسة البيع
فلزم الآخر فان كان ذلك باقرار لزم المأمور لان الاقرار بحجة قاهرة وهو غير مضطر اليه
لامكان السكوت والنكول انتهى ❀ رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره بان يشتري له
حنطة ويرزعهما فاشترى المأمور حنطة فزرعها في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشتراها
الوكيل في أوان الزراعة وزرعها في غير أوانها يجوز الشراء على الآخر وعلى المأمور مثل
تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بالقائها في الأرض في غير أوان الزراعة وان كان اشتراها
في غير أوان الزراعة كان المأمور مشتريا لنفسه فيضمن دراهم الآخر لان الامر بالشراء
للزراعة مقيد باوان الزراعة كالامر بشراء الجودا والضم ❀ رجل أمر رجلا بان يشتري له كرا
من طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وادى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين
درهما على ان يزيد البائع كرا من طعام ففعل البائع ذلك فالكرا الاول يكون للآخر والسكر
الزيادة يكون للمأمور ويضمن للآخر خمسين لان البائع لما زاد كرا بخمسين فقد
خط عن المشتري خمسين فصار السكران جميعا بمائة وخمسين كل كرا بخمسة وسبعين لان الخط
ينصرف الى السكر من جميعا فيصير الكرا الاول بخمسة وسبعين ويجب على المأمور أن يدفع
للآخر خمسة وعشرين لانه جعل هذا ثلثا للكرا الثاني ❀ الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك
عنده ان كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء يكون امانة سواء هلك قبل شراء الوكيل

أو بعده وان قبض الثمن من الموكل بعد الشراء بهلك مضمونا رجل أمر رجلا أن يوكل غيره
أن يشتري جارية للامور فوكل المأمور رجلا فاشترى الوكيل يرجع بالثمن على المأمور
بالتوكيل ثم المأمور يرجع على الأمر وليس للوكيل أن يرجع على الأمر الوكيل بالبيع
إذا باع ثم أقران وكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع عيینه ويرأى المشتري من
الثمن فان حلف الوكيل لأضمان عليه وان نكل ضمن للموكل من فاضى خان ومن أمر
رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ بالثمن رهنا فضاغ في يده وأخذ به كفيلا فتوى المال عليه
فلا ضمان عليه لان الوكيل أصبل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثق به والارتهان
وثيقة لجانب الاستيفاء فيما يكتهما بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أتاه في
قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض أصل القوم هذا الا يملك الموكل
حجوه عن القبض من الهداية وكله بشراء بقره سوداء للامور فاشترى بيضاء أو حمر
لزم الموكل ولو أنشأ فاشترى ذكر الا وكذا الشاة ولو قال بقره ولم يقل أنشأ لزم الموكل ولو وكله
بشراء كبش أقرن فاشترى كبشا ليس بأقرن لا يلزم الأمر من البرازية الوكيل بقضاء الدين
إذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى دين الموكل يكون منهبرا في قضاء دين الموكل
من الخانية الوكيل بالبيع إذا أمهل المشتري صح أمهاله وكان للموكل أن يطالب الوكيل
في الحال فيؤدى من مال نفسه ثم عند محل الاجل يأخذ من المشتري لنفسه الوكيل
بقضاء الدين إذا خلط مال الموكل بمال نفسه ثم قضى دين الموكل من ذلك ضمن وكان متبرعا
في القضاء وعليه للموكل ما أدى اليه من المال ولو مات العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم
به المأمور فباع وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع على الأمر ولا في تركته ان كان
هو الميت كفي مشتمل الهداية نقلا عن العمادية ومن دفع الى رجل عشرة دراهم بنفقها
على أهله فانفق عليهم عشرة من عنده فالعشرة بالعشرة لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء
وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك ويصير متبرعا وقيل القياس والاستحسان في
قضاء الدين لانه ليس بشراء فاما الانفاق فانه يتضمن الشراء فلا بد خللانه من الهداية وفي
قاضى خان من البيوع رجل دفع الى رجل عشرة دراهم يشتري له بها ثوبا فادسها فانفق
الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا باللامر بدراهم نفسه كان الثوب للمشتري
للامر لان الوكالة تقيدت بتلك الدراهم فتبطل الوكالة بها لو اشترى ثوبا باللامر
ونقد الثمن من مال نفسه وأمسك دراهم الامر كان الثوب له ويطلب له دراهم الموكل
استحسانا كالوارث أو الوصى إذا قضى دين الميت بمال نفسه ولو دفع دراهم الى رجل
لبنفقها على عياله فانفق المأمور من ماله وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق
دراهم الامر في حاجته أولا حتى صار ضامنا ثم أنفق من دراهم نفسه على عياله الامر
ذكر في النوادر ان على قياس قول أبي يوسف يخرج عن الضمان وعلى قول محمد لا يخرج
انتهى وفي الخانية الوكيل اشترى ما أمر به وانفق الدراهم بعد ما علم ما اشترى الى الامر

ثم نقد البائع غيرها جازوفي الاصل لو اشترى بدنانير غير هاشم نقد بدنانير الموكل فالشراء
للوكيل وضمن لله وكل دنانيره للتعدي وفي مختصر القصد وري الوكيل بالشراء اذا اشترى
ونقد الثمن من ماله وقبض المبيع رجع على الاخر فان هلك المشتري في يد الوكيل قبل
الحبس هلك على الاخر وان حبسه لاجل الثمن هلك هلاك الزهن عند أبي يوسف وعند
محمد هلك هلاك المبيع لو وكل انسا نابا لشراء ودفع اليه المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن
حتى هلك يرجع عليه مرة أخرى فان هلك نانيا لا يرجع بذلك والمضارب يرجع مرة بعد
أخرى ١٠ أمره بان يقضى دينه بهذه الدنانير فقضى من مال نفسه وأمسك الدنانير جاز
استحسانا ١١ أمره ان يتصدق بهذه الالف فتصدق بالالف من ماله ان أنفق الوكيل
أولا على نفسه ثم تصدق من مال نفسه لا يجوز ويضمن وان كانت الدراهم عنده فتصدق
من عنده جاز استحسانا من الخلاصة ١٢ ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه وصدقه
الغريم أمر بتسليم الدين اليه فان حضر الغائب وصدقه والادفع اليه الغريم نانيا لا له لم يثبت
الاستيفاء حيث أنكروا كالة والقول قوله مع عينه فيفسد الاداء ويرجع به على الوكيل ان
كان باقيا في يده وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه الا أن يكون ضمنه عند الدفع وان كان
الغريم لم يصدق على الوكيل بل سكت ودفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على
الغريم رجع الغريم على الوكيل وكذا اذا دفعه اليه على تكذيبه اياه في الوكيل وفي الوجوه
كلها ليس له ان يتردد المدفوع حتى يحضر الغائب من الهداية ١٣ وفي الخلاصة رجل قال
لا تخروا وكفى فلان بقبض ماله على من الدين لا يخبروا ما ان يصدق المدعيون أو يكذبه
أو يسكت فان صدقه يجبر على ان يدفعه اليه وليس له ان يتردد بعد ذلك وان كذبه أو سكت
لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه مع ذلك ثم أراد ان يسترد ليس له ذلك ثم بعد ذلك ان جاء الموكل
وأقر بالوكالة مضى الامر وان أنكر الوكيل كالة يأخذ دينه من الغريم والغريم يرجع على
الوكيل ان كان قائما وان استهان به يضمن مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع وان
صدقه وشرط عليه الضمان أو كذبه أو سكت فانه يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم ليس
له ان يرجع على الوكيل نانيا ولو أراد الغريم ان يحلفه بالله ما وكنته كان له ذلك وان دفع
عن سكوت ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن سجود ليس له ان
يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق أو لم يعد لكن يرجع على الوكيل وللوكيل ان يحلف
الغريم في الجحود والسكوت بانه ما علم انه وكلة فان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على
الوكيل وان شاء لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب بالله ما وكنته فان حلف استقر الضمان
على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا كله اذا ادعى انه وكيل وهذا كله
في الدين فاما في الوديعة اذا قال فلان عندك وديعة وكان يقبضه افسدته المودع ثم امتنع
عن دفعها اليه له ذلك لان اقراره لاقى ملك غيره وهو الوديعة وفي الدين ملك نفسه فان قال
لم يوكلي ولكن ادفع الدين الي فانه سيجب قبضه وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين ولا الوديعة

فان دفع صار ضامنا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان واذا علم المديون انه ليس بوكيل بالقبض ومع هذا دفع فالمال عنده بمنزلة الوديعة فالمدفع ان اراد قبضه قبل ان يقدم الغائب له ذلك وان ضاع في ايدي المدفوع اليه بعد الاجازة كان من الطالب وصار كانه وكيل يوم قبض المال للمديون اذا قال للوكيل لا آمن من ان يجحد الطالب اذا حضر فاضمن لي ما قبضه الطالب مني فضمن صح وكذا لو لم يضمن لكن قال اقبض منك على ان ابرئك من فلان فان انكر الطالب وقبض المال من المطلوب له ان يرجع على من اخذه منه وان كان مصداقانه وكيل انتهى وفي الاشياء الوكيل اذا امسك مال الموكل وفعل بعمل نفسه فانه يكون متصفا بفلو امسك دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كافي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على اهله وهي مسئلة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك المدفوع وتقدم من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وهم في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيما عداها كان المال قائما ولم يضاف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا امسك وتصديق بماله ناويا الرجوع اجزاء كافي القنية انتهى الوكيل بالبيع اذ لم يسلم المبيع اليه حتى قال بعته من هذا الرجل وقبض الامر الثمن منه او قال هلاك عندي وكذبه بالموكل في البيع وقبض الثمن او في قبض الثمن وحده صدق الوكيل في البيع دون قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري فقد الثمن ثانيا الى الموكل وقبض منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله الثمن على الوكيل في الحالين جميعا الا في قوله قبض الامر الثمن من المشتري وان صدقه الموكل في البيع وقبض الوكيل الثمن وكذبه في الهلاك او الدفع اليه فالقول للوكيل في ذلك مع عينه ويحجر الموكل على تسليم العبد الى المشتري من غير ان ينقد المشتري الثمن ثانيا هذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الوكيل اما اذا كان مسلما اليه فالوكيل بمصدق في ذلك كله ويسلم العبد الى المشتري والثمن على الوكيل دون المشتري لان العاقد اقر ببراءة المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل على ما يدعي برئ هو ايضا وان نكل ضمن الثمن للموكل وان استحق العبد بعد ذلك على المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل بذلك على الموكل اذا لم يصدقه الموكل في قبض الثمن لان الوكيل مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل وله ان يحلف موكله على العلم بقبض الوكيل فان نكل رجع بمضامين وكذا اذا اقر بقبض الوكيل وكذبه في الدفع وفي الهلاك هذا اذا اقر الوكيل بقبضه الثمن اما اذا اقر بقبض الموكل من المشتري لا يرجع المشتري لا على الوكيل ولا على الموكل فالقول يستحق المبيع لكن وجد المشتري عينا فرده على الوكيل بقضاء ان كان اقر الوكيل بقبضه استرد منه الثمن ويرجع الوكيل بذلك على موكله ان كان صدقه في قبض الثمن ويكون المبيع للموكل وان لم يصدقه لا يرجع وله ان يحلف الموكل على العلم بقبضه فان نكل يرجع عليه وان حلف لا يرجع عليه لكنه يبيع العبد ويستوفي ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع بالنقص

بالنقص على أحد هذا إذا أقر الوكيل بقبضه فإن كان أقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع
المشتري بالثمن على الوكيل لعدم رجوع النفع اليه ولا على الموكل لأنهما لا يصدقان على
الموكل في أقرارهما بالقبض ويحلف الموكل بأن كان نكلا رجوع عليه والمبيع له وان حلف
لا يرجع لكن يباع المبيع ويستوفي الثمن منه وإن كان المولى هو الذي باع وسلم ووكلا رجلا
بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاع أو دفعت إلى الآخر فجحد الآخر كله فالقول
للكيل مع بيعته وبرئ المشتري عن الثمن وإن وجد به عيبا فإذ اردته على البائع لم يكن له أن
يرجع بالثمن لا على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لأنه لا عقيد بينهما إنما
هو أمين في قبض الثمن وإنما يصدق في حق دفع الثمن عن نفسه كذا كرنا وإذا ارد المشتري
على البائع باعه القاضى وأوفى عن المشتري من ثمنه ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه
بالنقصان ولا على الوكيل هذه الجمل في وكالة الجامع وفي الباب الاول والثاسع من شرح
الطحاوى ذكره في الصغرى ❦ إذا وكل بشراء عبد بعينه بثمن مسمى فوكل الوكيل وكيله
آخر فاشتراه لزم الآخر الثاني دون الاول اذ ليس للوكيل أن يوكل غيره ولو اشتراه بخضرة
الاول لزم الآخر وفي شركة العيون قال لا تخراشترى جارية فلان فذهب المأمور فساومها
ثم قال لنفسى كانت له فان اشترها وسكت فان قال قبل ان يحدث بها عيب أو تملك اشتريتها
فلان فالقول له وإن قال ذلك بعد ما مات أو بقيت لم يقبل قوله إلا ان يصدق الآخر هذا
كله في رواية الحسن عن أبي حنيفة ❦ المأمور بشراء عبد بعينه بالف إذا اشتراه بالف ومائة
ثم حط البائع المائة من المشتري فالعبد للمأمور دون الآخر ❦ أمر رجلا بأن يرهن مالا
ويلزم الرجوع لودي إليه الآخر فادى المأمور لا يرجع على الآخر بما أدى الوكيل بقبض
الدين إذا قال قبضت وهلك عندي أو قال دفعته إلى الموكل وكذبه الموكل يصدق في حق براءة
المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق أنسان ما أقر
الوكيل بقبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل ❦ رجلا بأن وكل بالخصومة في
دين وفي قبضه فلا حدهما أن يتخاصم ولا يقضيان إلا معا وقال زفر لا ينفرد أحدهما بالخصومة
أيضا ❦ الوكيل بقبض الدين إذا وكل من في عياله بقبض الدين صح التوكيل حتى لو هلك في يد
الثاني يهلك على رب الدين من الصغرى ❦ وفي الاشياء لا يوكل الوكيل إلا بأذن أو تعميم
تفويض إلا الوكيل بقبض الدين له أن يوكل من في عياله بدونهما فيبر المديون بالدفع اليه
والوكيل بدفع الزكاة إذا وكل غيره ثم وثم فدفع الآخر جاز ولا يتوقف كل في أضحية الخائبة
انتهى ❦ الوكيل بقبض الدين إذا وهب الدين من الغريم أو أبراه أو أوتنه به لا يجوز بخلاف
الوكيل بالمبيع ولو أخذ به كفيلا جاز ولو أمره المديون بأخذ الرهن فقال له خذ هذا رهننا حتى
أعطيت المسأل إلى ثلاثة أيام فذلك لا ضمان على الوكيل وكذا الوصى لو أخذ الرهن والورثة
كلهم كبار ❦ الوكيل بقضاء الدين إذا دفع الدين بغير بينة ولا كتابة براءة لا يضمن إلا إذا قال له
لا تدفع إلا بشهود ولو قال الوكيل أشهدت وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل ❦ لو مات الطالب

ولم يعلم الغريم فدفعت المال الى الوكيل لا يبرأ وله ان يسترده ولو علم بموته ليس له ان يضمن
الوكيل ان ضاع عنده وعند محمد يضمنه وكذلك لو هب الطالب المال أو أراه ثم دفع الى
الوكيل ضمن ان علم به ويرجع الوكيل على الطالب ان لم يعلم الوكيل ١٠ وقال الوكيل
كنت قبضت المال حال حياة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الا بحجة ١١ وكل رجل قبض دين
له على أبي الوكيل أو ابنه أو عبده أو واكل من لا تقبل شهادته عليه فقال اخذت وهلك
عندي فالقول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبد دين وفي كتاب المأذون لا يصح
التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين أو لا ١٢ اذا قال المأمور في بيعه الجارية بعد ما قبض
الثلث بعث رقبته الثمن وسلمته الى المالك أو هلك عندي قبل قوله في براءة ذمة المشتري ولم
يلزمه شيء فان وجد به عيبا فرد له لا شيء على الآمر ولكن نباع الجارية فيكون غن المشتري
والنقصان على الوكيل وان فضل شيء فهو للآمر وان كان الآمر دفع الجارية الى المأمور
وقال انه باعها وقبض الثمن وهلك أو دفعه الى الآمر فأنكر المالك له حبس المبيع من الخلاصة
١٣ الرسول بائنا قاضي يملك القبض لانه بمنزلة الرسول في القبض ولا يملك الخصومة اجماعا ١٤ اذا
وكل غيره بقضاء الدين نجاء الوكيل وقال قضيت فصدقه الموكل لكن قال لا أدفع اليك مخافة
ان القايض لو جاء وأنكر يأخذ منه مني ثانيا لا يلتفت اليه ويجبر الموكل على القضاء للوكيل
فيعد ذلك ان جازب الدين وأنكر الا قضاء قبض من الموكل ثم هو يرجع على الوكيل بما
أدى وان كان صدقه ١٥ رجل أمر رجلا بان يقضى عنه ألفا لرجل فقال المأمور بعد ذلك
فعلت وصدقه الآمر وكذبه صاحب المال وحلف يرجع رب الدين على الآمر لكن لا يرجع
المأمور على الآمر من بيع الجاهل وذكر في القسود روى انه يرجع رب الدين على المديون
بالدين ويرجع المأمور على المديون بما قضى ١٦ أمر غيره بان يقضى دينه الذي لفلان عليه
فقضاه ثم جاء الى الآمر ليرجع عليه فيقال الآمر للمأمور ما كان لفلان على دين أصلا ولا
أمر لك ان تقضيه ولا أنت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فأقام المأمور بالبينة على الدائن
والامر بالقضاء فان القاضى يقضى بالمال على الآمر وان كان صاحب الدين غائبا لان عنه
خصما حاضرا فان ما يدعيه المأمور على الغائب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر ١٧ واذا أمر
غيره بان ينفق عليه فانه حق عليه يرجع عليه المأمور وان لم يشترط الرجوع واذا أمره بقضاء
الدين عنه بان قال اقض عني ديني فقضاه يرجع عليه ١٨ ولو قال له أدركه مالي أو هب فلانا
عني ألف درهم ففعل المأمور لا يرجع عليه من سبرخواهر زاده ١٩ وفي هبة القدر روى اذا
قال لغيره عوض الواهب عني أو قال اطعم عن كفارة يميني أو قال أدركه مالي ففعل المأمور
لا يرجع على الآمر الا أن يكون قال له على اني ضامن اما المأمور بقضاء الدين عن الآمر
فانه يرجع وان لم يشترط على الآمر الضمان والاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع
ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلا لملك المال فالمأمور يرجع على الآمر بما دفع وان
لم يشترط الضمان ولو قال ادفع الى فلان ألفا فقضاه ولم يقل عني ولا قال على انك على فدفعتها

المأموزان كان خليطاً يرجع به عليه وان لم يكن خليطاً لا يرجع وهو قول أبي يوسف أولاً
وبه أخذ محمد ثم رجح أبو يوسف وقال يرجع عليه خليطاً كان أو غير خليط وقال محمد
لو كان أمر بذلك وله أو أخاه كان ذلك مثل القريب الذي لم يخاطب إلا أن بأمر إنسان في عياله
من ولد أو زوجة أو غيرهم من قريب أو بعيد بعد أن يكون في عياله أو امرأة أمهت زوجها
فدفعه فبرجع به على الأمر ويكون بمنزلة الخليط وكذلك لو أمر أجبره له وكذلك الشريك
استحسن هذا وأرى هو لا جميعاً بمنزلة الشريك والخليط وكذلك أن أمر الابن أباه والابن
كبير في صال الأب إذا قال لا تخرقض عني فلانا أو قال له الذي له على أو قال ادفع على أن
لنا على قاضي المأمور يرجع على الأمر ويكون هذا قراراً بهذا المال على نفسه ولو قال
اقض فلانا أو قال ادفع قضاء ولم يقل عني أجعوا ان المأمور إذا كان شريكاً له أن يرجع
وكذلك الخليط ونفسه أنه يكون بينهما في السوق أخذوا عطاءً بان حرت العادة أن وكيل
الأمر أو رسوله يأتيه فيبيع منه المأمور أو يقرضه أو كان المأمور في عيال الأمر كالزوج
بأمر الزوجة والزوجة تأمر زوجها وان لم يوجد شيء من هذه الأشياء الثلاثة لا يرجع عند
أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يرجع ثم عندهما هل يرجع الدافع على القابض بما دفع
ان قال له اقض أو قال ادفع قضاء لا يرجع وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع وحمل على الأمر
بالإيداع من كفالة عصام **❦** أمر رجلان ينقد عنه فلانا ألف درهم أو قال انقد ألف درهم
له على أو قال ادفع اليه الذي على أو قال اعطه الذي له على أو قال أوفه ماله على أو قال اعطه
عني ألف درهم أو قال اقضه ماله على أو قال اقضه عني ففعل المأمور يرجع بهما على الأمر
وقوله اعطه عني ألف درهم اقرار بان المال عليه ولو قال انقد ألف درهم على أني ضامن
بها أو على أني كفيل بها أو على أنها لك أو على أنها لك على أو قبل فله وسواء إذا انقد هار رجع
بها على الأمر وكذلك لو نقد بها مائة دينار أو باعه بها جارية أو عبداً أو دابة أو عرضاً أو قبضه
يرجع بها على الأمر ولو أمر خليطاً له بان ينقد فلانا عنه ألف درهم جيدة فنقد ألفاً
نهرجة أو غنة لم يرجع على الأمر إلا بمثل ما أعطى لأنه يرجع بحكم الاقتراض ولو كان
المأمور كفلاً لا يرجع بالف جيدة لأنه يرجع بحكم عليك ما في ذمة الأصيل هذه الجملة من
الفتاوى الصغرى **❦** وفي كفالة الأشباه من أقارب أو أجنبي غير بأمرة فانه يرجع عليه بما
دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه إلا في مسائل أمره بتعويض عن هبته
أو بالاطعام عن كفارته أو بإدائز كاة ماله أو بان يهب فلا نعي وأصله في وكالة البرازية انتهى
❦ لو أمر رجلان بقضى من دينه ألفاً فقضى أكثر من الألف يرجع على الأمر بالف ويكون
متبرعاً في الزيادة من يسوع قاضي خان **❦** قال لا تخرقض على زيد الفاق على أني ضامن بهما وزيد
حاضر سمعه فدفعه فالألف قرض للدافع على الأمر وزيد وكيله بقبضه وقوله سمعه إذا لو كالة
لا تصح قبل العلم بشرط حضرته وسماعه ولو أهلكه زيد يضمن ولو هلك في يده يملك أمانته وكذا
لو قال اعطه ولو قال أقرضه على أني ضامن فهو قرض على زيد والأمر ضامن **❦** قال خليطه

ادفع الى زيد ألفا ففعل ضمن الامر لازيد ~~عكس~~ اقرض فان الامر لا يضمن اذ موضع
الخلطة ان لا يقتضي ضمان التملك وضمن القرض ضمان التملك فيجب على القايض ❦ امره
ليشترى له اسيرا فلو قال اشتره لي اوقال من مالي رجع والا الا ان يكون خليطا ❦ متقبلا
الحمام والطاحونة ليس بخليط هكذا عند بعض المشايخ اذ الاخذ والاعطاء بينهما من احد
الجانبيين لا من كل جانب ❦ الامر بالانفاق واداء مخرجات واجبة لا يوجب الرجوع بلا
شرط الا رواية عن أبي يوسف من الامر بالانفاق واداء الدين من الفصولين ❦ قال لغيره ابن
داري اواقض ديني او انفق على اهلي اوفي بنساء قال عين الائمة الكرايسى لا يرجع مالي بشرط
الرجوع من القنية ❦ رجل وكله رجلا ن كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام كل
واحد منهما على حدة فاسلم لهما في عقدة جازوا ن خطا ثم اسلم كان السلم له ويكون ضامنا
بالخط ❦ رجل دفع الى رجل دراهم فامر ان يسلم له في حنطة فاسلم الوكيل ان تصادقانه
فوى السلم لنفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الموكل والوكيل
في النية يحكم التقدر ان تقدم دراهم الموكل كان للموكل وان تقدم دراهم نفسه كان له
وان تصادقا انه لم تحضره النية قال أبو يوسف يحكم التقدر وقال محمد يكون للوكيل وان وكل
رجلا بشراء شيء ثم تصادقا انه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا
الخلاف وقال بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل ❦ الوكيل بالشراء اذا اخذ الساعة على
سوم الشراء فاداه للموكل فلم يرض ورد ما على الوكيل فهلكت قبل ان يرد ما على البائع
ضمن الوكيل قيمة الساعة للبائع ولا يرجع به على الموكل اذ لم يكن الموكل امره بالاخذ على
سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون امره بالاخذ على سوم الشراء فان كان الامر بالاخذ
على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان للوكيل ان يرجع به على الموكل ❦ رجل امر
تلميذه ان يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير
الاداء ❦ رجل دفع الى رجل عشرين درهما يشترى لهما اصبحية فاشترى بخمسة وعشرين
لا يلزم الامر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين لزم الامر وان كان لا يساوي
لا يلزم من بيع قاضي خان ❦ اذا دفع عبدا الى رب الدين وقال له بعه وخذ حقه او دفع
اليه دنائير وقال اصرفها وخذ حقه منها وحقه في الدراهم فباع او صرف وقبض الدراهم
فهلكت في يده هلكت على المدينون ما لم يحدث الدائن فيها قبضا او يصير آخذا ولو قال له ببع
الدنائير بخذ حقه ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه لقبضه من الصغرى ❦ وكله قبض
دينه وأمره ان لا يقبضه الا جميعا فقبض كله الا درهما لم يجز قبضه على الامر والطالب ان
يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقبض درهمه مادون درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض
شيئا دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء ❦ وكله قبض الوديعة قبض بعضها جاز فلوا أمره ان
لا يقبضها الا جميعا فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يملك الاول
جاز القبض عن الموكل من الفصولين ❦ الوكيل يصدق في براءته دون الرجوع فلو دفع اليه

ألفوا أمره أن يشتري بما عسده أو يزيد من عنده إلى خمسمائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه
 الأمر فحالفوا ويقسم الثمن اثلاثا للتعذر بخلاف شراء المعينة حال قبضها وتعامه في الجامع
 ولا يحبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالته عامة إلا أن ضمن الوكيل بالشراءات
 دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به إلا فيما إذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع
 فلا يرجع للمأموور بالشراء إذا خالف في الجنس نفذ عليه إلا في مسألة من يبيع الوكيل الجبة
 الأسير المسلم في دار الحرب إذا أمر أن يبيع بثمن يشتري بدينهم فخالف في الجنس فإنه يرجع
 عليه بالالف الوكيل إذا سمى له الموكل غنا فاشترى بأكثر نفذ على الوكيل إلا الوكيل بشراء
 الأسير فإنه إذا اشتراه بأكثر لم يمس المسمى لو وكله بقبض دينه ملك قبض بعضه إلا إذا
 نص على أن لا يقبض إلا الكل معا كافي البرازية المأمور بالدفع إلى فلان إذا ادعاه وكذبه
 فلان فالقول له في براءة نفسه إلا إذا كان غاصبا أو مديونا كافي منظومة ابن وهبان لا يصح
 توكيل مجهول إلا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كافي في مسائل شتى من كتاب القضاء من
 شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمدينه من جاءك بسلامة كذا أو من أخذ
 أصبعك أو قال لك كذا فادفع إليه مالي عليه لم يصح لأنه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع إليه
 كافي القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد
 موت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه له فإنه لا يقبل قوله إلا بالدينه والإفيا إذا ادعى
 بعد موت الموكل أنه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما إذا قال بعد عزله بنفسه أمس
 وكذبه الموكل وفيما إذا قال بعد موت الموكل بنفسه من فلان بالف درهم وقبضتها وهما كنت
 وكذبه الورثة في البيع فإنه لا يصدق أن كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما إذا كان مستهلكا
 الكل من الولوالجية وفي جامع الفصولين كاذب كراه في الأولى فلو قال كنت قبضته في حياة
 الموكل ودفعته إليه لم يصدق وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة والعارية
 كذلك ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي بينهم بأن الوكيل بقبض الدين يريد إيجاب الضمان
 على الميت إذا الدينون تقضى بأمثاله بخلاف الوكيل بقبض العين لأنه يريد نفي الضمان
 عن نفسه انتهى الوكيل إذا جاز فعل الفضولي أو وكل به بلا إذن وتعميم وحضرة فإنه ينفذ
 على الموكل لأن المقصود حضور رأيه هذه الجملة من قولنا الوكيل يصدق في برأته إلى هنا
 من الاشتباه ووكيل البيع لو دفع المبيع إلى رجل بعرضه على من أحب فهو رب الرجل
 بالمبيع أو هلك عنده قبل لا يضمن الوكيل والعصم أنه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع إليه
 أميناً لم يضمن للرضا به عادة ووكيل البيع لو استأجر رجلا ليعرضه والمسئلة بحالها لم يضمن
 وقيل يضمن وهو المختار فن محجور كسب ما لا يشتري به برأه ورجلا يبيعه فباعه وسلمه
 وطاب المشتري ولم يقد ر عليه ضمن الوكيل لو قال ووكيل البيع دفعته من رجل لا أعرفه
 وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال له
 ادفعها إلى من يصلحها فدفعتها ولم يعلم إلى من دفعها لم يضمن ووكيل البيع لو سافر بأمراً

بيعه ضمن ❦ وكيل البيع لو خالف بان استعمله حتى صار ضامنا ثم عاد الى الوفاق بيرا
 كالمودع والوكالة باقية في بيعه من الفصولين ❦ الوكيل اذا قال بعته من رجل لا عرفه
 وسلمته اليه ولم أقدر عليه ضمن ❦ قال لا تشرى بغير علمك فلا تبيع بغير علمك هذا ففعل بغير مشرتيا
 للموكل ويصير الموكل مستقرا لبعده الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراؤه بعد العقد
 والتسليم حتى لو هلك العبد في يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له ❦ التوكيل
 بالشراء الفاسد صحيح كالنوكيل الى الحصاد وغيره وبعد صحته يكون شراء الوكيل كشراء
 الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة ❦ دفع اليه درهمين واشترى
 بنصفه لحا وبنصفه خبز واشترى بنصفه لحا وأخذ بالنصف فلو ساقا واشترى بها الخبز لم يجز وهو
 للمشتري ويضمن النصف والسيل فيه ان يشتري اللحم والخبز من القصاب والخبز ويدفع
 الدرهم اليهما أو يشتري الخبز لحا بنصف درهم أو القصاب بنصف درهم خبزا ويبيعهما
 اياه بدرهم كذا ذكر في تنبيه المحجب انه لا سبيل سوى هذا ❦ أمره بشراء عبد بعينه واشترى
 مع الجود ثم أقربا العبد للامير بخلاف المضارب قال أبو يوسف الوكيل يبيع العبد اذا جحد
 وادعاه لنفسه ثم أقربا عه جازو برئ من الضمان وكذا المأمور بالهبة والاعتاق ولو باع
 العبد أو أعتقه أو وهبه ثم أقربا بعد البيع فعلى قياس مسألة الوكيل بشراء عبد بعينه يصح
 ويلزم الا أمر ❦ الوكيل بالبيع وضع المتاع في مكانه ثم قام واستحفظ جاره وضاع الضمان
 على الوكيل ان لم يكن المستحفظ في عياله ولا ضمان على الجار ان لم يرضه ولم يقصر في
 الحفظ جرت عادة حاكم الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعه لهم في البلد ويبحث
 باثمانها اليهم يدم من شاء ويراه أمينا فاذا بعث البائع عن الكرايس يمد شخص ظنه أمينا
 وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال أسامة اذا
 وبه أجيب أنا وغيرى من القنية ❦ التوكيل بقبض الدين والعين صحيح ويرى المطلوب بالدفع
 اليه فلو وكله بقبض الدين بحضور من المطلوب يبرأ المطلوب بالدفع حتى يعلم العزل ولو وكله
 بغير محضر منه لا يبرأ بالدفع بعد العزل قبل علم المطلوب به ❦ وتعلق الوكالة بالشرط جائز مثل
 ان يقول اذا قدم فلان فانت وكيل في قبض ديني ولو قال أنت وكيل في قبض كل ديني ولا
 دين له يومئذ ثم حدثت عليك قبضه استحسن ❦ أخذ الطالب كفيلا بالدين قبل الوكالة لم يكن
 للوكيل القبض من الكفيل ولو أخذ الكفيل بعد الوكالة قبضه من الكفيل ❦ الوكيل
 بقبض الدين لو أخذ كفيلا جازاقت وهذا مخالف لما مر عن الهداية انه لا يجوز فلا عبرة به
 اذ قيل الحوالة لا تجوز ❦ الوكيل بقبض الدين من أبي الوكيل أو ابنه أو من مولاه أو عبده
 المديون يقبل قوله في القبض والهلاك وقبل انه لا يصح توكيل المولى بقبض الدين عن
 عبده ❦ اختلافنا في الامر بالقول للامير ❦ لو قال الوكيل بالبيع بعته من هذا وقبضت الثمن
 وهلك فصدقه المشتري جاز وان لم يصدقه لا يجوز ولومات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال
 الوكيل بعته من فلان وقبضت الثمن وهلك فصدقه المشتري ان كان المبيع قائما لم يصدق

الوكيل ويرد المبيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري وان كان مستهلكا يصدق الوكيل مع
 يمينه استخسانا **§** لو هلك المال قبل الشراء ثم اشترى وقع الشراء للوكيل وان هلك بعد الشراء
 يقع الشراء للموكل ويرجع بمثله على الآخر فان قبض وهلك ثانيا لم يرجع والمضارب يرجع
 أبدا **§** لو قال له اشترى بهذا الا ان لم يدفعه اليه حتى هلك فاشترى المأمر جاز على الآخر علم
 بالهلاك أم لا **§** وكله بتقاضى دينه فوكل غيره فقبض لا يبرأ المطلب الا اذا كان الثاني من
 عيال الاول من الوجيز **§** الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض خلافا لفرز والفتوى اليوم
 على قول زفرناظهور الحبانة للوكلاء وقد يوثق على الخصومة من لا يوثق على المال ونظيره
 الوكيل بالتقاضى على القبض على أصل الرواية والفتوى على أن لا يملك من الهداية
§ وكل المريض رجلا يبيع هذا المال ثم مات فقال الوكيل بهت واستوفيت الثمن ودفعته
 الى الوارث أو قال ضاع الثمن يصدق ان كان المريض حيا وان كان ميتا لا يصدق ان كان
 المبيع قائما يصدق ان كان مستهلكا ولو كان على المريض دين وهو سحي لا يصدق وان
 صدقه المريض وكذا في الاقرار من الوجيز **§** الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع
 أبيه وجده ومن لا تقبل شهادته له الا ان يبيعه باكثر من القيمة ذكره في المختار وقال لا يجوز
 بيعه منهم عميل القيمة الا من عبده أو مكاتبه والجاراة والصرف على هذا الاختلاف ولو
 وكله يبيع عبده بالف فباعه بالفين فالان كله للموكل من الهداية **§** لو قال لرجل اشتر عبد
 فلان يتي ويملك فقال المأمر نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتره بئني ويملك
 فقال المأمر نعم فاشترى المأمر ذلك العبد كان للآخر الاول نصفه وللآخر الثاني نصفه
 ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكالة بغير محضر من الاول وان قال له الثاني ذلك بمحضر من
 الاول فان العبد يكون بين المأمر والاخر الثاني نصقين ولا شيء للاول ولولقيه ثالث وقال
 اشتره بئني ويملك وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو للاول والثاني وليس
 للثالث شيء كذا في الشركة من قاضي خان **§** رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل آخر
 بقبضه منه واعلم انه عليه وصى فقبض الوكيل منه ألف درهم غلة وهو يعلم انها غلة لم يجز
 ذلك على الآخر ولو ضاعت في يد الوكيل ضمن الوكيل ولا يلزم الآخر شيء ولو قبضها وهو
 لا يعلم انها غلة فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله ان يردها أو يأخذ وضعا فان ضاعت في يده
 فكأنها ضاعت من يده الآخر ولا يرجع شيء في قياس قول أبي حنيفة من الخلاصة **§** دفع
 المديون الى الدائن عبدا وقال له بهم وخذ حقت من غنمه أو دنائير وقال اصرفها وخذ حقت
 منها وحقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم وهكذا هلك على المديون ما لم يحدث
 الدائن فيها قبضا ومثله لو قال له بهم بخذ حقت أو قال بع الدنائير بخذ حقت ففعل بصير المقبوض مضموها
 عليه لقبضه **§** قال لا آخر أقرض فلانا ألف درهم فاقرضه لا يضمن الآخر شيئا سواء كان
 خليطاله أو لم يكن ولو أمره الموهوب له ان يعرض الواهب من مال نفسه ففعل لا يرجع على
 الآخر الا اذا شرط الرجوع وكذا لو قال كفر عن عيني بطعامك أو أدر كاهماني بمالك أو أخرج

ففي رجب لابلالك أو أعتقني عبدان فها هي وعن أبي يوسف ان المأمور يرجع على
 الآخر في هذه المسائل وقدم نحوها عن قريب ❶ وكله وكالة عامة على ان يقوم بأمره
 وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً لا اتفاق بل أطلق له ثم مات الموكل فطالبته الورثة
 ببيان ما أنفق ومصرفه فإذا كان عدلاً يصدق فيما قال وان اتهموه حلقوه وليس عليه بيان
 جهات الانفاق قال عين الاثمة الكرايسى ان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وان
 أراد الرجوع فلا بد من البينة ❷ دفع اليه قدر اليدفع الى فلان من الزكاة فدفعه الى آخر
 فدفعه الاخر الى ذلك الفقير أجزاءً وخرج الوكيل عن الضمان ولو دفع اليه عدليات
 وأمره بان يتصدق على كل فقير باربع عدليات فتصدق على كل فقير بعدلين فهو ضامن
 ❸ دفع اليه ديناراً ليتصدق به على فقير غير معين فدفعه الى آخر وأمره ان يتصدق به
 فتصدق على فقير غير معين فان كان بحضور الاول وعلمه يجوز ولو أمره ان يتصدق به على
 فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن وفي الزكاة يضمن وله التعيين من القنية ❹ وكله بقبض
 الوديعة في اليوم فله قبضها غداً ولو وكله بقبضها غداً الا يملك قبضها اليوم اذ ذكر اليوم للتجمل
 فكانه قال أنت وكيل به الساعة فإذا ثبت وكالة الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة
 الغد وكالة اليوم لا صريحاً ولا دلالة وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعدها أو قال
 اقبضه بمحض من فلان فقبضه بغيبته جاز أو قال اقبضه بشهود فله قبضه بدوهم بخلاف قوله
 لا اقبضه الا بمحض من فلان حيث لا يملك قبضه بدونه اذ ينسب عن قبضه واستثنى قبضا
 بمحض منه ❺ قبض دينه بوكالة فهو وديعة عند الكل فلو سافر به او خلفه في أهله أو وضعه عند
 من في عياله تكاد أو غيره لا يضمن ولو أودعه غيره ضمن ❻ الوكيل بقبض وديعة وعارية
 ينزل بموت موكله فلو قال قبضته في حياة موكله ودفعته اليه صدق ❷ الوكيل بقبض الثمن
 أو الاجرة ولو وكل من ليس في عياله بقبض ذلك جاز اذ حق القبض للوكيل فله فهو قبضه الى
 غيره لكن الوكيل يضمن للآخر لو هلك في يد وكيله قبل أن يصل الى الوكيل الاول كقبضه
 بنفسه ثم دفعه الى من ليس في عياله ❸ وكيل قبض الدين لو قال قبضته فتلّف أو دفعته الى ربه
 برئ الغريم بخلاف ما لو أقر بقبض الطالب ❹ وكيل البيع لو أقر بقبض موكله الثمن برأ
 المشتري كما لو أقر بقبض نفسه والفرق ان وكيل البيع أصيل في قبض الثمن لعود الحقوق
 اليه كما تقر في محله فله أن يوكل غيره بقبض ثمنه كما مر فكان مقرراً له تسليطه فصح بخلاف
 وكيل القبض اذ ليس له التوكيل فكان مقرراً له تسليطه فافان ❺ وكيل قبض الوديعة
 قال له المودع دفعته اليك والوكيل يشكر صدق المودع في حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام
 الضمان على الوكيل ❶ وكيل بخصومة أو قبض دين قال في مجلس القضاء قبضت ودفعت
 الى الموكل صح اقراره في المسئلتين جميعاً ولو أقر في مجلس القضاء بقبض موكله وموكله قد
 استثنى اقراره لم يجز اقراره ❷ وكله بايداع فنه زيد افعال له أو دعت فلان هذا فقيله ثم
 رده على الوكيل فلامالك أن يضمن أيهما شاء اذ لم يؤمر بالرد فيصير كرده الى أجنبي قبل هذا

على اختلاف مودع المودع يبرأ القابض عند أبي حنيفة وقيل هذا على الوفاق اذا رد فسخ
وهو لا يملكه فلو قال الوكيل أمر ك فلان أن تستخدمه أو تدفعه الى فلان فقبيل فهل القن
يبرأ الوكيل ولو كذب ويضمن المودع وانما يبرأ الوكيل لانه مشرفان قبل فلا يضمن بالغرور
قلنا الغرور انما يمكن في العقد ولا عقد بينهم حتى يصير مغرورا من جهته ❀ وكله بقبض
بره على آخر فقبضه فوجد به هيبا فرد جازا ذنبتين انه ما قبض حقه ولو لا عيب فاستأجر لعله
الى بيت الامر فلو في المصر لزم الامر كراؤه استخصانا اذا اظهر في المصر ان الامر بالقبض
امر بالحل اليه والمؤنة في خارج المصر كثيرة فلا يكون الامر بقبضه امر اجمعه اليه فلا يكون
الكره على الامر فيكون متبرعا وعلى هذا القياس لو وكله بقبض رقيق أو دواب فانفق
لارعي والكسوة وطعامهم كان متبرعا ❀ وكله بقبض الدين لو وهب الدين من الغريم أو ابراء
أو اخره أو أخذ به رهنا لم يجز لانه تصرف غير ما أمر به ولا يصل ان وكيل القبض انما يملك
القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمنع عنه وذلك بان بقبض جنس الحق بصفته أو وجود
منه وأما كل مال للموكل ان يمنع عنه اذا عرضه عليه المطلب فليس للوكيل ذلك كاستبدال
وشراء بدين ❀ قال لرجل حررتي أو دبره أو كاتبه أو هبه من زيد أو بعه منه أو طلق امرأتى
أو ادفع هذا الثوب الى فلان فقبضه وغاب موكله لا يجبر الوكيل على شيء من ذلك الا في دفع
الثوب اليه قال أبو الليث لا احتمال ان الثوب له فيجب دفعه اليه ❀ وكل الغاصب أو المستعير
رجلا برد المأخوذ على مالكه حيث استعاره أو غصبه فيه وغاب موكله لا يجبر وكيه على
حله وانما عليه دفعه حيث وجده ❀ وفي الايضاح زب المتاع لو أخذ من الغاصب أو المستعير
كفيلارده يصح ويجبر على الرد كالأصيل واذا رد ورجع على الاصيل باجر عمله اذا الكفيل
يرجع على الاصيل بمثل ما أدى ومثل آخر عمله ولو أخذ وكيل بذلك لا كفيل فانه يدفعه حيث
وجده ولا يجبر على حمله اليه لانه متبرع فلا يجبر على تسليم المتبرع به بخلاف الكفيل اذا
التزم ذلك والوكيل لم يضمن الرد وانما وعده فهو متبرع فلا يجبر على التبرع فان الوكيل
بالبيع لا يجبر على البيع وكذا المأمور بآداء الدين من مال نفسه لا يجبر وخير وكذلك الوكيل
بالانفاق لا يجبر خزانه ❀ باع مالا بوكالة في بلد نسيته لا يجبر الوكيل على الخروج الى ذلك
البلد ليقضى الثمن بل يجبر على أن يوكل المالك اما شهود يخرجون الى ذلك البلد أو يكاتب
القاضي الى قاضي تلك البلدة ❀ ولو وكله وكالة عامة وكتب في آخره انه يخاصم ويخاصم ثم ان
جاءه برهنوا ان لهم على موكله مالا لا يحبس به وكيلة اذ لم تنظم هذه الوكالة الامر بالآداء أو
بالضمان قاضي خان ❀ وكل رجلا بقبض كل حق له عند الناس ومههم وعليهم وفي أيديهم
ويحبس من يرى حبسه وتخلية عنه لو رأى ذلك وكتب في آخره انه يخاصم ويخاصم ثم ان
قوماء رهنوا ان لهم على موكله مالا فلا يحبس به وكيله لانه جزاء الظلم ولم ينظم اذ ليس في هذه
الشهادة أمر بآداء المال ولا ضمان الوكيل عن أمره فاذا لم يأمر ولم يضمن لم يجب عليه
الآداء من مال موكله فلم ينظم بامتناعه عن الآداء قال فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بآداء

الدين من مال امره يجبر على قضاء دينه ١ وفيه أيضا أكثرى جبالا وحل عليه وأمر الجبال
بدفع الحل الى وكيله ببيع وقبض كرائه منه فجاء به اليه فقبل الوكيل الحل وأدى بعض
الكرا لا البعض قالوا لولاء الله الدين على الوكيل وهو مقر به وبأمره يجبر على بقبضه كرائه
ولو أنكر الامر فالجبال تحليفه ما يعلم ان المالك أمره بقبضه ولو لم يكن للمالك دين على
وكيله لا يجبر قال رحمه الله وهذا دل على ان الوكيل باء الدين من مال موكله لا يجبر على
أداء الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله وكانت واقعة الفتوى هذه الجملة من قولنا واكله
بقبض الوديعة في اليوم الى ههنا من الفصولين ٢ وفي الاشياء لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن
فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا واكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب عليه الحل
اليه والمغصوب والامانة سواء وفيما اذا واكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما
اذا واكله بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا يجبر على الوكيل
بالاعتاق والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا
غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يحبل الموكل ولا يحبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا اذا ضمن انتهى ٣ رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه
و يدفع ثمنه الى زيد فجاء صاحب المال يطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن
فقال البائع دفعت اليه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع بائعا بلا أجر
كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بائعا باجر فكذلك في قول أبي حنيفة لان عنده
الاجر المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه
٤ رجل غاب وأمر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباع وأمسك الثمن عنده حتى
هلك لا يضمن ٥ الوكيل بالبيع اذا باع وسلم المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن وان قال له الموكل
لا تدفع العبد قبل قبض الثمن لانه من حقوق العقد ٦ الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى
المستأمن لم يذهب به الى يته ويعرضه على أهله فضاغ في يده لا يضمن استحسانا وفي القياس
يضمن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى من يبيع الخلاصة ٧ الوكيل بالبيع اذا استأجر
رجلا ليعرض العين على من كان أهلا أو على من أحب فغاب الاجير أو ضاع في يد الاجير
لا يضمن هو المختار ٨ العبد المحجور اذا كسب مالا واشترى به وقر خنطة وأمر انسانا ببيعه
فباعه وغاب المشتري ولم يقدر عليه ضمن الوكيل لان كسب العبد لمولاه وأمر المحجور باطل
فقد قبض هو مال مولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان لذلك وجب عليه تسليمه
كغاصب الغاصب بجرأ برده الى الغاصب ٩ رجل دفع الى رجل ققمة وقال له ادفعها الى
فلان ليصلها ثم نسي المأمور ولا يدري الى من دفعها الا يضمن كالموضعها في داره ونسيها
رجل دفع الى آخر ألف درهم ليشتري له ثوبا من نوعه فاشترى ببعضه وانفق البعض في
الحل والاكرا لا يضمن ولو اشترى بالكل وانفق من ماله صار متطوعا ١٠ وكل رجل لا يشترى
كرخطة من الفرات فاشترى فاستأجر بغير الخطة فالكرا على الاخر استحسانا ولو أمره

بالشراء في السوق فاستأجر من يحمله فهو متطوع من الخلاصة ﴿١﴾ دفع الى رجل بعيرا
 بواجره وبأخذ من أجره شيئا وأخذ فعلى البعير عنده فباعه وأخذ بالثمن شيئا فهاك في
 الطريق ان كان لا يقدر على رده أعشى ولا حاكمة لا يضمن وان كان يقدر على رده أو يجد
 حاكما يرفع اليه فلم يفعل ضمن قيمته ﴿٢﴾ أمره ان يكثرى حمارا الى كذا ففعل فادخل الكسرى
 في الرباط بعد ما فرغ فسرق من الرباط لا يضمن من اجارات البرازية ﴿٣﴾ الوكيل بالبيع في بلد
 آخر ويجمل الدراهم اليه ان باع وحل الدراهم من تلك البلدة وجعلها في بردة الحمار ونزل
 في رباط القافلة فسرق الحمار مع البردة والدراهم وقد حل بغير أجر قالوا لا يضمن من يبيع
 الخلاصة ﴿٤﴾ الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان
 القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل من اضافة الحادث
 الى اقرب أوقاته من الاشياء ﴿٥﴾ ويصح ضمان الوكيل بالقبض المدينون فيه ولا يصح ضمان
 الوكيل في المبيع المشتري في الثمن كذا في الاشياء مما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل
 بقبض الدين ﴿٦﴾ الوكيل يرجع بضممان الاستحقاق على الموكل كذا في الوكيل من الاستحقاق
 وكل رجل لا يستأجر له دارا معينة فاستأجر وقبضها ومنعهما من الاثر أو لاحتى مضت
 المدة فالاجر على الوكيل لانه أصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الاثر لانه في
 القبض نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار قابضا له حكما فان شرط الوكيل تجبيل
 الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب الاثر منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان
 الاثر صار قابضا بقبضه مالم يظهر المنع ولو طلبها فأنى حتى تجبيل لا يرجع به على الاثر لانه
 لما حبس الدار من الاثر وليس له حق الحبس خرجت يد الوكيل من أن تكون يد نيابة فلم
 يصرا الموكل قابضا حكما ولم تصر المنفعة حادثة في يد الموكل كذا في اثر الاجارة من الدرر
 والغرر نقلا عن الكافي ﴿٧﴾ لا يضمن الوكيل في الاجارة انفسا له ويوجب أجر المثل على
 المستأجر هذه في الاجارة من الخلاصة وفيها أيضا أمر رجلا أن يؤجر داره أو أرضه باجر
 ومسمى الفعل ثم ان المؤجر يعني الوكيل ناقص الاجارة جازت المناقصة ولا ضمان على المؤجر
 لان رب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة دينافان أجرها بشئ بعينه وعجل ذلك فرب
 الدار صار مالكاً لذلك الشيء فلا تجوز مناقصته على رب الدار انتهى

﴿الباب العشرون في مسائل الكفالة﴾

لا تصح الكفالة الا من يملك التسرع فلا تصح من سبي ولا عبيد محجور ولا مكاتب ولا من
 المريض الا من الثالث ذكره ابن الهائم وهي ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والمضمون
 بالكفالة بالنفس احضار المكفول به وتعهده اذا قال تكفلت بنفس فلان أو برقبته أو بروحه
 أو بجسده أو برأسه وكذا ببدنه وكذا اذا قال بنصفه أو بثلثه أو بجزء منه بخلاف ما اذا
 قال تكفلت بيد فلان أو برجله وكذا اذا قال ضمنته أو قال على تنعقد وكذا اذا قال انا زعيم

به أو قيل بخلاف أنا ضامن بعرقته فان شرط في الكفالة بالنفس تسليم المكفول به في وقت معين لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت فان احضره والا حبه الحاكم ولكن لا يحبه أول مرة لعله مادري عما يدعي ولو غاب المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدة ذهابه وبجيبته فان مضت ولم يحضر حبه الحاكم من الهداية **❦** وان غاب المكفول بنفسه ولم يعلم مكانه لا يطالب الكفيل كافي الكفيل ولو تكفل برجل الى شهر او الى ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك جاز ولكنه انما يطالب الكفيل بعد مضي الشهر والايام الثلاثة ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية وظاهر مذهب أصحابنا ان الكفالة اذا حصلت الى أجل فانما يصير الكفيل كفيلاً بعد مضي الاجل واپس معناه انه ليس بكفيل للحال ألا يرى انه لو سلم المكفول به للحال يجبر الطالب على القبول وانكن ذكر الشهر تأجيل للتكفيل حتى لا يطالب للحال وعند أبي يوسف انه يطالب للحال واذا مضى الاجل يبرأ الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وقال القاضي أبو علي النسبي وقول أبي يوسف أشبه به عرف الناس وذكر القاضي خان في فتاواه ان الشيخ محمد بن الفضل كان يفتي بقول أبي يوسف **❦** ولو كفل بنفس رجل الى شهر على انه يبرئ بعد الشهر فهو كما قال ولو كفل بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بمعنى الشهر بخلاف كذا في مشتمل الهداية عن العمادية **❦** وفي الاشياء من الفصولين الكفيل بالنفس يطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على انه يبرئ بعده لم يصير كفيلاً أصلاً في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تلزم انتهى **❦** واذا احضر الكفيل المكفول بنفسه وسلمه في مكان بقدر المكفول له ان يخاصمه فيه مشل ان يكون في مصر يرى من كفالاته فاذا كفل له على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق يرى وقيل في زماننا لا يبرأ وان سلمه في يريه لا يبرأ وكذا اذا سلمه في سواد ولو سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه يرى عند أبي حنيفة وعندهما لا يبرأ **❦** واذا مات المكفول به يرى الكفيل بالنفس من الكفالة وكذا اذا مات الكفيل ولو مات المكفول له فلو صرح ان يطالب الكفيل ولو لم يكن ذلوا رثته **❦** ومن كفل بنفس آخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانا يبرئ فدفعه اليه فهو يبرئ ولا يشترط قبول الطالب التسليم كافي قضاء الدين **❦** ولو سلم المكفول به نفسه من كفالاته صرح وكذا اذا سلمه اليه وكيل الكفيل أو رسوله فان تكفل بنفسه على انه لو لم يوف به الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف فلم يحضره الى ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس **❦** ومن كفل بنفس رجل وقال ان لم يوف به غدا فاعليه المال فان مات المكفول عنه ضمن المال من الهداية **❦** ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوف به غدا فانا كفيل بنفس عمرو وهو مديون آخر للطالب أو فعلى ألف مطلقاً أو بطل محمد الثانية وقال كلاهما صحيح ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوف به غدا فانا كفيل بمالك على عمر وابطل محمد الثانية وقالاهما صحيحان ويلزمه ما على عمر وان لم يوف بزيد ذكره في شرحه ولو قال ان لم أوفك به غدا فانا كفيل بمالك على هذا المطالب بعينه يصح

اجاعا ذكره في الحقائق قال في الخلاصة رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه ألف درهم ولم يقل الا الف الذي عليه فضى غد ولم يوف به وفلان يقول لاشئ على الطالب يدعى ألف درهم والكفيل يشكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وفي قوله الاخر وهو قول محمد لاشئ عليه ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف فالمال الذي للطالب على فلان رجل آخر وهو كذا على الكفيل جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وههنا ثلاث مسائل احدها ان يكون الطالب والمطلوب واحد في الكفالتين وانه جائز استحسانا والثانية ان يكون الطالب مختلفا وبطل الكفالة بالمال سواء كان المطلوب واحد او اثنين وان كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين فهو المختلف انتهى ومن ادعى على آخره انه دينار وبينهما ولم يبين احق تكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة فلم يوف به غدا فعليه المائة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ان لم يبين احق تكفل ثم ادعى بعد ذلك لم يثبت الى دعواه ذكره في الهداية ولو صالح من كفاله بالنفس على عوض تبطل الكفالة ولا يجب المال في رواية وفي أخرى لا تبطل الكفالة ولا يجب المال هذه في شعبة الهداية رجل قال لا آخر ان لم يعط فلان مائة فانما ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي على الاصل فان تقاضاه فقال لا اعطيك لزم الكفيل ولومات المطلوب قبل ان يتقاضى او لم يمت لكنه قال انا اعطيك ان اعطاه مكانه او ذهب الى السوق فاعطاه او قال اذهب الى منزلي حتى اعطيك مائة فاعطاه فهو جائز فان طال ذلك ولم يعطه من يوم لزم الكفيل المال قال لا تضمنت مالك على فلان ان قبضه منه وادفعه اليك قال هذا ليس على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه له ويدفعه اليه لو قال لا آخر (٣) هرچه ترا بر فلان بشكند فهو على لا تصح هذه الكفالة وقال القاضي الامام نصح ان قال على لك رجل كفل لرجل عن رجل بماله على ان يكفل عنه فلان بكذا من المال فلم يكفل فلان فالكفالة لازمة وليس له خيار في ترك الكفالة كفل على انه بالخيار عشرة ايام صح بخلاف البيوع عند أبي حنيفة لان مبنى الكفالة على التوسعة قال لا آخر ما أقر به لك فلان فهو على ضمان الكفيل ثم أقر به فلان فالمال لازم في ترك الكفيل وكذا في ضمان الدرك من الخلاصة كفل بنفسه على انه متى طال به يسره والا فهو ضامن بدينه فبات المطلوب فطالبه الطالب فجوز لاروايه فيه وينبغي ان يبرأ اذا المطالبة بعد موته لا تصح فلم يوجد ان شرط فلا كفالة بالمال ولو قال لولم يعط فلان مائة فانما ضامن فانما يلزمه المال لو تقاضاه او مات فلان قبل تقاضيه ولو كفل بنفسه فاقطع طالبه ان لا يحق له على المطلوب فله أخذ كفيه بنفسه ولو قال (٤) بذيرتم فلا براكه فردا بتوسليم كنتم هذه كفالة مطلقة اذ قوله (٥) بذيرتم فلا برا كفالة تامة

(٣) كل شئ كسر لك على فلان (٤) قبلت فلانا اني اسلمه لك غدا (٥) قبلت فلانا

وقوله (٦) فردا تسليم كنتم لم يدخل في الكفالة بخلاف كفلت بنفس فلان غدا كذا في
العدة فعلى قياس هذه المسئلة لوقال (٧) بذيرقم من فلان راكه هرگاه كد طلب كنى
بتوتسليم كنتم يكون كفالة مطلقة حتى لو سلمه قبل ان يطالبه يبرأ ولوقال (٨) هرگاه
طلب كنى فلان را من او را بذيرقم قيل ينبغى ان لا يصير كفيلة قبل طلبه منه ﷺ ولو كفل
بنفسه وسلمه الى طالبه ويرى فلازم الطالب المطالب فقول الكفيل دعه واناعلى كفالتى
(٩) بمائش من برهمان بذيرقمارى أم ففعل فهو كفيل بنفسه استحسانا لقبول منه وهو
ترك ملازمته فلو لم يترك ينبغى ان لا يكون كفيلة اذ لا تصح الكفالة بلا قبول الطالب ولوقال
خل سبيله على ان او افيك به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولوقال على ان او افيك به او اتيك
به فهو كفيل فعلى هذا لوقال (١٠) بذيرقم كه فلان را بتورسانم اوقال اوردن فلان بنزدك
نوبر من فهو كفيل لابقوله (١١) اشناست ولوقال (١٢) اشناي فلان بر من قيل
كفيل وقيل لا من الفصولين وفي الصغرى لوقال (١٣) فلان اشناست او اشناي منست
فهو كفيل بالنفس عرفا واذا قال لا آخر (١٤) اشناي فلان بر من قال ابو جعفر الهندواي
يصير كفيلة لا ذكره في الوجيز ﷺ وفي الخلاصة لوقال اناضامن لان ادلك عليه اولان ادل على
نفسه لا يكون كفالة ولوقال اناضامن اعر يفه او على تعريفه فقيه اختلاف المشايخ ﷺ وفي
النوازل عن نصير قال سأل ابن محمد بن الحسن ابا سليمان الجرجاني عن رجل قال اناضامن
لمعرفة فلان قال ابو سليمان امانى قول ابي حنيفة وآيبك لا يلزمه شئ فاما ابو يوسف فقال
هذا على معاملة الناس وعرفهم قال الفقيه ابو الليث هذا القول عن ابي يوسف غير مشهور
والظاهر ما روى عن ابي حنيفة ومحمد قلت ربه يفتى انتهى ﷺ قال لا آخر تكفل عنى بما على
من الدين فقال فلان كم وكتب في القبالة تكفالت فلان بن فلان هذا القدر المذكور وفي
هذه القبالة لم يتلفظ بما ليس للداث ان يطالبه بها ولا تصح هذه الكفالة وان قبل الداث
الخط ولو اشهد على نفسه في الصورة الاولى يصح ايضا برهان الدين الصدركتبه الكفالة
في الخط بهذا مطلب الداث كفالته كفالة وان لم يتلفظ بها وكذا قوله انا في عهدة ما على فلان
كفالة من الغنية وغيره وكذا (١٥) عهدة ابن بر من ليس بكفالة فبرا كه عهدة جيزى
معلوم ليست ومبني ان كفالة في ذكره في الفصولين ﷺ اذا كفل بنفس رجل ثم ان المكفول
عنه سلم نفسه الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برى الكفيل وكذا الواسم رجل

(٦) اسلم غدا (٧) قبلت فلان متى طلبته اسلمه لك (٨) متى طلبت فلان انا قبلته
(٩) خل سبيله وانا على ذلك الكفالة (١٠) قبلت على اتي آنك بفلان اوقال احضار
فلان عندك على (١١) معروف (١٢) معرفة فلان على (١٣) فلان معروف اوقال
انا اعره (١٤) معرفة فلان على (١٥) عهدة هذا على ليس بكفالة لانه ليس عهدة شئ
معلوم ومبني هذا ليس على الكفالة

عن الكفيل بان اناب الكفيل غيره مناب نفسه في تسليم نفس المكفول عنه وان لم يقل
عن الكفيل لا يبرأ ولو سلم أجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ
الكفيل والا فلا القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيلاً من المدعي عليه بنفسه بامر المدعي
أو لا بامره فالكفيل اذا سلم الى القاضي أو الى رسوله برئ وان سلم الى المدعي لا هذا اذا لم
يضع الكفالة الى المدعي بان قال القاضي أو رسوله للمدعي عليه أعط كفيلاً بنفسك ولم يقل
لطالب فترجع الحقوق الى القاضي أو الى رسوله الذي أخذ الكفيل حتى لو سلم اليه يبرأ ولو
سلم الى المدعي لا يبرأ ولو أضاف الى المدعي بان قال أعط كفيلاً بنفسك للطالب كان الجواب
على العكس اذا ركل رجلاً بآخذ كفيلاً عن فلان جازوا اذا أخذ فهو على وجهين أحدهما
ان أضاف الى نفسه بان قال كفلات عن فلان لي والثاني اذا أضاف الى الموكل ولا يتخلو أن
يسلم الكفيل المكفول عنه الى المكفول له أو الى الوكيل فان سلمه الى المكفول له برئ سواء
كان اضافة الى الموكل أو الى نفسه اما اذا سلمه الى الوكيل فان أضاف الى نفسه برئ لان
حقوق العقد ترجع اليه وان كان أضاف الى الموكل لا يبرأ لانه رسول الله اذا ضمن لا سخر
بنفسه فحبس المطلوب في السجن فأتى به الذي ضمنه الى مجلس القاضي فدفعه اليه قال محمد
لا يبرأ لانه في السجن وان كفل بنفس رجل وهو محبوب في السجن ثم خلى عنه ثم حبس ثانياً
فدفعه اليه قال ان كان الحبس الثاني في أمر من أمور التجارة أو نحوها فله ان يدفع اليه في
الحبس وان كان في شيء آخر من أمور السلطان لا يبرأ من الصغرى وتجوز الكفالة بالمال
معها لو كان المال المكفول به أرجه ولا اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه
بالف أو بمالك عليه أو بما يدرك في هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الاصيل
وان شاء طالب كفيله الا اذا كان شرط براءة الاصيل فحينئذ تنفذ حوالته كما ان الحوالة بشرط
أن لا يبرأ بها المحيل تكون كفالة ولو طالب أحدهما له ان يطالب الآخر وله أن يطالبهما
بخلاف المالك اذا اختار تضمين أحد الغاصبين من الهداية وفي الاشياء لا تصح الكفالة
الا بدین صحيح وهو لا يستقط الا بالاداء أو البراء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه يستقط
بالتجيز قلت الا في مسئلة لم أر من أوضحها قالوا لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر
كذا أو بيوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة انتهى وتصح الكفالة
بمال لو أعتق عبده عليه لانه بالقبول صار حراً مدبونا هذه في باب العتق على جعل من
الهداية وبذل السعاية كمال الكتابة عند أبي حنيفة لانه كالمكاتب عنده فلا تصح الكفالة
به ذكره في الهداية ويرجع الكفيل بمال الكتابة بما أدى لانهم تصح ذكره في الفصولين
ولو تبرع بادهاء بدل الكتابة صح ولم يرجع بها ذكره في الصغرى ويرجع الكفيل بما أدى بحكم
كفالة فاسدة والكفالة بالامانات باطلة كذا في الاشياء من أحكام العقود رجل قال للودع
ان اتلف المودع وديعتك أو بحمد فاناضا من لك صح ولو قال ان قتلتك أو قتلت ابنك فلان خطأ

فانا ضامن الدين صح بخلاف قوله ان اكلت السبع اوقال ان غصب فلان مالك أو أحد من هؤلاء القوم فانا ضامن لك صح ولو نعم فقال ان غصبك انسان شيئا فانا له ضامن لك لا يصح من الخلاصة ولو قال ما غصبك فلان فانا ضامن فشرط القبول في الحال استقرضه فامتنع فقال بل اقرضه فانا به ضامن فاقرضه في الحال ولم يقبل ضمانه صح الضمان من القنية وجهالة المكفول عنه في الكفالة المضافة كقوله ان غصبك انسان شيئا فانا كفيل تمنع جوازها لا في الكفالة المرسلة ولو قال لغيره اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فانا ضامن فاخذ مالك صح الضمان والمضمون عنه مجهول ولو قال ما ذاب لك على الناس أو على أحد من الناس فعلى لا يصح بلهالة المضمون عنه وكذا لو قال ما ذاب للناس أو لأحد من الناس عليك فعلى لا يصح بلهال المضمون له وكذا ان استهلك مالك أحد ولو قال لو غصب مالك فلان أو واحد من هؤلاء القوم فانا ضامن يصح ولو ضمن خراجيه ونوابه وقسمته جاز من الفصولين اذا قال الرجل لغيره ادفع الى فلان ألف درهم على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر يسمع فهذا استقرض من الآمر والقابض وكيل بالقبض فان استهلك القابض ضمن وان هلك في يده ملك امانته وكذا لو قال له اعطه ألفا على اني ضامن لك به ولو قال اقرضه ألفا على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر فقال نعم فدفعت فهو قرض على القابض والآمر ضامن ولو قال ادفع الى فلان ألفا أو اعطه ألفا على اني ضامن عنه فهو قرض للدافع على القابض والآمر ضامن ولو قال القابض اعطني ألفا على ان فلانا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو قرض على القابض والآمر ضامن رجل قال لا تسهر بفلان ألفا أو تصدق عليه بألف درهم على اني ضامن له ففعل وقبضه فلان فهو جائز وصار الآمر مستقرضا وصار كأنه قال اقرضني ألفا أو كن وكيلي بالهبة من فلان والصدقة فان دفعها اليه تكون ديننا على الآمر وليس للدافع على القابض شيء فان غاب الموهوب له واقام المأمور بالهبة على ما قال قبلت بينته وان كان القابض غائبا وكذا لو لم يقبل هب لفلان ألف درهم على اني ضامن لك لكنه قال ادفع الى فلان ألف درهم على ان ترجع علي وكذا لو قال الموهوب له هب لي ألفا على ان فلانا ضامن فقال فلان نعم فالألف قرض على الذي قال نعم لان قوله نعم بمنزلة قوله هب له ألفا على اني ضامن ولو لم يضمن ولم يشرط الرجوع بل قال هب لفلان ألف درهم أو هب عني فوهب لم يرجع عليه والزيادة والكفارة والصدقات والتفقات والخراج كصدقة التطوع في ظاهر الرواية وشرط الضمان أو شرط الرجوع وفي الأمر بقضاء الدين لا حاجة الى اشتراط الضمان وفي كتاب القبط للامام السرخسي اذا قال لغيره انفق على فانفق رجوع على الآمر وان لم يشرط الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدوق والشهيد في فتاواه وقال بجزء الأمر بالاتفاق يوجب الرجوع لو قال لا تسهر انفق على أولادى فانفق له الرجوع وان لم يشرط الرجوع ثم الأمر بقضاء الدين لو قال ادفع الى فلان ألف درهم قضا ولم يقل عني أو قال اقض فلانا ألف درهم ولم يقل عني ولا قال على اني ضامن فدفعت المأمور ان كان المأمور شرعي والآمر

أو خياطه وتفسيره أن يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاء ومواضعة على أنه متى جاء
رسوله أو وكيله يبيع أو يفرض منه فإنه يرجع على الأمر بالاجماع وكذلك لو كان الأمر في
عيال المأمور وان لم يوجد واحد من هذه الأشياء الثلاثة لا يرجع عليه وعند أبي يوسف
يرجع وهذا إذا لم يقل أقض عني فإن قال ثبت له حق الرجوع على الأمر بالاجماع **❧** السلطان
إذا صدر رجلا فقال المطلوب لرجل ادفع اليه أو إلى أعوانه شيئا عن جبايتي فدفع بامرهم قال
الامام السرخسي والامام البرزوي يرجع على الأمر بما دفع بدون شرط الرجوع والضمان
كالامر بقضاء الدين وقال المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية وأصل هذا مفاداة الأسير
وقال حاشية المشايخ لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان فلو قال المأمور قضيت لفلان
وفلان غائب وانكر الأمر دفعه اليه والدين فأقام الدافع المينة على الدين والقضاء يقبل
بينته ويقضى على الأمر للمأمور وان كان الأمر غائبا فلو قضى عليه ثم حضر الغائب
يرجع على الأمر بدنيته ولو امتنع عليه بجحوده عن قضاء الدين ليس له ذلك ألا يرى ان
رجلا في يده عبد فقال لا تخران هذا العبد لفلان أشتره لي منه بألف درهم واتخذ الثمن
بخاء المأمور بعد ذلك فقال قد فعلت فجعله هو فأقام المأمور البيعة على ذلك فان القاضي
يقضى بالبيع وان كان البائع غائبا فان حضر الغائب وحده لا يلتفت إلى جحوده لان الحاضر
سارحه ما عنه لتعلق حقه به ولو ان الأمر بقضاء الدين أقرانه قد قضى الدين لكنه قال
لا دفع اليك بخافة أن يحضر الغائب فيجسد ليس له ذلك ولودفع اليه الالف ثم قدم الغائب
وانكر الاستيفاء فالقول قوله ان يستوفي دينه من الأمر ويرجع على المأمور كالأمر
غيره بشراء عبد في يده فقال المأمور قد اشتريت وصدقه الأمر ودفع اليه الثمن ثم حضر
الغائب فانكر البيع فالقول قوله يأخذ عبده ويرجع الأمر على المأمور بما أدى كذا هذا
من الخلاصة من كتاب القضاء **❧** رجل كفل عن رجل بغير امره ثم أجاز المكفول عنه
لا يرجع الكفيل عليه بما أدى لان الكفالة نفذت قبل الإجازة على وجه لا يكون له حق
الرجوع فلا يتغير بإجازته من مشمل الأحكام نقلا عن الجامع الصغير لقاضي خان **❧** ونصح
الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها **❧** المبيع يعا فاسد والمقبوض على سوم الشراء
والمغصوب كافي الهداية ويجب عليه تسليم العين مادامت قائمة وتسليم قيمتها ان كانت
هالكه ذكره في الوجيز ولا تعض بما كان مضمونا بغيره كالدهون والمبيع ولا بما كان امانة
كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة كافي الهداية وفيه ايضا ولو كفل
بتسليم المبيع قبل القبض أو بتسليم الرهن بعد القبض إلى الرهن أو تسليم المستأجر إلى
المستأجر جاز ومن استأجر دابة للعمل عليها فان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحل وان كانت
بغير عينها جازت الكفالة وكذا من استأجر عبدا للخدمة فكفل له رجل بخدمة منه فهو باطل
انتهى **❧** وفي الوجيز كل عين هي امانة لكن واجبة التسليم كالمستأجر في يد المستأجر
والمستعار يصح الكفالة بتسليمها لا بعينها حتى لو هلك لا يجب على الكفيل قيمة العين وذكر

في المبسوط ان الكفالة بالرهن لا تصح مطلقا وذكرا القدر وري انها تصح بالتسليم والكفالة
بخدمه عبد بعينه او بغيطة بيده لا تصح وان كفل بتسليم العبد او بنفس الخياطة او بفعل
الخياط مطلقا يجوز وان فعل الكفيل يرجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاما بالغ وان
مات الخياط برئ الكفيل لو كفل بالحوالة بعينها جاز وبالجل على هذه الابل لا يجوز ولو كفل
بالجل مطلقا يصح انتهى و واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز و وكل حق لا يمكن استيفاءه
من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحل ودوا القصاص قال معناه بنفس الحد لا بنفس من عليه
من الهداية الاصل ان الكفالة لو كانت بمضمون او مضافة الى سبب مضمون مقدور وعلى
الايفاء والمضمون له وعنه معلومان جائزة والا فلا وهذا ككفالة بدين او عين مضمون
كغصب ومهر وبدل خلع في يد المرأة ومهر في يد الزوج وما شبهه والكفالة ببيع في يد بائعه
لمشتريه تصح مادام قائما فاذا هلك بطلت والمضافة الى سبب مضمون مثل ما لو قال ما ذاب لك
على فلان او قال ما ثبت لك على فلان فعلى او ضمن ما باعه او اقرضه او استهلكه من مال
او ما قضى له على فلان فهذه تصح ولم يكن الضمان ثابتا في الحال فباخذنه بجميع ما قضى
له يعني اذا قال ما قضى او ما ثبت له وبغير قضاء لا يأخذنه من الكفيل لانه انما كفل بمقضى
ولو قال ما يابعت فلانا فعلى جميع ما ثبت له بالمبايعه بعد هذه الكفالة يأخذنه به وكذا
لو كان بدل ما الذي او كليا ولو كان مكان ما ان أو متى او اذا كان كفيلا في المرة الاولى
فقط لا فيما بعده ولو قال ما يابعت فلانا من شئ فعلى فاسلم اليه دراهم في رأيا بعه
شبهه برأيت فذلك كله على الكفيل وقولنا ان يكون مقدورا لايفاء حتى لو كفل بقود
او بحدل يجوز وكذا الكفالة بالخدمة بنفسه ولو لم يشرط عمله بنفسه تجوز الكفالة
ويرجع اذا عمل على الاصيل باجر مثله وقولنا بشرط ان يكون المكفول له وعنه معلومان
قد سبق معناه ولو قال ما ثبت لك على هؤلاء او على أحد من هؤلاء فعلى يصح ومن شرائط
جوازها كون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث يجبر على تسليمه ولذا قلنا ان
الكفالة بالامانة كوديعة ومال مضاربة وشركة باطله لانها غير مضمونة لا عينها
ولا تسليمها واما الكفالة بتمكين المودع من الاخذ فتصح والكفالة للراهن بتسليم رهنه
تجوز ولو هلك سقط ضمانه والكفالة بتسليم نفس الشاهد ليحضر مجلس القاضي فيشهد
لم تجز ومن شرائط جوازها كون المكفول به مقدورا للتسليم ولهذا قلنا من تقبل من رجل
بناء دار معلومة او كراب أرض معلومة واعطاه كفيلا به فلو شرط العمل مطلقا يجوز
لا لو شرط عمله بنفسه ولو كفل بنفسه العمل لم تجز ولو بتسليم نفس المتقبل جاز وكذا
لو تكارى ابلا واخذ من المتكاري كفيلا فلو كانت الابل بغير اعيانها تصح سواء كفل بالحوالة
او بنفس الابل ولو كانت الابل باعيانها تصح بالتسليم لا بالجل وكذا لو كفل بنفسه غائب
لا يعرف مكانه لا تصح من الفصولين و وفي الوجهين قال ابو حنيفة لو قال لرجل ما يابعت فلانا
فعلى فبايعه مرارا يلزمه ثمن ما بايعه اول مرة لانه هو المتعارف وعن ابي يوسف يلزمه جميعه

ولو تصادق الطالب والمطلوب منه على المبيعة وبجد الكفيل لزم المال الكفيل انتهى ﴿ وفي الخلاصة قال لا تخرب بايع فلانا فبايعته من شيء فهو على صح وان قال بعته متاعا بالف وقبضه منى فاقربه المطلوب وبجد الكفيل يؤخذ به الكفيل استحسانا بدون البيعة ولو رجع الكفيل عن هذا الضمان ونهاه عن المبيعة صح حتى لو بايع بعد ذلك لم يلزم الكفيل بشئ انتهى وهي عما في يد الاجير المشتري باطلة عند أبي حنيفة خلافا له - ما من المجمع ﴿ وفي مشتمل الهداية عن الخلاصة ولا تنعقد الكفالة بقوله الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك وتنعقد بقوله ان لم يؤد فلان فانا أدفعه اليك انتهى ﴿ وفي الخلاصة لو قال لصاحب الدين الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك واسلمه اليك أو قبضه لا يكون كفالة مالم يتكلم بمبادل على الالتزام بان يقول كفلت أو ضمنت أو على أو الى انتهى ﴿ ويجوز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان يقول ما يبيع فلانا فعلى أو ماذا بك عليه فعلى أو ما غصبك فعلى قال والاصل انه يصح تعليقها بشرط مسليم مثل ان يكون شرط الوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او انه ذرا لا ستيغافه مثل قوله اذا غاب عن البلد وما ذكرنا من الشرط وفي معنى ما ذكرنا انما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منها آخر الا انه نصح الكفالة ويحب المال حالا ولا تبطل بالشرط الفاسد وتجاوز الكفالة الى قدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف والجد اذ لان الجهة اليسيرة محتملة في الكفالة فان قال تكفلت بمالك عليه فقامت البيعة على الفعل عليه ضمنه الكفيل وان لم تقم البيعة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه ﴿ وتجاوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر هو وبغير امره سمي مجبور عليه ذكره في الايضاح يرجع بما أدى عليه وان كفل بغير امره لم يرجع بما يؤديه وقولنا يرجع بما أدى عليه اذا أدى ما ضمنه اما اذا أدى خلافه رجع بما ضمن لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالهبسة او بالارث وكذا اذا ملك المحتال عليه بخلاف المأمور بضاه الدين حيث يرجع بما أدى لانه لم يجب عليه شيء حتى يملك الدين بالاداء بخلاف ما اذا صالح الكفيل الطالب عن الاثام على خمسمائة لانه اسقاط فصار كما اذا أبرأ الكفيل ذكره في الهداية قال في الوجيز لو أدى الكفيل الزينوف وقد كفل بالجساد أو الدنانير مكان الدراهم او صالح على مكبل أو موزون رجع بما كفل انتهى وفي الفصولين الكفالة بامر انما تجب الرجوع لو كان الآخر ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي جحر ولو أمر ويرجع على القن بعد عتقه انتهى ﴿ رجل أمر رجلا ان يكفل عن فلان لفلان فكفل وادى لم يرجع على الآخر من الصغرى ﴿ وان كفل عن رجل بغير امره لم يرجع عليه بما يؤدي من الهداية ﴿ ولو كفل من غيره بغير امره فبلغه الخبر فاجاز لا يتغير حكمه حتى لو أدى لا يرجع عليه هذا في المسكاتب من الهداية ﴿ وفي الوجيز لو كفل عن رجل

بغير امره ثم قال المكفول عنه قد اجرت ضمانك فاجازته باطالة ولا يرجع عليه بما ادى ولو
قال لغيره ادفع الى فلان مالا وانا ضمين او كفيل له ولم يقل عني او على فان كان خليطاً له او في
عليه يرجع بما ادى على الآخر والا فلا يرجع على الآخر مطلقاً انتهى وتفسير الخليط مرفى
الوكالة واذ ابرأ الطالب المكفول عنه أو اسـتوفي منه برئ الكفيل لان براءة الاصيل
توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح ولو ابرأ الكفيل لا يبرأ الاصيل وكذا اذا آخر
الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن كفيله ولو اخر عن الكفيل لم يكن تأخير عن الذي عليه
الاصل بخلاف ما اذا كفـل بالمال الحال مؤجلاً الى شهر فانه يتأجل عن الاصيل من
الهداية وفي الاشياء براءة الاصيل موجبة براءة الكفيل الا اذا كفـل له الالف التي له
على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبـل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل
كذا في الخاتمة التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المـكاتب عن قتل
العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تاخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله
مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخاتمة ابراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الا كفيل
النفس كافي جامع الفصولين كفـل بنفسه فاقـرطـالـبه انه لاحق له عليه فله اخذ كفيله
بنفسه هكذا في البرازيه الا اذا قال لاحق لي قبله ولا موكل ولا يتيم انا وصيه ولا لوقف
انا متوليـه فحينئذ يبرأ وهو ظاهر في آخر وكالة البـدائع انتهى ولو كان مؤجلاً
فكفـل به فمات الكفيل حل بموته عليه فقط فلطالب اخذـه من وارث الكفيل ولا رجوع
لوارثان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندئذ من المجمع ولومات المطلوب قبـل
حلول الاجل حل عليه لا على الكفيل ولومات الكفيل والطالب وارثه وترك مالا في يده
يصير مستوفياً به فانه لم يكن في يده فله ان يرجع على المطلوب بالمـال وكذا لومات المطلوب
والطالب وارثه ولم يصل المـال فله ان يأخذ الكفيل بيـده وان وصل المـال يرجع الكفيل
عليه بما ادى في ميراث المطلوب متى كفـل بامر من الوجيز اذا صالح الكفيل رب المـال
عن الالف على خمسمائة فقد برئ الكفيل والذي عليه الاصل عن خمسمائة ويرجع
الكفيل على الاصيل بخمسمائة ان كانت الكفالة بامر بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر
لانه مبادلة فيرجع بالالف كما لو كان صالحه مما استوجبه بالكفالة لا يبرأ الاصيل ومن
قال لكفيل ضمن له مالا قدر ثمت الى من المـال يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو قال برئت
فكذلك يرجع على المكفول عنه عند أبي يوسف وقال محمد لا يرجع هذا اذا كان الطالب
غائباً فان كان حاضراً قيل يرجع في البيان اليه لان الاجال جاء من جهته من الهداية ولو
قال الطالب للكفيل ابرأتك يسقط عنه لـعن الاصيل ذكره في الحقائق ولو صالح الكفيل
الطالب من الدين الالف على مائة على ان يهب الباقي يرجع الكفيل على الاصيل بالالف
وان شرط براءة الاصيل خاصة برئاً وان شرط براءة الكفيل خاصة برئ الكفيل دون الاصيل
وكان للطالب ان يرجع على المطلوب بمائة ويرجع الكفيل على المطلوب بمائة وان لم

يشترط ابراهنهما في الصلح برئاعن تسعة مائة ❀ ولوقضى دين الميت الكفيل به أو بعض
 الورثة رجع بذلك في الذي تركه مع الغرماء بالحصص من الوجيز ❀ رجل له على رجل مال
 وبه كفيل فأبرأ الطالب الاصيل ان قبل ابراه برئ هو والكفيل جميعا وان رد ابراه
 صح رده في حقه ويبقى المال عليه وهل يبرأ الكفيل باختلاف المشايخ فيه ولو أبرأ الاصيل
 فمات الاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك قبولا ولو أبرأ المدين بعد موته فرد ورثته ابراه
 يبطل الابراه في قول أبي يوسف ولا يبطل في قول محمد من الخلاصة ❀ ولا يجوز تعليق البراءة
 من الكفالة بالشروط لمفسده من معنى التملك كما في سائر البراءات وروى انه يصح لان عليه
 المطالبة دون الدين في الصحيح ❀ كان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرتد الا برأه عن
 الكفيل بالرد بخلاف ابراه الاصيل كما في الهداية ❀ لو قال الطالب للكفيل ابرأ أنت فقال
 لا قبل يبرأ ولو قال وهبته يرتد بالرد ولو قال ذلك للاصيل فرد يرتد فهم ما وعاد الدين عليه
 وعلى كفيله ❀ دين على ميت فقال الطالب ابرأته وهو في حل أو وهبت له فقال الورثة
 لا نقبل اهم ذلك ويقضون المال والكفيل برئ منهم وقال محمد لا يصح ردهم ولو قال
 الطالب للكفيل ل بالنفس اعطى بعض ديني وأنت برئ من الكفالة لا يجوز ولا تبطل
 الكفالة في رواية وفي رواية تبطل ❀ ولو قال اعطى المال الذي عليه وارجع عليه وأنت
 برئ من الكفالة لا يجوز ❀ ولو قال للكفيل بالنفس اذا جاء غدا فأنت برئ من الكفالة
 يجوز ❀ ولو كان كفيل بالنفس والمال فقال ادفع نفس المطلوب وأنت برئ من المال أو
 ادفع المال وأنت برئ من النفس لا يجوز من الوجيز ❀ ولا تصح الكفالة الا بقبول المكفول
 له في مجلس العقد عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تجوز اذا بلغه فجاز وفي بعض النسخ
 لم يشترط الاجازة واختلاف في الكفالة بالنفس والمال جميعا ذكره في الهداية وفي الصغرى
 الكفالة للغائب لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد فان قبل عن المكفول فضولى يتوقف على
 اجازته فاذا اجاز جاز وان لم يقبل لا يتوقف عندهما انتهى ❀ وفي الحقائق كفل بنفس رجل
 أو بمال عن رجل بغيبة الطالب جاز عند أبي يوسف وعندهما لا يجوز الا ان يقبل عنه فابل
 في المجلس فيتوقف على اجازته انتهى قال ابن كمال في الايضاح شرط الصحة مطلق القبول
 وأما قبول الطالب بخصوصه فاعلم هو شرط النفاذ انتهى قلت الا في صورة وهي اذا قال المريض
 لوارثه تكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء يصح لا قبول لان ذلك وسعية
 في الحقيقة ولذلك يصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح ان كان له مال واذا قال
 المريض ذلك لاجنبى اختلاف المشايخ فيه كما في الهداية ❀ ولو كفل بمال بغير أمر المكفول
 فرضى المكفول عنه رأى المكفول له جاز ولو أداه المال رجع به على المكفول عنه ولزم
 المكفول من الوجيز ❀ واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل للغرماء لم
 تصح عنده وقال تصح من الهداية ❀ الكفالة بالدرك جائزة وهو التزام تسليم الثمن عند
 استحقاق المبيع ولا يلزمه حتى يقضى بالاستحقاق على البائع أو على المشتري من الوجيز ❀ ومن

تكفل من رجل بما ذاب عليه أو بما قضى له عليه فغاب المكفول عنه فأقام المدعى البينة
على الكفيل إن له على المكفول عنه ألف درهم لم تقبل بيئته و ومن أقام بيته إن له على فلان
كذا وإن هذا كفيل عنه بأمره فإنه يقضى به على الكفيل وعلى المكفول عنه وإن كانت
الكفالة بغير أمره يقضى على الكفيل خاصة وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما أدى على
الامر وقال زفر لا يرجع لأنه لما أنكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار مكذبا
شرعا فبطل زعمه و ومن باع لرجل ثوبا ضمن له الثمن أو مضارب ضمن ثمن متاع رب المال
فالضمان باطل وكذلك رجلان باعا عبدا صفقة واحدة ضمن أحدهما لصاحبه حصته من
الثمن بخلاف ما إذا باعا صفقة من الهداية قال في الخلاصة ولو باعا صفقة بين كل ثمن
حصته ثم ضمن كل واحد منهما لصاحبه صح و والوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن للموكل لا يصح
بخلاف الوكيل بالشكاح من جانب المرأة إذا ضمن المهر لها وبخلاف مالو باع بنفسه وكذا
الوكيل بالقبض إذا ضمن المثل للموكل صح انتهى وقد مررت هذه المسئلة في الوكالة و لهما
دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه لم يجز فيرجع بما أدى بخلاف مالو أداء
من غير سبق ضمان فإنه لا يرجع وكذا وكيل البيع إذا ضمن الثمن لموكله لم يجز فيرجع بما أدى
ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع و قال لغيره بيع من هذا المحجور ومتاعا أو اضمنا منه فباعه
وقبضه وأتلفه لم يضمن إذا ضمن الثمن ولا ثمن عليه لفساد البيع و قال له ادفع إلى هذا الصبي
عشرة دراهم ينفقها على نفسه على أني ضامن لها والصبي محجور ففعل كان ضامنا لواله ضمن
بعد الدفع من الفصولين و قال في الصغيرى رجل دفع إلى صبي محجور عشرة دراهم وقال
أنفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع عن الصبي بهذه العشرة لا يجوز لأنه ضمن ما ليس
بضمون على الاصيل ولو ضمن قبل الدفع بأن قال ادفع اليه عشرة دراهم على أني ضامن له لكان ضامنا بهذه
العشرة يجوز وطريق الجواز أن الضامن يصير مستقرا العشرة من الدافع بأمره بالدفع
إلى الصبي فمقبوب عنه قبض الصبي وكذا الصبي المحجور إذا باع شيئا فجاء انسان وكفل
بالدرك للمشتري أن كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وأن كفل قبل ذلك جاز انتهى
ولو باع الأب مال الصغير وضمن له الثمن لا يجوز هذه في المهر من الهداية و صبي مأذون كفل
عنه رجل بأذنه جاز وبؤخذ به الصبي ولو كفل بنفس الصبي المحجور بأذن وليه فلا كفيل
إن يأخذ وليه حتى يحضره ولو كفل عنه بمال بأمر القاضي أو الأب أو الوصي يرجع به على
الصبي وبأمر غير الأب والجد لا يرجع والكفالة لا تجوز حتى يخاطب عنه وليه خلافا لابي
يوسف ولو كفل عن صبي لا يعقل جاز على الكفيل من الوجهين و ولو قال اضيفه وهو يخاف
على حماره أن أكل الذئب حمارك فأنضمنا فأكله الذئب لم يضمن كذا في المشتعل عن المنية
و الكفيل بالدين المؤجل إذا أدى قبل حلول الاجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل
الاجل من الصغير و إذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما إذا
اشترى عبدا بألف وكفل كل واحد منهما عن الآخر فأدى أحدهما لم يرجع به على غيره

حتى يريد ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة ❀ وإذا كفل رجلا عن رجل بمال على ان
كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فكل شئ آذاه أحدهما يرجع على شريكه بنصفه قلبلا
كان أو كثيرا ثم يرجعان على الاصيل وان شاء المؤدى يرجع بالجميع على المكفول عنه ومعنى
المسئلة في الصحيح ان تكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالكل عن الشريك وإذا أبرأ رب
الدين أحدهما أخذ الاخر بجميع الدين من الهداية وان ضمننا عنه بغير أمره لم يكن له ان
يرجع على شريكه بشئ حتى يؤدى أكثر من النصف ذكره في الوجيز ❀ رجلا لهما على
رجل دين أو ابنان واران وكفل أحدهما لصاحبه بمحضته من الدين لا يصح ولو شرع
في الاداء صح الكفيل بامر الاصيل ❀ أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به
لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكم فلا يفرق فيه العلم والجهل كعزل الوكيل ضمنا من القنية
❀ وإذا افرق المتقارضان فلا صحاب الديون ان يأخذوا أيهما شاءا بجميع الديون ولا
يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف وإذا كوتب العبدان كتابة
واحدة وكل واحد منهما كفل عن صاحبه فكل شئ آذاه أحدهما يرجع على صاحبه
بنصفه ولو لم يؤدى شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق وبرئ عن النصف والمولى
ان يأخذ بمحضه الذي لم يعتق أيهما شاء فان أخذ الذي أعتق يرجع على صاحبه بما أدى وان
أخذ الاخر لم يرجع على المعتق بشئ ❀ ومن ضمن عن عبدا لا يجب عليه حتى يعتق وان
أقر باسمه مال وكذبه سيده أو أقرضه سيده أو باعه وهو محجور ولم يسم حالا ولا غيره فهو
حال لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة الا انه لا يطالب بعسره أو جميع ما في
يده ملك المولى ولم يرض بتعلقه به والكفيل غير مسمى فصار كما اذا كفل عن غائب أو مفلس
بخلاف الدين المؤجل لانه متأخر بمؤثر ثم اذا أدى يرجع على العبد بعد العتق ❀ ومن ادعى
على عبدا لا وكفل له رجل بنفسه مات العبد برئ الكفيل لبراءة الاصيل كما اذا كان المكفول
عنه بنفسه سرا فان ادعى رقبته العبد فكفل به رجل مات العبد فاقام المدعى البينة انه كان
له ضمن الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ
وضمن قيمته ❀ وفي التجريد عن محمد ادعى على انسان انه غصب عبدا فقال رجل أنا ضامن
العبد الى من يدعى قال هو ضامن حتى يأتي العبد فيقيم البينة انه عبده فان لم يأت به واستحققه
بيئته فهو ضامن لقيمة العبد ولو ادعى انه غصب عبدا ومات في يده فقال خله وأنا ضامن
لقيمة العبد فهو ضامن يأخذه به من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالبينة انتهى ❀ ولا يجوز
كفالة المملوك والصبي الا باذن من الهداية وكذا لا تصح كفالة المكاتب هذه في الشركة
منها قال في الوجيز لو كفل المكاتب بنفسه أو بمال لا يجوز ان أذن له المولى وفي التفصيلين
كفالة القن باذن مولاه تجوز ويؤخذ القن به في الرق وبعد عتقه وكفالة الصغير تجز
ولو باذن أبيه ولو استدان بشراء نسيته أبوه أو وصيه وأمره بأن يكفل بالدين عنه أو بنفسه
جازت كفالته بالدين دون النفس انتهى ❀ وإذا كفل العبد عن مولاه بامر فعتق

فأداءه أو كان المولى كفل عنه فإذا بعد العتق لم يرجع واحد منهما ما في صاحبه وقال زفر
يرجع ومعنى الوجه الأول أن لا يكون على العبد دين حتى تصح الكفالة بالمال عن المولى
إذا كان باهره أما كفالته عن العبد فتصح على كل حال من الهداية ولو أدى العبد المال
قبل العبد لا يرجع اتفاقا وكذلك لو كانت كفالته بالأمر المولى لا يرجع اتفاقا ولو أدى بعد
العتق ذكره في شرح المجمع ❀ ولا تصح كفالة العبد المأذون والمديون المستغرق دينه قيمته
بالمال عن مولاه بأذنه اتفاقا ذكره في المجمع لأن في صحة كفالته إضرار للغرماء لكن الالتزام
منه صحيح في حق نفسه حتى إذا اعتق كان مطالباً ولو كفل بأذن الغرماء يجوز وقيد المولى
اتفاقاً إذا ذل كفل من غيره فالحكم كذلك ذكره في شرحه فان أعتقه المولى في المرض ومات
يسمى العبد للغرماء في قيمته اتفاقاً ولا شيء للغرماء من هذه القيمة ثم عند أبي حنيفة عتقه
وكفالته لا ينفذان إن لم يفرغ من السعاية وعندهما تنفذ كفالته عند عتق المولى ذكره في
المجمع والمكفول له إن شاء أتبع مال المولى بالأصل وإن شاء أتبع العبد بالكفالة كما في الحقائق
ولو أعتق المولى في العمة صحت الكفالة ولا تجب السعاية اتفاقاً ويضمن المولى الأقل من القيمة
ومن الدين ذكره في شرح المجمع ❀ ولا تجوز كفالة المولى لمجاول وهو في بيته أو قد أبق كافي
الفصولين والمشتل من العمادية ❀ ولو كفل بقرن إن أبق من مولاه أو بدا بقرن إن انفلت
منه أو بشئ مما له أن هلك لا يجوز ❀ شري فناء نقدته وأخذ من بائة كفيلاً بالقرن حتى يدفعه
إليه فأت القرن فلا شيء على المكفيل ❀ كفل مسلم عن ذي يمين لذي قبل لا يصح مطلقاً وقبل
لو كانت الخجرة بعين عند المطلوب يصح على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله إذ يجوز عنده
للمسلم أن يلزمه نقل الخمر كالوآجر نفسه لنقلها ❀ لو كفل بنفس إنسان إلى قديم فلان وهو
المطلوب صح لا غيره ❀ ولو ضمن مهران مائة ابنه على أنه يري لومات الابن أو امرأته قبل
البناء بطل الشرط ولزم المال ❀ ولو قال إن وافيتك به غداً أو الأفعلى المال لم تصح الكفالة
بخلاف قوله إن لم أوافك به غداً ❀ ولو قال المطلوب إن لم أوافك بنفسى غداً فعلى مائة عليه فلو لم
يوافق لا يلزمه شيء إذ لزم المال في ضمن الكفالة باطل إذ لا يكون كفيلاً بنفسه بخلاف الأجنبية
ولو دفع ثوباً إلى قصار ليقتصره وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من يضمن القصار لا عند
أبي حنيفة وكذا أمثاله من الصنائع ❀ ولو قال إن أقسده جاز بالإجماع إذ خلق التكفيل بما
يوجب الضمان وكذا الوقال للمودع لو جهد المودع أو أ تلف فعلى جاز وكذا في أمانة لو كفل
على جعل جاز الضمان لا الجعل لو لم يشترط في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصل الضمان
بطل الجعل والضمان ❀ ولو غصبه ألف درهم فقالت له مالكها وأراد أخذها منه فقال له رجل
لأتقاتله فأناضا من بها أخذها منه وأردھا اليك لزمه ذلك وهذا لا يشبه الدين ولو أ تلفها
خاص بها فصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان على ضمان التقاضي ❀ ولو قال للطالب
إن تقاضيته ولم يعطك فأناضا من غات قبل التقاضي بطل ضمانه ولو قال إن عجز غرك عن
الأداء فهو على فجزه يظهر بحسبه فان حبسه ولم يؤده لزم المكفيل من الفصولين ❀ ولو قال

الكفيل للطالب دينك من ثمن الخمر على والمطلوب غائب لا تسمع بينته ولا يحلفه ويؤدى المال
فان حضر المطلوب وصديق الكفيل وقد اداء يرجع عليه الكفيل ولا يصدق المطلوب على
الطالب الا بينته او يحلفه فيشكل فيرد الطالب ما اخذ منه وكذلك الحوالة ﴿ لو كفل بنفس
رجل ولا يعرفه بوجهه يؤخذ بالكفالة ويقال له أى رجل أتيت به وحلفت عليه فانت برى
من الكفالة من الوجيز ﴾ وفيه أيضا الوصيات المكفول له وعليه دين محيط فسلم الكفيل
الى ورثته او غرمائه لم يبرأ وان أدى الورثة الدين جاز دفعه اليهم فان لم يكن فى التركة دين
يبرأ بالدفع اليهم انتهى ﴿ ولو قال لرجل انجه ترابر فلانست من دهم لا تكون كفالة من
وعدا لغيره ان يقضى دينه بان قال من دهم لا يجب عليه ﴿ اذا قبل الاتفاق أو قضاة الدين من
ماله ثم ابى لا يجبر لانه متبرع ﴿ الكفيل بالدين المؤجل اذا أدى قبل حلول الاجل لا يرجع على
المكفول عنه حتى يحل الاجل ﴿ اذا قال ان لم اوافك به غدا فعلى المال ثم اختلفا فقال
واقبته لك به وقال الا تحلم توافنى به فالقول للطالب وتثبت عدم الموافقة ويلزمه المال من
الصغرى ولو قال انجه ترابر فلانست من دهم فهذا وعد لا كفالة بالمعنى لا يبدل على
الالتزام نحو كفلت على الى وكذا الوقال فرداين مال وى يد هم ليس بكفيل ولو قال اين
مال فرداينوا تسليم كنتم فهو كفيل ﴿ انا فى عهدة مالك على فلان وقيل الدائن لم يصرف كفيلا لانه
قد يعنى به انه يأخذ من المديون ويدفعه الى الدائن لو قال الدائن لاخ المديون الذهب الذى
لى على أخيك اذن من جنول كن فقال قبول كردم لا يلزمه شئ ﴿ اعلم لك شهر ابراهيم هذا دينار
فطلب منه الدائن كفيلا فقال أبو المديون اكرىك ماه را كار تو نكنند من ضمان كردم
اين يك دينار او قبل الدائن ضمانه فى المجلس اختلفوا فيه والاصح انه يكون كفيلا لانه
شروط متعارف له على آخر دين فطالبه فقال رجل من ضمان كردم فتم كباغ وى فروشم
واين مال بتودهم أو قال كد بذير فتم كد اين مال را كدان تركه وى درهم لانصح الكفالة
ولو اضافها الى بيع ماله يصح حتى لو باع يلزمه ذلك القدر ويجبر على بيعه ﴿ قال للدائن ان لم
يؤد فلان مالك الى ستة أشهر فانا ضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف ﴿ كفل بنفسه
وقال ان عجزت عن التسليم الى ثلاثة ايام فعلى المال ثم حبس بحق أو بغير حق أو مرض مرضا
يتعذر معه احضاره يلزمه المال يعنى بعد الثلاثة ﴿ كفل بنفس رجل على ان يسلمه الى
المكفول له متى طالبه به ثم سلمه اليه قبل ان يطالبه ولم يقبله يبرأ لان حكم الكفالة وجوب
التسليم وهو ثابت فى الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طالبه به يذكر للتأكييد لا لتعليل
وقد سلمه فى حال كونه كفيلا فيسبرأ ﴿ قال لامرأة ابنة مادمت حية ودمت حيا ففقتك على
يصح برهان وقال صاحب المحيط لا يصح حتى يقول فانفسقة التى تجب على ابنى على طالب
الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يحى الاصيل فقال الدائن لا تعلق لى على الاصيل اغما تعلق
عليك فالجواب انه ليس للدائن ان يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه فى المطالبة
وهو المختار لان الناس لا يريدون نفي التعلق اصلا واغما يريدون نفي التعلق الحسى وانه تعلق

به تعلق المطالبة من القنية **لو** كفل بنفس رجل لرجلين ووافاهما به الى كذا او لافعل عليه
 مالهما فوافق به أحدهما والاخر غائب برئ عن كفالة الحاضر وزمه تصيب الغائب من المال
 وما أخذ الغائب يكون بينهما والكفيل ان يتقدم الى الحاكم لينصب عن الغائب من ربه لم
 اليه وانكر الخصاص نصب القاضي **لو** كفل بنفسه على ان يوافق به اذا حبس القاضي وان
 لم يفعل فعليه الالف لا يلزمه شيء ما لم يحبس القاضي **ولو لم يوافق** **لو** كفل بنفس رجل الى الغد
 وقال للطالب ان لم يأت به غدا فقبضه منى **لو** فأنابرى منه فوافاه به في الغد يبرأ من المال في
 الرواية الصحيحة **لو** كفل بنفسه على انه ضامن بما قضى عليه قاضي الكوفة وقضى عليه
 قاض غير قاضيه يلزمه **ولو** عين حكما حكما غيره بالمال عليه لا يلزمه وفي زماننا يجب ان يصح
 تعيين القاضي كتعيين الحكم لان أكثر القضاة يقضون بالرشوة وذكر ابن رستم عن محمد
لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يدفعه الى الطالب غدا فعليه المال فابراه الطالب من
 الكفالة قبل ان يدفعه اليه برئ الكفيل بخلاف ما لو مات الكفيل فانه ان دفع وارثه الى
 الطالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت لزم الوارث المال وكذا ان مات الطالب فدفع
 الكفيل الى وارث الطالب برئ والا يلزم المال **لو** كفل بنفس الغاصب لو قال له المنصوب
 منه ان لم ترده على غدا فعليه من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الاخر لابل عشرين
 فسكت المكفول له لا يلزمه الا عشرة عندهما وعند أبي يوسف يلزمه عشرون **لو** رجل
 اقتضى من مديونه ألفا وضمن له رجلان ببدل ما قيم من زيواف ونهجه أوسنة وثلاثة
 جائز والقول قول الطالب في انه وجد زيواف ونهجه فيستبدلها من الكفيل عند أبي يوسف
 وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستبدلها من الكفيل حتى يحضر مديونه فيقضى عليه
 ببذلها ثم يرجع الطالب على الكفيل ولو ضمن لامرأة بنفسه كل شهرين عن زوجها ليس
 له ان يرجع عند الشهر ولو ضمن بالاجرة في اجارة كل شهر فله ان يقسم ضمانه عند رأس
 الشهر **لو** أقر الكفيل بالكفالة الى أجل يقبل قوله وفي اشتراط الخيارات لا يقبل قوله متى كذبه
 المقر له ويلزمه المال **لو** كفل بشرط أن يرهن المكفول عنه رهنا وسماه ولم يرهن لم يجبر
 عليه ويلزمه المال الكفيل الا ان يشترط براءة الكفيل ان لم يرهن فيبرأ الكفيل اذ لم يرهن
 ولو قال رجل للطالب قد ضمنتم مالك على فلان أو قبضه منه وادفعه اليك لم يكن هذا ضمنا
 من الوجيز **لو** قال ابن كمال في الايضاح لو أقر انه كفيل عن فلان بدين وادعى الاجل فصدمه
 المقر له وهو الطالب في الكفالة وكذبه في الاجل كان القول قول المقر له أنه أقر بثبوت حق
 بعد شهر دينا كان أو مطالبة المقر له يدعيه في الحال وهو ينكر فكان القول قوله انتمى
لو رب المتاع لو أخذ من الغاصب والمستهير كفيلا برده يجبر الكفيل على الرد كالاصيل
 واذا رجع على الاصيل بالجرعته كذا في الفصولين من أحكام الوكلاء **عليه** مال
 فأدخل المطالب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر اهلك ولم يحتمل بطل بالتوقف على اجازته اذا
 بلغ اذ لا يجبر له حين وقوعه فلو بلغ وأقر بالكفالة قبل بلوغه بطل اقراره اذ أقر بكفالة باطلة

ولو جدد لها بعد بلوغه يصح هذا لو كان الأب هو المدينون أما لو كان الدين دين الصبي بان
شري أو وصيه شيئاً له نسبته وأقر الصبي حتى ضمن المال لرب الدين أو ضمن بنفس الأب
أو الوصي جاز ضمنه بالمال وبطل ضمنه بالنفس لانه لا يترتب شيئاً يلزمه قبل الضمان وهو
احضارهما بمجلس الحكم بخلاف ضمان المال لانه كان يلزمه قبل الضمان فصح **﴿** رجل
كفل مديالو كان الصبي تاجر اصححت الكفالة ولو خاطب عنه أجنبي وقبل عنه توقفت على
اجازة وليه وان لم يخاطب أجنبي وانما خاطب الصبي عند أبي حنيفة ومحمد لا تصح وعند
أبي يوسف تصح **﴿** كفل عن صبي بالمال أو بنفسه باذن وليه أو بدونه تصح سواء كان محجوراً
أو لا اذا كفل بحق مضمون على الاصيل ولو أخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن
وليّه يجبر الصبي على أن يحضر معه اذا اذن من يلي على الصبي بالكفالة جائز اذا اذن بها
أمر بقضاء ما عليه من الدين والأب والوصي على المكان الامر بقضاء الدين عن الصغير فيمكن
الامر بالكفالة ولو كفل بغير أمر من يلي عليه لو كان بغير أمر الصبي لا يجبر أيضاً ولو كان
بأمره لو كان الصبي مأذوناً يجبر وكذلك لو كفل عنه بمال بأمره فادى يرجع عليه اذا اذن
الصبي المأذون في الكفالة بنفسه وبما عليه من المال معتبر شرعاً وان لم تجز كفالته عن
الغير لانه تبرع ولو غير تاجر وطلب أبوه من رجل ان يضمه فضمنه جاز وأخذ به الكفيل وكذا
وصيه أو جده لو أبوه ميتاً وكذا القاضى لو لا وصى ولا جد فلو تغيب الغلام وأخذ الكفيل
أباً الغلام وقال انت أمرتني أن أضمنه فخلصني فان الأب يؤخذ به حتى يحضر ابنه اذا الصبي
في يده وتديره وكذلك لو كان مأذوناً أعطى كفلاً بنفسه ثم تغيب الصبي فان الأب يطالب
باحضاره بخلاف الأجنبي **﴿** قال اكفل بنفسك زيد فكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب
باحضار زيد اذ لم يكن بيده وتديره هذه الجملة من أحكام الصبي من الفصولين **﴿** وفي الاشياء
لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضى لسماع دعوى
عليها ولا يمنعها الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الأب اذا أمر أجنبياً بضممان
ابنه فعلى الأب احضاره ليكون في تديره الثالثة سبحان القاضى على رجل من المسجونين
حبسه القاضى بدين عليه فلب الدين ان يطالب السجبان باحضاره انتهى **﴿** كفالة
المريض تغيب من ثلث ماله ولو أقر في مرضه انه كفل في صحته تعتبه بر من كل ماله كذا في
المرء وابن من أحكام المرضى **﴿** جماعة طمع الوالى أن يأخذ منهم شيئاً بغير حق فاخذنى
هم وظفر الوالى ببعضهم فقال المعتقون للذين وجدتهم الوالى لا تطعواهم عليهم أوصابكم
فهو ليس بالاحص من فلو أخذ منهم الوالى شيئاً قلهم الرجوع قال هذا يستقيم على قول من
يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح **﴿** اذا كفل رجل عن رجل بالف على أن
يعطيه من رديته المكفول عنه اتى عنده جاز اذا أمره بذلك ولم يكن له ان يسترد الرديته
منه فان هلك برئ الكفيل والقول قول الكفيل انها هلكت فان غصبها راب الرديته
أو غيره واستمكها برئ الكفيل والحالة على هذا ولو ضمن له ألف درهم على أن يعطيه

اياه من ثمن هذه الدار فلم يبعها لم يكن على الكفيل ضمان ويلزمه بيع الدار ولو كفل بمال
على ان يجعل الطالب له جعلا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل وان كان
مشروطا في الكفالة فالكفالة باطلة ١٠ اذا كفل عن رجل بدراهم صح جبا دافعا مكرسة
أوز يوفار تجوز بهما رجوع على الاصيل بمثل ما ضمن لا بمثل ما أدى وليس هذا كالأموار باداء
الدين من الخلاصة ١١ رجل اشترى من آخر عبدا وتقا بضار ضمن له رجل عبوه فوجد
به عيبا فردته فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة وهذا كضمان العهدة وأنه لا يصح
عنده ولو ضمن له السرقة أو العتاق فوجده مسروقا أو حرا ضمن وكذا لو ضمن له الجنون
أو العمى فوجده كذلك يرجع بذلك على الضامن بالثمن ولو مات عنده فقضى بنقصان العيب
كان للمشتري أن يرجع بذلك على الضامن ولو ضمن له بحصة ما يحد فيه من الثمن جاز عند
أبي حنيفة وأبي يوسف ان رد جميع بالثمن كله وان حدث به عيب عنده رجوع بحصة العيب
على الضامن كما يرجع على البائع ولو قال ضمانت لك ما لحقتك من الثمن من عهدة هذا العيب
كان كذلك عند أبي حنيفة وان استحق ضمن هذا في البيوع من الخلاصة ١٢ قال لزيد على
عمر والى وأنا ضامن به فانكر عمر ولم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل كما في الخاتمة ذكره
ابن نجيم في قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ١٣ اشترى دارا ضمن انسان الدرك
ثم استحققت بعد البناء لا يرجع بقيمة البناء على ضامن الدرك ولو ضمن له الدرك بقيمة ما بنى
فيها رجوع بقيمة البناء على البائع أو الضامن ولا يرجع بقيمة الولد على الكفيل بضمان الدرك
اذا استحققت الجارية كذلك في الوجيز من الاستحقاق ١٤ لو قال لغيره اعطني ان افعل ان فلانا
ضامن وفلان حاضر يسمع فدفقه وقرض على زيد

باب الحادى والعشرون في مسائل الحوالة

الحوالة نقل الدين أو المطالبة من ذمة الى ذمة الاول عند أبي يوسف والثاني عند محمد كما
نقله ابن كمال عن الزبلي فلما برر المحتال المحيل من الدين جاز عند أبي يوسف لان المحيل ليس
بعديون عنده لانتقال الدين من ذمته الى ذمة المحتال عليه كما في المجموع ١٥ ولو احال الراهن
المرتهن بالدين على غيره استرد الرهن عند أبي يوسف وعند محمد لا يسترد ذكره في الوجيز
وقبول المحتال والمحتال عليه شرط لصحة الحوالة وأما رضا المحيل فانما يشترط للرجوع عليه
ذكره ابن كمال في الايضاح واذا تمت الحوالة برى المحيل من الدين بالقبول عندنا خلافا لغيره
ولم يرجع المحتال على المحيل الا أن يتوى حقه والتوى عن أبي حنيفة بإحدى الامرين ان
يجسد الحوالة في مختلف ولا يثبت له عليه أو يموت مغبلا أو قال اهدان الوجهان ووجه ثالث
وهو أن يحكم الحاكم بما فلاسه حال حياته من الهداية ١٦ واذا مات المحتال عليه فقال المحتال
توى المسال عليه فارجع عليك أيها المحيل اذن فالقول للمحتال ويرجع على المحيل لانه
متمسك بالاصل كما في المنية والصغرى ١٧ والكفالة بشرط براءة الاصيل حوالتان قوى ما على

الكفيل يجمع على الاصيل ولومات هذا الكفيل فقال الطالبي لم يترك وفاءه وكذبه المطلوب
فانقول قول الطالب وعلى المطلوب اليقظة من الوجيز **١** أحال عليه نجاة من من الخطه
ولم يكن للمجمل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المجمل فقبل المحتال عليه ذلك لاشئ
عليه من القنبة **٢** وتصح الحوالة في الدين لافي العين وتصح بدراهم الوديعه فلو أودع رجلا
ألفاً وأحال بها عليه فهلكت قبل التسليم يرى المحتال عليه وهو المودع للحوالة لتقيدها
بها فإنه ما انتزم الاداء الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغصوب لان القوات الى خلف
كلا قوات وقد تكون الحوالة مقيدة بالدين أيضاً من الهداية وتصح بالمغصوبة ولا يبرأ
المحتال عليه وهو الغاصب عن الحوالة قبل الاكراه لان مثلها يخلفها ذكره في الايضاح ثم
قال وانما قلنا مثلها دون قيمتها لان الدراهم من المثليات انتهى **٣** وفي الوجيز الحوالة نوعان
مطلقة ومقيدة فالمطلقة ان يحيل صاحب الدين على رجل بالف والمجمل عليه ألف ولم
يضف الحوالة اليه فعليه أداء ألف المحتال والمجمل ان يطالبه بأداء ألف اليه وكذا
لو كان لرجل عند رجل وديعه وأحال غريمه عليه بالف ولم يقيد بها بالف الوديعه فله ان
يأخذ الوديعه منه وأما المقيدة فبأن أحال بالمال الذي له على المحتال عليه أو على ان
يعطيه مما عليه وليس للمجمل ان يطالبه بالاداء اليه انتهى فلو باع شيئاً وأحال غريمه
على المشتري - والتمس مقيدة بالثمن ثم رد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض من غير
قضاء أو رد بخيار الرؤية أو الشرط أو فاسخ العقد لا تبطل الحوالة عندنا خلافاً لفرقاني
الصغرى والحقات ولو كان مكان الثمن وديعه أو غصب فأحال صاحب الوديعه والغصب
غريمه على المودع والغاصب حوالة مقيدة ثم استحققت الوديعه والغصب بطأت الحوالة
٤ وإذا أحال الطالب على رجل بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضاً بجميع حقه على الآخر
وقبل منه صار الثاني ناقضاً للاول من الصغرى **٥** ولو أحال ولم يكن للمجمل دين على المحتال
عليه فأدى المحتال عليه المال رجع المحتال عليه على المجمل بما ضمن لابعاً أدى هذه في
الكفالة من الهداية حتى لو أدى عروضاً أو دراهم عن الدنانير لا يرجع الا بالدين كالكفيل
لانه عمل الدين الذي على المجمل وكذا لو وهب المحتال الدين للمحتال عليه أو تصدق عليه
أو ورثه المحتال عليه من المحتال فإنه يرجع على المجمل بالدين ذكره في الوجيز **٦** وان اختلف
المجمل والمحتال عليه فقال المجمل أحلت دين كان عليك وأنكر المحتال عليك فالقول قول
المحتال عليه والحوالة لا تكون اقراً وبالدين لانها قد تكون بدونه وإذا طالب المجمل المحتال
بما أحاله به وقال انما أحلتك بقبضه لى وقال المحتال بل أحلتنى بدين كان لى عليك فالقول
قول المجمل لان المحتال يدعى عليه الدين وهو يتكرولفظ الحوالة المستعمل في الوكالة
فيكون القول قوله مع عينه من الهداية **٧** الحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه
الدين للمحتال ان شاء رجع على الغاصب وان شاء على المجمل وعلى هذا الاجرا اذا باع
المستأجر وأحال المستأجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن

الى المستأجر فهو مخير ان شاء رجع على المستأجر وان شاء رجع على الآجر ومن صور فساد
الحوالة اذا كانت الحوالة بشرط ان يعطى المحتال عليه مال الحوالة من ثمن دار المحيل
كانت فاسدة لان هذا حوالة لا يقدر على تنفيذ الحوالة الا به وهو يبيع الدار فان الحوالة
بهذا الشرط لا تكون توكيلا يبيع الوكيل بخلاف ما اذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط
ان يعطى مال الحوالة من ثمن دار نفسه فانه يجوز من قاضي خان ❦ وتصح الحوالة من المحتال
عليه هذه في الكفالة من الهداية ❦ واذا مات المحتال عليه مفلسا وقد أعطى كفيلا بالمال
ليس للمحتال ان يرجع على المحيل بدينه ثم ان أبرأ صاحب المال الكفيل منه فله ان
يرجع به على الاصيل ❦ وان قضى أجنبي المال عن المحتال عليه فله ان يرجع بذلك على
المحيل ان لم يكن له على المحتال عليه دين ولو كان للمحيل على المحتال عليه دين وقضى
أجنبي الدين عن المحيل لا يرجع الا جني على المحيل ويرجع المحيل بدينه على المحتال عليه
❦ واذا مات المحتال عليه مفلسا وقد رهن بالمال رهنا للطالب ان يرجع على المحيل بدينه
من الوجه

﴿الباب الثاني والعشرون في مسائل الشركة﴾

وهي فوكان شركة املاك وشركة عقة ودوانت حكم على ذلك في خمسة فصول
﴿الفصل الاول في شركة الاملاك﴾ شركة الاملاك على نوعين أحدهما ان يصير مال كل
واحد منهم مشتركا بينهم ما غير اختيارهما بان اختلط مال أحدهما بمال الآخر من غير
اختيارهما اختلاطا لا يمكن التمييز بينهما أصلا ويمكن ولكن يخرج بخلط الخلطة بالشعير والثاني
ان يصير المال مشترك بينهما باختيارهما بان ملكا بالاشراء أو بالهبة أو بالصدقة
أو بالاستيلاء وفي نوعها لا يجوز لأحدهما التصرف في نصيب شريكه الا باذنه وكل واحد
منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي كافي الهداية وغيرهما ❦ رجلا ان بينهما بيع رجل أحدهما
عليه شيئا من القرية الى المصرف فبسط البعير في الطريق فقهره قالوا ان كان يرجي حياته
يضمن حصه شريكه وان كان لا يرجي لا يضمن لانه مأثور بالحفظ والتعريف هذه الحالة حفظ
وان فخره أجنبي كان ضامنا على ❦ كل حال في الصحيح من الجواب من قاضي خان ❦ وفي
الفصولين لهما بعير عليه متاع فساقه أحدهما على حمار فوقع في النهر وعطب فقهره أهل
القرية لم يضمن السائق ولا الناحرون اذا علم انه لا يعيش الى مجي صاحبه ❦ وفيه أيضا دابة
لهم فساقتها أحدهما فوقعت في نهر وانكسرت رجلها ففخرها رجل وباع شريكه اللحم
لا يضمن السائق وان شاعرا لم يعلم انها تعيش الى حضور صاحبها وثن اللحم بين الشريكين وهو
كلما ذرون دلالة انتهى قالت وقدم في باب الذبايح من هذا الكتاب ان الفتوى على ان
الأجنبي يضمن في الفرس والبغل لافي الشاة وقال قاضي خان يكون ضامنا لانه غير مأثور
بالحفظ بخلاف الراعي والبقرة فانه لا يضمن بذبح الشاة أو البقرة اذا كان لا يرجي حياتها

استصا نالانه ما مور بالحفظ كما هو في باب الاجارة **في** أرض بينهما زرع أحدهما كلها تقسم
الأرض بينهما فما وقع في نصيبه أقصر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقلمه وضمن نقصان
الأرض هذا إذا لم يدرك الزرع أما لو ادرك أو قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف
الأرض لو انتقصت لأنه غاصب في نصيب شريكه وعن محمد لو غاب أحدهما فاشترى به أن
يزرع نصف الأرض ولو أراد الزراعة في العام الثاني زرع النصف الذي كان زرعته وكذا
لومات أحدهما فاللهي أن يزرع كما هو يفتى بأنه لو علم أن الزرع ينفع الأرض ولا ينفعها فله
أن يزرع كلها ولو حضر الغائب فله أن ينتفع بكل الأرض مثل تلك المدد لرضا الغائب في حقه
دلالة ولو علم أن الزرع ينقصها أو الترتك ينفعها أو يزيد هاقوة فليس للأخر أن يزرع فيها شيئا
أصل إذا الرضا لم يثبت هناك كذا أرض بين ورثة زرعها بعضهم بذر مشترك بينهم باذن
الباقين لو كبارا أو باذن الوصي لو صغارا فالله على الشريك ولو زرع من بذر نفسه فالله
للزارع والزرع المشترك لو ادرك فخصمه أحدهما بلا إذن شريكه فله أن ينفع من حصته
شريكه واقعة الفتوى زرع أرضا بينه وبين غيره هل لشريكه أن يطالبه بربع أو ثلث بحصة
نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بأنه لا يملك ذلك لكن يغرمه نقصان نصيبه من الأرض
لو انتقصت **في** سكن دارا مشتركة بغيره شريكه لا يلزمه أجر حصته ولو مدة للاستقلال
إذا الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع السكنى تجعل مما لو لكل واحد من
الشريكين على سبيل السكك إذا لم تجعل كذلك يمنع كل منهما عن دخول وقعود ووضع أمتعة
في بطل منافع ملكهما وهو لم يجز ولما كان كذا أصارا الحاضر ساكن في ملك نفسه فلا أجر عليه
وصلات في الذخيرة بأنه سكن بتأويل الملاك فلا أجر من الفصول **في** والوقف المشترك إذا سكنه
أحدهما بالغلبة بدون إذن الآخر فإنه يجب للأجر سواء كان موقفا أو سكنيا أو للاستغلال
كما في الأشباه وقد مر في الغصب **في** عبد بين شريكين استخدمه أحدهما بغير إذن صاحبه
فما في خدمته يصير غاصبا على رواية هشام عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم
عنه وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الروايةين انتهى **في** دار مشتركة بين قوم فلبعضهم
التوضؤ ولبعض الدابة ووضع الخشب فيها ومن عطب بذلك لا يضمن وليس لهم حفر بئر أو حفر
أحدهم بئر أو خدبان يسويهما فإن نقص الحفر الأرض يؤخذ بنقصان الحفر وإذا حفر أحد
أصحاب طريق غير نافذة فيه بئر أو خدبان يطعم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر ويضمن
مما عطب بها وكذلك لو بني فيه فعطب بذلك إنسان ضمن كافي قسمة الصغرى وقدم في الجنائيات
في وفي الخلاصة من كتاب الحيطان وكذلك لو كان الطريق بين قوم وهو غير نافذ فإن حكمه
حكم الدار المشتركة غير أن في الطريق لا يضمن نقصان الحفر انتهى **في** دار بين اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الأجرة فللغائب أن يشارك في الأجرة قال رضي الله تعالى عنه
فهذا الإشارة إلى أن العاقل لم يملك الأجرة وفي الأصل إشارة إلى أنه يملكها ويصدق بحصة
شريكه التثبت كالغاصب من القنينة وقبها قبض أحد الشريكين نصيبه من السلم أو الدين

المشترك ورضى الا شتره قبضه لنفسه فله ان يرجع عليه بحصته بهذا ذلك انتهى **في مواش**
 لهم ما فاقب أحدهما فدفع الشريك الا شتر كلاهما الى الراعي هل ضمن نصيب شريكه أجب
 مولانا انه ضمن اذ يمكنه حفظها بيسد أجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك في
 الحضر ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قيدا يحفظها من مشعل
 الاحكام عن الفصولين **في** ولو كان بينهما شركة في مال خلطاه ليس لواحد منهما ان يسافر
 بالمال بغير اذن شريكه فان سافر به فله ان كان قد راله حمل ومؤنة ضمن وان لم يكن له
 حمل ومؤنة لا ضمن **في** رجلان لهما دين مشترك هل يجل فاحدا أحدهما حصته من المدينون
 كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض وان أراد أحدهما ان يأخذ من المدينون شيئا ولا يشاركه
 صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك ان يجب المدينون منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم
 هو يرى الغريم من حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة
في رجلان بينهما دار غير مقسومة فاقب أحدهما كان للآخر ان يسكن مقدار حصته في
 كل الدار وكذا الخادم اذا كان مشتركا واحداهما غائب كان للحاضر ان يستقدم الخادم
 بحصته وفي الدابة المشتركة لا يتركها أحدهما الا ان التماس يتفاوتون في الركوب فلم يكن
 الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوتون في السكنى والخدمة فكان
 الغائب راضيا بعمل الشريك **في** والكرم والارض اذا كانا بين الرجلين واحدهما غائب
 أو كانت الارض بين بالغ وقيم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وزرع الارض بحصته
 طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فان أدركت الثمرة بيدها أو باخذ حصته من الثمن وتوقف
 حصته الغائب فاذا قدم الغائب خير الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن وان أدى
 خراج الارض فالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير أمره لا عن اضطرار
 فانه يمكن من ان يرفع الامر الى القاضي ليأمره بذلك وان كان بين الحاضر والغائب دار
 بمقسومة ونصيب كل واحد منهما معزول عن نصيب الا شتر ليس للحاضر ان يسكن في
 نصيب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يؤاجر ويسكن
 الاجر للغائب وفي غير المقسومة للحاضر ان يسكن قدر حصته وعن محمد للحاضر ان يسكن
 كل الدار اذا خيف عليه الخراب ولم تسكن وما كان على الراهن اذا أداء المرتن بغير اذن
 الراهن ذكرنا انه يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتن وان أدى أحدهما
 ما كان على صاحبه باهره أو باهر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة اذا
 كان الراهن غائبا فاتفق المرتن باهر القاضي يرجع عليه وان كان حاضر الا يرجع وقال أبو
 يوسف يرجع يرجع في الوجهين والقنوى على ان الراهن لو كان حاضرا وأبى ان يتفق فامر
 القاضي المرتن بالاتفاق فاتفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي ان تكون على
 هذا القياس من قاضي خان **في** وعن محمد في طاحونة بين شريكين اتفق أحدهما على حرمتها
 بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك **في** وسئل

الفضل عن طاحونة أو حمام لهما المستأجر نصيب كل منهما رجل ثم اتفق المستأجر في حرمه
الحمام بأذن مؤجره هل يرجع بذلك على المالك الذي لم يؤجر نصيبه منه أجاب لا يرجع
وذكر عن محمد الرواية التي ذكرنا ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما
اتفق ويرجع على مؤجره عما اتفق ثم أجره يرجع على شريكه عما أخذ منه المستأجر لأن
المؤجر أقامه مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر أعيا يرجع على مؤجره لأجل أنه اذن
له في الاتفاق فاذن المؤجر للمستأجر يجوز على نفسه لا على شريكه فيكون المستأجر
متطوعاً في نصيب شريكه المالك فلا يرجع به على أحد فلما شبه عليه احتياط في الجواب
فقال لا يرجع على الشريك المالك عما اتفق وأصل هذا النوع أن كل من أجبر على أن يفعل
مع صاحبه فإذا فعل أحدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر فهو ليس متطوعاً وعلى هذا نهى
رجلين كراه أحدهما أو السفينة يتخوف فيها الفرق أو حمام غرب منه شيء قليل أو عبد بين
اثنين فقدها في هذا كله يكون متطوعاً لأنه لا يجبر شريكه على أن يفعل معه فإذا فعل
أحدهما بغير إذن شريكه كان متطوعاً أما الذي له غرفة فوق بيت رجل إذا أهدم البيت
وسقطت الغرفة إذا بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعاً إذا لا يجبر صاحب البيت على
بناء بيته ❦ قوم بينهم شرب امتنع بعضهم عن كرى النهر أحرأ الحاكم الآخر أن يكرروا
النهر ولهم أن يمنعوه من شرب النهر حتى يدفع حصته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وذكر
محمد أن داود الطائي كان من أصحاب أبي حنيفة ثم أقبل على العبادة والمجاهدة بنفسه وكان
داره بينه وبين شريك له غائب فكان يسكن داود الدار وكانت غزالة أو فخذلات في الدار فكان
لا يأكل من ثمرها شيئاً لكن كان إذا انتهت الثمرة وأدركت يفتح باب الدار ولا يمنع من يدخل
الدار ويأكل الثمرة فكره أكل الثمرة ولغيره فيها نصيب بغير إذنه لأن الأكل اشتراكاً ولم يكن
في سكنى الدار اشتراكاً بل في سكناها عمارتها فلم يره بأساً قال محمد ولو أن الشريك أخذ
حصته من الثمرة وأكلها جاز له ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنه فان حضر صاحبه فاجاز
فعله والا ضمنه قيمته وإن لم يحضر فهو كالأقطة يتصدق به قال الفقيه أبو الليث وهذا
استحسنه وبه تأخذ من الصغرى ❦ كيلي أو زني بين حاضر وغائب أو بين بالغ وصبي فأخذ
الحاضر أو البالغ نصيبه فأما نفقة صوته بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك
مابق قبل أن يصل إلى الغائب أو الصبي هلك عليهم ولو بينهما دار وغائب أخذها يسكن
الآخر بقدر حصته وذكر يسكنها ولا يسكنها غيره وقيل يحل بينهما وبينها ولا خصم
يؤجرها أو يأخذ نصيبه من الأجر ويقف نصيب شريكه فلو جده والا يتصدق ويستقدم
الخدام ولا يركب الدابة أذ يحرم بلامالك وفي الرحي لو احتاج إلى دابة أو أداة أو بناء أقامها
ورجع في الغلة من الفصولين ❦ عبد بين اثنين غائب أحدهما فاتفق عليه الآخر يكون
متطوعاً وهذه في النفقات من الصغرى ❦ وفي الزوج لو تغيب أحدهما فاتفق الآخر كان
متبرعاً إلا أن يكون باهر القاضى كافي القصة من الصغرى ❦ جاني بينهما وهي وخيف

سقوطه فاراداً أحدهما نقضه وأبى الآخر يجبر على نقضه فلو هدم ما نطأ بينهما فأبى
أحدهما عن بناءه يجبر ولو أن هدم لا يجبر ولكنه يبنى الآخر فبنيته حتى يأخذ نصف
ما أنفق لو أنفق بأمر القاضى ونصف قيمة البناء لو أنفق بلا أمر القاضى من الفصولين ١٠ وفى
الوجيز من نفقة المشترك أصله أن من أصلح ملكاً مشتركاً يئسره وبين غيره وهو مضطر
بالانفاق لأحياء نصيبه إن كان بأمر القاضى يرجع على شريكه بقدر نصيبه وبغير أمره
لا يرجع ثم ينظر إن كان الانفاق لأصلاح ملك الرقبة يجبر الشريك الآخر على العماره وإن
كانت العماره لأجل استيفاء المنفعة لا يجبر الآخر على علمها إذا لم يرد الانفاق به وإن كان يرجع
على الآخر بقطعه انتهى ١١ فن أوزع لهم ما غاب أحدهما وأنفق الآخر يكون مشترطاً
فيما أنفق لأن المنفق في باب القن والزرع غير مضطر في الانفاق إذا لم يخلو ما أن يكون شريكه
حاضراً أو غائباً فلو حاضراً فالقاضى يجبره على أن ينفق في نصيبه ولو غائباً فأمره القاضى
في الانفاق أن يرجع على الغائب إذا للقاضى ولاية الأمر بالاتفاق في كل موضع له ولاية الجبر
لو حاضراً فلما زال الاضطراب كان متبرعاً فيما أنفق بخلاف ما إذا كان مضطراً لرجل والسفل
لا تخلفهم السفل بنفسه فلا تله لا يجبر ذو السفل على البناء حينئذ لا لو أجبراً عما يجبر
ملكه أو ملحق ذى العلو لوجه إلى الأول وهو وظاهر ولا إلى الثانى إذ حقها فأتى بالمتعد من ذى
السفل فلا يلزمه أن يعيده فيقال لذى العلو إن السفل أن شئت حتى تبلغ موضع عاوك ثم إن
عاوك فلو بناء فله أن يمنع هذا السفل حتى يؤدى قيمة البناء إلى ذى العلو إذا البناء ملك الثانى
لبناؤه بغير الأمر ١٢ فغاصب إلا أن الغاصب متعد في البناء فلم يجز له منع رب الأرض من
الانتفاع بأرضه وذو العلو بحق في البناء لأنه مضطر لأحياء حقه فله المنع منه ثم إذا أدى
إليه قيمة البناء ملكه ولو بالأرض صاحب العلو ولو امتنع رب السفل عن الانتفاع بسفله
ومن آداء القيمة لا يجبر عليه بخلاف ما لو هدم وذو العلو عاوه فانه حينئذ
يؤخذ ذو السفل ببناء سفله إذ فوت عليه حق الحق بالملك فصار كالوفوت عليه ملكاً ١٣ رضى
ما بينهما ما في بيت لهما خربت كلها حتى صارت محراً لم يجبر الشريك على العماره وتقسم
الأرض بينهما ما ولو قاعة بينهما وأدواتها إلا أنه ذهب شئ منها يجبر الشريك على أنه يجر مع
الآخر ولو هدم سراقيل لشريكه أنفق أنت لو شئت فيكون نصفه ديناً لك على شريكك وكذا
الحمام لو صار محراً تقسم الأرض بينهما ما ولو تلف شئ منه يجبر الآخر على همارته ومن مجد
في حمام بينهما ما خرب منه بيت أو احتاج إلى قدر ومرة وأبى أحدهما لا يجبر ويقال للآخر
إن شئت فإنه أنت وخد من غلته نفقتك ثم يصير إن فيه سواء من الفصولين ١٤ أحد
الشريكين إذا بى في أرض مشتركة بغير إذن شريكه كان لشريكه أن ينقض البناء لأن له
ولاية النقص في نصيبه والتمييز غير ممكن والغرس هكذا ١٥ دار بين رجلين تهايات فيهما على أن
يسكن كل واحد منهما منزلاً معلوماً أو يؤجره فهو جائز ولا حاجة إلى بيان المدة في هذا العقد
وإن تهايات فيهما من حيث الزمان بان تهايات على أن يسكن هذا يوماً وهذا يوماً أو يؤجر هذا

سنة وهذا سنة قالها يؤتى السكنى جائز في ظاهر الرواية لكن اذا جعل بتراضيهما ولا يجبران
على ذلك اما اذا تم يا على ان يؤاجر هذا سنة وهذا سنة فقد اختلف المشايخ فيه والظاهر
انه يجوز فان استوت الغلتان فيها وان فضلت في نوبة أحدهما بكثر كان في الفضل وبه يقضى
وكذا التها يؤتى الدارين على السكنى والغلة جائز **قوله** تها يا على ان يسكن هذا دارا وهذا دارا
أو يؤاجر هذا دارا وهذا دارا يجوز الا ان في الدارين اذا أغلت في يد أحدهما أكثر مما
أغلت في يد الآخر لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة اذا تم يا في الغلة
فأغلت في نوبة أحدهما أكثر بكثر كان في الفضل كما مر **قوله** بقرة بين اثنين اصطلم على ان
تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما بحلب لهنها فلهذه مهابة باطلة ولا يحل فضل
اللبن لأحدهما وان جعل في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيها يحتمل القسمة فلا
يجوز للثاني والثاني هبة الدين فيجوز وان كان مشاعا **قوله** جدار بين كريمين بين رجلين انهم دم
فاستعدى أحدهما الى السلطان لما أبي صاحبه أن يبني الجدار فامر السلطان ببناء برضا
المستعدى على ان يبني جدارا أو يأخذ الاجر منه اجبة فبني كان له ان يأخذ الاجر من
صاحبه الكرمين **قوله** وذكر الناطق في واقعاته انه قال في دعوى الاملا حائط بين رجلين وانهم دم
فلا أحد الثمر يكن ان يمتنع من البناء لان له ان يقاسمه أرض الحائط نصفين ولو بنى أحدهما
ليس له ان يرجع على غيره لانه لم يكن له ان يأخذ بالبناء ولو كان لرجل علو والسفل لا سخر
فأبى صاحب السفل وأخذ صاحبه العلو بذلك ليس له ذلك بل يقال لصاحب العلو ان
السفل ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وليس لصاحب السفل ان يسكن حتى
يعطى قيمة بناء السفل فيردها على صاحب العلو وصاحب العلو ان يسكن علوه وهو بمنزلة
الرهن في يده ولا يشبه الحائط لان أرض الحائط تقسم وهذا السفل اذا سقط لم يقسم وهكذا
ذكر في كتاب الصلح وزاد ان السفل اذا كان لرجل وعلوه لا سخر فان سقط بيت السفل
وجدنوعه وهراديه وحواريه وطينه لصاحب السفل غير ان لصاحب العلو سكنه في ذلك
وكذلك الدرج والروشن **قوله** وفي دعوى الاملا حائط بين جارين لأحدهما عليه جذوع وليس
للاخر عليه جذوع فانهم دم الحائط فأخذ صاحب الجذوع شريكه بالبناء فامتنع لا يجبر على
بنائه ويقال لهما ان شئتما اقتسما أرض الحائط وان شاء صاحب الجذوع بناء وحل جذوعه
ما لم يقسما فان أراد صاحب الجذوع البناء وأراد الاخر قسمة أرض الحائط يقسم بينهما
نصفين **قوله** وفي صلح النوازل حائط بين رجلين سقط ولأحدهما نبات ونسوة فطلب من جاره
ان يبني فابى جاره لا يجبر واحد منهما وان شاء أحدهما ان يبني في ملك نفسه فعل قال الفقيه
أبو الليث هو القياس وهو قول علماءنا وقال بعضهم لا بد من بناء يكون ستر بينهما ما به تأخذ
واغما قال أصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمان أهل الإصلاح أما في زماننا هذا فلا بد من حاجز
بينهما في آخر بيوع الواقعات وفي الأجناس هذا قول أبي الليث في دعوى النوازل قال
أصحابنا في كتاب الدعوى في حائط بين اثنين انهم دم فبنى أحدهما بغير اذن صاحبه كان

متطوعا اذ لم يكن لاحدهما جولة ولم يذكر الجواب في الحائط الذي لهما عليه جولة وعن
ابن سلمة انه قال في حائط بين اثنين ولهما عليه جذوع او جولة فانهم دم الحائط فبناء أحدهما
وأبى الآخر ثم ان الذي بنى وضع عليه جذوعه وجاء الذي لم يبن فاراد ان يضع عليه جذوعه
أيضا فلما بنى ان يمنعه حتى يأخذ منه نصف ما أنفق في الجدار ولا يكون متطوعا وهذا قول
أصحابنا وقال أبو بكر الاسكافي ان كان الحائط بحال لو قسمت أرضه أصاب كل واحد منهما
مقدار ما يبنى عليه بناء محكما فهو متطوع في بناءه وان كان بحال لا يصيبه هذا المقدار لا يكون
متطوعا وله ان يرجع على شريكه بنصف ما أنفق ان أراد ان يضع عليه جذوعه وروى عن
ابن سماعة عن محمد انه يرجع في الحائط لانه له حق الوضع على جميع الجدار في الحائطين وذكر
في صلح النوازل جدار بين رجلين لهما عليه جولة فوهى الجدار فترعه أحدهما ببناء من
خالص ماله وأبى تمكن الآخر من إعادة جولته على ما كانت في القديم قال أبو بكر ان كان
للجدار في العرض ملوقسم تربة أصاب كل واحد منهما موضع ما يمكن ان يبنى عليه حائطا
ليس له أن يمنعه لان لصاحبه أن يقول لماذا لم تبن في نصيبك وتركت نصيبي وان لم يكن
للحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباني أن يحمل الجولة مالم يعطه قيمة البناء قال الفقيه
أبو الليث يعني اذا بنى باهر الحائط كما اذ بنى بغير أمره لا يرجع بشئ بمنزلة العلو والسفل اذا
انهدم فبناء صاحب العلو بغير أمر صاحب السفل والقاضى فهو متطوع وقال الهندي وانى في
حائط عليه جولة رجلين فسقط الحائط فبناء أحدهما عليه ونفقة بغير إذن صاحبه فله منع
صاحبه من وضع الجولة عليه حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مبيدا بحق القرار وان كان بناء
بأذنه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف النفقة التي ذهبت له في بناءه فهذا الجواب اذا
كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل أصله القسمة ولو قسم لا يصيب كل واحد منهما من أصله
ما يقدر على أن يبنى فيه حائطا يمكنه وضع جولته عليه فان كان أصل الحائط يحتمل القسمة
فان بنى بأذنه فالجواب كالأول وان بنى بغير إذنه كان له منعه حتى يصططع على شئ جدار
بين رجلين ولكل واحد منهما عليه جولة فوهى الحائط فاراد أحدهما أن يرفعه ليهصلحه
وأبى الآخر فينبى له أن يقول لصاحبه ارفع جولتك بأسطوانات وعمد ويخبر أنه يرفعه
في وقت كذا فيشهد على ذلك فان فعل ذلك والا فلهذا أن يرفع الجدار وان سقط جولته
فلا ضمان عليه وفي فتاوى الفضل حائط مشترك بين اثنين وهى ولا يؤمن من ضرر سقوطه
فاراد أحدهما النقص وامتنع الآخر يجبر على نقضه وقال أبو القاسم في جدار بين رجلين
لاحدهما عليه جولة قال الى أحدهما وتقدم اليه الذي له الجولة برفعه وأشهد عليه فلم
يرفعه حتى انهدم وآخر لصاحب الدار فان أقران الحائط بينهما وأنه كان مالا مخوفا وأنه
تقدم اليه بانه يرفع معه فاذا أفسد شيئا بسقوطه بعد امكن رفعه بعد الاثم اضمن نصف
قيمه وإذا أراد أحدهما سريكين نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه انى اضمن
لك كل ما يهدمك من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار بأذن شريكه لم يلزمه من ضمان

ما يهدم من منزل المضمون له ثمن كماله قال ضمنت لك ما يهلك من مالك ولو هدم ما جدارا بينهما
ثم بناه أحدهما بنقصه والاخر لا يطعمه النفقة ويقول اني لا أضع على الجدار حولة فله
ان يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباقي الحولة لانه كان له وضع الحولة
في الاصل والباقي لم يصير متطوعا في البناء وهو كالمأموروسيل هذا سيل العلو والسفل
صاحب العلو اذ اني السفل فله ان يرجع عما أنفق على صاحب السفل وان كان يقول صاحب
السفل لا حاجة الي في السفل وفي صلح التوازل قال أبو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما
عليه غرفة وللاخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من أسفله ورفع أعلاه بالاساطين ثم
أنفق جميعا حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أبي صاحب السقف ان يبني بعد ذلك
لايجز بران ينفق فيما جاوز ذلك وقال أبو بكر في جدار بين رجلين طوله مائة ذراع خمسون
ذراعا من ذلك مستوية بارض الدارين وخمسون ذراعا سطح أحد الدارين مستوية بارض
جدار الاخر فانهم الجدار كيف يبنيانه قال النصف الذي أرض دارهم مساو فعليهما
عمارتهم سواء والنصف الاخر على صاحب البيت الاسفل عمارته ان ينتهي الى أطراف
عوارضه ثم ما فوق ذلك فعليهما جميعا عمارته وفي شرب التوازل قال أبو بكر في جدار بين
رجلين وبيت أحدهما أسفل وبيت الاخر اعلى قدر ذراع أو ذراعين فانهم فقال صاحب
الاعلى لصاحب الاسفل اني اريد اني ابنى حديدي ثم يبني جميعا ليس له ذلك بل يبنيانه جميعا من
أعلاه الى أسفله قال أبو الليث فان كان بيت أحدهما أسفل باربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار
ما يمكن ان يتخذ بينهما فاصلا على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الاخر لانه
ليس بمنزلة الحائطين أسفل وعلو وقيل يبنيان الكل وهو قول أبي القاسم ثم يرجع الى
حيث مالكة عليه ثم بعد ذلك يشتر كان وقيل ان كان من مالكة الى ملك غيره مقدار ذراع
فهو على مالكة وان كان بخلافه فهو عليه ما حائط بين رجلين انهم جدار من منسه فظروا انه
ذو طاقين متلاصقين فيريد أحدهما ان يرفع جداره ويرغم ان الجدار الباقي يكفيه للسترة
فيما بينهما ويرغم الاخر ان جداره اذ انقي ذائقة واحدة يمين وينه لدم فان سجد منهم ان
الحائط بينهما قبل أن يبين انهما حائطان فكل الحائطين بينهما وليس لأحدهما ان يتحدث
في ذلك شيئا بغير اذن شريكه وان أقرا ان كل حائط اصحابه فكل واحد منهما أن يتحدث
فيه ما أحب ولو كان الحائط بين رجلين ولهما عليه حولة وحولة أحدهما أسفل من حولة
الاخر فاراد أن يرفع حولته ويضعها بأزاء حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منه وان
كان حولة أحدهما في وسط الجدار من أسفله الى أعلاه وحولة الاخر في أعلاه فاراد
صاحب الاوسط ان يضع حولته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفله الى أعلاه بينهما
ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ان يفعل ذلك وان كان يدخل عليه مضرة ليس
له ذلك ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للاخر عليه حولة فاراد الذي لا حولة له أن
يضع عليه حولة مثل حولة شريكه ان كانت حولة شريكه محدثة فلا تخران بضع حولة

مثل حولة شريكه وان كانت حولة شريكه قديمة فليس للآخر أن يضع عليه حولة مثل
حولة صاحبه وقال أبو الليث ان كان الحائط يتحمل ذلك فله مطلق الا يرى ان أحدهما بناقوا
في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا آخران يزيد في جذوعه ان كان يتحمل
ذلك ولم يشترطوا قديما ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما عليه جذوع
فأراد الآخر أن ينصب عليه جذوعا فذعه صاحبه من ذلك والحائط لا يعمل الجملة في إذا
كانا مقرين ان الحائط بينهما يقال اصحاب الجذوع ان شئت تحط عنه جلك لتستوى مع
صاحبك وان شئت تحط عنه ما يمكن شريكك من الحمل لان البناء الذي عليه ان كان بناء
بغير رضا صاحبه فهو متهمة ظالم وان كان بناء برضا صاحبه فهو عارية الا يرى ان دارا بين
رجلين واحد هما ساكنهما فإراد الآخر أن يسكن معه والدار لا تنسك كنهما فانهما يتهايان
فيها كذا ههنا قال أبو الليث وقد روي عن أبي بكر خلاف عذرا بقول أبي القاسم ناخذ
قال أبو بكر إذا كان لرجل بناء على حائط بينه وبين آخر فأراد أن يحول الجذوع من
مواضعها الى مواضع أخرى أو أراد أن يسفلها أو يرفعها فان أراد ان يجعل الجذوع من
الايمين الى اليسر أو من اليسر الى الايمن ليس له ذلك وان أراد أن ينقل الجذوع من أعلى
الحائط الى أسفله أو بأشبهه لان هذا أقل ضررا بالحائط وان أراد أن يرفعها عما كان ليس
له ذلك لانه يكون أكثر ضررا لان الأساس يتحمل ما لا يتحمل رأس الحائط ولو ان جدارا
بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد البناء عليه ويندعه الا آخر فان كان الملاك لهما لم يكن
لأحدهما ان يزيد عليه جلا بغير اذن صاحبه هذه الجملة من قولنا أحد الشريكين اذا بنى في
أرض مشتركة الى ههنا من الفتاوى الصغرى طاحونة لهما انفق أحدهما في ممرتها
بالاذن الا آخر لم يكن متبرعا فلا يصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به حائط لهما فهدمه
أحدهما يجبر على البناء اذا أنفق محلا يتعلق به حق الغير فيجبر على الاعادة من الفصولين ولو
وطئ مكتبة بينه وبين غيره ممر افعليه في نصفه نصف مهر واحد وفي نصف شريكه لكل
وطء نصف مهر وذلك كله لام مكتبة من نكاح الوحيين ولو ولدت مكتبة من أحد
الشريكين بصير نصيبه أم ولد له عند أبي حنيفة ولها الخيار عنده ان شاءت مضت على
المكتبة وان شاءت عجزت نفسه فان عجزت نفسها فكلها أم ولد له عند ويضمن
لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والا أخذت العقر فاذا أدت عتقت والولاء لهما عنده
وقالا كلها أم ولد ومكتبة ويغرم نصف عقرها ونصف قيمتها من دعوى الجمع جارية
بين اثنين باعها أحدهما باذن شريكه ثم حط أحدهما من الثمن أو آخر فلو كان بائعا صح
ويضمن حصه شريكه وعند أبي يوسف لم يصح في حصه شريكه وأما من لم يبيع فصح حطه في
حقه لا في حق الآخر من الفصولين من الفصل السابع والعشرين رجلان لهما دين
مشترك على رجل فآخذ أحدهما حصته من المدينون كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض
وان أراد أحدهما ان يأخذ من المدينون شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالحيلة في ذلك ان

يحب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم هو يرى الغريم عن حصته من الدين
فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة من قاضيان **لو** كان بينهما دين
من ثمن عبد باعاه من رجل أو قتل عبدا لهما أو غصب أو استلم أو ورثا دينا على رجل
فقبض أحدهما نصيبه وهو في حوزته ومملكه ولم يقبض من حصته شريكه شيئا يمكن لشريكه
أن يشاركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو أجودا أو أرقا أو أن أخرجه القابض
من ملكه لم يكن لشريكه على الغير سييل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض
الشريك فلا ضمان عليه فيما قبض ويكون مستوفيا وما بقي على الغريم لشريكه من القنية
كل دين مشترك بين رجلين إذا قبض أحدهما شيئا منه يشاركه الآخر في المقبوض وان كان
أجودا أو أرقا وان شاء سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم بنصيبه وإذا تبع الغريم
لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض مالم يتو ما بقي على الغريم وإذا تولى يرجع عليه في
المقبوض لان الساكت أغنا سلم المقبوض للقابض بشرط أن يسلم له ما على الغريم ولو أخرج
القابض المقبوض عن ملكه بأن باعه أو رهنه أو قضاه غريمه فلا يساكت ان يأخذ
ممن في يده ولكنه يضمن القابض مثل نصفه وإذا قبض منه الساكت كان للقابض أن
يرجع به على الغريم ولو أقر أحدهما أنه كان للمطلوب عليه مثل نصيبه قبل دينهما أو جنى
عليه جناية يكون أقرشها مثل نصيبه برئ المطلوب من حصته ولا تنسئ لشريكه عليه وكذا
لو أنلف عليه متاعا لا يرجع شريكه عليه الا اذا غصب من المطلوب ثوبا ثم أقرقه أو هلك في
يده فلشريكه أن يرجع عليه لانه سلم له عين مال يمكن الانتفاع به شخصيا له المقاصة فصار
كالجناية ولو أقر أحدهما نصيبه لا يصح عند أبي حنيفة خلافا لهما لان تأجيل أحدهما
يتضمن اضرار صاحبه لانه بالتأجيل قصد تعجيل جميع مؤنة التقاضي والقبض على صاحبه
لان الساكت متى قبض نصيبه من الدين ثم حل الاجل كان للمؤجل أن يشاركه فيما قبض
فيصير ما بقي على الغريم بينهما فيؤجل نصيبه من الباقي ثم يرضى حتى يصير جميع مؤنة القبض
على الساكت ولو اشترى أحدهما بنصيبه ثوبا فلشريكه أن يرجع عليه بربع الدين ولا
سييل له على الثوب ولو ارتهن أحدهما بحصته وهلك عنده فلشريكه أن يضمنه ولو صالحه
من حقه على ثوب فالصالح ان شاء أعطاه مثل نصف حقه وان شاء دفع اليه الثوب ولو
استأجر أحدهما بنصيبه فلشريكه أن يأخذ منه ربع الدين ولو تزوج المديونة على حصته
من الدين لا يرجع شريكه عليه بشئ ولو تزوجها على ثمنها منه مرسلة فلشريكه أن يأخذ
منه نصف حقه لان النكاح متى أضيف الى دين في ذمتها تعلق بعينه ففسط عنها فلم يصر
الزوج مقتضيا لدينه ومتى أضيف الى دراهم مرسلة تعلق بعينه ذمته فالتقيا قصاصا
فصار الزوج مقتضيا لدينه من الوجه **لو** أحد الشريكين في دين مشترك لو ضمن نصيب
صاحبه لم يجز وما أدى بحكم هذا الضمان يرجع فيه بخلاف أدائه نصيب صاحبه من الدين
عن الغريم من غير سبق ضمان فانه لا يرجع ولو تولى نصيبه على الغريم ولو قضى الغريم

حصة أحدهما أو تبرع به أجنبي وسلم الآخر ثم توى نصيبه فله ان يرجع ويشارك صاحبه فيما قبض من الفصولين

(الفصل الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو شركة المفاوضة) ركنها الإيجاب والقبول وهو ان يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت وهي على أربعة أوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهو ان يشترك الرجلان فيتساويا في مالهما وتصرفهما ودينهما والمراد بالمال ما يصح الشركة فيه ولا يعتبر التفاضل فيما لا يصح الشركة فيه فهذه الشركة جائزة عندنا استحسانا وعند الشافعي لا تجوز وهو القياس وتجوز بين الحرين الكبيرين المسلمين أو الذميين فان كان أحدهما كتابيا والآخر حريويا تجوز أيضا ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين العربي والبالغ ولا بين المسلم والكافر وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا تجوز للتساوي بينهما في الوكالة والكفالة ولا تجوز بين العبدين ولا بين الصبيين ولا بين المكاتبين وفي كل موضع لا يصح المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كانت عنانا فان ورث أحدهما مالا يصح فيه الشركة أو وهب له ووصل اليه بطات المفاوضة وصارت عنانا وان ورث أحدهما عرضا فهو له ولا تنفد المفاوضة وكذا العقار وتنفذ المفاوضة على الوكالة والكفالة وما يشترط لكل واحد منهما ما يكون على الشركة الاطعام أهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الادام واللبائع ان يأخذ بالثمن أيهما شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع على المشتري بحصته عما أدى وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالأخرى ما من له بما يصح فيه الاشتراك البيع والشراء والاستئجار ومن القسم الآخر الجزائية والتسكاح والخلع والصلح عن دم العمد وعن النفقة ولو كفل أحدهما بعمال عن أجنبي بأمره لزم صاحبه من أبي حنيفة وقال لا يلزمه كالأقراض والكفالة بالنفس وعن أبي حنيفة يلزم صاحبه في الأقراض ولو كانت الكفالة بغير أمره لم يلزمه صاحبه في الصحيح وضمان الغصب والاستملاك بمنزلة الكفالة بأمره عند أبي حنيفة من الهداية وفي درر البحار لو غصب أحد المفاوضين شيئا فهلك أو غاب حتى ضمن لا يؤخذ به شريكه عند أبي حنيفة وقال لا يؤخذ به شريكه أيضا انتهى ولو أقر أحد المفاوضين بدين لايه أو لمن بعناه ممن لا تقبل شهادته له بولاد أو زوجية لم يصح اقراره في حق شريكه حتى لا يؤخذ به شريكه عند أبي حنيفة وقال لا يجوز اقراره في حقه وفي حق شريكه ما خلا عبده ومكاتبه وقول الامام أظهروا من الحقائق واقارره لمعتدته المبانة بدين باطل عند أبي حنيفة ولو أعتق أم ولده وأقر لها بدين يلزمهما وان كانت في عده كما تقبل شهادته لمعتقته ولا تقبل لمطافقته من الوجيز لو اشترى أحد المفاوضين جارية لنفسه ليطأها بأمر شريكه فهي له خاصة استعسا ناوليها ان يطالب بالثمن أم جانتها فان أدى المشتري الثمن من مال المفاوضة لا ضمن نصف الثمن للآخر بل هي له بغير شيء عند أبي حنيفة وقال يرجع عليه بنصف الثمن كافي شراء الطعام والكسوة من

الهداية قيد بقوله باذن لانه لو كان بلا اذن فهي على الشركة اتفاقا ذكره في شرح المجمع
 ولا احد المتفاوضين ان يكاتب عبدا كان بينهما وان يأذن للعب في التجارة وان يدفع المال
 مضاربة وان يفاوض غيره عند محمد وعند أبي يوسف لا يفاوض غيره ويجوز لاحدهما ان
 يشارك شركة هنان وان يزوج الامة ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهم امانة من
 تجارتهم سما جاز في القياس ولا يجوز في الاستحسان وهو قول علمائنا ولا احد المتفاوضين ان
 يرهن ويرهن وليس له ان يصبر استحسانا عندنا ولا ان يعتق على مال ولا ان يزوج العبد
 امرأه ولا يقرض فان أقرض كان ضامنا نصفه ولا حده ما ان يضع بضاعة وله ان يودع
 ولو أضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع جاز شراؤه
 للآخر خاصة وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز شراؤه على الآخر
 وعلى شريكه وان لم يكن مدفوعا اليه كان مشتريا للآخر خاصة ولو أمر أحد المتفاوضين
 رجلين يشتريان عبد الهما وسمى بنفس العبد والثمن فاشترياه وقد افرق المتفاوضان عن
 الشركة فقال الآخر اشترياه بعد التفرق فهو لى خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق
 فهو بيننا كان القول قول الآخر مع عينه والبينة بينة الآخر ان أقام البينة ولا قبل فيه
 شهادة الوكيلين لانهما يشهدان على فعل أنفسهما فان قال الشريك لا ندرى متى اشترياه
 فهو للآخر وان قال الآخر اشترياه قبل الفرقه وقال الآخر اشترياه بعد الفرقه كان
 القول قول الذي لم يأمره والبينة بينة الآخر ولو كان هذا الاختلاف في شركة العنان فهو
 كذلك متفاوضان ادعى أحدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه بالثلثين
 وكلاهما مقران بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكما
 للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو مناع البيت أو رزق العيال أو جارية ليأطأها فان
 ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك بعد الفرقه ولو لم يفرقوا ولكن مات
 أحدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهو هذا او مالوا فترقا ثم اختلفا في مقدار الشركة سواء
 لا يشارك المتفاوض شريكه في جائزة يجيزها السلطان اياها وقد قبضه كل وديعه تكون عند
 أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل ان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان
 الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جملة التجارة لانه يفيد المالك في المضمون فان قال
 المولى ضاعت منه قبل موته لم يصدق وان كان المولى هو المستودع صدق ذكره في الوجيز
 واغارة المفاوض وكل طعامه وقبول هديته في المطعم واجابة دعوته بغير أمر شريكه جائز
 ولا ضمان على الاكل والمتصدق عليه ذكره في الوجيز ولو كسا المفاوض رجلا ثوبا أو وهب
 دابة أو وهب الذهب والقضة والامتنع والحبوب لم يجز في حصصه شريكه وانما يجوز ذلك في
 الفاكه والحم والخبز واشبهه ذلك مما يؤكل ولو أعار أحد هداية من شركته ما فكر بها
 المستعير فطعت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي ركبها اليه فأيها مصدق في الاغارة الى ذلك
 الموضع يرى المستعير من ضمانها ولو ائتمرها أو أحد هداية ليركبها الى مكان معلوم فكر بها

شريكه فطبت فانه ما يضمنان جميعا لان ركوب صاحبه لم يرض به صاحب الدابة فكان
هذا ضمنان الاستهلاك فيلزهما فان كان ركبها في حاجته ما كان الضمان في ماله وما وان
كان ركب في حاجته نفسه فهو ما يضمنان لما قلنا الا انهما ان ادياه من مال الشريك رجع
الشريك على الركب بنصيبه من ذلك وان استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة
الى مكان معلوم فحمل عليه اشريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما او لخاصته
فلا ضمان عليه لان في الاعارة للعمل لا يفيد التقييد بخلاف الركوب ولو استعار أحدهما
ليحمل عليها عدل غزل زطى فحمل عليه اشريكه مثل ذلك العدل لا يضمن ولو حمل عليها
طباقة كان ضامنا لان الجنس مختلف بنقاوت الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها غير
ذلك الجنس كان ضامنا فكذلك شريكه ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاضيم حنطة
فحمل عليها عشرة مخاضيم شريكه من شركتهما لا يضمن لان هذا أخف على الدابة وكذا لو كانا
شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما الجواب فيه كالجواب في الاول ولو استعارها ليحمل
عليها حنطة رزقا لاهله فحمل عليه اشريكه شريكه له خاصة كان ضامنا ولو باع أحد
المتقاضين شيئا ثم وهب الثمن من المشتري أو أراه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد ويضمن
نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك ولو باع أحدهما ثم أقال صاحبه صحت الاقالة ولو
اشترى أحدهما طعاما لنفسه كان الثمن عليه ما بخلاف أحد شريكي العنان فان هناك انما
يملك كل واحد منهما الشراء بالنسيئة اذا كان في يده من مال الشركة جنس ذلك الثمن أما اذا
لم يكن فثمر أو بالنسيئة يكون استدانته على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية
الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المفارضة ولو قبل أحد المتقاضين سلفا في طعام
جاء ذلك على شريكه لانه من صميم التجار ولو باع أحد المتقاضين من صاحبه ثوبا من الشركة
ليقطعه ثوبا لنفسه جاز لان هذا العقد مفيد فان قبل هذا العقد لا يختص المشتري بملك
الثوب ويختص بهذا العقد وكذلك الوبايع جارية من الشركة لبطاها وطعاما ليحمله رزقا لاهله
جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشريكه كالمو باع من أجنبي وان اشترى أحدهما من
صاحبه شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبيل البيع ولو
ان أحد المتقاضين باع شيئا ثم افترا ولم يعلم المشتري بافتراقهما كان له ان يدفع جميع الثمن
الى أيهما شاء وان كان علم بالفرقة لم يدفع الا الى العاقد ولو دفع الى شريكه لا يبرأ عن نصيب
العاقد وكذلك لو وجد به هيبا لا يخاصم الا البائع ولو كان المشتري رده على شريكه البائع
بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تعذر الرد ثم افتراقا كان له ان
يأخذ بالثمن أيهما شاء ولو استحق المبيع بعد الفرقة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان يأخذ
بالثمن أيهما شاء بخلاف الرد بالعيب بعد الفرقة لان غنة انما يجب الثمن على البائع وقت الرد
فاذا كان الرد بعد الفرقة لا يكون للمشتري أن يطالب الا آخره ومن شرط صحة المقاضاة
التساوي في الربح لا يفضل أحدهما وان باع أحدهما شيئا أو أادان رجلا أو كفل له رجلا

يدين أو غصب منه مالا لشريكه الآخر أن يطالب به وإن أجر أحدهما عبداً خالصه من
ميراث لم يكن لشريكه أن يطالب بالآخر وكذا كل شيء له خاصة وباعه لم يكن لشريكه أن
يطالب بالثمن ولا للمشتري أن يطالب الشريك بتسليم المبيع وإن أقر أحدهما بدين أو
اشتري أو استأجر أو قبض بعقد فاسد أو غصب مالا أو استهلك أو خالف في رديعه أو عارية
أو اجارة أو كف لرجل بمال من غن مبيع أو مهر أو نفقة فرضها الحاكم أو جمعه أو جناية
فللذي وجب له الحق أن يطالب به ويطالب شريكه وعندهما كفضل به أحدهما لا يلزم
الآخر وما يلزم من مهر نكاح أو وطء بشبهة أو جنى على بنى آدم ولزمه الأرض لزمه خاصة
دون صاحبه هذه الجملة من فاضى خات وبهض منها في أول الفصل عن الهداية ❀ ولا حد
المفاوضين أن يهرن مال المفاوضة بدين المفاوضة و يدين له خاصة بغير إذن شريكه وبكل
ويرجع الوكيل بالثمن على أيهما شاء ويعلى الآخر عزله وما أدى أحد المتفاوضين بما يلزمهما
بعقد المفاوضة لم يرجع على شريكه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بالزيادة كافي الوحيز
وإن قال أحدهما اشتريت متاعاً فعليك نصف ثمنه وكذبه فإن كانت السلعة قائمة فالقول قوله
وإن كانت هالكة لا يصدق وكذا لو أقر شريكه أنه اشتري وأنكر القبض ❀ مفادى أو دعى
شياً من ماله ما فقال المودع رددته إلى أحدهما صدق وإن بحسد المدعى عليه لم يضمن بقوله
وكذا الوثام أحدهما ثم ادعى المودع الدفع إلى الميت في حياته لم يضمن ولا يصدق في حق الورثة
ولا في تركته ويستخلف الورثة على العلم وإن ادعى الدفع إلى ورثة الميت وحلفوا ما قبضوه
يضمن حصه الحى وهو بين الحى وورثة الميت ولو قال المستودع دفعت إلى أحد المتفاوضين
فأقر أحدهما بحسد الآخر برى المودع والمقر يصدق على نفسه وعلى شريكه من باب
الاختلاف من الوحيز ❀ أحد المتفاوضين إذا مات ولم يبين حال المال الذى في يده لا يضمن
من أمانات الاشياء ❀ الشريك شركة مفاوضة أو عتاق إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق عاد أميناً
من الخلاصة والله أعلم

❀ (الفصل الثالث في شركة العنان) ❀ تنعقد على الو كالة دون الكفالة وهى أن يشترك اثنان في
فوع برا أو طعماً أو بشر كافي صوم التجارات ولا يذكر الكفالة ويصح التفاضل في المال
للحاجة ويصح أن يتساوى في المال ويتفاضل في الربح ويجوز أن يعقدها كل واحد منهما
ببعض ماله دون البعض ولا تصح إلا بما تصح به المفاوضة وما اشتراه أحدهما للشركة طواب
بثمنه دون الآخر ثم يرجع على شريكه بحصته إن أدى من مال نفسه فإن كان لا يعرف ذلك
الابقوله فعليه الحجة وإذا هلك مال الشركة أو أحد المالكين قبل أن يشتري شيئاً بطلت الشركة
وأيهما هلك هلك من مال صاحبه إن هلك في يد صاحبه فظاهر وكذلك إن كان في يد الآخر
لأنه أمانة في يده بخلاف ما بعد الخلط حيث يهلك على الشركة وإن اشتري أحدهما بماله
وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرطت الشركة شركة عقد عند محمد
خلاف الحسن بن زياد حتى إن أيما باهه جاز بيعه ويرجع على شريكه بحصته من غنه هذا

اذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بالمال الآخر
ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما على ما شرطوا ويكون شركة ملك
ويرجع على شريكه بحصته من الثمن وان كانا ذكرا مجردا للشركة ولم ينصا على الوكالة فيها
كان المشتري للذي اشتراه خاصة وتجوز الشركة وان لم يتخاطا المال **❦** ولكل واحد من
المتفاوضين وشريكي العنان ان يبيع المال ويستأجر للعمل وبودعه ويدفعه مضاربة
وعن أبي حنيفة انه ليس له ذلك لانه نوع شركة فلا يملكها والا لاول اصح وهو رواية الاصل
ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال بدامانة من الهداية والصغير في يده راجع الى الوكيل
نص عليه ابن كمال في الايضاح وعلاه بقوله لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه البسذل
والوثيقة فصار كالوديعة انتهى **❦** ولا ينعدي على ما عينه صاحبه من بلد أو سلامة ووقت
وتقابل هذه في مضاربة الكثر **❦** لو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا تجاوز
خاروز وهاتين حصص الشريك ولو اشترى شركة عنان على ان يديه بالنقد والسياسة ثم نهي
أحدهما صاحبه عن البيع بالنسيئة صح النهي من الخلاصة **❦** والتوقيف ليس بشرط لصحة
هذه الشركة فان وقتنا ذلك وقتا بان قال ما اشترى اليوم فهو بيننا صحت التوقيت وما اشترى
اليوم فهو بينهما وما اشترى بعد اليوم يكون للمشتري خاصة ولو قال أحدهما لصاحبه في
العقد بيع بالنقد ولا تبع بالنسيئة اختلف في المتأخرين بعضهم جوزوا ذلك **❦** ولو تفاوتا في
المال في شركة العنان وشروط البيع والوضعية نصفين قال في الكتاب الشركة فاسدة قالوا
لم يرد محمد بنهما فساد العقد انما أراد به فساد شرط الوضعية لان الشركة لا تبطل بالشرط
الفاسد وكذا لو شرط الوضعية على المضارب كان فاسدا ولو اشترى كاشركه مطابقة كان
لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة وان باع احدهما كان لكل واحد منهما
ان يأخذ رهنه ثمن مباح ولو باع أحدهما لا يكون للآخر ان يقبض شيئا من الثمن ولا يخصم
فهما باع صاحبه فالخصومة في ذلك الى الذي ولي العقد وان قبض الذي باع أو وكل وكبلا
بذلك جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر من
الوكالة سارحارجا عن الوكالة فان وكل البائع رجلا لا يتقاضي ثمن مباح فليس للآخر ان
يخرجه عن الوكالة **❦** وذكر في الصلح أحدهما شريكي العنان اذا أخرجهما من الشركة وجعل
المسئلة على وجوه ثلاثة اذا وجب الدين بعقد أحدهما لا يصح تأخير الآخر لا في حصته
ولا في حصته صاحبه في قول أبي حنيفة وعندهما يصح في حصته خاصة والوجه الثاني اذا
وجب الدين بعقد أحدهما فأخر أحدهما فكذلك لا يصح تأخير الآخر أصلا في قول أبي حنيفة وعندهما
يصح في حصته الذي أخر ولا يصير ضامنا والوجه الثالث اذا وجب الدين بعقد أحدهما فأخر
الذي ولي العقد يصح تأخير في الكل عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يصح في نصيب
الذي أخر خاصة **❦** وذكر في كتاب الشركة أحدهما شريكي العنان اذا أخرجهما في حصته لا يصح
تأخير الآخر أصلا الا باذن الشريك وعند صاحبه يصح تأخير في حصته وفي شركة المفاوضة اذا

آخر أحدهما أصح تأخير في الكل في جميع الوجوه وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا
وليس لأحد الشرى يمكن أن يفرض شيئا من المال المشترك ولو رهن أحدهما متاعا من
الشركة بدون علم الآخر لا يجوز لأن صاحبه لم يسلطه أن يرهن وإن ولي المبيعة أن يرهن بالثمن
ولو قال أحد الشرى يمكن لصاحبه أن يخرج إلى نيسابور ولا تجاوز فهو لك المال ضمن حصه
الشرى ١٢ ولو قال أحد شرى يكي العنان أني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه
خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون حجة عليه ١٣ وإن وكل واحد منهما صاحبه
بالاستئذان لا يصح الأمر ولا يملك الاستئذان على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على
صاحبه لأن التوكيل بالاستئذان توكيل بالتقراض والتوكيل بالاستئذان باطل
لأنه توكيل بالتسكيد إلا أن يقول الوكيل المقرض أن فلانا يستقرض منك ألف درهم
فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل ١٤ وشرى العنان إذا سافر بمال الشركة
صح ذلك منه في الصحيح في قول أبي حنيفة ومحمد وعن أبي حنيفة في رواية ليس لشرى
العنان أن يسافر وهو قول أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية فرق بين السفر القريب
والبعيد فقال إذا كان لا يغيب إسلام من منزله كان بمنزلة المصروع عنه في رواية يجوز المسافرة
بما لا أجل له ولا مؤنة وعلى قول من يجوز المسافرة لشرى العنان لو أذن له بالمسافرة نصا
أو قال له أعمل فيه برأى فمسافر كان له أن ينفق على نفسه من كرائه ونفقة وطعامه
وإدامه من جملته رأس المال في رواية الحسن عن أبي حنيفة قال محمد وهذا استحسان
فإن ربح فحسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال ١٥ رجل قال
لغيره ما اشتريت اليوم من أنواع التجارة فهو بيني وبينك فقال لا تخزنم فهو جائز وكذا
لو قال كل واحد منهما لصاحبه ذلك جائز أيضا لأن هذه شركة في الشراء وليس لأحدهما
أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى إلا بإذن صاحبه ولو قال أحدهما للآخر ما اشتريت
من الرقيق فهو بيني وبينك فكذلك ليس له أن يبيع حصه صاحبه مما اشترى إلا بإذن
صاحبه ولو قال أحدهما للآخر ان اشتريت عبدا فهو بيني وبينك كان فاعدا لأن الأول
شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح إلا أن يسمى نوعا فيقول عبدا خراسانيا
ومما أشبه ذلك ١٦ شرى بكان شركة عنان اشتريا أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعمل معك
بالشركة وناب فعمل الحاضر بالامتنع فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب
شرى لأن قوله لا أعمل معك بمنزلة قوله فاستخمتك الشركة وأحد الشرى يمكن إذا فسخ الشركة
ومال الشركة أمتعة فالواضح ١٧ أحد شرى يكي العنان إذا رهن بدين ذكرنا أنه لا يجوز فإن
هلك الرهن في يده وقيمه مثل الدين يذهب حصته من الدين والشرى بالخيار أن يسار جع
بحصته على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وإن شاء ضمن شرى ب
حصته من الدين ١٨ ولكل واحد من شرى يكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة ويشتري
إذا كان في يده مال ناض من الشركة وإن كان عنده مكبل أو موزون فاشترى بذلك الجنس

شياً جاز شراً أو على شريكه وان لم يكن في يده مدراهم ولا دنانير فاشترى بالمدراهم أو الدنانير
كان المشتري له خاصة دون شريكه وعن أبي حنيفة في رواية إذا كان في يده دنانير
فاشترى بالمدراهم جاز ولا يشترى بالعنان أن يكاتب عبداً من تجارته ما ولا أن يزوج
أمة من شركتهما ولا أن يعق على مال وان أقر أحدهما بجارية في يده من الشركة أنها رجل
لم يجز أقراره في نصيب شريكه وان كان صاحبه قال له اعمل فيه برأيتك من قاضيان إذا
أقر أحدهما بدين من تجارتهما أو أنكر الآخر لزم المقر جميع الدين ان كان هو الذي تولاها
وان أقرانها تولاها لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وان أقرانه تولاها لم يلزمه شيء ولو باع
أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذا كل دين وليه أحدهما وللمديون أن
يمنع من الدفع اليه فان دفع إلى الشريك برى من نصيبه ولم يبرأ من حصة المديون استخسنا
والقياس أن لا يبرأ من حصة القابض أيضاً من الخلاصة اعتلت دابة مشتركة وأحدهما
الشريك يكتن غائب وقال جماعة البيطارين لا بد من كيهافكرواها الحاضر فله كذا لا يضمن
ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسد طفت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة
الآخر وفا من أن يملك المتاع أو ينقص جاز ويرجع على شريكه بخصته ولو استأجر
أحدهما شيئاً من تجارتهما جاز ولو باع أحدهما فاقان الآخر يسع صاحبه صححت الأقالة
ولو باع أحدهما شيئاً فرد عليه بعيب بغير قضاء جاز عليه ما وكذا لو حط من الثمن وكذا
لو وب بعض الثمن ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه وعلى صاحبه ولو قال كل واحد
منهما لصاحبه اعمل فيه برأيتك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في التجارات من
الرهن والارتمان والدفع مضاربة والسفربة والخلط بماله والمشاركة مع الغير ولا يجوز على
شريكه ما كان اتلافاً أو تعليقاً بغير عوض إلا أن ينص عليه ولو شارك أحدهما رجلاً في شركة
عنان فما اشترى الشريك الثالث كان النصف للمشتري والنصف بين الشريكين الأولين
وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث
ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لانه تمليك مال بمال فكان بمنزلة
الصرف ولو أقر أحد الشريكين أنه استقرض من فلان القام من تجارتهما يلزمه خاصة
وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون للمقرض أن
يأخذ منه وليس له أن يرجع بنصفه على شريكه لان التوكيل بالاستقراض باطل فيستوى
فيه الاذن وعدم الاذن أحد شريكي العنان لو أقران دينهما مؤجل إلى شهر صرح أقراره
بالاجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما صاحبه برأؤه من نصيبه ولو أمر
رجلاً بأن يشتري له عبداً فلان بينه وبينه فقال المأمور نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل
آخر وقال اشتره بيني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان للآخر
الاول نصف العبد وللآخر الثاني نصف العبد ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكالة
بغير محضر من الاول وان قال له الثاني ذلك بمحضر من الاول ثم اشترى العبد فان العبد يكون

بين المأمور وبين الآخر الثاني نصفين ولا شيء للاول ولولقيه ثالث أيضا وقال اشترى بيني وبينك نصفين وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو الاول والثاني وليس للثالث ولا للمشتري شيء **§** رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشراكة فيه فاشركه كان العبد بينهما نصفين وكذا لو اشرك رجلين بصير بينهما اثلاثا ولو اشرك رجلا بعد ما اشترى العبد ثم اشرك رجلا آخر لم يذ كر هذا في الحكاي وروى ابن سماعة عن محمد انه قال للذي اشركه أولا نصف العبد وأما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فيه النصف ولو كان العبد بين رجلين اشترى به فاشركا فيه رجلان في القياس يكون للرجل نصف العبد ولكل واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهما اثلاثا من قاضي خان **§** ولو هلك المشتري قبل التسليم الى شريكه في الصور المذكورة لم يلزمه الثمن صرح به في الوجيز ولو أن رجلا اشترى متاعا فاشرك فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة **§** رجل اشترى رجلا أن يشتري عبدا بعينه بينه وبينه فقال المأمور نعم فذهب المأمور واشترى واشهد أنه اشترى لنفسه خاصة فإن العبد يكون بينهما على الشرط لانه وكاه بشراء نصف عبد بعينه والوكيل بشراء نصف عبد بعينه اذا اشترى لنفسه بمثل الذي اشترى به حال غيبة الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته وكذا لو اشرك رجلان على ان ما اشترى كل واحد منهما - ما اليوم فهو بينهما لم يستطع أحدهما ان يخرج نفسه عن الوكالة لا بمحض من صاحبه لان كل واحد منهما يكون وكيل عن صاحبه فيما هو من جنس تجارته - ما فلا يملك اخراج نفسه عن الشركة لا بمحض من صاحبه **§** رجلان اشترى كاشركة عنان في تجارته - ما على ان يشتريا ويديهما بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة لان كل واحد منهما ما يصير وكيل لاجل الشركة والوكالة تقبل التخصيص فاما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما ما وشرائه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالأكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه وان لم يكن كان مشتريا لنفسه لانه لو نفذ على شريكه يكون مستد بئاعى المال وليس لشريك العنان ولاية الاستدانة بطلاق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يده وراهم فاشترى بالدينار نسيئة في القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان يكون مشتريا على الشركة ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في تجارته - الزم المقر جميع ذلك ان كان الذي هو عليه وان أقر انهما وليا له نصفه وان أقر ان صاحبه وليه - لا يلزمه شيء بخلاف شركة المفوضة فان شئ كل واحد منهما يكون مطالبا بذلك هذه الجملة من قاضي خان **§** ثلاثة اشترى كواجمال معلوم شركة صحيحة على قدر رؤس أموالهم فخرج واحد منهم - الى ناحية من النواحي بشركتهم ثم ان الحاضر من شارك رجلا آخر على ان تلت الربع له والثلثين بينهما ثلثاه للحاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء

الغائب فلم يتكلم بشئ واقتسموا ولم يرزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال واستهلكه فاراد الغائب أن يضمن شريكه فان الرجح على ما اشترطوا ولا ضمان عليهم ما وعده بعد ذلك رضا بالشركة من الخلاصة ١٠ ولو اشترى أحدهما من جنس تجارتهما وأشهد عند تجارتهما فهو له خاصة ولا أحدهما أخذ المال مضاربة والرجح له خاصة وان أخذه ليتصرف فيما ليس من تجارتهما أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون الرجح نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال من الوجهين ١١ ولا يملك أحد الشريكين تزويج عبده من الشركة بلا إذن صاحبه ولا اعتاقه ولو عمل ولا يبيع عبده لنفسه ولا لهبة شئ من ماله ما ولو بعوض ولا اقراضه ولا تصدقه الا بيسير هذه الجمل في المكاتب من الوقاية ١٢ اقرار شريك العنان في بيع أو شراء شئ قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وبشرائه شئ مستهلك يكون ثمنه دين عليه دون شريكه هذه في الاقرار من الوجهين ١٣ مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلا يضمن كالومات مجهلا للعين من القنية

((الفصل الرابع في شركة الصنائع)) وتسمى شركة التقبل فالخياطان والصدىعان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك عندنا خلافا للشافعي كافي الهداية والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط صرح به في الوقاية ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا لمالك وزفر ولو شرط العمل نصفين والمال اثلاثا جاز وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزم شريكه حتى ان كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالاجر ويبرأ المدافع بالدفع اليه من الهداية وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مفاوضة عند اجتماع شرائط المفاوضة بان شرط تساويهما في الرجح والوضعية وأن يكون كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فيما لحقه بالشركة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة بما وجب على صاحبه ومتى كانت عنانا فاعطيا طاب به من مباشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كانت عنانا وان شرط المفاوضة كانت مفاوضة فاذا عمل أحدهما دون الآخر والشركة عنان أو مفاوضة كان الاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرط أحدهما فضلا فيما يحصل من الابرة جاز اذا كانا شرطتا التفاضل في ضمان ما يتقبلانه وعن أبي حنيفة ما جئت يد أحدهما كان الضمان عليهما يأخذ أيهما شاءا وعن أبي يوسف اذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الاجر والى أيهما دفع الا بغيري وان لم يتفاوضا وهذا استحسن لان تقبل أحدهما العمل جعل كتقبل الآخر فصار في معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما انه دفع اليه ثوبا بالخياطة وأقر به الآخر صرح اقراره بدفع الثوب وبأخذ الاجر لانهما كالمفاوضين فاقرار أحدهما يصح في حق الآخر وعن محمد أنه لا يصح صدق المقر في حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لا يلزم الآخر من قاضي خان ١٤ وفي الوجهين ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون

أو اشنان أو أجزأجبر أو أجرة حافوت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه فان لم يرض مدة
الاجارة أو المبيع قائم زمههما جميعا كافي شركة العنان انتهى ١٢ ولوان رجلا سلم ثوبا
الى خائط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفادضة فله صاحب الثوب أن يطالب
بالعمل أيم - ماشاء لان الشركة اذا كانت بينهما كانا كشخص واحد ولو انهما افترقا أو مات
الذي قبض الثوب لا يؤخذ الا تخربا لعمل لان ما يوجب الاتحاد كانت الشركة فاذا انقطعت
بقيت الكفالة فاذا كان الشرط على الخياط أن يخيط بنفسه لا يطالب الا تخربا بحكم الكفالة
لان الشرط على الخياط اذا كان خياطة نفسه لا تصح به الكفالة من فصل الوجوه من
قاضينان ١٣ ثلاثة نفر ليسوا شركاء تقبلوا عملا من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل ذلك العمل
كله فله ثلث الاجر ولا شيء للآخرين وهو متطوع في الثلثين من الخلاصة

((الفصل الخامس في شركة الوجوه)) فالرجلان يشتركان من غير مال على أن يبيعا ويشتريا
بوجوههما على أن ما اشترياه كان بينهما أو نصافقلا على أن ما اشترياه من البز فهو بينهما
نصفان أو شرطا لحددهما الثلثين وللآخر الثلث فهو كشرط أو الربح يكون على قدر
الملك وان قالوا على أن ما اشترياه فلا حددهما الثلثان وللآخر الثلث على أن الربح بينهما
نصفان لا يجوزوا غما يكون الربح بينهما على قدر الملك فاذا شرطا لحددهما أكثر من ربح
ملكه لا يجوزوهما فيما يجب لهما وعليهما ما يمتزلة شريكي العنان ولو اشتركا بوجوههما
شركة مفادضة كان جائزا ويثبت التساوي بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه
ما يجب في شركة المفادضة بالمال ١٤ رجلان اشتركا مفادضة وليس لهما مال على أن
يشتريا بوجوههما ويعملان بأيديهما جازت الشركة كالعنان الا أن في المفادضة لا يجوز أن
يشتريا بالتفاوت في الربح وفي العنان يجوز وفي تقبل الاعمال يصح منهما اشتراط التفاوت
في الربح من قاضينان

باب الثالث والعشرون في مسائل المضاربة وفيه فصلان

((الفصل الاول في المضاربة)) المضاربة عقد على الشركة في الربح بحال من أحد الجانبين
وعمل من الجانب الآخر ولا مضاربة بدونهم اقلو شرط اجمع الربح لرب المال كان بضاعة
ولو شرط اجمع للمضارب كان قرضا ثم المدفوع الى المضارب امانة في يده لانه يتصرف فيه
بأمر ماله لا على وجه البدل والثيقة وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بأمر ماله فاذا ربح
فهو شريك فيه واذا فسدت ظهرت الاجارة حتى استوجب العامل أجر مثله واذا خالف كان
خاصا بالوجود التعدي منه على مال غيره ولا تصح الا بالمال الذي يصح به الشركة ولو دفع اليه
عرضا وقال بعنه واعمل مضاربة في غنمه جاز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين في زمته حيث
لا تصح المضاربة لان هندا أبي حنيفة لا يصح هذا التوكيل وعندهما يصح لكن يقع الملك في
المشترى للآخر فيصير مضاربة بالعرض ومن شرطها أن يكون الربح بينهما ماشاءا

لا يستحق أحدهما دراهم مسماة فان شرط زيادة عشرة قله أجرة مثله لفساده والرجح لرب المال
وهذا هو الحكم في كل موضع لم تضع المضاربة ولا يجاوز بالاجر المقدر المشروط ويجب الاجر
وان لم يرجح في رواية الاصل وعن أبي يوسف لا يجب اعتبار ارباب المضاربة بالصحة والمال
في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبار ارباب الصحة وكل شرط يوجب جهالة في
الرجح يفسدها وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها ويطل الشرط كاشتراط الوضعية
على المضارب واذا صححت المضاربة جاز للمضارب أن يبيع ويشترى ويوكل ويسافر ويودع
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه ان دفع اليه في بلد له ليس له أن يسافر وان دفع اليه في غير
بلده له أن يسافر الى بلده واظهار ما ذكر في الكتاب انه له أن يسافر وليس له أن يضارب
الا بآذن رب المال أو بقوله له العمل برأيه واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة ولم
يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يرجح فاذا رجح
ضمن الاول لرب المال كما لو خلط بغيره وهذا رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف اذا عمل
به ضمن ربح أول يرجح وهو ظاهر الرواية وقال زفر يضمن بالدفع عمل أول يعمل وهو رواية عن
أبي يوسف ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم يذكر الثاني وقيل ينبغى أن لا يضمن الثاني
عند أبي حنيفة وعندهما يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل رب المال
بالتحيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو المشهور ثم ان ضمن الاول
صححت المضاربة بين الاول والثاني وان ضمن الثاني رجح على الاول بالحق وقد نصح المضاربة
والرجح بينهما على ما شرطوا بطيب الرجح للثاني ولا يطيب الاول ولا على ولا يملك المضارب
الا قراض والهبة والتصدق وان قيل له العمل برأيه فلا تنصيص وان خص له رب
المال التصرف في بلده بعينه أو في سعة لم يحزر له أن يتجاوزها وكذا ليس له أن يدفعه
بضاعة الى من يخرج منه من تلك البلدة فان خرج الى غير ذلك البلد فاشتري ضمن وكان
ذلك له وله رجحه وان لم يشتري حتى رده الى الكوفة وهي التي عينها برى من الضمان
ورجح المال مضاربة على حاله وكذا اذا ارد بعضه أو اشتري ببعضه في المصر كان المردود
والمشتري في المصر على المضاربة قال ثم شرط الشراء ههنا وهي رواية الجامع الصغير وفي
كتاب المضاربة ضمنه بنفسه الاخراج والصحيح ان بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد
الى المصر الذي عينه أما الضمان فوجوبه بنفسه الاخراج وانما شرط الشراء للتقور ولا اصل
الوجوب وهذا بخلاف ما اذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد لان
المصر مع تبين أطرافه كبقعة واحدة فلا يفسد التقييد الا اذا صرح بالنهي بأن قال عمل
بالسوق ولا تعمل في غير السوق لانه صرح بالجور والولاية اليه ومعنى التخصيص أن يقول
على أن تعمل كذا أو في مكان كذا اذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسيره
أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء للوصل أو قال خذ هذا بالنصف بالكوفة لان الباء للإصناف
أما اذا قال خذ هذا المال واعمل به في الكوفة فله أن يعمل في غيرها لان الواو للعطف

فيه بمنزلة المشورة ولو قال على أن تشتري من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مفيد لزيادة
الثقة به في المعاملة بخلاف ما إذا قال على أن تشتري من أهل الكوفة أو دفع مالا في الصرف
على أن تشتري به من الصـ يارفة ويبيع منهم فباع في الكوفة ومن غير أهلها أو من غير
الصيارفة جاز من الهداية ولو أمره ببيع من فلان فباعه من غيره ضمن ولو أمره بالشراء
من فلان فاشترى من غيره لا يضمن هذا رواية الوكيلة وقال في المضاربة يضمن في الوجهين من
الخلاصة ١٠ ولو وقت للمضارب وقتا يعينه يطل العقد بضيقه لانه توكيل في وقت بمواقفه
وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقرابة أو غيرها لان العقد وضع ليحصل
به الربح وذلك بالتصرف مرة بعد أخرى ولا يتحقق فيه بعته ولهذا لا يدخل في المضاربة مالا
يملك بالقبض كسواء الخمر والميتة بخلاف البيع الفاسد لانه يمكنه بيعه بعد قبضه فيتحقق
المقصود ولو فعل صار مشتريا لنفسه دون المضاربة فان كان في المال ربح لم يحجز له أن يشتري
من يعتق عليه وان اشترى منهم ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز له أن يشتريهم
فاذا زادت قيمتهم بعد الشراء حقق نصيبه منهم ولم يضمن رب المال شيئا ويبيع العبد في قيمة
نصيبه منه ١١ ويجوز للمضارب أن يبيع بالتقدي والنسيئة لان كل ذلك من صنيع التجار
فيمتنع اطلاق العقد الا اذا باع الى أجل لا يبيع التجار اليه لانه له الامر العام المعروف بين
الناس ولهذا كان له أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سـ فينه للركوب وله أن
يستكرها اعتبارا بالعادة التجار وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة
ولو باع بالثمن آخر الثمن جاز بالاجماع ما عدا هذا فلان الوكيل يملك ذلك فالمضارب أولى
الا ان المضارب لا يضمن لان له أن يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه لا يملك ذلك
وأما عند أبي يوسف فلا يملك الاقالة ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل فانه لا يملك الاقالة ولو
احتمل بالثمن على الايسر أو على الاعسر جاز قال والاصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع
فوع يملكه عظمى المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من جعلته
التوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتمان والجارة والاستئجار والايديع والابضاع
والمسافرة على ما ذكرنا من قبل ونوع لا يملكه بمطلق العقد ويملكه اذا قبل له العمل برأيه وهو
ما يحتمل أن يلحق به فيلحق عنه وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره
وخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه الا أن ينص عليه رب المال وهو
الاستدانة وهي أن يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما تشتري برأس المال السلعة وما أشبه
ذلك ولو أذن له رب المال في الاستدانة صار المشتري بينهما نصفين بمنزلة شركة الوجود وكذا
أخذ السفائح لانه نوع من الاستدانة وكذا اعطاؤها لانه اقراض والعق على مال أو بغير مال
والكتابة لانه ليس من التجارة والاقراض والهبة والصـ لانه تبرع محض من الهداية
١٢ المضارب يملك تأخير الدين وتأجيله واقالة التحويلات وبراو حطا ويضمن رب المال لو حط
أو أخر أو قبض فان لم يكن فيه ربح صح حطه وتأخيره وقبضه اذ يملكه ولو ربح جاز قبضه

وتجوز حطه في حصته وانما تلك المضارب هذا كله لانها من أمور التجارة وقد أذن فيها
وتأخير رب الدين لم يجز عند أبي حنيفة وعندهما صحت في حصته وهذا كاختلاف في دين بين
اثنتين أخر أحدهما كذلك في الفصولين **ولو جرت بين رب المال والمضارب خصومة بعد**
رجوعه من سفره فقال لرب المال جئت بأربعين عدد من النوع الثاني فقال له أخطأت
انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بمائتين وخمسين عدد اذ منه هذه في الاقرار من
القنية **وفي الوجيز المضاربة نوعان عامة وخاصة والعامة نوعان أحدهما دفع ماله الى**
آخر مضاربة ولم يقل له اعمل برأيتك البيع والشراء بالقد والنسيئة والاجارة والاستئجار
والرهن والارتمان والابذاع والابضاع والتوكيل بالبيع والشراء والحواله بالثمن والحط
منه شيئا يعيب مثل ما يحيط بالتجار والاذن لعبد المضاربة والمساقرة بالمال في البر والبحر ورهن
مال المضاربة والارتمان ويدفع أرض المضاربة فزارعة ويأخذ أرض غيره بالمزارعة
ويتقبلها لغيره فيها خلا أو شجرة وليس له أن يأخذ شجرة أو وطيا معاملة على أن ينقذ من
مال المضاربة ولا تلك المضاربة والشركة والحط بماله والاقرار والاستدانة على المضاربة
وأخذ المال سقجة ولو اشترى به ذارحم محرم من رب المال ضمن ولم يفتقر لانه اشترى مالا
يملك بيعه على المضارب وان كان فيه فضل صحت الكتابة في حصته المضارب من الرب عند أبي
حنيفة والباقي يكون على المضاربة وعندهما الكتابة لا تقبض ولا تنقصها فان لم ينقصها
حتى أدى بدل الكتابة فتقضي نصيب المضارب منه وما قبض المضارب من الكتابة فربسه
وثلاثة أرباعه يكون على المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله منها وما بقي يكون بينهما
على الشرط والمضارب أن يبيع عبد المصار به يدينه وأما الثاني فهو أن يقول له اعمل برأيتك
فله أن يفعل جميع ما ذكرنا غير الاقراض والاستدانة وأخذ السلفا تيج والهبة والصدقة
فليس له ذلك وكل ما جاز للمضاربة العجيبة جاز في الفاسدة لقيام الاذن بالتصرف واذا أضع
المضارب في المضاربة الفاسدة جاز على رب المال والمضارب أجرة المثل أما المضاربة الخاصة
فنوعان أيضا أحدهما لو دفع بالمضاربة على أن يعمل به بالكوفة ليس له أن يعمل في غيرها
فان أخرج من الكوفة وربح فهو ضامن رأس المال والربح له والوضعية عليه وان أخرج
البعض صار ضامنا لذلك القدر فان لم يشتريه شيئا حتى رده الى الكوفة فهو مضارب به على حالها
ولا يعطيه بضاعة لمن يخرج منها ولو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف فاعمل به بالكوفة أو
اعمل بالكوفة فله أن يعمل في غيرها ويعتبر هذا مشورة لا شرطا وفيما عداهما اعتبر شرطا
ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر فله ذلك استحسانا ولو قال لا تعمل الا
في السوق فعمل في غيره ضمن والثاني لو دفع وقال خذ مضاربة بالنصف فاشتر الطعام فهو
مضاربة في الخطة والدقيق وله أن يشتري في المصر وغيره وأن يضع فيه ولو قال خذ
مضاربة بالنصف فاشتر البر وبه فله أن يشتري البر وغيره ولو قال على أن تشتري بالنقد صحت
الشرط ولو قال به بالنسيئة ولا تبعه بالنقد فباعه بالنقد جاز دفع مضاربة على أن يشتري

الطعام خاصة قلها ان يستأجر الدابة للركوب والحولة ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام
 فان كانت المضاربة عامة جاز له شراء السفينة أيضا دفع مالا مضاربة ثم قال لا تعجل في
 الخطة صغ نهيته قبل ان يشتري ولا يصح بعده كما اذا عزل رب المال المضارب انتهى **قوله** وان
 كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى به جارية قيمتها ألف فوطئها فجاءت بولد يسارى
 ألفا فادعاه ثم بلغت قيمة الغلام ألفا وخمسمائة والمدعى موسى فان شاء رب المال استسهمى
 الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق ووجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر جلا
 هلى فراس النكاح انكم الم تنفذ لفقد شرطها وهو الملك لعدم ظهور الربح لان كل واحد
 منهما أعنى الام والولد مستحق برأس المال كالمضاربة اذا صارت اعيانا لكل عين منها
 يسارى رأس المال لا يظهر الربح كذا هذا فاذا زادت قيمة الغلام الا ان ظهور الربح ونفذت
 الدعوة السابقة فاذا صححت الدعوة وثبت النسب عتق الولد لقيام ملكه في بعضه ولا يضمن
 رب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه ثبت بالنسب والمالك آخرهما فيضاف اليه ولا
 صنع له فيه وهذا ضمن اعناق فلا بد من التعدي ولم يوجد له ان يستسهمى الغلام لانه
 احتسبت ماله فيه عنده وله ان يعتق لان المستسهمى كالمسكاتب عند أبي حنيفة ويستسهميه
 في ألف ومائتين وخمسين لان الا ألف مستحق برأس المال والخمسمائة ربح والربح بينهما
 فلهذا استسهمى له في هذا المقدار ثم اذا قبض الا انصارى المضارب نصف
 قيمة الام لان الا ألف المأخوذ لست مستحق برأس المال لكونه مقدما في الاستيفاء فظهر
 ان الجارية كلها ربح فتكون بينهما وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الفراس الثابت
 بالنكاح وتوقف نفاذها لفقد الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوة وصارت الجارية أم ولده
 ويضمن نصيب رب المال لان هذا ضمنان فملك وضمنان التملك لا يستدعى صنعا كما اذا استولد
 جارية بالنكاح ثم ملكها هو وغيره وراثته يضمن نصيب شريكه كذا هذا بخلاف ضمان الولد
قوله واذا اهل المضارب في المهر فليست نفقته في المال وان سافر طعامه وشرا به وكسونه
 وركوبه شراء وكراه هذا في المضاربة الصحيحة بخلاف الفاسدة لانه أجبر فنفقته في ماله
 وبخلاف البضاعة لانه متبرع فلوقبى شئ في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان
 خروجه دون السفر ان كان بحيث يفسد ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوقي في مصر
 وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة لان خروجه للمضاربة والنفقة
 ما تصرف الى الحاجة الراتبه ومن ذلك فصل ثيابه وأجرة أجبر بخدمة وعلف دابة ركبها
 والدهن في موضع يحتاج فيه اليه عادة كالجلاز وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى
 يضمن الفضل ان جاوزه واما الدوا في ماله في ظاهرها رواية وعن أبي حنيفة انه يدخل
 في النفقة من الهداية **قوله** ولو سافر بماله ومال المضاربة أو خلط باذن أو بمالين لرجلين
 أنفق بالحصة من المجمع وفي الوجهين لا نفقة للمضارب في مال المضاربة مادام في مصره
 وينفق اذا خرج ولا تبطل نفقته الا باقامته في مصره أو في غير مصره اذا اتخذ بدار أو

تزوج باهراً ۞ والنفقة هي ما تصرف الى الحاجة الراتبية وهي الطعام والشراب
والنكسوة وفراش بنام عليه وأجرة الحمام ودهن السراج والخطب وذكر الكرخي ان
الدهن في مال نفسه وكذلك نفقة علمانه ودوابه الذين يعملون معه في مال المضاربة فاذا
أنفق المضارب عليهم بغير إذن رب المال ضمن وتحسب النفقة من الربح ان كان والا فن
رأس المال وان أنفق من رأس المال أو استدان على المضارب به لنفقته رجع بها في مال
المضارب به وان لم يرجع حتى توى المال لا يرجع على رب المال انتهى ۞ واذا كان معه أنف
فاشترى به ثياباً فقصرها أو جعلها عانة من عنده وقد قيل له العمل برأيك فهو متطوع وان
صنعها أجرة فهو شريك بما زاد الصبغ فيها لانه عين مال قائم بما حتى اذا بيع كان له حصصة
الصبغ وحصصة الثوب على المضارب به بخلاف القصار والحمل لانه ليس بعين مال قائم واذا
صار شريكاً بالصبغ انتظم قوله بالعمل برأيك انتظامه الخلط فلا يضمه من الهداية ۞ ولا تجوز
الاستدانة على المضارب به الا بهرب المال فان أمره ان يستدين على المضارب به فالدين
يلزمهما نصفين والمشتري بينهما نصفين ان شرط الرجوع مناصفة في حق مادفع مضارب به
وفي حق الدين شركة وجوه ۞ ولو اشترى المضارب سلعة بأكثر من مال المضارب به كانت الزيادة
للمضارب والمال دين عليه ورجحه عليه وضبعة ۞ ولو اشترى بالف المضارب به سلعة بالف
لم يملك ان يشتري بعد ذلك على المضارب به شيئاً ولو اشترى بخمسة مائة شيئاً لم يملك ان يشتري
بعد ذلك الا بقدر خمسة مائة وكذلك لو كان في يده جارية أو عرض فاشترى شيئاً للمضارب به
ليبيع العروض ويؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالاً أم مؤجلاً وباع ما في يده قبل
محل الاجل لان الشراء متى وقع له لا ينقلب للمضارب به ولو كان رأس المال دراهم فاشترى
بالدينار أو بعكسه نفد على المضارب به استحساناً من الوجيز ۞ واذا كان مع المضارب ألف
بالنصف فاشترى به رافاً به بالفين واشترى بالالفين بقدرهما حتى ضاعا يغرم رب
المال ألفاً وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربح العبد للمضارب ويخرج عن المضارب به
لانه مضمون عليه وثلاثة أرباعه على المضارب به وان كان معه ألف بالنصف فاشترى به
عبد أقيمه ألفان فقتل العبد رجلاً خطأ فثلاثة أرباع الفداء على رب المال وربعه على
المضارب واذا فدى يخرج عن المضارب به فيكون العبد بينهما أرباعاً على المضارب به يتخذه
المضارب يوم ما ورب المال ثلاثة أيام وان كان معه ألف فاشترى به عبد أقيم بثمنه حتى هلك
يدفع رب المال ذلك الثمن ورأس المال جميع ما يدفع لان المال امانة في يده والاستيفاء انما
يكون بقبض مضمون وحكم الامانة ينافيه فيرجع مرة بعد أخرى بخلاف الوكيل اذا كان
الثلث مديوناً اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامرة ولو اشترى ثم دفع اليه
الموكل المال فهلك لا يرجع من الهداية ۞ واذا هلك مال المضارب به فلا يجوز ان يكون قبل
التصرف أو بعده فان هلك قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب مع يمينه
ولو استهلك المضارب أو أنفق أو أعطاه رجلاً فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضارب به

شيأ حتى يأخذ الضمان من المستعمل فله ذلك وعن محمد لو أقرض المضارب رجلاً فان رجعت
الدرهم اليها بعينها رجعت على المضاربة وان أخذ مثلها لا ترجع لان الضمان قد استقر
بهلاك عينها وحكم المضاربة مع الضمان لا يجتمعان وأما اذا هلك بعد التصرف بان اشترى
بألف المضاربة شيئاً وقبضه وهلك المال قبل نقد الثمن يرجع على رب المال بألف أخرى
فيكون رأس المال ألفين وكذلك لو ادعى المضارب انه نقد الثمن وأنكر البائع يرجع على
رب المال بألف بخلاف الوكيل اذا أقر انه نقد الألف للبائع وسجد البائع غرمها الوكيل
لانه أقر باستيفاء ما وجب له على الموكل مرة لان بالشراء وجب الثمن للوكيل على الموكل بخلاف
المضارب لان قبضه يكون بجهة الأمانة في كل مرة لا بجهة الاستيفاء لانه لا يجب له على
رب المال دين ولو اشترى شيئاً للمضاربة أو استأجره ليعمل عليه امتناع المضاربة فضع
المال قبل النقد منه يرجع بذلك على رب المال ولو اشترى طعامه أو كسوته أو استأجر
مركباً فضع المال لا يرجع بذلك على رب المال لان المضارب فيما يشترى لنفسه فامل
لنفسه فوجب منه في ذمته الا ان رب المال أذن له بقضائه من مال المضاربة تبرعاً فيبطل
ذلك بالهالك وفيما يشترى للمضاربة وكيل ولو وكيل ان يرجع بماله على الموكل ولو خلط
المضارب بمال المضاربة بماله أو بمال غيره ليعمل بهما يضمن الا اذا قال له اعمل فيه برأيتك
فله ان يخلط به بماله أو بمال غيره **ف** دفع اليه ألفاً مضاربة بالنصف فاشترى بألف من ماله
جارية ثم خلط الألفين ونقد ههما لم يضمن وان هلك بعد الخلط قبل ان يدفع الى البائع ضمن
ألف المضاربة للبائع ونصف الجارية على المضارب **ف** ولو قال المضارب رجعت ألفاً ثم قال
لم أبيع الا خمسمائة ضمن الخمسمائة المبيعة ولا يضمن الباقي **ف** ولو قال المضارب لرب المال
دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع وأكسبه هلك فهو ضامن كالمودع
اذا ادعى رد الوديعة ثم أقر انه لم يرد ولو كسبه هلك **ف** ولو اختلفا في الرجح فقال رب المال شرطت
الثالث وادعى المضارب النصف ثم هلك المال فعليه ضمان السدس وروى ابن سميعة عن
أبي حنيفة اذا جحد المضارب ثم أقر بألف مضاربة يضمن المال واذا أقر بالمضاربة وبالرجح
ثم مات مجهلاً فانه يضمن رأس المال ولا يضمن الرجح لان الدين لا يسقط بالجحد والتجهيل عن
ذمة المديون الا انه تعدل رب المال مطالبة المديون ما لم يقر الطالب انه تبين للورثة أنها
المديون فكان التجهيل بمعنى التأجيل والمضارب لا يضمن بالتأجيل فان اشترى بها مع الجحد
فهو مشترئ لنفسه ولو اشترى بعد الاقرار يكون على المضاربة استحساناً كالمودع اذا خاف
ثم عاد الى الوفاق وضمن محمد لو قال المضارب هذا ألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح
وسكت ثم قال على دين فلان قبل قوله وقال الحسن عن أبي حنيفة ان وصل قبل وان فصل
لا يقبل لان الرجح لا يكون الا بعد قضاء الدين فيكون دعوى الدين رجوعاً عما أقر به فلا
يقبل الا موصولاً من الوجهين **ف** وان كان مع المضارب ألفان فقال دفعته الى ألفاً ورجعت ألفاً
فقال رب المال لا بل دفعت اليك ألفين فالقول قول المضارب وكان أبو حنيفة يقول أولاً

القول قول رب المال وهو قول زفر ثم رجع الى ما ذكر لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضمهنا كان أو أمينا لانه أعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا مع ذلك في مقدار الرجوع فالقول فيه رب المال وأيمهما أقام البينة على ما دعي من فضل قبلت **❧** ومن كان معه ألف فقال هي مضاربة فلان بالنصف وقد ربح ألفا فقال فلان هي بضاعة فالقول قول رب المال ولو قال المضارب أقضتني وقال رب المال هي بضاعة أو رديعة أو مضاربة فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب **❧** ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الآخر ما سميت لي تجارة بيعتها فالقول للمضارب ولو ادعى كل واحد منهما فوالقول لرب المال والبينة بينة المضارب ولو وقت البينتان وقتا فصاحب الوقت الأخير أولى لان آخر الشرطين ينقض الأول من الهداية **❧** وفي الوجهين ان اختلاف في نوع العقد فقال أحدهما قرض وقال الآخر بضاعة أو مضاربة فالقول لرب المال وان كان ما يدعيه عقدا فاسد لانه هو المملك فيكون منكرا للثبات تلك الجهة فان هلك المال في يد المضارب يضمن الاصل والرجوع لانه أمين بحمد الامانة ولو قال رب المال هو قرض وادعى القابض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب ضامن وان كان قبل التصرف فالقول له ولا ضمان عليه لانهما تصادقا على ان القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض ولو قال رب المال أخذته فصبها وقال القابض دفعته وديعة أو قال رب المال أخذته فصبها وقال أخذته منك مضاربة يضمن في الوجهين كما لو قال المودع أخذته وديعة وقال المالك أخذته فصبها انتهى **❧** ومن أبي يوسف مضارب قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى ألفا مضاربة فهو ضامن للمال وان اشترى مع المحود فهو مشترك نفسه وكذا بعد الاقرار قياسا وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأى من الضمان وكذا لو دفع اليه ألفا ليشترى بها وكالة هذه في الوكالة من القنية **❧** ولو سافر المضارب فزيتق له شراء المتاع فالنفقة من مال المضاربة ولو خرج المضارب بالف المضاربة وعشرة آلاف من مال نفسه فالنفقة في المالين على أحد عشر جزءا وفي المضاربة الفاسدة لان نفقة له من الخلاصة **❧** دفع المضارب أو شريكه العنان الباز من مال المشاركة لا يضمن ولو أعطى من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لانه مأذون فيه دلالة **❧** المضارب اذا كان يدفع النوايب في سوق المتاع فهو من رأس المال **❧** لو ادعى المضارب الوضعية وقال رب المال رجعت فصول بينهما برأس المال لم يصح من القنية **❧** رب المال اذا نهى المضارب عن الخروج من البلدة التي كان فيها المضارب ان خرج الى بلاد غير بلاد رب المال يضمن ان هلك المال الاول ولا يستوجب النفقة في مال المضاربة وان خرج الى بلاد رب المال القياس كذلك وفي الاستحسان لا يضمن ويستوجب النفقة في مال المضاربة ولو مات رب المال فكذلك الجواب على هذا التفصيل من السفرى **❧** مات رب المال فسافر المضارب

بمال المضاربة يضمن علم بموته أو لا وان سافر قبل موته لأخيه من عليه في نفقته من مال المضاربة ١ مات رب المال أو نهاه عن المضاربة والمضارب في مصر آخر فساقر الى مصر رب المال والمال عروض أو ناض لا يضمن إلا أن نفقته على المضارب ان كان عروضاً وان كان المال ناضاً فلا نفقة له ولو سافر الى آخر يضمن لان في الاول انشا السفر لرب المال الى ربه وفي الثاني انشا السفر لالرد رأس المال وفي النهى منفعه لرب المال لان المصر موضع آمن عن الجعل فصحه فيه ولو كان المضارب في الطريق فنهاه رب المال برسوله عن السفر أو مات والمال عروض فله أن يتوجه الى أي مصر أحب ونفقته في مال المضاربة وان كان المال ناضاً فخرج الى غير مصر رب المال يضمن لان المضاربة قد انتقضت بالنهي والموت وفي العروض بقيت فيبيعهما يحصل رأس المال ولا يمكنه البيع والشراء في الطريق فلم يصح نهيته عن السفر من الوجهين ٢ ولو قال رب المال للمضارب أمرت ببيعه بنقد فبعته بنسيئة وقال المضارب لم تقل شيئاً فالقول قول المضارب هذ في الهداية ٣ ولو قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتك بالنقد فالقول للمضارب والبيئته لمدعى التخصيص كافي الوجهين ٤ وللمضارب أن يبيع عبد المضاربة إذا ركبته دين سواء كان رب المال حاضراً أو غائباً لان ولاية التصرف له فلا يعتبر حضور رب المال من العمدية ٥ قسمة الرجح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة والابطلت لان الرجح فضل على رأس المال ولا يتحقق الفضل الا بعد سلامة الاصل وما هلك من مال المضاربة فهو من الرجح دون رأس المال بقسمته حتى لو اقتسم الرجح قبل قبض رب المال رأس المال ثم هلك في يد المضارب فالقسمة باطلة وما قبضه رب المال رأس المال ويرد المضارب عليه ما أخذه ولو هلك في يده يضمنه لانه اذا ظهر انه لم يكن رجحاً لم يكن رب المال راضياً بملكه فصار المضارب عاصياً ولو كان الرجح ألفين والمضاربة ألفاً وأخذ كل واحد ألفاً رجحاً ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله ويضمن المضارب له نصف ما أخذه ولو اقتسم الرجح ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب دفعت اليك رأس المال ثم اقتسمنا وقال رب المال ما دفعت الى رأس المال فالقول لرب المال والبيئته للمضارب من الوجهين ٦ وان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز وان علم بعزله والمال عروض فله أن يبيعه ولا يضمنه العزل من ذلك ثم لا يجوز أن يشتري بثمن شيئاً آخر فان عزله ورأس المال دراهم أو دنانير قد نضت لم يجز له أن يتصرف فيها هذا اذا كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان كان دراهم ورأس المال دنانير أو على القلب له أن يبيعهما بجنس رأس المال استخساناً وعلى هذا موت رب المال ولو حقه بعد الردة في بيع العروض وبخوها من الهداية ٧ المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة فربح فالمال والرجح لرب المال وعليه فهو ودية وللعامل أجور مثل ما عمل ربح أو لم يربح أطلق أجرة المثل في الاصل لكن هذا قول محمد انه يجب للعامل مبلغ وعند

أبي يوسف لا يجاوز المسمى ولو تلف المال في يده له أجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد أنه يضمن قيل المذكور قول أبي حنيفة بناء على مسألة الاجير المشترك أنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن هذا في نسخة الامام السرخسي وفي الثاني لا يضمن ولم يذكر الخلاف والمضاربة الصحيحة والفاصلة سواء في أنه لو هلك المال لا يضمن ﴿١﴾ دفع إلى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع اليه أخرى مضاربة بالثلث ولم يقل في كل واحد منهما ما عمل فيه برأيك نخط المالين لا يضمن فان وضع أو فوى فليس بمخالف وان ربح فيهما اقساما نصف الربح بينهما ونصفه اثلاثا وهذا بخلاف ما اذا دفع إلى آخر مضاربة فإنه اذا لم يقل له اعمل برأيك ليس له بذلك ولا يضمن بنفس الدفع إلى الثاني فان عمل به الثاني فيه بالشراء والبيع صار الاول مخالفًا ولرب المال خيار في تضمين الاول وان ضمن الاول رجع على الثاني وصحت المضاربة بين الاول والثاني من الخلاصة ﴿٢﴾ ولو دفع إلى رجل ثمانمائة درهم وقال اذا تم لي ألف شاركتك ثم قال بعد أيام تصرف بما عندك ليحصل لنا شئ قالوا هذا مضاربة فاسدة بالمهالة الربح فيكون أصل المال وربيحه للأمر وللمأمر أجر مثله ﴿٣﴾ اذا دفع إلى رجل دراهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا ان معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يتخاطون وأرباب الاموال ينهونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا راجح أن لا يضمن ويكون الامر محمولاً على ما تعارفون من مشتمل الاحكام ﴿٤﴾ وليس للمضارب شراء شئ بعد موت المالك ولو لم يلم به كاستبضع من الفصولين وفيه من الفصل السابع والعشرين يبيع المضارب ممن لا تقبل شهادته بأكثر من قيمته صحيح ولا يصح بفاحش الغبن اتفاقا ولو يسهره صح عندهما لا عند أبي حنيفة ولو بقيته يصح عنده ايضا باتفاق الروايات عنه وما لا يتعين فيه قيل في العروض ده نيم (٢) وفي الحميمون ده يارده (٣) وفي العقار ده وازده (٤) وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين ﴿٥﴾ لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انها خمسائة لم يصدق وهو ضمان لما أقر به هذه في الاقرار من الاشباه ﴿٦﴾ المضارب اذا لم يبق في يده من ماله شئ يغرر ما أنفقته من عنده في الفن الرابع من الاشباه ﴿٧﴾ اقرار المضارب بشراء شئ جائز سواء كان قائما بعينه أو مستهلكا فيؤدى عنه من مال المضاربة هذه في الاقرار من الوجيز ﴿٨﴾ المضارب اذا باع جارية فاستولدها المشتري ثم استحققت وأخذ المستحق الجارية وقيمة الولد رجع به المشتري على البائع المضارب والمضارب يرجع على رب المال ان لم يكن في المضاربة ربح فان كان فيها فضل لم يرجع من قيمة الولد الا بقدر رأس المال ونصيبه من الربح هذه في الاستحقاقات من الوجيز ﴿٩﴾ مضارب أقر في مرضه بربح ألف فبات بلا بيان لم يضمن اذ لم يقر بوصول المال إلى يده ولو أقر بوصوله إلى يده يؤخذ من تركته كونه مجهولاً للامانة كذا في أحكام المرضى من الفصولين ﴿١٠﴾ المضارب لو قال قبل أن يموت أودعت مال المضاربة فلانا

(٢) عشرة به عشرة ونصف (٣) عشرة باحد عشر (٤) عشرة باثنى عشر

الصير في ثمات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو قال الصير في ما أودعني شيئا فالقول قوله مع
يمينه ولا شيء عليه ولا على وارثه ولو مات الصير في قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب
دفعه إلى الصير في إلا بقوله لا يصدق على الصير في وإن دفعه إلى الصير في بيته أو أقر من
الصير في ثمات المضارب ثم مات الصير في ولم يبينه يعني مات مجهلا كان دينه في مال الصير في
ولا شيء على المودع ولو مات المضارب والصير في فقال رد دته عليه في حياته فالقول قوله
ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في الخلاصة من الوديعة وفيها أيضا للمضارب والمستبضع
إذا خالف ورفع المال لينفق إلى حاجته ثم عاد إلى الوفاق عاده مضاربا ومستبضعا انتهى
(الفصل الثاني في المباشرة) ليس للمستبضع شراء شيء بعد موت المالك ولو لم يعلم به أرسل
بضاعة مع رجل إلى بلدة عند رجل آخر وقال له خذ بيئنا لأجل بضاعتى وضع بضاعتى فيه فأخذ
بيئنا ووضع بضاعته فيه ثم أخرجه من ذلك البيت ووضعها في بيت نفسه فلو استوى البيئتان
حرزا يبرأ وهذا ظاهر وأخذ البضاعة لورثتها في حجرة في تلك البلدة وأغلق الباب لا يضمن
إذا يلزمه حل البضاعة ❦ جماعة يخرجون من بلدة وكان أكلهم ونزولهم في المسفرة فرجلة
ومع أحدهم بضاعة فأودعه عند أحدهم ضمن أذلم بصرهم هذا القدر لكل واحد بمنزلة من في
صiale ولو دفع إلى آخر بضاعة ليس بذهبهم إلى مرقباعتها في هذه البلدة وذهب بثمنهم إلى مرقب
فلو اتحد الثمنان لا يضمن للرضا إذ حصل الغرض بلا ضرر ولو لم يتحد ضمن قيمة المتاع لفصله
بيعه ونسليمه يضمن الثمن للمشتري لو هلك الثمن قبل قبضه في الطريق ❦ أبضعه مالا يشتري
به شيء أو شرا فلم يتيأله الرجوع عن سرعة قبض البضاعة مع بعض ماله بيد رجل ليوصلها
إلى المالك فأخذ هذا المال في الطريق فظلمها ضمن المستبضع ❦ أبضعه مالا يشتري به شيئا فبعضه
المستبضع إلى سهمسار فشرى به السهمسار وبعضه إلى صاحبته فهلك في الطريق لا يضمن
المستبضع ولو لم يقل المالك أنه بضاعة والمسئلة بجالها ضمن إلا أن يشتري السهمسار بمحض
منه والفرق أن المستبضع وكيل فوض إليه الرأى فلا يضمن بدفعه إلى آخر وقال محمد
استحسن أن تجعل البضاعة كضاربه ❦ كل ما يجوز في المضاربة يجوز في البضاعة لكن
المضارب يملك ببيع ما شري والمستبضع لا يملك وكذا لا يملك الأيداع والأبضاع فلو أبضع
فيما يملكه يضمن أيهما شاء ولو سلم ورج فشكله لب المال ❦ ولو أبضعه ألفا لشرى به قنا أو غيره
فشرى به بعضه وأنفق بعضه عليه لا يضمن وكذا في الكراء عليه ولو شري بأكله وأنفق من ماله
كان متبرعا وكذا المضارب ولو شري ببعضه ثم مات المبضع ثم شري بالباقي أو أنفق في كراء
أو نفقة في الشراء ضمن علم بموته أولا وفي الاتفاق ضمن لو علم والأضمن قياسا لاستحسانا
❦ باع البضاعة فشرى بثمنها فقال رب المال أمرت ببيع لا بشرى وقال المستبضع شريت لك
بأمرك مسدق رب المال بيمينه ❦ باع المستبضع خط فهو وكيل البيع جاز عندهما لا عند
أبي يوسف من الفصولين ❦ بلغ المستبضع موت المبضع وهو في الطريق وقد اشتري رقيقا
بمال البضاعة ليس له أن يتفق على الرقيق من بقية مال البضاعة إلا بأمر القاضي هذه

في الوكالة من القنبه

﴿الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب﴾

المزارعة باطلة عند أبي حنيفة فان وقعت فان كان البذر من المزارع يغرم لرب الارض أجر مثلها وكان الخارج له يطيب له قدر بذره وما أنفق وما غرم ويتصدق بالباقي لانه من كسب خبيث لانه رباة في ملك غيره وان كان البذر من رب الارض كان الخارج له ويغرم للمزارع أجر مثل عمله والزرع يطيب له لانه حصل في ملكه كره في الحقائق وقالاجازة والفتوى على قولهما تعامل الناس وللاحتياج اليها والقياس يترك بالتعامل ولعنتها على قولهما مشروط مشهورة في الكتب فلا حاجة الى اطويل الكتاب بذكرها واذا صححت الخارج على الشروط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر فلو كان البذر من رب الارض فلا عامل أجر مثله لا يزاد على مقدار ما شرط عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالتماما بلغ وان كان من قبل العامل فلا صاحب الارض أجر مثل أرضه وهل يزاد على ما شرط له من الخارج فهو على الخلاف الذي ذكرنا كافي الهداية واذا فسدت المزارعة ولم تخرج الارض شيئا فلا عامل أجر مثله لان وجوبه في الذمة وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه فيها بخلاف الهبة حيث لا يجب شيء للعامل اذا لم تخرج الارض شيئا لان الواجب حينئذ المسمى وهو معدوم ذكره في شرح النقاية وكل شرط ليس من أعمال المزارعة يفسدها وعمل المزارعة كل عمل ينبت ويزيد في الخارج وما لا ينبت ولا يزيد لا يكون من عمل المزارعة وشرط الحصاد والدياس والتذرية على أحدهما يفسد من أيهما كان البذر وعن أبي يوسف انه يجوز شرطه للتعامل وبه أفق مشايخ بلخ كما هو من الوجيز والكلام في المساقاة كالكلام في المزارعة والمزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل لقاء البذر والمساقاة لازمة دفع بذرا الى آخره وقال له أزرعه في أرضك على ان يكون الخارج كله لك فهذا قرض لاهدية وان دفع البذر يزرعه في أرضه على ان الخارج بينهما فهو مزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر من الصغرى واذا عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر أجبره الحاكم على العمل الا اذا كان عذر تفسخ به الاجارة تفسخ به المزارعة ولو امتنع رب الارض والبذر من قبله وقد كرب المزارع الارض فلا شيء عليه في عمل الكراب قيل هذا في الحكم فاما فيما بينه وبين الله يلزمه استرضاء العامل من الهداية مخرا المزارع الارض ثم نقضت المزارعة فلو كان البذر للمزارع فلا شيء على رب الارض لانه غر هالته نفسه ولو كرب الارض فلا أجر مثل عمله بحكم اجارة فاسدة اذ لا حق له في هذه الحالة في الخارج كذا في الجامع الاصغر وفي كتاب خلاصة المفتين وفي عامة الكتب لا شيء للمزارع على رب الارض اذ ليس للمزارع عين مال قائم في ملكه كذا في الفصواين من أحكام المزارعة ترك الا كارسق الزرع حتى فيسد الزرع

ضمن وتعتبر قيمته يوم ترك السقي ولو لاقية للزرع في ذلك اليوم تقوم الارض من روعة وغير
من روعة فيضمن نصف فضل ما بينهما من اختلاف ما لو منع الماء عن أرض رجل حتى هلك زروعه
عطشا لم يضمن المانع شيئا ولو أخرالا كارسقيه تأخير ما يفعله الناس لم يضمن ولو تأخير اغبر
متعارف ضمنه ولو ترك الزرع حتى أصابته آفة من أكل الدواب ونحوه ضمن ان كان حاضرا
وأمكنه دفعه ولم يدفع ولا يضمن لو لم يمكنه دفعه ولو أكله الجراد ضمن لو أمكنه طرده والا فلا
فالواصل انه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه ضمن لا بد منه ترك شدة شجرة يضرها البرد
كشجرة التين والكرم أو أخره حتى أصابها البرد ضمن لو قال للدار كاره اخرج البرالى العمراء
لانه رطب فاخر ففسد ضمن ❀ الا كاره لو ترك الكرم ولم يترك أحد يحفظه فدخل الماء
وسقط حائطه وهلك الزرايين ضمن قيمة الزرايين لا الحائط اذ يجب عليه حفظ الزرايين
لا الحيطان ولو على الزرايين عنب لا يضمن اذ حفظه لا يلزمه لان ما كان بعد بلوغ الثمار
والزراع يكون عليهما ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظ الكرم يلزمه فيقوم الكرم مع
العنب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما ❀ لو قال رب الارض للدار كاره (٢) برآب بيار
وزمين رابده وأكر رب الارض آب آدرده وامره بالسقي فابى ضمن بالاجماع وفي فوائده
صاحب المهيطة الا كاره لو لم يسق الزرع حتى فسد اختلاف المشايخ فيه والمختار انه يضمن وما
كان بعد بلوغ الزرع ونهايته وجفافه فهو عليهما حتى يقسمها وما كان قبل بلوغه مما
يصلح به الزرع فهو على العامل ولو بعث الا كاره ما في يده من بقر المالك الى السقي لا يضمن
هو ولا الراعي ❀ لو قال رب الوضعة لا كاره اخرج هذا البرالى العمراء وهذا الجوز وهذا
الجوز فانه رطب فاخر ففسد لو قبل الا كاره من رب الضبيعة ثم لم يفعل ضمن قيمة الجوز
والبر والفاسد له قال الفقهاء يعني اذ لم يجد من الرطب مثالا ضمن القيمة ❀ لو زرع المزارع
خلاف ما أمر به يصير مخالفاً لأمر ذلك بالارض أم لم يضر بخلاف الاجارة الجارة من الفصولين
واحدة هذه في الاجارات من البرازية ❀ لها حنطة ربيعية في حايته وخريفية في أخرى
فأمرت أختها ان تدفع الى حراثتها الخريفية فاخطأت فدفعت الربيعية ثم أرسلت الامراة
بنتها مع الحراث لتثقل البسه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تثبت ثم تبين انها ربيعية تضمن
أى الثلاثة شاءت لانه لما أخطأت الاخت سارت فاصيبة والبنت والحراث فاصب الغاصب
وهذا دقيق حسن يخرج منه كثير من الوقعات هذه في الغصب من القنية ❀ فغصب أرضا
ودفعها الى آخر مزارعة بالنصف سنة على ان البذر من المزارع فزرعها ولم تثبت حتى أجاز
رب الارض على ما شرطه عليه الغاصب والغاصب هو الذي يتولى قبض حصه رب الارض
من الزرع فما نقصت الارض من الزرع لا ضمان على المزارع فيه الا ما نقصه اقبل ان يجيز
ذلك رب الارض فانه يضمن المزارع ذلك النقصان لرب الارض عند أبي حنيفة ولو ثبت الزرع
فصار له قيمة ثم أجاز رب الارض المزارعة فما حدث فيه من الحب ويبيع ذلك للغاصب

(٢) اذهب وات بالماء واسق الارض واما ان جاء رب الارض بالماء

والمزارع على شرطه ما ولد دفع الغاصب بينهم امرأعة بالنصف على أن البذر من الدافع
فبذرها أو لم يبذرها أو بذرها فخرج زرع قصار بينهم نصفين ثم أجاز رب المزارعة فإجازته
باطلة وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الأرض أن يرجع فيما أجاز من ذلك
ما لم يكن يزرع الزرع الذي نبت بعد إجازته فإن كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض
الإجازة استعسافا فإن كان أجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجع عن الإجازة وأراد أن
يأخذ أرضه بعد ما سبل الزرع ولم يستعصدا ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل
أرضه فيسبق حتى يستعصدا الزرع وسبلت الزراعة بين المزارع والغاصب من الخلاصة **لو دفع**
أرضا وبذرها امرأعة بالنصف فزرع العامل فنبت أو لم ينبت ثم سقاه وقام عليه رب الأرض
حتى استعصدا بغير أمر المزارع يكون الخارج بين رب الأرض والمزارع ولو لم يزرع حتى زرعه
رب الأرض وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع حتى استعصدا فخرج رب الأرض والمزارع
متطوع لأن رب الأرض بالتدبير والسقي صار مستردا للبذر وناقضا للمزارعة فانتقضت حكما
لعمله لا قصد الكرب المال إذا أخذ رأس المال بغير إذن المضارب وتصرف فيه ورع صار
ناقضا للمضاربة ولو لم يسقه ولم ينبت فسقاه المزارع وقام عليه حتى استعصدا فخرج
نصفان لأن سقى المزارع حصل باذن رب الأرض فلا يصير ناسخا للمزارعة السابقة فوقع
عمله على المزارعة فنبت الزرع مشترك بينهما ما ورب الأرض لا يصير ناسخا للمزارعة بالبذر
بدون السقي بغير أمر العامل لأنه غائب وقضى العقد حال غيبه المزارع لا يصح قصدا ودلالة
كافي الوكيل بالبيع ولو كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسق ولم ينبت حتى سقاه رب
الأرض وقام عليه حتى استعصدا أو بذره رب الأرض ولم ينبت ولم يسقه حتى سقاه المزارع
وقام عليه فخرج بينهما ما ولو كان رب الأرض بذره وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع
وسقاه فهو ورب الأرض ويضمن البذر والمزارع متطوع في سقيه وخروج الطلع في التخل
تكثر روج الزرع ونباته في المزارعة حتى لو سقى صاحب التخل فخله بغير أمر العامل وقام عليه
حتى طلع طلعه ثم سقاه العامل وقام عليه حتى صار قرا فجميع ذلك لصاحب التخل كذا في
الوجيز قال في الفصولين فالخاصل في هذه المسائل أنه لو كان البذر لرب الأرض أو المزارع
زرعه أحدهما بلا إذن الآخر ونبت الزرع أو لم ينبت حتى قام عليه الآخر بلا إذنه حتى
أدرك في كل الصور يكون الخارج بينهما في صورة واحدة وهي أن يكون البذر لرب
الأرض وزرعه ربهما بلا إذن المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع ففي هذه الخارج كله لرب
الأرض وبما يتصل بهذه المسائل دفع أرضا وبذرها امرأعة إلى رجلين ليعمل لهما فبكر بها
وزرعه أحدهما فلا شك أنه لو زرع بلا إذن الآخر فلن لم يزرع نصيب انتهى **لو مات المزارع**
بعد الاستعصدا ولم يوجد الزرع ولا يدري ما فعل كان حصته رب الأرض في مال المزارع من
أثم ما كان البذر لأنه مات مجهولا للأمانة في يده وكذلك أن مات العامل بعد ما طوع الثمر ببلغ
أو لم يبلغ ولم يوجد في التخل شيء هذا إذا عرف خروج الثمرة ونبت الزرع وإن لم يعلم لا يضمن

شياً ❶ دفع الى صبي أو مجوز أرضاً وبذر أَرْضَهُ بالنصف فالخارج نصفان
استحساناً كالأجر نفسه لزراعة بالدرهم وسما العمل يصح ولومات العبد حنف أنه أوفى
عمل الأرض ضمن صاحبها قيمته والزرع كله وإن مات العبد من عمله في الأرض قبل
استحصاد الزرع ضمن ماقلة صاحب الأرض دينه وإن مات بعد الاستحصاد لا ضمن وتكون
حصصة العبد لورثته من الوجيز ❷ لومات رب الأرض قبل الزراعة بعدما كرب الأرض
وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا شيء للعامل بمقابله ما عمل وإذا فسخت المزارعة بدين
فادحق لحق صاحب الأرض فاحتاج الى بيعها جاز وليس للعامل ان يطالب بما كرب الأرض
وحفر الانهار بشئ ولو نبت الزرع ولم يستحصد لم تسع الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع
وإذا انتقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع أجر مثل نصيبه من الأرض
الى ان يستحصد والنفقة على الزرع عليهم ما في مقدار حقوقهما حتى يستحصد فإذا أنفق
أحدهما بغير اذن صاحبه وأمر القاضي فهو متطوع من الهداية ❸ نبت الزرع فمات رب
الأرض قبل الحصاد والبذر للمزارع يبقى العقد الى الحصاد ولا يجب شيء من الاجر على
المزارع ولومات قبل الزراعة بعدما عمل في الأرض بان كربها وحفر الانهار انتقضت
المزارعة ولا يغرم ورثة رب الأرض للمزارع شيئاً ولومات بعد زرع وقبل نباته في انتقاض
المزارعة خلاف ذلك انتقضت والزرع بقل تترك الأرض بيد المزارع الى الادراك بجر مثل
نصف الأرض (قلت) يعني اذا كانت المزارعة بينهما نصفين وأبى فعلى المزارع أجر مثل
نصيبه من الأرض الى الحصاد ولو دفع زرعاً في أرض صار بطلاً معاملة أو بخلافه طلع فلومات
أحدهما بعد العمل حتى انعقد حبه وإذا طلع بعد عمله يبقى العقد بينه وبين ورثة الآخر
فلومات قبل ان يزيد الزرع والطلع انتقضت المزارعة ولم يرجع أحدهما على الآخر
والزرع والثمرة كلها للمالك أو لورثته اذ ليس للعامل حق حتى يجب استيفاء العقد صيانة لحقه
ولومات عامل السكرم بعد حدوث الغلة فلورثته حصته لومات قبل الحدوث كذا في
الفصولين من أحكام المزارعة ❹ ألقى حب القطن في أرض الغير فحسبها ونبت فرباه مالك
الأرض فالخوزة للغاصب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تعهده رضاه الا اذا ظهر أن
تعهده للغاصب هذه في الغصب من القنية ❺ زرع أرض غير بغير أمره فعليه نقصان
الأرض قال نصير ينظر بكم تستأجر قبل استعمالها أو بكم تستأجر بعد استعمالها فيجب عليه
نقصان ذلك وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تشتري قبل استعمالها أو بكم تشتري بعد استعمالها
فيجب عليه نقصان ذلك قال تأويل المسئلة أنه زرع بطريق الغصب زرع أرض الغير بغير أمر
فان نقصت بالزراعة ثم زال النقصان قال بعضهم ان زال النقصان قبل أن يرد الأرض الى
صاحبها يبرأ من الضمان وان زال بعد الرد لا يبرأ وقال الفقيه أبو الليث قد قيل يبرأ في الوجيزين
كافي العيب اذ زال قبل القبض أو بعده لا يبقى للمشتري حق الخصومة من الخلاصة
❻ غصب أرضاً وزرعها فزهرها بها شيئاً آخر لا ضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاضي

بذر أرضه برا فبذرهما آخر شعير افصاره ستم لكابر الاول فلو شاء ضمنه برامبذور في الحال
يعنى تقوم الارض مبذورة وغير مبذورة فيضمن الفضل ويصير البرامبذور ملكا للثاني ولو شاء
صبر حتى يميز البر من الشعير فيؤمر بقطع الشعير ولو لم يفعل شيئا من ذلك حتى استحصه فالشعير
لمالكه والبر لملكه ولو سقاها ربهما حين بذرها فبذرت فالزرع كله لرب الارض وعليه الشعير
لصاحبه وكذا لو غصب أرضا فزرها ثم زرع آخر فالزرع كله للثاني ويضمن للاول من مثل بذره
ونقصان الارض على الاول من غصب العقار من الفصولين ١ زرع الاكارسين بعد
مضى مدة المزارعة جواب الكتاب انه لا يكون مزارعة فالزرع كله للادكار وعليه ان يتصدق
بما فضل من بذره وأجره مثل عمله وهكذا كانوا يفتون بخاري وقيل يكون مزارعة وقيل
لو كانت الارض معدة للزراعة بأن كان ربهما ممن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة فذلك على
المزارعة فرب الارض خصه على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا اذا لم يعلم
وقت الزراعة انه زرعها على وجه الغصب صريحا أو دلالة أو على تأويل فان من أجر أرض
غيره بلا أمره ولم يجزه ربهما وقد زرعها المستأجر فالزرع كله للمستأجر لا على المزارعة وان
كانت الارض معدة للزراعة الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر بأى جهة زرعها أو سكنها
أعدت للزراعة أو لا على هذا استقر فتوى عامة المتأخرين من الفصل الثاني والثلاثين من
الفصولين وفيه أيضا عن الذخيرة لكن في غير ذلك الفصل من زرع أرض غيره بلا أمره
يجب الثالث أو الرابع على ما هو عرف القرية كذا أجاب على السغدوى وفيه رواية كتاب
المزارعة سئل الشيخ الامام برهان الدين (٢) در ديهى كه معهودست كه ايشان غله بكارند
وحصة زمين سه يك يا چهار يك بدهند كسى به وجه كديورى كشت غله واجب شود باني اجاب
شود انتهى (قلت) وقد مر في غصب العقار ١ لو قال لرجل اسقنى يوما من نهرك لاسقيل
يوما من نهرى لا يجوز ولا يضمن لما أخذ من شربه لان الماء مباح بأصل الخلقة ويدخله
في النهر لا يصير ملكا ولهذا اعملاك استهلاكه بالشفقة فاذا استهلكه بجهه أخرى لا يضمن من الوجيز
٢ وفي الفصولين لو زرع ماء بثر رجل حتى يستلم يضمن اذا ملك البئر لا يملك الماء بخلاف
ما لو صب ماء من الحب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه اه ١ لو سقى زرع من شرب غيره بلا
أمره لا يضمن في رواية الاصل وفي رواية يضمن وهو اختيار غير الاسلام ذكره في الدرر
والغرر قال في البرازيه والخلاصة والفتوى على انه لا يضمن ٢ المزارع اذا بعث حماره
الى رب الارض على يد ابن له فنع صاحب الارض الابن أن يذهب بالحمار فاستعمله الابن في
حاجته فضااع الحماران كان الابن بالغ لا يضمن وان كان صغيرا ضمن هذه في الغصب من
الخلاصة ٣ منع وكيل الرعية الماء من صاحب الضيعة حتى ييسر زرع لا يضمن هذه في

(٢) في قرية معناه فيها زرع الغلة على ان أجره الارض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع
رجل بطريق الاكارية تجب الغلة المعهود اعطاؤها أم لا أجاب تجب.

الغصب من القنية ❦ لو سلم حماره الى المزارع ليشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبله
 ووقع في المفرات وهي مجتمع ماء المطر ومات لا يضمن هذه في الجنائيات من القنية ❦ زرع
 بين اثنين أبي أحدهما أن ينفق عليه لم يجبر على ذلك لكن يقال لا آخر أنفق أنت وارجع
 بنصف النفقة في حصصه شريكك فلو أنفق ولم يخرج الزرع مقدرا ما أنفق هل يرجع على
 صاحبه بنصف نصف النفقة أم بمقدار الزرع ذكره في المزارعة وقرن بين ما إذا أنفق صاحب
 الأرض وبين ما إذا أنفق المزارع وفي واقعات الناطق نخل أو صى لرجل بأصلها ولا آخر ثمرها
 فالنفقة على صاحب الثمر فإن لم يثمر سنة فإبي صاحب الثمر الاتفاق فانفق صاحب الرقبة بقضائه
 أو بغير قضاء ثم أغرسه أخرى فان صاحب الرقبة يرجع فيما أنفق ولا يكون متبرعا ❦ ولو
 دفع نخلا مقاطعة ثبات العامل في بعض السنة فانفق رب النخل بغير أمر القاضى لا يكون
 متبرعا ورجع به في الثمر ولو لم يمت العامل لكنه غاب فانفق رب النخل كان متبرعا إلا أن يكون
 بأمر القاضى وعن خلف قال سألت محمدا عن حرث بين رجلين أبي أحدهما أن يسقيه قال
 أجبره على ذلك قلت فإن فسد الزرع قبل أن يرتفع فأبي أن يسقيه قال لا ضمان عليه قال أبو
 الليث الكبير رحمه الله به تأخذ وكان ينبغي أن يرفعه الى السلطان فإذا رفعه الى السلطان ثم
 منه بعد ذلك فإنه يضمن إذا فسد كذا في الصغير من القسمة ❦ لو أخذ ثلاثة أرضا بالنصف
 ليزروها بالشركة فغاب أحدهم وزرع اثنان بعض الأرض براخص اثنان وزرع بعض
 الأرض شعير فلو كان ذلك باذن كل واحد منهم فالبر بينهما ويرجع رب البر بثلاث أضر على الثالث
 والشعير بينهما أيضا ويرجع هو أيضا عليهم ما بثلى الشعير الذي بذر بعد دفع نصيب رب الأرض
 ولو فعلوا بلا إذن فالبر ثلثه لرب الأرض وثلثاه لهما ويقرمان نقصان ثلث الأرض وأما رب
 الشعير فخمسة أسداسه له ولرب الأرض سدسه لأن ثلثي الشعير زرع غصبا فهو له وثلثه زرع
 بحق وعليه نقصان الأرض في قدر ثلثي ذلك كذا في الفصولين من أحكام المزارعة ❦ عامل
 الخراج لو أخذ الخراج من الأكار ورب الأرض غائب ظاهر الرواية أنه لا يرجع على رب الأرض
 كذا في الذخيرة وفي فوائد النسب يرجع والمشتري كأكار وكذا الجواب في الجباية لو أخذ
 العامل من المستأجر أو من غلة داره كذا في الفصولين من آخر أحكام العمارة في ملك الغير
 ❦ رجل له نوبة ماء في يوم معين من الأسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الإمام
 البردوي أن غاصب الماء يكون ضامنا وذكر في الأصل أنه لا يكون ضامنا وكذا لو أراد سقى
 زرع من مجرى له فجاء رجل فغصبه الماء ففسد زرعها قالوا لا شيء عليه كالممنوع الراعي حتى
 ضاعت المواشى من الخلاصة ❦ ترك أرضه المزروعة ببذره فرباه رجل باذن الوالى حتى
 استحصده فالرب لصاحب البذر ولا يضمن ما أنفق المولى لكنه إذا أدى الخراج يرجع به على
 رب الأرض كذا في القنية من الزكاة ❦ رجل أراد سقى أرضه فغصبه انسان حتى فسد زرعها
 لم يضمن هذه في الغصب من الخلاصة ❦ اشترى حصص ماء وأشرف على الادراك فقال
 للبائع لا تسقه فإن السقى أضمره فسقاه وجف العنب يضمن النقصان إن سقاه سقيا غير معتاد

❊ آخر أرضه من رجل بخطة فلما حصد المستأجر زرعه وداسه منعه الموح من نقله ليدفع
 الاجرة فافسده المطر لا يضمن ❊ غرس في أرض الغير بغير اذنه والشجرة للغارس ويتصدق
 بما زاد على قيمة غرسه ولو كان مستحقا فتصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الارض
 عليها بالقيمة ولكن يفرم الغارس نقصان الارض ان ظهر وقال أبو الليث ملكها بالقيمة
 ان أضر القلع بالارض وقبل قيمة شجرة لغيره حق القلع في الغصب من القنينة ❊ رجل
 غصب أرض رجل وزرعها خنطة ثم اختصها وهي بذرت نبت بعد فصاحب الارض بالخيار
 ان شاء تركها حتى نبت ثم يقول له اقلع زرعتك وان شاء أعطاها ما زاد البذر فيه ونفسه يره عن
 محمد تقوم الارض وليس فيها بذرة تقوم وفيها بذرة المختار انه يضمن قيمة بذرة لكن مبذورا في
 أرض غيره ❊ رجل زرع في أرضه شعيرا وجاء آخر فزرع عليه خنطة بغير أمر صاحب
 الشعير فهو لصاحب الخنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير تقوم الارض من روعة وغير
 من روعة ❊ رجل زرع في أرضه برأولم ينبت حتى جاء آخر وبذر فيها شعيرا ثم سقى رب الارض
 فنبت الزرع فعلى الذي بذر الشعير قيمة برمسذور في الارض ثم على رب الارض قيمة البر
 والشعير مخلوطا مبذورا لانه استهلكها بالسقى ❊ رجل زرع أرض نفسه فجاء آخر وألقى
 بذره فيها وسقى الارض أو ألقى بذره فيها وقاب الارض قبل ان ينبت بذر صاحب الارض
 أولم يقاب وسقى الارض فنبت البذر ان غابن يكون للآخر عند أبي حنيفة وعليه للدول
 قيمة بذره ولو جاء صاحب الارض وألقى فيها بذره نفسه ثالثة وقاب الارض قبل ان ينبت فيها
 البذر أولم يقاب وسقى الارض فنبت البذر وكلها غابن من البذر كله وعليه للغاصب
 مثل بذره مبذورا في أرض غيره هذا اذا لم يكن الزرع نابتا اما اذا زرع المالك ونبت ثم جاء آخر
 وألقى بذره ان لم يقاب ونبت فالجواب كما ذكرنا فان قلب ان كان الزرع النابت اذا قلب مرة
 أخرى ينبت فكذلك وان كان لا ينبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعه ثانيا وفي متفرقات
 أبي جعفر رجل بذر في أرضه فجاء آخر فسقى تلك الارض حتى أدرك الزرع فان الزرع في
 القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبذورا في الارض على شرط القرار ان سقى قبل ان يفسد
 البذر في الارض وان سقاها بعدما فسد البذر في الارض قبل ان ينبت نباتا له ونبت بسقيه
 فان في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة
 فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعدما نبت الزرع وصار له قيمة الزرع يوم سقاها
 فالزرع للساقى وان سقاها بعدما استغنى الزرع عن السقى لكن السقى أجود له فان الزرع
 لصاحب الارض ولا شيء للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث
 الا يجيب الساقى متطوع ولا شيء له ❊ أرض بين رجلين غاب أحدهما الشريك ان يزرع
 نصف الارض ولو أراد العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع وروى أبو يوسف
 عن أبي حنيفة انه ليس للحاضر ان يزرع بقدر حصته هذا اذا كان أحدهما غائبا وان كان
 حاضر فزرع أحدهما الارض المشتركة بغير اذن شريكه وسقاها قال في النوازل ان كان

الزراع لم يدرك لشربكه ان يقاسم الارض فما وقع من ذلك في نصيب الزارع أقره وما وقع في نصيب الآخر أمر بقلعه ويضمنه النقصان وان أدرك الزرع أو قرب من الإدراك غرم نقصان نصف الارض وان لم يقاسم وتراضيا ان يعطيه نصف البذور والزراع بينهما ان كان بعد ما نبت الزرع جاز وقبل النبت لا يجوز وفي فتاوى القاضى الامام قالوا ان كان الارض تنفعها الزراعة أو لا تنفع ولا تنقص فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان يتنفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا لانه وان علم ان الزرع ينقص الارض أو كان ترك الزراعة ينفعها أو يزيد هاقوة لا يكون للحاضر ان يزرع فيها شيئا أصلا **❦** اذا مات رب الارض بعد ما نبت الزرع قبل ان يستحصد والبذر من المزارع يبقى العقد الى ان يستحصد الزرع استحسانا وهذا اذا قال المزارع أنا أقطع الزرع وان رضى المزارع بقطع الزرع فانه لا يبقى عقد المزارعة واذا اختار المزارع القلع فلورثة رب الارض خيارات ثلاث ان شاء ألقوا الزرع والمدة اوع بينهما وان شاء أنفقوا على الزرع بأمر القاضى حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة وان شاء أغرموا حصنة المزارع من الزرع والزراع لهم فان مات بعد المزارعة قبل النبت اختلف المشايخ فيه ولو لم يمت لم يكن المزارع آخر الزراعة حتى انقضت السنة والزرع بقل فاراد رب الارض أن يقطع الزرع وأبى المزارع ليس لرب الارض أن يقطع ويثبت بينهما جارة في نصف السنة حتى يستحصد والعمل بينهما نصفان حتى يستحصد وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فله رب الارض خيارات ثلاث على ما ذكرنا واذا أنفق بعد انتهاء المدة بأمر القاضى رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك وأبى العامل الصرم فانه يترك في يده بغير اجارة **❦** اذا هرب المزارع في وسط السنة والزرع بقل فانفق عليه رب الارض حتى يستحصد يرجع على العامل بما أنفق بالغام بالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع عينه على عمله **❦** زرع قوموا وأخذ بعضهم من الارض وبقى البعض مقولوا أو غير مقولوع حتى نبت فهو يذره وبين رب الارض على الشرط فان قلعه ورفع الزرع وكان يتناثر في الارض فنبت زرع آخر فهو بين الاكارور رب الارض بما ذكرنا لكن يجب ان يتصدق الاكارب بالفضل من نصيبه وان نبت بسقى رب الارض ومؤنته فهو له وبعد ذلك ان كان للحب قيمة ضمن والا فلا شيء عليه وان سقاه أجنبى كان متطوعا والزرع بين الزارع ورب الارض على ما شرطنا قال رحمه الله هذا جواب الفقيه أبى الليث وجواب الفقيه أبى جعفر قد ذكر في الفصل الاول في مزارعة ميسر الامام الطواويسى اذا وقع الزرع وتناثر الحب وجاء انسان وسقاه أو أحدهما حتى نبت فانه يكون كله للساقى لانه بالسقى صار مستملا كما حتى لو سقته السماء أو نبت بغير السقى يكون مشتركا بينهما **❦** اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى آخر مزارعة وان لم يأذن له رب الارض أصلا فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر على ان يعمل ببيذره والشرط في المزارعة الاولى أيضا بالنصف فالخارج بين رب الارض والمزارع الثانى نصفان ولا شيء للمزارع الاول ولو دفع الى الاول

على ان يعملها ببذره على ان الخارج بينهما نصفان فدفعتها الاول الى آخر على ان يعملها ببذره على ان الاول ثلث الخارج والثالث للثاني فالثالث لب الارض والثالث للمزارع الثاني وبغرم المزارع الاول لب الارض أجر مثل ثلث الارض ١ ولودفع المزارع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعه المستعير سلم الخارج له وبغرم المزارع الاول لب الارض أجر مثل جميع الارض ولو كان البذر من رب الارض ليس له ان يدفع الى آخر عارية لكن له ان يستأجر الاجراء بحاله فلو دفع مع هذا عارية من غير اذن رب الارض فالمزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني والخارج بينهما على ما شرط ولا شيء لب الارض ولرب الارض والبذر أن يضمن بذره أيهما شاء ان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول فان انتقصت الارض ضمن النقصان الثاني بالإجماع وليس له أن يضمن الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف على القول الآخر هذا اذ لم يأذن له رب الارض اما اذا أذن له في ذلك امانا أو دلا لتيان قال له اعمل فيه برأيك فدفعت له امانا آخر معاملة فعمل فيه فخرج فهو لصاحب الفخيل وللعامل أجر المثل على العامل الاول ولو هلك الثمر في بدا العامل الآخر من غير عمله وهو على رؤس الفخيل لا يضمن وان هلك الثمر من عمل الآخر في آخر خالف فيه الأئمة الاول والضمان لصاحب الفخيل على العامل الاخير ولا يضمن العامل الاول ٢ رجل دفع كراما معاملة فلما أثمر الكرم والدافع وأهله يدخلون وبأ تكون ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا لان كان ذلك بغير اذن الدافع لا يضمن والضمان على الذين آكلوا وان كان باذنه وهم ممن تجب نفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان كان ممن لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن في التنازل وان كانوا قبضوا باذنه وهم ممن لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن عليه أيضا قال في القنية وهذا اذا كان الكرم مشتركا بينهما شركاء ملك أو كان الزرع بين الاكارص صاحب الارض أو بين شركين وأصحاب أحدهما يدقون السنابل قبل الدياس وينفقونها اما اذا باع ثمار كرمه ثم أصحابه كانوا بأ يكون الثمار بينهما أن لا يضمن صاحب الكرم ما آكلوا باذنه وان كان تجب نفقتهم عليه لانه ليس له أن يأخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف الاول انتهى ٣ وان حصدا الزرع وجمعه من غير اذن الدافع ومن غير ان يشرط عليه ضمن حصصة الدافع ولو شرط عليه فتعاقل حتى هلك الزرع ضمن للباك نصيبه اذا شرط الحصاد عليه فترك حتى هلك يضمن لانه وجب عليه بقبوله فاذا ترك فقد ضيعه ٤ لو قال للذكار اخرج الجوز أو الحنطة الى الصحراء لانه رطبة فأخرف ففسد ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وترك التشديد بمنزلة السقي ولو ترك حفظ الزرع حتى آفسته الدواب ضمن وان لم يطردها الجراد حتى أكل ان كان الجراد بحال يمكن طرده ودفعه فاذا لم يدفع ضمن ٥ وفي الفتاوى للنسقي اذا كان بقر المالك في يد الاكارص فبقرها مع الراعي الى السرح فضاء لا يضمن هو ولا الراعي البقر المستعار والمستأجر على هذا وقد اضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة لو ترك البقر برعي واختلف المشايخ فيه هذه الجملة من

الخلاصة سوى المنقول من القنية ❀ الا كاركان يستعمل بقر صاحب الارض فلما فرغ من العمل ذهب بالالات الى منزله وترك البقر يرعى بخفاء سارق وسرقه مع بقر القرية ولم يقدر الا كار على التلبص أجاب شيخ الاسلام بأنه يضمن الا كار وغيره أجاب بأنه لا يضمن وعليه الفتوى وقال الامام النسفي لو سلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لأضمن عليه ولا على الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والعصم ما أجاب به الامام النسفي رحمه الله ❀ دفع الاشجار معاملة على ان يقوم عليهم او يشد منها المحتاج الى الشد فأخر الشد حتى أصابها البرد وهي أشجار ان لم تشد يضر بها البرد يضمن العامل قيمة ما أصاب البرد ومن الثاني زرع بينهما آخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع به دفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع عنه فعليه الضمان ❀ دفع أرضه مزارعة الى مجبور وهلك العبد من العمل ان كان البذر من العبد لأضمن على رب الارض وان كان من ربهما يكون مستأجر اف يكون عمله لرب الارض وان كان من العبد يكون مستأجرا في الارض ويكون العبد عاملا لنفسه فلا يضمن اذا هلك ❀ غرس ثالثة على نهر قرية فطلعت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال المخدم الغرس لي لانت خادمي فان كانت الثالثة للغارس فله وان للرجل والغارس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة للرجل وان لم يكن يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالثة لصاحبها لانه يملكها بالقيمة ❀ قلع ثالثة انسان وغرسها وريها فهي للغارس بالقيمة من البزازية ❀ استأجر أرضا ودفعا مزارعة ففكر بها المزارع ثم المستأجر أجراها من آخر قبل ان يبذر ها المزارع صح ان كان البذر من المستأجر والمزارع ان يطالب المستأجر بأجر مثل عمله ولم بشرط على الحراث ❀ حفر النهر لا يجبر عليه أجرا ما حفر ❀ مزارع جمع سرقينا وكان التراب من رب الارض والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما لان الخلط بالاذن نجم الائمة البخاري السرقين كله للمزارع وعليه قيمة التراب ان كان له قيمة والا فلا شيء عليه (٣) قاضي غلام غري سرقين كله لرب الارض قال استاذنا وهو الا صوب فان المزارع لا يجمع سرقين لنفسه بل يملكه في أرض رب الارض عادة الحراثون الذين عليهم فرض لارباب الاراضي بسواد البلد يخرجون السرقين من قبل الادخال في الارض الا اذا قال له رب الارض خذ السرقين من مكان كذا بعينه فحينئذ يكون له الحصة الامر الذي يقال ذرات الارض يضمن بترك الحفظ كدسه ليه الا اذا كان الحفظ عليه متعارفا من القنية ❀ رجل أنلف شرب انسان بان سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البرزوي ضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للسرقين انه ينظر بكم يشتري لو كان يبعه جائزا وقال الامام خواهرزاده لا يضمن وعليه الفتوى من الخلاصة ❀ يجوز رفع الجمد من الحياض التي في بلاد نالسة كالماء ولو سقى أرضه فانجمد الماء فيه فلكل أحد رفع ذلك الجمد الا اذا أخذ أرضه ليجمد الماء فيه ❀ الساقى من البئر لا يملك بنفس مل الماء لو حتى يفيضه

(٣) قوله قاضي غلام الخ زاعم القنية وتقرر العبارة منها

عن رأس البئر خلافا لمحمد والمختط بك مالك الخطيب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشده
ويجمعه حتى يثبت له الملك من القنية

﴿الباب الخامس والعشرون في الوقف﴾

الناظر اذا مات بمجه لا غلات الوقف لا يضمن اما اذا مات بمجه لا مال البديل فانه يضمنه ومعنى
ضممانه صيرورته ديناً في تركه كما في امانات الاشياء وفي قاضيه ان اذا شرط الواقف
الاستبدال بنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف وبذلك الاستبدال فلو باع أرض
الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون ديناً في تركه ولو باعها وهب الثمن
صحبت الهبة ويضمن الثمن في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا تصح الهبة انتهى ﴿المتولى
اذا خلط أموال الاوقاف المختلفة يضمن الا اذا كان بأمر القاضي ولو خلط مال الوقف بمال
نفسه لا يضمن وقيل يضمن ولو تلف مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وجيلة براءته انفاقه في
التعمير وان يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم رد عليه من
أمانات الاشياء وفي قاضيه ان متولى الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه
ثم أنفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف قال الشيخ الامام هـ اذا جازو يبرأ عن الضمان
قال ولو خلط من ماله مثل تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضامناً للكل انتهى ﴿وفي
الملاصقة مسجد له اوقاف مختلفة لأبأس للقيم أن يخلط غلتها وان شرب حائوت منها فلا بأس
بعمارتها من غلة حائوت آخر سواء كان الواقف واحداً أو مختلفاً ولو خلط المتولى دراهمه
بدراهم الوقف صار ضامناً وطريق خروجه من الضمان التصرف في حاجة المسجد ورفع الى
الحاكم انتهى وفي القنية لو أذن القاضي للقيم يخلط مال الوقف بماله تخفيفاً عليه جاز
ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن أبي يوسف الوصى اذا خلط مال الصغير
بماله لا يضمن ﴿قيم يخلط غلة الرهن بغلة البواري فهو سارق حائن انتهى ﴿قيم الوقف اذا أنفق
من ماله على الوقف ايرجع في غلته فله الرجوع من مشتمل الاحكام ﴿وللمتولى ان يفعل في
المسجد من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل يضمن
ولو فعل من مال نفسه لا بأس به هذه في كراهة استقبال القبلة في النخل من الهداية ﴿وليس
للمشرف على القيم ان يتصرف في مال الوقف وقيل ليس للمتولى ان يفتح للمسجد بادخانه ٣
وقيل لو فيه تكثير الجماعة فله ذلك وللمتولى ان يتخذ بسطح بيت الوقف خصاله لو كان يريد في
أجرته ولو كان المتولى أميناً فاستأجر من يكتب حسابه فلا جرم يجب في ماله لافي الوقف من
الفصولين ﴿مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيشق على الناس دخول
المسجد للقيم ان يأخذ ظلة على باب المسجد من غلة وقف المسجد اذا لم يكن فيه ضرر لاهل
الطريق ﴿وللمتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد سلماً ليطعمه على السطح اي طينه وكذا

(٣) منفذ الهوا.

يعطى الذى يكتسب الثلج أو التراب وينقله من المسجد **✽** رجل قال جعلت حجرتى لدهن سراج
المسجد ولم يزد على هذا صارت الحجر وقف على المسجد اذا سلها الى المتولى وليس للمتولى أن
يصرف غلتها الى غير الدهن **✽** قيم المسجد أو الوقف اذا دخل جندوا في دار الوقف ليرجع
في غلتها له ذلك لان الوضئ لو اتفق من ماله على البناء له ذلك فكذا القيم والاحتياط ان يبيع
الجندع من آخر ثم يشتريه لاجل الوقف ثم يدخله في دار الوقف **✽** مسجد بجنبه ماء انكسر حائط
المسجد من ذلك الماء ينبغي لاهل المسجد ان يرفعوا الامر الى القاضي ليدامر اهل النهر
باصلاحه حتى اذا لم يصلحوا وانهدم حائط المسجد ضمنوا قيمه ما انهدم لانه لما أشهد عليهم
صاروا متلفين بترك الاصلاح من الخلاصة **✽** اذا اجتمع من مال الوقف على الفقراء
أو على المسجد الجامع ثم ناب الاسلام نائبة بان غلبت جماعة الكفرة فاحتج في ذلك الى مال
لرفع شهرهم قال رحمه الله ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للحاكم ان يصرف ذلك على وجه
القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك المال ويكون ذلك ديناً **✽** مسجد له غلة ذكر الواقف
في وقفه ان القيم يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم أن يشتري ولو اشتري يكون ضامناً
✽ قوم عمروا أرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول
محمد ماء الجيحون ليس ماء الخراج وبقر ذلك رباط فقام متولى الرباط الى السلطان فاطلق
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا
الرباط بقرب هذا يستعين بهذا في طعامه وكسونه وهل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن ان
يأخذ من ذلك العشر الذى أباح السلطان للرباط قال الفقيه أبو جعفر لو كان المؤذن محتاجاً
يطيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط وانما يصرفه الى الفقراء لا غير
ولو صرف الى المحتاجين ثم أنفقوا في عمارة الرباط جاز ويكون ذلك حسناً **✽** رباط على باب
قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة ولا يمكن الوصول الى الرباط الا بمجاورة النهر وبدون
القنطرة لا يمكن المجاورة هل يجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان
الواقف وقف على مصالح الرباط لا بأس به والا فلا **✽** متولى الرباط اذا صرف فضل غلة الرباط
في حاجة نفسه قرضاً قال الفقيه أبو جعفر لا ينبغي ان يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط رجوت
ان يبرأ وان أقرض ليكون أحرز من الامساك عنده قال رجوت ان يكون واسعاً له ذلك
✽ رجل قال أرضى هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهى تخرج من الثلث ثم مات
فاحتاج ولده قال هلال لا يعطى لولده من القسمة شئ الا اذا كان الوقف في صحته ولم يصف
الى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الواقف فقراء حينئذ يكون للمتولى ان يدفع الى كل واحد
سهماً أقل من ما تثنى درهم وهو أحق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعطهم شيئاً لا يضر للمتولى
لانه لم يمنع حقواً واجاباهم وكذلك قالوا في الذى وقف ضبيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله
ابنة ضعيفة كان الأفضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها من قاضيتان **✽** مريض
وقف داره في مرضه جاز من الثلث ولو لم يخرج منه وأجازته الورثة جاز ولو لم يخرجوا بطل قيمتها

زاد على الثلث ولو أجاز بعضهم لا بعضهم جاز بقدر ما أجزوا بطل الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل ومن لم يجز له لوباع نصيبه قبل أن يظهر للميت مال آخر لا يطل بيعه ويغرم قيمة ذلك ويشترى بها أرضاً ويوقف على ذلك الوجه كذا في الوقف من أحكام المرضى من الفصولين ١٠ ولو أبرأ القيم المستأجر من الاجرة بعد تمام مدة الاجارة تصح البراءة عند أبي حنيفة ومحمد ويضمن ١١ وللمتولى صرف شيء من مال الوقف الى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف واسراج السراج الكثيرة في السكن والاسواق لئلا البراءة بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا يضمن إذا أسرف في السراج في شهر رمضان وإيلة القدر ويجوز الاسراج على باب المسجد في السكة أو السوق ١٢ ولو اشترى من مال المسجد شيئاً في شهر رمضان يضمن وهذا إذا لم ينص الواقف عليه أو صي بثلاث ماله على أن ينفق على بيت المقدس جازو ينفق في سراجيه ونحوه قال هشام فذل هذا على أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قتاديله وبسرجه والنقطة والزيت ١٣ كتب الى بعض المشايخ هل للقيم أن يشتري المرواح من مصالح المسجد فقال لا الدهن والحصر والمرواح ليس من مصالح المسجد إنما مصالحه عمارته أبو حامد الدهن والحصر من مصالحه دون المرواح قال رحمه الله وهو أشبه بالصواب وأقرب الى غرض الواقف ١٤ إنهم يهدم المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبه يضمن ولا يضمن القيم إذا وقع الدهان يترده إذا لم يمكنه دفع ذلك الظلم ١٥ اشترى القيم من الدهان دهناً ودفع الثمن ثم أفلس الدهان لم يضمن قال رضي الله عنه لو رأى القيم أنه لن يهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل أعظم فله هدمه ولو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً سيرا بثلاثة دنانير يرجع في غلته عشرة وعليه الزيادة ١٦ ولو ضمن القيم مال الوقف باستهلاك ثم صرف قدر الضمان الى المصرف بدون إذن القاضي يخرج عن العهدة ١٧ قال رحمه الله وللقيم الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا يقيم ذلك على الموقوف عليهم وقيل ليس له أن يستدين على الوقف للعمارة والمختار ما اختاره الصدر الشهيد وأبو الليث أنه إذا لم يكن يد من الاستدانة يرفع الى القاضي فيأمره بما يحب تدبير جمع في الغلة وليس للقيم أن يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة ديناً لفرقة الى الفقهاء وأن احتاجوا اليه ١٨ للقيم أن يوكل فيما فوض اليه أن يعمم القاضي التفويض اليه والافلا ١٩ اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم أن يشتري به دار للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمن وأفتى محمد بن سلمة بأنه يجوز قبل هذا استحسان والقياس أنه لا يجوز ويذهبى أن يشتري ويبيع بما هو الحاكم ٢٠ ولو اشترى بالغلة حانوتاً ليستغل ويبيع عند الحاجة فهو أقرب الى الجواز ٢١ متولى الوقف إذا أئرو قضا بدون أجرة المثل قال الامام الجليل محمد بن الفضل على أسل أمحاً بنا يبنى أن يكون المستأجر فاصلاً بالان الخصاص ذكر في كتابه أنه يصير فاصلاً يلزمه أجرة المثل فقبل له أنفق بهذا قال نعم وجهه ما قال ان المتولى أطل بشيعته ما زاد على المسمى الى تمام أجرة المثل وهو

لا يعلل الا بطل فيجب أجر المثل كالأجر ولم يسم شيئا وقال بعضهم ان المستأجر يصير غاصبا
عنده من يرى غصب العقار فان لم ينقص شيء من المنزل وسلم كان على المستأجر الاجر لا غير
والفتوى على ما ذكرنا أولا ولا انه يجب أجر المثل على كل حال وعن القاضي أبي الحسن السعدي
وفي هذا قال رجل غصب دار صبي أو غصب وقفا كان عليه أجر المثل فاذا وجب أجر المثل غنة
فاظنك في الاجارة باقل من أجر المثل من قاضيان في المتولى لو أسكن دار الوقف بلا أجر قبل
لا شيء على الساكن وطامة المتأخرين على ان عليه أجر المثل سواء أعدت الدار للغلة أولا
صيانة للوقف عن الظلمة وقطعا لاطماع الفاسدة وبه يقتضى وكذا لو سكن دار الوقف بلا
اذن الواقف والقسم يلزمه أجر المثل بالغاما بالغ وكذا قالوا في وقف الرهن حتى لم يحجز لو سكنه
المؤمن يجب أجر المثل وكذا قالوا في متولى باع وقفا فسكنه المشتري ثم عزل المتولى وولى
غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعد للغلة أولا قال في
الملتقط والالبق يذهب أصحابنا ان لا يلزم الاجر في الرهن ولو معد للغلة ولو أجر القيم باقل
من أجر مثله قدر ما يتغابن فيه الناس حتى لم يحجز فسكنه المستأجر لزم أجر المثل بالغاما بالغ على
ما اختاره المتأخرون وكذا الواجر اجارة فاسدة من دعوى الوقف من الفصمواين قلت
وتقدم بعض هذه المسائل في غصب العقار متولى الوقف اذا أجر ضيعة من رجل سنين
معسومة ثم مات المؤجر ثم المستأجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثته المستأجر الارض بيدزهم
قال الشيخ محمد بن الفضل الغلة تكون لورثة المستأجر وعليهم نقصان الارض اذا انتقصت
الارض بزراعتهم بعد موت المستأجر يصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للموقوف
عليهم الارض في ذلك لان الضمان يدل عن نقصان وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض
لا في عين الارض متولى الوقف اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدراهم ودائق وأجر
مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جبيع
ما نفد لانه أوفى الاجرا كثيرا يتغابن الناس فيه فيه يصير مستأجر لنفسه دون المسجد فاذا
نقد الاجر من مال المسجد كان ضامنا المتولى اذا أمر المؤذن ان يخدم المسجد وسمى له اجرا
معسوما لكل سنة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل تصح الاجارة لانه يملك الاستئجار للخدمة
المسجد ثم ينظر ان كان ذلك أجر عمله أو زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا
نقد الاجر من مال المسجد حل للمؤذن وان كان في الاجر زيادة على ما يتغابن فيه الناس كانت
الاجارة للمتولى لانه لا يملك الاستئجار للمسجد يغيب فاحش واذا أدى الاجر من مال المسجد
كان ضامنا واذا علم المؤذن بذلك لا يحل له ان يأخذ من مال المسجد رجل غصب أرضا
موقوفة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر كان للمتولى ان يستردها من الغاصب فان
كان الغاصب زادا في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا متقوقا بان كرب الارض أو حفر
النهر أو التي فيه السرقة واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض
من الغاصب بغير شيء فان كانت الزيادة مالا متقوقا كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء

وقلغ الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان أضر بالوقف بان يحرق الارض بقلع
 الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء و يقلع الاشجار الا ان القسم يضمن
 قيمة الغراس مقموعة وقيمة البناء مرفوعة ان كانت للوقف غلة في يد المتولى تكفي لذلك الضمان
 وان لم تكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر
 من أقصى موضع لا يتخرب الارض فله ذلك ولا يجبر على أخذ القيمة ثم يضمن القيمة ما بقي في
 الارض من الشجر ان كانت له قيمة **❦** وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى ويجوز
 المتولى عن الاسترداد وأراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان للمتولى ان يأخذ القيمة وبما صاله
 على شيء ثم يشتري بالمأخوذ من الغاصب أرضاً وتكون وقفاً على شرائط الاول لان الغاصب
 اذا جحد الغصب يصير بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة **❦** رجل غصب أرضاً موقوفة قيمتها
 ألف ثم غصبها منه رجل آخر بعد ما زادت قيمة الارض وصارت تساوي ألفي درهم فان المتولى
 يتبع الغاصب الثاني ان كان ملياً على قول من يرى جعل العقار مضموناً بالغصب لان تضمين
 الثاني أنفع للوقف فان كان الاول املاً من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون أنفع
 للوقف واذا اتبع القيم أحد هما برى الآخر عن الضمان من قاضيان **❦** أرض الوقف اذا
 غصبها غاصب وأجرى عليها الماء حتى صارت بحراً اتصلت للزراعة يضمن قيمتها ويشتري بقيتها
 أرضاً أخرى فتكون الثانية وقفاً مكانها **❦** لو رفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً
 يضمن **❦** رجل قال أرضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهي تخرج من الثلث ثم مات
 فاحتاج ولده قال لا يعطى لولده من الغلة الا اذا كان الوقف في صحته ولم يصف الى ما بعد
 الموت خيفة نذير دفع المتولى الى اولاد الواقف شيئاً الى كل واحد منهم أقل من مائتي درهم وهم
 أحق بذلك من سائر الفقراء فان لم يعطهم شيئاً لا يضمن **❦** رجل قال أرضي هذه صدقة
 موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واحد قال الامام الفاضل يصرف
 نصف الغلة اليه والنصف الى الفقراء فقبل له فان أعطى القيم نصف الغلة فقير واحد اهل
 يجوز قال يجوز على قول أبي يوسف لان الفقراء لا يخصصون فيكون للجنس من الخلاصة
❦ اذا جعل الوقف على شراء الخبز والحب والتصدق به على الفقراء قال أبو نصر الدبوسي
 يجوز عندي ان يتصدق بعين الغلة من غير شراء خبز ولا ثوب لان التصدق هو المقصود حتى
 جاز التصرف بالتصدق دون الشراء ولو وقف على ان يشتري بها الخيل والسلاح فيعمل عليها
 في سبيل الله تعالى جاز ذلك فان كان أمر أن يتصدق بالخيل والسلاح على محتاجي الجاهدين
 جاز التصديق بعين الغلة كالخبز والحب وان شرط ان يسلم الخيل والسلاح لجاهد من غير
 غلب ولا يسترد لمن أحب ثم يدفع الى من أحب جاز الوقف ويستوى فيه الغنى والفقير ولا يجوز
 التصديق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح ويندله لاهلها على وجهها الا ان
 الوقف وقع للاباحة للتعليم وكذا الوقف على شراء الغنم وعلفها جاز ولا يجوز عطاها الغلة ولو
 وقف ليصني أو يهدي الى مكة فيذبح عنه في كل سنة جاز وهو دائم أبداً وكذا كل ما كان من

هذا الجنس يراعى فيه شرط الواقف ولو وقف على محتاجي أهل العلم ليشترى لهم الثياب والمدا
والنكاغد ونحوها من مصالحهم جاز الوقف وهو دائم لأن العلم طلاب إلى يوم القيامة وتجوز
مراعاة شرطه ويجوز التصديق بعين الغلة وإن كان إباحة وإمارة فلا وقف على أن يدفع إلى
كل من يقرأ القرآن كل يوم من من الخبز ربع من من اللحم فلقيم أن يدفع اليهم قيمة ذلك ورقا
ولو وقف على أن يتصدق بغلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا كل يوم كذا فلقيم
أن يتصدق على السؤال في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على فقير لا يسأل قال رحمه الله
الأولى عندى أن يراعى في هذا الأخير شرط الواقف لو أنكشف سقف السوق فغلب الحر
على المسجد المصنوع لوقوع الشمس فيه فلقيم سد سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع
به هذا القدر دار مسجلة أجرة مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الثلاثة ثم ظفر القيم
بمال الساكن فله أن يأخذ ذلك النقصان ويصرفه إلى مصرفه قضاء وديانة قيم أتقى في
عمارة المسجد من مال نفسه ثم يرجع بثله في غلة الوقف جاز سواء كان عليه ٣ مستوفى غالباً أو
غير مستوفى وفي أدب القاضى الخصاف يقبل قول الوصى في المحتل دون القيم لأن الوصى من
فوض إليه الحفظ دون التصرف وكثير من المشايخ سوى بين الوصى والقيم فيما لا يدفعه من
الانفاق وقالوا يقبل قولهما فيه وقاسوه على قيم المسجد أو واحد من أهله إذا اشترى المسجد
مالا بد منه كالحصير والحشيش والذهن أو أجرة الخادم ونحوه ولا يضمن للأذن دلالاً ولا
يتعطل المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا من القنية اشترى بيتاً وسكنه ثم ظهر أنه وقف
يجب أجرة المثل سئل بعض المفتين رجل زرع في أرض الوقف بدون إذن المتولى ٣ برين
كانت له شراء غلة واجب شراء غلة زمين بخنانك معه هو دانست دران موضع سه يك باجها ريك
قال نكاه كند كه وقف را كدام به تراست شراء غلة يا غلة زمين برداشتن آن طلب كند وقال
بعضهم ينبغي أن يجب الثلث أو الربع على صرف ذلك الموضع لو أراد المتولى أن يشتري
ضبعة غلة الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الأول فقد وقعت ولم يوجد فيه رواية تقبل
يجيزه القاضى ثم اتفقوا على أنه لم يجوز فيه من المتولى لوفعه لأنه يجوز على الوقف شراء ما يكون
فيه عمارة الوقف وزيادة غلته وأما ما يكون وقفاً على وجه ذلك الوقف فهو وقف آخر لا من
مصلح الوقف الأول ألا يرى أن غلته تصرف إلى عمارة نفسه وما فضل يصرف إلى عمارة
الوقف الأول وفي القنية أجمع من مال المسجد شيء فقبل ليس للقيم أن يشتري به دار الوقف
ولو قبل ووقف يكون وقفه ويضمن وقيل يجوز استعسانا وبه أتقى محمد بن سلطه وسئل شمس
الائمة الحلواني عن وقف تمذراستغلاله للامتولى أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر مكانه قال نعم
قيل له لو لم يتعطل ولكن يوجد بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجوز بيع الوقف تعطل

(٣) على هذا الزارع هل يجب شراء الغلة أو أجرة الأرض على ما هو المتعارف في ذلك المثل
من الثلث أو الربع قال ينظر المتولى ويطلب الأنفع للوقف منهما

أولا وكذا لم يجوز الاستبدال به قال قاضيان اذا لم يشترط الواقف الاستبدال اشار في السيرة الى
انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذا رأى المصلحة ١٠ وقف على معلومين يحصى عددهم لو
نصبوا متوليا بلا اذن القاضي لم يجوز هو والمختار وما انفق هذا المتولى في الوقف لا يضمن لانه
لما أجزأ الوقف وانه ليس بمطول صار عاصبا فتكون الغلة له فلا يضمن وهذا على ظاهر الرواية
والفتوى على ان منافع الوقف تضمن في الغصب كالمهر هذه الجلة من الفصولين ١١ مات القيم
فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا به غير أمر القاضي فانفق المتولى في المسجد بالمعروف
تكلم المشايخ في جواز هذه التولية والمختار انهم لا تجوز ولا يضمن ما انفق من مال المسجد على
المسجد من الخلاصة ١٢ لو أجزأ الموقوف عليه ولم يكن ناظرا جرت له بضره وأذن للمستأجر في
العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا كذلك في أواخر القرن الثالث من الاشياء تقلا
عن الخزائن ١٣ أجزأ الموقوف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر
انتقضت الاجارة ويرجع عباقي من الاجرة في تركه الميت من اجارات القنية ١٤ رجل وقف
في صحته ضيعة ومات وجار رجل وادعى ان الضيعة له فاقر بعض الورثة أو استعطف فشكل قال
الفتية أبو جعفر لا يصديق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمقر له قيمة
حصته من تركه الميت في قول من يرى العقار مضمونا بالغصب ١٥ دار موقوفة على أخوين
فأب أحدهما وقبض الحاضر غلته تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب
وطالب الوصي بضمه من الغلة قال الفتية أبو جعفر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو
القيم كان للغائب ان يرجع في تركه الميت بضمه من الغلة والا فالغلة كلها للحاضر في الحكم
ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب من الخلاصة ١٦ لم يأخذ الامام من غلة
الوقف سنين ثم مات لا يورث لان هذه صلة لم تقبض ولا يجوز أخذه للامام الثاني وينبغي ان
يصرف الى عمارة أو قاف الامام ١٧ اذا كان ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة أرباعها للفقراء لم
يجز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استغنى عنها الى الفقراء وان يسترد ذلك من حصتهم في
السنة الثالثة ١٨ وقف على عالم دينه لا يصرف نصف غلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف
اليه في درسه ولم يختلف اليه أحد في السنة فصرف السكك الى نفسه ثم ندم على صرف نصيب
غيره اليه فقال هذه لقطة فتصدق بها على الفقراء كرده ١٩ غلة الى مسجد قد خرب وفي المحلة
مسجد آخر ليس لاهل المحلة ان يصرفوها اليه ٢٠ جرد موقوف على أهل مسجد معين اذا بقي
منه شيء يضييع ويدوب وغرض الواقف التصرف باستمتاع الناس لا التصبيع جاز لاهل المحلة
ان يأخذوه الى بيوتهم ٢١ قضى القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الاولاد
بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضى قيل أليس يستند الحكم الى
وقت الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة
كالحكم بفاساد النكاح بفسيرولى لا يظهر في الوطأت الماضية والمهر قيل أليس ان القضاء
يظهر في عدم وقوع الثلاث ان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها الا فيها وهو بطلان

محملة الذكاح وانما هو أمر باق بخلاف الغلة المستمكة ولو كانت غلة السنين الماضية قائمة
يستحق أولاد البنات حصصهم منها ❀ وفي وقف الناصحي اذا أجر الواقف أو قبه أو وصى
الواقف أو القاضى أو أمينه وقال قبضت الغلة فضاة أو صرفتها على الموقوف عليه - م
وأنكروا فالقول له مع عينه ❀ ولا يجوز بيع قطعة من الوقف ليرم ما بقى ولا يبيع البناء القديم
فإن عدم المشتري البناء فلا قاضى أن يضمن البائع أو المشتري فإن ضمن البائع نفذ بيعه وإن
ضمن المشتري لا ينفذ ويملك المشتري البناء بالضممان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف
عليه ❀ رجل وقف ضيعة في سجنه ثم مات فادعى إنسان أن الضيعة له فأقر الورثة بذلك لم
يطلب الوقف ويضمنون له قيمة الضيعة من تركه الميت بالاجماع لأنهم أقروا باتلاف العقار
والعقار مضمون بالاتلاف وإن أنكر الورثة فلا يمين عليهم إن أراد المدي أن يأخذ الضيعة وإن
أراد أخذ قيمتها فله تحليفهم ❀ لو زرع الواقف الأرض الموقوفة بذرفه وقال زرعتها
لنفسى فالقول قوله والزرع له ولو سأل أهل الوقف من القاضى أن يخرجها من يده لا يخرجها
من يده ولو فعل ذلك المتولى يخرجها من يده وما نقص من الأرض وهذا الفرق يصح عند أبي
يوسف لأنه لا يشترط التسليم إلى المتولى وعند محمد يخرج الأرض من يد الواقف أيضا لأنه
شرط التسليم إلى المتولى ❀ ولا بأس ببناء المنارة من غلة أوقاف المسجد إن كان فيه مصلحة
المسجد أو يكون إلا أن عليها اسم للقوم ❀ ويجوز شراء الدهن والحصر والخشيش من
غلة المسجد إذا شرط الواقف ذلك فلا يجوز أن لم يعرف شرط الواقف بنظر إلى ما قبله فإن
كانوا يشترطون ذلك من غلة المسجد جاز ولا فلا ويجوز أن يترك سراج المسجد فيه من وقت
الغروب إلى ثلث الليل ويجوز أكثر من الثلث إلا أن يكون في موضع حرت العادة بتركه في
الليل كله كمسجد بيت المقدس والحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للقاضى
أن ينصب خادما للمسجد بأجر بدون شرط الواقف من الوجيز ❀ لو كانت أرض الوقف متصلة
ببيوت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان
لقيم أن يبني فيها بيوتا ويؤجرها إذا استغلل بها الوجه أنفع للفقراء ❀ يبيع غلة المسجد
بأذن الجماعة بلا إذن القاضى يجوز وقال المتقدمون الأولى أن يكون بأذن القاضى وقال
المتأخرون الأولى أن يكون بلا إذن القاضى لغلبة الطمع في هذا الزمان من الفصولين ❀ لو
استأجر القيم أجرا بدرهم ودائق وأجر مثله درهم يضمن جميع ما دفع إليه والأجرة وقعت له
من الخلاصة ❀ سكن الدارسين بزعم الملك ثم استحق للوقف بالبيضة العادلة لا يجب عليه
أجر ما مضى ❀ ادعى القيم منزلا وقف في يدرجل فجحد فاقام عليه البيضة وحكم بالوقفية لا يجب
عليه أجر ما مضى وأما إذا أقر بالوقفية وكان متعنتا في الإنكار وجبت الأجرة وفي المحيط
سكنها سنة ثم ظهر أنها وقف أو صغير يجب أجر المثل بخلاف ما مر ❀ استأجر رجل دار
الوقف فأخذها المستأجر القديم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها تمام المدة قال أجرة على القديم
دون الجديد وكذا لو ضمهها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستأجرة إليه ❀ أحد الشرىكين

إذا استعمل الوقف كله بالقبلة أو غيره بدون إذن الخلف عليه أجر حصه الشرىك سواء كان
وقفا على سكنها أو موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الأجر على الشرىك إذا
استعمله كله وإن كان معدلا لأجرة وأيس للشرىك الذي لم يستعمل الوقف أن يقول للأخر
أنا استعمله بقدر ما استعملته لأن المهاباة إنما تكون بعد الخصومة في ضيعه موقوفة معدة
للأجرة في يد رجل بغير حق أجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفينها
بالبينة العادلة فلاموقوف عليهم إذن طلب أجر مثل الأرض التي أجزها المدعى عليه في دفع
الامام واحدة من الدور الموقوفة الى وجهه الى رجل بمجانفكس فيها مدة وكان القيم سلم
هذه الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن أجرة المثل في لو وضع القيم في فناء مسجد سوق
كراسى وسررا يؤجرها أو يصرف الى نفسه والامام فقال ليس له ذلك وعند ناله ان يصرف
الأجرة الى من شاء لأن السرر ملكه وان لم تكن ملكه يتصدق بهام على الامام إذا كان فقيرا
ولا يجوز إزالة الحائط الذى بين المسجدين ليجعلها واحدة اذ لم يكن فيه مصلحة ظاهرة
وكذا رفع سقفه ويضمن القيم ما أنفق فيه من مال المسجد في صغير كان يأخذ من السقاية
ماء لاصلاح الدواة أو قصه للشرب ثم بلغ وندم لا يكفيه التصدق بل يرد الضمان الى القيم
ولا يجزيه صب مثله في السقاية في أخذ من السقاية ماء مرة بعد أخرى حتى بلغ جرة
مثلا وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين جرة فصب جرة قضاء للحق بغير إذن القيم
صار ضامنا للكل في دار موقوفة للماء ولجهة ليس للقيم ان يشتري من غلته خاوية لسقى
الماء من القنية في لو بنى المتولى في أرض الوقف فان كان بمال الوقف فهو وقف وان
كان بماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان كان لنفسه بان أشهد على ذلك فهو له ولو بنى في
أرض الوقف غير المتولى فان كان باذن المتولى ليس جع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو
وقف وان بنى لنفسه أو أطلق له رفعه لو لم يضر وان أضرفه والمضيق لماله فليتر بص الى
خلاصه وفي بعض الكتب للناظر عليك باقل القيمتين للوقف من وعاد غير منزع بمال الوقف
في الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا احتج اليها المصلحة الوقف كتمير وشراء بذرة تجوز
بشرطين الاول اذن القاضي الا اذا كان المتولى يبعد منه فيستدين بنفسه الثاني أن لا
يتيسر أجرة العين والصرف من أجرها وليس من الضرورة الصرف على المستحقين
والاستدانة القرض أو الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولى ان يشتري متاعا كثيرا من قيمته
ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الرجوع على الوقف الجواب نعم كالحرمه ابن وهبان
في اقالة الناظر عقد الأجرة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله الثانية
إذا كان الناظر يجعل الأجرة في لو شرط الواقف ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في
مسجد كذا كل يوم لا يجب مراعاة شرطه فلا قيم أن يتصدق على سائل غير ذلك المسجد
أو خارج المسجد أو على من لا يسأل وكذا يجوز للقاضي الزيادة على معلوم الامام إذا كان
لا يكتفى وكان عالما بقية الدور والحوائث المسبلة في بد المستأجر بمسكها بغن فاحس بنصف

أجرة المثل أو نحوه لا يعذر أهل الحلة بالسكوت عنه إذا أمكنهم رفعه ويجب على الحاكم أن يأمره بالاستتجار بأجر المشي ووجب عليه تسليم زائد السنين الماضية ولو كان القيم ساكناً مع قدرته على الرفع إلى القاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر وإذا ظفر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة ❦ إذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فإنه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة ❦ الناظر إذا أجرة أستا فاهرب ومال الوقف عليه لا يضمن بخلاف ما إذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فإنه يضمن ❦ إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم أو بعضهم فاقطع لا يبق لهم دين على الوقف إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج إليه عمراً ولا إذا صرف الناظر لهم مع الحاجة إلى التعمير فإنه يضمن وإذا ضمن هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم لم يقضوا أم لا يستحقونه أم لا لم أره مصرحاً لكن القواعد تدل على عدم الرجوع فانهم قالوا في باب النفقات أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوى المودع بغير إذنه وأذن القاضي فإنه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم إلى غير ذلك بخلاف ما لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف حيث يسترد ذلك من المدفوع إليهم لأن الناظر ليس بمعتد في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده وفي مثلتنا هو متعدي لكونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة إلى التعمير هذه الجملة من الاشياء ❦ المستأجر بنى في دار الوقف على أن يرجع في الغلة فله الرجوع ❦ حانوت وقف بنى فيه ساكنه بلا إذن متولييه وقال أنفق كذا ولم يصرفه ببنائه القديم رفعه وهو للساكن وإن قصر برفعه فهو الذي ضيع ماله فيترتب إلى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مائة عام من جهة الاجارة من غير له ولو اصابه على أن يجعل ذلك للوقف بشئ لا يجاوز أقل القيمتين منزوماً أو مبنياً فيه جاز ولو بنى بامر متولييه على أن يرجع في غلة الوقف والبناء للوقف ويرجع بما أنفق ❦ امام المسجد دفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق من الفصولين ❦ أم الامام شهراً واستوفى غلة السنة ثم نصب أهل الحلة اماماً آخر ليس لهم أن يستردوا ما أخذوا وكذا لو انتقل بنفسه لو أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة كالمقاضي اذا مات وقد أخذ رزق السنة من القنية ❦ اذا طالب أهل الحلة القيم أن يقرض من مال المسجد للامام فابى فامرء القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مقلداً لا يضمن القيم لأنه لا يضمن بالاقرض باذن القاضي لأن المقاضي الاقراض من مال المسجد من دعوى الاشياء ❦ متولى الوقف اذا باع شيئاً بأكثر من قيمته ثم أقال البيع لا يصح كذا في وصايا المشتمل نقلا عن العمامدية ❦ ليس للمتولى ابداع مال الوقف بالمسجد الا لمن في عياله ولا اقراضه فلو أقرض ضمن وكذا المستقرض وذكر ان القيم لو أقرض مال المسجد لم يأخذه

عند الحاجة وهو أرز من أمساكه فلا بأس وفي (عده) يسع المتولى اقراض ما فضل من غلة
الوقف لو أرز من ليس للقيم في هذا الزمان ان يزرع في أرض الوقف المتولى لو أبرأ المشتري
يصح ويضمن عندهما ولا يصح عند أبي يوسف من الفصولين القيم اذا ادعى انه أنفق
من مال نفسه على الوقف وأراد الرجوع لا يكون له ذلك لانه ادعى ديناً لنفسه على الوقف فلا
يصدق بمجرد الدعوى بلاينة هذا اذا ادعى الاتفاق من مال نفسه وان ادعى الاتفاق من
مال الوقف فلا وادعى ما ينفي في تلك المدة على مثلها يقبل قوله كذا في مشتمل الهداية نقلا عن
العمادية من الوصايا بعث شمعاً في رمضان الى مسجد فأحرق وبقى منه ثلثه أو دونه ليس
للإمام ولا للمؤذن ان يأخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الإمام يأخذه
من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك من القاعدة السادسة من الاشياء القيم الوقف
لو أدخل جسداً في دار الوقف ليرجع في غائمه ذلك كالوصى لو أنفق من ماله على يقيم
ليرجع له ذلك والاحتياط ان يبيع من آخر ثم يشتريه للوقف وفي محل آخر من العدة قيم الوقف
لو أنفق من ماله شيئاً في عمارة الوقف فلا شيء له ان يرجع فله الرجوع والا فلا يختلف وصى
شمرى للقيمة فانه ليس بمنبرع شرط الرجوع أو لا والوارث كالوصى المتولى لو صرف الى
العمارة من خشب مملوك له ودفع ثمنه من مال الوقف كان له ذلك اذ يملك المعاوضة من مال
نفسه كوصى يملك صرف ثوب مملوك الى الصبي ودفع ثمنه من مال الصبي ولكن لو ادعى
لا يقبل قوله وهذا يشيرانه لو أنفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف واليتيم من غير ان يدعى
عند القاضي امالو ادعى عند القاضي وقال أنفقت من مالي كذا وكذا في الوقف واليتيم
لا يقبل قوله من الفصولين حوض حمام وقف في طريق المسلمين فوقع فيه صغير فهلك فالدية
على عاقلة الموقوف عليهم هذه في الجنائيات من القنية فيجوز الاثمة الجارية امام لا يؤم اثنت
السنة ويأخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصته مالم يؤم ويصرف الى
العمارة وان لم ينجح قال الامام الثاني وقد مر انه لا يسترد منه وان أم شهر او احداً ثم عزل
وانتقل لم يكن في المسجد امام ولا مؤذن واجتمعت غلات الامام والمؤذن سنتين ثم نصب
امام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك الغلات اليهما ولو عجلوه للمستقبل كان حسناً وقال
بعضهم يصرف اليه غلة تلك السنة ويقوم ببيعته العمارة وقيل يدفع اليه ما اجتمع والاولى ان
يكون باذن القاضي من القنية

باب السادس والعشرون في الهبة

الهبة الفاسدة تضمن كافي الخلاصة والفصولين عن المحيط وفيه عن العدة الهبة
الفاسدة تضمن بالقبض لكن لا يملكها الموهوب له بالقبض هو المختار والصدقة الفاسدة
كهبة فاسدة اه قال قاضيان في فتاواه وفيما اذا فسدت الهبة بحكم الشيعي اذا
هلكت الهبة عند الموهوب له هل تكون مضبونة عليه ذكر ابن رستم رجل دفع درهماين

الى رجل وقال أحدهما هبة لك والاخر أمانة عندك فهل كما جعيا ضمن درهمهما وهو في
الآخر أمين قال وانما ضمن لأنه أخذ هبة فاسدة فيجب انما تكون مضمونة وذكر في
المضاربة الكبيرة رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة لك ونصفها مضاربة
عندك لا يجوز فان هلك المال عند القابض ضمن خمسة دراهم ولو وهب نصف الدار
أو تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب أو تصدق به ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه لأنه
لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك نص ان هبة المشاع فيما يقسم لا تقيد
المالك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر عصام انما تقيد الملك وبه أخذ بعض
المشايخ رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة لك قضاء من حقك وثلاثة لك هبة
وثلاثة تصدق عليك قال محمد ثلاثة قضاء جائزة وثلاثة صدقة لم يجز ولم يضمن وثلاثة هبة
لم يجز ويضمن نص ان الهبة الفاسدة مضمونة اه وفي الوجيز قال محمد في الكسائيات
رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة قضاء وثلاثة هبة وثلاثة صدقة فضاغ النكل
ضمن ثلاثة هبة ولا يضمن ثلاثة صدقة الا في رواية وفيه أيضا رجل دفع الى رجل عشرة
دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة ودعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك
الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف اه وروى ابن جماعة عن أبي يوسف مريض وهب
من مريض جارية فوطئها الموهوب له ان كان العقر يخرج من الثلث فلا شيء عليه وان لم يخرج
يلزمه العقر لأنه ملكها مع حق الفسخ للواهب فصار كالجارية المبيعة بيعا فاسدا اذا وطئها
المشتري يلزمه العقر وروى ابن جماعة عن محمد انه لا عقر عليه لان وطأه صادف ملكه من
كل وجه بخلاف المبيعة فاسدا لان ملكه لم يظهر في حق حل الوطء قال محمد المريض اذا وطئ
الجارية الموهوبة عند الموهوب له وعليه دين يستغرق ثم مات المريض فلا عقر عليه لان
فسخ الهبة بمعنى قارن العقد وهو تعلق حق الغرماء به فانفسخت من الاصل فظهور ان الوطء
صادف ملكه بخلاف الصحيح اذا وطئ الجارية الموهوبة ثم رجع في هبته يلزمه العقر لان
الهبة انفسخت باهر مقتصر على الحال من باب لزوم المهر بالوطء بشبهة من نكاح الوجيز
الهبة الفاسدة تضمن في رواية وصور الفاسدة كثيرة منها الوهب وسلم لاثنتين شيئا يحتمل
القسمه ملكاه قبل القسمه وضمناه وبه يقتضي من الفصولين وفي الخلاصة من النكاح الهبة
الفاسدة مضمونة يوم القبض اه رجل أعطى رجلا درهماين وقال نصفهما لك وهما في
الوزن والجودة سواء عن أبي خنيفة انه قال لم يجز وان كان أحدهما أثقل أو أجود أو أورد أو أجاز
ويكون مشاعا لا يحتمل القسمه وان قال وهبت لك وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما جاز
وان قال أحدهما لك لم يجز كانهما سواء أو مختلفين وعن أبي يوسف في النوادر اذا قال وهبت
لك نصفهما من هذه الدار ولهذا الاخر نصفها جاز رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين
فقبرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بها على غنيتين لا يجوز في قول أبي خنيفة وقال
صاحبنا جاز كانهما قبرين أو غنيتين وذكر في هبة الاصل اذا وهب لرجلين شيئا يحتمل القسم

لا يجوز في قول أبي حنيفة تزجه الله تعالى وكذلك الصدقة تصرف في الصدقة عن أبي حنيفة
روايتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيحتمل ان تكون الصدقة على غنيين
بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة ولو هب دارا من رجل فوكل الموهوب له
رجلين قبض الدار قبضا جازا ١٠ عبد بن رجلين فوهب له أحد الوليين شيئا يحتمل القسمة
لا تصح أصلا لانهم نصيب في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء يحتمل القسمة
وان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة جازت الهبة في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب
صاحبه شيء لا يحتمل القسمة من قاضي خان ١١ يجوز هبة الشاغل لا المشغول والاصل ان
اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة اذا قبض شرط واما اشتغال ملك الواهب
بالموهوب فلا يمنع كما في الفصولين ١٢ رجل وهب دارا لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز
لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم ١٣ امرأة وهبت دارا من زوجها وهي
ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابضا للدار
لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم ١٤ رجل وهب دارا فيها متاع الواهب أو جوالقا
أو جرابا فيه طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو هب المتاع
والطعام دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره
ولو هب أرضا فيها زرع أو نخيل أو نخيل عليها ثمر أو هب الزرع بدون الأرض أو النخل
بدون الأرض أو نخيل بدون ثمر لا تجوز الهبة في هذه المسائل لان الموهوب متصل
بغير الهبة اتصال خلقه مع امكان القطع والفصل فقبض أحدهما بدون الآخر غير ممكن
في حال الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة من قاضي خان ١٥ واذا هب البناء
دون الأرض يجوز فانه نص في كتاب القسمة ان المشتري اذا قال اشتريت الأرض والبناء
وهب البناء لم يملك الشفعة لابل اشترى بهما قال قول للمشتري من الصغير ويؤيده ما في
فتاوى قاضي خان من الشفعة ومن جلة حيل اسقاط الشفعة ان يهب البناء باصالة ثم يبيع
العرصة بثمن غال ١٦ ولو هب دارا فيها متاع الواهب ثم هب المتاع جازت الهبة في المتاع
لان الدار مشغولة بالمتاع فصحت هبة المتاع ١٧ ولو هب وسلم أولا وسلم الدار مع المتاع
ثم هب الدار صحت الهبة فيها جميعا ولو هب الدار دون المتاع أو الأرض دون الزرع والنخل
أو النخل دون الثمر ولم يسلم حتى هب المتاع والزرع والنخل والثمر وسلم الكل صحت الهبة
في الكل لانهم لم يجدوا القبض والتسليم ما يمنع القبض والتسليم فصار كالو هب الكل هبة
واحدة وسلم أما اذا فرق التسليم والقبض يفرق العقد فيفسد كل عقد يحكم فساد القبض كالأ
وهب نصف الدار ثم هب النصف الآخر فانه يفسد العقدان جميعا من قاضي خان ١٨ بشرط
لصحة الهبة كون الموهوب مقسوما مفررا وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو هب نصف
الدار شاعا ولم يسلم حتى هب النصف الآخر وسلم جاز من الفصولين ١٩ ولو هب زراعا
بدون الأرض أو ثمر بدون النخل وأمره بان يصادوا لحد اذ فعل الموهوب له ذلك جاز لان

الموهوب له اذا قبض الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس ما لم ينه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له فقبضه الموهوب له ان كان باهر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة والتخليفة في الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل وفي الهبة الجائزة التخليفة قبض عند محمد رحم رجل وهب دارا قيمتها مائة واربعة ازارع والدار والمتاع جميعا وخلى بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت الهبة جائزة في الدار لانهما كانا في يده فصح التسليم وهو كالواستعداد ارا وغصب متاع رجل ووضعه في الدار ثم ان المغير وهب الدار منه صحت الهبة لان المتاع والدار كانا في يده وكذا لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يحمله ثم جاء مستحق فاستحق المتاع كان له ان يضم الموهوب له لانه جعل الموهوب له فاصبا ضامنا للمتاع بمجرد التخليفة لا يتقال يد الواهب الى الموهوب له وكذا لو وهب جوارقا بمافيته من المتاع وخلى بين الكل ثم استحق الجوارق صحت الهبة فيما كان فيه ولو باع متاعا في دار وخلى بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة ولو وهب الدار وفيه امتاع الواهب وسلم الدار بما فيه ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار اولا بحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب المتاع اولا ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا رحم رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها الا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد رحم ولو وهب دارا لابن له واحدهما صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لم يوجد الشروع لوقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كان أحدهما صغيرا فكلهما يصير الاب قابضا حصصه الصغیر فيمكن الشروع وقت القبض رحم رجل وهب دارا من رجل وسلم فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي من قاضي خان رحم الشروع حالة القبض يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع وكذا الشروع الطارئ لا يفسد الهبة وهو بان يرجع في نصفها شائعا أما الاستحقاق فانه يفسد لانه شريع معقار من الفصولين رحم ولو وهب أرضا في زرع برزها ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض عند الكل رحم ولو وهب سفينة في طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي حنيفة قال ابن رستم وهذا قول أبي يوسف وقال محمد لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف ان موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم تصح هبة السفينة ولو وهب لابنه أرضا في زرع للاب أو وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم تجز الهبة رحم وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد ذكرا في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية ولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في الهبة فكان استثناء الولد شرطام بطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة ولو أعتق ما في

بطن الجارية ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام ولود برما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل
 فيها روايتان في روايه لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيهما
 والصحيح الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز الهبة وفي التدبير لا تجوز لان التدبير
 لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة فلا يجوز من قاضي خان
 وهب دابة ممرجة بدون ممرجها ولجامها وسلها كذلك لم يجز لاشتغالها بهما وجاز عكسه
 لعدم اشتغالها بهما أقول فيه نظر اذا الدابة شاغلة للممرج واللجام لا مشغولة من الفصولين
 وهب عبدا ولا مال له سواء لا يملكه الموهوب له بل يضمن قيمة ثلثي العبد للورثة من
 الصغرى لو وهب درهمين لرجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز لان
 تنصيف الدرهم لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال القاضي الامام
 أبو الحسن علي السعدي والشيخ شمس الأئمة الحلواني لان الدرهم لا تنكسر مادة فان كانت
 تنكسر عادة ولا يضرها الكسر كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز والدينار
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك
 درهما منهما قالوا ان كانا مستويين في الوزن والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت أحدهما
 وهو مجهول وان كانا متفاوتين جاز لان الهبة تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل
 القسمة من قاضي خان اذا استحققت الهبة رجوع بالعوض ان كان قائما وضمنه ان كان
 مستهلكا من مشتمل الهداية وفي الخلاصة ان استحق العوض رجوع في الهبة وان استحققت
 الهبة رجوع في العوض فان هلك العوض يرجع بمثله أو بقيته وان استحق العوض وقد زادت
 الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجوع في النصف من العوض وان استحق نصف
 العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن رد ما بقي ويسترد الهبة انتهى لا يصح الرجوع في الهبة
 الا بقضاء أو رضا ويجوز تصرف الموهوب ليه بعهدة أو هبة قبل القضاء بالرجوع ولا يجوز
 بعد القضاء وهي امانة في يده بعد القضاء لا يضمنها الا بالمنع وان استحق العوض في الهبة رجوع
 في الهبة ان كانت قائمة ولا يرجع بقيمتها ان كانت هالكة بخلاف ما اذا استحققت الهبة حيث
 يرجع بقيمة العوض ان كان هالكا كما مر وهب من رجل أرضا وسلمها اليه وشرط عليه
 ان ينفق على الواهب من الخارج فالهبة فاسدة فلو كان الموهوب كرميا وشرط عليه ان
 ينفق من ثمرته فالهبة صحيحة والشرط باطل لان ثمره الكرم موهوبة تبعاله فقد شرط رد بعض
 الموهوب عليه فيكون شرطا فاسدا فصحت الهبة والخارج من الارض ملك الموهوب له
 لا موهوب لانه خرج من يده وقد شرط عليه عوضا مجهولا والهبة بعوض مجهول فاسدة من
 الوجيز وهب لا تخار أرضا على ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب
 قال أبو القاسم ان كان في الارض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض
 قراحا فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث لان في الثمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة
 على الواهب فتجوز الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وفي الارض

القرح شرط على الموهوب له عوضا مجعولا لان الارض غناء ملكه فتكون له فكان مفسدا للهبة **§** رجل له اولوة فوهبها لآخر وساطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر بن جوح هذه الهبة **§** أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لانها صارت دينابالا استهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم **§** لو كانت الهبة جارية فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برجوع الواهب في الهبة أو برد الورثة لا يلزمه ان يعقر من قاضي خان **§** مريض وهب أمة لرجل فوطئها غات المريض وعليه ديون لا يجب العقر كالمريض وهب له الصحيح فوطئها ثم رجع كذا في جامع الفتاوى وذكر محمد الخوارزمي مريض وهب أمة فوطئها من وهبت له غات الواهب ولا مال له غيرهما ولم يجز الورثة فنقضت في ثلثها فعلى من وهبت له ثلثا عقرها وهب اذ يدل على ان حقهم يستند ولم يقتصر قال في فتاوى القاضي ظهير الدين كذا ذكر هذا الجواب في جواب هذه المسئلة ولم يستند الى استحسانا ولو صح ما ذكره لمطلت الهبة في الثلث الباقي في مسئلة ثلثنا لكن لا أصل له ولا يكاد يصح اذ يخالف جواب كتب استحسانا وفي سائر كتبهم ان حق الورثة ومالكهم لا يستند والعقر لا يجب كذا في الفصولين من أحكام المرضى **§** لو قال الموهوب له هلكت فالقول قوله ولا عين عليه فان قال الواهب هي هذه حلف المنكر انما ليست هذه **§** الاب اذا عوض من مال الصغير صمما وهب انسان للصغير لم يجز من الخلاصة **§** كانت تدفع لزوجه ارقاعه - الحاجة الى النفقة أو شيئا آخر وهو ينفقه في عياله ليس لها ان ترجع بها عليه **§** قال لا يخرج بذم عام كذا الى دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم حضر داره فأكله بعد رضا ويكون ذلك اذنا للقبض دلالة من القنية **§** اذا هلك العين الموهوبة في يد الموهوب له ثم استحققت وضمن الموهوب له لا يرجع على الواهب لان القبض كان لنفسه والغرور لا يوجب الرجوع الا اذا كان في عقد يرجع نفسه الى الدافع أو في ضمن عقد معاوضة أو كان بالشرط كذا في كفالة الاشياء **§** وهب لرجل شيئا فقال الموهوب له لرجل عوض الواهب من مالك ففعل لا يرجع بالشرط الرجوع من الفصولين **§** مريض وهب قناقيمته ثلثمائة على ان يعوض قناقيمته مائة وتقاضاه ثم مات ولا مال له ولم يجز الورثة فالموهوب له يرد ثلثه - ويسلم له ثلثه ولم يأخذ من العوض شيئا ولو قال الموهوب له ازيد في العوض بقدر الزيادة من الحاجة على الثلث وأخذ الفين كله لم يكن له ذلك ولو كان مكانه يبيع رد مائة درهم وأخذ كل الفين **§** مريض وهب دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه قناقيمته مائة فأخذها الشفيع بقيمة الفين بحكم أو بدونه ثم مات المريض رد الشفيع ثلث الدار على الورثة الا ان يشاء رد الكل وينقض أخذ هذه ولو وهب بلا شرط فلا شفيعه قيم او برد الموهوب له ثلث الدار فيكون للورثة مع الفين ولو شاء نقض الهبة في الكل **§** مريض وهب كثر قيمته ثلثمائة على ان يعوضه كذا قيمته مائة وتقاضاه ثم مات

المرضى فلو شاء الموهوب له نقض الهبة ولو شاء رد ثلث الكركذا في الهبة من أحكام المرضى
من الفصولين

((الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق))

الفتوى على قولهما في الاستحلاف في دعوى النكاح فلو ادعت انه تزوجها ووطئها فانكر
يخلف بالله ما وطئها فلو نكل يقضى بالمهر لا بالنكاح عند أبي حنيفة وعندده ما يخلف بالله
ما تزوجها ❀ فن تزوج مرة فادعى ان مولاه لم يأذن له به وقالت أذن له يفرق بينهما الاقراره
بفساد النكاح ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة لو دخل بها ولها نفقة العدة ولو لم
يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذا لو قال لا أدري أذن لي أو لا من الفصولين ❀ وفي فتاوى
رشد الدين زوج البنت البكر وقد دخل بها الزوج وقبض الاب الدستيمان فرده الى الزوج
خطفها فلا يتخولوا ما ان يدفع اليه في صغرها أو بعد بلوغها وفي الحالين لها حق الخصومة مع
الاب بقدر الدستيمان وفي مهر مثلها لها الخصومة مع الزوج ولو دفع الزوج الدستيمان الى
الاب بعد وطئها فرده الاب الى الزوج فحق الخصومة في كل المهر لها مع الزوج لانه دفع الى
الاب في حالة ليس له ولاية القبض قال صاحب الفصولين أقول فيه نظر لمنافاة بين ما ذكر
وبين مقتضى هذا الدليل يعرف بالتأمل والحاصل ان تقرير التفصيل المذكور لا يتخول من
ركاكة والحق ان يجعل المهر مدارا للحكم وفي قاضي خان زوجها أمها وقبضت مهرها
فبلغت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه
الى الام ولو لم تكن وصية فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها
التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الجسد والاب
والمقاضي لان غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان ما قد ا
بحكم الولاية والوكالة انتهى قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يرجع به الزوج على
الام قائما لاهلها لكاله دفعه برضا فيه امانته كالدفعه الى أجنبي وفي الخلاصة والبرازية قبض
الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكرا لانه يلى القبض لا الرد
وان كانت ثيبا يصدق لانه أمين ادعى رد امانته وفيهما أيضا دركت وطلبت المهر من الزوج
فادعى الزوج انه دفعه الى الاب وأقر الاب به لا يصح اقراره عليه لو تأخذه من الزوج ولا يرجع
على الاب الا اذا قال ابرأك من مهرها ثم انكرت البنت فان له الرجوع في هذا على الاب
❀ جعل بعض مهرها مؤجلا والباقي مجعلا وذهب البعض كما هو الرسم ثم قال ان لم تجز البنت
الهبة فقد ضمنت من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان انكرت الاذن بالهبة
وزجعت عليك فاناضا من صح لانه مضاف الى سبب الوجوب انتهى ❀ اذا قبض الولي مهر
البكر فسكنت برئ الزوج ان كان القابض أباً أو جدا استعسانا خلاصة ❀ بعث بهدايا
الى خطيبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك وان بعث

الهدايا من مال الابن برضا **ع** بعث الى الخطيبة دراهاهم وبعث قوم الخطيبة بمد المتوسطة
 ثيابا برسم العبيدية وقالت هي لك عبيدي فاقطعها ثيابا ففعل وهو بعث اليهم قدرا من التين
 والقواكه ثم فسدت المصاهرة فهم يتحاسبون ويترادون الفضل ولا يترادون ما انفقوا في
 الضيقات من الجانبين **ع** العادة الجارية في بلادنا انه يضمن الخاطب انه يبعث اليه كذا والى
 بنات الخطيبة كذا ويتخذن ابوهائنا باله ففعلوا ذلك وزفت اليه وتفرق بعد مدة ليس للزوج ان
 يحسب ما بعث اليها من المهر اذا بعث اليه في مقابلته ثيابا **ع** ولو ارسل الى أهل خطيبته دنانير
 ثم اتخذوا له ثيابا كالمهر العادة ثم بعد ذلك يقول هو نقدتها من المهر فالقول قوله ولو كان قال
 اصرفوا بعض الدنانير الى أجرة الخائف وبعضها الى غن الشياه والخناوع والشع لم يقبل قوله
 في التبعين قال رضى الله عنه فحصل جوابه في هذه المسائل انه اذا بعث الدنانير الى جهة
 أخرى غير المهر لا يقبل قوله بعده انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذوا له
 ثيابا **ع** بعث الى الخطيبة دستيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالبه بقدر المبعوث
 جهازا نجم الأئمة البخاري له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من
 دستيمان وهو اختيار الأئمة البخاري والدين الزيد مولى وبرهان الدين والد الصدر
 الشهيد **ع** زفت اليه بلا جهاز له ان يطالب الاب بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز
 قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم نجم الأئمة البخاري يفتي بانه اذا لم يجهز بما يليق
 بالمبعوث فله استرداد ما بقى والمعتبر بما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكنت بعد الزفاف زمانا
 يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ **ع** صغيرة نسجت جهازا لعمال
 أمها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فماتت أمها وسلم أبوها جميع الجهاز اليها فليس
 لاخوانها دعوى نصيبهم من جهة الأم من القنية **ع** رجل من التركان جرى بينه وبين
 أولياء المرأة الدم ويردم المفهوم من هذه الالفاظ في عرفهم في قول الولي ويردم انه اجابة
 الخاطب والوعده بالعقد وفي قول الخاطب الدم يفهم انه مستمر على الخطبة لا يرجع عنها وما
 يعطى الخاطب في هذه الحالة فرسا يسمونه باسلق معناه حق التريسة ويكون ذلك لا يهاوما
 يعطى من الدراهم أيضا يسمونه سود حق معناه حق الارضاع ويكون ذلك لا يهاوما يعطى
 من الدراهم أيضا يقال له قفنا نلق معناه حق القباء ويكون ذلك لانها وكل ما يدفع الخاطب
 من الدراهم والخمير والتميب بشرط جريان العقد بينهم في المستقبل فهل ينعقد النكاح
 باللفظين الاولين أم لا وهل للزوج ان يرجع في المدفوع المذكور أم لا وهل الفرس
 والتميب والدراهم بغديران العقد أو قبله أم لا قال الامام شمس الدين محمد الحزري النجفي
 الانصاري لا ينعقد النكاح باللفظين الاولين وما دفعه الى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه
 بالشرط والمعتبر في ذلك وقال الامام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي لا ينعقد
 النكاح باللفظين الاولين وهما قول الولي ويردم وقول الخاطب الدم فان المفهوم من عرفهم
 من قول الولي ويردم اجابة الخاطب والوعده بالعقد ومن قول الخاطب الدم انه مستمر على

الخطبة لا يرجع عنها وكل ما يرسله الخاطب الى بيت المخطوبة مما يتسارع فيه القساد فهو هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسله سوى ذلك كالدرهم والخيول والتمباب فهو هدية مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف من عرف التركمان ومن يجاورهم من المسلمين في بلاد الروم والهدية المقيدة المذكورة من الدراهم ونحوها باقية على ملك الخاطب له ان يطلب بها من قبضها منه كذا في مشتمل الاحكام نقلا عن الظهيرية **ج** جهاز بنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رحمه الله الصواب والصحيح في تسليم ثياب الختن ما آجاب به نجم الأئمة البخاري انه اذا حملت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى بيت الختن ثبت الملك له فيها اذ لم يكن الحمل اليه للرؤية والاسترداد بعدها وان كان وضعوا في الجهاز ثيابا باسم أخ الختن وجئت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت لأخيه الملك ما لم يقبضها **ج** امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابرسم كان يشترى أبوها ثمن مات الاب فهذه الأشياء لها باعتبار العادة **ج** قال لخنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك متاعا ولا هلك دينا جافعل فليس له دعوى الدراهم التي قال له واشتر بها لنفسك عليه **ج** أرسل الى ختنه ثيابا قبضها ليس له استردادها اذا خاطها الختن **ج** دفعت في تجهيز بنتها أشياء من أمتعة الاب بحضرته وعلمه وكان سكتا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو أنفقت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن **ج** بعث عند الخطبة اليها أشياء من سومة فيهاديها ثم زفت اليه ثم قال آخذ الديبا ج ليس له ذلك من البرازية يعني فليس له ان يسترده منها جبر اذا بعث اليها على وجه التملك **ج** زوج ابنته وجهازها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسخ العقد وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز لان التجهيز تملك فيشترط فيه التسليم ولو كان لها على أبيها دين فجهزها ثم قال جهازها بما لها على وقالت بل بما لك فالقول للاب وقيل القول للبنت والاول أصح فانه لو قال الاب كان لامك على مائة دينار فاختدت الجهاز بها وقالت بل من مالك فالقول للاب قال رحمه الله ولعل الفرق بينهما ان دين البنت على الاب معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراءة عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره ولكن مع البراءة عنه فكان القول له كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان وغاب قبل نقد الثمن يبيعه القاضي ويدفع الثمن له وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولا بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما لا يبيعه من القينة **ج** وفي قاضي خان بعث الى امرأته متاعا وبعث اليه أبوها متاعا فقال الزوج ما بينته مهر صدق مع عينيته فلو حلف فلأمرة المتاع لو قائما ولا ترد مثله لو مثليا لانها لم ترض بكونه مهر او ترجع ببقية المهر ولو قيما لا ترجع على الزوج ببقية قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يكون لها رد قيمة قيمى هلك لترجع ببقية المهر لو كانت أكثر لانها لم ترض بكون المدفوع من المهر فينبغي ان يجوز لها رد قائم وبقية ما كالتصل الى حقها قال قاضي خان وأما ما بعث أبوها

فلو كان هالكالا يرجع على الزوج بشئ ولو قائما وبعث الاب من مال نفسه فله أخذه من الزوج لانه هبة لغير ذى الرحم المحرم ولو بعته من مال ابنته البالغة برضاها لا يرجع فيه لانه هبة أحد الزوجين للآخر ولا رجوع فيه قال صاحب الفصولين أيضا أقول ينبغى أن يكون للاب الرجوع فيما بعته من ماله ولو هالكالا نه بعته على سبيل العوض من الهبة فلما لم يحصل غرضه ينبغى أن يجوز رجوعه قلت ونعم ما قال **❦** لو أنفق على امرأته مدة فقين فساد النكاح بان شهدوا بانها اخته رضا وافرقت بينهما فله ان يرجع عليها بما أنفق ولو أنفق بفرض القاضي لانه تبين انها أخذت بخير حق أمواله أنفق بلا فرض لم يرجع بشئ وكذا لو فرضها القاضي وأخذتها أو كلفت في بيت زوجها بالاذنه يرجع عليها لولا كلفت في بيته باباحته **❦** أنفق على معتدة غيره على ان يتزوجها بعد العدة ان رضيت به فله ان يرجع بما أنفق وزوجت نفسها منه أولا وقبل انما يرجع لو شرط الرجوع بان قال أنفق عليك بشرط ان تزوجي وبالا فارجع عليك بما أنفق ولا يرجع لو لم يشترط الرجوع والاصح انه يرجع لو لم يتزوج لالتزوج سواء شرط الرجوع أولا لهدا أو أنفق بشرط التزوج أمالو أنفق بلا شرط ولكن علم عرفانه ينفق بشرط التزوج قبل الرجوع وهو الاشبه اذا المعروف كشروط وقيل العوض انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع تزوجته أولا لانه رشوة وهذا الودع الدراهم اليها المتفق على نفسها أمالو أكلت معه لا يرجع **❦** قال لرجل اعمل في كرمي هذه السنة حتى أزوجه بينتي فعمل فلم تزوجها منه قيل يجب أجز مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذا لو اختلفا فيما لو عمل بالشرط الاب ولكن علم انه انما يعمل طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال رجل لا تزوجني حتى افعل معك كذا فاني **❦** عمل لاهر انه نفقة ستة أشهر فماتت ليس له ان يرجع كرجوع الهبة ينقطع بالموت وهذا قول أبي يوسف وبه يفتى ولو هلك في يده لم يرجع بالاجماع من الفصولين **❦** مبتوتة أخذت نفقة العدة سنتين ولم تقر بانقضاء العدة فولدت بعد سنتين حتى لم يثبت نسب الولد من الزوج بالاجماع لا ترد على الزوج شيئا عند أبي يوسف لان الزنا ان ثبت لا يبطل النفقة وعندهما ترد نفقة ستة أشهر ويحمل على التزوج بائنا والولادة منه وأقل مدة ذلك ستة أشهر من الحقائق **❦** أقامت امرأة البينة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقد دخل بها فلها نفقة العدة الى ان يسأل عن الشهود فان لم يعدل الشهود يرجع الزوج عليها بما أخذت ان أخذت بفرض القاضي وبغيره لا يرجع من الوجيز **❦** وفي الاقضية رجلان شهدا على رجل انه طلق امرأته المدخولة طلاقا بائنا أو ثلاثا أو اعتق أمه فاني أحول بينه وبين المرأة والامة حتى أسأل عن الشهود وان كان للزوج بيت واحد يجعل بينهما ستران لا فمطلقة الثلاث حيث يجعل بينهما امرأة نفقة فان طالت المدة في مسألة الشهود يفرض لها من النفقة قدر مدة العدة وسواء ادعت هي الطلاق أو جحدت أو سكنت فان زكيت البينة سلم لها النفقة وان لم تنزل ردت ما أخذت من النفقة على الزوج لانها كالنائمة لانها ممنوعة عنه وما أكلت باذنه لا يفرض القاضي فهو تبرع فلا يسترد هذه في كتاب القضاء من

الخلاصة ❦ خطب امرأة في بيت أخيها فابى ان يدفعها حتى تدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها
يرجع عباد دفع لانها رشوة ❦ الوكيل بالتزويج اذا ضمن لها المهر فان أدى ان كان الضمان
بأمره يرجع والا فلا وفي رواية المنتهى يرجع وان أدى بغير أمره ❦ رجل قال لمطلقة
لا أتزوجك ما لم تهينيني مالك على من المهر فوهبهته مهرها على ان يتزوجها فالمهر باق على
الزوج تزوج أولم يتزوج ❦ تزوج امرأة بالف ثم جدد النكاح بالعين اختلعه وافيته ذكر الشيخ
المعروف بنحو اخر زاده في كتاب النكاح على ان قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزم الا الف الثانية
ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف يلزمه الف الثانية وفي المحيط ذكر قول أبي
يوسف مع أبي حنيفة وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا وذكر عصام ان عليه ألفين ولم
يذكر خلافا وفي المحيط ذكر عصام في كتاب الاقرار انه لا تثبت الزيادة وفي التوازل عن
الفقيه أبي الليث اذا جدد المهر يجب كذا المهرين وقتوى الامام القاضي الاجل على انه
لا يجب بالعقد الثاني شئ الا اذا عني به الزيادة في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني والزيادة في
المهر جائزة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا لفر ❦ امرأة وهبت مهرها من
زوجها ثم ان الزوج اشهد ان لها عليه كذا من مهرها تسكلم وافيته واختار عند الفقيه أبي
الليث ان اقراره جائز اذا قبلت المرأة ❦ الواجب في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن
مهر المثل ان كان تسمية وان لم يكن يجب مهر المثل بالغاما بالغ وانما يجب ذلك بالجماع في
القبيل ولا يجب بالحداوة والمس عن شهوة والتقييل والوطء في الدبر خلاصة ❦ قالت
المعتدة لزوجه تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على قاتزوجك فابى انه مطلقا غير معلق
بشرط التزوج ببرأى على جهة الرشوة فلا يصح من القنية ❦ تزوجها وبعث اليها مديا
وعوضته وزفت اليه وفارقها فقال ما بعثته فكله عارية فالقول له في متاعه لانه يشكر التخليك
ولها أخذ ما بعثته لانها زعمت انه عوض الهبة فلما لم يكن هبة لم يكن عوضا فلكل منهما أخذ
ما بعثه قيل هذا لو صرحت حين بعثته انه عوض ولولم تصرح به ولكنهها فوته كان هبة وبطل
نيتها ولو استملك ما بعثته الزوج اليها فأنكر الهبة وحلف ينفى ان يجوز له التضمن لان حكم
العارية كذلك وكذا لو أتلف الزوج ما بعثته اليه ينفى ان يجوز لها التضمن وفي القنية
وقيل لا يرجع كل واحد عا فرق على الناس صاحبه باذنه أو دلالته ولا بالمأكل ولا من
الاطعمة والقوا كذا الرطبة انتهى ❦ لو ماتت المرأة فأتخذت والدتها مائة فبعثت زوج الميتة
بقرة الى صهرته لتسديجها وتنفقها فنفقت ولم يرد الزوج قيمتها فان انفقا على شرط الرجوع
يرجع لا لوانفق على انه لم يرد كرا القيمة لانها فاعت باذنه بلا شرط القيمة ولو اختلفا فيه فالقول
لام الميتة لانها تنسك شرط الضمان وقيل ينفى ان يصدق الزوج لان الام تدعى الاذن بلا
عوض وهو ينكره فالقول له كمن دفع الى آخر دراهم فانفقها فقال له ربحها أقرضتكها وقال
القباض وهبتي فالقول لربها هذه الجملة من الفصولين سنوي المنقول من القنية ❦ لو بعثت
الى امرأته شيئا هو هدية وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله الا في الطعام الذي يؤكل فان

القول قولها قال والمراد منه ما يكون متبئاً لآل كل أما الخنطة والشعر فالقول قوله وقيل
ما يجب عليه من النكاح والدرع وغيره ليس له ان يحسبه من المهر من الهداية **❦** لو قبض المهر
أبوها من زوجها فسكنت يكون اذنا الا ان تقول لا تقبضه فاذا لم يجز القبض عليها ولا يبرأ
الزوج من الفصولين **❦** اذا قال الاب اشهدوا اني قد زوجت ابني فلا نألف من مالي لم يلزمه
الا ان يؤدي فيكون صلة قال كانه عن أبي يوسف من الخلاصة **❦** امرأة زوجت نفسها
برسالة وضمن الرسول بالمهر وقال أمرني بالرسالة فان أقربه الزوج لزمه النكاح والضممان
لازم للرسول وان جهد الزوج الامر فلا نكاح ولها على الرسول نصف الصداق هذا اذا
استخلف القاضي الزوج بنكاحها فشكل وطلبت المرأة من القاضي التفريق ففرق بينهما
فيكون الواجب على الزوج في زعم الرسول نصف المهر لان الفرقه جاءت من قبل الزوج
قبل الدخول بها فاما اذا لم تطالب المرأة القاضي بالتفريق فيكون في زعمها ان الواجب جميع
المهر فيجب على الرسول كله **❦** زوج الاب صغيرته وضمن لها المهر من زوجها جاز فان شأته
أخذت من الاب وان شأته أخذت من الزوج اذا بلغت وكذا اذا ضمن عن ابنه الصغير
جاز وان أدى لا يرجع على الولد استعسانا لانه صلة عادة وان مات قبل ان يؤدي وأخذ من
تركته يرجع به بقية الورثة على الابن في حصته لان الصلة لم تتم قبل الاداء بخلاف ما لو ضمن
عن ابنه الكبير بغيره يراذنه ومات وأخذ من تركته الاب حديث لا يرجع بقية الورثة على الابن
في حصته لعدم الامر بالضممان بالمهر فيكون متبرعا في حق الكبير فان ضمن في المرض ومات
أخذ من تركته ويرجع باقي الورثة على الابن وان ضمن وصى الزوج وهو ولي ثم أدى رجع
به في مال الصغير **❦** ولو زوج الوكيل امرأة بالف على انه ضامن بها أخذت أيها شأته بالالف
وأيمها أدى لم يرجع على صاحبه بخلاف ما لو خاله الوكيل على انه ضامن لها فاما المال على
الوكيل ويرجع به عليها لان الامر بالخلع أمر بالتزام المال لان الخلع يصح بدون الامر
فيعتبر الامر لوجوب البذل والنكاح لا يصح بدون الامر فيعتبر الامر بالصحة والنكاح
لا لوجوب البذل **❦** ولو زوج الوكيل امرأة على عده أو على عرضه جاز فان هلك في يد
الوكيل رجعت بقية على الزوج وفي الخلع يرجع على الوكيل ويجبر الوكيل على تسليم
العبد قبل الهلاك بخلاف ما لو زوج على ألفه لا يجبر الوكيل على دفع ماله من الوكيل وفي
الصغيري الاب اذا زوج الصغير امرأة وضمن عنه المهر وأدى كان منطوعا استعسانا لا اذا
أشهد عند الاداء انه انما أدى ليرجع فحينئذ لا يكون منطوعا ويرجع في ماله وضمن عنه هذا
اذا كان الضمان والاداء جميعا في حال صحة الاب أما اذا ضمن في حال العتة وأدى في المرض
أو ضمن في صحته ومات فأخذت المرأة من ماله عند أبي حنيفة وعند محمد لا يكون متبرعا
بل يحسب من ميراث الابن وقال أبو يوسف هو متبرع لا يرجع هو ولا ورثته بعد موته على
الابن بشئ انتهى **❦** وفي شرح المجمع غير الاب من الاولياء وكذا الوصي اذا ضمن المهر من
الصغير وأدى من ماله يرجع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع اتفاقا ولو ضمن الاب المهر

عن ابنه الكبير بغير أمره لا يرجع الورثة عليه اتفاقا وان ضمن بأمره يرجعون اتفاقا ولا يجب
اجتماع المهر على الأب بلا ضمان لفقر ولده الصغير وقال مالك يجب عليه كافي المجمع وكذلك
يجب عليه عند الشافعي وأحمد كافي درر البحار ❦ الأب اذا قال للختن حين يقبض مهر بنته
أقبض منك على ان أبرئك من مهر بنتي فلورجعت على الزوج فالزوج يرجع على الأب
في الوكالة من الخلاصة ❦ زوج ابنه الصغير ضمن عنه المهر أجنيبي بأمر الأب وأدى
يرجع على الابن وكذا الوصي لو أدى مهره يرجع لو أشهد الأب عند الاداء انه يرجع في
مال ابنه ولم يكن أشهد حين ضمن له ان يرجع في مال الصبي وفي نوادر ابراهيم لو كبر الابن ثم
ادعى الأب انه أشهد يرجع وان لم يشهد لا يرجع هذا اذا لم يكن للصبي دين على الأب اما اذا
كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال ادبت مهره من دينه الذي على صدق الأب ان
كان صغيرا ولو كان الابن كبيرا لا يكون متبرعا من الخلاصة ❦ اذا رهن به مهر المثل شيئا
فقبضته ثم طلقه قبل الدخول بها يبطل الدين عند أبي يوسف ولا يكون رهنا بالمتعة فاذا
هلك لا يملك بالمتعة بل يملك امانته وترجع هي على الزوج بالمتعة وقبل الهلاك ليس لها متعة
وقال أبو حنيفة ومحمد يصير رهنا بالمتعة حتى يملك مضمونا بالمتعة ولا يرجع واحد منهما على
صاحبه سواء كان قيمة الرهن مثل المتعة أو أكثر وان كان أقل من قيمة المتعة ترجع عليه
الى تمام قيمة المتعة من الحقاتي ❦ اذا فسخ النكاح بخيار البلوغ ان كان بعد الدخول يجب
كمال المهر وان كان قبل الدخول يسقط كل المهر لان الفرقه بخيار البلوغ فسخ من كل وجه
❦ تزوج امرأة وهي ساكنة في دار ملة فنزل بها وضمن عنها الرب الدار وادى لا يرجع عليها
وان كان الضمان بأمرها لان في العادة ان ماضى صلة فصار كالموشرط في الكفالة ان
لا يرجع عليها وتظيره اذا ضمن المهر عن الابن الصغير وقدره من الصغرى ❦ لو فرق بين الزوج
وزوجته بفساد النكاح فان لم يدخل بها فلا مهر ولو خلا بها وان دخل بها فلها الاقل من المسمى
ومن مهرها الوسمي والا فلا مهر مثلها بالغام بالغ ولو جامعها في دبرها بشكاح فاسد لا يجب
المهر كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة ❦ وفيه أيضا ما قبض على سوم النكاح ضمن
يعنى لو قبض أمة غيره ايزوجها باذن مولاه فله كذا في يده ضمن قيمتها والمهر قبل تسليمه
مضمون وكذا بدل الخلع في يد المرأة مضمون يعنى لو تزوجها على دين أو خالعه فله قبل
قبضه يلزم مثله في المثلى وقيمته في القيمي انتهى ❦ رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت ان
كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوسة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج
❦ ولو أزال بكارة امرأة بحجر أو غيره يجب عليه المهر كافي الجنائيات من الخلاصة ❦ صبي
تزوج امرأة بغير إذن أبيه ودخل بها لامهرها عليه وفي العبد المحجوز يجب بعد العتق لانه
ضمن قول ❦ تزوجها ودخل بها وقال لم اجامعها وصدقته فعليه كمال المهر ❦ خلاها ولم تمكنه
من نفسها فحقه اختلاف المشايخ المتأخرين ❦ صغير يقدر على الايلاج زفت اليه امرأته
وهي صغيرة يجامع مثلها او خلاها لا يجب كمال المهر ❦ المريض القادر اذا لم يشته شهرف

الاغنة المسمى خلوة الصبي الذي لا يتحرك ويشتهي ينقح ان توجب كمال المهر **❦** باع عبده بعد ما تزوجه امرأة فالمهر في رقية الغلام يدور معه أينما دار وهو الصحيح كدين الاستهلاك **❦** زوج عبده حرة ثم اعتقه تخير في تصديق المولى أو العبد **❦** زوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالمهر في رقية المدبر يؤخذ به بعد العتق **❦** تزوجها وكان في الدار شهرين ثم قال الزوج كنت غير بالغ حين تزوجتها وهو رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر وإذا لم يطمأها وهو غير بالغ لكنه خلاها خلوة صحيحة فعليه كمال المهر **❦** رجل تحت امرأة يدعي نكاحها غيره قبله ويصدق الثاني لرغبته منها أو لغلالة مهرها ولا دخول هناك من سمار جع اليها فان أقرت لأول فهي زوجته فان لم تقر فلا بد له من البينة وقد بان من الثاني وعليه نصف المهر **❦** قالت له طلقته ٣ طلاقا رجعا راجعتك يا همدان كايين لا يجب عليه شيء من المهر كانت وهبت مهرها قبل أول ولود دفع اليها داره ثم تخاصما فأبرأته عن مهرها ليطلقها فاطفا لها لا يبرأ من المهر ما دام في يد الزوج فهو مضمون عليه بالقيمة لان النكاح لا يشترط به سلاك المهر فبقى السبب الموجب لتسليمه فاذا عجز عن تسليم قيمته يلزم قيمته لانها قائمة مقامه ولو هلك العين الموهورة في يد الزوج فعليه قيمتها وكذا اذا استحققت وكذلك لو وهبتها من الزوج ثم استحققت يرجع عليه بقيمتها ولو استحق نصف الدار الموهورة أخذت الباقي ونصف القيمة وان شاءت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول لم يفسد لها الا النصف الباقي لان التسجيمة مع الاستحقاق صحيحة فكان في حقها في نصف المسمى وأنه باق ولو حدث بالمهر عيب سماوى قبل القبض فان شاءت أخذت ناقصا بلا عزم النقصان وان شاءت أخذت القيمة يوم العقد وان حدث بفعل الزوجة صارت قابضة بالجنابة وان حدث بفعل أجنبي فان شاءت أخذت قيمة النقصان من الأجنبي وان شاءت أخذت قيمته من الزوج وتابع الجنابة بالارش وان حدث بفعل المهر ففي ظاهر الرواية في حكم جنابة الزوج لان الحمل مضمون في يده وفي رواية كالا فقه السمارية ولو قبضت المهر ثم تعيب بفعلها أو بآفة سماوية قبل الطلاق أو بعده قبل الحكم بالرد فان شاء الزوج أخذ نصفه ولا يضمها النقصان وان شاء ضمها نصف قيمته صحبا يوم القبض ولو بعد الطلاق والحكم بالرد فلزوج ان يأخذ نصفه ونصف الارش وان تعيب بالقول يضمها نصف القيمة لا غير وان تعيب بفعل الزوج فهو بجنابة الأجنبي وبفعل المهر كآفة سماوية **❦** ولو زفت ابنة غير امرأته فوطئها لزمه مهر مثلها ولا يرجع على الزاني **❦** رجل تزوج امرأة وتزوج أبوه ابنته فزفت امرأة كل واحد منهما لآخر فعلى الواطئ الأول جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الواطئ الأخير شيء لان البينونة جاءت من قبلها قبل الدخول بها فان وطئها مع الأثني على واحد منهما **❦** ذكر هشام عن محمد بن أبي جامع امرأة شبهة نكاح فلامهر عليها وتجب عليها العدة **❦** صبي أو مجنون جامع امرأة ثيبا وهي نائمة فلامهر عليه وان كانت بكرًا فافضاها فعليه مهر ثلاثها الا نسجا يؤخذ ان يضمها الا نكاح **❦** لو وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأة في

نكاح فاسد من ارافعليه مهر واحد ولو وطئ الابن جارية آبيه أو جارية امرأته من اراو قد ادعى الشبهة فعليه بكل وطء ومهر والاصل في جنس هذه المسائل ان الوطئ في دار الاسلام لا ينفك عن عقوبة أو غرامة ضمانه للإبضاع المحترمة فإذا سقطت العقوبة للشبهة وجبت الغرامة حقها لكل وطء حصل عقيب شبهة الملك من ارا لا يجب فيه الامهر واحد لان الوطء الثاني صادف ملك الغير ❦ رجل زنى بامرأة فزوجهما وهو على بطنها فعليه مهران مهر بالوطء عن شبهة ومهر بالنكاح هذه الجملة من الوجيز ❦ ولو وطئ المولى مكاتبته لزمه العقر ❦ ومن وطئ جارية آبيه فولدت منه فادعاءه فهي أم ولده وعليه قيمته ولا مهر عليه وقال زفر والشافعي يجب المهر من الهداية ❦ ولو وطئ مكاتبته من ارا يجب مهر واحد ❦ وإذا ظهر في المنكوحه أنه حلف بطلاقها إذا وطئها من ارا يجب مهر واحد ❦ وأحد الثمريين أن إذا وطئ الجارية المشتركة من ارا قال الصديق الشهيد لم يذكر في الكتاب واختار الشيخ الإمام الأجل والدبرهان الأئمة والدين أنه يجب بكل وطء نصف مهر ❦ وفي فواد هشام عن محمد اشترى جارية فوطئها من ارا ثم استعقت عليه مهر واحد وإذا استحق نصفها عليه نصف المهر ❦ إذا خالعه بعد الدخول على مهرها ان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل الصداق وان كان مقبوضا رجع عليه بجميع المهر عند أصحابنا الثلاثة ❦ ثم ههنا مسألة صارت واقعة وهي المرأة في عرفنا إذا قالت بالفارسية خوشين نخریدم بکاین وعدت والبعض مقبوض وهو المجل دون البعض نقل عن الإمام نخر الدين أنه لا يرجع والمراد بقية المهر وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا وهو ألف درهم لا يرجع عليه الا بالالف درهم استحسننا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر ولا يرجع عليه بشئ استحسننا إذا خالعه على مهرها وان خالعه على عشرة مهرها ألف درهم ان كان بعد الدخول والمهر مقبوض رجع عليه بما عاثره وسلم الباقي لها في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر عند أبي حنيفة العشر بحكم الشرط والباقي بمقتضى لفظ الخلع لمائتين وعندهما لا يسقط الا عشر المهر وان كان قبل الدخول ان كانت قبضت مهرها عند أبي حنيفة يرجع عليه بمائة درهم استحسننا وفي القياس يرجع عليه بما عاثره بدل الخلع وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل المهر عند أبي حنيفة عن الزوج العشر بحكم الشرط وبرئ عن الباقي بحكم الخلع ❦ لو خالعه ولم يذكر العوض ذكروا خمس الأئمة السرخسي في نسخة أنه يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه وذكروا امام خواهرزاده ان هذا الحديث رواه عن أبي حنيفة وهو قولهما وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فعليه روماساق اليها من المهر لان المال مذکور مرافق ذكروا الخلع وفي رواية عن أبي حنيفة وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ عن نفقة العدة ومؤنة السكنى في قولهم جميعا الا إذا شرط ذلك في الخلع وأما نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع فلا تقع البراءة عنها إذا لم يشترط مع الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت لذلك وقتا سنة ونحوها جاز وان لم يوقت لا يجوز

ولا تقع البراءة عنها ولو قالت خويش حريدم بهزحق كمر ابر رست لا يبرأ عن نفقة العدة
 ولو خلع الأجنبي مع الزوج على نفسه صحيح الخلع ولا يبرأ من الزوج لان لا ولاية
 للأجنبي في اسقاط حقها والمهر حقها والمباراة كالخلع عند أبي حنيفة ومحمد والطلاق على
 مال فيه روايتان عن أبي حنيفة برأ الصحيح انه لا يوجب البراءة ولو كان الخلع بلفظ البيع
 والتمراء اختلف المشايخ فيه على قول الامام أبي حنيفة وعندهما الجواب فيه كالجواب في
 الخلع من الخلاصة وفي البرازية المبارأة لا يوجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في
 الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف
 فيه وكذا لفظ خريد وفروخت قال مشايخ ماوراء النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح
 عنده والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره طائفة على ألف قبل الدخول ولها
 عليه ثلاثة آلاف درهم تسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف
 وخمسمائة وتقاصا بألف ولا ترجع عليه بمائة عند البلغ وترجع عند غيره وعليه
 الفتوى بناء على ان صحيح الطلاق بقدر من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام
 أم لا قال البلغ يوجبه وغيره لا وعن محمد انهما اذا اتخا لعل لم يذكر المال انه باطل لانه لا مال
 فان قال لها اخليني نفسك منى بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صحيح بغير شيء لانه صحيح في عدم المال
 ووقع البائن وقال الامام السعدي اذا اتخا لعل لم يذكر ابد لا ترد عليه ما أخذت من المهر ولو
 قال لها اخليني نفسك فقالت خلعت نفسي منك وأجاز الزوج وقع بغير مال وقال الامام الثاني اذا
 قال لها اخليني نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بالان ينوي بغير مال وفي الايضاح
 مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق وذكر شيخ الاسلام قال لها اخليني
 ولم يذكر بدلا فقالت خلعت يقع الطلاق بانثا ولا يكون خلعا كانه قال لها طلقت نفسي بانثا
 فقالت طلقت وقدمر انه يكون خلعا وترد ماساق اليها من المهر وان كان عليه مهر برئ
 قالت اخلعت فقال الزوج طلقت وقع البائن ولا يبرأ الزوج عن المهر انتهى في البرازية
 ولو تزوج امرأه ولم يسلم لها مهر أو تزوجها على ان لا مهر لها فله مهر مثلها ان دخل بها
 أو مات عنها ولو طلقها قبل الدخول فله المهر المتعده وهي درع ونحوه ومهله في اذا زوج الرجل
 بنته على ان يزوجها الرجل بنته أو أخته ليكون أحد العتدين عوضا فله عقدان جائزان
 ويجب مهر المثل ولو تزوجها على ألف فقبضتها ووهبها له ثم طلقها قبل الدخول بها رجوع
 عليها بمائة وكذلك اذا كان المهر مكبلا أو موزونا أو شيئا آخر في الذمة وان لم تقبض
 الا ألف نقي ووهبها له ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشئ وقال زفر يرجع عليها بنصف
 الصداق ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها
 يرجع عليها بنصف ما قبضت ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده
 يرجع عليها الى تمام النصف وعندهما بنصف المقبوض ولو كان تزوجها على عرض
 قبضته أو لم تقبض فوهبته له ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع عليها بشئ وفي القياس وهو

قول زفرير جمع عليها نصف قيمته كما اذا باعته من زوجها وجه الاستحسان ان حقه عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد وصل اليه وله الم يمكن اهادف شيء آخر مكانه بخلاف ما اذا كان المهر دينيا وبخلاف ما اذا باعته من زوجها لانه وصل اليه ببدل ولو تزوجها على حيوان أو عرض في الذمة فكذلك الجواب من الهداية ❦ ولو تزوجها على أقل من مهر مثلها على ان يطلق ضرتها فان وفي والا أمرناه بشكيبه خلافا لفر من الجمع ❦ وان تزوج مسلم امرأه على خرا أو خنزير فالنكاح جائز ولها مهر المثل ❦ وان تزوج امرأة على هذا الدين من الخيل فاذا هو خمر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وقال الامام مثل وزنه وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وكذا عند محمد وقال أبو يوسف تجب القيمة كما اذا هلك العبد المسمى قبل التسليم وان تزوجها على هذين العبدين فاذا أحدهما حر فليس لها الا الباقي اذا ساوى عشرة دراهم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة لها العبد وتقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة العبد من الهداية ❦ ولو أزال عذرتها بغير فوطقها قبل الدخول فعليه نصف المهر عند أبي حنيفة وأقضى محمد بكلمه من الجمع ❦ اذا تزوج النصراني نصرانية على مائة أو على غير مهر وذلك جائز في دينهم فدخل بها أو طلقها قبل الدخول بها أو مات عنها فليس لها مهر من الهداية ❦ الاب لو خالع مع زوج بنته البالغة على انه ضامن صح حتى لو أخذت المهر من زوجها فله الرجوع على الاب ووجه الفسخ هو ان الاب كانه قال اختلعت برضا ابنتي وضمت مهرها ان أنكرت الاجازة وقبضت منك فاناضامن فصح هذا من حيث الحكم احتيا لا العصة الضمان كذا في الفصولين من الفصل الثامن والعشرين ❦ لو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد اليين بشهر فان مات لتام الشهر طلقت الى أول الشهر فتعتبر العدة من أوله ولو وطئ في الشهر صارهما اباعا لو كان الطلاق رجعيا وغرم العقر لو كان بائنا ويزد الزوج بدل الخلع اليها لو خالعها في خلافه ثم مات فلان كذا في الاشباه من الاحكام الاربعة ❦ وكيل المرأة اذا زوجها أو الاب اذا زوج بالغة أو الصغيرة بمهر مسمى ثم ان الوكيل أو الاب أبرأ الزوج من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم تصح الهبة والبراء الا ان يجيز المرأة اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل والحيلة له اذا ان يقول الوكيل أو الولي ان كانت المرأة كسيرة أمرتني بالهبة أو البراء فان أنكرت ذلك وأخذت منك بغير حق فاناضامن لك بكذا فصح هذا الضمان كذا في فصل الو كالة من النكاح من فتاوى قاضي خان ❦ وفي الفصولين من الفصل الثاني والعشرين هناك مسائل يحتاج الى ذكرها منها ان الاب لو زوج كسيرة فطلبوا ان يبرأ الزوج عن شيء من المهر فلا يسئل اليه بان يقر الاب بقبض شيء منه لانه كذب حقيقة ومن أمر به فقد أمر بالكذب قال فينبغي ان يجب باذنها لانه لا يصح بلاذنها الا ان يجيزه وينبغي ان يضمن للزوج عنها فيقول ان أنكرت هي الاذن

بالبهة وغرمته ما وهبته فأناضامن ويصح هذا الضمان لاضافته الى سبب الوجوب لان
من زعم الاب والزوج انها كاذبة في الانكار وان ما أخذته دين عليها الزوج فالاب ضمن بدین
واجب فيصح انهن ^١ ولو خالع المرأة على مهرها ورضاع ابنه حولين جازو تجبر على الارضاع
فان لم تفعل او مات الولد قبل الحولين فعليه اقيمة الرضاع ^٢ وكذا لو اختلفت على مهرها
وعلى ان تنكح ولدها الى وقت الادراك تجبر على امساك الولد فان لم تفعل وهربت فعليه
أجر المثل وكذلك لو خالعها على مهرها وارضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدته الى ستين جاز
وان شرطت انها ان ولده ثم مات قبل الحولين انها ترد قيمة الرضاع جاز ^٣ ولو خالعها على
ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعته من انسان لم مهر ادمته أو قيمته
كالوخالعها على عبده فاستحق العبد من الوجيز ^٤ ولو خالع امرأته المسلمة على خمر أو خنزير
أو ميتة فلا شيء للزوج وتقع الفروقة بآئنة وانما لا تجب لانها ما سميت مالا متقوما حتى تصير
خارجه بخلاف ما اذا خلع على خـل بعينه فظهر خمر الانها سميت مالا فصار مغرورا ^٥ ولو قالت
خالعني على ما في يدي من الدراهم أو من دراهم ففعل ولم يكن في يدها شيء فعليه ثلاثة دراهم
^٦ وان اختلفت على عبدائها أبق على انما برئته من الضمان صح الخلع لانه لا يبطل بالشروط
الفاصلة ولم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت من الهداية ^٧ ولو خالع
امرأته على لؤلؤة أو ياقوتة لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبدها هذه في القسمة من
الهداية ^٨ ولو اختلفت السفهية مع زوجها على مال لا يلزمها كذا في الاشباه من الحجر
^٩ الامة اذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان فعلت باذن المولى كان عليها المال في
الحال وان فعلت بدون اذنه كان عليها المال بعد العتق والطلاق بائن في الحالين ولو كانت
الامة مفسدة معجورة لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق ويكون الطلاق رجعي
لانه لم يقابل بالبدل أصلا كذا في قاضي خان من الحجر ^{١٠} ولو أبق رجل الاضطجاع عند امرأته
فقال لها ان أبرأني من المهر فاضطجع معك فأبرأته لا يبرأ وقبل يبرأ لان البراء للتودد الداعي
الى الجماع وقد ورد تهادوا وتحابوا كذا في الهبة من القنية ^{١١} تزوج امرأة بمهر مسمى ثم طلقها
بائنا ثم تزوجها ثانية على مهر آخر ثم اختلفت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الاول
وكذا لو قالت (٣) خويشتن خريدم بمهر وبهر حقه كهر ابر برئت لا يبرأ عن المهر الاول
^{١٢} ولو خالعها على دين آخر سوى المهر فان كان بعد الدخول ان كان المهر مقبوضا لا يرجع الا
ببدل الخلع في قوالهم جميعا وان لم يكن مقبوضا عليها البدل بسبب الخلع وسقط عنه جميع
المهر عند أبي حنيفة خلافا لهما وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا يرجع عليها
ببدل الخلع ولا يسترد شيئا من المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة وعندهما
يرجع عليها بالبدل وينصف المهر وان لم يكن مقبوضا لا ترجع المرأة بشئ من المهر عند أبي

(٣) اشترت نفسي بالمهر وبكل حقوق عليك اه

حقيقة وعندهما ترجع المرأة عليه بنصف المهر وبهذا تبين ان ما ذكر من جواب الاستحسان فيما اذا خالعاها والمرأة مدخول بها والمهر مقبوض قول أبي يوسف ومحمد يرجع خلع امرأته بما لها عليه من المهر نظمانه ان لها عليه بقية المهر ثم تذكر انه لم يبق لها عليه شيء من المهر وقع الطلاق وعليها مهر فوجب عليها ان ترد المهر ان قبضت والا برئ الزوج اما اذا علم ان لا مهر لها عليه بان وهبت صم الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما اذا خالعاها على ما في هذا البيت من المتاع وعلم انه لا متاع في هذا البيت وعلى هذا الوبايع الزوج منها تطبيقه بمهرها والزوج يعلم انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترت فانه يقع الطلاق مجازا رجعا ولا ترد على الزوج شيئا **§** رجل قال لامرأته (٢) خويشتن خريدي ازم من فقات خريدم وقال الزوج فروختم تقع تطبيقه بانسه وترد على الزوج ما قبضت من المهر هو المختار فان لم تقبض برئ الزوج **§** رجل قال لامرأته بعثت منك تطبيقه بثلاثة آلاف درهم فقالت اشتريت ثم قال ثانيا وثالثا وقالت المرأة اشتريت والزوج يقول اردت به الشكر اريد ان لا يصدق ويقع ثلاث تطبيقات ولا يجب عليها الاثلاثة آلاف درهم لانه لا يجب المال بالثاني والثالث وهو صريح في الحق المبين **§** رجل قال لامرأته خويشتن ازم من بخروكروثا على ألف درهم فانت طالق ثلاثا على مائة دينار فقالت قبالت بثلث المثلين كذا هنا وعن أبي يوسف انه فرق بين جانب الزوج وجانب المرأة ففي جانب الزوج كالا لا يجاب باق وفي جانب المرأة لا حتى قال طلقتك على المثلين يتوقف على قبولها من الخلاصة **§** خلع امرأته على ان ترد عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبت أو باعت من انسان ولم ترد ذلك عليه رجع عليه بالقيمة ذلك ان عروضا والمثل في المثليات والموزونات كأن استحق بدل الخلع فيرجع بالقيمة **§** اختلعت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح لان البراءة مختصة بحقوق الشكاح من البرازية **§** اذا ادعت مهرها على زوجها فانكره ثم اختلعت نفسها بمهرها ثم تبين بالشهود انه عند الزوج (٣) ولا ذلك الا بالتصادق فينبغي ان لا يلزمها شيء لان ما هو بدل الخلع سلم له ولو كان الخلع على دراهم أو دنانير ثم تبين انها للزوج فلا يجب اختلعت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة من القنية **§** الاب اذا خلع ابنته الصغيرة من زوجها على مال لم يصح يعني لم يجب به بدل الخلع على الصغيرة وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع **§** ولو اختلعت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال فالطلاق واقع ولا يجب المال فان ضمن الاب بدل الخلع مع الاجنبي **§** ولو خلعها على ألف درهم وقبل الاب ولم يضمن المال لا رواية فيه هنا عن محمد واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يقع مالم تقبل الصغيرة وقال بعضهم يقع لقبول الاب ويجب المال على الاب لان عبارته

(٢) شربت نفسي فقلت شربت فقال بعث

(٣) قوله ولا ذلك الا بالتصادق الى قوله من القنية تراجع ويحرم منها هذه العبارة

كعبارتها

كعبارتها وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على واحد والخلع على صداقها وعلى مال
آخر سواء يقع الطلاق هو الصحيح ❦ اختلفت الامة مع زوجها أو طلقها على جعل يقع الطلاق
فتواخذ بالخلع بعد العتق وان اختلفت باذن المولى تباع به والمدة وأم الولد كالامة إلا
أنهم يؤيدون البذل من كسبهما إذا كان باذن المولى والمكاتبه لا تؤخذ إلا بعد العتق ❦ وإذا
اختلفت الامة مع زوجها بمهرها بغير اذن مولاهما يقع الطلاق ولا يسقط المهر وطريق صحة
الخلع في حق الصغيرة على وجه يسقط المهر مع الزوج أو المتعة أن كان النكاح بلفظ الهبة
والخلع قبل الدخول والخلوة فطريقه أن يخلع اجنبي مع الزوج على شيء معلوم مقدرا بالمهر
أو المتعة حتى يجب البذل على الاجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بعا عليه من المهر أو المتعة
لابي الصغيرة أولن له ولا يه قبض مال الصغير على ذلك الرجل قال رحمه الله هكذا نقل عن
الامام خالي أما الكبيرة إذا خلعها أبوها أو الاجنبي باذنها جاز والمال عليها وان لم تجز ترجع
بالصداق على الزوج والزوج على الأب ان ضمن الأب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها
ان قبلت يتم الخلع في حق المال وهذا يشير الى ان الطلاق واقع قال صاحب المحیط وقد كتب
في شرح الحيل ان الطلاق في هذه الصورة لا يقع الا باجارتها ❦ إذا قال الرجل لا آخر اخلع
امرأتك على هذا العبد أو على هذه الالف فخلعها على ذلك فالقبول الى المرأة لا الى الاجنبي
لان البذل من سئل كما إذا قال لغيره ببع عبديك من فلان بكذا فتوقف على قبول فلان إذا باع
فاذا قبلت المرأة ذلك وجب عليها تسليم ما أشير اليه ان أمكن والا فقله ان كان مثليا أو قيمته
ان كان غيـر مثلي ولو ان رجلا قال للزوج اخلعها على عبدي هذا أرادى هذه فخلعها
على هذا فالخلع جائز ولا حاجة الى قبول المرأة لان العاقد هو الاجنبي ونظيره المتبرع بقضاء
الدين عن انسان ❦ قال الاجنبي للزوج اخلعها على عبدي هذا فقال الزوج خلعتك ثم اخلع
من غير ان يقول الخاطب قبلت وإذا تم الخلع لقبول الاجنبي لزمه حينئذ البذل ان كان مما
يتعين فان عجز عن تسليمه وجب تسليم مثله في المثليات وتسليم القيمة في غير المثليات كما في
قبول المرأة ولو قالت المرأة لزوجها اخلعني على دار فلان أو على عبدي فلان فخلعها فالخلع
واقع ولا حاجة الى قبول فلان وبعد ذلك ان قدرت على تسليم ما أشير اليه باجازه فلان سلمته
والا فعليه تسليم المثل في المثلي والقيمة في غير المثلي وكذلك لو قال لها الزوج خلعتك على عبدي
فلان أو دار فلان فقبلت صح فلو لم تقبل هي وقبل فلان لم يصح ❦ خلع امرأته على ان جعلت
صداقها لولدها الاجنبي صح الخلع والمهر للزوج دون الولد ❦ يجوز الخلع على مكيل أو موزون
موصوف أو موجود فيحقق المسمى ❦ ويجوز على ثوب مسمى هروى أو موى ولا يجوز على
الثوب المطابق وترد ما قبضت من المهر وجملة انه ان سمي ما ليس بمال متقوم لا يجب شيء
وان سمي شيئا معلوما موجودا يجب المسمى وان سمي بمجهول لاجهالة مسمى تدركه فكذلك وان
خشت الجهالة فمكن الخطر بان خلعه على ما يشر فخلعها العام أو على ما في البيت من المتاع
ولم يكن فيه شيء بطلت التسمية وترد اليه ما قبضت من المهر من الخلاصة ❦ قال في البرازية

لان المعدوم لا يصح عوضا فبقى مجرد تسمية المال وان سميت فيه ماهو من المال ولا يتعلق
وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان خلعت على ما في بيتها أو يدها من المتاع
أو على ما في نخلها من غر أو على ما في بطون غنمها من الاولاد ان كان هناك ما ذكر فله ذلك
والاردت ما قبضت من المهر انتهى ❦ اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على
ان الزوج يرد عليها عشرين درهما نقل عن الامام ظاهر الدين انه يصح ويحب على الزوج
عشرون درهما وما يوافق هذا في الاصل امرأة اختلعت على دار على ان الزوج يرد عليها
ألف درهم لاشفعة فيها قال رحمه الله وهذا يدل على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج صحيح
وفي صلح القدوري لو ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذله لها لم يجوز هذا يدل
على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج لا يصح فوجه التوفيق بين الروايتين انها اذا خلعت
على عرض يجوز ايجاب بدل الصلح على الزوج ويكون مقابلا ببذل الخلع وكذا اذا خلعت ولم
يذكر نفقة العدة يجوز أيضا اما اذا خلعت على نفقة العدة ولم يذكر عوضا آخر ينبغي أن
لا يجب بدل الخلع على الزوج لو قال لها بعثت منك تطليقة بجميع مهرك وبجميع ما في البيت
غير ما عليك من القميص فاشترت وعليها مع القميص سوار ونخلال فكسوتها وحلبها
مع ما استغنى ومالم يستثن له من الخلاصة ❦ بعث اليها مئينا كما هو في العادة ثم زوجها ولم يخل
بها وخلعت نفسها منه بنفس المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا صرقتة وقال محمد البضاري
له طلب المبعوث وفي فتاوى العصر له طلب العوض ان لم يعوضوه ❦ لو بعث أبو الزوج الى
الخطيبة دستيمان ثم اختلعت نفسها قبل الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لابي الزوج
أن يطالبها بما بعث اليها قاضي بديع ان كان بعث اليها اذ بهرم مباركا بنكاح يرجع بالقائم
دون الهالك من القنية ❦ وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا مدركة ثم قالت كذبت ولم
أكن مدركة قالوا لو كانت تشبه المدركات في ذلك الوقت قد اوعدها علامة لم تصدق انها لم تكن
والاصدقت من أحكام الصبي من الفصولين ❦ لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانت ولم
يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع كذا في الاشياء من قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت
الاصل ❦ لو قال له تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امة لاضمان على القائل اذا لم يكن
وليها أو وكيلها فان قال وليها تزوجها فانها حرة أو وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها امة الغير
يرجع المغرور بقيمة الولد هذه من القاعدة الاخيرة من الاشياء ❦ زوج ابنته من رجل
وذهبت ولا ندري لايجب بزوجه على الطلب كما في الملتقط هذه في أحكام الصبيان من
الاشياء ❦ لو نكح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلاحد ولا مهر هذه من
أحكام غيبوبة الحشفة منه ❦ تزوج امة على انها حرة بزعمها انها ممتقة فولدت ولدا فاقام
مولاه البينة انها امة يقضى بالام وبالولد لمولاه وان اقام الزوج البينة على أنه تزوجها
على انها حرة يجعل الولد حرا بقيمة وتكون القيمة ديننا عليه في ماله لا في مال الولد ولا ولا
للمستحق وان قبض من الولد قدر قيمة الولد قضى عليه بالقيمة للمستحق فان أخذ دون قيمته

يقضى عليه بقدر ذلك كذا في الوجيز من الاستحقاق **❦** صبي تزوج امرأته سعيًا بغير أمر أبيه وهو ابن أربعة عشر سنة ووطئها لامهر عليه يعني إذا لم يحز الاب النكاح هذه في الجنائيات من الخلاصة **❦** امرأه أبرأت زوجها عن النفقة أن لم تكن مفروضة لا يصح وان فرضها القاضي صح الا براءه عن نفقة شهر وكذا لو قالت أبرأتك عن نفقة سنة لا يبرأ الا عن نفقة الشهر الاول كالأجره كل شهر بكسدا ثم أبراه عن الأجره عن الشهر الاول ولو أبرأت عما مضى صح **❦** امرأه قالت ان زوجي يريد أن يغيب وطلبت كفيلاً بالنفقة قال أبو حنيفة ليس له ذلك وقال أبو يوسف أخذت كفيلاً بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى فلو علم انه عيكت في السفر أكثر من شهر تأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف **❦** لو كفل بنفقة ما عاشت أو كل شهر وبقي النكاح بينهما صح وقال أبو حنيفة على شهر واحد ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وان لم تكن واجبة ولو طلقها زوجها رجعيًا أو بائنًا أخذ من كفيلاً بنفقة عيالها كل شهر لان العدة من أحكام النكاح خلاصة **❦** لها مهر معروف فافترق في مرضه بأنه بذمته أو زاد في مهرها أو أقر لها مهر آخر أو أقر بمهر بعد الأبراء لا يلزم شيء منها ولو قالت المريضة ليس على زوجي صداق لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ وكذا لو أقرت في المرض بالاستيفاء لا يبرأ **❦** قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر لا قليل ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها في جنائيات عصام لو قال المخرج لم يجز حتى فلان ثم مات ليس لورثته المخرج ان يدعوا على الجراح هذا السبب فكذا ههنا وقال المرغيناني لا يصح ومسئلة المخرج على التفصيل ان كان الجراح معروفًا عند القاضي والناس لم يقبل اقرار المريض والنكاح هذا معروف فلا يقبل وقال شمس الأئمة السرخسي في مسئلة المخرج انه ليس لورثته ان يدعوا على الجراح مطلقاً ولم يفصل من كتاب الاقرار

❦ الباب الثامن والعشرون في الرضاع ❦

إذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة ان كانت تعمدت الفساد وان لم تعمد فلا شيء عليها وان علمت انها امرأته وعن محمد انه يرجع في الوجهين في ظاهر الرواية من الهداية واقول قولها في عدم التعمد ذكره في المختار **❦** لو أرضعت امرأه الاب زوجة الابن تحرم عليه وكذا لو تزوج رضيعتين فارضعتها امرأته معها أو متعاقبا حرمتا عليه وعلى الزوج نصف المهر لكل واحدة ويرجع الزوج على المرضعة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد فلا والقول قولها في التعمد **❦** رجل تزوج صغيرتين فجاءت امرأتان وله منهن لبن فارضعت كل واحدة منهما احدى الصبيتين وتعمدت الاضمان على واحدة منهما لان الاجنبية انما تثبت بصنعها خاصة **❦** رجل له امرأتان احدهما مجنونة والاخرى صغيرة

فارضعت المحنونة الصغيرة بانتمائه وللجونة نصف المهران لم يدخل بها ولا يرجع الزوج على المحنونة بمهر الصغيرة وكذا الصغيرة لو جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فاخذت بشدها ورضعت منها بانتمائها لكل واحد منهما ما نصف الصداق ولا يرجع الزوج على الصغيرة بشئ ولو أخذ رجل ابن المرأة الكبيرة وأوجره الصغيرة بانتمائه ولكل واحد نصف الصداق على الزوج ويرجع بذلك على الرجل ان نعمده من الوجيز

((الباب التاسع والعشرون في الدعوى))

ادعى صينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وهو ملكه وذو اليد ادعى ان فلانا آخر غير ذلك الغائب أو دعه اياه وأقام البينة لا تسدفع الخصومة ولو ادعى ان هذا ثوبى غصبه منى فلان الغائب وأقام بينته وقال ذو اليد ان ذلك الرجل أو دعه غصبه تسدفع عنه وان لم يتم البينة لان ما تصادقا على ان اليد لذلك الرجل وهذا بخلاف ما اذا قال هذا ثوبى سرقة منى فلان الغائب وقال ذو اليد أو دعه غصبه ذلك الغائب لا تسدفع الخصومة استخسانا وان وقع الدعوى في العين بعد هلاكها وأقام المدعى عليه بينته انه كان عندي ودعة أو رهنا أو اجارة أو مضاربة أو شراكة لا تقبل بينة المدعى عليه لان الدعوى تقع في الدين ومحلها الذمة بخلاف العين ثم اذا قضى للمدعى وأخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق وان كذب الغائب صاحب اليد في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له ما لم يتم البينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن ونحوهما لانه يدعى لنفسه ديناً على الغائب بسبب عمل عمل له وهو ينكر كذا في مشغل الهداية ❀ رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة ثم ماتت فادعى ورثتها انك تتصرف في مالها بغير اذنها عليك الضمان فقال الزوج بل باذنها فالقول قول الزوج لانه ظاهر ان الزوج لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للدفع من القينة ❀ ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه وصدقه البعض وانكروه البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدق بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين ❀ ولو ادعى رجل على ميت ديناً وصدقه بعض الورثة أجمع قول أصحابنا يؤخذ من حصة المصدق جميع الدين لان الذي صدقه مقر بان الدين مقدم على الميراث قال أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عندى ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشيخ البصري ومالك وابن أبي ليلى وسفيان والشافعي وغيرهم ممن يتابعهم قال وهذا القول أبعدهم الضرر من قاضي خان ❀ لو ولدت الجارية المشتركة كولد أميتا أو أسقطت سقطا استبان بعض خلقه فادعاه أحدهما وكذبه الآخر فهو ابنه وأمه ام ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر لشريكه ❀ اشترى أمة مع ولدها فادعى أحدهما نسب الولد وصدقه

شريك لم يضمن حصته شريكه من قيمته ما عند أبي حنيفة وإن كسبه شريكه يضمن حصته
 شريكه من قيمته ما إن كان موسرا وإن كان معسرا يضمن حصته من الام ويسمى الولد في
 حصته وإن ادعى ما فهو بينهما والجارية أم ولد لها ولو ولدت آخر لا يثبت نسبها الا بالدعوة
 وإن ادعاه أحد هما يلزمه ويضمن حصته شريكه من الام والولد عندهما وعند أبي حنيفة
 لا يضمن ❀ أمه بين اب وابن ولدت ولدا وادعياه يثبت النسب من الاب استحسانا وعليه
 نصف قيمتها وعلى كل واحد نصف العقر وكذلك الجد مع الحاذق عند عدم الاب ❀ رجلان
 اشترى جارية فولدت لستة أشهر فادعى أحدهما الولد والآخر الام فالدعوة دعوة مدعى
 الولد والجارية أم ولده ومدعى الولد يضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو
 ولدت بعد الشراء لاقبل من ستة أشهر والمسئلة بحالها صحت دعوة كل واحد ومدعى الام
 لا يضمن لشريكه ولا تسمى له الام عند أبي حنيفة وعندهما ضمن نصف قيمتها إن كان موسرا
 وتسمى فيه إن كان معسرا ولا يضمن مدعى الولد للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقر
 عليه ❀ أمه بين ذمي وعمر تدفولت فادعياه يثبت من المرتد وغرم كل واحد لصاحبه نصف
 العقر من الوجيز ❀ وإذا ولدت أمه فباعها مولاها وترك الولد عنده فادعى أبو المولى الولد
 يثبت نسبته منه ويضمن قيمة الولد لابنته عند أبي يوسف والجارية أم ولده وقال لا يثبت
 نسبه هذه في المكاتب من المجمع ❀ ثلاثة أخوة ورثوا دارا من أبيهم فادعى رجل أن أباهم
 قد غصبها أباه فنسكل واحد منهم عن اليمين وخلف الآخران وقد ورثوا مالا من أبيهم غير
 ذلك يضمن الناكل قيمة حصتها للمدعى ويرد حصته نفسه من الدار على المدعى وإن نكل
 واحد وأقر أنه كان ودعيه في أيديهم يرد حصته على المدعى ولا يضمن شيئا لأن الولد دعي لا تكون
 مضمونة ❀ رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البيضة وقضى
 القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة
 الميت وصدقه المقضى له بالالف فإن الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده من قاضى خان
 ❀ لو أقام الدائن يفتنه على بيع الورثة تركه مورثهم وادعى ضمانا عليهم فقلوا إن أبانا باع
 في حياته وأخذ الثمن وأقاموا بيضة يقضى بينة الدائن من الفصولين ❀ باع أمه له وبها
 حبل فقال البائع ليس هذا الحبل منى وهو من غيرى فولدت عند المشتري لاقبل من ستة
 أشهر فادعاه البائع جازت دعوته وردت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام
 أو أعتقه المشتري فعتقه باطل ويردها إلى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع
 الثمن على البائع من الخلاصة ❀ دفع إلى آخر عينا ثم اختلفا فقال المدافع قرض وقال
 الآخر هدية فالقول للادفع لأن مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع كون العين متقومة
 في نفسها كذا في قاعدة الأصل العدم من الاشياء ❀ عبد في يد رجل فقال رجل فقات
 عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاته وهو في ملكي فالقول للمشتري فبأخذار شه
 ❀ لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفادفعها إلى زيد قضيت بها عليا فقال الرجل

أخذت ظمأ بعد العزل والصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي أن يضاف
الى أقرب أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتمد الاول
لان القاضي أسنده الى حالة منافية للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقبله
القضاء **❦** لو قال العبد لغيره بعدا اعتق قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتم وأنت حر
كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد اعتقه أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت
عبد فقال المعتق أخذتم بعدا اعتق كان القول قول المولى ولو اعتق أمته ثم قال قطعت يدك
وأنت امتي فقالت هي قطعتم وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عند أبي حنيفة
وأبي يوسف كذا في النهاية فيبطل الشهادتان وتحتاج هذه المسائل الى تطرّد في الفرق
بينها **❦** وفي الجمع من الاقرار ولو أقر حر في أسلم بأخذ المال قبل الاسلام أو بألاف خمر
بعده أو مسلم بمال حر في دار الحرب أو بقطع يده معتقه قبل المعتق فكذبوه في الاسناد اذ في
بعدم الضمان في السكك انتهى يعني مجمد وقال لا يضمن هذه الجملة من اضافة الحادث الى اقرب
أوقاته من الاشياء **❦** ص د هـ ا لانسان عند الشهود وقادعي مالكه الضمان فقال كانت
نجسه لو وقع فارة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على
هدم النجاسة ولو أنلف لحم قصاب فطوب بالضمان فقال كانت ميتة فأنلقها لا يصدق
والشهود ان شهدوا انه لحم ذكي يحكم الحلال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة
كتاب الاستمسان وهي ان رجلا قتل رجلا وقال كان ارند أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو
لردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قيل لادى الى فزع باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل
حصل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يميل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى يحكم في
المال بالنسبة الى الدم يحبس حتى يقرأ ويحلف واكتفى بيمين واحد **❦** لو أدى المديون شيئا
من المال صدق انه دفع من أي جهة كان فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كذهب
وفضة أو بر وشعر فادى فضة وقال أدبت عوضا عن الذهب لا يصدق اذ المعاوضة تتم
بالطرفين **❦** اشترى من دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال
الدلال دفعته للدلالة صدق الدافع بيمينه لانه مملك **❦** رجل ادعى على ميت ألفا فبهرن
وارثه ان الاب أعطاء الفاقبل والوارث يصدق ان الاب أعطاء بجهة الدين لقيامه مقام
مورثه فيصدق في جهة التملك كذا في الفصولين مما يكون القول فيه للملك **❦** لو قال بعث
عبدى من زيد فاعتقه فان نكل زيد عتق العبد ولم يثبت المال كذا في القاعدة الرابعة من
النوع الثاني من قواعد الاشياء **❦** عين في يد رجل ادعى رجل انه اشتراها من ذى اليد بكذا
وادعت امرأة ان ذا اليد تزوجها عليها أو أقاما البينة فهما سواء عند أبي يوسف فيقضى بها
بينهما ولا مبرأة نصف قيمتها على الزوج تعيما للمهر ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان
كان نفقه وقال محمد الشراء أولى فيقضى بها للرجل وبقيتها للمرأة من الحقائق **❦** المأمور
بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان فاصبا أو مديونا

كذا في الاشباه من الوكالة ١ لو أخذ من المقل من الارز والعدس وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصما به ذلك في قيمة المأخوذ هل يعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم الخصومة قال في البيهية تعتبر يوم الأخذ قبل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع اليه قال يعتبر وقت الأخذ لانه سوم حين ذلك الثمن كذا في الاشباه من القول في عن المثل ٢ مات وترك مالا فادعى رجل انه له أو دعه اياه فصدقه الوارث وعلى الميت دين لم يصح تصديق الوارث ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضى دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدق بهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن كذا في الاشباه من فن الاغاز ٣ رجل ادعى على رجل مالا فجحد فاعطاه مع الجحود أو صالحه عن دعواه ثم ان المدعى عليه أقام البيهية ان المدعى أقر قبل الصلح أو قال قبل ان يقبض منى المال انه ليس له قبل فلان شيء فالصلح والقضاء ماضيان ولو أقام المدعى عليه البيهية ان المدعى أقر به الصلح وقبض المال انه لم يكن له قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضى لم يقض بينه المدعى حتى أقام المدعى عليه البيهية على اقرار المدعى انه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال فلا يقضى عليه شيء كذا في مشتمل الهداية نقلاً عن الخانية ٤ ادعى عليه ألفاً فقضاها ثم أقر المدعى انها لم تكن عليه فالمقبوض ملك القايض ملكاً فاستدعى عليه ردّها بعينها ان كانت قائمة ومثلها ان كان وهباً أو قضى بها ديناً هذه في المداينات من القيمة

﴿الباب الثلاثون في الشهادة﴾

وفيها مسائل ثلاثة خطأ القاضى في قضائه ١ اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان عليهم فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم وعليهم ضمان ما أنفقوا بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضور الحاكم أى حاكم كان فلو ادعى المشهود عليه رجوعه سماه أو اذيعينهما لا يحلفهما وكذا لا تقبل بينته عليهما ولو أقام البيهية انه رجع عند قاضى كذا وضمنه المال يقبل واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنهما المال للمشهود عليه وانما يضمنان اذا قبض المدعى المال ديناً كان أو عيناً فان رجع أحدهما ضمن النصف والاصل ان المعتبر في هذه بقاء من بقى لا رجوع من رجع وقصد بقى من بقى بشهادته نصف الحق وان شهد بالمال ثلاثة فرجع أحدهم فلا ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع المال وان رجعتا ضمنان نصف الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعت ثمان فلا ضمان عليهن فان رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند أبي حنيفة ٢ كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجعت النسوة العشرة دون الرجل

كان عليهن نصف الحق على القولين وان شهد رجلان وامرأة بمال ثم رجعا فالضمان
عليهما دون المرأة وان شهد شاهدان على امرأة بشكاح عقد او مهر المثل ثم رجعا فلا ضمان
عليهما وكذا اذا شهد باقل من مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمننا الزيادة
من الهداية وفي الخلاصة لاحكم الرجوع عند غير القاضى واذا رجعا عن شهادتهما واشهدا
بالمال من قبل الرجوع والضمان لم يقبل واذا تصادقا عند القاضى على ان الاقرار بهذا
السبب فالقاضى لا يلزمهما الضمان وان رجعا عند القاضى أول مرة وبجحد الرجوع
فقامت عليهما البينة بالرجوع وبقضاء القاضى بالضمان فانه ينفذ ذلك ويضمنهما المال
وكذا لو رجعا عند القاضى الذى شهدا عنده فضمنهما ذلك ثم اختصما الى غيره وفى المحيط
اذا أقر الشاهد عند القاضى انه رجع عند غيره صح اقراره وطريق صحته ان يجعل هذا
رجوعا مبتدأ لا ان يعتبر الرجوع الذى كان عند غيره مجلس القاضى ولو شهدا بالبيع وقبض
الثلث ثم رجعا ضمننا له وان كان لرجل دين على آخر فشهدا انه وهبه له او تصدق به عليه أو أبرأه
ثم رجعا بعد القضاء ضمننا ولو شهدا على هبة عين والتسليم ثم رجعا بعد القضاء ضمننا وان كان
الواهب يملك الرجوع لانه فسخ وان ضمنا لا رجوع لهما ولا لواهب أيضا لانه بمنزلة العوض
ولو لم يضمن الواهب الشاهد من فله الرجوع فى الهبة انتهى ما فى الخلاصة ❦ شاهدان شهدا
بمال ثم دهماهما القاضى الى الصلح واصطلحا على بعضه ثم رجع أحدهما لا يضمن
لانه لم يقض بشهادتهما من القنية ومحمد يضمن النقصان من المجمع ❦ وان شهدا ببيع شئ
بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمننا النقصان ولا فرق بين أن
يكون البيع باناً أو فيه خيار البائع وان شهدا على رجل انه طلق امرأته قبل الدخول ثم
رجعا ضمننا نصف المهر من الهداية ولم يضمننا بعد الوطء كره فى المكثر ❦ اذا شهد أربع بعة على
محضن بالزنا فلا نة ثم شهد أربع أخرى بالزنا أخرى وحكم القاضى عليه بالرجوع فرجع
ثم رجعا جميعا ضمنوا ديتهم بالاجماع ولو رجع من كل فريق اثنان لم يجب الضمان لبقاء
نصاب الشهادة ولو شهد أربع على محضن بالزنا وزكاهم المزكون وقالوا هم أحرار ورجع
ثم وجد أحدهم عبدا أو كلهم ضمن المزكون ديتهم عند أبي حنيفة أن تعمدوا والكذب
وقالا لا يضمنون وتكون ديتهم فى بيت المال ولو اخطأ فضمننا فى بيت المال اتفاقا قيدنا
بقولنا وقالوا هم أحرار لانهم لو قالوا هم عدول فظهروا عبيدا لم يضمنوا اتفاقا وقيدنا بقولنا
رجع لانه لو قتله رجل عمد بعد تركه الشهود وادعى القاضى برجه فظهروا عبيدا فديته فى
ماله اتفاقا من شرح المجمع وقدم بعض مسائل ضمان الشاهد فى باب الحدود فليطلب من
هناك ما لم يوجد ❦ ولو شهد انه اعتق عبده ثم رجعا ضمننا قيمته والولاة لا يعتق وان شهدا
بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقتص وان شهدا بالعمود عن القصاص ثم رجعا
لم يضمننا ذكره فى الوجيز ❦ واذا رجع شهود الادل وقالوا لم نشهد بشهود الفرع على شهادة تنافلا
ضمننا عليهم ولا يبطل القضاء ولو كان قبل القضاء لا تقبل شهادة الفرع وان قالوا

أشهادناهم وغلطنا ضمنوا وهذه عند محمد وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لأضمان عليهم
ولو رجع الأصول والفروع جميعا فعند محمد ما يجب الضمان على الفروع لا غير وعند محمد
المشهود عليه بالخيار إن شاء ضمن الأصول وإن شاء ضمن الفروع ولا يجمع بينهما في التضمن
وإن قال شهود الفرع كذب شهود الأصول أو غلطوا في شهادتهم لم يلتفت إلى ذلك ولا يجب
الضمان عليه وإن رجع المزكون عن التزكية ضمنوا وهذا قول أبي حنيفة وقال لا يضمنون
كشهود الأصول كذا في الهداية قال في شرح المجمع هذا إذا قالوا نعم لنا التزكية وإن قالوا
أخطأنا في التزكية لا يضمنون اتفاقا انتهى عليه وإذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان
بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة لأنه هو السبب والتلف يضاف
إلى مثبتى السبب دون الشرط المحض لا يرى أن القاضي يقضى بشهادة شهود اليمين دون
شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه قال ومعنى المسئلة يمين
العناق والطلاق قبل الدخول من الهداية عليه إذا شهد شاهدان أنه أمر امرأته أن تطلق
نفسها وشهد آخران أنها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول بهما ثم رجعا فالضمان على شهود
الطلاق لأنهم اتبعوا السبب وهو الطلاق إنما التقوى بشرط كونه سببا وعلى هذا إذا شهد
شاهدان أن فلانا جعل عتق عبده بيد فلان وشهد آخران أنه أعنته فالضمان على شاهدي
العناق دون التقوى وإذا شهد شاهدان أن فلانا أمر فلانا بعتق فلان وشهد آخران أنه أمر
الدار وشهد شاهدان أنه علق وشاهدان أنها دخلت ثم رجعا جميعا فالضمان على شهود
العتق لأنهم شهود السبب من الصغرى عليه الشاهد لو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لأن
إنكار الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كنت مبطلا في الشهادة عليه رجل مات فادعت
امرأته أنها أم الميت فأنكر الولد النكاح فابهرنت أنه مات وهي امرأته ولا وارث له من النساء
غيرها وحكم لها بارت وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في صحته فضمن المرأة لا الشاهد وإن
شهد أنه مات وهي امرأته لأن قوله مات وهي امرأته زيادة لا يحتاج إليها فأنما هو قال كانت
امرأته كفى الحكم بالارث فذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلما تعدت هذه الزيادة لم يجب
عليها شيء لأنما شهد ابن نكاح كان ولم يظهر كذبها بل صدقهما الولد حيث برهن على
الطلاق كذا هنا وهذا أصل مذهب في تضمين الشاهد أنما متى ذكر أشياء هو لازم للقضاء ثم
ظهر بخلافه ضمنا ومتى ذكر أشياء لا يحتاج إليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمن من الفصل
الرابع عشر من الفصولين عليه شهد شاهدان أن فلانا أخو الميت لا يسه وأمه لا يعلم له
وارثا غيره وقضى به ثم شهد آخران لا أخرا عنه ابنه ينتقض القضاء ويدفع المال إلى الابن
وإن كان هالكا فلا بد أن يضمن الأخ أو الشاهدان فإن ضمن الأخ لا يرجع على أحد وإن
ضمن الشاهدان رجعا على الأخ من الوجيز عليه مولى المولاة لو مات فادعى رجل أنه سبب
الولاء فشهد أن له ولدا المولاة وأنه وارثه لأن له ولدا غيره فحكم له بارت فأنلفه وهو معسر
ثم برهن آخرانه نقض ولدا الأول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاة ووارثه لا وارث

له غيره يحكم بالارث للثاني ويخير الثاني ان شاء ضمن الشاهدين الاولين أو المشهود له الاول
لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما للحكم به تعالى ويبان ان قوله ما هو وارثه لا وارث له
غيره أمر لا بد منه للحكم بالارث لانهم مالوشهدا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم له
بالارث فوارثه بقوله ما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبهما فضمننا بخلاف شهادة النكاح
المتقدمة وفرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح
اذا المولى لا يرثه في كل حال بل قد يحجب بغيره فاما المرأة فهي وارثة على كل حال ولا تحجب
بغيرها (أقول) المرأة لا ترثه في حال الردة وقتلها زوجها فلا يستقيم قوله هي وارثة على كل
حال فينبغي ان يشترط فيها قولها ما وارثته أيضا فلا فرق حينئذ من الفصولين من الفصل
الرابع عشر رجل قيد عبده بخلاف يعتقه ان لم يكن قيده رطلا فهو حر ثم حلف وقال
ان حله هو أو غيره فهو حر فشهد شاهدان ان وزن قيده نصف رطل وحكم القاضى بعتقه
بشهادتهما وحل فوزن فاذا هو رطل يضمن الشاهدان قيمة العبد عند أبي حنيفة وعندهما
لا يضمنان وهذا بناء على ان قضاء القاضى بشهادة الزور تنفذ ظاهرا وباطنا فنفسد العتق
بالشهود عنده فيضمنون وعندهما لا تنفذ باطنا فلا يكون العتق مضاعفا الى شهادتهما بل الى
الحل فلا يضمنون من الحقائق إذا شهد شاهدان انه أعنتق عبده وقضى القاضى به ثم رجعا
وضمننا قيمته ثم شهد آخران بان المولى أعنتقه قبل وقت العتق الذي شهده الاولان لا تقبل
هذه الشهادة من الفريق الثاني عند أبي حنيفة ولا يسقط ما وجب من الضمان على الفريق
الاول وعندهما تقبل حتى سقط ثم اختلفوا في ان هذه المسئلة ترفع اشتراط الدهوى في
العتق أو ترفع قضاء القاضى بشهادة الزور قال بعضهم بالاول وقال بعضهم بالثاني كذا في
الحقائق ووجه كل مذكور فيه لو شهد انه أبراه عن الدين أو وفاه فقضى به ثم رجعا ضمننا
وان شهد انه أجله سنة فقضى به ثم رجعا قبل الاجل أو بعده ضمننا ورجعاه على المطلوب
الى أجله ولو قبض الطالب الدين بعد مضي الاجل من المطلوب يبرأ الشاهدان عن الضمان
لو شهدا رجلا وان امرأتان فرجعا فالضمان عليهما أثلاثا على المرأتين الثلث وصل كل
رجل ثلث الشهود بالبيع لورجعهوا ضمنوا قيمة المبيع لا الثمن المذكور ولو شهدوا بالبيع
وصلى ايفاء الثمن دفعة واحدة ضمنوا قيمة المبيع لا الفضل وان شهدوا بالبيع ثم شهدوا
بإبقاء الثمن ضمنوا الثمن شهدوا انه باع عبده بألف درهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام
وقبض العبد اثنان فانكر البائع فحكم الحاكم بالبيع ثم رجعا وان فسخ البائع البيع في الثلاثة
أو أجازة فلا ضمان عليهما وان لم يفسخ ولا أجازة حتى مضت الثلاثة واستقر البيع ضمنوا الى
تمام القيمة وذلك ألف درهم شاهد الموهوب وشاهد الرهن وشاهد الوكالة بقبض
الدين لورجعه لم يضمنوا الا في الرهن اذا هلك في يد المرتب ضمننا الفضل على الدين ولو ادعى
الراهن وانكر المرتب لم يضمن الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتب لو شهدا انه تزوج امرأة
على مائة درهم والزوج مفروقات المرأة لا بل على ألف درهم وهي مهر مثلها وقد دخل بها ثم

ورجعنا ضمننا ستمائة عندهما خلافا لابي يوسف وان طلقها قبل الدخول لا يضمنان شيئا **شهادة**
 رجلا بالطلاق واخران بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لا يضمنان وان رجع شاهد
 الدخول لا غير ضمننا نصف المهر وان رجع الكل فعلى شأدهى الدخول ثلاثة ارباع المهر
 وعلى شأدهى الطلاق ربعه **شهادة** بالتدبير ثم رجعنا ضمننا مقصده التدبير **شهادة** انه كاتب
 عبده على ألف الى سنة ففضى به ثم رجعنا ضمننا قيمته ويستسعيه بالكتابة على نجومها ولا يعتق
 المكاتب حتى يودى ما عليه اليها فاذا اداه عتق والولاة للذى كاتبه وان عجز وردى الرق كان
 لمولاه ورد ما اخذ من الشهود عليهم **شهادة** بالالعوق عن القصاص ثم رجعنا لم يضمن **شهادة**
 على رجل انه قتل ولحقه خطأ وقبض كل الديه بقضاء ثم ظهر المشهود بقتله حيا فان شئت
 العاقلة رجوعا على الولي بالدية وان شئت رجوعا على الشهود فان ضمنوا الشهود رجوعا على
 الولي بالضمنان وان ضمنوا الولي لم يرجع فان كان القتل عمدا وقتل المشهود عليه ثم رجع حيا
 فورثة المقتول بالخيار ان شاءوا أخذوا الديه من الولي وان شاءوا أخذوها من الشهود ولا
 يرجع الشهود على الولي عند أبي حنيفة وعندهما يرجعان ولو شهدا على اقرارا القتال
 بالقتل والمسئلة بمجالها فلا ضمنان على الشهود **ولو شهدوا بشكاح امرأة بالف وقضى به ثم**
تبين ان الرجل أبوها من الرضاعة ردت المرأة المهر ولا ضمنان على الشهود وكذلك لو تبين
ان الشاهد من عبدا فلا ضمنان عليهما وكذلك لو شهدا على امرأة انها اختبعت من زوجها
بألف ففضى به ودفعت المرأة الألف ثم أقامت البينة انه طلقها ثلاثا قبل شهادتهما فلا
ضمنان عليهما وكذلك لو شهدا على رجل ان فلانا أقرضه ألف درهم ثم أقام المدعى عليه
البينة انه ابراه قبل شهادتهما ولو شهدا على رجل بألف درهم حاله وقضى به ثم أقام المقضى
عليه البينة انه أبراه ضمن الشاهدان ولو شهدا في الماضي لا يضمنان **شهادة بالنسب والولاة**
على انسان ففضى به ثم رجعنا لم يضمنوا ولو شهدوا بالنسب من الميت أو القتل ثم رجعوا ضمنوا
ماورثه من الميت لورثته المعروفين **شهادة بالوصية لرجل بالثلث في حياة الموصى أو بعده موته**
ففضى به ثم رجعنا بعد الموت ضمننا جميع الثلث من الوجيز **رجلان في أيديهم ماله من**
رجلين فجاء رجل فادعى الرهن فشهد له المرتمنان جازت شهادتهما الا انه ما يشهدان على
أنفسهما بابطال اليد ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن والمرتمن يسكر لا تقبل شهادته
الراهنين لانهم ما يطلان عليه يدا أثبتاها بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعى
ولو كان الرهن جارية فله كعت عند المرتمن وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد بها
المرتمنان لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان الرهن للمدعى باقرارهما على أنفسهما
انهما كانا غاصبين **رجلان شهد الرجلان بدين على الميت ثم شهد الرجلان بدين للشاهدين**
على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادته الا واين ولو قالوا
وصلنا منه الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضمنان عليهما **رجل ادعى دارا في يد**
رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعى استأجره على بناءه أو غير ذلك مما لا يجب عليهما

لا تقبل شهادتهم بأبالمال للمدعى ويضمان قيمة البناء للمدعى عليه من قاضي خان شهادة
 انه أقرضه عام أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعى عليه ان المدعى أبرأه قبل شهادتهما
 بيوم فحكم بالبراءة وبرد المال لمضمنا اذ لم يظهر كذبهما لامكان التوفيق لجواز انهما عاينا
 القرض عام أول فشهدا به ولم يعرفا البراءة فلم يشهدا بالقرض للحال ولو لم يشهدا بقرض وشهدا
 ان عليه ألف درهم والمسئلة بما هما فانهما يضمنان ويخير المدعى عليه ان شاء ضمن المدعى
 أو الشاهدين لانهما حققا عليه ايجاب المال في الحال ولم يخبرا عن شيء مضى قطه ركذبهما
 من الفصولين لو شهدا اثنتان على شهادة شاهدين واثنان على شهادة أربعة ثم رجعا بعد
 الحكم فثبت الضمان على مدعى الاثنين والثلاثان على مدعى الرابع عند أبي يوسف وقال
 محمد الضمان عليهما نصفان ولو شهدا اثنتان على شهادة آخرين بثلث ألف وقضى بهما ثم
 رجع من كل فريق واحد كرفي الجامع الصغير انهما يضمنان ثمنين ونصفا بينهما وذكرفي
 الاصل انهما يضمنان نصف المال بينهما و قيل ماذا كرفي الجامع قول محمد وهو الاستحسان
 وما ذكرفي الاصل قول أبي يوسف وهو القياس كذا في الحقائق (قلت) وهذه المسئلة تسمى
 التلقين لما روى ابن سماعة ان محمد القننا هذه المسئلة ثلاث مرات فحسبنا اننا فقه منا فلم يبق
 معنا الى عتبة الباب وتسمى مسئلة النظر الى الوجوه لانه حين لقننا كان ينظر بعضهم الى
 بعض هل فهمت فاني لم أفهم وقد حقق وجه القولين كما ينبغي في شرح درر البحار فن أراد
 فليراجع لو شهدا على رجل انه باع عبده بخمسمائة الى سبعة أو قال بخمسمائة حاله وانه
أبى سنة وقيمة العبد مائة والبائع يرجع ففرضي بذلك ثم رجعا فالبائع بالخيار ان شاء رجع
 على المشتري بالثمن الى ذلك الاجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد حاله ولا يضمنهما
 خسمائة فان ضمن الشاهدين رجعا بالثمن على المشتري اذا حل الاجل لانهم ما باداه الضمان
 قاما مقام البائع وللبائع ان يرجع على المشتري بالثمن اذا حل الاجل فكذاهما واذا رجعا
 على المشتري يطيب لهما ويتصدقان بالفضل ومثله لو شهدا بالبائع بخمسمائة وقضى به
 القاضي ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمن الثمن خسمائة عند
 أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الاول لانهم ما وان لم يتلفا ذلك الثمن على البائع فقد فوتا عليه
 امكان أخذ الثمن حالا فيضمنان له بمنزلة من له على رجل ألف حالة فشهد عليه شاهدان
 بالاجل ثم رجعا ضمننا لانهم افوتنا امكان الاخذ كذاهما من الصغير القاضي اذا
أخطأ في قضائه كان خطؤه على المقضى له وان نعتد بجور كان ذلك عليه في فتاوى
 قاضي خان من السير

باب الحادى والثلاثون في الاقرار

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه يلزم لوقوعه دلالة فاذا أقر الحر البالغ العاقل لزمه اقراره
 مجهولا كان ما أقر به أو مع أو ما يقال له بين المجهول فان لم يبين أجبره القاضي على البيان

الا اذا قال لا أدري له على سدس أمر ربع فانه يلزمه الاقل كافي الاشباه فان قال لقلان على
شيء يلزمه ان يبين ماله قيمة والقول قوله مع عينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال
على حق وكذا اذا قال غصبت منه شيئاً يجب ان يبين ماهو قال ولا بد أن يجري فيه التمايع
حتى لو بين حبة خنطة أو قطرة ماء لا يصح والتعويل في الكل على العادة و واقرار السكران
في حقوق العباد كاقرار الصاحي هذه في حد الشرب من الهداية و والعبد الماذون ملحق بالحر
في حق الاقرار (قلت) الا اذا أقر بالكفالة بالمال فلا يصح اقراره و والمحجور عليه لا يصح اقراره
بالمال ويصح بالحدود والقصاص و واقرار الصبي والمجنون غير لازم الا اذا كان الصبي
مأذوناً له كافي الهداية وغيرها واقرار المعتوه والمغمى عليه والنائم باطل كافي الوجيز
و الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يتوقف على الابطال والمالك يثبت للمقر له من
غير تصديق وقبول لكن يبطل برده ولو صدق المقر له الاقرار ثم رده لا يصح رده كافي الصغرى
و الاقرار بالجهول صحيح الا اذا قال على عبد او دار فانه غير صحيح ولو قال له على من شاء الى
بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا كذا في الاشباه عن البرازية و لو أقر المكناب
بافتضاء من حرة أو أمة فجحز عن أداء بدل المكنابة فرد في الرق فضمن المهر في الحرة والعمر
في الأمة يتأخر عند أبي حنيفة الى ما بعد العتق وعند أبي يوسف يضمن في الحال وقال محمد
ان قضى القاضي بوجوبه عليه قبل يحزره ضمن في الحال وان لم يقض به قبل الجحز فقله
كقول أبي حنيفة من درر البحار و ولا يصح اقرار السفينة ولا الاشهاد عليه هذه في الجحز من
الاشباه و لو أقر المسلم بخمر يصح ويلزمه تسليمها اليه اذا اشترى ماءه الا ان الاقرار اخبار عن
كائن سابق وللمسلم ان يتحلفها كالأقر له بجملد مبيعة فانه يصح و ومن أقر لغيره بمال والمقر له
يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له ديانه أن يأخذه على كره منه وان سلمه اليه بطيب نفس
يحل ولو كان المقر له صغيراً وسعه أن يأخذه منه من الوجيز و وان قال له على او قبلي فقد أقر
بالدين ولو قال المقر هو وديعة ووصل صدق ولو فصل لا وفي نسخ المختصر في قوله قبلي اقرار
بأمانته لان اللفظ يتضمنها حتى صار قوله لاحق لي قبل فلان ابراء عن الدين والامانة جميعاً
والامانة أقلهما والاوّل أصح ولو قال عندي أو هي أو في بيتي أو किसी أو صندوق فهو اقرار
بأمانته في يده و ولو قال له رجل لي عليك ألف فقال اتزنها أو اتقدها أو أجتليها أو قضيتكها
فهذا اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن المذكور في الدعوى فكانت قال اتزن الالف
التي على حتى لو لم يذ كر حرف الكناية لا يكون اقرار لعدم انصرافه الى المذكور والتأجيل
انما يكون في حق واجب والقضاء يتلو الوجوب ودعوى البراء كالقضاء ما بينا وكذا دعوى
الصدقة والهبة لان التملك يقتضى سابقية الوجوب وكذا لو قال املكك بها على فلان لانه
تحويل الدين و ولو أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل يلزمه الدين حالا
لانه أقر على نفسه بمال وادعى حقا لنفسه فيه فصار كما اذا أقر بعبد في يده وادعى الاجارة
بخلاف الاقرار بالدرهم السود لانه صفة فيه ويستخلف المقر له على الاجل لانه منكر حقا

عليه واليمين على المنكر **❦** وان قال له على مائة ودرهم لزمه كراهههم وكذا كل ما يكال
ويوزن ولو قال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في نفسه مائة اليه وهو القياس في
الاول وبه قال الشافعي وكذا لو قال مائة وثوبان ولو قال مائة وثلاثة اوثاب فالكل ثياب ومن
أقر بتمر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة وكذا الطعام في السفينة والحنطة في الجوالق بخلاف
ما اذا قال غصبت غرام من قوصرة لان كلمة من لا تنزاع فيكون اقرارا بغصب المتزوع وان أقر
بداية في اصطبل لزمته الدابة خاصة لان الاصطبل غير مضمون بالغصب عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعلى قياس قول محمد يضمن ما مثله الطعام في بيت ومن أقر بغيره بخاتم لزمه الحلقة
والفص وان أقر له بسيف فله الجفن والنصل والجمائل وان أقر بحجلة فله العبدان والكسوة
وان قال غصبت ثوبا في منديل لزمه جميعا وكذا لو قال على ثوب في ثوب بخلاف قوله ودرهم في
درهم حيث يلزمه واحد وان قال ثوب في عشرة اوثاب لا يلزمه الا ثوب واحد عند أبي يوسف
وقال محمد يلزمه أحد عشر ثوبا ولو قال فلان على خمسة في خمسة يريد به الضرب والحساب
لزمه خمسة وقال الحسن لزمه خمسة وعشرون ولو قال أردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة
ولو قال له على من درهم الى عشرة أو قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة
فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال لا يلزمه العشرة كلها فتدخل الغاية وقال زفر
يلزمه ثمانية ولا تدخل الغايتان ولو قال له من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله
ما بينهما ما وليس له من الحائطين شئ من الهداية **❦** ومن أقر بثلث شئ لغيره ثم ملكه يؤمر
بالسليم الى المقر له هذه في الوصية **❦** ولو قال لك على أحدنا ألف درهم لا يقضى بشئ للجهالة
حيث نذر هذه في باب عتق النصف من الهداية وفي الاشباه جهالة المقر عتق صحة الاقرار الا في
مسئلة ما اذا قال لك على أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبد الا في مسئلتين فلا يصح أن
يكون العبد مديونا أو مكاتباً انتهى **❦** وفي الوصية الاقرار بالجهول صحيح ويجبر على البيان
والاقرار للجهول فاسد عن بعضهم ولا يجبر على البيان وفيه فائدة حتى لو بين انه غصب
من هذا دون هذا يصح ولو أقر انه غصب شيئا يلزمه ان يبين ماله قيمة فان بين ما ليس بمال ولا
يقصد بالغصب كالمراة والحرقال مشايخ يلج يصح وقال مشايخ بخارى لا يصح بيانه ويجبر على
ان يبين مالا متقوما وهو الاصح فان بين ماله قيمة وكذبه المقر له وادعى مالا آخر بطل اقراره
والقول قوله فيما ادعى المقر له مع يمينه **❦** اقرار المنكره باطل الا اذا أقر السارق مكره فقد
أفتى بعض المتأخرين بصدقه **❦** لو أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل من الاشياء **❦** لو قال لي عليك
ألف درهم فقال المدعي عليه لي عليك ألف درهم لم يكن اقرارا الا اذا قال ولي عليك مثلها
كان هذا اقرارا بالالف المدعي بها وكذلك لو قال لا آخر قد اعتقت غلامك فقال أيضا وأنا
اعتقت غلامك يكون اقرارا **❦** ولو قال لهذا لي ألف درهم مثل ماله هذا لي دينار كان
للال عليه ألف درهم وللتاني عليه دينار **❦** ولو قال كل ماله هذا لي فلان فاما مقر له به او كل
ما توجه في تذكرة المدعي بخطه فقد التزمه لا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا ولو ادعى عليه

ألفا فقال المدعى عليه أحسبها فهذا اقرار وان قال أحسبك ما دعيت فليس باقرار عن
 أبي يوسف ان قال لك على ألف درهم حرام أو بيا أو باطل فهي لازمة لأنى لا أدري لعل الحرام
 والرابع عنه شئ ليس برأى لوقال من عن خرا وخزير وهما مسلمان وقال الطائفة بل هو من عن
 بر يقبل قوله مع عينه ولا شئ عليه ووقال لى عليك ألف درهم وقال الآخر مائة دينار قال
 الفقيه أبو الليث ان المدعى صدقه في الدنانير يلزمه كل المالكين ولو لم يصدق في الدنانير
 فالدرهم ووقال جميع ما فى بيتى لفلان كان اقرارا ولو قال جميع ما فى يدي وهو داخل منزله
 لا امر أنه بجميع ذلك ملكها قضاء لا ديانة اذ لم يكن بينهما سبب صحيح للملك مع التسليم من
 الوجيز من فى يده الدار اذا قال لا أسترأ برأى من هذه الدار فليس باقرار ووقال برأى على
 كذا فهو اقرار من فى يده الدار اذا قال لمدعى سلمتها لى بألف أو برأى بألف أو برأى منها
 بالثقال أبو يوسف تكون الدار للمدعى قال الحاكم الشهيد هذا خلاف جواب الاصل ولو
 ان ساكن دار أقرانه كان يدفع الى فلان الاجر ثم قال الدار دارى فالقول له ولا يكون هذا
 اقرارا ان الدار له من قبل انه يكون وكى لا فى قبض غلته ولم يكن يملكها ووقال أجرها فلان
 أو قال استأجرتها منه فهذا اقرار بها وله أن يخرجها منها فى رواية هشام عن محمد يكون اقرارا
 لمن كان يدفع اليه الغلة والوجه الاول رواية ابن سماعة عن محمد اذا قال ابتع عبدى
 هذا منى أو استأجره منى أو قال أعرتك دارى هذه فقال نعم فهذا اقرار به وكذا لو قال ادفع
 الى غلة عبدى هذا أو قال اعطى ثوب عبدى هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد وكذا لو قال
 له افتح باب دارى هذه أو قال أسرج دابتي هذه أو قال اعطى سرج بغلى هذا أو بطام بغلى
 هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال فى جميع ذلك لأم يكن اقرارا ولو قال لا أعطيكها فهذا اقرار
 بالبغل واللبان قال الحاكم الشهيد هذه المسئلة توجب فى بعض الروايات من الصغرى
 قال لربى فى يده شئ لمن هذا فقال لك أو ما أملكه فهو لك كرامة لا يصير ملكا للمقر له وكذا
 لو أخذ منه ثم قال له لمن هذا فقال لك أو هذا لك أو قال ملكك قال رحمه الله فعرف به أنه
 ان مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه فى المجلس لا يملكه أيضا فى الهبة من القنية
 ووقال ما فى يدي من قليل أو كثير من عبد أو غيره لفلان صح الاقرار لانه عام لا يجهول
 فان حضر المقر له لياخذ ما فى يد المقر فاختلفا فى عبد فى يده ان كان فى يده يوم الاقرار أو لم
 يكن فالقول للمقر وكذا هذا فيما اذا قال ما فى حافى هذا فلان ووقال لأم رأى
 ما فى هذا البيت وما أغلق بابيه وفى البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان الاقرار بيعا
 بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع فى البيع ويصير كأنه قال بعتك البيت بحقوقه ووقال أقر
 لا بنته فى محنته بجميع ما فى منزله من الفرش والاوانى وغير ذلك مما يقع عليه الملك وقد سدت
 الاموال وله بالرساق دواب وعلبان وهو ساكن فى البلد فاقراره يقع على ما فى منزله الذى
 هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقوة بالنهار ويرجع الى وطنه الذى اقر
 بهما شئ لا بنته وكذا عبيده الذين يخرجون فى حوائجهم ويأوون الى منزله فكل ذلك داخل

في اقراره ❦ ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامر آتى غير ما على من الثياب ثم مات
فادعى ابنه ان ذلك تركه آبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار
وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فكل شئ علت المرأة انه صار لها بتلك
الزوج اياها يبيع صحيح أو هبة أو كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا
الاقرار وما لم يكن ملكا لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه ❦ ولو
أناف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي أقر لها به
مال بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو بما لا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم أو دنانير
فهي في سعة من ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي
من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فلا يستهلك بطل الصلح وعاد الدين كما كان من
الصغرى ❦ رجل ادعى دارا في يد رجل انه له ثم أقر المقتضى له انها لفلان أخبر لم تكن لي قط
وصدقه المقر له بطل قضاء القاضى ورد ما على المقتضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر
روهبها منى وقبضتها فهي للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقتضى عليه عند أصحابنا ❦ اذا شهد
الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعى عليه ليس
لي فقد أكذب شهوده فان قيل هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشئ وان كان بعد
القضاء قال أبو يوسف أجرت اقراره لفلان وجعلت له البيت من الدار وما بقي رد على المدعى
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه كذا في قاضيتان من الدعاوى وقال في فصل تكذيب
الشهود منها ولو قال المقتضى له بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن لي قط فالمسئلة على
وجهين اما بدال الاقرار أو في بالنفي فقال هذه الدار لفلان لم تكن لي قط أو بدال النفي وفي
بالاقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكنه الفلان وكل ذلك على وجهين اما اذا صدقه
المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال للمقر ملكتها بعد القضاء بسبب
وهي داري في هذا الوجه تكون الدار للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقتضى عليه سواء بدأ
المقر بالاقرار أو بالنفي انتهى ❦ قال الأب جميع ما هو حقي وملكى فهو ملكك تولد لي هذا الصغير
فهذا كرامة لا تعليل بخلاف ما لو عينه فقال حانوتي الذي أملكه أو داري لابني الصغير فهو
هبة ويتم بكونها في يد الأب قوله هذه الدار لك وهذه الارض لك هبة لا اقرار ❦ عبدى هذا
لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قياسا واستحسانا هذه في
الهبة من القنية وفيها لو قال هذه الدار لفلان فاقرا ولو قال داري هذه لفلان فهبة لانه
أضاف الدار الى نفسه فكانت هبة وفي الاولى لم يصف فتجوز اقراره على هذا لو قال سدد
هذه الدار أو قال ثلث داري هذه انتهى ❦ المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له
الا في الوقف كافي الاسعاف من باب الاقرار بالوقف ❦ لو أقر بجريه عبد ثم اشتراه عتق عليه
ولا يرجع بالثمن وكذا لو أقر بوقفية أرض في يد غيره ثم اشتراها أو ورثها سارت وقفا مؤاخذاة
له بزمه ❦ الاقرار بشئ محال كالأقرار له بارش يده التي قطعها خمس مائة درهم ويدها صبيحتان

لم يلزمه شيء وعلى هذا لو أقر انسان بقدر من السهام لوارث وهو أزيد من الفريضة الشرعية
 لكونه محالاً لشرعاً مثل لومات عن ابن وبنت فاقرا لابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية
 فالأقارب باطل ولكن لابد من ان يكون محالاً من كل وجهه والافتقد ذكر في التاتارخانية من
 كتاب الحبل انه لو أقر وقال لهذا الصبي غير على ألف درهم قرض اقرضه أو غن مبيعاً بعينه
 صح الاقرار مع ان الصبي ليس من أهل المبيع والقرض ولا يصح ان منه لكن انما يصح
 باعتبار ان هذا المقر محال لشبوت الدين للصغير عليه في الجملة هذه الجملة من الاشياء
 رجل اشترى عبداً فجاء رجل وادعى العبد واستحلف المشتري فذكر كل أو أقرانه
 للمستحق فانه يقضى بالعبد للمستحق ولا يرجع المشتري بالثمن على البائع ولو ان المشتري أقام
 البينة على اقرار البائع ان العبد للمستحق تقبل بينته ويرجع المشتري بالثمن على البائع
 كذا في فاضلنا من المأذون ولوقال لقلان على مال فالمرجع اليه في البيان وقبل قوله
 في القليل والكثير الا انه لا يصح في أقل من درهم ولوقال مال عظيم لا يصح في أقل
 من مائتي درهم وعن أبي حنيفة انه لا يصح في أقل من عشرة دراهم وهذا اذا كان
 من الدراهم واما اذا قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين وفي الابل بخمسة وعشرين
 كافي الهداية وفي الخنطة خمسة أسوق ذكره في المختار وفي غير مال الزكاة بقية النصاب
 ولوقال أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصاب من جنس ما سماه ولوقال دراهم كثيرة لم يصح
 في أقل من عشرة عند أبي حنيفة وعندهما لم يصح في أقل من مائتين ولوقال دراهم فهي
 ثلاثة الا ان بين أكثر منها ولوقال كذا كذا درهم لم يصح في أقل من احدى عشر درهما ولو
 قال كذا كذا درهم لم يصح في أقل من احدى عشر درهما ولو قال كذا درهم فودره
 ولو ثلث كذا بغيره او فواحد عشر ولو ثلث بالواو ثمانية واحد وعشرون وان ربع زاد ألف
 كافي الهداية وغيرها وكذا مكمل وموزون ذكره في المختار وفي الصغرى اذا قال كذا دينار
 فعليه دينار لان هذا أقل ما يعد لان الواحد لا يعد حتى يكون معه شيء آخر كذا في الجامع
 الصغير ولوقال كذا كذا دينار او درهم الزمهم احدى عشر منهما كذا قال احدى عشر دينار
 او درهم الزمهم من كل واحد النصف انتهى ومن قال لحل فلانة على ألف درهم فان قال
 أوصى له فلان أو مات أبوه فورثه فالأقرار صحيح ثم اذا جاءت به في مدة يعلم انه كان قائماً وقت
 الاقرار لزمه وان جاءت به ميتاً فالمال للموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته ولو جاءت بولد
 حبيب فالمال بينهما ولوقال المقر باعني أو اقرضني لم يلزمه شيء وان أبهم الاقرار لم يصح عند أبي
 يوسف لان الاقرار المطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا حل اقرار العبد المأذون
 وأحد المتفاوضين عليه فيه صير كما اذا صرح به وقال محمد يصح الاقرار لان الاقرار من الحجج
 فيجب اعماله ما أمكن وقد أمكن بالحل على السبب الصالح ومن أقر بمحل جارية أو حل
 شاة لرجل صح اقراره ولزمه لان له وجهاً صحيحاً وهو الوصية به من جهة غيره فحل عليه
 ومن أقر بشرط الخيار لزمه المال وبطل الشرط من الهداية ومن المسائل الكثيرة

الوقوع انه اذا اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند أبي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله لكن
يفتى بقول أبي يوسف ان المقر له يحلف ان المقر لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف
لان الورثة ادعوا واما الواقرة المقر له لزمه واذا انكر يستحلف وان كانت الدعوى على
ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم اننا لانعلم انه كان كاذبا من صدر اشرية **❦** ولو اقر بانه غصبه
شعيا يلزمه ان يبين ماله قيمة وان بين ماله قيمة وكذبه المقر له وادعى مالا آخر بطل اقراره
والقول قوله فيما ادعى للمقر له مع عينه فان بين ماله ماله ولا يقصد بان يغصب كالمراة الحرة
والولد الصغير قال مشايخ بلخ يصح بيانه وقال مشايخ بخاري لا يصح بيانه ويجوز على ان يبين
مالا متقوما وهو الاصح ولو اقر بغصب شاة أو عبد ولم يعينه يلزمه ذلك المسمى والقول له في
تعيينه ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا مع عينه وان لم يبين يلزمه ادنى ما يغصب الناس
من ذلك الجنس **❦** ولو قال لفلان على عبد أو شاة أو بقرة ثم أنكر يقضى عليه بقيمة عبد
أو شاة أو بقرة وسقط عند أبي يوسف وقال محمد القول قوله في قيمته ولو قال لفلان على حق
أو شيء فالقول قوله في البيان **❦** أقوله بحق في دار أو أرض أو ملك فعليه أن يبين فان أبي ان
يبين يقول له القاضي نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار في العرف انه لا يملك أقل
منه فيلزمه ثم يستحلف على الزيادة وان قال حصصه هذا الجذع أو الباب المركب أو البناء
بغير أرض أو حق الزراعة أو أمسكني أيام جاره لا يصدق الا اذا رسل بكلامه **❦** ولو قال لي في
هذا البستان حق لا يصدق الا بفتلة باسما من الارض **❦** قال لفلان في هذه الغنم شركة
أو شريكتي فيها وهي بني وبينه فله النصف اتفاقا ولو قال لفلان شركة فيها فله النصف عند
أبي يوسف ومحمد والبيان للمقر **❦** أقرب شاة في غنمه بغير عينه اقبل للمقر له ادعى شاة شئت
واستحلف المقر فان حلف لم يبطل اقراره بالشركة فصا وكانه قال فلان شريكتي في غنمي بقدر
شاة وان ادعى على المقر شاة بغير عينه اعطاه اية شاة كانت ويجوز عليه وان لم يبين واحدة
منها وقال لا أدري فهو شريكه ان كان الغنم عشرة فله عشر كل شاة منها اقبلا ولا يولد على
الحقير ولو مات فورثته بمنزله في البيان **❦** أقرب بجانط لرجل فله الحائط بارضه ولو اقر
باسطوانه فان كانت من آجر فله ما تحتها وان كانت من خشب فله الحشبة دون الارض وان
أمكن رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان لم يمكن أخذها إلا بضرر ضمن قيمتها للمقر له **❦** أقوله
ببناء هذه الدار كان له البناء دون الارض ولو اقر له بفتلة كانت له باسما من الارض ولو قال
هذه الدار لفلان الا ببناءها أو ببناء هذه الدار لي والارض لفلان أو هذا البستان لفلان
والفتل لي أو هذه الحديقة من المكنان لفلان الطهارة والبطانة لي لم يصدق ولو قال هذه
الدار لفلان الا ببناءها أو ببناء هذه الدار لي لم يصدق ولو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا
البيت لي فكلها لفلان ولو ادعى على آخر مالا أو نرج بذلك خطا بخط يده على اقراره بذلك
المال وأنكر المادعى عليه انه خطه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة
دالة على انه خطا كاتب واحد قال أئمة بخاري انه حجة يقضى بها وقد نص محمد في المبسوط

انه لا يكون حجة لانه لو قال هذا خطي وأنا كتبه غير انه ليس على هذا المال لا يلزمه شيء
فهذا أولى ولو كتب بخطه صكاً قفيل له شهاده به فقال نعم فيكون اقراراً ولو لم يقل شيئاً
لا يكون اقراراً من الوجيز وفي الاشياء من كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل
به فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي
الا بحجة وهي الاقرار أو البينة أو النكول كافي وقف الخانية ولو أحضر المدعي خط اقرار
المدعي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على أصل المال **و** لو اشترى حافوناً فوجد
به مد القبض على بابه مكتوباً وقف على مسجد كذا لا يرد له لأنه علامة لا تنبئ عليها الاحكام
وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف قلت الا في مـ ثنتين الاولى كتاب أهل
الحرب يطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كافي سير الخانية **و** يعمل
بدفتر السوار والصراف والبيع كافي قضاء الخانية وتعمقه الطر سوسى بان مشايخنا ردوا
على الامام مالك في حمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن وهبان
عليه بأنه لا يكتب في دفتر الاماله وعليه وقامه فيه من الشهادات انتهى **و** لو قال له
عشرة دراهم ونيف فالبيان في النيف اليه وهو عبارة عن الزيادة والبضع ثلاثة دراهم
فصاعداً وليس له ان ينقص عن ثلاثة ولو قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة ولو قال دراهم
أشعافاً مضاعفة فعليه ثمانية عشر من الوجيز **و** ان استثنى متصلاً باقراره صح الاستثناء
ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل أو الاكثر فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء
كافي الهداية **و** ولو أقر بشيئين فاستثنى أحدهما أو أحدهما وبعض الآخر فلا استثناء
باطل وان استثنى بعض أحدهما أو بعض كل واحد منهما صح وبصرف الى حنيفة ذكره
في المختار **و** لو قال له على مائة درهم الادبناز أو الاقفيز بخطه لزمه مائة درهم الاقفية
الدينار أو الاقفيز وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولو قال له على مائة درهم الا تو بالي بضع
الاستثناء وقال محمد لا يصح فيهما وقال الشافعي يصح فيهما من الهداية **و** ولو قال له كخطبة
وكرشعير الا كخطبة وقف شعير فلا استثناء بطل عند أبي حنيفة واجازاه في القفيز من المجمع
و ومن أقر بحق وقال ان شاء الله متصلاً باقراره لم يلزمه شيء من الاقرار لان الاقرار بمشيئة
اما بطل أو تعليق فان كان الاول فقد بطل وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل
التعلق بالشروط أو لانه شرط لا يوقف عليه بخلاف ما اذا قال افعلان على مائة درهم اذا
مت أو اذا جاء رأس الشهر أو اذا أفطر الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون تأجيله لا تعليقاً
حتى لو كذبه المقر له في الاجل يكون المال حالاً من الهداية وكذا يبطل الاقراران علقته
بشيئة من لا يعرف مشيئته كالجن والملائكة من المختار وكذا لو قال افعلان على ألف ان
حلف أو ان شاء فلان أو ان امطرت السماء أو اراد الله أو قدره أو يسره أو ان اصبحت مالا
فالاقرار باطل من الوجيز **و** رجل قال لا يخرجك منك ألف درهم وربحت فيه عشرة
آلاف درهم وقال له المقر له قد أمرتك به فاقول قول المعضوب منه ولو قال لا بل عصبت

العشرة آلاف قال قول الغاصب من الخلاصة ❶ ومن أقرب دارواستقنى بناءها
 لنفسه فلم يقله الدار والبناء بخلاف ما إذا قال الاثنتان أو الاربعة منها والفصل في الختام
 والتخلة في البستان نظير البناء في الدار ❷ ولوقال بناء هذه الدار لي والعروة لفلان فهو كما قال
 مثل قوله بياض هذه الارض دون البناء لفلان حيث يكون البناء للمقر له لان الاقرار بالبناء
 كالاقرار بالدار ❸ ولوقال له على ألف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم أقبضه فان ذكر
 عبد بعينه قيل للمقر له ان شئت سلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك وان قال من ثمن
 عبد اشتريته ولم يعينه لزمه الالف ولا يصدق في قوله ما قبضت عند أبي حنيفة وصل أم
 فصل وقال أبو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا أنكر
 المقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد وان أقرا به باعه متاعا فالقول للمقر ❹ ولوقال ابتعت منه
 عينا الا اني لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع وكذا لوقال لفلان على ألف من ثمن خمر أو
 خنزير ومعنى المسئلة اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن الخمر أو الخنزير لزمه الالف ولم يقبل
 نفسه عند أبي حنيفة وصل أم فصل وقال اذا وصل لم يلزمه شيء ❺ ولوقال له على ألف من
 ثمن متاع أو قال أقرضني ألف درهم ثم قال هي زبوف أو نهر جرة وقال المقر له جبار لزمه
 الجبار في قول أبي حنيفة وقالان قال موصولا يصدق وان قال مفصلا لا يصدق وصار كما
 اذا قال الا انها وزن خمسة وعلى هذا الخلاف اذا قال ستوقه أو رصاص وعلى هذا اذا قال
 الا انها زبوف وعلى هذا اذا قال لفلان على ألف درهم زبوف من ثمن متاع وعن أبي حنيفة
 في غير رواية الاصول في القرض انه يصدق في الزبوف اذا وصل ولوقال لفلان على ألف
 زبوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق بالاجماع وقيل لا يصدق ولوقال على كثر خنطة
 من ثمن العبد الا انها رديئة يصدق ولوقال غصبت منه ألفا أو ودعني ثم قال هي زبوف أو
 نهر جرة يصدق وصل أو فصل وعن أبي يوسف انه لا يصدق فيه مفصلا ولوقال هي ستوقه
 أو رصاص بعد ما أقر بالغصب والوديعة وصل يصدق وان فصل لا يصدق وان قال في هذا
 كاه ألفا الا انه ينقص كذا لم يصدق ان فصل وان وصل يصدق وان كان الفصل ضرورة
 انقطاع الكلام فهو واصل لعدم امكان الاحتراز عنه ومن أقر بغصب ثوب ثم جاء بثوب
 معيب فالقول قوله وكذا في الوديعة ومن قال لا اشترأخذت منك ألف درهم وديعة فهلك
 وقال لا بل أخذتها غصبا فهو ضامن وان قال أعطيتها وديعة فقال بل غصبتها لم يضمن
 والقبض في هذا كالاخذ والدفع كالاعطاء ولوقال أخذتها منك وديعة فقال لا بل قرضا يكون
 القول للمقر وان قال هذه الالف كانت وديعة سند فلان فآخذتها فقال فلان هي لي فانه
 يأخذها منه ولوقال أو دعها كان على هذا الخلاف الا اني بعد هذا وان قال آجرت دابتي
 هذه فلا نافر كها ورد هالي أو قال آجرت ثوبي هذا فلا نافر له ورده وقال فلان كذبت
 وهبالي فالقول قوله عند أبي حنيفة وقال القول قول الذي أخذ منه الدابة والثوب وهو
 القيم وعلى هذا الخلاف الاعارة والاسكان ولوقال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم

قبضته وقال فلان الثوب ثوبى فهو على هذا الخلاف فى الصحيح ولو قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت لى عليه أو أقرضته ألفا ثم أخذته منه وأنكر المقر له ذلك يكون القول قوله ولو أقران فلان أزرع هذه الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله فى يد المقر فادعاه فلان وقال المقر بل ذلك كله لى استعنت بك ففعلت أو فعلته باجر قال القول للمقر كما إذا قال خاط لى الخياط قمصى هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته من الهداية ولو قال هذه الألف وديعة لفلان لابل وديعة لفلان فالألف للاول وعلى المقر للثانى ألف أخرى هذه من الكنز ولو قال لى عندك ألف درهم وديعة فدفعته الى وقال المقر له كذبت وهولى قال القول قول المقر ولو قال له كان لى عندك ثوب عارية فلبسته ثم رددته على أو عندك دابة فركبها ثم دفعها الى وقال المقر له كذبت هى لى فعلى قولها ما هذا والاول سوا وعلى قول أبى حنيفة القول قول المقر من الخلاصة من كتاب الوديعه لو قال قبضت بيت فلان مائة درهم أو من كيسه أو من سفته ثوبا هرويا أو من نخله ثمرا أو ادعته كرحضة أو منأ أو قال من أرض فلان قبضت هـ دل زطى ثم قال زلت فيه أو مى أحال من زطى فهى لصاحب الأرض الا اذا أقام البينة أن الأرض فى اجارته لو قال وجدته فى كتابى أن لفلان على ألف درهم أو كتبت بيدى أنه لى على مائتى درهم الكل باطل وأئمة بلخ رحهم الله تعالى قالوا فى يادركاه الباعة اذا وجد قبة مكتوب بالخط البائع فهو لازم عليه لأنه لا يكتب فى يادركاه الا ما كان له على الناس وما للناس عليه فعلى هذا اذا قال البائع وجدته فى يادركاه بخطى أن لفلان على ألف درهم كان اقرارا ذكره الامام السرخسى وخط الصراف والسمارى ايضا كما ذكرنا وقيل ان الصراف والقاضى برهان الأئمة كان يفتى هكذا فى خط الصراف انه حجة ولو قال للصكاك اكتب لفلان خط اقرار بألف درهم على يكون اقرارا ويصح للصكاك ان يشهد بالمال ولو قال كتبت بخط يدى بشهادة فلان وفلان صكاك بألف درهم كان اقرارا لو كتب على نفسه خطا بألف درهم والقوم ينظرون اليه فقال لهم اشهدوا على هذا كان اقرارا لو قال لا تسرن على عليك ألف درهم فقال الاخرى عليك ألف درهم مثلها عن ابن ميمونة عن محمد انه يكون اقرارا فى ظاهر الرواية لا يكون اقرارا او الشيخ ظهير الدين كان يفتى بقول ابن ميمونة ولو قال بالفارسية هـ اسراز توحيدىن يابديكون اقرارا كما لو قال مرابارى از توحيدىن ميبايد لا يكون اقرارا لو قال لفلان على ألف درهم ان مت فعليه المال مات أو عاش وكذلك لو قال ان أفطر الناس أو ان جاور أسى الشهر أو عيى الاضعى لان هذا ليس به تعليق بل ضرب من الاجل فيلزمه المال حالا اما تعليق الاقرار بالشروط نحو لفلان على ألف ان دخلت الدار أو ان أصبت مالا فباطل لا يلزمه شئ لو قال لفلان على دار أو عبدة لا يلزمه شئ عند أبى حنيفة ولو قال لفلان على من شاة الى بقرة لا يلزمه شئ سواء كان عبته أو بقرة عبته لو قال لا تسراخذت منك هذا الثوب عارية وقال الاخر أخذت منى بيعا قال القول قول الاخذ وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك يضمن من الخلاصة ولو قال قصبت

هذا الثوب من زيد لابل من عمرو وهو وليد وعليه قيمته اعمرو من المختار **لو** قال لك على ألف درهم عن جارية لم تلزمه وجيز **لو** قال لا خراسته مرضت منك فلم تقرضني فالقول له لو وصل وان فصل لا وفي المنتقى قال أبو يوسف اذا قال اقرضتني ألفا فلم أقبل أو أودعتني أو أعطيتني فلم أقبل فالقول له ولو قال أخذت مني مائة درهم فقال لا أجود بها فهذا اقرار ولو قال لا أعطيتك بعد هذه المائة شيئا أو قال لم أغصبك مع هذه المائة شيئا أو قال لم أغصب أحدا بعدك أو قبلك أو معك فهذا كله اقرار وكذا لو قال لم أغصبك الا هذا المال فهو اقرار بالمائة ولو قال مالك الا مائة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم فهو اقرار بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة ولا أقل لم يكن اقرارا ولو قال لفلان على ألف أو قال اخبره ان له على ألف أو قال له أعلمه ان له على ألف أو قال اشهد ان له على ألفا فهذا اقرار وكذا لو قال له غيره أخبر فلانا ان له عليك أو أعلمه أو أشره أو أقول له أو أشهد له فقال نعم اما اذا قال لا تخبر ان له على ألف أو قال لا تشهد ان لفلان على ألفا ذكر محمدان قوله لا تخبر اقرارا وقوله لا تشهد ليس باقرار و قال الكرخي ومما مشايخ بلخي الجواب في قوله لا تخبره غلط من الكتاب وقال مشايخ بخاري لابل هو صواب قال في القنية وهو الصحيح وزعم السرخسي ان فيه روايتين **لو** قال له رجل قتل فلانا فقال وأنت أيضا قتلت فلانا فهو على الخلاف عند أبي يوسف لا يكون اقرارا وعند محمد يكون اقرارا منهم يقتل رجل ولو قيل له لم قتل فلانا فقال كذا كان في اللوح المحفوظ أو قال عدوى فهذا ان اللفظان منه اقرار بالقتل فيلزمه الدية في ماله ان لم يقل عمدا من الصغرى **لو** ادعى عليه مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان في الجريدة شيء معلوم وذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه على ما ذكرت كان تصديقا وكذا اذا اشار الى الجريدة فقال ما فيها فهو على كذا يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة كذا في كتاب القضاء من الاشياء **لو** قال الست اقرضتك أمس ألفا أو ألم اقرضك فقال نعم وكذا لو قال ليس قد اقرضتني أو لم تقرضني فقال الطالب بلى بخمس المقر يلزمه المال **لو** قال لفلان على ألف درهم الا عشرة دراهم فقد قضيت اياه لا يصح الاستثناء لانه صار كأنه قال على ألف الا اني قضيت عشرة منها ولو قال وقد قضيتها اياه فعليه ألف غير عشرة لان الاستثناء من غير الجنس جائز عندهما ان كان مما يجب في الذمة واستخراج قيمته باطل عند محمد قال لفلان على ألف درهم ولفلان مائة دينار الا درهمين من الألف صح الاستثناء من الدرهم ولو لم يبين فهو من الدنانير **لو** قال لفلان على درهم الارطل زيت أو قر بتماء فعليه درهم الا قيمة رطل زيت أو قيمة قر بتماء ولو قال عشرة أرطال زيت الا درهمين أو على كرخطة الا خمسة أرطال زيت فالاستثناء باطل لعدم تعامل الناس به وفي الاول تعاملوا به **لو** قال أبو حنيفة لو قال لفلان على مائة درهم الا قليلا فعليه أحد وخمسون درهما ولو قال على عشرة دراهم الا درهمين فاعند أبي حنيفة عايشه عشرة دراهم جباة وله على المقر درهم

زيف من الوجيز ❀ أقرانه غصب هذه العين من هذا أو من هذا وكل منهما ما يدعيه
 فان اصطحا على أخذ هذه أخذاه والاستخفاف لكل واحد منهما بعينه فلو نكل لهما جميعا
 قضى بالعين بينهما بقيمة أيضا بينهما ما وان نكل عن العين لاحدهما قضى به للذي
 نكل له ❀ قال لفلان على ألف درهم لابل فلان بطل هذا الاقرار عند أبي يوسف ولا
 يلزمه شيء وقال محمد الألف للاول ولا شيء للثاني اقراران هذا العبد فلان ثم قال لابل
 أو دعيه فلان آخر أو أعارنيته وادعى كل منهما ما ان العبد أدله قضى به للاول سواء قال هذا
 موسولا أو مفصولا فان دفعه الى الاول بغير قضاء ضمن للثاني اتفاقا من المجمع قال في الحقائق
 الخلاف في الاقرار المقيد بالوديعة والعارية اما في الاقرار المطلق بان قال هذا الفلان لابل
 فلان ودفع الى الاول بقضاء لا يضمن للثاني باتفاق انتهى ❀ وفي الصغرى قال العبد في يده
 هذا العبد لزيد لابل لعمر أو قال هذا العبد لزيد لابل غصبته من عمرو أو قال هو لزيد
 أو دعيه عمرو وكل منهما يدعي ان العبد له في المسائل الثلاث العبد يسلم الى الاول وهو زيد
 ثم ينظر ان دفعه اليه بقضاء القاضى لم يضمن لعمر وشياً والاضن لعمر وقيمة هذا وفيما اذا
 كان اقراره لعمر ومهر سلا سواء اقراره لعمر بالوديعة والدفع قال أبو يوسف هذا اقراره
 لعمر ومهر سلا سواء وقال محمد هذا اقراره لعمر وبالغصب سواء انتهى ❀ اذا أقر لرجل بمائة
 وأشهد شاهدين ثم أقر له بمائة أو بأقل أو أكثر وأشهد شاهدين آخرين فعند أبي حنيفة
 يلزمه المالان اذا ادعاهما الطالب وحدهما يلزمه مال واحد ان تساوى او لا وكان اتفاقا
 من المجمع قال في الحقائق محل الخلاف الاقرار المجرد عن السبب وعن العنق اذ في المقيد
 بالسبب المتحد بان قال في الكرتين عن هذه الجارية في كرة وعن هذا العبد في كرة أخرى
 المسال مختلف على كل حال وكذا اذا كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع العنق فان كان
 به صك واحد فالمال واحد سواء كان الاقرار والاشهاد في موطن أو موطنين وان كان سكان
 في الان في الوجهين وكذا لو أقر بمائة وكتب في صك ثم أقر وكتب في صك فهما مالان انتهى في
 شرح المجمع اتفاقا بتكرار الشهود لانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا
 انتهى ❀ وفي الاشياء فقلنا من المنية اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشيطان الا في
 الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد
 وكذا التزويج وكذا الاقرار بالجراحه فهي ثلاث انتهى ❀ لو ادعى على رجل ألفا عند
 القاضي فاقربها ثم ادعاه في مجلس آخر أو أقل منها أو أكثر فاقربها يلزمه ألف واحد ❀ أقر
 ان فلان على فلان حقاً ثم مات المقر عليه والمقر وارثه فالدين في تركته الملبت ❀ لو قال نصف
 هذه الدار فلان ثم اشترى نصفها من رجل قضى للمقر له بربعها ❀ رجل أقر بعبد لرجل انه
 لفلان وبجده صاحب البعد ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فهو للمقر له ❀ قال لفلان
 على وعلى فلان ألف وبجده فلان والطالب يدعى النكل لم يلزمه الا النصف وان كان فلان
 صيباً أو رجلاً لا يعرف أو ميتاً وكذا الوسمي اثنين معه يلزمه الثلث وكذلك لو أقر بقطع البعد

فعلية نصف الارش استحسانا قال ادفع الى هذه الالف وهى لفلان آخر وصدقه الدافع
وادعى الاذن بالدفع من الثانى وصدقه الثانى فيه يدفع المقر الى ايهما شاء وان كذبه الثانى في
الاذن لا يدفع الى الدافع ولا يضمن للدافع شيئا في يده عبد قال هو لفلان باعني به فلان آخر
بالف وصدقه البائع في البيع وحلف المقر له انه لم يأذن بالبيع يقضى بالعبد للمقر له وبالثمن
للبائع قال هذا العبد اشترى به من فلان بالف ونقصته ثم قال اشترى به من فلان آخر
بخمسة مائة ونقصته واقام البيعة على الشكلى يقبل وعليه الثمنان فان اقام البيعة على نقد فلا
عقرب عليه لو احدهما وان لم يقم البيعة فالعبد للاول وللثاني قيمة العبدان بحد البيع اقر
بالسلم ثم قال موصولا لم اقبض رأس المال صدق وان قال موصولا لا يصدق استحسانا ولو قال
لفلان ودبعة عندى الف درهم او قال على الف درهم قرض ثم قال موصولا لم اقبضه افهرو
لازم له ولو قال اقرضنى أمس أو أسلمت الى أو استودعته ثم قال لم اقبض يصدق موصولا
لا موصولا من الوجيز ولو قال دفعت الى أو أنفقتنى فم اقبضه لا يصدق عند أبي يوسف
وقال محمد يصدق موصولا لا موصولا من الوجيز ولو قال قال لى بعنى وبعته ولم اقبض
يصدق اجماعا وكذا اقرضنى أو أردعنى أو وضع عندى أو أعطانى ذكره فى المطابق جاء مسلم
اليه بن ياف فرده على رب السلم من رأس ماله وبعده ان يكون منه فان كان المسلم اليه قال
قبضت الجهاد أرحنى أو رأس مالى أو استوفيت الدراهم لا يصدق وان قال قبضت الدراهم
يصدق مع عينه ولو قال على عشرة دراهم قرض أو عن مبيع الا انها ستوقفة أو على عشرة
أفلس كاسدة لا يصدق وصل أو فصل عند أبي حنيفة وعندهما يصدق اذا وصل وعليه
الكاسدة والستوقفة فى القرض وقيمة المبيع فى البيع من الوجيز اقر قبض ألف درهم ثم قال
هى زيوف يصدق ولو قال هى ستوقفة لا يصدق وان مات فقال ورثته هى زيوف لم يصدقوا ولو
قال لفلان على ألف درهم ودبعة ثم قال زيوف يصدق وان مات المقر فقال ورثته هى زيوف
لا يصدقون لانه صار ديناً فى مال الميت وفى المضاربة والوديعة والغصب اذا مات صار ديناً
فى ماله فلا يصدق الورثة فى دعوى الزيادة لو كتب كتابا فيه اقرار بين يدي شهد هل يكون
اقرار هذه أقسام أحدها أن يكتب ولم يقل شيئا فهذا لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم أن
يشهدوا بما فيه لان الكتابة قد تكون للتجربة وقال القاضي الامام أبو على النسفى ان كان
مصدرا مكتوبا على الرسم وعلم الشاهد بما كتب وسعه أن يشهد وان لم يقل له اشهد كالألو
خاطب هكذا ذكره مطلقا فيقول ان كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلان على كذا فهذا
اقرار لان الكتاب للغائب كالمطاب للحاضر اما فى حق الآخر فستبشرط ان يكون معنونا
ومصدرا وان لم يكن كتابا الى الغائب الثانى اذا كتب وقرأ بين يدي الشهود فهذا اقرار منه
وحل لهم أن يشهدوا عليه وان لم يقل لهم اشهدوا على بما فيه الثالث ان يقر عليه
بين أيديهم فان قال للكتاب اشهد على بما فيه فهو اقرار والا فلا الرابع اذا كتب بين
أيديهم وقال اشهدوا بما فيه على ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا ولو قال لفلان على مال

نفيس أو كريم أو خطير أو جليل قال الناطقي لم أجده منصوباً وكان عبد الله الجرجاني يقول
مائتان ولو قال ألف دراهم فثلاثه آلاف ولو قال ألوف كثيرة فثلاثة آلاف وكذا في
الفلوس والدنانير ولو قال مال قليل لزمه درهم ولو قال له على عشرة واضعاف مضاعفة فهي
ثمانون ﴿١﴾ إذا قال لفلان على دراهم مع كل درهم أو قال مع كل درهم من هذه الدراهم درهم
لزمه عشرون ولو قال هذه الدراهم لزمه أحد عشر درهماً ولو قال لفلان على كل درهم من
هذه الدراهم لزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة عشرة دراهم من
الصغرى ﴿٢﴾ إذا أقر الأب أو الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لأنه لا يتصور غصبه لما
إن له ولاية الأخذ هذه في الرهن من الهداية ﴿٣﴾ تكذيب المقر له المقر في بعض ما قرره لا يطل
اقراره هذه في الجنابة منها ﴿٤﴾ مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر
حتى يحل الاجل فهو اقرار من القنية ﴿٥﴾ إذا أقر بالدين بعد البراءة منه لم يلزمه من الاشياء
وفيه إذا أقر بان في ذمته لزجته كسوة ماضية في فتاوى قارئ الهداية أنها لا تلزمه ولكن
للقاضى أن يستعها ولا يستفسر المقر انتهى ﴿٦﴾ وإن أقر المريض لا يجني جازاً وإن أحاط بحاله
وإن أقر لا يجني ثم قال هو ابني ثبت نسبته منه وبطل اقراره وإن أقر لا جنسية ثم تزوجها لم
يبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثاً ثم أقرها بدين فلها الاقل من الدين ومن
ميراثها منه من الهداية ﴿٧﴾ ولو قال قبضت من مالي على فلان مائة ثم قال وجدتها زبوا فصدق
وصل أم فصل استعصا نا ولو قال ستونقة أو رصاصاً لا يصدق وإن قال قبضت حتى أو الدين
الذي على عليه وهو ألف ثم قال وجدتها زبوا فلا يصدق الا اذا وصل ولا يمين على المطلوب أنها
كانت جباراً عندهما وقال أبو يوسف أحلفه إذا قال اتهمته ﴿٨﴾ أقر بقبض ماله على الشركة
وقال هي زبوا فصدق وصل أم فصل وللشريك نصفه إن شاء وإن شاء اتبع المطلوب بالحياد
وإن قال مفصولاً هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جباراً وإن قال موصولاً لا يصدق ولا
شيء للشريك وإن قال أقررت لك وأنا صبي أو نائم فالقول له مع عيئه ولا شيء عليه وإن قال وأنا
ذاهب العقل برسام إن كان يعرف أن ذلك أصابه لم يلزمه شيء والا يلزمه ﴿٩﴾ ولو قال أخذت
منك مالا وقطعت يدك وأنا حري فقال المقر له لا بل بعد اسلامك يلزمه المال وكذا لو قال
المولى لمعتقه أخذت منك مالا أو قطعت يدك قبل العتق وقال المقر له لا بل بعده أو باعه ثم
أقر أنه أخذ منه مالا قبل البيع وقال المقر له لا بل بعده لا يصدق المقر ويلزمه المال عندهما
وقال محمد يصدق في المستهلك دون القائم بعينه من الوجيز ﴿١٠﴾ إذا قال له على ألف درهم أو قال
على هذا الجدار يلزمه الألف عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه شيء ﴿١١﴾ ولو قال له على ألف درهم
لا بل ألفان يسقط الألف المضروب بعينه ويلزمه ألفان عند أبي حنيفة وقال زفر يلزمه
ثلاثة آلاف وإذا قال غصبت من فلان ألف درهم ثم قال كئاشرة وفلان ادعى أنه هو
الغاصب للألف تبطل دعوى الشركة وتلزمه الألف عندنا وقال زفر يلزمه عشرة آلاف من
المجموع وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا فلان أو أعاننا أو أودعنا أو قال له علينا وفلان يدعى

عليه ذكره في الحقائق قلت وهذا لا يجوز من مخالفة لما مر عن الوجيز انه لو قال لفلان على
وعلى فلان ألف وجد فلان والطالب يدعي الكل لم يلزمه الا النصف ولو قال له على مائة في
على يلزمه ما أقربه عند أبي يوسف وقال لا يلزمه شيء من الجمع ولو قال في ظني لا يلزمه شيء
اتفاقا ولو قال قد علمت يلزمه اتفاقا من شرحه و ولو قال أسلمت الى عشرة دراهم في كرحنطة او
قال أسلمت الى ثوباني كرحنطة ثم قال بعد ما سكنت الا اني لم أقبضها منك وقال رب السلم قبضت
فالقول لرب السلم مع غيره استعسانا وفي القياس للمسلم اليه وكذا لو قال أعطيتني عشرة
دراهم ثم قال بعد ذلك الا اني لم أقبضها فهاذا كله على القياس والاستعسان وان قال أعطيتني
لكن لم تدفع الى ووصل كلامه صدق ولو قال دفعت الى ألفا أو نقدتي ألفا لم أقبلها قال أبو
يوسف لا يصدق وهو ضامن وقال محمد القول قوله ولا ضمان ولو قال قبضت منك ألفا أو
أخذت منك ألفا لكن لم تدعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن و ولو قال له على ألف درهم
من ثمن مائة أو خمر كان ذلك باطلا قال الناطقي على قياس قول أبي حنيفة يلزمه المال وذکر
ابن سماعة في نوادر أبي يوسف لو قال لفلان على ألف درهم حرام أو باطل يلزمه في قول أبي
حنيفة وان قال من ثمن خمر وصدقه المدعي قال أبو حنيفة يجب المسال وقال لا يجب بناء على
مسئلة توكيل المسلم الذي بشره بالخمر وان كذبه يجب أن يكون أيضا على هذا الاختلاف
وان أقر بالمسال من وجه يلزمه وصدقه المدعي في ذلك الوجه انتهى السكلام وان كذبه في ذلك
الوجه وادعى سببا آخر ان لم يكن بين السببين منافاة يجب المال فحوا اذا قال المدعي عليه على
ألف درهم بدل القرض وقال المدعي بل بدل الغصب وان كان بين السببين منافاة بان قال
المدعي عليه ثمن عبد بعانيه الا اني لم أقبض وقال المدعي بل بدل قرض أو غصب فان لم يكن
العبد في يد المدعي بان كان المدعي عليه أقر ببيع عبد لا بعينه فعند أبي حنيفة يلزمه المال
صدقه المدعي في الحجة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبض قيل وهي مسئلة كتاب البيوع وان
كان العبد في يد المدعي بان كان المقر عين في اقراره عبدا فان صدقه المدعي يؤمر بالدفع
والاخذ وكذا اذا قال العبد ليس لي ولكن هذه الالف عليه لي من غير ثمن هذا العبد وان
كذبه وقال العبد لي وما بعته أصلا انما لي عليه بسبب آخر من بدل أو قرض أو غصب فالقول
للمدعي عليه مع يمينه بالله ما هذا عليه ألف من غير ثمن هذا العبد من الوجه الذي ادعاه
وذکر في اقرار السكافي اذا قال لفلان على ألف من هذا العبد الذي في يدي فان أقر الطالب
بذلك وسلم لم يأخذه بالمسال وان قال لم أبعك هذا أو بعته غيره وأخذ منه العبد وحلف عليه لم
يكن عليه شيء قال الحاكم وقد قال في آخر الكتاب ان أبا حنيفة كان يحلف كل واحد منهما
على دعوى صاحبه ويرد العبد ويطلق المسال وهو قول أبي يوسف ومحمد ولو قال هذا العبد
لأولئك ولم أبعك وبعتك غيره كان المسال لازما ولو قال له على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذي في
يده فقال المقر له لم أبعك هذا العبد وبعتك غيره لم يكن على المقر شيء في قولهم جميعا الا اذا قال
لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه ألف قط من ثمن متاع وسكت

ثم ادعى الالف أنها قرض لم يصدق عنه قال لا تخبر هذه الالف لك وديعة فقال ليست بوديعة لي
ولكن لي عليك ألف قرض أو عن مبيع فخذوا اليك ألف الدين والوديعة فأراد المقر له أخذ
الالف الوديعة فصا صاعن الدين لم يكن له ذلك وكذا كل مال أصله أمانة كالمضاربة وغيرها
ولو قال المقر له ليست بوديعة لكن أقرضتكها بعينها فخذ المقر الوديعة والقرض فلامقر له
أن يأخذ الالف بعينها إلا أن يصدق في القرض فلا يأخذها وهو قول أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف يأخذها بعينها ولو قال لك على ألف قرض فقال ليس لي عليك ألف قرض لكنك
عن مبيع فخذ المقر عن المبيع والقرض فلامقر له أن يأخذ الالف القرض فصا صا ولو قال
هذه الالف أخذت منك غصبا فقال لم تأخذها مني ولكن لي عليك ألف من عن مبيع فخذ
المقر الدين والغصب فليس للمقر له على الالف الغصب سبيل وله أن يأخذ بالف آخرودات
المسئلة على أن الغصب يوجب الضمان بنفسه هذه الجملة من الصغرى عنه لو قال رجل
أقرضني أو أعارني أو رهني ألف درهم هذا الضمي يلزمه وإن كان لا يتكلم ولا يعقل ولو قال
هو شريك في ما هو في هذا الخافوت ثم قال ما خلا العدل الزطى في الخافوت لا يصدق وهو على
الشركة وفي رواية يقبل وقيل إن كان الخافوت مغلقا من يوم الاقرار إلى يوم الفتح لا يقبل
قوله ولا يقبل قوله عنه قال هو شريك في هذا الخافوت في عمل كذا فكل شيء فيه من عمل أو
متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو قال ما هو شريك في الطحن وفي يده متاع الطحن فلا شيء للمقر له
من ذلك من الوجيز عنه إذا أقر رجل بسهم من داره فهو أقرار بالسدس عند أبي حنيفة وقال
البيان إلى المقر من المجمع وفي الشقة والنصيب والطائفة والقطعة والجزء يلزمه البيان
بالإتفاق من الحقائق عنه إذا قال لقفلان شرك في هذا العبد فله نصفه عند أبي حنيفة وعند محمد
له أن يبين ما شاء من المجمع قال في الحقائق وأما وضع في الشرك بدون الهاء لأن معناه النصف
بالإتفاق عنه إذا ادعى رجل على ميت دين فاصدقه بعض الورثة وصدق الباقيون يؤخذ من حصه
المصدق جميع الدين عندنا وعند الشافعي يؤخذ ما يخصه من الدين من المجمع وقد مر في
الدعوى وفي الهداية من الوصية إذا أقر أحد ابني بدين لغيره دفع جميع ما في يده إلا إذا كان
الدين مستغرقا نصيبه انتهى وفي الفصولين ادعى على ميت حقا أو شيئا مما كان يده فأقر
الوارث به لزمه في حصته حتى يستغرقها وفي أدب القاضي وزاد شمس الأئمة الخ لوانى زيادة
يحتاج إليها ولم يشترطها أحد سواه وهي أن يقضى القاضي على هذا الوارث وأما يظهر هذا في
مسئلة في الزيادات وهي أن أحد الورثة لو أقر بدين ثم شهد هو وآخر بذلك الدين تقبل
شهادة المقر فلو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تقبل شهادته لما فيها من دفع المغيرم قال
وينبغي أن تحفظ هذه الرواية وفي موضع آخر قال شمس الأئمة الخ لوانى قال مشايخنا هنا
زيادة شيء لا يشترط في الكتاب وهو أن يقضى القاضي الخ قال قاضي خان ينبغي للقاضي أن
يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم فحينئذ يسأل عن دعوى المال فلو أقر وكذبه
بقية الورثة ولم يقض بأقراره حتى شهد هذا الوارث وأجبنى به تقبل ويقضى على جميع

الورثة وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقيم البينة وأقر به الوارث أو نكل ففي
ظاهر الرواية يأخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بان الدين مقدم على ارثه وقال أبو الليث
هو القياس ولكن المختار عندى يلزمه بالحصة وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك
وابن أبي ليلى وسفيان وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر وفي الخزائفة
ولو برهن لا يأخذ إلا بالخاصة وفاقا في الرواية يأخذ بالخاصة ولو ظفر بهم جملة عند القاضي
أما إذا ظفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده انتهى ما في الفصولين ١٠ رجل مات وترك
أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماؤنا يأخذ المقر له نصف ما في يد المقر
وقال ابن أبي ليلى يأخذ منه ثلث ما في يده ١١ رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف
درهم وأقام البينة وقضى القاضي له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر ادعى على الميت ألف
درهم وأنكر ورثته وصدقه المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده
ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه وصدقه البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدقه
بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين ١٢ من فصل ما يتعلق بالكساح من دعاوى قاضى خان
١٣ وفي الفصولين نقلا عن المختلقات القديمة للمشايخ ترك ابنين وثلاثة آلاف درهم فافر
أحدهما بالف لرجل يأخذ منه نصف ما في يده في قول زفر وثلاث ما في يده في قول علماؤنا إذا
أقر له بالف في محلين فاصاب كلا نصفه وهو ثلث ما في يده فقبل اقراره في حقه لاني حق غيره ثم
قال أقول هذا يخالف ما تقدم وفيما أحدا الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا ١٤ ترك
ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ألفا فادعى رجل ان الميت أوصى له بثلث ماله
وصدقه أحدهم فالقياس ان يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان
يأخذ منه ثلث ما في يده لما هو وهو قول علماؤنا ١٥ مال بيده زعم انه ورثه من امرأته ثم قال لرجل
انت اخوها فقال المقر له انا اخوها ولست أنت زوجها فقال أبو يوسف المال بينهما نصفان
وقال زفر كله للأخ الا ان يبرهن الزوج انه زوجها وفي المجمع وضع الخلاف في هذه المسئلة
بين أبي يوسف وبين الشيخين قلت وهو الاصح وسيأتى دليل الشيخين من قريب وههنا ثلاث
مسائل احداها هذه والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من أبي فلان ثم أقر
بأخ لاب وام فقال المقر له انا ابنه لانت قال أبو يوسف المال بينهما نصفان وقال زفر كله
للمقر له والثالثة امرأته أقرت ان ورثته من زوجها فلان ثم أقرت بأخ زوجها فقال الأخ
انا اخوه ولست أنت امرأته فقال أبو يوسف للمرأة الربع والباقي للأخ وقال زفر كله للأخ
الاذا برهن مات وترك ألفا بيد آخر فقال ذواليدemat أبي وهو أبوك وترك هذه الف
وقال المقر له هو أبي لأبوك فالmaal بينهما نصفان إذا استحقاق لم يثبت بالاقراره ولم يقله
الإبانة نصف وعلى هذا شكل من يده مال يزعم انه يستحقه من ميت بنسب ولو أقر بوارث غير
معروف وكذب المقر له فالقول للمقر له فأمالو ادعى ذواليد الزوجية وأقر بوارث وأنكر
المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن والفرق ان القرابة سبب أصلي للاستحقاق والزوجية

سبب طار فلما أقر بسبب وادعى لنفسه حقا طار ثالم يصديق الابينة وأما في النسب فهما
سواء وارتث معروف أقر بوارث آخر فاسمه ما يبدى على موجب اقراره اذا أقر باستحقاق
المال فنقد في حق المال لافي حق النسب اذ فيه حمل النسب على الغير فلو أقر بأخر بعده فلو
صدقه المقر له الاول اقتصروا ما يبدى بهما بحسب ما أقر ولو كذب فلو دفع الى الاول بقضاء
فلا يضمن فيه ما دفع كماله فيقسم ما يبدى بهما ولو دفع بالاقضاء يجلس المدفوع كان في
يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد أقر انه اسلم بغير حق فيضمن
❦ ترك ثلاث بنين فاقرا أحدهم باهر آة للميت فانه يعطيها ثلاثة أعشار ما يبدى فان الاصل في
اقرار الوارث بوارث آخر ان ينظر الى نصيب المقر ونصيب المقر له لو كان معروفا فيقسم ما في
يد المقر على ذلك ولو تركت ثلاث بنين فاقرا أحدهم بزوج للميت فانه يعطيه نصف ما يبدى
أقول فيه نظر ولو ترك ابنتين فاقرا أحدهما باهر آة للميت فانه يعطيها ثلاثة أجزاء من
أحد عشر جزأ ما يبدى بها امر آة تركت زوجا وأما واختا لاب وام فاقرا الاخت والزوج باخ
لاب وام فانه يقسم ما يبدى بهما على خمسة عشر سهم فالزوج تسعة أسهم وللأخت ستة
للكرم مثل حظ الانثيين ويقال لهذه المسئلة عشرة بنه لانها انقضت الامن عشر بن اذ
فريضة الانكار من ثمانية أسهم وفريضة الاقرار من ستة أسهم الا ان اللام من فريضة
الانكار ربع المال وذلك سهمان من ثمانية ومن فريضة الاقرار سدس المال وذلك سهم
من ستة فالزوج والأخت لا يصداقان في ابطال بعض حق الام فيحتاج الى حساب له ربع وما
بقى يستقيم على خمسة عشر وأقل ذلك عشرون للام ربع المال من ذلك وذلك خمسة فيبقى
خمس عشر للزوج من ذلك تسعة وللأخت ستة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتبين
من هذه المسئلة ان الزوج أو الزوجة اذا أقر بوارث آخر يصح اقرارهما على نفسهما والمقر
له بشر كهما فيما قبضوا ولو كان المقر له ممن لا ينقص به حقهما من النصف الى الربع ومن
الربع الى الثمن كما في هذه المسئلة وقال بعضهم ان الزوج لو أقر بأخ للميت أو بعم وكذب سائر
الورثة فالمقر له لا يشرك فيما قبض اذ وجود المقر له وسدسه سواء في حقه اذ لا ينقصه من
نصيبه شيئا وقد صرح في المسئلة أنه يشرك فيما قبض هذه الجملة من الفصولين ❦ مات
وترك ثلاثة آلاف درهم فاقسموها وأخذ كل واحد ألفا ثم ادعى رجل ان له على أبيهم ثلاثة
آلاف درهم فصدقه إلا كبر في الكل والوسط في ألفين والاصغر في ألف أخذ المقر له من
الاكبر كل الآف ومن الاصغر ثلثها بالاجماع لان الاكبر مقر ان لا ميراث له والاصغر يزعم
ان وهو في الآف حق وأخذ من الاوسط خمسة أسداس الآف عند أبي يوسف والكل
عند محمد ❦ دار بين اخوين فاقرا الاكبر انهما بينهما ما بين عمر واثنا وأقرا الاصغر انهما
بين زيد وعمر وبينهما ما باعاهما وعمر وقد اتفقا عليه اما زيد فقد أقر الاصغر بمحمد الاكبر
فخذ أبي يوسف بأخذ عمر ومن الاصغر ربع سهميه وعند محمد خمسة ثم ضم عمر وما أخذ من
الربع والخمس الى ما في يد الاكبر وقام به نصفين اتفقا وقام الاصغر بما في يده زيد

نصفين اتفاقا ۞ دار بين رجلين أقرأ أحدهما بيت معين منها رجل وأبكر قسميه لم يجز
أقراره في الحال في ظاهر الرواية فان اقتسم الدار ووقع البيت في نصيب المقر أخذته المقر له
اتفاقا وان وقع في نصيب المنكر والحال ان البيت عشر الدار بان كانت مثلامائة ذراع
والبيت عشرة أذرع فعند محمد يقسم نصيب المقر على أحد عشر سهمها سهمان للمقر له والباقي
له هذه المسائل من المجمع ودرر البحار وفي الحقائق وانما وضع الدار لان الخلاف في شيء
يحتل القسمة اتماما لا يثبت القسمة بان أقر بيت معين من الحمام والمسئلة بحالها فيلزمه
نصف قيمة ذلك لان القسمة هنا غير ممكن والاقرار بعين تعذر تسليمه اقراره بسدله وهي
القيمة وكذلك لو أقر يجذع في الدار انتهى ۞ أقر أحد الابنين لامرأة انها أخته لا يسه
وبهذا اخوه قال علماؤنا يعطيه ثلث ما في يده وقال مالك يعطيه الخمس ما في يده ۞ اذا كان ابنان
وبنتان فاقربن وبنت منهم لرجل انه أخوهم لا يسمو بجدا الاخران قال علماؤنا يعطيه
المقران سهمين من خمسين مما في أيديهم او قال مالك يعطيه ربع ما في أيديهم وهذه المسئلة
باداتها وتخرج بحجها مستوفاة في شرح المجمع ۞ اذا أقر انسان في مرض موته بدين لرجلين
واحد هما وارثه فبذلكا بالشركة بان قال هذا الدين لم يكن مشتركا بيننا بل كان نصفه لي
وجب لي بسبب على حدة ونصفه للآخر وجب له بسبب على حدة فعند محمد يصح اقراره
بحصصة الآخرى وقال لا يصح فيه ما ولو صدق المقر لها ما بالشركة بطل الاقرار في الكل اتفاقا
واذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الآخرى لم يذكر فيه قول محمد قالوا يجوز ان
يكون على الخلاف عنده يصح خلافه ما يجوز ان يقال انه لا يجوز عندهم وهو الصحيح اما
اذا كذبه الآخرى في الشركة وقال جميع الدين أولى عليك فتسبب على حدة فليس
على الخلاف من الحقائق ۞ لو قال المريض هذه الالف لقطة عندى ولا مال له غيرها
وكذبه الورثة لم يسمو التصديق بثلاثها عند أبي يوسف وقال محمد لا يلزمهم شيء من المجمع ۞ مات
وترك ابنين وله على آخر مائة درهم فاقرا أحدهما أن اباه قبض منها الخمسين فلا شيء للمقر
وللاخر خمسون لان هذا اقرار بالدين على الميت لان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون
فاذا كذبه اخوه استغرق الدين نصيبه كما هو المذهب عندنا من الهداية ۞ وفي الفصولين
من أحكام الوكلاء مات عن ابنين فقال شرعية دفعته الى المورث وصدقه أحدهما فان الآخر
يأخذ من الغريم نصف الدين ثم المقر يضمه للغريم فانه يصير كأنه أقر بالدين في التركة فيطالب
به اتمس ۞ ولو أقر بوصية ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينه ففى دين في تركته كدين
المريض اذا هلك الوديعة بموته مجهولا وهو الاقرار بالدين سواء ۞ أقر بدين لوارثه أو لغيره
ثم برى فهو كدين محته لانه اذا أعقبه برى فله حكم الصحة الا ترى انه يجوز تبرعاته في مثل هذا
المرض ۞ أقر المريض لوارثه بدين لم يجز وبودعة مستهلكة يجوز صورتها أو دفع آباء ألف
درهم في مرض الاب أو في محته بعبائة الشبهه فلما حضره الموت أقر باهلاكه صدق اذ لو
سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت دينافى ماله فاذا أقر بانلافه فاولى ولو أقر أو لا يتلفها في يده

فتمسك عن اليمين ومات لم يكن للوارث في ماله شيء ۞ وجب للمريض دين على رجل من جنابه
على يده أوقه بعدد أو خطأ أو مهر أو نحوه وأقر بقبضه صدق في البراءة لاني ان يوجب به
حقا على نفسه أو في ماله رجوا ۞ ولو وجب له عليه من عن ماله أو قيمه قن غصبه في
مرضه فهلك عنده لم يصدق في قبضه فلو كان الغصب في الصحة قات القن أو أبق في مرضه
فقضى له عليه بقيمته فافر بقبضها صدق ما لم يظهر الا بقبضه ولو قضى بقيمته في صحته صدق
بقبضها ظهر الا بقبضه أو لا وكذا الوبايع في صحته فافر في مرضه بقبضه عنه صدق سلم القن أولا
۞ ولو بايع في مرضه شيئا بأكثر من قيمته فافر بقبضه عنه لم يصدق وقيل للمشتري ادغنه
مرة أخرى أو انقض البيع في قول أبي يوسف وفي قول محمد يؤدى قدر قيمته أو ينقض البيع
۞ مريضه أقرت انها وهبت مهرها لزوجها في صحته ينبغي أن لا يصح لانه وصية للوارث
على ما مر فلم يحز الا ان يصدقها الورثة ولو كان للمريض دين على وارثه فافر بقبضه
لم يحز سواء وجب الدين في صحته أو لا وسواء على المريض دين أولا ۞ لمريض وارثان مات
أحدهما فأقران لي على الميت دين أو قد قبضه في صحته صح اذا لزمه قيمه وقيل لا كذا في
الوصايا من المريض من الفصولين ۞ مريض أقر لوارثه بعد ما لاله غيره فقال الوارث
ليس العبد لي لكنه لفلان ثم مات المريض فاعبى العبد للابن وبني الوارث للمقر له قيمته
فيكون بينه وبين سائر الورثة ۞ مات وترك ألفا قال الابن لفلان على ألف لابل لفلان
فالألف للادول ولا شيء للثاني الا ان يدفع الى الاول بغير قضاء وقال زفر الألف للادول وبغرم
لثاني في الاحوال كلها وكذلك لو أقرانه أو وصى لهذا بثلاث ماله لابل لهذا ۞ ولو لم يترك الا عبدا
فقال أعتقني أبوك في المرض وقال رجل لي على أهلك ألف فقال الابن صدق قال أبو يوسف
يسمى العبد في جميع قيمته للغريم وقال زفر يسمى في خمسة أسداس قيمته لانه لو بدأ بالعتق
لكان يسمى في ثلثي قيمته للغريم وسقط عنه الثلث ولو بدأ بالدين لكان يسمى في جميع قيمته
فاذا اشتبه سقط نصف الزيادة من الصغرى ۞ قوم دخلوا على رجل ليسلا أو نهرا أو شهروا
عليه سلاحا وتهددوه حتى يقر لرجل بشي ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة جاز الاقرار
لان همداه الاكراه لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغلب
يقدر على تحقيق ما وعدوا الفتوى على قولهما وهذا اذا أشهروا عليه السلاح فان لم يشهروا
عليه السلاح وضره فان كان ذلك في المصر جاز الاقرار لان غير السلاح يلبث فيكم كنهه
ان يستغيث فيلقه الغوث وان تهددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم
هذا اذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليسلا أو نهرا أو كان في رستاق لا يلقه
الغوث كان الاقرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الثانية
۞ رجل قال ما دعي فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق ومات قال أبو القاسم
ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له قال الفقيه أبو الليث ذكر
في الكتاب مريض قال لفلان على حق فصدقه فانه يصدق الى الثلث ولو قال فهو صادق فلا

رواية قيسه من أصحابنا و ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم كذا في قاضي خان من
الوصايا ❦ وفي اقرار البيهقي سئل علي بن أحمد عن رجل أقر ان عليه لفلان حنطة من سلم
عقدها بينهما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء
والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى كذا
في الاشباه من أحكام الجهل ❦ لو ادعى على آخر ما لا يأخذه ثم أقر انه لم يكن على خصمه حق
فعلى المدعى رد عين ما قبض مادام قائما هذه في أحكام التقدم ❦ لو قال لفلان على الف درهم
فقال فلان مالي عليك شيء برئ المقر مما أقربه لانه كذبه فيه حتى لو عاد الى التصديق لا يستحق
عليه شيئا فان أعاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك على ألف درهم فقال المقر له أجل هي لي
أخذها لانه اقرار و صدقه فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر به جارية أو عبدا على هذا ولو
أنكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له و أقام بينة عليه لا تسمع ولو أريد تحليفه لا يلتفت اليه
للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضى بما امر مع
التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره قال استأذنا ينبغي ان تقبل بينة المقر له بعد ما رد اقراره
على اقراره لانه ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين رجلين أخذ وعطاء فاذا قضى
أحدهما حق صاحبه فأقر انه لاحق له عليه ثم ادعى انه صاحب الحق ويكتب اقراره ويشهد
عليه فينبغي ان لا يفيد الاشهاد فائدة لانه حيث لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره
السابق انه لاحق له عليه وهو بعيد شديدا من القنينة

❦ الباب الثاني والثلاثون في الصلح ❦

وهو من دعوى صحبة جائز مطلقا سواء كان عن اقرار أو سكوت أو انكار ويلزم المصلح
بدل الصلح ولا يجوز الصلح عن الانكار بعد دعوى فاسدة ولا بد لصحة الصلح عن الانكار
من صحة الدعوى اذ المدعى يأخذ ما أخذ في حق نفسه بدلا مما يدعى أو غير ما يدعى فلا بد من
صحة الدعوى حتى يثبت في حقه كافي القبولين وغيره وقال في صدر الشريعة ومن المسائل
المهمة انه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقول يشترط لكن هذا
غير صحيح لانه لو ادعى حقا مجعولا في دار فصاله على شيء يصح الصلح ولا شك ان دعوى الحق
الجهول ودعوى غير صحبة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا انتهى ❦ وفي الاشباه الصلح
من الانكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي القنينة ولكن في الهداية من مسائل شتى من
القضاء ان الصلح عن الانكار جائز بعد دعوى مجعولة فليحفظ ويحمل على فسادها بسبب
مناقضة المدعى لا ترك شرط المدعى كاذكره في القنينة وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا
والله تعالى أعلم ❦ لو اصرط على ان المدعى لو حلف والمدعى عليه ضامن وحلف فالصلح باطل
ولا شيء على المدعى عليه كذا في دعوى مشتمل الهداية عن العمادية وان ادعى حقا في دار فلم
يمينه فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض ولو استحق كله يرد كله

ولو ادعى دارا فصول على قطعة منها لم يصح الصلح والوجه أحد أمرين إما أن يزيد درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي ويلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي من الهداية و ولو ادعى شاة فصول على صوفها يجزؤه في الحال يجوز عند أبي يوسف ومنعه محمد والمنع رواية عن أبي حنيفة من المجمع و ويجوز الصلح عن جنابة العمدة والخطأ في النفس ومادونها ولا تصح الزيادة على قدر الهداية أما إذا صلح على غير ذلك جاز إلا أنه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقا عن دين بدين ولو قضى القاضي بأحد مقاديرها فصالح عن جنس آخر منها بان زيادة جازلانه تعين الحق بالقضاء فكان مبادلة بخلاف الصلح ابتداء وتصح الزيادة على قدر الهداية في العمدة من الهداية وبديل الصلح عن دم العمدة لا يسقط بالموت والاسلام هذه في الجزية منها و ولا يصح الصلح عن حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنه والكفالة بالمال بمنزلة حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنها غير أن في ابطال الكفالة روايتين على ما عرف في موضعه ولا يجوز عن دعوى حدلانه حق الله لاحقه ولا يجوز الاعتياض عن حق غيره ولهذا لا يجوز الاعتياض إذا ادعت المرأة حق ولد لانه حق الولد لاحقها وكذا لا يجوز الصلح عما أشعره الى طريق العامة فلا يجوز أن يصالح أحد على الانفراد قال ويدخل في اطلاق الجواب حد القذف لان المقلب فيه حق الشرع و وإذا ادعى نكاح امرأه وهي تتجعد فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الطلع حتى لا يصح له أن يأخذ فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان مبطلا في دعواه وإذا ادعت امرأه نكاحا على رجل فصالحها على مال بذله لها جاز هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قال لم يجز وجه الاول ان يجعلا زيادة في مهرها وجه الثاني انه بذل المال لها تترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى فيها فرقة فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة وان لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابله العوض فلم يصح من الهداية و ولو صالحها على مال لتقر له بالنكاح جاز ذكره في المختار و وفي الاشباه من البيوع لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة كحق الشفعة ولو صالح عنه بمال بطلت فيرجع به ولو صالح المخيرة بمال لتختاره بطل ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاقواف ونخرج عنها حق القصاص وله النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها اه و ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في حق المدعى بمعنى الاعناق على مال لانه لا يمكن تهيئته على هذا الوجه في حقه لزومه ولهذا يصح على جوار في الذمة الى أجل وفي حق المدعى عليه يكون لدفع الخصومة لانه يزعم انه من الاصل بخازلانه لا ولاء له لا نكاح العبد الا أن يقيم البينة تقبل ويثبت الولاء من الهداية و ولو أقام العبد بعد ذلك البينة انه أعنته عام كذا تقبل ويرجع بالمال واقدامه على الصلح لا يكون تناقضا ذكره في العمادة و وإذا قتل العبد المأذون رجلا لم يجز له أن يصالح عن نفسه وان قتل عبدا له رجلا لم يصالح منه جاز من الهداية ولو صالح عن دم عبده على هذين العبدين فظهر أحدهما حرقا له العبد

لا غير عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف له العبد وقيمة العبد **لو** صالح المشجوع رأسه عن
 الذئبة على شئ ثم سرى الى النفس ومات بطل الصلح عند أبي حنيفة وعليه الدية في ماله
 وعندهما الصلح ماض ولا يجب عليه شئ من المجمع **قال** في الحقائق وانما رضع في السراية
 لانه لو رى يجيب بقوله انما رضع الصلح ماض وان لم يبق له اثر بطل الصلح اجماعا **اه** **ولو** غصب
 عينا ذات قيمة كثوب هروى مثلاً قيمة دون المائة فاستهلكه فصالحه عنها قبل القضاء
 بالقيمة على مائة درهم جاز عند أبي حنيفة **وقال** أبو يوسف ومحمد يبطل الفضل على قيمته
 بما لا يتغابن الناس فيه كالا يبطل بعد القضاء بالقيمة ولو صالح على عرض قيمته أكثر من قيمة
 المغصوب يجوز اتفاقاً من الهداية ولو كان المغصوب مثلاً فهلك فصالح عليه ان كان من
 جنس المغصوب لا تجوز الزيادة اتفاقاً ذكره في شرح المجمع **ولو** كان العبد بين رجلين أعنته
 أحدهما وهو موسر فصالحه على أكثر من نصف قيمة المغصوب يجوز اتفاقاً من الهداية
ولو أسلم عشرة دراهم في كحنطة ثم اصطلمها على ان يزيد المسلم اليه نصف كراي
 الاجل الاول لم تصح الزيادة اجماعاً وعلى المسلم اليه رد ثلث العشرة على رب السلم وعليه رد
 ثلثها على أبي حنيفة **وقال** لا يرد شيئاً من المجمع ولو اصطلمها على ان يزيد رب السلم على عشرة
 دراهم في رأس المال جاز ذكره في الحقائق **ولو** وجد بطعام اشتره عيباً فصالحه على ان
 يزيده طعاماً من غير جنس المعيب الى أجل على ان ينقذه الثمن في المجلس فكذلك وان نقد
 صح من المجمع **قال** في الشرح قيد بغير جنس المعيب اذ لو كان الزائد من جنسه يجوز اتفاقاً
 وقيد بالاجل لان الزيادة لو لم تكن مؤجلة يصير بيعاً حالاً ولا يجوز اتفاقاً وفيه لو صالح عن
 عيب على دراهم ثم زال العيب بطل الصلح ورد عليه ما أخذه لان الخصومة قد زالت وكذا
 اذا صالح عن مال فبين انه لم يكن عليه ذلك المال **اه** **الاجير** الخاص كالراعي مثلاً لو ادعى
 هلاك شاة وانكر المالك فصالحه على مال جاز الصلح عند محمد **وقال** لا يجوز وكذا الموذع لو
 ادعى رد الوديعة أو الهلاك وانكر المالك فصالحه على مال جاز عندهما **وقال** لا يجوز من
 المجمع **قال** في الشرح ولو ادعى الاستهلاك وهو ينكر فصالحه جاز الصلح اتفاقاً ثم قال هذا اذا
 لم يخلف الموذع وأما اذا خلف على ما ادعاه ثم صالحه لا يصح اتفاقاً **وقال** في الحقائق قيد بالاجير
 الخاص اذ في الاجير المشترك أبو يوسف مع محمد **اه** **ولو** قال الموذع بعد الصلح قد كنت عند
 الصلح ردتها البتة وانكر الطالب هذه المقالة عند الصلح لا يلتفت الى هذا القول عند محمد
وقال أبو يوسف يسمع ذلك لو أقام البينة فلو أقامها برئ من الصلح ولو لم يقم فله تخليف الطالب
 من الفصولين ولو كان الصلح عن اقرار الوديعة غير حاضرة في يد المستودع جاز ولو كان
 الموذع جاحداً للوديعة جاز الصلح وكذلك الجواب في الاجارة والمضاربة والبضاعة وكل شئ
 هو أمين فيه من الوجيز **ف** قوم دخلوا على رجل ابلا وشهروا عليه سلاحاً وهددوه حتى صالح
 رجلاً عن دعواه على شئ ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة يجوز الصلح لان الاكراه
 عنده لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على

تحقيق ما أوردوه والفتوى على قولهما وهذا إذا شهروا عليه السلاح فان لم يشهروا عليه
السلاح وضربوه فان كان ذلك نهرا في المصر فالصالح جائز لان غير السلاح يثبت فيه كنهه أن
يستغيث فيلحقه الغوث وان هددوه بخشب كبير لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم هذا
إذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليس لأهله أو نهرا أو كان في رستاق لا يلحقه
الغوث كان الصالح باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الخاتمة
ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالحه عنه إلا أن يضمه والمال لازم
للموكل قال وتأويل هذه المسئلة إذا كان الصالح عن دم العمد أو كان الصالح على بعض ما يدعيه
من الدين وإذا كان عن مال بمال فهو بمنزلة البيع فالمطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل
وان صالح عنه رجل بغير أمره فهو على أربعة أوجه ان صالح بمال وضمه ثم الصالح ويكون
متبرعا على المدعى عليه كما لو تبرع بقضاء الدين بخلاف ما إذا كان بأمره ولا يكون لهذا المصالح
شي من المدعى وانما ذلك للذي في يده ولا فرق في هذا بين ما إذا كان مقرا أو منكرا وكذلك
ان قال صالحك على أني هذه أو على عهدي هذا صح الصلح ولزمه تسليمه وكذا إذا قال على
ألف وسلمها ولو قال صالحك على ألف فالعقد موقوف فان أجازته المدعى عليه جاز ولزمه
الألف وان لم يجزه بطل قال ووجه آخر ان يقول صالحك على هذا الألف أو على هذا العبد ولم
ينسبه إلى نفسه لانه لما عينه للتسليم صار شرط سلامته له فيتم بقوله ولو استحق العبد أو
وجد به عيبا فردده ولا سيل له على المصالح لانه التزم الإيفاء من محل بعينه ولم يلتزم شيئا سواه
فان سلم المحل له ثم الصلح وان لم يسلم لم يرجع عليه بشي بخلاف ما إذا صالح على دراهم مسمومة
وضمنه أو دفعها ثم استحق أو وجدها زبوا فحيث يرجع عليه لانه جعل نفسه أصلا في حق
الضمان ولهذا يجبر على التسليم فان لم يسلم له ما سلمه يرجع عليه ببذله من الهداية وفي
الطلاصة وأجمعوا على ان صلح الفضولي جائز فان قال أجنبي المدعى عليه أقرم في السر
وان كنت معسرا في دعوائك فصالحني على كذا وضمن له ذلك فصالحه صح وصورة ضمان
الفضولي بان يقول الفضولي للمدعى صالح فلا نامن دعوائك هذه على فلان وأضاف العقد
إلى نفسه أو إلى ماله نفذ الصلح والبذل على الضامن سواء كان بأمره أو بغير أمره ويرجع
بما أدى على المدعى عليه ان كان الصلح بأمره والامر بالصلح والخلع أمر بالضمان ادعى
دارا فانكر ثم اصطحا على أن يدفع إليه المدعى كذا دينارا أو يأخذ الدار جاز لو قال
للمستأجر بعد فسخ الإجارة (٣) يتي دينار كبير وأبطل حق حبسك ففعل بطل حق الحبس
وللاجر أخذ دينار لانه صلح لاعتراض فكان كرشوة وهو نظير صلح الكفالة والشفعة
وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار الباطل في هذه الصور كلها يطل الحق ويرجع
الدافع بما دفع لو كفل بمال ونفس فصالح بشرط البراءة من كفالة النفس برئ أخذ سارق
مال غيره فصالحه حتى كف عن دفعه إلى رب المال بطل الامام والقاضي لو صالح شارب

الخبر ليعفوه عنه لم يجوز ولشاربها أخذ ما دفع ولو وجب عليه اللعان فصالحها على مال على أن لا تطالبه باللعان بطل وعفوها بعد الرفع باطل وقبل جائز والصلح عن حد القذف باطل فيرد المال وأما الحد فيسقط لو كان ذلك قبل الرفع إلى القاضي لا لو بعده ﴿١﴾ لو زنى بامرة أو رجل وأراد الرجل حل حدهما فصالحهما أو أحدهما على مال على أن يعفو بطل وعفوه قبل الرفع أو بعده دفع عن دار اشتراه فقال له غيره ٣ قباله ابن خاتمه بنام منسب فادفع إلى كذا لادفع البتة ففعل لا يتمكن من استرداده اذ يصير مشترى الكاغدم منه هذا المال أو يصير مصالحا به من حق أو ملك كان له في هذه الدار وأيا ما كان صح الدفع ﴿٢﴾ أوصى بغلة فخله لرجل ثلاث سنين والتخل يخرج من ثلثه وليس فيها أثر فالوصى له لو صالح الورثة على دراهم مسمومة وقبضها على أن يسلم لهم وصيته من هذه الغلة ولم يخرج التخل شيئا في تلك السنين أو أخرجه أكثر مما أعطوه بطل الصلح قياسا كصلح عن مجهول لا يعلم أن يكون أم لا ولكن استحسن أن أجيز الصلح انما هو رجل يرى من وصيته على مال ﴿٣﴾ صلح الورثة عن الوصية قبل موت الموصى لم يجوز اذ ذلك بعد موته لا قبله فلا صلح قبل الملك ﴿٤﴾ الصلح عن الغصب على أكثر من قيمته جائز عند أبي حنيفة لا عندهما قائما أو متلفا وهو الصلح من مذهبه ﴿٥﴾ الصلح عن الاعيان على نقد أكثر من قيمتها لا يتغابن فيه حالا أو مؤجلا جائز عند أبي حنيفة لا عندهما ﴿٦﴾ الصلح عن اعيان مجهولة لا يجوز بخلاف الصلح عن حقوق مجهولة فانها تقبل الاستقاط بخلاف الاعيان من الفصولين ﴿٧﴾ ولو صالحه من ألف على عبد ثم تصادقا على أن لا شيء بطل الصلح والمدفوع اليه ان شاء رد العبد وان شاء أعطاه ألفا وأمست العبد ﴿٨﴾ ادعى دارا في بدر رجل فانكر فصالحه انسان من دعواه على ألف ودفعها اليه بغير أمر المدعي عليه ثم بان أن الدار دار المدعي يأخذ مصالح الدار من المدعي مادفعها اليه ﴿٩﴾ الصلح على أربعة أوجه (٣) معلوم على معلوم ومجهول على معلوم كالمصالح عن دين أو حق معلوم على مال معلوم أو عن حق مجهول في دار في يد غيره على مال معلوم فهم ما جائز ان وان كان الدار في يد المدعي عليه فاصطالحا على أن يعطيه المدعي مالا مع اوم لا يجوز و صلح مجهول على مجهول كالموادي حقا في دار انسان ولم يسمه و ادعى المدعي عليه حقا في أرضه فاصطالحا على أن يدفع أحدهما مالا إلى الآخر ليرك دعواه لا يجوز وان اصطالحا على أن يترك كل واحد منهما جاز وهذا صلح وقع عن مجهول لانه لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسلم ﴿١٠﴾ ادعى دارا فصالحه على بيت منها معلوم جاز حتى لا تسفع دعواه وينتبه بعد ذلك ولو صالحه على سكنى بيت منها أبا لا يجوز ولو شرط الخيار في الصلح جاز وان كان الخيار للمدعي عليه فالمصالح عليه مضمون في يد المدعي ب قيمته ودينه على حاله كافي البيع ﴿١١﴾ ولو صالح المحبوس بتممة سرقة ونحوها فان كان حبسه الوالى أو صاحب شرط

(٢) حجة هذا البيت باسمي

(٣) قوله على أربعة أوجه لم يذكر الا ثلاثة والرابع معلوم على مجهول ومثاله ظاهر والحكم

فيه البطلان كافي جامع الفصولين اه معصمه

فالصالح باطل لانه مكروه وان حبسه القاضي فالصالح جائز ❀ سرق من حافوت اسكاف خفافا
 لا قوام ثم أخذ الاسكاف السارق وصالح معه على شيء ان كان المسروق قائما لا يجوز الا باجازه
 أربابه وان كان مستهلكا يجوز بدون اجازة أربابه بعد أن يكون الصلح على دراهم ولا يكون
 الخط فيه كثيرا ❀ اذا فرض القاضي لامرأة على زوجها عشرة دراهم كل شهر ثم صالحته
 من العشرة على قفيز دقيق في شهر قبل مضي شيء من الشهر أو بعد مضي بعضه
 جاز في حصه الباقي دون الماضي وكذلك صلحها من نفقة ولدها الرضيع والصلح على أكثر من
 مهر مثلها جائز ولو طلقها بعد الدخول فصالحها على أكثر من مهر مثلها أو ماتت المرأة فصالح
 به ورثتها لا يجوز الا على قدر مهر مثلها ❀ ادعى حقائق دار فصالحه على دار فاستحققت الدار
 رجع بدرأهمه وان استحق بعضهما لم يرجع بشيء ولو ادعى نصف الدار وأقران نصفها الذي
 البند فصالح من نصيبه على دار معاومه ثم استحق نصف الدار رجع بنصف الدار ولو قال
 لا أدري لمن هو أو سكنت أو قال لفلان آخر لم يرجع بشيء حتى يستحق أكثر من النصف من
 الوجيز ❀ كل صلح وقع بعد صلح فالاول صح والثنائي باطل وكل صلح وقع بعد شراء فالصلح
 باطل ولو كان شراء بعد شراء فالثنائي أحق وان كان صلح ثم شراء صح الشراء وبطل الصلح
 كما في الفصولين والوجيز ❀ ادعى عينا فقال ذواليد هذا أو دية فلان فصالحه بعد البيئته
 أو قبلها جازا قبل البيئته خصم فدفع الخصومة عن نفسه وبعدها يدفع الخصومة عن غيره
 ولا يرجع على المصالح عنه لعدم أمره ❀ شري شيئا فأدعاه أو بعضه رجل فصلحه المشتري صح
 ولا يرجع على بائعه لدفعه برضاه ولم يثبت الاستحقاق ❀ لو كان المدعي دينا فصالحه على كيلي
 أو وزني مشار اليه في المجلس أو البيت صح ولا يبطل بقيامه عن المجلس بالقبض اذ لم يتفرقا
 عن دين بدين ولو كان الكيلي أو الوزني بغير عينه بطل بالافتراق عن دين بدين ❀ ولو ادعى
 قنا فصالح على نقد مؤجل والثنائي هالك أو لا جاز أمان في القائم فلانه عن عين بدين وأما الهالك
 فلان الواجب هو القيمة وهي دراهم أو دنانير فقد صالح على عين حقه ولو صالحه على طعام
 أو عرض فلو كان الثمن قائما جاز لا لو هالك كدين بدين ولو لم يكن فيه أجل جاز لو بعينه والا
 فان دفعه جاز في المجلس لا لو بعده قبيل هذا عند أبي حنيفة وقيل قول الكل ❀ عليه كز
 حنطة وصالحه باقرار أو انكار على نصف كز ونصف كز شعير الى أجل بطل نسيئة في الشعير
 فقد كله لانه فادمقارن ولو لم يضرب أجلا وكان الشعير بعينه لا البر جاز لعدم النسيئة ولو
 كان الشعير بغير عينه فقبضه في المجلس جاز ولو فارقه قبل قبضه بطل حصه الشعير فقط
 بطر الفساد ❀ شري قنا فاراد الدرعيب وأنكر البائع كونه عبده فصالحه على دراهم
 صح ويكون صلحا عن بعض الثمن الذي وجب على البائع رده على زعم المشتري وتعد رده
 لانكار البائع فصا ركعته رده بسبب آخر وعند تعدد الدعا لا ينعني من جهة المشتري يجب
 الرجوع بنقص الغيب اذا جتيس جزء المبيع قلزمه رد حصته من الثمن ثبت انه صلح عن الثمن
 فصا رصالحا عن دراهم فصح حالا ومؤجلا فلو على دنانير جاز لو نقد قبيل التفرق والا فسد

لانه صرف واقتراره بالعيب وانكاره سواء في موضع يمتنع فيه الرد وامافي موضع يمكن الرد
بعيب ففي الاقرار لا يكون صلحا عن الثمن بل عن حق الرد فيسقط حقه في ذلك بما لا يجوز
كيفية كان جانس الثمن أولا حالا أولا وكذا لو كان على كيلي أو وزني بغير عينه فان كان
بعينه جاز لانه في معنى الشراء بالدين وامافي موضع ليس له حق الرجوع بنقص العيب لم يصح
الصلح ادعت طلاقها اثلاثا وانكر زوجها فصالحها على ان تبرئه من الدعوى لم يصح ويرجع
بما دفع وهي على دعواها وكذا لو ادعت طلاقه أو طلقته أو خلعها ولو ادعت تطليقة باثنا
فصالحها على مال على تطليقها واحدا باثنا جاز فيكون خلعها في حقه ودفع الظلمه في حقها
فلو قامت بينة على ذلك بعده وشهدوا انه طلقها اثلاثا أو واحدة ترجع عليه بما دفعته من
الفصولين ❦ كل ما صلح بدلا في البيع صلح بدلا في الصلح حتى لا يجوز الصلح على حيوان
الى أجل وعلى ألف الى الحصاد ولو صالح من الدعوى في الغنم على الغنم على ان للمطلوب
أو للطالب الا ولادها سنة لا يجوز ولو صالح على صوف غير ما قبل يجوز عند أبي يوسف
وقيل لا يجوز ولو صالح على البانم في ضرعها لا يجوز ولو صالح على غنم تيمم دقيق هذه الخنطة
لا يجوز ولو صالحه على ثوب على ان يصبغه بصفر أو يخبذه له قباء أو يحشوه أو يطنسه
لا يجوز ❦ ولو صالح عن دعواه في دار على خدمة عبده سنة ثم اعتقه المالك فالعبد بالخيار ان
شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان خدمه لا يبطل الصلح وان لم يخدمه يبطل ويرجع الى
دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة ولو قتله صاحب العبد لا يضمن ويبطل
الصلح فيما يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة يلزمه القيمة وينقض الصلح عند
محمد ولا ينقض عند أبي يوسف ❦ الصلح عن المغصوب المستهلك على ألف الى سنة
والمغصوب مثلي لا يجوز وان كان عروضا يجوز ❦ ظلة على طريق نافذ تخصمه رجل فاراد
طرحها فصالحه على الترك لا يجوز قديمة كانت أو حادثة أولا به لم ولو صالح مع الامام جاز
اذا رأى في ذلك منفعة للمسلمين ويضع بدل الصلح في بيت المال ولو صالحه على الطرح فان
كان الخصم دفع المال لرب الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حديثة أولا يعلم لا يجوز
وهو الصحيح ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ وأخذ الخصم الدراهم بتركها لا يجوز ان
كانت قديمة وان كانت حديثة فان كان في السكة معه غيره فصالحه على الترك من نصيبه
جاز ثم الشركاء ان تركوا الظلة يسلم له جميع بدل الصلح فان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب
الظلة على المصالح بجميع بدل اختلاف قيمته وان صالحه من جميع الظلة يصح في نصيبه
ويتوقف في نصيب شركائه ثم قيل له ان يرجع بحصته وقال الفقيه أبو جعفر فليس له
ذلك وان كانت الظلة لا يعرف حالها لم يجوز الصلح وان صالحه على الطرح فان كان الخصم
دفع المال بطرح وهي قديمة جاز وان كانت حديثة قيل لا يجوز ونص محمد في المبدوط انه
يجوز ❦ ولو صالحه من عين أو دين على خدمة عبده بعينه أو سكنى دار أو زراعة أرض
سنة أو ركوب دابة بعينها وقسمه أو ما أو على مسافة معلومة أو ليس ثوب سنة جاز

ويكون اجارة حتى لو مات أحد المتصالحين أو هلك المصالح عليه أو استهلكه انسان
أو استحقه يطل الصلح عند محمد وهو الاظهر الا ان في الصلح عن اقرار يرجع على المدعي
به وفي الصلح عن الانكار يرجع على دعواه ان لم يستوف شيئا من المنفعة وان استوفى
بعض المنفعة يرجع على دعواه بقدر ما لم يستوف وعند أبي يوسف لا ينقض الصلح بكون
المتصالحين ويكون لورثة المدعي المنفعة وينقض فيما عدا ذلك والصلح على ميراث يرق
لا يجوز ❊ صالحه على سيدل ماء أو على ان يضع كذا أو كذا جذوعا لا يجوز ان بين له وقتا
وروى الكرخي انه يجوز ذكر الفقيه أبو جعفر فرائه لا يجوز ❊ تدلى غصن شجرة في دار جاره
فصالحه على دراهم لئلا يتركه لم يجوز لانه لا تعامل في ترك الغصن وفي ترك الظلة تعامل فيجوز
❊ ولو ادعى أحد الورثة قبل القاضي ميراثا أو أنكره فصالحه جاز ولا شيء للادعاء على القاضي
وليس له ان يشارك صاحبه فيما قبض اذا كان المدعي به قائما في يد القاض فان كان مستهلكا
فهذا ذلك وان صالحه عن اقرار بالشركة لا يكون للادعاء خرمته عليه وله ان يشاركه وذكر في
الوصايا انه ضمن للادعاء خرمته ذلك ❊ صالح المريض عن قتل العمد على ألف قال أبو يوسف
لم يجوز الا من الثلث وقال محمد يجوز من جميع المال ❊ صالح أحد ولدين عن دم العمد على
مائة جاز ولا يشاركه الا تخريفها وان كان القتل خطأ شارك فيها ❊ رجل قتل عبدا انسان
خطأ أو شق ثوب انسان فصالح على أكثر من قيمته جاز وقال أبو يوسف أبطل الفضل
❊ وصلح المستأمن في دارنا جائز وصلح الذي كصلح المسلمين الا في الصلح على الخمر
والخنزير فانه يجوز بينهم خاصة ❊ رجلان ادعيا دارا فصالحه أحدهما من حصته على
مائة فليس لصاحبه ان يشاركه ولو صالحه من الجميع على مائة وضمن تسليم نصيب شريكه
فلشريكه الخيار ولا يرجع الشريك على المصالح اذا لم يسلم نصيبه وللمدعي عليه الخيار في
نصيب المدعي في الفسخ والامضاء لهما اذا لم يسلم له جميع المصالح عليه عند أبي يوسف وعند
محمد لا خيار له كالباع أحدهما جميع عبد بينهما ما وضمن تسليم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه
نصيبه فلهم شري الخيار عند أبي يوسف خلافا لمحمد من الوجه ❊ واذا كان الدين مشتركا
بين اثنين فصالح أحدهما عن نصيبه على ثوب فلشريكه الخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين
بنصفه وان شاء أخذ نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين من الهداية ❊ ادعى
على بعض الورثة ديناً على الميت فصالحه وبعضهم غائب فلو ثبت الدين بالبيننة
وادی بدل الصلح من التركة بأمر القاضي صح ورجع لومن مال نفسه ولو دفع من التركة
بلا قضاء القاضي فلغائب استرداد حصته ولو من مال نفسه لا يرجع على الغائب اذ لم يثبت
الدين بحجة شرعية ❊ دار بين ثلاثة ادعى فيها رجل فصالح الحاضر صح فلو شرط أن
يكون نصيب المدعي له فله ذلك لو أقر به سائر الورثة فكأنه شري نصيبه ولو أنكروا يقوم
المصالح مقام المدعي فلو أقام بينة على حق المدعي أخذ نصيبه ولو لم يقوم برجع على المدعي
في حصته شريكه اذا صالحه على شرط سلامة نصيبه ولم يسلم فيرجع ببطل الصلح فصولين

❦ إذا كان لرجلين على رجل ألف درهم ثمن مبيع فافترأ أحدهما أنه كان للمطلوب عليه خمسة مائة قبل دينهم مبرئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه بخلاف ما لو قبض شيئاً فإنه يشاركه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو جنى عليه جناية عمداً موجبة للارش حتى سقط الدين لم يكن لشريكه أن يرجع عليه وكذا الوصله عن العمد الموجب للقصاص على مال ولو أفسد متاعه ليس لشريكه أن يشاركه عند أبي يوسف وعند محمد يشاركه كما لو غصب منه شيئاً يساوئ خمسة مائة والاختلاف في رواية الإمام أبي حفص الكبير ما في رواية أبي سليمان الجرجاني أطلق الجواب أنه لا يشاركه ولم يذكر خلافاً ❦ ولو استقرض منه مالا واشترى به شيئاً بعد ثبوت هذا المال فلشريكه أن يشاركه من الخلاصة (قلت) وتعمام الكلام في هذه المسئلة من في الشراكة من كتبنا هذا

❦ الباب الثالث والثلاثون في السير

لابأس بان يعالف العسكر في دار الحرب ويأكلوا مما وجدوا من الطعام كالخبز واللحم والسمين والزيت وقد شرط الحاجة في رواية ولم يشترطه في الأخرى ويقالوا بما يجدونه من السلاح أن احتج إليه ويرد إلى المغنم أن استغنى عنه والداية مثل السلاح ويستعملوا المطب وفي بعض النسخ الطبيب ويدهنوا بالدهن ويوقعوا به الدابة عند الحاجة كل ذلك بالقيمة ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئاً ولا يقولونه فلو باع أحدهم رد الثمن إلى الغنيمه وإذا أخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعلقوا من الغنيمه ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف أو طعام رده إلى الغنيمه إذا لم يقسم وبعد القسمة تصد قوا به أن كانوا أغنياء وانفقوا به أن كانوا محاربين وان كانوا انتفعوا به بعد الإحراز زد قيمته إلى المغنم أن كان لم يقسم وان قسمت الغنائم فالغني يتصدق بقيمته والفقير لا شيء عليه من الهداية ❦ وفي الوجيز وبعد الإحراز لا يباح لهم التناول إلا بالضرورة وان فضل معه فضل يعيده إلى الغنيمه أن لم يقسم أن كان غنياً وان كان فقيراً يأكل بالضرورة انتهى ❦ السلطان إذا أودع بعض الغنيمه عند الغازي ثم مات ولم يبين من أودعها لا يجب الضمان عليه في ماله كافي الأشباه عن قنابى قاضي خان من الوقف قلت وقد رأيت في السير من قنابى أيضاً ❦ العادل إذا أنلف نفس الباغى أو ماله لا يضمن ولا يأثم والباغى إذا قتل العادل لا يجب الضمان ولو أنلف العادل مال الباغى (٣) يستحل مال العادل وليس لنا ولاية الإلزام عليهم فلا يفيد إيجاب الضمان ولا كذلك العادل انتهى ❦ قوم من المسلمين جمعوا مالا ووقعوه إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشترى أسارى المسلمين منهم فان هذا المال يسأل التجار في دار الحرب فكل من أخبر أنه أسير عرف أيديهم يشترىه المأمور ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك الموضع

(٣) هنا سقط ولم أقف على هذه العبارة بعد مراجعتها ما يبدى من الكتب فليظرو ويحور

اه محكمه

اغما يشتري بقدر قيمته أو بغيره يسير فلو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقال له الأسير اشتري
فاشتراه المأمور بالمال المدفوع اليه ضمن المأمور ذلك المال ورجع على الأسير لانه صار
معرضاً اليه فرجع عليه كمن قضى دين غيره بأمره فانه يرجع عليه بما أمر به بدون غيره
ولو ان هذا المأمور بشره الأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشتري بكذا اغما اشتريتك
بالمال المدفوع الى حسبه واشتراه كان مشترى بالاصحاب الاموال ❀ ولو ان أمير العسكر
أجر أجيراً بأكثر من أجر المثل قدر ما لا يتقارب الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة كانت
الزيادة على أجر المثل باطلة لان أمير العسكر يتصرف بطريق النظر ولو ان الأسير قال
استأجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي ان أفعل كان جميع الاجر في ماله ❀ ولو قال أمير العسكر
لمسلم أو ذمي ان قتلت ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لاشئ له لان قتل الكافر طاعة فلم
يصح الاستئجار عليه وكذلك لو استأجر أمير العسكر مسلماً أو ذمياً بقتل أسيراً الكافر في
أيديهم لا يجب الاجر بخلاف ما لو استأجر رجلاً لقطع رأس القنلى حيث يجب الاجر لانه ليس
بطاعة ومن أتلف في دار الحرب من الغنمة ماله فجه لا ضمان عليه وان كان ممن لا يجوز
له الانتفاع بالغنمة كالتجار لانه لا يتأ كد فيمحق الغنمين قبل الاحراز من قاضي خان ولو
أتلفها بعد الاحراز ضمن لنا كد الحق حتى لو مات واحد منهم يورث نصيبه كافي الوجيز
❀ كافر استولى على مال مسلم وأحرقه بدار الحرب ملكه ملكاً طيباً حتى لو أسلم بطيبه
ولا يجب عليه رده ولا التصديق به من الغنمة ❀ الامام اذا قسم الغنائم ودفع أربعة الاخماس
الى الجند وهلك الخمس قبل ان يسلمه الى أهله في يده سلم للجند ما كان بأيديهم وكذا الودفع
الخمس الى أهله وهلك الاربعة الاخماس في يده سلم الخمس لاهله من قاضي خان ❀ اذا دخل
مسلم دار الحرب بأمان فقتل واحداً منهم أو أسلم مالاً أو غصب متاعاً لا يلزمه غرمه وبصير
ملكاً ويكره لذلك وفي الغصب يرد عليهم ولو كان حربياً أدانه حربياً ثم خرجا اليها مستأمنين
بطلت المداينة من الوجيز ❀ ردة الرجل تبطل عهدة نفسه حتى لو قتله أحد بغير أمر القاضي
عمداً أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أتلف عضواً من أعضائه لاشئ عليه ❀ المسلم لو أصاب
مالاً أو شيئاً يجب فيه القصاص ثم ارتد وأصاب وهو من بني دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم
جاء مسلماً فهو مأخوذ بجميع ذلك ولو أصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب مرنداً لا يؤخذ بعد
الاسلام ما كان أصاب حال كونه مخاراً بالمسلمين من قاضي خان ❀ أسرق مسلم فوقع في
في الغنمة وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت بطل حقه فصولين ❀ السلطان اذا ترك العشر
لمن هو عليه جاز غنياً كان أو فقيراً لكن اذا كان المتروك له فقيراً فلا ضمان على السلطان
وان كان غنياً ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة كذا في
القاعدة الخامسة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء ❀ ولو وطئ واحد من الغنمين
جارية من الغنمة فولدت ولداً فادماها لا يثبت نسبته منه عندنا خلافاً للشافعي ويجب عليه
العقر وتقسيم الجارية بين الغنمين من درر البحار

الباب الرابع والثلاثون في القسمة

المقبوض بالقسمة الفاسدة ثبت الملك فيه وينفذ التصرف فيه كالمقبوض بالشراء الفاسد من القنية **❦** رجل مات فقامت امرأته أولاده في الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنها زوجته ثم وجدوا شهودا شهدوا أن زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت من الميراث وكذلك الرجل إذا قسم امرأته أخيه ميراثها وأقرا الأخ بارتها وأقرا أن هذا زوجها وهذا أخى ثم أقام الأخ البينة أن الزوج كان طلقها فانه يرجع عليها بما أخذته من الميراث كذلك في فصل دعوى الملك بسبب من قاضى خان **❦** اقتسم دارا فاصاب أحدهم من الدار ثلثها وقيمته بالنصيبين سواء فاستحق جزءا منها انتقضت القسمة ولو استحق نصف ما في يد أحدهما فعندهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار أن شاء يرجع على صاحبه بربع ما في يده وإن شاء انتقض القسمة وعند أبي يوسف تنتقض القسمة والفرق لهما أن الإفراز والتمييز لا يبطل باستحقاق جزء من نصيب أحدهما لأنه ليس فيما وراء المستحق بيت معين من نصيب أحدهما بخلاف لو استحق نصف ما في يد أحدهما فلو باع نصفه ثم استحق النصف الباقي يرجع ربع ما في يد صاحبه وعند أبي يوسف تنتقض القسمة ويضمن قيمة نصف ما باع فيقسم ما في يد صاحبه نصيبين ولو استحق بيت بعينه فالقسمة جائزة ولو استحق من نصيبه بالخيار كما في الهداية **❦** وفي الخلاصة دار بين رجلين أخذ أحدهما الثلث من مقدمها وأخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمة كل من الثلث والثلثين ستمائة ثم استحق نصف الدار مشافق في هذا الوجه تفسخ القسمة بالاتفاق وأما الوجه الذي لا يبطل غير المستحق عليه فهو أن يستحق نصف ما في يد أحدهما مقسوما فيخير فله أن يبطل القسمة أن شاء وإن شاء يرجع بربع ما في يد صاحبه وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو أن يستحق نصف نصيبه شاء فعندهما لا يبطل القسمة ويخير المستحق عليه كما في الوجه الثاني وعند أبي يوسف تبطل القسمة انتهى **❦** استحق بعض نصيب أحد الورثة بعينه بعد القسمة ببينة ورضاء فقال أحدهما المدعى ادعى طلبا بغير حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشئ من القنية **❦** لرجلين مائة شاء أحدهما أن يأخذها أربعين شاء قيمتها خمسمائة والآخر ستين قيمتها خمسمائة فاستخفت شاة من الأربعين قيمتها عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في ستين يضرب ذوا الستين بخمسة والآخر بخمسمائة غير خمسة ولا تنتقض القسمة عند أبي حنيفة بخلاف الأرض والدار لأن الاستحقاق في الشبهة لا يوجب غبننا في الباقي وفي العقار يوجب غبنا **❦** اقتسم دارا أو أرضا نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحق الدار لرجع أحدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان أخذ كل واحد منهما دارا فبني أحدهما في داره ثم استخفت رجوع بنصف قيمة البناء لأن الدار الواحدة كل واحد مضطرب في القسمة بتكميل المنفعة والغرور من المضطرب لا يتحقق وفي الدارين غير مضطرب في هذه القسمة بل لأن ينقسم كل دار على حدة بلا تغليب جنس منفعة فكانت هذه مبادلة مفضضة اختيارية كالبيع وقد صار مغرورا من جهة صاحبه فرجع من

الوجيز ❦ سئل الحاكم عبد الرحمن عن صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان
للمزارع اقسماها واقرض نصيبى فقسم المزارع حال غيبة الدهقان وأقرض نصيب الدهقان اليه
فحمل نصيب نفسه الى بيته أولا فلما رجع اذ قد هلك ما أقرضه للدهقان فالهلاك على الدهقان
خاصة كذا فى الصغرى ❦ الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان
كانت لحفظ الانفس فهى على عدد الرؤس وفرع عليها ولو لوالجى فى القسمة فيما اذا غرم
السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا ❦ اذا خيف الفرق للفسقة فاتفقوا على القاء بعض
الامتنعة منها بالقوا والغرم بعد الرؤس لانها لحفظ الانفس ❦ القسمة الفاسدة لا تنفذ للملك
بالقبض (٣) وهى تبطل بالشروط الفاسدة كذا فى الاشياء ❦ ولا يجوز قسمة الدين قبل قبضه
هذه فى الكفالة من الهداية ❦ لو كان للميت دين فاقسموا الدين والعين اذا شرطوا فى القسمة
ان يكون الدين لاحدهم فالقسمة فاسدة وان اقسما الدين بعد قسمة الاعيان فقسمة
الاعيان ماضية وقسمة الدين باطله ❦ اقسمة الورثة باهر القاضى ومنهم صغير أو غائب لا تنفذ
الا باجازه الغائب أو ولى الصبى أو يختار الصبى اذا بلغ ولو مات الغائب أو الصبى فاجازت ورثته
نفذ عند أبى حنيفة خلافا لمحمد ❦ اقسمة الشركاء فيما بينهم وفيهم شرك صغير أو غائب لا تصح
القسمة فان أمرهم القاضى بذلك صح ❦ اذا كان المكيل أو الموزون بين حاضر وغائب أو بالغ
وصغير فاخذوا الحاضر أو البالغ نصيبه انما تنفذ القسمة من غير خصم بشرط سلامة نصيب
الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقى قبل ان يصل الى الغائب فالهلاك عليه ما من مشتمل
الهداية والصغرى ❦ اذا باع أحد الشريكين نصيبه من دار بعد ما اقسماها فبى المشترى
ثم وجد به عيبا فرجع على بائعه بالنقصان لعدم التمكن من الرد بسبب الزيادة لم يرجع البائع
على شريكه بما ضمن للمشترى عند أبى حنيفة وقال يرجع من المجمع ولو باعه قبل الاقسام
فضمان النقصان عليهما اتفاقا ذكره فى شرحه ❦ ولو نهايتا فى الاستغلال فى الدار الواحدة جاز
فى ظاهر الرواية وفى العبد الواحد والداية الواحدة لا يجوز ولو زادت الغلة فى نوبة أحدهما
عليها فى نوبة الآخر يشترى كان فى الزيادة بخلاف ما اذا كان التهاؤ على المنافع فاستعمل
أحدهما فى نوبة زيادة والتهاؤ على الاستغلال فى الدارين جائزا أيضا فى الظاهر ولو فضل
غلة أحدهما لا يشترى فيه وكذا يجوز فى العبدین عندهما ولا يجوز عنده ولا يجوز فى
الدائنين عنده خلافا لهما

❦ الباب الخامس والثلاثون فى الوصى والولى والقاضى ❦

لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها أمر على خطر لما روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى انه
(٣) قوله لا تنفذ للملك بالقبض هذا بخلاف لما نقله المؤلف عن القنية أول الباب وقد تعقبوا
عبارة الاشياء بان الصواب حذف لا كفى القنية والبرازية فكان حق المؤلف التقيمه على
ذلك اه محصيه

قال المدخول في الوصية أوله غلط والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يجوع عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية إلا أحق أوليها ثم للموصي أن يودع مال اليتيم ويضعه ويبيع بماله اليتيم ويدفع مضاربة وله أن يفعل كلما كان فيه خير لليتيم وكذا الأب وإذا بلغ الصغير وطالب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع مني كان القول قوله مع عينة لأنه أمين فإن قال أنفقت مالك عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر وإذا اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي المذكور في الكتاب قول محمد وأما على قول أبي يوسف فالقول قول الوصي وهذه أربع مسائل أحدها هذه والثانية إذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقية فأنفقت عليه إلى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد والحسن ابن زياد أن القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجمعوا أن العيب لدلو كانوا أحياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة إذا ادعى الوصي أن غلاما لليتيم أبقى فجاء به رجل فاعطى جعله أربعين درهما والابن ينكر الابن كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن إلا أن يأتي الوصي ببينة على ما ادعى وأجمعوا على أن الوصي لو قال استأجرت رجلا ليرده فإنه يكون مصدقا والمسئلة الرابعة إذا قال الوصي أديت خراج أرضك عشر سنين منذ مات أبوك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم إنما مات أبي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد لأن الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو ينكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لأن اليتيم يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل وإن قال الوصي فرض القاضي لا خيل الزمن نفقة في مالك كل شهر كذا فاديت البسه لكل شهر منذ عشر سنين وكذبه الابن لا يقبل قول الوصي هذا الكل ويكون ضامنا للوصي إذا باع شيئا من تركه الميت نسيت أن كان يتضرر به اليتيم بأن كان الاجل فاحشا لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فإن أقرض كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ في الأب لاختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الأب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي فلو أخذ الوصي مال اليتيم فرضه لنفسه لا يجوز ويكون ديناً عليه وعن محمد وليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال محمد وأما أنا أرجو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به ولو رهن الوصي أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استخراجه عن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الأب ذلك جاز لأن الوصي لا يملك أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والأب يملك والرهن بمنزلة القضاء ولو قضى الأب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن وذكر في الجامع الصغير إذا رهن الأب مال ولده الصغير بدين نفسه وقيمة الرهن أكثر من الدين فهلك الرهن عند المرحم

كان على الاب مقدر الدين لقيمة الرهن وذكر شمس الائمة السرخسي ان الاب والوصي
 يضمنان مالبسة الرهن وسوى بين الوصي والاب وعن أبي يوسف ليس للوالدين أن يقضيا
 دينهما من مال الصغير فلا يكون لهما أن يرهننا وعن بشر بن الوليد ليس للاب أن يرهن مال
 ولده بدين نفسه وانظروا ان للاب أن يرهن استحسانا وكذلك الوصي وفي القياس ليس لهما
 ذلك وعند هؤلاء الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن وصي احتال بمال اليتيم ان كان
 الثاني أملا من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال
 اليتيم وأن يقضي عنه اذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي القياس وهو
 قول محمد لا يكون له ذلك فان فعل كان ضامنا وللوصي لا يملك ابراهيم الميت ولا ان يحط
 عنه شيئا ولا أن يؤجله اذ لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الخط
 والتأجيل والابرا في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا وعند أبي يوسف لا يصح ذلك
 ويكون ضامنا ولو صالح الوصي أحدا من دين الميت ان كان للميت يئنة على ذلك أو
 كان الخلف مقرا بالدين أو كان للقاضي علم بذلك الحق لا يجوز للوصي وان لم يكن له على
 الحق يئنة جاز صالح الوصي لانه يصلح به بعض الحق بقدر الامكان وان كان الصلح عن دين
 الميت أو على اليتيم فان كان للمدعي يئنة على حقه أو كان القاضى قضى له بحقه جاز
 صلح الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن له يئنة ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح
 الوصي لانه اتلاف لماله وهو تظير ما لو طمع السلطان الجائر المتغلب في مال اليتيم فأخذ
 الوصي وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال الصفا ر لا ينبغي للوصي أن يعطى وان أعطاه
 كان ضامنا وقال الفقيه أبو الليث ان خاف الوصي القتل على نفسه أو اتلاف عضوم
 أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن فان خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم
 انه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى له من المال ما يكفيه لا يضمنه أن يدفع مال اليتيم فان دفع
 كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو ان السلطان المتغلب
 بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه أبو الليث وصي
 من مال اليتيم على جائر وهو يخاف على انه ان لم يره ينزع المال من يده فبره بمال اليتيم قال
 بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مضربه بالمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا
 قول أحمد بنناو انما هو قول ابن سبلة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث عن أبي يوسف
 انه كان يجوز للاوصياء المصانة في أموال اليتامى واختيار ابن سبلة موافق لقول أبي يوسف
 وبه يفتى واليه إشارة في كتاب الله تعالى أما السبينة فكانت لساكنين يعملون في البصر
 فأردت أن أعيها أجازا لتعيب في مال اليتيم مخافة أخذ المتغلب وصي أنفق على باب
 القاضي في الخصومات من مال اليتيم فأعطى على وجه الاجرة لا يضمن قال الشيخ أبو
 بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدر اجر المثل والغبن اليسير وما أعطى له على وجه
 الرشوة كان ضامنا قالوا بذلك المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة من قاضيان وفي البرازية من الاجارة الوصى اذا أنفق في خصومه الصبي على باب القاضى فما كان على وجه الاجارة كاجرة الشخص والسبحان والكاتب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اهـ وفي الخلاصة رجل مات وخلف ابنتين وعصبة فطلب السلطان التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم الوصى للسلطان الدراهم من التركة بامر الابنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر على تحصيل التركة الا بما غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهم ان يجوه الا ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا قول الفقيه أبى جعفر وفي فتاوى النسب الوصى اذا طواب بجباية مال اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازادته المؤنة فدفع من التركة جباية داره لا يضمن اهـ
 ١٠٠٠ صرف الوصى من مال اليتيم الى ظالم يسأل عنهم فليس لهم الرجوع عليه ١٠٠٠ تغلب جائر على تركه الميت ويمكن دفعه بقدر معين من التركة فدفعه القاضى من مال نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع الظلم صار من حوائج الصغار كالصرف الى سائر الحوائج على قصده الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة ١٠٠٠ اختلاف السلف في اكل الوصى من مال اليتيم فقبل يباح اكله بالمعروف وقبل لا اكله قرضا ثم يرد وقبل لا يأكل من اعيان ماله واما البان المواشى وغمار الاشجار فباح مالم يضر باليتيم وقبل يأكل منه ولا يكتسب وقبل يكتسب ايضا وقال أبو حنيفة في كتاب الاثار يأكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان أو فقيرا ولا يقرض غيره وقال الطحاوى له ان يأخذ قرضا ثم يقضيه وقال أبو يوسف لا يأكل منه اذا كان مقبلا وان خرج في تقاضى دين له أو لمراعاة أسبابه فله ان ينفق ويركب دابته ويلبس ثوبه واذ رجع رد الدابة والثياب وقال أبو ذر والعصم قول أبى حنيفة لان التقاضى شرع فيه متبرعا فلا يوجب ضمانا ١٠٠٠ ولو نصب القاضى وصيا وعين له أجر العمل له جاز ولو وصى أن يוכל ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضى ديون الميت وأمواله وتجبر لليتيم ويضع له ويودع ماله وقال أبو حنيفة يؤدى فطرته ويضحي له من ماله ان كان له مال من القنينة ١٠٠٠ رجل مات وأوصى لامرأته وترك ورثة صغارا فنزل سلطان جائدا فقبل لها ان لم تعطه شيئا استولى على الدار والعقار فأعطت شيئا من العقار قالوا يجوز مصانعتها ١٠٠٠ وصى أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصى مأجورا وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يتكاف مقدارا ما يقر فى صلواته وينبغى للوصى أن يوسع على الصبي فى نفقته لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضييق وذلك يتفاوت بتفاوت مال الصغير وله وكثرة واختلاف حاله فينظر فى حاله وماله وينفق عليه قدر ما يليق به ١٠٠٠ ومتى خرج فى عمل اليتيم واستأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد منه استسنا ١٠٠٠ وعن نعيم بن الحارث قال قال أبو حنيفة قال الفقيه أبو الليث هذا اذا كان الوصى محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس

وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف بقدر أن يعني بماله و وهي اشترى لنفسه شيئا من مال الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز و ولو اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خير اليتيم جاز وكذا اذا باع ماله من اليتيم عند أبي حنيفة وقال محمد لو باع ماله اليتيم أو اشترى من مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعند أبي يوسف فيه روايتان كان يقول أولا كما قال محمد ثم رجع الى قول أبي حنيفة وفسر شمس الأئمة السر خسي الخبرية فقال اذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وان باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بثمانية يكون خيرا لليتيم و والاب اذا اشترى من ولده الصغير لنفسه أو باع من ولده الصغير ان كان شراء للولد لا يجوز وان لم يكن شراء للولد جاز ولا يشترط أن يكون خيرا للولد و ولو باع أحد الوصيين شيئا من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لان عندهما لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف و اذا أقر القاضى بدين على الميت أو بوصية كان باطلا و ولا يجوز للوصي الاجارة الطويلة في مال اليتيم لمكان العين الفاحش في السنين الاولى و والاب والوصي يملك كل واحد منهما تزويج أمة الصغير من عبده استحسانا لا لرواية عن أبي يوسف هذه الجملة من قاضيهما و قضى الوصي دينه بغير أمر القاضى فلما اكبر اليتيم أنكر دينه على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد دينه اذا أقر بسبب القهمان وهو الدفع الى الاجنبى فلو ظهر غيرهم آخر يفرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه أولا لا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلائنه كما في خزانه المفتين وقبده في جامع الفصولين على قول بالموجب لعرفا و وفي الملتقط أنفق الوصي على الموصى في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن و ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق ان كان مالكا والأفلا كذا في دعوى خزانه الا كمل و ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلائنه الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي اذا فرض القاضى نفقة ذي رحم محرم على اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا في شرح المجمع مع مللا بان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فيمنع أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلائنه لان هذا من جلة عمله في الوقف وفي ثنتين اختلاف لوقال أدبت خراج أرضه أو جعل عبده الا ببق قال أبو يوسف لا يمان عليه وقال محمد عليه البيان والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مالا لا آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه أدى جعل عبده الا ببق من غير اجارة الرابعة ادعى انه أدى خراج أرضه في وقت لا تصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه أذن لليتيم في التجارة واندر كبه ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا

التاسعة التجزير ربح ثم ادعى انه كان مضارباً العاشرة ادعى فداء عبده الجاني الحادية
عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى
انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي مبتسة الكل في فتاوى العتابي من الوسايا
وذ كرضابطا وهو ان كل شيء كان مسلطاً عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا من الاشياء
والنظار **❦** لو قضى وارثه دينه من تركته باقراره بخاء دائن ضمن له ولو اداء بقضاء لم يضمن
وشارك الاول **❦** أحد الورثة لو قبض شيئاً من التركة فضاغ عنده يضمن ما كان حصته غيره
الافى موضع يخاف الضيعة والوصى يقبض مطلقاً واحدا الورثة لو قبض ديناً للميت على
رجل أو وديعه له عند رجل فضاغ عنده يضمن من الخلاصة **❦** قال لا تنخرصرف ثلث مالى
الى فقراء المسلمين ثم مات فصرفت الورثة الثلث الى فقراء المسلمين فالوصى أن يخرج الثلث
مرة أخرى ويصرفه اليهم من القنية **❦** الوصى اذا أنفق التركة على الصغار فنقدت
التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء غريم وادعى على الميت ديناً وأثبت به بالينة عند القاضى وقضى
به القاضى لهذا الغريم أن يضمن الوصى فيسأل ان أنفق عليهم بامر القاضى فلا ضمان على
الوصى وان أنفق بغير أمره فعليه الضمان لان الدين مقدم على الميراث **❦** أحد الورثة
حال غيبته الاخرين اتخذ مذعورة من التركة وأكل الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع
ثم أرادوا تضمين ما أنفق لهم ذلك لان الاتفاق لا يتوقف حتى تملكه الاجازة ألا ترى ان من
أنفق مال انسان ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أخرجت ما صنعت لا يبرأ من مشتمل
الاحكام **❦** لو اشترى الوصى أو الوارث الكفن ونقد الثمن من ماله أو قضى ديناً في التركة أو
اشترى الكسوة أو النفقة للضعيف يرجع ويصدق بالينة (٣) ولو قال أدبت الخراج والثلث
من مال هندى لا يصدق من غير بينة من الوجيز **❦** وفي الخلاصة الوصى أو الوارث اذا
اشترى كفنًا للميت له ما أن يرجع في مال الميت والاجنبى اذا اشترى لم يرجع اه **❦** لو
كفن الميت غير الوارث من ماله كالم مع وجود الاخ لا ب يرجع في تركه الميت ان كان باهر
الورثة وان كان بغير أمر الورثة فلا رجوع له أشهد على الرجوع أم لا ولو أمر أحد الورثة
انساناً بأن يكفن الميت فكفن ان أمره لم يرجع عليه يرجع كما في أنفق في بناء دارى وهو
اختيار شمس الاسلام وذ كرا السرخسى ان له أن يرجع لان أمره بمنزلة أمر القاضى من
مشتمل الاحكام **❦** والادب أن يسافر بمال طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة وأن يوكل ببيع
وشراء واستئجار وأن يودع ماله ويكتب عنه ويزوج أمته لاقنه وبرهن ماله بدينه وبدين نفسه
وله أن يعمل به مضاربة ويدين أن يشهد عليه ابتداءً والا يصدق ديانته ويكون المشتري كله
للصبي قضاء وكذا الوشارك ورأس ماله أقل من رأس مال الصبي فان أشهد قال ربح كما شرط
والاصدق ديانته لا قضاء قال ربح على قدر رأس المال قضاء لانه لا يستحق الا بالشرط فان لم يثبت
قوله ويصدق بالينة الذى في جامع الفصولين ولو اشترى له الوصى طعافاً أو كسوة بشهادة
شهود يرجع اه وفي الانقروى ولو لم يشهد لا يرجع وذ كروجه قراجه متأملاً اه مضممة

الشرط عند القاضى لا يقضى له وبعائنه الوصى في ذلك كله من الفصولين ١٠ وفي الهداية
من الوديعة للوصى أن يسافر بمال اليتيم إذا كان الطريق آمنا وكذا الأب في مال الصغير ١١
والوصى أن يدفعه شركة كره في الوقاية ١٢ ليس للوصى في هذا الزمان أن يأخذ مال اليتيم
مضاربة كره في الفصولين وفيه لو استدان الأب لطفه جاز وكذا الوأقر به انتهى وفي
الاشباه من أحكام السفر الوصى لو سافر في البحر ضمن كالمودع انتهى ويجوز للوصى أن
يكتب عبد اليتيم استعانة وكذا الأب إذا كاتب عبد اليتيم ولو كاتب عبد اليتيم ثم وهب
المال من المكاتب لا يجوز لأن الوكيل بالكاتب لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الاصلالة
وكذلك الوصى والأب ولو باع الأب أو الوصى عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحت
الهبة في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى ويضمن مثله وقدمت المسئلة وان أقر
الوصى أو الأب بقبض بدل الكتابة صح اقرارهما إذا كانت الكتابة بالبينة ثابتة أو كان
القاضى يعلمهم وان عرفت الكتابة باقرارهما بان قال الوصى أو الأب كاتب وادعى قبض
البديل لا يصدق لانه اقرار بالعق ١٣ ولا يجوز للوصى أن يعتق عبد الصغير على مال وكذلك
الأب ولا يجوز للوصى أن يكتب إذا كانت الورثة كبارا غيبا أو حضورا لأن الأب لا يملك
ذلك فكذلك الوصى وكذا إذا كان بعضهم صغارا ولورضى الكبار بذلك لان الكبار حق
الفسخ ١٤ ويجوز للوصى أن يقاسم الموصى له فيما سوى العقار ويمسك نصيب الصغار وان
كان بعض الورثة كبيرا غائبا ١٥ ولو قاسم الوصى الورثة في التركة وفيها وصية لانيان والموصى
له فائز لا يجوز قسمته على الموصى له الغائب ويكون للموصى له ان يشارك الورثة ولو كان
الورثة صغارا وقاسم الوصى الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك
ما في يد الوصى للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشئ ولا يجوز للوصى ان يجزئ نفسه
بمال اليتيم أو الميت فإذا فعل ورجع ضمن رأس المال ويتصدق بالرجع في قول أبي حنيفة
ومحمد وصند أبي يوسف يسلم له الرجع ولا يتصدق بشئ ١٦ وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة
وليس له ان يؤجر نفسه من اليتيم وليس للوصى أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذا
الأب ولو وهب انساب للصغير هبة فعوض الأب من مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق
الرجوع وكذلك لو عوض الوصى من مال اليتيم ١٧ وصى باع عقارا ليقضى به دين الميت
وفي يده من المال ما يفي بقضاء الدين قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل جاز هذا البيع لانه قائم
مقام الموصى ١٨ رجل أو وصى بثلاث ماله وخلف صنفين من العقارات فباع الوصى من العقار
صنف الوصية قالوا للورثة ان لا يرضى الا ان يبيع من كل شئ الثلث مما يمكن بيع الثلث منه
١٩ مديون مات وأوصى الى رجل فأت الوصى فعمد بعض الورثة وباع بعض التركة فقضى دينه
وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد الا ان يكون بأمر القاضى ٢٠ وصى أنفذ الوصية من مال نفسه
قالوا ان كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركه الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت
الوصية للعباد يرجع لان لها ماطا من جهة العباد فكان كقضاء الدين وان كانت لله تعالى

لا يرجع وقبل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصى اذا اشترى كسوة وكذلك
لو اشترى ما ينفع عليهم من مال نفسه فانه لا يكون منطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين
الميت أو كفن الميت من مال نفسه لا يكون منطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركه
وكذلك الوصى لو أدى خراج البتيم أو عشرة من مال نفسه لا يكون منطوعا ولو كفن الميت
من مال نفسه قبل قوله في ذلك للوارث أن يقضى دين الميت وان يكفنه بغير أمر الورثة
فكان له الرجوع في مال الميت من قاضي خان وفيه أيضا الاب اذا اشترى لولده الصغير شيئا
وأدى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في التوازل انه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه
انما أدى ليرجع لا يرجع وفرق بين الوالد والوصى اذا أدى الثمن من مال نفسه فانه لا يحتاج
الى الاشهاد لان الغالب في حال الوالدين انهم يقصدون ان يقدّموا الى الاشهاد وكذا الام
اذا كانت وصيا لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند أداء الثمن لا ترجع انتهى
نقدم من ماله ثمن شيء شراء لولده ونوى الرجوع يرجع ديانه لا قضاء ماله بشهد ولو ثوبا
أو طعاما أو شئ هداية يرجع فيه أن يرجع لولده مال والا فلا الرجوع به عليه ولو ثوبا أو شيئا
لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهد والاب لا يشري لولده ثوبا أو خادما ونقد غنمه من مال
نفسه لا يرجع الا أن يشهد انه شراء ليرجع وان لم ينقد غنمه حتى مات يؤخذ غنمه من تركته
لانه دين عليه ثم لا يرجع ببقية الورثة به على هذا الوارث لو لم يشهد الميت انه شراء لولده ولو
شري لصبيه طعاما باله والوصى مال فهو متبرع استخسنا ان امرأته اشترت لصبيها ضيعة على ان
ترجع صح استخسنا وتكون الام شتر به لنفسها اذا لا تلك الشراء لولدها ثم يصير هبة لولدها
والبس لها منع الضيعة عن ولدها لانها تصير واهبة للولد وقايضة لاجل شري بيتا بماله لابن
ابنه مع قيام ابنه وأشهد على ذلك لم يجز شراؤه اذا لا ولاية له عليه حينئذ لانه أجنبي فنقد
عليه لو ضمن الاب مهر صبيه فادى يرجع لو شرط والا لا ولو وليا غيره أو وصيا رجوع مطلعا
من الفصولين والمسائل الاخيرة مرت في النكاح وفي الخلاصة اذا اشترى خادما لابنه
الصغير ونقد الثمن ليرجع عليه فان لم ينقد الثمن لا يرجع عليه الا اذا أشهد ليرجع عليه فان
لم ينقد الثمن حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من ماله ولا يرجع عليه ببقية الورثة واختلاف
الروايات في اعتبار وقت الاشهاد ففي بعضها يعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت نقد الثمن وفي
الوصى يرجع أشهد أول يشهد وعن محمد اذا لم يشهد الاب على الرجوع ان نوى الرجوع ونقد
الثمن على هذه النية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله وفي الصغير الاب اذا اشترى الطعام
من مال نفسه وللصغير مال يصير متبرعا استخسنا نا وفي المنتقى عن أبي يوسف ان ما اشتراه الاب
ان كان شيئا يجبر الاب عليه بان كان طعاما أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان
أشهد انه يرجع عليه وان كان شيئا لا يجبر الاب عليه بان كان المشتري طعاما أو كسوة
والصغير مال أو كان المشتري دارا أو ضياعا ان كان الاب أشهد وقت الشراء على ان يرجع
له ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع انتهى ومقاسمة الوصى الموصى له عن الورثة جائزة

ومقامته الورثة عن الموصى له باطل لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه
ويصير مغرورا بشراء المورث والوصى خليفة الميت ايضا فيكون خصما عن الوارث اذا
كان غائبا فحقت قسمته عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الوصى ليس للوارث ان يشارك
الموصى له اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديده ولهذا
لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغرورا بشراء الموصى فلا يكون الوصى خليفة عنه عند
غيبته حتى لو هلك ما أقرز له عند الوصى كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ غير ان الوصى
لا يضمن لانه أمين فيه وله ولاية الحفظ في تركته فصار كما اذا هلك بعض التركة قبل القسمة
فيكون له ثلث ما بقي لان الموصى له شريك الوارث فيتولى ما تولى من المال المشترك على
الشركة ويبقى ما يبقى على الشركة وان كان الميت أوصى بحصة فقامم الورثة فهو لثالث ما في يده
يخرج عن الميت من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليبيع عنه فضا من يده وقال أبو
يوسف ان كان مستغرا لثالث لم يرجع بشئ والا يرجع بتمام الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ
لان القسمة حق الموصى ولو أقرز الموصى بنفسه مالا ليجع عنه فهو لثالث لا يلزمه شئ وبطلت
الوصية فكذا اذا أقرزه وصيه الذي قام مقامه ولا يبي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب
تنفيذها ما بقي محلها واذا لم يبق بطلت لقوات محلها ولا يبي خليفة ان القسمة لا تراد لذاتها بل
للمقصودها وهو تأدية الحج فلم تعتبر دونه ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة الى
القاضي فقسمة الموصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الوارث الوصى
له قبل القبول تصير الوصية ميراثا لورثته والقاضي نصب ناظر الاسماء في حق الموتى
والغيب ومن النظر اقرارا نصيب الغائب وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقد
هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل ومن أوصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على
المساكين فباعه الوصى وقبض الثمن فضا في يده فاستحق العبد ضمن الوصى ويرجع فيما
ترك الميت لانه عامل له فيرجع عليه كالوكيل وكان أبو حنيفة يقول لا يرجع لانه ضمن
بقبضه ثم يرجع الى ما ذكرناه ويرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث واذا كانت
التركة قد هلكت أو لم يكن بها وفالم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين آخر واذا تولى
القاضي أو أمينه البيع لاهله عليه لان في الزامها القاضي تهطيل القضاء اذ يتعاضى عن
تقلا هذه الامانة - انرا عن لزوم الغرامة فتعطل مصلحة العامة زامينه سفير عنه كالرسول
ولا كذلك الوصى وان قسم الوصى الميراث فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن
فهو لثالث واستحق العبد يرجع في مال الصغير لانه عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته
لان تقاض القسمة باستحقاق ما اصابه من الهداية القاضي اذا عزل الثلث للوصية
للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين ولو أعطى الثلث للورثة
أو للمساكين وهلك الباقي يهلك من مال صاحبه خاصة هذه في السير من قاضي خان وفي
الفصولين أوصى اليه بان يبيع عنه هذا ويتصدق بثمنه على الفقراء ففعل ثم استحق القن

ورجع ثمنه على الوصى يرجع الوصى على ما تصدق عليه لافي مال اليتيم وقد نقله عن المنتقى
 وفي الوجيز من الاستحقاق الاب والوصى يرجعان بضمهم في مال الميت كما يرجع
 الوكيل به على الموكل انتهى ١١ الوصى اذا اقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليتيم وأنكر
 البيع أو قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون الزام اليتيم شيئا هذا في الوكالة
 من الخلاصة ١٢ ولو باع الاب أو الوصى مال الصبي من غريم نفسه تقع المقاصة ويضمنه
 للصبي عندهما وعند أبي يوسف لا تقع المقاصة والعبد الموصى بخدمة نفسه اذا أنفقه الورثة
 ضمنوا قيمته ليشتري بها عبد يقوم مقامه في الرهن من الهداية ١٣ رجل أوصى الى رجلين
 قال أبو حنيفة ومحمد لا ينفرد أحدهما بالوصية بالتصرف ولا ينفد تصرفه الا باذن الآخر الا في
 أشياء فان أحدهما ينفرد بهما منها اتجهت من الميت وتكفيته وقضاء دين الميت اذا كانت التركة
 من جنس الدين وتنفيذ ذوصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة
 ورد الودائع والمغصوب ولا ينفرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك
 من باب الامانة وينفرد أحدهما بالخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم وينفرد
 بقبول الهبة للصغير وبقبض ما يكال ويوزن وباجارة اليتيم لعجل يتعلمه وينفرد أيضا ببيع
 ما يحشى عليه التوى والتلف كالفواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يصدق عنه بكذا
 وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف
 ينفرد وان عين الفقير ينفرد به أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ
 للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف ينفرد وان
 عين المسكين ينفرد أحدهما عند الكل وهنا ثلاث مسائل هذه احداها والثانية رجلان
 ادعيا صغيرا ادعى كل واحد منهما انه ابنه من أمة مشتركة بينهم ما فانه ثبت نسبهما فان
 كان لهذا الولد مال ورثه من أخ له من أمه أو وهبه له أخوه لا ينفرد أحدهما بالتصرف في ذلك
 المال عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ينفرد والثالثة لقبط ادعاه رجلان كل واحد
 منهما ادعى انه ابنه فانه يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد
 أحدهما بالتصرف وعند أبي يوسف ينفرد وهذا اذا أوصى اليهما جلة في كلام واحد فان
 أوصى الى أحدهما ثم أوصى الى الآخر قال شمس الأعة الخواني اختلف المشايخ فيه قال
 بعضهم ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد على كل حال وبه أخذ شمس
 الأئمة السرخسي ١٤ وجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر
 وصيا في نوع آخر بان قال لأحدهما جعلت وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال للآخر
 جعلت وصيا في القيام بأمر مالي أو جعل أحدهما وصيا بأمر هذا الولد في نصيبه وجعل
 الآخر وصيا في نصيب ولد آخر معه أو قال أوصيت الى فلان بقضاء ديني ولم أوص اليه
 في غير ذلك وقال أوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في
 الأنواع عند أبي حنيفة وأبي يوسف كأنه أوصى اليهما وعند محمد كل واحد منهما

وصى فيما أوصى إليه لا يدخل إلا آخره **و** كذا الوأوصى بغيرائه في بلد كذا إلى رجل
وبغيرائه في بلدة أخرى إلى آخر وقال الشيخ محمد بن الفضل إذا جعل الرجل رجلاً وصياً على
ابنه وجعل آخر وصياً على ابنته أو جعل أحدهما وصياً في ماله الحاضر وجعل الآخر وصياً في
ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصياً فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر
على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى
على قول أبي حنيفة ولو أن رجلاً أوصى إلى رجلين فأت أحدهما على قول أبي حنيفة ومحمد
لا ينفرد الحى بالتصرف في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي أن رأى القاضي أن يجعل له وصياً
وحده ويطلق التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلاً آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي
يوسف ينفرد الحى بالتصرف كما في حالة الحياة وعن أبي حنيفة في رواية وهو قول ابن أبي
ليسلى ليس للقاضي أن يجعل الحى وصياً وحده ولو فعل لا ينفذ تصرف الحى بإطلاق القاضي
وهنا ثلاث مسائل أحدها هذه والثانية إذا أوصى إلى رجلين وقبل أحدهما الوصية
ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل موت الموصى ولم يقبل الآخر أو مات أحدهما قبل
موت الموصى وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف
ينفرد والثالثة إذا أوصى إلى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار أن شاء ضم إليه
وصياً آخر واستبدل القاضي ثم العدل لا ينفرد بالتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف أنه يتصرف **ف** رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالاً
ورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب فإن القاضي يقبل بينة
هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فيصير الحاضر خصماً مع
الغائب فصار وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد ما لم يحضر
الافى الاشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين **ف** رجل أوصى إلى رجلين ليس لأحدهما أن
يشترى من صاحبه شيئاً من مال اليتيم إلا بشرط أن الوصى مأمر بالتصرف على وجه النظر ولو
تصرف أحدهما على وجه النظر بتضرره الآخر ولا يقتضيه مال اليتيم لما قلنا **ف** يتمان
لكل واحد منهما وصى أقدم الوصيان مالهما لا تجوز فسخهما كما لا يجوز بيع أحد الوصيين
المال من الموصى الآخر **ف** رجل أوصى إلى رجلين ومات فجاء رجل وأدعى ديناً على الميت
فقتضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما بضعفان
مادفع إلى المدعى لقرءاءة الميت ولو شهد له أولاً ثم أمرهما القاضي بإداء الدين فقبضاً دينه
لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما ما قبل الدفع ولا
تقبل بعد الدفع **ف** وصى الميت إذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لأحد وإن
قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامناً لقرءاءة الميت وإن قضى بأمر القاضي دين
البعض لا يضمن والقرءاءة لا تشارك الأول فيما قبض **ف** رجل أوصى إلى رجلين فأت أحدهما
الوصيين وأوصى إلى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما الوصى تصرف باذن

صاحبه في حياتهما جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز والعصم هو الاول **❦** رجل أوصى
الى رجلين فمات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الدائع من منزل الميت بغير أمر
صاحبه أو قبضها أحد الورثة بدون أمر الوصيين أو بدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده
لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده
لا ضمان شيئا ولو قبض أحد الورثة ضمن حصه أصحابه من الميراث الا أن يكون في موضع
يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استعسانا ولو كان على الميت دين محيط وله عسدا انسان
وديعه فذفع المستودع الوديعة الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان
شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كاختذ المال من منزل الميت ولو كان
مال الميت في يد غاصب فان أحد الوصيين لا يملك الاخذ من المودع والغاصب الا ان في
الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة والقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة
وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع **❦** وصيان استأجر أحدهما جالين لخل الجنازة
الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر ذلك بعض الورثة بحضور الوصيين وهما ساكتان
جاز ذلك ويكون من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالصدق
بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنازة ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر لو كانت
الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للاستئجار امتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى
أحد الوصيين حنطة فصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه آخذ في هذا بقول
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطق اذا كان في التركة كسوة وطعام ودفع ذلك
أحد الوصيين الى اليتيم جاز فان لم يكن فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما
الا بأمر الآخر **❦** ولو ان ميتا أوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجده المشتري بالعبد عيبا
فرده على الوصيين كان لاحدهما ان يرد الثمن وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري
ولا أحد الوصيين أن يودع ماصار في يده من تركه الميت ولو ان الميت أوصى بشراء عبد
وبالاعتاق فأخذ الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعدما اشتريا كان لاحدهما أن يعتق **❦** رجل
أوصى لرجل وقال له اعمل برأى فلان فهو على وجهين أحدهما أن يقول اعمل برأى فلان
والثاني أن يقول لا تعمل الا برأى فلان واختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين الوصى
هو المخاطب وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيان كأنه أوصى اليهما وقال بعضهم
في قوله اعمل برأى فلان الوصى هو المخاطب وفي قوله لا تعمل الا برأى فلان هما وصيان
واختار الفقيه أبو الليث هذا القول فقال وهو أشبه بقول أصحابنا فهم قالوا اذا وكل الرجل
غيره بالمبيع فقال بعه بشهود فباع بغير شهود جاز ولو قال لا تبعه الا بشهود ولا تبعه الا بمحض
فلان فباع بغير شهود بغير محضر فلان لا يجوز كذا هذا وكذا الوصى الى رجل وقال له اعمل
بعلم فلان فله ان يعمل بدون علمه ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان
والقنوى على هذا القول **❦** رجل أوصى الى رجل وجعل عليه مشرفا عليه ذكر الناطق

انهم اوصيانا كانه قال جعلتكم اوصيين فلا ينفرد أحدهما الا بما ينفرد أحد الوصيين وقال
 الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصى أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا وغرة
 كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه هذه الجملة من قاضى خان وصى القاضى
 كوصى الميت الا فى مسائل (الاولى) لوصى الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا
 كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لهما واما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه
 كالوكيل وهو لا يعقل لنفسه كذا فى شرح المجمع (الثانية) اذا خص القاضى وصيه تخصص
 بخلاف وصى الميت كالمير (الثالثة) اذا باع ممن لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت
 وهما فى الخلاصة وذكر فى تلخيص الجامع استواءهما فى رواية فى الاولى (الرابعة) لوصى الميت
 ان يؤجر الصغير لطياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى القاضى كذا فى القنية
 (الخامسة) ليس للقاضى ان يعزل وصى الميت العدل الكافى وله عزل وصى القاضى كفى
 القنية خلافا لما فى البيهية (السادسة) لا يملك وصى القاضى القبض الا باذن مبتدأ من
 القاضى بعد الايصاء بخلاف وصى الميت كذا فى الخلاصة من المحاضر والمجالات
 (السابعة) يعمل نهي القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي الميت كفى البرازية
 وهى راجعة الى قبول التخصيص وعدمه (الثامنة) وصى القاضى اذا جعل وصيا عند موته
 لا يصير الثانى وصيا بخلاف وصى الميت كذا فى البيهية قلت ونقلناه عن قاضى خان ايضا فيما
 مر وفى الخزانة وصى وصى القاضى كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل
 التوفيق هذه الجملة من الاشياء وذكر شمس الاعنة الحلوانى فى شرح ادب القاضى اذا
 نصب القاضى وصيا لليتيم الذى لا أب له كان وصى القاضى بمنزلة وصى الأب اذا جعله
 القاضى وصيا عاما فى الأنواع كلها فان جعله وصيا فى نوع واحد كان وصيا فى ذلك النوع خاصة
 بخلاف وصى الأب فانه لا يقبل التخصيص اذا أوصى الى رجل فى نوع كان وصيا فى الأنواع
 كلها وصى الأب اذا باع شيئا من التركة فهو على وجهين أحدهما ان لا يكون على الميت دين
 ولا أوصى هو بوصية الثانى ان يكون على الميت دين أو وصى بوصيه فى الوجه الاول قال
 فى الكتاب لوصى ان يبيع كل شئ من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة
 صغارا اما يبيع ماسوى العقار فلا ن ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن
 له ليسرو يبيع العقار ايضا فى جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الاعنة الحلوانى مقال فى
 الكتاب قول الساف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصى بيع العقار الا بشرائط أن يرغب
 انسان فى شرائها بضعف قيمتها أو يحتاج الصغير الى غناها لنفسه أو يكون على الميت دين
 لا وفاء له الا بشئ أو يكون فى التركة وصية مرسلة يحتاج فى تنفيذها الى غن العقار أو يكون
 يبيع العقار خيرا لليتيم بأن كان خراجها ومؤتمرا برعى غلاتها أركان العقار حائونا أو دارا
 يريد ان ينقض ويتداخى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كانت
 فى التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوى العقار

حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة أو بفن يسير ولا يجوز بيع الوصي بفن فاحش لا يتغابن الناس
في مثله الا في مسألة للوصي ان يبيع باقل من ثمن المثل وهي ما اذا أوصى ببيع عبده من
فلان فلم يرض الموصى له بثمن المثل فله الحظ كما في الاشياء وكذا لو اشترى الوصي لليتيم لا يجوز
شراؤه بفن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغاراً فان كان الكل كباراً وهم حاضرون
لا يجوز بيع الوصى شيئاً من التركة الا بأمرهم فان كان الكبار غيباً لا يجوز بيع
الوصي العقار ويجوز بيع ماسوى العقار لان الوصى يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض
يكون من الحفظ اما العقار فهي محفوظة بنفسها الا ان تكون العقار بحال لم يملك الوصى
حينئذ يصير بمنزلة العروض وان كانت الورثة كباراً كلهم بعضهم غائب والباقي حاضرون فان
الوصي يملك بيع نصيب الغائب فيما سوى العقار لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في
نصيب الغائب فيما سوى العقار جاز بيعه في نصيب الحاضر أيضاً عند أبي حنيفة وعند
صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين فان كان عليه دين
يسد تغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين عروضاً كان أو عقاراً فان كان عليه
لا يسد تغرق التركة للوصي اليبيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك يبيع الباقي عند
أبي حنيفة وعندهما لا يملك وكذلك كان في التركة وصية من سلة فان الوصى يملك اليبيع بقدر
ما نفذ الوصية عند الكل واذا ملك يبيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة وعندهما
لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة
عروض فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة
فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي
حنيفة انه اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون
بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب ووصي الجد بمنزلة وصي
الجد ووصي وصي القاضى يكون بمنزلة وصي القاضى اذا كان عاملاً أو وصي الام ووصي الاخ
اذا ماتت الام وترك ابن صغيراً أو وصت الى رجل أو مات الرجل وترك أخاً صغيراً أو وصى
الى رجل يجوز بيع هذا الوصى فيما سوى العقار من تركته الميت ولا يملك بيع العقار لانه
لا يملك الا الحفظ وبيع ماسوى العقار من الحفظ ولا يجوز لهذا الوصى ان يشتري شيئاً للصغير
الا اطعام والكسوة لان ذلك من جلة حفظ الصغير من قاضى خان وصي الاخ والام والم
لهم بيع المنقول وغيره للدين والباقي لليتيم ثم لو كان له أب حاضر أو وصيه أو وصي وصيه أو
أب الاب فليس لوصي الام تصرف فيما تركته الام ولو لم يكن أحد منهم فله الحفظ وبيع
المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا شراء ما لا بد منه من
نفقة أو كسوة وما ملكت اليتيم من مال غير تركته أمه فليس لوصي أمه التصرف فيه منقولا
أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين كقوى الوصيين في أضعف الحالين
وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والم أقوى الحالين حال صغر الورثة وأقوى الوصيين

وصى الاب والجد والقاضى وأضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام حال صغر الورثة
كوصى الاب فى حال كبر الورثة عند غيبة الورثة فلوصى ببيع منقوله لآعقاره كوصى الاب
حال كبرهم من الفصولين ١٠ واذا مات الوصى فاوصى الى رجل فان قال للذى أوصى اليه
جعلته وصيا فى مالى ومال الميت الاول يكون وصيا فى التركتين عندنا وان قال جعلته
وصيا فى تركتى فهو وصى فى التركتين عند أبى حنيفة وقال هو وصى فى تركته نفس الوصى
دون الوصى الاول من قاضى خان ١١ ولا يجوز للام ان تنصرف فى مال الابن هذه فى اللقيط
من الهداية ١٢ والاخ لا ولاية له فى المال ويملك قسمة الصداق ضرورة هذه فى القسمة
منها وفى القسمة دفعت أم اليتيم ثوره الى رجل يرضه بمجانا فهلك فى يده لم يضمن لان رياضة
ثوره نفع محض له انتهى ١٣ الوصى لو باع ممن لا تجوز شهادته له بمجاناة قلبه لم يجز ولو
يمثل قيمته جاز من الفصولين ١٤ الجدة الفاسدة من ذوى الارحام ليس كاب الاب ولا يملك
التصرف فى مال الصغير هذه فى الفرائض من الاشياء ١٥ رجل مات ولم يوص الى أحد فباع
امرأته دارا من تركته وكفنته بغير اذن سائر الورثة فالبيع فى نصيبها جائز ان لم يكن على
الميت دين محيط و بعد ذلك ينظر ان كفنت بكفن مثله ترجع فى مال الميت وان كفنته بأكثر
من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قال قائل انه اترجع بقدر كفن
المثل فله وجه وكفن المثل ثبابة لزوج العيدين وما يوافق هذا من الخلاصة ١٦ اذا مات
الرجل وترك أولادا صغارا وأبا ولم يوص الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى فى حفظ التركة
والتصرف فيها أى تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب جد الصغير لا يعاين
بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير وهو الذى يعقل البيع والشراء
فتصرف الابن وركبته الديون ثم مات الابن وترك أبا فان الاب لا يعاين التصرف فى تركته
لقضاء الدين ١٧ وصى الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين محيط جاز بيعه عند أبى
حنيفة رحمه الله ولا يجوز عندهما وان لم يكن فى التركة دين ولكن فى الورثة صغير فباع
الوصى كل التركة بنفسه فى قول أبى حنيفة فرق أبو حنيفة رحمه الله بين الوصى وأب
الميت لو وصى الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأب الميت وهو جد الاولاد
الصغار ليس له ان يبيع التركة لاجل قضاء الدين على الاولاد الصغار ولوله قال شمس الأئمة
الحلواني هذه قاعدة تحفظ من الحصاص وأما محمد رحمه الله أقام الجدة مقام الاب قال فى
الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب
أولى ثم ثم الى ان قال فوصى الجد ثم وصى القاضى قال شمس الأئمة الحلواني بقول الحصاص
يفتى ١٨ صغير ورث مالا وله أب مسرف ومبذر مستحق للعجز على قول من يجوز الحجر لا تثبت
الولاية فى المال للاب ١٩ اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد بلوغه فاشهد اليتيم على نفسه أنه
قبض منه جميع تركته والده ولم يبق له عنده من قليل ولا كثيرا لاستوفاه ثم ادعى فى يد الوصى
شيأ وقال هو من تركته والذى أقام البينة قبلت بيته ٢٠ رجل اشترى لنفسه من مال ولده

الصغير جازو يصير قابضاً وعن محمد أنه لا يصير قابضاً بهذا القدر إلا أن يشتري لابنه شيئاً بمال
الصغير عليه وأجبعوا على أن الأب لو وهب لابنه الصغير شيئاً وقال قبضت هذا الابن فإنه
يصير قابضاً لابنه من قاضي خان رحمته لو كان للصغير دين على أبيه فأنتقم عليه لا يبرأ قضاء إلا
إذا شهد فقال شريت لولدي لأقضى عنه من دين له على والمديون لم يصدق في الأداء وكذا لو
ألبسه من ثوبه أو أطعمه من خبزه من دين له عليه رحمته يجوز للأب شراء مال طفله لنفسه بيسير
غبن لا فاحش ولم يجوز للوصي ولو بمثل قيمته ولو باكثر جاز خلافاً للمحمد ويصح للأب بيع ماله من
ابنه لو لم يضر ولم يجوز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه إذا الجواز من القاضي على وجه الحكم
ولا يجوز حكمه لنفسه وروى عن عثمان رضي الله عنه أنه رأى ابلاً من الصدقة فأعجبته
فأقامها في السوق فأخذها باقضى ثمن بالغ فعاب عليه عبد الرحمن وقال هل رأيت عمر صنع من
ذلك شيئاً وكان هذا أول أمر عيب على عثمان وقيمة ل عدم جواز بيع القاضي مال اليتيم من
نفسه محمول على قول محمد وأما على قول أبي حنيفة فيمنع أن يجوز ذلك في موضع من المنتقى
أن يبيع القاضي مال اليتيم لنفسه ككثير الوصى لنفسه حتى لو رفع إلى قاض آخر نظر فلو خيرا
أجازه وكذا لا يجوز بيع القاضي ماله من يتيمة وكذا تزويج اليتيمة من نفسه أو من ابنة لا يجوز
بخلاف ما شراه من وصيه أو باعته من اليتيم وقبل وصيه فإنه يجوز ولو وصيا من جهة هذا
القاضي وفي الزيارات يجوز بيع القاضي مال أحد اليتيمين من الآخر لا يبيع الوصي
بالإجماع وفي فتاوى رشيد الدين جاز للأب للقاضي بيع مال أحد الصغيرين من الآخر
رحمته يبيع الأب مال طفله من الأجنبي على ثلاثة أوجه فإن الأب إما عدل أو مستورا الحال أو
فاسق تجازي الأولين فلا يس له نقضه بعد بلوغه إذ للأب شفقة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر
فكان هذا البيع نظراً في الوجه الثالث لم يجوز بيع عقاره فله نقضه وفيما يجوز له بيعه لو قال
الأب بعد بلوغه ضاع عنه أو أنفقته عليه وذلك نفقة مثله في تلك المدة صدق رحمته الأم لو باعت
مال صبيها أو متاع زوجها بعد موته وزعمت أنها وصيته ولزوجها صغار ثم قالت لم أكن وصية لم
تصدق على المشتري ويوقف بيدها إلى بلوغ الصغار فبعدمه لوصدقوها أنها وصية جاز بيعها رالا
بطل ولو مرقن المشتري أرضاً شراها إلا يرجع على المرأة بشئ ولو ادعى الصبي قبل بلوغه
أنها لم تكن وصية لم يسمع (٣) لو ما ذونا في التجارة فلو عجز عن استرداد الأرض تضمن المرأة على
الرواية التي تضمن الغاصب قيمة العقار ببيع وتسلم ولو باع الأب ماله من ولده لا يصير قابضاً
لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة هلك على الولد ولو شري ماله ولده
لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيفية الأولاد وبأخذ الثمن حتى يرد على الأب يتم
البيع بقوله بعته هذا بكذا من ولدي ولا يحتاج إلى قوله قبضت وكذا الشراء ولو وصيا لم
يجوز في الوجهين ما نقل قبلت رحمته وصى أو أب باع مال صبي من أجنبي فبلغ حقوق العقد ترجع
إلى العاقد وكذا لو شراه الأب لنفسه فبلغ ترجع العهدة من قبل الولد إلى أبيه من الفصولين

(٣) قوله ولم يسمع الذي في جامع الفصولين يسمع بدون لم يخرز اهـ معصمه

وصى اخذ ارض اليتيم من ارضه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان شرط البذر على
اليتيم لا يجوز لان الوصى يصير مؤاجرا نفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول أبي حنيفة الا
أن يكون خيرا لليتيم وان كان البذر من الوصى كانت من ارضه وعند أبي حنيفة المزارعة
فاسدة ولو زرع الوصى بذرا لليتيم وأشهد عند زرعه انه استقرض بذره واسـ تأجر الارض
لنفسه فلو خير اليتيم جعلت الاجرة ومثل البذر له والزرع للوصى ولو كان الزرع خيرا جعل
الزرع لليتيم ولو استقرض بذره وزرعه في أرض نفسه فالزرع للوصى وصدق انه زرع لنفسه
وكذا لو زرع بذره لنفسه في أرض اليتيم أما لو زرع بذرا لليتيم في أرض اليتيم فلو فيه ربح لم يصدق
انه زرع لنفسه ولا يضمن الوصى يخلط ماله بمال اليتيم وله ان يخلط طعامه بطعامه وبأكل
بالمعروف من الفصولين وفيه أيضا بعد ثلاثة أوراق ولا يضمن الوصى بموته بجهـ لا ولو خلط
بماله فضاخ ضمن وقبل لا يضمن ومشي عليه في الاشباه حيث قال والوصى اذا خلط مال اليتيم
بماله فضاخ لا يضمن انتهى وكذا القاضى اذا خلط مال الصـ بغيره لا يضمن كافي العمادية
ذكره في مشتمل الهداية ليس الوصى الا يتام ان يخلط ما ورثه من مورث واحد أو أكثر
لا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو
الخطيبة والضيافات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيرها من مال اليتيمة واليتيم مما
هو متعارف وان كان له منها بدـ لو خلط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز ان
كان خيرا لليتيم اذن القاضى فيه أولم يأذن ولو وصى الا يتام ان يخلط نفقتهم فنفقة عليهم جملة
اذا كان ذلك أنفع لهم اتحد مورثهم أو اختلف وصى ينفق على الصبي من مرقته وخبره
حتى باغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفقه عليه ايرجع عليه وصى أنفق من
مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق أبالم
يرجع وفي المحيط في الوصى اختلف استدان الوصى على الصبي باذن الحاكم ولم يكن له مال فله
ان يرجع عليه اذا صار له مال والدائن يرجع على الوصى وكذا الاستقراض له وان لم يكن باذن
الحاكم في يد الأب تركه أم الصغير ادعى الأب بعد بلوغ الصغير انه أنفق عليه نصيبه في صغره
لا يصدق الا اذا كان أشهد أب أو وصى قال بعد بلوغ الصغير اني بنت أرضه وأنفقت ثمنها
عليه قال الديري صدق في الهلاك وبه أخذ أبو ذر والشيخ الباقى يصدق قوله بنت داره أو
القاضى اذا لولـ له أنفق مهر زوجته على أولاده الصغار بعد موتها لا يصدق الابيمنة
أنفق الوارث الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضى لا يصدق أبو حامد
يصدق في نفقة مثله ولا يحتاج فيه الى اذن القاضى قال رحمه الله والمختار ما في وصايا المحيط
ابن جماعة من محمدات عن ابنين كبير وصغير وألف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسمائة
منها نفقة مثله فهو متطوع في ذلك اذا لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما أو ثوبا فاطعمه الكبير
الصغير أو ألبسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان وعن أبي يوسف مات وترك طعاما
ودقيقا وممنا والورثة صغار وفيهم امرأة استحسن ان يأكلوا ذلك بينهم ويأخذ الكبير حصته

وما نفق المكبر على أنفسهم وعلى الصغار بغير أمر القاضى أو الوصى فهو أحصاه الصغار
قال رضى الله عنه والمختار للفتوى ما مر عن محمد بن القنية رحمته الله لا يضمن الوصى ما نفق على
وليمة ختان اليتيم إذا كان متعارفا لا يسرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضى وقيل يضمن
مطلقا كذا فى غصب اليتيم رحمته الله لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه وان كان
منصوبه كفى ببوع القنية رحمته الله للوصى اطلاق غريم الميت من الحبس ان كان معسرا لان
كان موسرا من الاشياء رحمته الله استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم يخرج من الوصاية ويجعل غيره
وصيا فيدفع الضمان اليه ثم يقبضه منه الوصى وعن أبي نصر الدبوسى اذا باع وصى القاضى
ميرا ثا لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصى ينفق على اليتيم ويطعمه مع
سائر عياله على قدر الدين لليتيم عليه قال هذا كبيرة لا تحل له استهلاك مال اليتيم ولا يسقط عنه
الدين بهذا الطعام وعن محمد اذا أخذ الوصى مال اليتيم وأنفقه فى حاجة نفسه ثم وضع مثل
ذلك لليتيم لا يبرأ الا أن يكبر اليتيم فيدفع اليه المال وعن ابن مقاتل لا يجوز للوصى ان يقبض
ذلك من مال اليتيم فاذا اراد ان يبرأ اشترى لليتيم ما يجوز شرأه لليتيم ثم يقول للشهود كان
لليتيم على كذا فاني أنا اشترى هذا المال له فيصير قصاصا ويرأى من الذين وقال بعضهم
لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى فيخبره بما فعله فيضمنه القاضى فيئذ يبرأ فان لم يجد قاضيا أو
يتخاف من القاضى على المال فيئذ يشترى طعاما أو شيئا لليتيم من مال نفسه رحمته الله رجل أوصى
الى رجلين ان يشترىا له من ثلث ماله عبدا بكذا درهما ولا حد الوصيين عبدا قيمته أكثر مما
سمى الميت الوصى فاراد أحد الوصيين ان يشترى هذا العبد بما مسمى الوصى قال أبو القاسم
ان كان الوصى فوض الامر الى كل واحد منهم ما جاز شرا هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل
ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجني وسلمه اليه ثم يشترىان جميعا للميت فهذا أصوب
رحمته الله وصى باع من تركه الميت لا نفاد وصية الميت فجعل المشتري الشراء خلفه الوصى خلف
والوصى يعلم انه كان كافيا عينه فان انقضى يقول للوصى ان كنت صادقا فقد فسخت
البيع بينكما فيجوز ذلك وان كان تعلقا بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصى لو عزم
على ترك الخصومة كان فسخها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصى كالتقايلا حقيقة واذا فسخ
القاضى لم تكن الاقالة فلا يلزم الوصى رحمته الله امرأة قالت لزوجها فى مرض موته الى من تسلم أولادى
فقال الزوج اليك وأسلمك الى الله تعالى قال نصير تصير المرأة وصيا للأولاد رحمته الله وصى شهد
عنده عدلان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان الجرجاني انه قال يبيع
الوصى ان يدفع اليه المال وان خاف الوصى الضمان على نفسه وسعه ان لا يعطيه قبل ان
كان مال المدعى جارية يعينها يعلم الوصى انها للمدعى وان الميت كان غصبها منه فان الوصى
يدفعها الى المدعى صوب منه لانه لو منع يصير غاصبا ضامنا من قاضى خان رحمته الله الوارث اذا تصدق
بالثلث الوصى به لافقرا وهناك وصى لم يجز يأخذ الوصى الثلث مرة أخرى ويتصدق به كما
فى القنية ذكره فى الاشياء رحمته الله لو اتخذ أحد الورثة دعوة من التركة حال غيبة الآخرين وأكله

الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا ضمان ما أنفاهم ذلك ألا ترى ان من أنفاه
مال انسان ثم قال المالك رضيتم بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ منه ❦ أحد ورثة الميت اذا
استوفى من المديون حصته وهلك في يده فلو ورثة الآخرين ان يضموا حصته ثم لان لهم حق
المشاركة معه قيل اذ ليس القبض باذن الشرع قلنا لا يضم بالقبض وانما يضم بالاستهلاك
كذا قال القاعدى وفيه نظر لانه قال في الوضع هلك ولم يقل استهلك فلا يصح الجواب من
أوائل كتاب الدعوى من البرازية وفي الخلاصة مديون الميت اذا دفع الدين الى وصى الميت
يبرأ ولو دفع الى بعض ورثة الميت يبرأ بحصته انتهى ❦ أو وصى الى وارثه ان يصرف ثلث ماله
الى المساكين وأمواله عقار فله ان يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الاعيان لنفسه ولو
أوصى بمائة لرجل بعينه فباعه الوصى شيئا من مال اليتيم بمائة أو صالحة على ثوب قليل
القيمة أو مثله أجاز ولو حط الموصى به البعض وأخذ البعض جاز ولو كانت الوصية للمساكين
بمائة فصالح الوصى ثلاثة منهم بم عشرة لم يجز قياسا وله ان يسترد العشرة وفي الاستحسان
يجوز لهم العشرة ويؤدى لهم الوصى تسعين الى المساكين ولو صالهم على ثوب قليل القيمة
لم يجزوله ان يأخذ الثوب منهم ❦ أو صت بثلث ماله الى مصارف معينة ونصبت وصايا وماتت
وراثتها غائب فليس للوصى ان يخرج الثلث الى مصارفه الا في المكمل والموزون من القيمة
❦ أو وصى الى مساكين الكوفة فصرفه الوصى الى غيرهم يضمن كذا في البرازية ذكره في
مشغل الهداية ❦ الاب اذا كان محتاجا لابس ان يأكل من مال الصغير على قدر حاجته
ولا يكون مضروبا والوصى ليس له ذلك وان كان محتاجا الا اذا كانت له أجرة في ذلك فيأكل
قدر آخرته من الفصولين ❦ القاضى اذا نصب وصيا في تركته أيتام والتركة ليست في ولايته
أو كانت التركة في ولايته واليتام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض
لم يكن في ولايته قال شمس الأغة الخوانى بصح النصب على كل حال ويصير الوصى وصيا في
جميع التركة أيتاما كانت التركة ولا يشترط كون التركة في ولايته وكان ركن الاسلام السعدى
يقول ما كان ابتداء التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما لا فلا قبل يشترط لصحة النصب كون
اليتيم في ولايته ولا يشترط كون التركة في ولايته قال ورأيت بعض المشايخ رحمهم الله يقول ان
القاضى اذا نصب وصيا في تركته ليست في ولايته لا يجوز وهو فتوى مشايخ مرو ❦ الغريم اذا
أثبت الدين على أحد الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى بالحصص وليس له ولاية يبيع نصيب
غيره بل يقضى الدين لان ذلك ملك الوارث الآخر ❦ ادعى على الميت ديننا والورثة الكبار غيب
والصبي حاضر ينصب القاضى عن الصغير وكلا يدعى عليه واذا قضى على الوكيل يكون
قضاء على جميع الورثة غير أن الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب
الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث واذا كان على الميت
دين فرهن الوصى بعض التركة عند بعض الغرما وأنفق على الصغير لا يرجع عليه بهد
البائع ❦ رجل استباع مال اليتيم من الوصى بالف وأخر بالف ومائة ولكن الاول أملا من

الثاني يبيعه من الاول وكذلك استأجر رجل مال اليتيم بثمانية والاخر يستاجر بعشرة
والاول املأ يؤجر من الاول اذا كان للصغير دين فصالح أبوه أو وصيه على بعض وحط عنه
ان كان الدين وجب بمقالة الاب أو الوصي يصح الخط عند أبي خنيفة ويحمد ويضمن كالوكيل
اذا أبرأ الثمن على المشتري وان لم يكن بمقاتته لا يصح لانه متبرع والقاضي اذا أخذ دين اليتيم
فان لم يكن الوصي تولى العقد لا يجوز تأخيرها وان كان قد تولاها يجوز عند أبي خنيفة ويضمن
الوصي اذا باع شيئا بأكثر من قيمته ثم أقال البيع لا يصح اذا اشترى الوصي شيئا للصغير ثم
قال ينظر ان كان ينظر لليتيم جاز والا فلا رجل أمر بان يتصدق بالف درهم فتصدق الوصي
بقيمتها من الدنيا ليس له ذلك وكذلك الوصي ان يتصدق عنه به اذا التوب ليس للوصي ان
يسمكه للورثة ويتصدق بقيمته ولو أوصى به هذا التوب كان للوصي ان يبيعه ويتصدق بثمنه
كذا في مشتمل الهداية تفلا من الفصول العمادية لا يصير الاب غاصبا بأخذ مال ولده وله
أخذه بغير شيء لو محتاجا والا فلا أخذه لحفظه فلا يضمن الا اذا آتلفه بلا حاجة لو كان الاب
في ذلة وله مال فاحتاج الى طعام ولده أكله بقيمته لقوله عليه الصلاة والسلام الاب أحق
بمال ولده اذا احتاج اليه بالمعروف وله ان يتناوله بغير شيء وقصير او لا بقيمته لا ينبغي
للقاضي ان يبيع عقارا مفسدودا مالا يفسدسرعالا في النفقة ولا في غيره وله بيع سريع
الفساد وصر في غنمه الى نفقة الاقارب وأما بيعهم لفقيرهم فاجعوا على المنع في عقاره ولو
منه قولا غير جنس حقهم أجمعوا على منع غير الاب وصح للاب عند أبي خنيفة بيع منقول
ابنه الكبير الغائب للنفقة لا عندهما والام كسائر الاقارب في هذا وأجمعوا على ان للاب
بيع عقار الصغير في نفقة نفسه وذكر في شرح الطحاوي ان يبيع الزيادة على النفقة من
منقول ابنه الكبير الغائب لا يجوز عند أبي خنيفة أيضا والاب يملك بيعه لدين سوى
النفقة كذا في الفصولين وفي الهداية من النفقات لا يملك الاب البيع في دين له سوى
النفقة وكذا الام لا يملك في النفقة ولا ولاية لغير الاب من الاقارب أصلا في التصرف في
حالة الصغير ولا في ماله للحفظ حالة الكبر وان كان للاب الغائب مال في يده أو نفقا منه
لم يضمننا وان كان في يد أجنبي فاتفق عليه ما بغير اذن القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على
القابض انتهى وصى الميت اذا أراد قضاء ديون الميت من التركة ويحاف ان يظهر غريم
آخر فيضمن نصيبه فان التركة اذا كانت من جنس حق الغريم الذي يظهر يضمن قدر
ما يصيب هذا الغريم الذي يظهر ولو كانت التركة عروضا وباع الوصي من الاجنبي وأخذ
الثمن وأخذ دين الغرماء كذلك يكون فالخيلة في ذلك ان يبيع من الغرماء شيئا من التركة
بدونهم اذا كانت التركة عروضا حتى لو ظهر غريم آخر لا يضمن الوصي للوارث ان يخصم
غرماء الميت بالدين اذا كان للميت عليه دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له
ان يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصى أو لم يكن وان
كان على الميت دين يخصم ولا يقبض بل يقبض الوصي واذا أدى مديون الميت الى وصي

الميت يير أصلاً ولولم يكن وصى فدفن الى بعض الورثة يير أعن نصيبه خاصة روى
 هشام عن محمد انه قال قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف
 درهم وعلى الميت دين ألف فقضى المسكاتب للغريم قضاء عماله على مولاه بغير أمر الوصى في
 القياس باطل وان لا يعتق المسكاتب حتى يعتقه القاضى لكننا ندع القياس ويعتق المسكاتب
 باداء المال للغريم ۞ الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين المحيط الا برضا الغرماء حتى لو باع
 لا ينفذ وكذا المولى لو حصر على العبد المأذون وعليه دين محبط ليس للمولى ان يبيع هذا العبد
 ولا ما في يده اغنيا يبيعه القاضى الوارث في التركة المستغرقة بالدين لو قضى للغرماء الدين فاذا
 قضى من مال آخر لا يصير متبرعاً بل تصير التركة مشغولة بدينه لا يملكها الوارث من الصغرى
 ۞ واذا باع الوصى عبداً من التركة بغير محض من الغرماء فهو جائز لانه قائم مقام الموصى ولو
 تولى حياً بنفسه يجوز بيعه بغير محض من الغرماء وان كان في مرض موته فكذلك اذا اتى له من
 قام مقامه كفى الهداية وفي الوجهين عن المشتق للوصى ان يتصرف في مال الميت بدون رضا
 الغرماء انتهى ۞ اذا كان للميت ودبعة عند رجل فأمر الوصى المودع ان يقرضها أو يهبها أو
 يسلفها ففعل المودع ذلك فالضمان على المودع ولم يكن على الوصى ضمان كذا في العمادية
 ذكره في مشتمل الهداية ۞ وفي الفصولين اذا تاب الوصى فباع بعض الورثة بعض تركته بدين
 مورثه أو وصاياه فسد البيع لا الوأمر القاضى وهذا الوسم مستغرقة ولا نفذ تصرفه في حصته الا
 ان يكون المبيع بيتاً معيناً من الدار وما أشبهه ولو أخذ بعضهم عينا من التركة ليقتضى من ماله
 ديناً على مورثه ورضى به الباقيون لم يجز الا برضا غرمائه لو دينه مستغرقة ولا يجوز ان يكون من
 باقيهم بيعاً الا نصيباً منهم انتهى ۞ اقرار الوصى على الميت بدين أو عين أو وصية باطل ۞ صلح
 الوصى مع المدعى عليه على أقل من الحق لم يجز لو مفضى عليه أو مقر به أو له عليه بينة
 والاجاز وجاز صلحه مع المدعى لوله بينة أو علم القاضى ولم يفتش الغبن والا لا ۞ لوله دين ثابت
 فصالح أبوه أو وصيه صح لو يسير الغبن لا بفاحشه ولو كانت الورثة صغاراً أو كباراً ودعواهم
 في دار وصالح وصيهم يسير الغبن جاز عند أبي حنيفة في نصيب الكل وقال لا يجوز الا في نصيب
 الصغار ولو كانهم كباراً لم يجز صلحه الا اذا كانوا غيباً صريحاً في العروص لا في العفار ولو كانهم
 صغاراً فادعى رجل في دارهم وصالحه الوصى على مال جاز يسير الغبن لوله بينة والا لا ولم يذكر
 فيه ان البينة قامت عند القاضى أو عند الوصى فلو قامت عند القاضى فلا مريية في صحة صلحه
 ولو عند الوصى خاصة اختلف فيه وعن شدد لو ادعى على الميت ديناً وعرفه القاضى باقرار
 الميت أو بشهادة كان له ان يقضى دينه وعن خلف لو ثبت عنه باقراره فانه يقضى لا لو
 بشهادة وعن ابن أبان لا يقضى في الوجهين فكذلك انما يخرج على هذا الاختلاف بحسب
 الاقرار عند الوصى أو الشهادة ويؤيد قول خلف ما ذكر ان رجلاً اذا أقر عند رجل انى قد
 أخذت من أبيك شيئاً فلا ينه أخذ ذلك الشيء كالموعين ولو شهدوا عنه انه قد أخذ من أبيك
 ليس له أخذه مالم يقض القاضى وكذلك لو عاين الولى قتل رجلاً مورثه حل قتله لا لو شهدوا

عنده مالم يحكم به الحاكم كذا هذا ❦ ولم يجز صلح الأم على الصبي وكذا صلح الاخ والعمو وصى
 أم وأخ وعم لم يجز الا في المنقول اذ لهم ولاية الحفظ ويحتاج اليه المنقول لا العقار واما اب
 الاب فلا ولاية له مادام الاب حيا فموتته يحول اليه لو لم يكن للاب وصى فيصح صلحه كاب ولو
 احتال الوصى بماله صح لو املا ❦ لا لو مثله هذا اذا وجب بمداينة الميت فلو وجب بمداينة
 الوصى جاز الاحتيا لولو لم يكن املا من الاول ولو كان افلس صح احتياله اذا تولى العقد
 ويضمن عند أبي حنيفة واما اقالته فتصح لانها كشراء ❦ وفي فوائد صاحب المحيط شري
 له وصيه ثم اقال صح لو نظر له والا فلا ولا رواية فيه والرواية ان الاب لو اقال المبيع صح لو
 خير اذا اقاله نوع تجارة والاب بملكه هذه الجملة من الفصولين ❦ لو باع الوصى رقيق الميت
 المديون للغرماء وقبض الثمن فضا عنده أموات المبيع في يده فالمشتري يرجع بالثمن على
 الوصى ويرجع الوصى به على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصى لم
 يرجع الوصى بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء أمراء وبالمبيع بان قالوا بيع عبد فلان هذا
 فانه يرجع بالثمن عليهم الا ان يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع بالزيادة عن دينهم وكذلك
 لو قال الغرماء بع رقيق الميت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عليهم والورثة الكبار للغرماء في ذلك
 فيما اذا باع الوصى القن ولادين في التركة وان كانوا اصغارا لم يرجع عليهم في الاستحقاق بالثمن
 من الوجيز قال في الفصولين أمراء ببيعه أو لم يأمره ولو باعه القاضي للغرماء فضا عنه ثم
 استحق رجوع بثمنه على الغرماء ولو لم يأمره القاضي لانه اذا باع للغرماء فكان الغرماء ولو
 البيع بانفسهم وفيه مات ولم يترك الا قناباع وصيه بالأمر القاضي ثم استحق فضا عنه قال
 محمد لا يرجع على الغريم الا اذا قال له الغريم بعه واقض ولو كانا غريمين أحدهما غائب فخصر
 الحاضر فباعه الوصى رجوع بثمنه عليهم البيعه لهما وفيه لو باع وصيه فقه بأمر الغرماء ولا مال
 سواه وطلبوا دينهم واستعدوا على الوصى وقضاهم الثمن من دينهم ثم استحق من يد المشتري
 رجوع المشتري على الوصى وهو يرجع على الغرماء ولو استعدوا عليه الى القاضي فباع القن
 لدينهم بأمر القاضي ودفع ثمنه اليهم بأمر القاضي ثم استحق من يد المشتري رجوع المشتري بثمنه
 على الغرماء انتهى ❦ لو غصب الوصى عينا واستعمله في حاجة اليتم وهلك في يده ضمن
 الوصى ولو اغتصب عبد الرجل واستعمله في حاجة الصبي وهلك في يده ضمن قيمته لا يرجع
 بذلك من مال اليتم ❦ الوصى اذا استعار دابة ليحمل بها عملا من أعمال اليتم فعمل وجاوز
 الحد الذي ذكر حتى صار مخالفا وطبقت فالضمان في مال اليتم من الخلاصة وفي القنية
 استعار الوصى ثورا ليكرب أرض اليتم فكربها ولم يرد به بالليل حتى هلك فضمنه في مال
 الصغير لان المنفعة تعود اليه انتهى ❦ اذا اكبر الصغار وأرادوا ان يحاسبوا وصيهم ما أنفق
 عليهم لم ينظر واهل أنفق بالمعروف أم لا وطلبوا من القاضي ان يحاسبه كان للقاضي ان
 يأمره وكان لهم ان يطالبوه بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخروج
 وفيما أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين من جهة الميت أو من جهة القاضي والقول قول

الامين مع الميرين فيما جعل أمينا كذا في العمدية ذكره في المشغل وفي الفصلين عن
فوائد نظام الدين (٣) قاضي يكي راوصي كرد بر نارسيده وان وصي مال نارسيده را بروي
نقغه كرد و بعده وام كرد و بردى نقغه كرد از صبي بعد از بلوغ تواند طلب كردن
قال في وكذا الاب لو استقرض وأنفق على صبيه لا يرجع عليه بعد بلوغه لو أجنبي أنفق
على بعض الورثة فقال أنفق بامر الوصي وأقربه الوصي ولم يعلم ذلك إلا بقول الوصي بعد
ما أنفق قبل قول الوصي لو كان من أنفق عليه صغيرا انتهى وصي في يده ألف درهم
لاخوين فقال دفعت الى أحدهما نصيبه وكذبه المدفوع اليه فالباقى بينهما نصفان ولا
يضمن الوصي رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما أدركا طلبا ميرا منهم فقال الوصي جميع
تركة أبيكما ألف وقد أنفقت على واحد منكما خمسة مائة فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع
المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي بذلك في رواية عن أبي حنيفة
وقال أبو يوسف لا يرجع المنكر على المقر بشئ والقول قول الوصي لأنه مضمون في نصيب
المنكر من الوصية أقر الوصي أنه قبض جميع ما في منزل الميت وذلك مائة درهم وأقام
الورثة بينة أنه كان في منزله يوم مات ألف لم يلزم الوصي أكثر مما أقر به (٤) أقر الوصي أنه
قبض كل دين للميت على الناس فجاء غريم وقال دفعت اليك فالقول للوصي وكذلك لو قامت
بينة لم يغر الوصي منه شيئا أقر الوصي أنه استوفى جميع مال الميت ولم يسمه وسكت ثم قال
قبضت مائة وقال الغريم كان على ألف قبضتها فالقول للوصي مع عينه ولو أقر الوصي أنه
استوفى جميع ما عليه ثم قال مفصلا وهي مائة يسر الغريم ويضمن الوصي للورثة
تسعمائة بالحد ولو قال الوصي استوفيت جميع مال الميت وهي مائة موت ولا وقال الغريم
لا بل كان ألفا يلزمه تسعمائة ولا يصح القول الوصي أن جميع ما له عليه مائة بخلاف الطالب
إذا قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فلا شيء على الغريم لأن الطالب يملك الإبراء
والوصي لا يملك ولو وجب الدين بإدانة الوصي أو ببيعة مال الورثة فأقر أنه استوفى جميع ثمنه
وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن الغريم ولا الوصي
شيئا أقر الوصي أنه استوفى منه مائة وهي جميع الثمن فقال المشتري الثمن مائة وخمسون
فلا وصي قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع لنفسه لأنه أضاف الاستيفاء الى مائة فلا يكون
الخمسون الفضل داخل تحت البراءة وفي الأول أضاف الاستيفاء الى جميع ما عليه فدخل
الحكل تحت البراءة هذه الجملة في الإقرار من الوصية دفع الوصي جميع تركة الميت الى
وارثه وأشهد الوارث على نفسه أنه قبض جميع تركة والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير
الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي أنها من تركة والده ولم أقبضها قال في المنتقى أقبل

(٣) نصب القاضي وصيا على صبي فأنفق الوصي مال الصبي عليه وبعد نفاذ المال استقرض

وأنفقها أيضا هل له أن يطلب من الصبي بعد البلوغ قال لا اه

(٤) راجع الهندية فإنه فصل فيها تفصيل الأحكام وأحرر هذه المسائل بقدر ما شاها اه

بينته أقضى بهالة أرايت ان لو قال استوفيت جميع ما ترك والذى من دين على الناس وقبضت
 كله ثم ادعى على رجل ديناً لا يبه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين ۞ اذا مات الوصى مجهلاً
 فلا ضمان عليه وكذا القاضى اذا مات مجهلاً أموال اليتامى عنده من أودعها لا ضمان عليه
 اذا المودع غيره وللقاضى ولاية الايداع ولو وضع القاضى مال اليتيم في بينته ومات مجهلاً ضمن
 لانه مودع وكذا الاب اذا مات مجهلاً لا مال ابنة لا ضمان عليه وقيل يضمن من الفصولين
 ومعنى موته مجهلاً لان لا يبين حال الامانة ومعنى ضمانها صيرورتها ديناً في تركته كذا في
 الاشياء من الامانات ۞ الاب اذا أخرج منزل المصغر بدون أجر مثله لا يجوز ان يذلل له ولاية
 الحط هذه في دعوى الوقف من الفصولين ۞ رجل أوصى بان يحمل بعد موته الى موضع كذا
 ويدفن هناك ويبنى هناك رباط من ثلث ماله فمات قال أبو القاسم وصيته بالرباط جائزة
 ووصيته بالحلل باطلة ولو حله الوصى يضمن ما أنفق في الحل اذا حله بغير اذن الورثة وان حله
 باذن الوارث لا يضمن وكذا الوصى بعجارة قبر فوصيته باطلة وكذا لو أوصى ان يطيب قبره
 أو يضرب على قبره قبة كانت باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للمأتم بعد وفاته ويطعم للذين
 يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم
 عنده وللذى يحبى من مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذى لا تطول
 مساقته ولا مقامه فان فضل من الطعام شئ كثير يضمن الوصى وان كان قليلاً لا يضمن وعن
 الشيخ أبي بكر البلخي ان الايصاء باتخاذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام باطل ۞ وعن نصير
 رجل قال ادفعوا هذه الدراهم وهذه الثياب الى فلان ولم يقبل هي له ولا قال هي وصية له
 قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية ۞ لو قال لا وصى اشر عشرة أبواب وتصديقها
 فاشترى الوصى عشرة أبواب له ان يبيعها او يتصدق بثمنها وعن محمد لو أوصى بمسدة ألف
 درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلكت الاولى قبل ان يتصدق
 الوصى يضمن الورثة مثلاً وعنه أيضاً ولو أوصى بألف درهم يتصدق بها عنه فهلكت الالف
 بطلت الوصية ۞ رجل أوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان
 يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ أبو نصير يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رجل
 أوصى بان يتصدق على مساكين مكة أو على مساكين الري فتصدق على غير هذا المصنف
 ان كان الاخر حياً ضمن وروى الحسن عن أبي حنيفة اذا أوصى الرجل لمساكين الكوفة
 فصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حياة الامر وبين وفاته وعن أبي
 يوسف في النوادر اذا أوصى وقال تصدق على المرضى من الفقراء فتصدق على الاصحاء
 أو قال تصدق على النساء فتصدق على الشبان ضمن الوصى في جميع ذلك ولو قال تصدق بهذه
 العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد دفعه جاز ولو قال تصدق
 بها على مسكين واحد فاعطى عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم بن يوسف رجل أوصى لفقراء
 أهل بلخ قالوا فضل ان لا يتجاوز بلخ ولو أعطى فقراء كورة أخرى جاز ولو قال عشرة أيام

فتصدق في يوم جاز رجل أوصى بان يفرق ثلثمائة فقير حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق الوصى مائتي فقهين حنطة في حياة الوصى قال أبو نصر بغرم الوصى ما فرق في حياة الوصى ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وان لم يكن جاز أمرهم وان فرق يخرج عن الضمان قال رحمه الله وينبغي ان يصح أمر الكبار في حصصهم ولا يصح في حصص الصغار رجل أوصى بان يشتري بهذا الألف ضبيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضبيعة هل يشتري الوصى ضبيعة في موضع آخر قال أبو نصر ليس للوصى ان يصرف ذلك الى مائة المساكين فان لم يجد الضبيعة في ذلك الموضع يشتري ضبيعة في أقرب المواضع التي سمي ويجعله وقفا على ما سمي فان اتلف الوصى هذه الألف بغرم الوصى مثلها أو يشتري بها الضبيعة الوصى اذا اشتري خبزاً أو حنطة ليتصدق بها على الفقراء فاجر رجل الخبز أو الحنطة على من يكون قال أبو حنيفة رضي الله عنه ان لم يبين الميت لذلك شيئاً معين الوصى ثم يحمل ذلك بغير أجر ثم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة وان أمر بان يحمل الى المساكين فلا جرة تكون في مال الميت وان أمر الوصى بان يشتري أربعين فقير حنطة بمائة درهم ويتصدق بها على المساكين فرخصت الحنطة حتى يوجد بمائة ستون فقير قال أبو بكر له ان يشتري بالفاضل حنطة ويتصدق بها ويجوز أن يرد الفاضل على الورثة قال هكذا رأيت عن أبي يوسف رجل أوصى ان يعطى ثلث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال يعطى ثلث ماله للمساكين بلده ووطنه فان أعطى مساكين البلدة التي هو فيها جاز أيضاً رجل أوصى بان يطعم عن كفارة يمينه عشرة مساكين فغداهم الوصى فأتوا قال محمد ينفدى ويعشى غيرهم ولا ضمان على الوصى رجل أوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصى وأتم ملكه فأراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا فلما مات الوصى توجه الوصى بالمال الى أهل السكة فقالوا لا نريد وليس لنا حاجة قال أبو القاسم يرد المال الى الورثة ولو لم يدفعه الى الورثة ثم أتى على ذلك سنة مثلاً ثم طلب المساكين قال أبو القاسم يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية فصارت ميراثاً رجل دفع المال الى الوصى وأمره بان يتصدق بثلث ماله فوضع من نفسه لا يجوز ولو دفع الوصى الى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبط جاز وان لم يعقل لا يجوز رجل مات وترك ورثة صغاراً وكباراً أيسع الكبار أن يأكلوا من التركة قال نصير سألت بشر بن الوليد عن هذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان على الميت ألف درهم دين وترك ما لا يسع الوارث أن يأكل ويأطأ الجارية اذا كان في غيرها ووالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رأيت أحداً امتنع عن هذا رجل مات وعليه دين مستغرق وللميت على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من المديون وهو يعلم يديون الميت فصالح الورثة مما عليه أو عما في يده على مال قال بعض مشايخنا يغرم

الوارث لغرماء الميت لان الدين المستغرق يمنع ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث قبل
 اذ لم يثبت الملك للوارث فعلى من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم البيعة قال الفقيه أبو
 الليث على ذى اليد بحضرة الوارث والصحيح ان الوارث يكون خصمه مالم يدعى على الميت
 وان لم يملك شيئاً **§** رجل مات وترك أولاداً صغيراً فجعل القاضى رجلاً وصياً لاولاده الصغار
 فادعى رجل ديناً على الميت أو وديعة وادعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس لهذا الوصى
 ان يدفع شيئاً من الدين أو الوديعة مالم يثبت ذلك بالبيعة وأما المهر فان ادعت المرأة مهر مثلها
 يدفع اليها مقل دار مهر مثلها ان كان النكاح ظاهراً معروفةً ويكون النكاح شاهداً لها وقال
 الفقيه أبو الليث ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقل دار ما جرت العادة بتجنيده ويكون
 القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجهل الى تمام مهر
 مثلها **§** رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ضياءاً والمرأة مهر على الزوج قال أبو نصر
 ان كان الزوج ترك من الصامت مهر مثلها كان لها ان تأخذ من الصامت وان لم يكن صامتاً
 كان لها ان تبيع ما كان اصلح للبيع وتستوفي مهرها من الثمن فان كان في يد المرأة ألف
 درهم فاختدته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان
 استخلفت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركه الزوج شيئاً من الدراهم قالوا كان لها ان تحلف ولا
 تأثم لانها أخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكاً لها **§** رجل أوصى الى رجل ولم
 يعلم الوصى بذلك فباع شيئاً من التركة بعد موت الموصى جازيعة ويلزمه الوصية ولو أوصى
 الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصى فلما غاب الوصى قال الموصى اشمسوا انى أخرجه
 عن الوصية ذكر الحسن عن أبي حنيفة انه يصح اخراجه بخلاف الوكيل لو أخرجه الموكل
 عن الوكالة حال غيبته لا يصح اخراجه في قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف يصح اخراجه
§ مريض خاطب جماعة فقال لهم افعلوا كذا وكذا بعد موتى فان قبلوا صاروا كلهم أوصياء
 وان سكتوا حتى مات الموصى ثم قبل البعض فان كان القابل اثنين أو أكثر كانوا وصيين
 أو أوصياء ويجوز اهما أولهم تنفيذ الوصية وان كان واحداً صار وصياً ايضاً الا انه لا يجوز له
 تنفيذ وصية الميت مالم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه آخر ويطلق له الحاكم ان
 يتصرف بنفسه لان هذا بمنزلة مال الوصى الى رجلين فلا ينفرد أحدهما بالتصرف **§** وليس
 للوصى ان يؤجر نفسه من مال اليتيم لان تصرف الوصى مع اليتيم انما يجوز بشرط النظر
 والخبرية ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصى منفعة وما يجب للوصى بحكم
 الاجارة عين والعين خير من الدين وكذا الوأجر الوصى شيئاً من متاعه في عمل من عمل اليتيم
 لا يجوز ولو ان الوكيل استأجر اليتيم ليعمل للوصى جاز في قول أبي حنيفة لان ما يجب
 للوصى على اليتيم منفعة وما يجب لليتيم عليه عين وهو الاجر فرقوا بين الوصى وبين الاب اذا
 أجر نفسه من ولده الصغير أو استأجر الصغير لنفسه ذكر القدرى انه يجوز له أخذ الشيخ
 أبو بكر محمد بن الفضل وذكر القاضى الامام أبو على السغدي اذا أجر الاب أو الوصى نفسه

من اليتيم جاز بالاتفاق والصحيح ما ذكره دورى هذه الجملة من فتاوى قاضى خان من مواضع **§** للموصى أخذ الكفيل ورهن يدين الميت لانه توفى وله ان يرهن مال اليتيم يدين على الميت **§** رجل ضمن عن ميت دينه بأمر وصيه فأداه يرجع في مال الميت لا الوصى اذ ضمن عنه لا عن الوصى الا انه يجوز أمره في مال الميت فلو كان المأ مور خليط للموصى استحسن ان يرجع في مال الوصى **§** ولو قال الوصى لرجل أضمن أنا وانت عن فلان الميت الذى أوصى الى لرجل دينه وضمناه على ان كلا منى ما كفيل عن الآخر بأمره فأداه الوصى يرجع في مال الميت بنصفه وعلى شريكه بنصفه فيرجع شريكه في مال الميت **§** رجل أنفق على بعض الورثة ثم قال أنفقت بأمر الوصى فاقربه الوصى صدق لو كان من أنفق عليه صغيرا **§** لو أوصى بان يتصدق به هذا القن أو به هذه الدار للوصى أن يبيع ويتصدق بالثمن لا الا بقاء الورثة والصدقة بالقيمة من الفصولين **§** لو دفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيا ضمنه ولو لم يحجر عليه هذه في الحجر من الاشياء **§** قال في الوجيز وكذلك لو أودعه أيام **§** أتى رجل بمال الى رجل وقال ان فلانا مات وأوصى اليك فخذ ذراهم هذه فامر ان يضارب بها والميت وورثة صغار وكبار فضااع المال وقال الكبار لم يوص اليك فلو له بينة على الوصاية ضمن حصص الكبار لا الصغار وعند أبي حنيفة لا ضمان عليه وان لم يقيم بينة لم يضمن شيئا من قبل ان أمره ليس بنافذ في المال والذي عمل به ضامن للمال ولا يضمن الاول اذ لم يصل اليه **§** ادعى وصى على رجل دين الميت فقال المدعى عليه قضيت الميت ويبقى غيب ففضى عليه بدفع الدين فقبضه الوصى وأدى منه الدين وأنفذ وصاياه ودفع ما بقى الى ورائته ثم أقام المدعيون بينة الاداء الى الميت فلو أنفذ وصاياه ودفع دينه بأمر القاضى لم يرجع الغريم على الوصى يدين دفعه عن الميت ولا بالوصية ولو فعله بغير أمر القاضى رجع الغريم على الوصى بكل ما أداه ويرجع الوصى على من دفع اليه **§** للميت وديعة عند رجل فآقرضها أو وهبها بأمر الوصى ضمن المودع لا الوصى اذ لا عليك الوصى فيبطل أمره فوجوده كعدمه ولو أمره بدفعها الى رجل فدفعتها لم يضمن اذ الوصى قبضها فله توكيل غيره فقبضه كقبضه **§** مات وترك ودائع وأموالا فقبضها بعض ورثته ولم يأمره بقبضهم ولا الحماكم لم يضمن استعسانا لو دينه غنيطا اذ له الحفظ فصرف قبضه الى الحفظ لا الى التملك ولو لم يكن عليه دين ضمن حصته باقيمهم لو كانت التركة في موضع لا يخاف عليها وأموال يخاف عليها ضمن قياسا لا استعسانا وفي شرح الطحاوى ضمن لولا دين الا اذا قبضها ضرورة ككون باقيمهم صغار عاجزين عن الحفظ فحينئذ لم يضمن ولو كان مال الميت وما عند الميت من الودائع كلها وديعة عند رجل أردعها الميت ودينه محيط بماله أو لادين عليه فدفعها المودع الى بعضهم بل اقضاء ضمن المودع والوارث فرق بين هذا وبين مالو كانت الاموال في منزل الميت فأخذها بعض ورثته ليقضى دينه أو أخذ الودائع من منزله ليردها على ملاكها حيث لم يضمن استعسانا وضمن الاجنبى بكل حال الا اذا كان ملقى على قوارع الطريق فقبضه الاجنبى لا يضمن وللوصى قبض دين الميت

بعد بلوغ ابنه ولو نماه بعده لم يحجز قبضه بعد ذلك ❀ لو خرج من الوصاية وقبض دينه للبتيم صرح لو
وجب بعد الوصي عقد اترجع فيه الحقوق الى العاقد لا للمورث أو ورجب بعقد لا ترجع فيه
الحقوق الى العاقد فلا يبرأ المدينون من الفصولين والخلاصة ❀ ادعى انه وصى ميت فطلب
دينه فصدقه الغريم لا يؤمر بدفعه اليه هذه في أحكام الوكلاء منه ❀ وفي قضاء الوالو الجبة
رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي
بعيداً من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم عليه الدراهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلاً
فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالدين باق عليه وهو متطوع في
ذلك ووصية الميت قائمة انتهى كذا في الاشياء من قاعدة تصرف الامام على الرعية ❀ وصى
قال لرجل اضمن عن فلان الميت دينه فضمن وأداه رجوع بما أدى في مال الميت وبأخذ به
الوصي حتى يؤديه اليه من مال الميت ولا يرجع في مال الوصي اذ ضمن عن الميت لا عن الوصي
الا ان الوصي يحجز أمره في مال الميت ويجب حفظ هذه المسئلة كذا في الفصولين عن المنتقى

❀ الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذنين ❀

الاسباب الموجبة للعجز ومن اتصف بها كان محجوراً من غير عجز ثلاثة العجز عن الرق
والجنون فلا يحجز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يحجز
تصرف المجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء الثلاثة أو اشتري وهو يعقل البيع
ويقصده فالولي بالخيار ان يشاء أجازة اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسخه ولا بد أن يعقلوا
البيع ليوجد ركن العقد فينفذ موقوف على الاجازة والمجنون قد يعقل البيع ويقصده
وان كان لا يرجح المصلحة على المفسدة وهو المعتوه الذي يصلح وكيل عن غيره وهذه المعاني
الثلاثة توجب الجور في الاقوال دون الافعال لانه لا امر دالها لوجودها حساً ومشاهدة بخلاف
الاقوال لان اعتبارها موجوداً بالشرع والقصد من شرطه الا اذا كان فعله لا يتعلق به حكم
يندرى بالشبهات كالحدود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي
والمجنون ولا تصح عقودهم ما ولا اقرارهم ولا يقع طلاقهم ما ولا اعتاقهم ما وان اتلفاً شيئاً
لزمهم ما ضمنه قائماً العبد فاقراره نافذ في حق نفسه غير نافذ في حق مولاه فان أقر بما لزمه
بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وان أقر بحد أو قصاص لزمه في الحال وينفذ طلاقه كذا في
الهديات وغيرها وفي الصغرى العبد المحجور والصبي المحجور لا يؤخذان بالضمن الواجب
بسبب القول في الحال وبعد البلوغ والعق لا يؤخذ الصبي ويؤخذ العبد انتهى ❀ وفي قاضي
خان لو ان صبياً سقى محجوراً استقرض ما لا يعطى صدق ان المرأة صحت استقرضه وان لم
يعط المرأة وصرف المال في حوائجه لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور
اذا استقرض ما لا واستهلكه لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العتق لان الصبي ليس
من أهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد فمن أهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق

المولى ويصح في حق نفسه من الفصولين ١٠ لو وكل صبيابيع وشراء جاز ولو عقله والعهد
على أمره لا عليه لو مجبور ولو مأذونا فلو وكل بشراء ثمن مؤجل فالعهد على أمره أيضا
فيطالب بثمنه أمره لا هو ولو ثمن حال لزمه والعهد عليه استحسانا قلت وقد مر في الوكالة
وفي الاشياء الصبي المجبور عليه يؤخذ بما فعله فيضمن ما أنلفه من المال وإذا قتل
فأدبه على ما قلناه في مسائل لو أنلف ما أقرضه وما أودع عنده بلا إذن وليه وما أعير له
وما بيع منه بلا إذن ويستثنى من إيداعه ما إذا أودع صبي مجبور مثله وهي ملك غيره
فلا ملك تضمن الدافع أو لا تشكك في جامع الفصولين وهذه من مشكلات إيداع الصبي
قلت لا اشكال لانه انما يضمن الصبي للتسليم من مالكها وهنالك يوجد كما لا يخفى انتهى
أقول الامر كما قال ابن نجيم بلامرية ولا خفاء في ذلك والعجب من صاحب الفصولين
واستشكله هذا وقاضى خان يقول في فتاواه من المأذون العبد المجبور إذا اشترى شيئا حتى
توقف على اجازة المولى فإدام العين في يده كان البائع أولى به وإن هلك في يده أو استهلكه
إن كان البائع سرا باعنا أو صغيرا مأذونا أو عبدا مأذونا أو مكاتب لا يضمن المشتري للعمال
حتى يعتق وإذا عتق كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت وإن كان المشتري صبي مجبور
لا يضمن أصلا في الحال ولا بعد البلوغ وإن كان البائع عبدا مجبورا أو صبي مجبورا
والمشتري كذلك ضمن المشتري للعمال لأن تسليط البائع يصح فيكون متلفا من غير
تسليط بخلاف ما لو كان البائع سرا كبيرا أو صبي مأذونا أو عبدا مأذونا لأن تسليطهم
صحیح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن انتهى أقول وظهر مما نقلنا عن القاضي أنه يستثنى
من البيع منه بلا إذن ما إذا كان البائع كذلك مجبورا فإنه يضمن وقد أغفله ابن نجيم وهو
بصدور البيان ليكون الإنسان محل السهو والنسيان ١١ أقراض الصبي المجبور واستقرضه
لا يجوز فلو أقرضه أحد فبقي عينه فلما نكح ان يسترده انفاقا ولو لم يبق لا يضمن خلافا لابي
يوسف وكذا لو باع صبيًا بجرمالا فأنلفه يضمن عند أبي يوسف لا عندهما وأجمعوا على أنه
لو قبل الوديعة بأذن وأنلفه ضمن من الفصولين ١٢ ولا يدخل الصبي في الغرامات السلطانية
كذا في الاشياء من أحكام الصبيان ١٣ لو شهد الشهود على عبد مجبور بقتل أو أنلف
وديعة إن شهدوا بما ينه ذلك لا باقرار قبل الشهادة عليه ويقضى بالقتل أو بغيره المولى
وفي ضمانات الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد ١٤ وإن
شهدوا على عبد مأذون بالزنا أو بقتل محمد أو شرب خمر أو قذف وهو يحد ومولاه غائب
لا يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وإن شهدوا على اقرار العبد بقتل شهداتهم
في القصاص وحد القذف ولا يقبل فيما سوى ذلك وإن شهدوا على العبد المأذون بسرقة
عشرة دراهم فإن كان مولاه حاضرا تقبل شهادتهم في القطع ولو شهدوا بسرقة أقل من
عشرة تقبل شهادتهم كان مولاه حاضرا أو غائبا وتقبل شهادته على الصبي المأذون والمعنى
المأذون بسرقة عشرة دراهم فإن كان المأذون غائبا لا تقبل الشهادته على اقرارهما بالسرقة

أصله ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقه عشرة دراهم وهو مجنون لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى ويقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضممان لان المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا يقبل أصله وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بهذه الشهادة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقه مع وجود السارق لا تسمع وان أقر المولى على عبده وليس على العبد دين ظاهر صرح اقراره صدقه في ذلك أم كذبه وكان للمقر له استيفا ذلك من العبد وان كان ذلك أكثر من قيمته فان أعتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين العبد المأذون اذا أقر لاجنبى من غصب أو قرض أو استهلاك أو عارية خالف فيها أو مضاربة استهلكها وزعم ان ذلك كان في حالة الحجر ان صدقه المقر له انه كان في وقت الحجر لا يلزمه شئ في الحال الا في دين انغصب ولو قال المقر له لابل كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر وهو بخلاف الصبي المأذون اذا قال اني أقررت افلان بألف درهم في حالة الحجر فانه يؤاخذ به ولا يكون مصدقا في الاسناد صدقه المقر له أو كذبه وكذلك المعتوه المأذون الكبير وهو كالمعتكفين اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وأنا مجوسية أو معتدة الغير وكونها مجوسية أو معتدة الغير معروف وقال الزوج لابل تزوجتك وأنت مسلمة أو بعد العدة كان القول قول الزوج وأما الصبي المأذون والمعتوه المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك وأضاف الى حالة العجز يؤاخذ به في الحال صدقه المقر في ذلك أو كذبه كما في العبد ولو أقر بقرض أو وديعة استهلكها في حالة العجز فكذلك الجواب عند أبي يوسف وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة وفي كونه مودعا لا يؤاخذ به الا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة يؤاخذ به في الحال من قاضي خان وفي الوبيز لو أقر المأذون بدين كان عليه وهو محجور ومن غصب أو وديعة أو عارية استهلكها أو مضاربة فان كذبه رب المال وقال هذا كله في حال اذ لم يصدق العبد في شئ منه ولزمه كله للحال وان صدقه لزمه الغصب خاصة ويتأخر ما سواه الى حال عتقه وعند أبي يوسف يؤاخذ به للحال صدقه في الاضافة أم كذبه وكذلك الصبي المأذون والمعتوه يلزمه الغصب في التصديق وكله في التكذيب وان أقام العبد والصبي بينة انهما فعلا قبل الاذن وأقام المقر له بينة انهما فعلا بعد الاذن فالبينه بينهما كما ان القول قوله انتهى وإذا أقر المأذون باقتضاء حرة أو أمة باسبعه يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف في دفعه مولاه أو يديه وقال لا يؤاخذ به في الحال بل بعد العتق والاقتضاء بالفداء (٣) ازالة البكارة هذه في درر البحار من المأذون إذا أقر العبد بسرقه لا يخلو اما أن يكون مأذونا له أو محجورا والمال قائم في يده أو هالك والمولى مصدق أو مكذب فإن كان مأذونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع ويرد المال على المسروق منه ان كان فائضا وان كان هالكا لا ضمان عليه صدقه مولاه أو كذبه وان كان محجورا والمال هالك يقطع ولم يضمن كذبه مولاه أو صدقه

(٣) قوله بالفداء سياتي له في المكاتب ضبطه بالكتاب وكلاهما جائز اهـ معصه

فان كان قائما وصدقه مولاه يقطع ويرد المال على المسروق منه وقال أبو يوسف يقطع والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد قيمته بعد العتق قال في شرح الهداية حكى عن الطحاوى انه قال سمعت استاذى بن أبى عمران يقول الاقاول الثلاثة كلها عن أبى حنيفة قوله الاول أخذه بمحمد ثم رجع كما قال أبو يوسف فأخذه أبو يوسف ثم رجع الى القول الثالث واستقر عليه وحمل المسئلة الحدود من الهداية ❀ عبد مجبور اشترى عبدا بألف وقيمته ألف وقبض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر وباعه ثم حضر خصمه الذى باع العبد منه وأراد يأخذ مما فى يده عن العبد ان علم ان ما فى يد المجهور عن عبده له أخذه مما فى يده استخسا نارا ان علم انه ليس عن عبده ليس له ان يأخذ شيئا مما فى يده لانه لم يظفر ببدل ماله ويتأخر حقه فى الثمن الى عتقه وكل ما فى يده لمولاه وان اختلفا فقال بائع العبد عنه فى يد العبد المجهور وقال المولى ليس ذلك عن عبدا وانما هو له او تصدق عليه فالقول لمولاه لان يد المجهور يده حكما ولو كان فى يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع البينة كذا هنا وان برهنا فلا باع ❀ ولو استقرض المجهور مالا من رجل فاشترى به وباع ورجع ثم طالبه بالمال فعلى هذا الوجه كذا فى مشتمل الهداية نقلا عن الترازية ❀ الاذن شرعا فى التجار واسقاط الحق العبد المأذون ليمصرف لنفسه باهليته فلا يرجع بمال حقه من العهدة على المولى وديونه متعلقة برقبته يباع فيها للغرماء الا أن يفديه المولى وقال زفر والشافعى لا يباع بمال سوى دين الاستهلاك ويباع بكسبه فى دينه بالاجماع ويقسم عنه بينهم بالحصص فان فضل من ديونه طواب به بعد الحرة ولا يباع ثانيا كى لا يمتنع البيع أو دفع الضرورة عن المشتري والمراد من المديون ما وجب بالتجارة أو عاها وبعناها كالبيع والشراء والاجارة والاستجار وضمنان المضمون والودائع والامانات اذا جحدوا وما يجب من العقر بوطء المشتراة بعد الاستحقاق لاستناده الى الشراء فيلحق به ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل لحوق الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة ولا يتعلق بما انتزعه المولى من يده قبل الدين وله ان يأخذ غلة مثله بعد الدين لانه لو لم يمكن منه يحجر عليه فلا يحصل الكسب والزيادة على غلة المثل يردا على الغرماء لعدم الضرورة فيها ولعدم حقهم كذا فى الهداية ❀ المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا فى البيع والشراء كفى الاشباه ❀ واذا استندت الامة المأذون لها ثم ولدت يباع ولها ما معها ووطء المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلته ان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه ويضمن يدها لوقطعها هذا الجمل من جنابة المملوك من الهداية ❀ واذا باع المأذون واشترى بالغبن اليسير فهو جائز لعدم الاحتراز منه وكذا بالفاحش عند أبى حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون وله أن يسلم ويقبل السلم وله ان يوكل بالبيع والشراء برهن ويرتهن ويملك ان يتقبل الارض ويستأجر الاجراء والبيوت ويأخذ الارض مزارعة ويشتري طعاما فيزرعه فى أرضه وله أن يشارك شركة هناك ويدفع المال مضاربة ويأخذها وله ان يؤجر نفسه ولا يملك بيع

نفسه ولا رهنها وله ان يصرف المال الى قضاء الدين والنفقة ولا يجوز تكفله ويجوز اقرار
 المأذون بالدين والمغصوب وكذا بالودائع ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين أو لم يكن اذا كان
 الاقرار في صحته وان كان في مرضه يقدم دين الصحة ككافي الحرة بخلاف الاقرار بما يجب من
 من المال لا بسبب التجارة لانه كالمحجور وفي حقه كذا في الهداية ❦ ولو أقر المأذون بمهر امرأة
 وصدقته المرأة لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرة من الخلاصة ❦ ولو أقر المأذون
 بدين في صحته ثم بدين في مرضه ثم شري فبأنف وقبضه بما ينه الشهود فبات القن بالحصه وليس
 مات المأذون ولا مال الا ألف تقسم هذه الألف بين غرماء الصحة وبين بائع القن بالحصه وليس
 لغرماء المرض شيء ولو لم يكن عليه دين الصحة والمسئلة بجملها فالبائع أولى بالانف اذ سبب
 دينه مهلوم ❦ ولو استأجر المأذون اجراء في صحته أو مرضه وادى أجرته أو تزوج امرأه باذن
 وقضى مهرها بمحاصون الا بحر والمرأة فيما قبضها اذ ليس في مقابلته حين يتعلق به حق الغرماء
 فاكتر ماله أن يكون كدين الصحة كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصولين ❦ وليس له
 أن يزوج ولا يزوج بماله كما قال أبو يوسف يزوج الامه لانه يحصل المال بمنافعها فاشبهه
 اجارته وله ما ان الاذن يتضمن التجارة وليس هذا بتجارة ولهذا لا يملك تزوج العبد وعلى هذا
 الخلاف العصبى المأذون من الهداية ❦ وفي الوجيز يصح اقرار المأذون بالدين باى وجه كان
 وان كذبه المولى والغرماء الا اذا باعه القاضى ثم أقر بالدين لغيره لم يصدق على الغرماء انتهى
 قلت المراد بالدين ما حصل بالتجارة لانه لو لم يحصل بها كاقراءه بمهر لا يصح ولا يؤخذ به قبل
 العتق كذا في شرح الجمع نقلا عن المحيط ❦ وان تزوج باذن مولاه امرأه زعمت انها سارة
 فولدت منه ثم استعقت فأولادها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وان وطئ أمه على وجه الملك بغير
 اذن المولى ثم استعقتها رجل فعليه العقر يؤخذ به وان وطئ على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى
 يعتق ❦ واذا اشترى جارية شرا فاسدا ثم وطئها فرداها أخذ بالعتق في الحال هذه الجملة في
 المسالك من الهداية ❦ ولا يكتب الا أن يجيزه المولى ولادين عليه فترجع الحقوق الى المولى
 ولا يعتق على مال ولا يهب بعوض ولا يغير عوض ولا يتصدق الا ان يهدى اليه من الطعام
 أو يضيف من طعامه لانه من ضرورات التجارة بخلاف المحجور عليه لانه لا اذن له أصلا
 وعن أبي يوسف المحجور عليه اذا أعطاه المولى قوت يومه فداها بعض رفقائه على ذلك الطعام
 لا بأس به بخلاف ما اذا أعطى قوت شهر لانهم اذا أكلوه قبل الشهر يتضرر به المولى وله ان
 يحط من الثمن بالعيب مثل ما يحط التجار بخلاف ما لو حط من غير عيب لانه تبرع بمحض بعد
 تمام العقد وليس من صنيع التجار من الهداية ❦ ولا يصح اقراره بالكفالة بالمال وهى ظاهرة
 لان كفالته بالمال لا يصح فلا يصح اقراره كافي الصغرى وقد مر في الاقرار ❦ وليس له أن
 يشكف لعمال أو نفس وله أن يؤجل دينه من غصب أو غيره أجل سنة أو أكثر أو أقل وليس
 له ان يحط بعض الدين ويملك الاذن في التجارة كذا في قاضى خان قال في الوجيز لا يصح كفالة
 المأذون الا باذن المولى واذا كفل المال باذن المولى يتعلق برقبته وليس للمولى ان يبيعه بعد

ذلك ولما أذن أن يبيع العبد يبرمادون الدرهم انتهى ﴿ ثم الاذن كما ثبت بالبرميج ثبت بالدلالة كما إذا رأى عبده يبيع ويشترى يصير مأذونا عندنا ولا فرق بين أن يبيع عبدا مملوكا أو لاجل باذنه أو غير باذنه بيعا صحيحا أو فاسدا والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة العبد يصير مأذونا باذن الأب والوصى والجد دون غيرهم على ما بيناه وحكمه حكم العبد كذا في الهداية ﴿ ولو أن رجلا سلم إلى عبد رجل متاعا له ليبيعه غير إذن المولى فرآه المولى ولم ينهه كان إذا ناله في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكلمه في العهد قال بعضهم العهد ترفع إلى الأمر وعند البعض ترجع إلى العبد ﴿ ولورأى المولى عبده يشتري شيئا بديارهم المولى أو دنانيره فلم ينهه يصير مأذونا فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى أن يسترده وإذا استرده لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيلا أو موزونا فاسترد المولى بطل البيع إذا كان الشراء مكيل أو موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترده المولى لا يبطل البيع ﴿ ولو أن معتوها أذن لابنه الكبير في التجارة لا يصح والابن في هذا كالاخ علك التصرف في النفس وهو التزويج ولا علك التصرف في المال ﴿ الأب إذا أذن لابنه في التجارة وإن كان العبد يعقل البيع والشراء يعني يعرف أن البيع يزيل الملك ويعرف الغبن الفاحش واليسير صح وإن لم يعرف لا يصح وإن كان يقدر على التلطف بالبيع والشراء ﴿ القاضي إذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت لم يكن مأذونا ﴿ إذا أذن لعبده الغائب لا يصير مأذونا قبل العلم وإذا علم يصير مأذونا وكذا لو جرح على عبده المأذون الغائب لا يجزئ قبل العلم ولو أذن المولى لعبده الغائب ثم جرح عليه قبل أن يعلم باذنه السابق لا يصير مأذونا ﴿ وإن قال المولى لأهل السوق يا بوعا عسدي هذا يصير العبد مأذونا قبل العلم وإن أذن لعبده الغائب وأرسل المولى إليه رسولا أو كتابا فوصل إليه الكتاب أو أخبره الرسول يصير مأذونا كان الرسول حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا عدلا أو فاسقا ذكر أو أنثى فإن أخبره فضولى واحد باذن المولى يصير مأذونا كيفما كان الخبر فرق أبو حنيفة بين الخبر والاذن فإن عنده لا يثبت الخبر بخبر الواحد إلا أن يكون الخبر عدلا أو أخبره اثنان وبثبت الاذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه لا فرق بين الاذن والخبر والعبد انما يصير مأذونا إذا كان المخبر صادقا عند العبد والفتوى على هذا ﴿ المولى إذا مات وترك ابنا وعبدا أو على الميت دين مستغرق فأذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح اذنه لأنه لا يملكه فلأن الابن استقرض ما لا وقضى دين الأب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لم يصح اذنه أيضا لأن دين الابن على أبيه يمنع ملك العبد وانما يملكه إذا أبرأ الغريم الميت من الدين أو وقضى الوارث دين أبيه من مال نفسه تبرعاً بان قال عند الأداء على وجه التبرع يصير بذلك دينه على الأب كالكف الميت من مال نفسه فانه يرجع في التركة ﴿ المولى إذا أذن لعبده الآبق لا يصح اذنه وإن علم الآبق وإن أذن في التجارة مع من كان في يده صح اذنه ﴿ وإن أذن لعبده المفصوب في التجارة فإن كان الغائب مقرا أو كان ملولاً

بينة صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجهه جازيعة فصح اذنه المولى اذا اذن لعبده وقال لا تبع بغبن فاحش فان باع بغبن فاحش جازيعة لان اذن المولى لا يقبل التخصيص المولى الاب أو الوصى اذا اذن للصغير أو لعبده الصغير في التجارة صح اذنه ما وسكوتهم ما يكون اذا باع والقاضي يملك الاذن للصغير ويملك اذن عبده للصغير وسكوته لا يكون اذا باع فان مات الاب أو الوصى بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن المولى اذا اراد ان يبيع الصغير أو عبدا للصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي أن يكون مأذون بخلاف القاضي والقاضي اذا اذن للصغير أو لعبده الصغير في التجارة وأبى الاب أو الوصى فأباه وما باطل وان جرح عليه بعد اذن القاضي لا يصح جرحه ما وكذا لو مات القاضي لا ينجح العبد الا أن رفع الامر الى قاض آخر حتى يجرح عليه لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاذا نفي التجارة أو رآه يبيع أو يشتري فسكت كان ذلك اجازة للبيع ويبطل خياره ويصير العبد مأذون لو باع عبدا على أنه بالخيار ثم اذن للعبد في مدة الخيار لم يكن فضحا للبيع الا ان يلحق العبد دين بذلك اذا طلب غرماء العبد المأذون من القاضي يبعه فامر القاضي مولاه بالبيع فباعه جازيعة ولا يصير المولى محتارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله وهذا بخلاف المولى اذا باع عبده الجاني بعد العلم بالخيانة يصير محتارا للفداء وهو بخلاف المريض اذا باع غنيما من اعيان ماله قبل القيمة بغير اذن الغرماء فانه ينفذ بيعه المولى اذا باع عبده المأذون بغير اذن الغرماء وهو عالم بدونه كان عليه الاقل من قيمته ومن ديونه وكذا لو لم يعلم بدونه واذا وجد الغرماء العبد فأرادوا نقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضرة البائع والمشتري ولو كان دين العبد مؤبدا فباعه قبل حلول الاجل جازيعة لان الدين المؤجل لا يجبر المولى من بيعه فاذا حل الاجل ليس له صاحب الدين نقض البيع ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد المولى اذا باع من عبده المأذون المديون صح بيعه وله أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فلو لم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه كذا في كتاب الصرف العبد المأذون المديون اذا اخاهم مولاه في مال في يد العبد فقال العبد هو مالي وقال مولاه هو لي كان القول قول العبد ولا يصح صدق المولى حتى يقضي دين العبد وان كان العبد المأذون في منزل مولاه فان كان المال الذي اختصه مافيه من تجارة العبد فهو له فان لم يكن من تجارته يكون للمولى وان كان المال في يد العبد ويد المولى كان المال بينهما وان كان معهما أجنبي والمال في أيديهم كان بينهما أثلاثا وان كان العبد راكب دابة أو لا يس ثوب واختصه مافيه يكون للعبد واذا زوج المولى عبده المأذون المديون جاز لان فيه تخصص بين العبد هذه الجملة من قاضي خان اذا احتق المولى عبده المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الاقل من قيمته ومن ديونه لان الاعتاق فضل اختيار ولو اختار جميع الديون لا يلزمه لانه لو عد أن يقضي ديون العبد فلا يلزمه كذا في الصغيرى وما بقي من الديون يطالب به بعد العتق بخلاف ما اذا احتق المدبر وأم الولد المأذون له ما وقد

ركبهم ماديون لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متلفا حقهم فلا
 يضمن شيئا ۞ وان باعه المولى وعليه دين محيط برقبته وقبضه المشتري وغيبه فان شاء
 الغرماء ضمنوا البائع قيمته وان شاؤوا ضمنوا المشتري لان العبد يتعلق به حقهم حتى كان لهم
 ان يبيعوه الا ان يقضى المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض
 والتغيب فيخبرون في التضمين وان شاؤا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وان ضمنوا البائع قيمته
 ثم رد على المولى بعيب فلا جولى أن يرجع بالقيمة ويكون حقهم في العبد ۞ ومن قدم صرا
 فقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة الا أنه لا يباع حتى يحضر مولاه
 لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانه خالص حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد فان حضر
 المولى فقال هو ما ذون يباع في الدين واذا قال هو محجور فالقول له واذا لزم المأذون ديون تحبط
 برقبته وبماله لم يملك المولى ما في يده ۞ لو أعتق من كسبه عبد لم يعتق عند أبي حنيفة
 وقال يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته وان لم يكن محيطا بماله جازعتقه في قولهم جميعا من
 الهداية ۞ ولو وطئ جارية عبده فولدت منه صارت أم ولد له ويضمن قيمتها مستغرقا كان
 لديه أولا اتفاقا ولا يضمن قيمة الولد ولا العقر ولو أعتقها ثم وطئها فولدت عتقت بالاستيلاء
 لاعتقه وعليه العقر لها ويثبت النكاح من الزوجين ۞ ولو استهلك العبد المأذون مال
 الغير يكون ذلك الغرماء برأسه للغرماء هذه في نكاح الرقيق من الهداية ۞ واذا بيع المديون
 برضا الغرماء ينتقل حقهم الى البديل لانهم رضوا بالاتقال هذه في الرهن منها ۞ ولو أعتق
 المولى المأذون المديون كان للغرماء أن يضمنوا المولى قيمته ويتبعوا المعتق ببقية دينهم وان
 شاؤوا ضمنوا المعتق جميع دينهم فان اختاروا تضمين المعتق لم يبرأ المولى فلهم أن يرجعوا ويضمنوا
 المولى القيمة وان أبرأ المولى لم يكن لهم عليه سبيل بعد ذلك وباختيار اتباع أحدهما
 لا يبرأ الآخر وما قبض أحد الغرماء بعد العتق من العبد لا يشاركه الباقيون فيه ولو أعتق
 المأذون المديون باذن الغريم فلا غريم ان يضمن مولاه القيمة ولو بر المأذون المديون فان
 شاء الغرماء ضمنوا المولى قيمته ولا سبيل لهم على العبد فاذا أعتق اتبعوه ببقية دينهم
 وهو على اذنه وان شاؤا لم يضمنوا المولى واستسعوا العبد في جميع دينهم وان دبره قبل
 الدين لم يضمن ۞ ولا يجوز هبة العبد المأذون المديون باذن الغرماء في رواية وفي رواية يجوز
 ويبقى الدين في ذمة العبد يباع فيه ولو كان على المأذون دين مؤجل فوهبه بمولاه جاز
 وان نفذ وحل الاجل ضمن المولى قيمته وان رجع المولى في هبته لم يكن لهم على العبد سبيل
 فان أذن له مرة أخرى بعد ما رجع في الهبة فله في دين يباع وغنمه بين الاخيرين والاولين
 فان مات المولى ولا مال له غير العبد يبيع ويدي يدين الاخيرين فان فضل شيء كان للاولين
 وان كان على المولى دين سوى ذلك ضرب فيه غرماء المولى بدينهم والا لولون بقيمة العبد
 ۞ ولو وهب العبد وعليه ألف حالة وآلف مؤجلة فلصاحب الدين الحال ان يقبضها في الكل
 ۞ ولو وهب المأذون المديون من صاحب الدين حتى سقط دينه ثم رجع في هبته أو كفل عن

العبد رجل يد يئنه فوهب المال مولى العبد من صاحب الدين وقبضه منه حتى برئ
الكفيل ثم رجع في هبته أو وهبه من صاحب الدين في مرضه ولا مال له غيره ولم يجزه
الورثة حتى رد ثلثي العبد الى الورثة أو كان الدين للثمن فوهبه من الثمن قبله الوصي حتى
سقط ثم رجع في هبته يعوده الدين عند أبي يوسف وعند محمد لا يعوده الدين ❦ على عبده
دين ألف مؤجل فباعه سيده بأذنه بقليل أو كسبر ثم حل الاجل أخذ الثمن من مولاه
ولم يكن عليه ضمان القيمة ان كان الثمن أقل من الدين فان وجود الثمن في يد المولى لم يكن له
على المولى سبيل لانه بأذنه صار المولى كالوكيل عنه ❦ رهن عبده المأذون أو أجره وعليه دين
مؤجل قبل حلوله جازوا اذ حل ضمنه قيمة الرهن دون الاجارة وان بقيت منها مائة فلهم ان
يفسخوا الاجارة ❦ ولا يجوز بيع المولى المأذون المدينون بأمر بعض الغرماء الا برضا الباقين
أو ببيعة القاضى ويهزل نصيب الغائب منهم من الثمن ❦ واذا أخذ المولى شيئا من كسب
المأذون ثم طقه دين سـلم لمولاه ما أخذ وان كان عليه دين يوم أخذ قليل أو كثير لم يسـلم له
ما أخذ حتى اذا حلقه دين آخر رد المولى جميع ما أخذ ❦ ولو أخذ منه ضريبة غلة مثله وعليه
دين سـلم له استعصانا وان أخذ أكثر من غلة مثله لا يسـلم له الفضل ❦ واذا ولدت المأذونة ثم
حلقة الدين لا يباع الولد وهو للمولى والهبة والكسب يباحان في الدين وان استنفدت ما قبل
الدين ولو كان عليها ألف قبل الولادة وألف بعد ها فالولد للاول خاصة ❦ ولو باع المأذون
المدينون أمين القاضى لاجل الغرماء وهلك الثمن في يده ثم وجد المشتري به عيبا فرد به باعه
مرة أخرى وقضى المشتري ثمنه وكذلك لو باعه مولاه بأمرهم الآن الامين يضمن النقصان
ثم رجع به على الغرماء لانه وكيل عن الغرماء ❦ ولو باع القاضى كسب العبد المدينون والمولى
فائب ثم حضر أو أنكر الاذن سألهم القاضى البينة على الاذن فان أقاموا والاي ردوا ما قبضوا
❦ ولو باع المأذون المدينون شيئا من مولاه بمثل القيمة جاز ولو لم يكن على العبد شيء لا يجوز بيعه
من مولاه ولو جابه بما يتغابن الناس في مثله لم يجز ثم يقال للمولى ان كان المناع قائما امان
تم القيمة أو ينفق البيع فيسـل هذا عندهما وعند أبي حنيفة لو جابه لا يجوز البيع وان
أتم المولى القيمة ❦ ولو دفع العبد الى مولاه مضاربة أو شركة عنان بان نصف الربح وقال أخذت
رأس مالي ونصبي من الربح صدق في ذلك ولا يصدق على ما في يد المولى من الربح فبأخذ
نصفه ❦ واذا وكل العبد وكلا البيع عبده فباعه من مولاه بأكثر من قيمته ثم جرح على عبده
فاقر الوكيل بالقبض لم يصدق ولو باعه الغرماء فاقصد ❦ ولو باع المولى جارية عبده
المدينون ونوى الثمن فاقر العبد انه أمر مولاه ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا
اذا كانت الجارية قائمة أو لا تدري وان كانت هالكة فالصحيح انه لا يصدق ولو كذبه العبد
ضمن المولى قيمتها ❦ وصبي مأذون باع من أبيه عبدا بما يتغابن الناس فيه لا يجوز بالاتفاق ولو
أقر الصبي بقيض الثمن من الاب لم يصدق الابينة وكذلك لو أقر لوليه أو لوصيه بالدين ولو
أقر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقر ان العبد قبض الثمن من المشتري بخلاف المولى على ما يقول

فان حلف لم يضمن فان نكل ضمن الثمن وان كان الثمن عرضا للمولى أن يطالب العبد بالعرض
الذي اشتراه منه ولو باع من عبده بأكثر من قيمته فاما أن يأخذ مقداره قيمته أو ينقص البيع
❦ ولو أقرض المولى عبده المأذون المدينون ألقا للمولى أحق بها وكذلك أن أودعه وديعه
فاشترى العبد بها متاعا للمولى أحق بالمتاع ❦ ولو اشترى المولى من عبده شيئا لغيره بالوكالة جاز
المشراء ولم يجز قبضه وان صدقه الأمر قبضه فان قبضه المولى فبات في يده ضمن الثمن للعبد
و بطل البيع عن الأمر ❦ وكذا اشترى رب المال عبدا من المضاربة من مضاربه لغيره وقيمته
ألفان ورأس المال ألف يجوز ولا يجوز قبضه هذه الجملة من الوجيز ❦ قال في الهداية ولو باع
المولى شيئا بجعل القيمة أو أقل جاز البيع لان المولى أجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين ولا
تحمه فيه فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن لان حق المولى في العين من حيث المجلس فلو
بقي بعد سقوطه يبقى في الدين ولا يستوجب المولى على عبده بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا
لانه يتعين وجاز ان يبقى حقه متعلقا بالعين وان أمسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز لان البائع
له حق المجلس في المبيع ولهذا كان أخص به من الغرماء و جاز له ان يكون له حق في الدين
اذا كان يتعلق بالعين انتهى ❦ رجل دخل بعبد الى السوق وقال هذا عبدى يا يعوه في البر ضمن
مبايعوه في البر وغيره ولو وجد سرا وكذلك لو كان مديرا فلم يعلمهم ولو قال أذنت له في التجارة ثم قال
لا أقوم بأعيانهم يا يعوه فبايعوه وغيرهم فوجدوه سرا أو مستحقا ضمن لمن أمر خاصة ولو قال
هذا ابني وقد أذنت له في التجارة فبايعوه وقد كان ابن غيره فهو غارر ويضمن من الوجيز ❦ قال في
الاشباه من الكفالة الغرور لا يوجب الضمان الا بشرط من ان يكون في ضمن عقد
معاوضة فاذا قال الاب لا همل السوق يايعوا ابني فقد أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره
رجعوا عليه للغرور وكذا اذا قال يايعوا عبدى فبايعوه وظهره دين ثم ظهر انه عبد الغير
رجعوا عليه ان كان الاب حرا ولا يقعد العتق وكذا اذا ظهر سرا أو مديرا أو مكاتب في الرجوع
في اضافته اليه والأمر بما يعتسه كذا في السراج الوهاج انتهى ❦ لو أصر العبد المأذون
واحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه وأخذوه مولاه عادت الجناية والدين عليه وكذا لو اشتراه رجل
وأخذ مولاه بالثمن وان أخذ مولاه بالثمن عاد الدين دون الجناية ولو بيع العبد بالدين قبيل
يعوض لمن وقع العبد في سهمه من بيت المال وقبيل لا يعوض بخلاف المديبر والمكاتب لانه
لا يملك أصلا ولو أسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين ولا سيلا مولاه
القديم عليه ❦ عبد بين اثنين فاذن له أحدهما جاز في نصيبه خاصة ولو لحقه دين التجارة وفي
يده مال التجارة قضى من ذلك دينه والباقي بينهما نصفان ❦ ولو وهب له أو كسب قبل الاذن
لا يدفع في دينه ولو استهلك مالا كان عليه ما بخلاف ماله لا يستهلك فهو على الاذن خاصة
❦ ولو قال أحد الشرىكين لصاحبه ائذن لي بصيدك فاذن فهو مأذون كله وكذلك اذن أحد
المولين في نصيبه يكون اذنا منه في الكل ❦ الدين المحبط بالتركعة يمنع وقوع المالك للورثة وغير

المحيط لا يمنع ودين العبد لا يمنع وقوع الملك للورثة في التركة ودين المولى اذا لم يكن بانضمام دين
العبد اليه يصير محيطا له يمنع ثبوت الملك للورثة فلو هلك الرجل وعليه ألف درهم وترك ابنين
وعبد اقيمت له ألف لا مال له غيره ولا احد ابنه على العبد خمسة مائة يباع العبد فيستوفى الابن
دينه ثم يستوفى الاجنبي خمسة مائة ما بقي من ثمن العبد لان دين العبد مقدم على دين المولى
وان كان دين الميت خمسة مائة والمسئلة بحاله اسقط دين الابن ويستوفى نصفه أو لا مائتين
وخمسين ثم يستوفى الاجنبي دينه خمسة مائة يبقى مائتان وخمسون ثلثاها للابن الدائن والثلث
للاستحقاق لو لم يكن على الميت دين لكان الباقي بعد دين المورث بينهم أثلاثا فكذا هذا اذا
أقر المأذون في مرض مولى المولى وعلى المولى دين محيطا به وبرقة العبد لا يصح اقراره
وان كان على المولى دين المرض صح اقراره وان لم يكن على العبد دين في صحة مولاة ثم أقر
بدين في مرض مولاة بخاصة وان لم يكن على أحد هما دين فأقر المولى في مرضه بالف ثم أقر
العبد بالف تحاسبا في ثمن العبد ولو أقر العبد أو لا ثم المولى بدى بدين العبد لان دين العبد يقدم
على دين المولى تعلقا ولو أقر المأذون بعين في يده لمولاة أو لعبد مولاة ان لم يكن عليه دين جاز
والا فلا ويثبت للمولى مطالبة عبده بتسليمه اليه وان أقر بدين لا يجوز سواء كان عليه دين
أولا ولو أقر عبدا في يده انه مملوكه ثم أقر انه سراحا لا يصح ولو أقر لعبد في يده انه سراحا لا يصح
أو ابن فلان ولم يقر انه مملوكه وعليه دين صدق ولو اشترى هذا الف من رجل وقبضه والعبد
ساكت ثم أقر انه سراحا لا يصح أو ابن فلان لا يصدق من الوجهين المأذون المديون اذا أوصى
بعبده لرجل ثم مات ولم يجز الغريم كان ملكا للموصي له اذا كان يخرج من الثلث وملكه
كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته للغريم ابطالها وبيعه القاضي لها
فضل من ثمنه فلو اذهب من الاشياء ولو اشترى المأذون شيئا بشرط الخيار ثلاثة أيام فأراه
البائع عن الثمن ثم أراد الرد بالخيار له ذلك عند أبي حنيفة وقال ليس له ذلك ولو اشترى
المأذون عبدا أو دابة أو سمينا في يده وزادت قيمته ثم أقال البيع جاز عند أبي حنيفة خلافهما
ولو اشترى المأذون المديون جارية مثلا وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البائع الثمن ثم تقابلا
فالأقالة باطلة عندهما وقال أبو يوسف صحيحة من المجمع قيدنا بقولنا وقبضها الذوق قبل القبض
هي باطلة اتفاقا ذكره في الحقائق وفي شرح المجمع فائدة التقيد بكونه مديونا غير ظاهرة
لان الأقالة تصح من المأذون مديونا كان أو غيره ذكره في المحيط ولهذا المبدأ كرهنا التقيد في
المنظومة وشروها عبد مأذون بين مولىين أدانه أحدهما مائة واجنبي كذلك فيبيع العبد
بمائة أو مات وخلف من كسبه مائة أو قتل واستوفيت القيمة مائة من قاله تقسم هذه المائة
بين الاجنبي والمولى الغريم أثلاثا لانه بطل نصف دينه بملاقاة ملكه اذا المولى لا يستوجب
على عبده دينه فصار كمن ترك مائة وله غريم بمائة وغريم بخمسين وهما تقسم أرباعا
ثلاثة أرباعا للاجنبي والرابع للمولى الغريم بطريق المنازعة لان العين لا تعول فخمسون
لاقت نصيبه ودينه لا يثبت في نصيبه فسلم ذلك للاجنبي وخمسون لاقت نصيب المولى

الاخر فاستوى فيه حق الاجنبي والمولى الغريم فتقسم بينهما نصفين وهو يقول الدين في
الذمة لا في العين فيعول ولو كان لكل واحد من المولين عليه مائة والمسئلة بمائها فاضف
المائة تكون للاجنبي ونصفها للمولين بالاجماع من الحقائق **❦** واذا اقر المأذون باقتضا
حرة أو أمة يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف فيدفعه مولاه أو يفديه وقال لا يؤخذ به
في الحال بل بعد العتق **❦** ولو اقر المكاتب بالاقتضا باصبعه فحجز من اداه بدل الكتابة فرده
المولى للرق فضمن المهر في الحرة والعقر في الامة متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف يؤخذ به في الحال وقال محمدان قضى القاضي بوجوبه عليه قبل عجزه عنه في
الحال وان لم يقض به قبل العجز يتأخر الى ما بعد العتق من درر البحار **❦** واذا اشترى المأذون
له جارية شرا فاسد اسم وطمها فردها أخذ بالعتق في الحال هذه في المكاتب من الهداية **❦** ولو قال
المولى لعبده مأذونه الذي لم يولد عنده وهو مجهول النسب هذا ابني والحال ان العبد صالح ان
يولد منه لا يثبت نسبته منه ولا يعتق عليه عند أبي حنيفة وقال يعق عليه ويضمن قيمته
للغرماء وانما قلنا الذي لم يولد عنده اذ لو ولد العبد عند المأذون وادعاه المولى صح اتفاقا **❦** ولو
قتل المولى عبدا مأذونه المستغرق المديون فضمنه ضمان جنابة عند أبي حنيفة فيجب عليه
القيمة في ثلاث سنين لانه كلاجنبي منه وقال ضمان اتلاف فيضمن قيمته للغرماء في الحال
من شرح المجمع **❦** وان حجر المولى على مأذونه لم ينجح حتى يظهر حجره من أهل سوقه لانه
لو اشجر يتضرر الناس لتأخير حقهم الى ما بعد العتق بما لم يعلق برقبته وكسبه وقديا يعوه على
رجاء ذلك ويشترط علم أهله سوقه حتى لو حجر عليه في السوق وليس فيه الارجل
أو رجلان لم ينجح ولو بايعه أو باعه الذي علم حجره **❦** ولو حجر عليه في بيته بمحض من
أكثر أهل سوقه ينجح **❦** والمعتبر شيوخ الجروا شتاره فيقام ذلك مقام الظهور عند الكل
كافي تبليغ الرسالة من الرسل عليهم السلام ويبيى العبد مأذونا الى ان يعلم بالجرو وانما شرط
الشيوع في الجرو اذا كان الاذن شائعا اما اذا لم يعلم به الا العبد ثم حجر عليه بعلم منه ينجح
كذا في الهداية **❦** قال في الصغرى الجرو انما يصح اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن عاما
اشتهر عند أهل السوق لا ينجح حتى يكون الجرو كذلك واذا كان لا يعلم به الا رجل أو رجلان
أو ثلاثة فانه يصح الجرو بمحض من العبد واذا أذن لعبده ولم يعلم العبد يصح الجرو وان لم يعلم
العبد واذا حجر على عبده المأذون في سوقه وهو غائب لم ينجح فان علم بعد ذلك كان محجورا
اه وان رآه المولى يبيع ويشترى بعد ما حجر عليه قبل ان يعلم العبد فلم ينه ثم علم العبد بالجرو
يبقى مأذونا مستمسكا **❦** ولو مات المولى أو باع العبد أو جن مطبقا صار محجورا وان لم يعلم أهل
سوقه فان كان على العبد دين فباعه أو وهبه به بغير اذن الغرماء لا يصير محجورا مالم يقبضه
المشترى فان عاد الى قديم ملكه بالرد بالعيب أو بالرجوع في الهبة لا يعود الاذن ولا يصير
محجورا بالبيع الفاسد وبالبيع بشرط الخيا واللبائع الا عند القبض أو الاجازة وفي البيع
بشرط الخيار للمشتري يصير محجورا من وقت البيع وبالباق يصير محجورا وبالعود من الاباق

لا يعود الاذن ويعوت الاب والوصى بنحجر الصبي وعبد المأذون وبعزل القاضى ويعوته
لا ينحجر عنه واذا حجر المولى على عبده المأذون وله عبده مأذون فان كان على الاول دين ينحجر
كلاهما وان لم يكن على الاول دين ينحجر الثانى ويعوت الاول بنحجر كلاهما اكان على الاول
دين أم لا من الوجيز عنه واذا لحق المولى بدار الحرب يصير المأذون محجورا واذا ولدت المأذون
لها من مولاها صارت محجورة ويضمن المولى قيمتها ان ركبها ديون عنه وان استندانت الامة
المأذون لها أكثر من قيمتها فدبرها المولى فهي مأذون لها على حالها عنه باع عبده المأذون فان لم
يكن عليه دين صار محجورا علم أهل السوق به أو لم يعلموا وان كان عليه دين لا يصير محجورا
قبل قبض المشتري لان البيع فاسد اذا لم يكن باذن الغرماء أو باصر القاضى هذا اذا كان الدين
حالا وان كان دين العبد مؤجلا لا ينحجر المولى عن البيع وليس للغرماء نقض هذا البيع ولهم
ان يضمنوا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال فالبيع فاسد الا ان يكون أوفى
بالدين فاذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق وكالا يبيعه المولى وعليه دين حال لا يبيع
مافي يده واغيا يبيعه القاضى عنه المديبر اذا كان مأذونا فابق لا يصير محجورا عنه واذا غصب
المأذون غاصب لم يذكرفى الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجورا عنه واذا أسره العدو لا يصير
محجورا قبل الاحراز دار الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا فان وصل الى مولا به بعد ذلك
لا يعود مأذونا عنه وتعلق الجرباطل كتعلق الرجعة وكذا اضافة الحجر الى وقت المستقبل
باطل واضافة الاذن جائز عنه واذا أخبر المأذون بالحجر لا يصير محجورا عند أبي حنيفة الا ان
يكون الخبر عدلا أو أخبره اثنان وعندهما ثبت بنحجر الو احد اتفاقا وذكر الامام المعروف
بنحوه زاده عن الفقيه أبي بكر البلخى انه لا فرق بينهما بل كل من الحجر والاذن اغيا ثبت بنحجر
الواحد اذا كان الخبر صادقا عند العبد والفتوى على هذا القول من قاضيان عنه واذا حجر
على المأذون له فاقراه جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة قال ومعناه ان يقر بما في يده
انه امانة اغيره او غصب منه او يقر بدين عليه فيقضى مما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز
اقراره وان لم يكن في يده بعد الحجر لا يعتبر اقراره في حق مولاه اتفاقا وكذا اذا أقر بعدما انتزع
المولى من يده المال فانه لا يعتبر اقراره اتفاقا ومحل المسئلة الهداية عنه لو حجر على عبده
المأذون فتصرف بعد ذلك في بعض مافي يده قال أبو حنيفة جميع تصرفاته باطلة ما خلا الاقرار
بالدين والوديعة والبضاعة وعندهما كلها باطلة عنه ولو أقر بدين حادث بعد الحجر وعليه دين
معروف وجب عليه حالة الاذن لا يصح اقراره بدين الحجر ولو أقر بعد الحجر أو كانت في يده ألف
أخذها مولاها وأقر العبدانها كانت لفلان وديعة ثم عتق لم يلزمه شيء ولو أقرانها كانت
غصبا في يده لم يذمه اذا عتق ولم يأخذ منه الوديعة ولو وهب لعبد محجور ألف فلم يأخذها
المولى حتى استهلك لرجل ألفا ثم استهلك أيضا ألفا أخرى كانت الالف للمولى والدينان في
رقيقته ولو لحقه دين الاستهلاك ثم وهب له شيء تصرف الهبة الى دينه ولو استهلك ثم وهب له ثم
لحقه دين آخر تصرف الهبة الى الدين الاول عنه واذا حجر المأذون وله ديون على الناس كان

الخصم فيها العبد حتى لو قبضها العبد برئ الغريم كان عليه دين أم لا ولو بيع العبد أو مات
فالمخصم فيها المولى ولو كان على العبد دين لا يقبضها بل يحبس بالقبض إلى الغرما وكذلك
يجب أن يكون في الوارث **❧** ولو اشترى المحجور متاعاً فهلك في يده ولم ينفق ثمنه ثم عتق لزمه
قيمة المتاع ولو كان المبيع عبداً فقتله بعد أن قبضه لزمه في الحال ويقال لمولاه أدفعه أو أوفده
❧ ولو اشترى المحجور عبداً بألف وقيمتها ألف فباع ورجع فباعه البائع ثمنه من ذلك المال
استحساناً إذا علم أن ثمن عبده في يده ولو أنكر المولى فقال هو هبة وهبته من عبدي كان
القول قوله وإن أقام البينة فالبينة بينه البائع **❧** عبد محجور عليه أكتسب عشرة دراهم بغير
إذن السيد ثم اشترى بها ثوباً أو السيد ينظر إليه فسكت صار العبد مأذوناً له في التجارة والمولى
أن يرجع بالدرهم على البائع **❧** عبد محجور اشترى ثوباً ولم يعلم مولاه بذلك حتى باع العبد ثم
أجاز الشراء لم يجز هذا الشراء أبداً ولو باع ثوباً من رجل ثم أن المولى باع العبد ولم يعلم يبيع
الثوب ثم علم فجاز البيع لم يجز هذا البيع **❧** عبد محجور إذا نزل رجله فبذل ما كان مولاه من
عليه الدين أن يدفعه إلى العبد فقبضه الغريم ذكر المولى عن أبي يوسف أن كان رد على
العبد من تلك الدراهم التي أخذها منه برئ وإن رد غير هالم ير أو عند أبي حنيفة يرأى
الوجهين كالفضولي إذا ادان مال غيره فقبضه الدين يرأى **❧** ولو حجر على عبده المأذون ولا مال
في يده فاقربدين كان عليه وهو مأذون من غضب أو ودعة أو مارية استهلكها أو مضاربة
لم يلزمه إلا بعد الاعتاق وإذا أذن له مرة أخرى سأل عما أقربه فإن قال كان حقاً لزمه وإن قال
كان باطلاً تأخر حتى يعتق وكذلك الصبي والمعتوه من الوجيز **❧** إذا حجر المأذون وفي يده ألف
مثلاً ثم أذن له ثانياً فاقرب رجل بالفدين لزمه في الأذن الأول يقضى من تلك الألف عند أبي
حنيفة وقالاهي لله ولي ويصح إقراره فيؤمر المولى بقضائه أو يبيعه فيه من المجمع **❧** رجل
وهب لعبده انسان هبة ثم أراد الرجوع في الهبة وقال الواهب بل أنت مأذون فاقام العبد
البينة على إقرار الواهب أنه (٣) محجور قال هذا الذي بعث المولى وأما المحجور يقبل بينته
❧ عبد باع شيئاً من رجل ثم قال أنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون لا يقبل قول العبد
❧ الأمة المحجورة إذا زوجت نفسها ثم عتقت نفذ نكاحها وكان المهر لها من فاضي خان **❧** ولو
باع الصبي المحجور ثم بلغ فإن أجاز له أقرباؤه جاز خلافاً لفر من المجمع **❧** اشترت أساور من ذهب
بمال اكتسب في دار المولى وأودعها رجلاً فبذلها **❧** كت يضمن المودع لانه مال هذه
في الودعة من الخلاصة

(فصل في نوع من الحجر) قال أبو حنيفة لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ الأعلى من
يتعدى ضرره إلى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسقي الإنسان ما يضره ويهلكه

(٣) قوله أنه محجور قال هذا الخ عبارة لا تقروى وهب لعبده غيره شيئاً ثم أراد الرجوع أن كان
العبد مأذوناً يصح الرجوع بغيره المولى وإن محجوراً لا يصح بلا ضرره وإن ادعى العبد
الحجر الواهب الأذن فالقول للواهب استحساناً فإن برهن العبد على أنه محجور لا يصح اهـ

وعنده انه شفا ووردوا الثاني المقتي المساجن وهو الذي يعلم الناس الجهل أو يفتي بالجهل
والثالث المسكاري المفلس وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يحجر على المدين ولا يمنع عنه ماله
وعند صاحبيه يجوز بما قال أبو حنيفة وبثلاثة أسباب أخرى منها الدين إذا ركب الرجل
دين فطلب غرماؤه من القاضى أن يحجر عليه كيلا يتلف ما في يده من المال فإن القاضى
يحجر عليه ويشهد على جهره والثاني عندهما السفينة يحجر القاضى على السفينة المبذرة
بطلب أوليائه وعلى المغفل الذى لا يمتدى إلى التصرفات ولا يصبر عنها ويغاب فيها ولا يحجر
على الفاسق الذى يرتكب المعاصى إذا كان لا يذرماله عندنا خلافا للشافعى ولا يشترط لصحة
الجرح حضرة الذى يريد أن يحجر عليه فيصح الجرح حاضر كان أو غائبا إلا أن الغائب لا يحجر
مالم يبلغه الجرح ويعلم أن القاضى يحجر عليه فإن تصرف قبل العلم بعد الجرح ينفذ تصرفاته وإذا
جهر على المدين يظهر أثر الجرح في ماله الموجود وقت الجرح لا فيما يكتسب ويحصل له بعد الجرح
ويمنع هذا المحجور من التبرعات ولو أقر لآسان بدين لا يصح إقراره في حق الغريم الذى جرح
لأجله فإذا زال دين هذا الغريم يظهر صحة إقراره السابق وكذلك لو اكتسب مالا ينفذ إقراره
فيما اكتسب وإن كان دينه الأول قائما وينفذ تبرعته فيما اكتسب مع بقاء دينه الأول ولو
تزوج بأمرأة صح نكاحه فإذا زاد على مهر مثلها لا يظهر في حق الغريم الذى جرح لأجله ولا يظهر
في المال الذى حدث له بعد الجرح ولو أقر بمعد أو قصاص صح إقراره وكذلك لو أعتق أو دبر صم
اعتاقه أو تدبيره فالجرح لا يمتد إلى كل ما يستوى فيه الجرح والهرل ينفذ منه وما لا ينفذ من الهازل
لا ينفذ منه إلا باذن القاضى ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جازو بأقل من قيمته لا يجوز ولو
استهلك مال إنسان بعمالة الشهود دلل به ضمانه ومن له الضمان يحاص الغريم الذى جرح
لأجله فيما كان في يده ولو اشتري جارية بعمالة الشهود بأكثر من قيمتها فإن باع الجارية
يحاص الغريم الذى جرح لأجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذه من المال الذى يحدث
بعد الجرح ولو باع شيئا من دقاره أو عروضة من الغريم الذى جرح لأجله يصير الثمن قصاصا
بدينه إذا كان الغريم واحداً فإن كان اثنين وجرح لدينهما فباع من أحدهما شيئا بمثل القيمة
جاز ولا يصير كل الثمن قصاصا بدين المشتري لأن فيه إثارة بعض الغرماء على البعض ولكن
الثمن يكون بين الغرماء بالحصص ولو جرح القاضى على رجل لقوم لهم دينون مختلفة ففقد دين
بعضهم أسلم له حصته فيما قبض ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء من قاضى خان
❦ وإذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فإن تصرف فيه
قبل ذلك نفذ وإذا بلغ خمساً وعشرين سنة أسلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد ولا يحجر
عليه وتصرف في ماله جائز وإن كان مبدراً فسد ما يتلف ماله فيها لا غرض له فيه ولا مصلحة
عنده أبى حنيفة وقال لا يدفع إليه ماله أبداً حتى يؤنس الرشد ويحجر عليه ولا يجوز تصرفه
في ماله قبل الجرح ولا ينفذ بيعه عندهما وإن كان فيه مصلحة أجازها الحاكم ❦ ولو باع قبل جرح
القاضى جاز عند أبى يوسف خلافاً لمحمد فإن عنده يكون محجوراً من غير جرح وعلى هذا

الخلاف اذا بلغ رشيداً ثم صار سقيها وان أعنت عبداً نفذ عتقه عندهما وكان على العبدان
يسعى في قيمته ومن محمد لا تحجب السعاية ولود بر عبد جاز واذا مات ولم يؤنس منه الرشد
يسعى في قيمته مدبراً كذا اذا أعتقه بعد التدبير و ولو جاءت جارية بولد فادعاه ثبتت نسبته
منه وكان الولد حراً والجارية أم ولد له فان لم يكن معها ولد وقال هذه أم ولدي كانت بمنزلة أم
الولد لا يقدر على بيعها وان ماتت سعت في جميع قيمتها و واذا تزوج امرأة جازت نكاحها وان
سمى لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل ولو طلقها قبل الدخول وجب لها
النصف في ماله وكذا اذا تزوج أربعة نسوة أو كل يوم واحدة كذا في الهداية و لو بلغ الصغير
مصلحة فافترج بمال وأقر بدين وذهب وتصدق وغير ذلك ثم فسده وصار طالحاً ومستحقاً لان
يحجر عليه فما صنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسده تكون باطلة
عند محمد حتى لو رفع الى القاضي فان القاضي عصى ما فعل قبل الفساد وبطل ما فعل بعده
لان عند محمد هذا العارض بمنزلة الصبي والمجنون وهما يكونان محجورين من غير حجر وعند
أبي يوسف بنفس الفساد لا يكون محجوراً ما لم يحجر عليه القاضي وعصى ما فعل قبل الحجر
وهو عند بمنزلة الحجر بسبب الدين قال محمد المحجور بمنزلة الصبي الا في أربعة أحدها ان
تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي المحجور باطل والثاني اعتناق المحجور وتدينه وطلاقه
ونكاحه جائز ومن الصبي باطل والثالث المحجور اذا أوصى بوصية جازت من ثلث ماله ومن
الصبي لا يحوز والرابع جارية المحجور اذا جاءت بولد فادعاه ثبتت نسبته ومن الصبي لا يثبت
من قاضي خان و وفي الاشباه المحجور عليه بالسفه على قوله ما التقى به انه كالصغير في جميع
أحكامه الا في النكاح والطلاق والعنق والاستيلاء والتدبير وجوب الزكاة والحج
والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات والاتفاق وفي صحة وصاياه
بالقرب من الثالث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم وأما
اقراره في التاتارخانية انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما انتهى والحاصل ان تصرفات
المحجور بالسفه على نوعين ما لا يصح من الهازل كالبيع وغيره لا يصح منه وما يصح من
الهازل كالنكاح والطلاق يصح منه واذا أعنت عن كفارة صح الاعتناق ولا يجوزنه
ويسعى العبد في قيمته وكذا لو أطمع عن كفارته لا يجوزنه فلا يكفر الا بالصوم والمرأة السفية
المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت نفسها من رجل كف يجوز نكاحها وان قصرت
عن مهر مثلها قال أبو حنيفة يخبر الزوج ان شاء كمل مهر مثلها وان شاء فارقها وعندهما
يجوز النكاح بما وجب ولا يخبر الزوج ولو ان المحجورة اختلعت نفسها من زوجها على
مال يقع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك الالتزام للمال بدلا عما ليس بمال ثم قال في
الكتاب ويكون الطلاق رجعياً لانه طلاق لا يقابل البطل أصلاً فيكون رجعياً
وهي كالصغيرة اذا اختلعت من زوجها على مال يكون رجعياً بخلاف الامه اذا كانت
تحت يد زوج فاختلعت على مال فان الطلاق يكون بائناً لانها من أهل الالتزام فان فعلت

بإذن المولى يجب المال في الحال وإن كان بغير إذن المولى كان عليه المال بعد العتق فلو كانت الامنة مفسدة محجورة فاختلعت نفسها على مال يكون الطلاق رجعا لانه لا يجب عليه المال في الحال ولا بعد العتق ولو ان صيغته فيها محجور استقرض مالا ليعطى صدق المرأة صح استقراضه وان لم يعط المرأة وصرف المال في حوائجها لا يؤاخذ به في الحال ولا بعد البلوغ لانه ليس من أهل الالتزام فلا يصح التزامه ﴿ ولو أودع انسان عند محجور فاقرا محجور انه استهلكه لا يصديق فان صار مصليا بعد ذلك يسأل عما أقر فان قال ما أقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به كالعبد المحجور اذا أقر باستهلاك مال انسان فانه لا يؤاخذ به في الحال فان أذن له مولاه في التجارة بعد ذلك يسأل عما أقر به فان قال ما أقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به رجل محجور أودعه انسان مالا أو أقرضه ثم صار مصليا وقال لصاحب المال كنت أقرضت لي في حال فسادى فأنفقتها أو قال أودعته في حال فسادى فأنفقتها وقال صاحب المال لا بل أقرضتني في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويعمن المحجور ولو قال رب المال أقرضتني في حال فسادك واستهلكته في حال صلاحك وقال المحجور استهلكته في حال فسادى كان القول قول المحجور فان أقام صاحب المال البيينة انه أقرضه في فساده ولكن استهلكه في صلاحه قبلت بيئته ﴿ يقيم أدرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه فسأل وصيه ان يدفع اليه المال فدفعه فضاع المال في يده ضمن الوصي حجر عليه القاضى أو لم يحجر من فاضحيان وكذلك لو أودعه اياه ذكره في الوحيز ﴿ وان حجر القاضى على السفينة ثم رفع الى قاض آخر فأبطل حجره وأطلق عليه جاز لان الحجر منه فتوى وايس بقضاء لا يرى انه لا يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء بنفس القضاء يختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الحجر الى القاضى الخارج أو الى غيره ففضى بطلان تصرفه ثم رفع الى قاض آخر نفذ بطلانه لاتصال الامضاء به فلا يقبل النقض به بعد ذلك عند أبي حنيفة كذا في الهداية ﴿ ولو استقرض السفينة المحجور وأنفق على نفسه نفقة مثله أو دفع مهر امرأته نفذ ولا يبطل القاضى ذلك إلا ان يكون فيه فضل فيبطل الفضل ﴿ ولو اشترى ابنه المحجور المعروف بانه قد فاسد أو يهتق اذا قبض وسعى في قيمته للبائع ﴿ لو أجاز القاضى بيع المفسد ولم ينه المشتري عن دفع الثمن برى المشتري بالدفع اليه وان ناه لم يبر أو يدفع الثمن ثانيا ولا خيار له في رد المبيع اذا علم بالهسي وان دفع قبل العلم به برى ولا يجوز بيعه وشرائه باذن القاضى الا بالعقب اليسير كافي العقب والعبد من الوحيز

﴿ الباب السابع والثلاثون في المكاتب ﴾

اذا هجمت الكتابة يخرج المكاتب من يد سيده فيكون أحق باكسابه لان تخصيصه بالبدل اذا تحقق ثبت له الحرية حتى لو شرط أن لا يخرج من البلد لا يصح الشرط استحسننا ولا

يخرج عن ملك سيده ولهذا متى يحجز عن أداء البذل رجع قناوان أعتقه عتق وسقط عنه
بدل الكتابة وما في يده من الاكساب يكون له واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه العقروان
بجنى عليها أو على ولدها لزمته الجنسية وان أنلف ماله غرم لان المولى صار كالاجنبي ويجوز
للمكاتب البيع والشراء والسفر وملك البيع بالمحاباة كذا في الهداية هذا عند أبي حنيفة
وعندهما لا تجوز المحاباة بما لا يتعابن الناس فيه وتجوز منه الزيادة في المبيع والحط بسبب
عيب ولا يجوز من غير عيب اهـ ويتصرف كلما ذون ولا يمنع بيع المولى كافي المجمع ولا يتزوج
الا باذن المولى ولا يجب ولا يصدق الا بالثبوت السير لان الهبة والصدقة تبرع محض وهو غير
مالك لملك الا ان الشئ اليسير من ضرورات التجارة لانه لا يجحد بدامن ضيافة أو اعادة ومن
ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وتوابعه ولا يتكفل لانه تبرع محض فلا يملكه بنوعيه نفسا
ومالا ولا يقرض وان وهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداء وان زوج أمته جاز وكذلك ان
كاتب عبده والقياس على أن لا يجوز وهو قول زفر وان أعتق عبده على مال أو باعه من
نفسه أو زوج عبده لم يحجز من الهداية ويجوز اقرار المكاتب بالدين والاستيفاء كافي المنية
وتجوز هبته وارتمانه واذنه لبعده في التجارة فان لحقه دين يبيعه فيه الا أن يؤدي عنه
المكاتب ويجوز له أداء دينه عنه وان كان أكثر من قيمته كذا في الوجيز ولو أقام المكاتب
بينه على الاتفاق قبل الكتابة يقبل وسقط عنه البذل هذه في الاستحقاق من الهداية وان
تزوج المكاتب باذن مولاه امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استعتقت فأولادها عبيد ولا
يأخذهم بالقيمة وكذا العبد المأذون له بالتزوج وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
أولادها أحرار بالقيمة وان وطئ المكاتب أمة على وجه الملك بغير اذن المولى ثم استعتقت فعليه
العقر يؤخذ في الكتابة وان وطئها على وجه النكاح بغير اذن المولى لم يؤخذ به حتى يعتق وجه
الفرق ان في الفصل الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة
وهذا العقر من توابعها لانه لا لولا الشراء لما سقط عنه الحد وما لم يسقط الحد لا يجب العقر ولا
يظهر في الفصل الثاني لان النكاح ليس من الاكساب في شيء فلا تنظمه الكتابة كالكفالة
وان اشترى المكاتب جارية شرافا سدا ثم وطئها فردها أخذ بالعقر في الكتابة وكذا العبد
المأذون من الهداية وان أقر المكاتب باقتضا ضرة أو أمة بأصبعه فججز فردا في الرق
فضممان المهر في الطرة والعقر في الامة متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا
يؤخذ في الحال وقال محمد ان قضى القاضي عليه قبل العجز لزمه في الحال وان لم يقض عليه
قبل العجز يتأخر الى ما بعد العتق كذا في المجمع من المأذون والاقتضا بالحق ازالة
المكافاة واذا ولدت المكاتبته من المولى فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت
يحجزت نفسها وصارت أم ولد ونسب ولدها ثابت من المولى وهو حر فاذا مضت على الكتابة أخذت
العقر من مولاهالا اختصا صها بمنافعهها على ما قد مناهم ان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط
صنها بدل الكتابة وان ماتت هي وزكت فالأب يؤدي منه مكاتبها وما بقي ميراث لابنها وان لم يترك

مالا فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولدا آخر لم يلزم المولى الا ان بدعى حرمة وطئها عليه
ولو لم يدع ومات من غير وفاء يسمى هذا الولد لانه مكاتب تبعها فلومات المولى بعد ذلك عتق
وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو ولدها فيمنعها واذا كاتب المولى أم ولده جاز فان
مات المولى عتقت بالاسناد وسقط عنها بدل المكاتبه ويسلم لها الا ولاد المشتراة في الكتابة
والا كساب لان الكتابة انسخت في حق البسديل وبقيت في حق الاولاد والا كساب واذا
ولدت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالكتابة وان كانت مدبرته جاز فان مات المولى ولا مال
له غير هافهى بالخيار بين ان تسمى في ثلثي قيمتها وجميع مال الكتابة وهذا عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف تسمى في الاقل منهم او قال محمد تسمى في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة
فالخلاف في الخيار والمقدار وأبو يوسف مع الامام في المقدار ومع محمد في نفي الخيار وان
خرجت من الثلث سقط كل بدل الكتابة وان دبر مكاتبته صح ولها الخيار ان شاءت مضت
على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على الكتابة فمات المولى ولا
مال له غير هافهى بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة
وقال تسمى في الاقل منها واذا أعتق المولى مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كاتب
المريض عبدا على ألفين الى سنة وقيمه ألف ثم مات ولا مال له غيره ولم يجز الورثة فانه يؤدي
ثلثي الالفين حالا والباقي الى أجله أو يرد قبقا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يؤدي
ثلثي الالف حالا والباقي الى أجله وان كاتبه على الالف الى سنة وقيمه ألفان ولم يجز الورثة
أدى ثلثي القيمة حالا أو يرد قبقا اتفاقا لان المحابة هنا في القدر والتاخير واعتبر الثلث فيها
من الهداية ولو كاتب على مثل قيمته بان كانت قيمته ألفان وكاتبه على ألفين منجمة يقال له
يجل ثلثي بدل الكتابة والثلث عليه الى أجله بالاتفاق من الحقائق وقيمة المكاتب نصف
قيمة الفن كفي البرازية رجل قال لمولى العبد كاتب عبدك على ألف على ان ادبت
اليك ألفا فهو سركاتبه المولى على هذا يعتق بادائه بحكم الشرط لانه متبرع ولو قال العبد
لمولاه كاتبني بالف درهم على نفسي وعلى فلان الغائب جاز استحسانا وللمولى أن يأخذه بكل
البذل لان البذل عليه لكونه أصيلا فيه ولا يكون على الغائب من البذل شيء لانه تبع فيه
وأيهما أدى عتق ويحبر المولى على القبول ولا يرجع المؤدى على صاحبه لان الحاضر قضى
ديناعليه والغائب متبرع فيه غير مضطر اليه واذا كاتب الامه عن نفسها وغن ابنين لها
صغيرين فهو جائز وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه ويعتقون واذا كان العبد بين رجلين أذن
أحدهما لصاحبه أن يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل الكتابة فكاتب وقبض بعض
البذل ثم عجز فالملك للذي قبض عند أبي حنيفة وقالاهو مكاتب بينهما وما أدى فهو بينهما
واذا كانت جارية بين اثنين كاتبها فوطئها أحدهما فجاءت بولد فادعاه ثم وطئها الآخر فجاءت
بولد فادعاه ثم عجزت فهي أم ولد للاول لانه لما ادعى أحدهما الولد صححت دعوته لقبام الملك
له فيها وصار نصيبه أم ولد لان المكاتبه لا تقبل الانتقال من ملك الى ملك فنقتصر أمومية

الولد على نصيبه كافي المدبرة المشتركة واذا ادعى الثاني ولدها الاخير صحت دعوته لقيام ملكه ظاهر اثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كلها أم ولد لالول لانه زال المانع من الانتقال ووطؤه سابق ويضمن نصف قيمتها شريكه لانه غلث نصيبه لما استكمل الاستيلاد ونصف عقرها أيضا لوطئه جارية مشتركة ويضمن شريكه كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه بمنزلة المغرور لانه حين وطئها الثاني كان ملكه قائما ظاهرا وولد المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة على ما عرف لكنه وطئ أم ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وأم ما دفع العقر الى المكاتبه جاز لان الكتابة مادامت باقية تحقق القبض لها لاختصاصها بما افعلها وابدانها اذا عجزت ردت العقر الى المولى وهذا الذي ذكر قول أبي حنيفة وقالاهي أم ولد لالول ولا يجوز وطء الاخر واذا صارت كلها أم ولدا فاشفى رطى أمه الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غيرها انه لا يجب الحد عليه للشبهة ويلزمه جميع العقر لان الوطء لا يعرى عن أحد الغرامتين واذا بقيت الكتابة وصارت كلها مكاتبه لالول فيقبل يجب عليها نصف بدل الكتابة لان الكتابة انفسيت فيما لا يتضرر به المكاتبه ولا يتضرر به بقوط نصف البدل وقبل يجب كل البدل ويضمن الاول شريكه في قياس قول أبي يوسف نصف قيمتها مكاتبه لانه غلث نصيب شريكه وهي مكاتبه فيضمنه موسرا كان أو موسرا لانه ضمن غلث وفي قول محمد لا يضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة وان كان الثاني لم يوطئها ولكن درها ثم عجزت بطل الزيد وهو أم ولد لالول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد لالول بالاجماع وان كاتبها ثم أعفها أحداهما وهو موسر ثم عجزت ضمن المعتق لشريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليه عند أبي حنيفة وعندهما انه ان يضمنه قيمة نصيبه مكاتبان ان كان موسرا ويسمى العبدان كان معبرا هذه الجلة من الهداية وفي المجمع لو كاتب عبد الله ما عتقه أحداهما فزصيب الاخر باق عند أبي حنيفة على الكتابة ويوجب أبو يوسف على المعتق نصف قيمته قنا وأوجب محمد على العبد السعاية في الاقل من نصف قيمته ومن نصف البدل اه ولو كاتب عبده على ألف يودعها الى غريم السيد أو يضمنها له فالكتابة والضمن جائزان ولو كاتب أمته على ألف ان يوطئها مدة الكتابة لم يجب زفان أدت الالف عتقت وعليه افضل قيمتها ان كانت كثر من المؤدى وان كان هو أكثر فانه لا ترجع بالزيادة على المولى فان وطئها ثم أدت فعبثا لانه وطئها على تقدير العقد واستيفاء موجه ولو كاتب عبده على ألف وهديته فادى ألف دون الهديته عتق ثم ان كان الالف قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وان كانت قيمته أكثر رجوع عليه بالفضل ولو كاتب عبد من مكاتبه واحدة على ألف فيقبل أحداهما جاز ولو قال لعبده كاتبه كذا على ألف فيقبل لا يعتق واحده من ماباداه حصته مالم يود جميع الالف استعسانا وكذلك لو قال كاتبه كذا على ألف على ان يكون أدنى المكاتبه عتقتا وان عجزت ردت في الرق فان أدى أحداهما عتقا ولا مولى أن يأخذ أياهما شاء يجمع

المكاتبه مات أحدهما أولم يمت ويرجع المؤدى على صاحبه بحصته وان كان قيمته ما سواه
رجع بنصف المؤدى وان عجز اذ فى الرق وان عجز أحدهما الا ان الآخر يؤدى فيعتقان
جميعا ولو مات أحدهما الا بسقط حصته والاخر مكاتب على حاله كالموات وترك وفاء فان
كان ترك ما لا يؤدى منه جميع المكاتبه فيعتقان ويرجع ورثة الميت على الحى بحصته وان
لم يترك ما لا فالخى يؤدى جميع الكتابة ويعتقان ويرجع على ورثة الميت بحصته اذا كانت
الورثة من دخلت فى كتابه الميت ٥ ولو كاتب أحد الشرى يكن نصيبه يأخذ شرى به نصف
ما أخذ ثم يرجع المكاتب به على العبد ثم لساكت فى نصيبه الخيارات الثلث عند أبي حنيفة
٥ وان كاتب عدا بينهما الا يعق شئ منه حتى يؤدى الجميع وأيهما أخذ نصيبه باذن شرى به ثم
عجز المكاتب فالأخذ بينهما وان أعنته أحدهما أو وهب له نصيبه من المكاتبه عتق نصيبه
بخلاف ما لو قبض نصيبه ثم أبرأه من بدل الكتابة لا يعق نصيبه لان البراءة لم تصح لان
للشرى أن يشاركه فيما قبض فلم يتم الاستيفاء فى نصيبه ثم ان شاء المكاتب عجز وان شاء
مضى فلا ضمان على المعتق وان مات عن مال أخذ السالك نصف المكاتبه والباقي لورثته
وان عجز للسالك ثلاث خبارات عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يضمن الاقل من نصف
القيمة ونصف ما بقى من المكاتبه أهم ما أقل فهو عليه من الوجيز ٥ واذا عجز المكاتب عاد الى
أحكام الرق وما كان فى يده من الاكساب لم يولاه واذا قطعت يده وأخذ الارش فهو للمولى
هذه فى بيع الفضولى من الهداية ٥ وان مات المكاتب وترك ما لا تنفخ الكتابة وقضى
ما عليه من ماله وحكم بعنته فى آخر جزء من أجزاء حياته وما بقى فهو ميراث لورثته ويعتق
أولاده وان لم يترك وفاء وترك مولودا فى الكتابة تسعى فى كتابه أبيه على نجومه فان أدى
حكمنا بعنت أبيه قبل موته وعنت الولد وان ترك ولدا مشترى فى الكتابة قيل له اما أن تؤدى
الكتابة حاله أو ترد فى الرق لان المشتري لم يدخل تحت العقد هذا عند أبي حنيفة وقال يؤدى
الى أجله اعتبارا بالولد المولود فى الكتابة وما أدى المكاتب من الصدقات الى مولاه ثم عجز
فهو طيب للمولى لتبديل المالك فان العبد يتملكه صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه وقعت
الاشارة النبوية فى حديث بريرة هى لها صدقة ولنا هدية وكذلك اذا عتق المكاتب واستغنى
يطيب له ما بقى فى يده من الصدقات ٥ واذا جنى العبد فكاتبه مولاه ولم يعلم بالجناية ثم عجز فانه
يدفع أو يفدى وكذا اذا جنى المكاتب ولم يقض به حتى عجز وان قضى به عليه فى كتابته ثم
عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقد رجح أبو يوسف وكان يقول أو لا يباع
فيه وان عجز قبل القضاء وهو قول زفر واذا مات المولى لم تنفخ الكتابة وقيل له أد المال
الى ورثة المولى على نجومه فان أعنته أحد الورثة لم ينفذ عنته وان أعنتوه جميعا نفذ
وعنتى وسقط مال الكتابة لانه يصير ابرأه عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرى فيه الارث
واذا أبرأ المكاتب عن بدل الكتابة يعق كما اذا أبرأ المولى الا أنه اذا أعنته أحد الورثة لا يصير
ابراة عن نصيبه لانا نجعله ابرأه اقتضاء تعصيا لعنته والاعتاق لا يثبت ابرأه البعض أو أدائه

في المكاتب لافي بعضه ولا في كله ولا وجه الى ابراء الكل لحق بقية الورثة من الهداية فان
 وهب أحدهم نصيبه في رقبته جاز وان عجز ورد رقبته فانصيب الوهاب في رقبته ثابت
 كالمولى اذا وهب منه بعض الكتابة ثم عجز صار كله رقبته للمولى فكذا هذا ولو أدى المكاتب
 البذل الى الورثة دون الوصي وعلى الميت دين محيط به أو لا يحيط به لا يعتق وان أدى الى
 الوصي عتق وان لم يكن في التركة دين وان لم يكن على الميت دين ودفع الى الورثة وتقاسموا جاز
 وان أدى الى بعضهم لم يعتق مالم يصل الى الكل أو يجبر واقتضيه فيصير وكذا من جهتهم
 ولو أدى المكاتب الى الغرماء وعليه دين محيط جاز وعتق ولو دفع الى الوصي جماعا على المكاتب
 يعتق كالدفء الى الغريم من الوجيز ولو استدان المكاتب بعض بدل الكتابة فأدى الى مولاه
 ثم عجز لا يتردد من المولى كافي المحيط والجامع الكبير ذكره في المشتمل ولو اشترى المكاتب
 أباه أو ابنه فوجده به عبدا لم يقدر على الرد ولا على ان يرجع بالنقصان ولورد المكاتب في الرق
 فالمولى يرد به بالعيب ولا يجبس المكاتب في دين الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا
 في المشتمل نقلا عن المنية ولو لمات المكاتب وترك أم ولد معها ولها لا اتباع واستعتت في
 الكتابة على نجوم المكاتب وان لم يكن معها ولد تباع عند أبي خنيقة وعندها لا اتباع لانها
 أم ولد عتقت بموت السيد له انه لا ملك للمكاتب حقيقة فلا يحرم بيعها كالعبد المأذون
 استولد جارية من كسبه بخلاف مالوكان معها ولدا لانه يثبت حق الحرية للولد وحق الحرية
 للولد يوجب حق الحرية لادم لقوله عليه السلام أعتقه وأولدها واذا ماتت المكاتب عن وفاة
 بدى بالدين ثم بالحنانية ثم ببذل الكتابة ثم بغير امرأة تزوجها بغير اذن مولاه ثم الباقي ميراث
 بين أولاده الذين عتقوا بعثقه والذين كانوا أحرار قبله واذا ماتت عن وفاة ودين المولى بدى
 بدين المولى ثم بالكتابة والباقي ميراث بين أولاده وان لم يبق الباقي بالدين والكتابة بدى
 بالكتابة ماتت المكاتب عن مال وعليها دين مثله فأدى الولد المال عن الكتابة أو القاضى ولم
 يعلم بالدين عتق الام والولد يأخذ الغرماء من المولى ويرجع المولى بعثله على الولد وان لم يؤده
 الولد أو القاضى لا يعتق وان لم تترك مالا فاعتق المولى الولد عتق وان أحاط دينها بقيمتها وبسعى
 في الدين كاتب عبدا مشركا بغير اذن شريكه فأت العبد وترك كسبا بعد الكتابة فقدمت
 حاجز عند أبي خنيقة وقالا مات حرا ويضمن المكاتب نصف قيمته لشريكه ولا تصح وصية
 المكاتب بشئ بعينه وان أوصى بثلاث ماله مطلقا لا يصح عند أبي خنيقة خلافا للهمام ولو قال
 ان مت حرا فقلت مالي لفلان يصح ان أعتق قبل الموت بالاجماع كالوقال ان ملكت عبدا أو أنا
 حري يصح وان مات عن وفاة فأديت مكاتبته فعتق لا تصح هذه الوصية لانه يعتق في آخر حياته
 في ساعة لطيفة وفي تلك الساعة لا يتصور الوصية فلا يظهر العتق في حقها من الوجيز ولو
 ولد للمكاتب دخل في كتابته وكان كسبه لآبيه ولو أعتق المولى ولد مكاتبه جاز عندنا خلافا
 لغيره ولا يسقط شئ من بدل الكتابة اذا لم يكن كاتبه مع آبيه كتابة واحدة ولو أعتق ولدا
 كاتبه مع آبيه كتابة واحدة يسقط حصته من بدل الكتابة كافي الحقائق وغيره واذا زوج

عبد من أمته وكاتبها فولدت منه ولدا يدخل ذلك الولد مع أمه في كتابته أو كان كسبه لها
 لأن تبعية الأم أرجح حتى لو قتل ذلك الولد بكون قيمته للام دون الأب من شرح المجمع
 والكتابة متجذرة عند أبي حنيفة وقال لا تجزأ حتى لو كاتب نصف عبده جاز ذلك وصار
 كله مكاتباً عندهما وعنده يقتصر على القدر الذي كاتب منه فإن أدى المكاتب عتق منه ذلك
 القدر وسعى عاقي من قيمته بقدر ما يطيق على معنى أنه ليس للمولى أن يطالبه في الحال ولكن
 يجعله منجماً بحسب طاقته وغرة الخلاف تظهر فيما إذا اكتسب العبد مالا قبل الأداء
 فنصفه له والنصف للمولى وعندهما الكل له لأنه مكاتب كله أموالاً اكتسب بعد الأداء
 فليس للمولى من كسبه شيء بالاتفاق أما عندهما أفلا نه حر كله وأما عنده فلا أن النصف منه
 عتق بالأداء وفي النصف الآخر هو مستحق كله مكاتب فيكون أحق بجمع مبيع كسبه بعد الأداء
 وإن كاتب عبده على ألف دينار على أن يرد المولى إليه عبداً بغير عينة جازت الكتابة
 عند أبي يوسف ويقسم الألف على قيمة العبد المكاتب وقيمة عبده وسط وينظر حصصه العبد
 ويكون مكاتباً عاقي وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجوز هذه الكتابة ولو كاتبه على ألف وعلى
 خدمته أبداً وقبل العبد فسدت الكتابة لأن هذا شرط ينافي بمقتضى العقد فإن أدى العبد
 الألف عتق بحكم الشرط ثم إن كان الألف أقل من قيمته سعى في تمام قيمته اجساعاً وإن كان
 أكثر من قيمته لا يسترد الفضل من المولى عندنا وقال زفر يسترد ولو كاتب أمته على أنه
 بالخيار ثلاثة أيام فولدت الأمة ولداً ثم ماتت في مدة الخيار جاز للمولى العقد تبطل الكتابة
 عند محمد ولا تصح اجازة المولى وعندهما لا تبطل الكتابة وله أن يحرره أو إذا أجازها سعى
 الولد على نجوم أمه فإذا أدى عتقت الأم في آخر جزء من حياتهما وعتق ولدها من الحقائق
 إذا قتل المكاتب رجلاً خطأ فصالح ولحق القتل على مال أو أقر المكاتب بقتل رجل خطأ
 ففضى القاضى عليه بغيره أو أقر بقتله عمداً ثم صالح ولحق الجناية على مال ولم يؤد بدل الصلح
 حتى يجز عن أداء بدل الكتابة وورد إلى الرق يتأخر عنه بدل الصلح إلى ما بعد العتق ولا يؤخذ
 به في الحال عند أبي حنيفة وقال لا يؤخذ به في الحال ويباع فيه وإذا جنى جنابة خطأ فقبل
 أن يقضى عليه القاضى بموجب الجناية يجز وورد إلى الرق يخبر مولاه بين دفعه بالجناية
 والقضاء بشهاد ولا يطالب العبد للمحال عندنا وقال زفر يطالب للمحال ولو تجز به بعد
 القضاء بموجب الجناية فهو دين عليه يباع فيه اتفاقاً إذا جنى المكاتب جنابة خطأ فقبل
 القضاء عليه بموجبها جنى ثانياً يلزمه قيمة واحدة عندنا فسعى لارضاء الجنايتين في الأقل من
 قيمته ومن أقرش الجناية وقال زفر يلزمه لكل جنابة قيمة على حدة ولو جنى ثانياً بعد ما قضى
 عليه بموجب الجناية الأولى يجب للثانية قيمة أخرى اتفاقاً من شرح المجمع قلت وقدم بعض
 مسائل جنابة المكاتب في الجنایات فعليه بالمراجعة فيما لم يوجد ههنا ولو كاتب عبده على
 نفسه وأولاده الصغار جاز استحساناً وحكم الولد هنا حكم الغائب مع الحاضر وقدم أنه ليس
 للمولى ولا للأب ولاية إيجاب على الصغیر فلم يجب عليه لفقد الولاية ويتعلق عتقه بأداء

المال فيبقى عتقه معلقا مع بقاء الكتابة ولا يبقى مع انفساخها فلو مات الاب يسمى الولد وان كانوا صغارا عاجزين يردون في الرق ولو لم يجزوا وأدى بعضهم لم يرجعوا على اخوتهم شيئا ولا مولى أخذ كل واحد بجميع المكتوبة وان أعتق بعضهم رفعت حصته عن الباقي ولو كاتب عبدا له وامر أنه بمكتوبة واحدة على نفسه وما وأولادهما الصغار ثم ان انسا ناقبل الولد فقيمته للابوين ويستعينان في الكتابة من الوحيين وإذا كاتب المسلم عبده على خمر أو خنزيراً وعلى قيمته نفسه فالكثابة فاسدة كما اذا كاتب على ثوب أو دابة فان أدى الخمر عتق بآدائه ولزمه أن يبي في قيمته ولا ينقص عن المسمى ولا يراذ عليه وقال زفر لا يعتق الا بآداء قيمته وكذلك يعتق بآداء القيمة فيما اذا كاتبه على قيمته ولا يعتق بآداء الثوب فيما اذا كاتبه على ثوب لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا ختم لاف أجناسه فلا يثبت العتق بدون ارادته وكذلك ان كاتبه على شيء معين غيره ولم يجز عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الحسن انه يجوز حتى لو ملكه وسلمه يعتق وان أجاز صاحب العين ذلك فعن محمد انه يجوز وعن أبي يوسف انه يجوز أجاز ذلك أو لم يجز غير انه عند الا جازة يجب تسليم عينه وعند عدمها يجب تسليم قيمته ولو كاتب النصراني عبده الكافر على خمر فهو جائز اذا كان مقدارا معلوما وأجمع ما أسلم فلمولى قيمة الخمر من الهداية

الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات

رجل عليه عشرة دراهم لرجل فآواه فوجدها القابض اثني عشر ذكراً في النوادر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الزيادة أمانة اذا هلك لا يلزمه ضمانا وعلى قول محمد وزفر تكون مضمونة وهو القياس فلوان القابض رفع منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهلكا في الطريق قالوا ان المديون يشاركون القابض فيما بقي فيكون له سدس ما بقي وذلك درهم وثلاثا درهم لان كل درهم من المقرض سدسه للدافع وخمسه لأسداسه القابض رجل تعلق رجل وخاصة فقط من المتعلق به شيء أو ضاع قالوا يضمن المتعلق ويذبح ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحبه وصاحب المال يراه ويمكنه ان يأخذه لا يكون ضامنا والا كان ضامنا رجل أخذ غريمه بمال ففأ انسان وانتزعه من يده حتى هرب الغريم فانه يعز ببحكم الجناية ولا يضمن المال الذي على المديون ميت كفن بثوب الغير قالوا ان شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء نبش القبر فآخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمة ذلك الثوب من المال وكذا لو تبرع انسان بقيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينش وان لم يكن شيء من ذلك فان ترك صاحب الثوب لا تخره فهو أفضل وان نبش كان له ذلك وان كان الثوب قد انتقص بالكف يضمن الذي كفن الميت وقنسه وعند أبي هذ اذا كفن من غير خياطة وان خيط فليس لصاحب الثوب ان ينش ويأخذ ثوبه لو هبت الريح بثوب انسان فآلقته في صبح آخر حتى انصبغ وكانت قيمة

الثوب والصبيغ سواء يباع عليهم ما يقتسمان الثمن وإن اصطالحا على شيء جاز وكذا الدجاجة إذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وإن كانت قيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة أن يملك الدجاجة بقيمتها ولو أراد صاحب الدجاجة أن يعطى قيمة اللؤلؤة كان له ذلك وكذلك البعير إذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب البعير أن يعطى قيمة اللؤلؤة وكذلك الدابة دخلت دابة رجل رأسها في قدر رجل ولا يمكن الإخراج إلا بالنكسر كان لصاحب الدابة ثلث القدر بقيمتها ونظائرهما كثيرة لصاحب أكثر المالين أن يملك الآخر بقيمتها وإن كانت قيمتهما سواء يباع عليهم ما يقتسمان الثمن ﴿١﴾ وعن أبي يوسف لؤلؤة وقعت في دقيق رجل إن كان في قلب الدقيق ضرر لا قلبه والنظر أن يباع الدقيق الأول فالأول فإن لم يكن في قلبه ضرر أمرته بقلبه وقال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة ﴿٢﴾ رجل خدع صبيبه وذهب به إلى موضع لا يعرف قال محمد بن يحيى بنس الرجل حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت وقد مرت هذه المسئلة في الغصب بأبسط من هذا ﴿٣﴾ مديون دفع الدراهم إلى صاحب دينه وأمره بأن ينقدها فهلكت في يده هلكت من مال المديون ويكون الدين على حاله ولو دفع الدراهم إلى صاحب الدين ولم يملك شيئا ثم إن الطالب دفع الدراهم إلى المديون لينقدها فهلكت تملك على الطالب ﴿٤﴾ رجل عليه درهم لرجل فدفع المديون إلى الطالب درهمين أو درهما ثم درهما فقال خذ درهمك فمنها فضع الدرهمان قبل أن يبين درهما قال يملك من مال المديون ﴿٥﴾ شجرة القرع إذا نبتت في ملك رجل فصار في جنب آخر وعظم القرع وتعذر إخراجها من غير كسر الجنب فهي بمنزلة اللؤلؤة إذا ابتلعت الدجاجة ينظر إلى أكثر المالين قيمة فيقال لصاحب الأكثر أن شئت أعطيت الآخر قيمة ماله فيصير لك فإن أبي يباع الجنب عليهم ما على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذلك الجواب في الأترجة إذا دخلت في فارورة رجل ولو أدخل رجل أترجة غيره في فارورة رجل آخر وتعذر إخراجها فإن الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الأترجة قيمة الأترجة ولصاحب الفارورة قيمة الفارورة وتصير الفارورة والأترجة ملكا له بالضممان ﴿٦﴾ ولو اختلط سويق رجل بدقيق آخر بغير صنع أحد يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته مختلطان هذا نقصان حصل لا بفعل أحد فليس أحدهما بإيجاب الضمان عليه بأولى من الآخر هذه الجملة من أول الباب إلى هنا من الغصب من مواضع متفرقة من قاضي خان ﴿٧﴾ ومن ألقى الكناسة في دار غيره يؤمر برفعها هذه في إحياء الموات الهداية ﴿٨﴾ وإذا هبت الريح بثوب إنسان والقمّة في صبيغ غيره حتى انصبغ فيه فعلى صاحب الثوب قيمة صبيغ الآخر وسرا كان أو مسرا هذه في عتق البعض من الهداية وعن أبي عصمة أن شارب الثوب يباعه ويضرب بقيمته أيض وصاحب الصبيغ بما زاد الصبيغ فيه ذكره في الغصب منها ﴿٩﴾ رجل أضاف رجلا ففسى الضيف عنده ثوبا فباعه صاحب البيت فغصبه فاصب ان غصبه فاصب في المدينة فليس عليه ضمان وإن أخرجه عن المدينة ضمن من الغصب من قاضي خان وفيه في فصل النار لو هبت الريح بعامة رجل فاندفعت

على قارورة رجل فانكسرت لا يضمن صاحب العمامة ❦ رجلان لكل واحد منهما مثلية
 فاختد أحدهما من مثلية صاحبه لتخافوضه في مثلية نفسه فان كان صاحب المثلية الاولى
 اتخذ موضوعا يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى ان يجتمع فيه كان ذلك لصاحب المثلية
 الاولى وله ان يأخذ من مثلية الاستخذان لم يكن الاخذ خطا به غيره فان كان الاخذ خطا
 بغيره كان للأخوذ منه ان يأخذ قيمة المأخوذ وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضوعا يجتمع
 فيه الثلج ان كان في مكانه موضوع يجتمع فيه الثلج لا يصنع أحدا فان أخذ الاخذ الثلج من
 الحفر الذي في حده صاحبه لا من المثلية فهو له وان أخذ من المثلية يكون غاصبا فيرد على
 المأخوذ منه عشرين نجاة ان لم يكن خطا به بثلجه وان كان خطا به كان عليه قيمته من القطة
 من قاضي خان ❦ استقرض من آخر عبدا بقضى به دينه فقضى دينه بالعبد ضمن
 المستقرض قيمة العبد من بيع الصغرى وفي قاضي خان من البيوع رجل استقرض
 من رجل عبدا أو حيوانا آخر ليقضى به دينه فقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته لان
 قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع يباع فاسدا ❦ لو استقرض
 عبدا أو فلوسا فكسدت عند أبي حنيفة عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال أبو يوسف
 عليه قيمتها من الذهب أو الفضة في آخر يوم كانت رابحة فكسدت قال في الصغرى وكان
 والذي بقي يقول محمد رقا بالناس فنفتي كذلك ❦ لو استقرض خطا ودفع المستقرض اليه
 جوا القابل ليها ففعل لم يكن قبضا بمنزلة السلم من الصغرى ❦ ومن له على آخر درهم دفع
 اليه كيد البرزخ المديون فيه لم يصرفا بضاه في السلم من الهداية ❦ ومن له على آخر
 عشرة دراهم جبا دفعا هازيا فهو لا يعلم فانفقها أو هلك فقضاء عند أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف فبرد مثل زبوفه ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف مراعى كهو في
 الاصل ولا يمكن رعايته بايجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة يجنبه فوجب
 المصير الى ما قلنا ولهم انه من جنس حقه حتى لو تجاوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به
 الاستيفاء ولا يبنى حقه الا في الجودة ولا يـ مكن تداركها بايجاب ضمانها الماذكرنا وكذا
 بايجاب ضمان الاصل لانه لا يجاب له عليه ولا نظيره ولو وجد هاتين درهمين أو مستحقه يصير
 قضا ولو وجد هارصا أو ستوفة لا يصير قضاء هذه في المنشور من الهداية ❦ رجل له
 على رجل آخر خمسون درهما وأخذ غلطا ستمين فلما علم أخذ العشرة ليردها فهل يكت
 يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة هذه في الوديعه من
 الخلاصة ❦ رجل عليه عشرة دراهم فدفعت المديون الى الطالب مائة وقال خذ حقك
 عشرين منها فلم يأخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين هذه في الرهن من قاضي خان
 ❦ ومن استقرض مثلبا فانقطع عليه قيمته يوم القبض عند أبي يوسف وعند محمد يوم
 الانقطاع وقول محمد انظر وقول أبي يوسف اسر هذه في الصرف من الهداية ❦ وان
 أقرضه طعاما بالعرفان وأخذ بمكة فعند أبي يوسف عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد عليه

قيته بالعراق يوم اختصها من مشتل الهداية ❦ ومن دفع الى صائغ درهما وأمره أن
يريد نصف دينار من عنده بصير قابضا من الهداية ❦ رجل أقرض الدراهم البخارية بخاري
ثم لقي المستقرض في البلد بقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة رحمه
قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا إذا بقيه في البلد ينفق
فيه تلك الدراهم لم يكن له الا توجد فانه يؤجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا أما اذا كان لا ينفق في
هذا البلد فانه يغرم قيمتها وكذا لو اشترى بالدراهم البخارية شيئا ثم التقى في بلدة أخرى لا يوجد
فيها تلك الدراهم ❦ رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور
وقبض وقال دفعها الى الآخر وحمد الآخر ذلك فان المأمور يكون ضامنا ولا يصدق على
الآخر ❦ ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل أن ابعث الى كذا درهما فاقضالك على
فيه مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف انه لم يكن في مال الآخر حتى
يصل اليه ولو أرسل رسول الى رجل فقال ابعث الى عشرة دراهم فاقضالك نعم وبعث بها مع
رسوله كان الآخر ضامنا إذا أقر له أن رسوله قبضها ❦ رجل استقرض من رجل دراهم
وأثناء المقرض بالدراهم فقال له المستقرض القها في الماء فاقهاها قال محمد لأشئ على
المستقرض ❦ رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقبه المقرض
في بلد فيه الطعام غال فأخذ الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلوب ويؤمر المطلوب بأن
يؤثق بكفيل حتى يعطى له طعامه اياه في بلد القرض ❦ رجل أقرض صبيما أو معتوها شيئا
فاستهلكه الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يضمن وان
أقرض عبد عجبورا فاستهلكه لا يؤاخذ به قبل العتق عندهما وهذا الوديعة سواء ❦ رجل
عليه ألف قبل رجل فدفع الى الطالب دنانير فقال اصرفها واخذ حقه منها فأخذها فهلك قبل
أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت الدراهم في يده
قبل أن يأخذ منها حقه وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من المدفوع ❦ ولودفع المطلوب
الى الطالب دنانير فقال بعها بحقه فباعها بدراهم مثله وحقه وأخذها بصير قابضا بالقبض
بعد البيع ولودفع المطلوب الى الطالب دينه وقال خذ هذا قضاء بحقه فأخذ كان دالا في
ضمانه من باب الصرف من بيع قاضي خان ❦ رجل أمر رجلا ليقضي من دينه ألفا فقضى
من دينه أكثر من ألف يرجع على الآخر بألف ويكون متبرعا في الزيادة ❦ رجل مات وله
ديون على الناس وليس له وارث معلوم فلهذا المات ديون الميت من غرمائه ثم ظهر له
وارث كان ديون الميت على غرمائه له هذا الوارث لانه ظهر ان الغرماء لم يدفعوا المال الى
صاحب الحق فلا تحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا من فصل تصرف الوكيل من
بيع قاضي خان ❦ أحد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في
التركه وان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع بالزيادة وهل يرجع في مقدار كفن المثل قالوا
لا يرجع لان اختياره ذلك دليل التبرع من بيع غير المالك من قاضي خان ❦ لو قضى دين غيره

بغير أمره جاز فلما انتقض ذلك توجه من الوجوه يعود الى ملك القاضى لانه تطوع بقضاء الدين
ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضى مثلها ١٠ اذا تبرع بقضاء المهر ثم
خرج من ان يكون مهر اربعة المرأة أو خرج نصفه عن أن يكون مهر بالطلاق قبل الدخول
رجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن اذا انفسخ البيع يرجع في الثمن من كفالة الصغرى
وفي القنية من قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع السبب يعود المقضى به الى ملك القاضى ان
قضاء بغير أمره وان قضاء بأمره يعود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج
ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفارقة من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكذا في
الثاني الى ملك الزوج انتهى ١١ اذا مات مجهلا مال ابنه لأخيه من عليه في ماله وكذا الوثام
الانسان مجهلا لثمنه اربع في بيته لأخيه من امانات الاشياء ١٢ الاب لو أجر منزل
الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله اذ ليس له ولاية الخط من دعوى الوقف من
الفصولين ١٣ اذا ذهب المضيف وترك شيئا عند المضيف فتبعه المضيف به فغصبه فاحسب ان
غصبه في المدينة لا يضمن وان أخرجه من المصرف فغصب منه ضمن هذا في الغصب من
الخلاصة ١٤ اذا حفر الرجل قبرا في موضع يباح له الحفر في غير ملكه فدفن فيه غيره لا ينش القبر
ولكن يضمن قيمة حفرة ويكون جميعا بين الحافرين ومراعاة لهما من وقف فتاوى قاضى خان
١٥ وفي الغصب من الخلاصة رجل حفر قبرا خفاء آخر ودفن في القبر يجب قيمة حفرة وهذا اذا
كان في أرض مباحة اما اذا كان في الملك فينبش انتهى ١٦ شمرى يثاوسكنه ثم ظهر انه
للصغير يجب أجر مثله من دعوى الوقف من الفصولين ١٧ المديون اذا اتفق على ولدرب
الدين أو امر أنه بغير أمره لا يبرأ من الدين ولا يرجع بما اتفق على من اتفق عليه كذا في
الصغرى من النفقات ١٨ رجل قبض دينه من مديونه فقال قبضته وهو صحيح وقال غريم
الميت قبضته وهو كان مريضا أو ناشرا يكافئ فيه قال محمد ان كان المال قائما بعينه شركة
الاخر فيه وان كان مستهلكا فلا شيء عليه من اقرار الوصي ١٩ وفي الوصايا من قاضى خان
أطلق المسئلة ولم يقيدها بقول أحد بل قال قالوا ان كان الالف المقبوضة قائمة شاركوه فيها
لان الانسداد حدث في مال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض فان كانت المقبوضة هالكة
لا شيء للغرماء الميت قبل القابض لانه اغما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر
يصح للدفع لا لاجاب الضمان خالف في ام الالف ويذهب لنفسه سلامة المقبوض والغرماء
يشكرون ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فيصلح الظاهر شاهد الهم وبعد
هلاك المقبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهد الهم وفيه أيضا
رجل مات وعليه ألف لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت
ذكر في الاصل انه يبرأ عما عليه وان قضى بغير أمر الوصى والوارث واذا اراد مديون قضاء
دين الميت كيف يصنع قال محمد يقول عند القضاء هذه الالف التي لفلان الميت على عن
الالف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاء الالف عن الميت كان تبرعا

ويكون الدين عليه انتهى ﴿ المديون لودفع الى من يجب نفقته على الدائن بغير أمر
القاضي كان متطوعا ولا يبرأ عن الدين بخلاف ما اذا دفع بأمر القاضي كافي الهداية من
المفقود وفيها من النفقات لو كان للدين الغائب مال في يد اجنبي فانفق على ابويه بغير اذن
القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على القابض انتهى ﴿ وفي الصغرى من الوصايا قال محمد
قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف درهم وعلى الميت دين ألف
درهم فقضى المكاتب للغريم قضاء عمله على مولاه بغير أمر الوصي ففي القياس باطل ولا
يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي لكن ندع القياس ونعتمد المكاتب بآداء المال للغريم
انتهى ﴿ مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال الفقيه أبو الليث ان احتاج المريض
الى تعاهدهم فأكلوا مع عياله بغير اسراف فلا ضمان عليهم والا فيعجز من ثلث ماله هذه في
الوصايا من الوجيز ﴿ ولو أوصى رجل بحلقة الخاتم لرجل وبفصه لآخر جازت الوصية لهما فان
كان في نزعه ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة اضمن
قيمة الفص له ويكون الفص لك وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص اضمن قيمة
الحلقة له وهي كالدجاجة اذا ابتاعت لؤاؤة انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه كما مر في
أول الباب هذه في الوصايا من قاضي خان ﴿ وفيه أيضا رجل قال أبرأت جميع غرماي ولم
يسمهم ولم ينو أحدا منهم بقلبه قال أبو القاسم روى ابن مقاتل عن أصحابنا أنهم لا يبرئون
رجل له على رجل دين فقال لمديونه اذا مت فأنت بري من الدين قال أبو القاسم يجوز
وتكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه مخاطرة فلا يصح كذا قال
ان دخلت الدار فأنت بري من مالي عليه ولو قال لمديونه تركت دينك كان ابراء انتهى
﴿ مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على
غيره وجاز ابرأؤه الاجنبي من دين له عليه الا ان يكون الوارث كفيلا عنه فلا يجوز اذ يبرأ
ببراءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأؤه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شيء
منه اذ فيه براءة الكفيل كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصولين ﴿ فضولي ادا
مال غيره فقضى المديون الدين من الفضولي بري هذه في المأذون من الوجيز ﴿ المروجة أو
الامة اذا تصدقت بشيء من مال الزوج أو المولى يرجع الى العرف ان كان بقدر المتعارف
تكون مأذونة بذلك قال رحمه الله المرأة أو الامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد وانما تكون
مأذونة بالمأكل هذه في المأذون من قاضي خان ﴿ لو خدع امرأة رجل ووقعت الفرة
بينها وبين زوجها وزوجها من غيره أو خدع صبيبة وزوجها من رجل يحبس حتى يردها أو
تموت كذا في البرازية ذكره في مشتمل الهداية في التعزير ﴿ وكل شيء صنعه الامام الذي ليس
فوقه امام فلا حد عليه الا انقصا ص فانه يؤاخذ به بالاموال وأما حد الصدق قالوا الغالب
فيه حق الشرع فحكمه حكم سائر الحدود ولو قال لغيره أنفق على أو على عيالي أو على أولادي
أو من في فناء دارى ففعل قيل يرجع عليه بلا شرط الرجوع وقيل لا ولو قضى دينه بأمره

يرجع بلا شرطه وفي الجباية والمؤون المسالمة لو أدى عن غيره بأمره يرجع على الأمر بلا
 شرطه وكذا في كل ما كان مطالباً به من جهة العباد ﴿١﴾ أسير أو من أخذه السلطان ليصادره
 قال لرجل خلعني فدفعت المأمر ولا خلاصه قبل يرجع في الأصح وبه يفتي ﴿٢﴾ ولو أدى عليه برا
 فأنكر ثم قال لرجل ادفع إلى المدعي قفيز بر من مالك فدفعت لا يرجع اذ لم بشرط رجوعه وبمجرد
 الدعوى لم يصردنا عليه ليصير أمر اباد دينه عنه من الفصولين ﴿٣﴾ لو قضى عليه
 بنفقة محارمه فأعطى نفقة مدة ثم مات المدفوع اليه قبل مضي المدة لا يسترد ما بقي بالاجماع
﴿٤﴾ أمة في بدرجل أقامت بينة على حرثها فنفتقتها على ذى اليد حتى يسأل القاضي عن الشهود
 فان عدلت البينة وقد أخذت النفقة بفرض القاضي رجع صاحب اليد بما أخذت منه ولو
 بغير فرض القاضي لا يرجع عليها ﴿٥﴾ ولو أوصى رجل بداره لرجل وبسكنها لآخر وهى تخرج
 من الثلث فالنفقة على صاحب السكنى وان انهدمت الدار قبل ان يقبضها فالصاحب السكنى
 ان يبنها ولا يصير متبرعا ﴿٦﴾ أربعة لا يشاركهم أحد في نفقة الاب والجد في نفقة ولده والولد في
 نفقة والديه والزوج في نفقة زوجته ﴿٧﴾ لو كان الاب معسرا والام موسرة تؤمر الام بالانفاق
 على الولد ولا ترجع على الاب وهو مريض عن أبي حنيفة ﴿٨﴾ زوجان معسران والمرأة ان
 موسر من غيره أو أخ موسر فنفتقتها على زوجها وأمر القاضي الابن أو الاخ بالانفاق عليها
 ويرجع بذلك على زوجها اذا أسير ﴿٩﴾ مات الزوج وترك أولاداً غاراً أو كباراً أو مالا فنفقة الاولاد
 من انصباهم وكذلك امرأة الميت ونفقة رقيق الميت على التركة الى ان يقسموا ونفقة أمهات
 أولاده لا تكون في تركته الا ان يكون لهن أولاد فيكون نفقتهن في نصيب أولادهن فان
 أنفق الكبار على الصغار بغير أمر القاضي لا ضمان عليهم ديانة لانهم أحسنوا فيما فعلوا فاذا لم
 يقرروا بذلك وأقروا بنفقة نصيبهم وحلفوا على ذلك لا اثم عليهم كالوصى اذا عرف الدين على
 الميت وقضى ولم يقر به لا يأثم وكذلك لو أنفق على أولاده الصغار من مال الميت وليس لهم
 وصى لم يضمن ديانة ولا يأثم بالحلف من الوجين ﴿١٠﴾ ولو ترك صغاراً أو كباراً فلا يكباوان بأكلوا ولو
 أطعموا أحداً أو أهدوا إليه فله أكله وقال ابن أبان للكبير ان يأكل بقدر حصته مما يكال أو
 يوزن ويسكن الدار ولوله غنم لا يسعه ذبح شاة منها فيأكل كل ﴿١١﴾ مات عن أخ وامرأة وأم فللمرأة
 ان تناول قدر الثمن مما يكال أو يوزن لا ماسواهما لان التركة مشتركة ولا حد الشركاء في
 القدرى أكله بالحاجة ﴿١٢﴾ أبو الليث دقيق وطعام وسمن بين الورثة وفيهم صغير وامرأة فلهم
 أكل ذلك بينهم ومن كان فيهم كبير أخذ حصته ولو قوى بعض المال وأنفق الكبار بعضه
 على أنفسهم وعلى الصغار فأتوى فعلى كلهم وما أنفق الكبار ضمنوا حصص الصغار ولو أنفقوه
 بالأمر القاصى أو الوصى ولو بأمره حسبت لهم الى نفقة مثلهم ﴿١٣﴾ نوادر ولو ترك طعاماً أو ثوباً
 فاطم الكبير الصغير واللبه الثوب وايس بوصى لم يضمن الكبير استخساناً بخلاف القدر
﴿١٤﴾ لو أدى وصى الميت أو وارثه أو أجنبي عن الميت تبرعاً دينه لرجل لا يشاركه سائر الغرماء
 فان خرج للميت دين أو مال يشارك الغرماء الوارث فيما خرج من الفصولين ﴿١٥﴾ ورجل

أوصى بعبدا لآسان والموصى له غائب فنفقته في مال الموصى فإن حضر الغائب ان قبل الوصية رجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الوارث كذا في الاشباه من القول في المالك ٢ وفيه أيضا العبد الموصى بخدمته أبدار قبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والغلة والولد والكسب للمالك وليس للموصى له اخراجه من البلد الا ان يكون أهله في غير بلاد الموصى ويخرج العبد من الثلث ونفقته ان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة على المالك وان بالغها فعلى الموصى له الا ان يعرض مرضا يمنعه من الخدمة فعلى المالك وان تطاول المرض باعه القاضي ان رأى ذلك واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه انتهى ٢ الناقد اذا كسر الدرهم بالغمر يضمن الا اذا قال له انجزه كذا في المنية وقاضى خان من الغصب ٢ نزع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا مالك البئر لا يملك الماء بخلاف مالو صب ماء الحب فانه يؤمر بما لا نه لانه ملكه من القصور ابن ٢ وقع الحريق في محلة فهدم الرجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته يضمن قيمة بيت الجار كضطر اكل في المفازة طعام غيره يضمن قيمته كذا في مشتمل الهداية عن البرازية وفي الخلاصة من الغصب سريق وقع في محلة فهدم انسان دار غيره بغير اذن صاحبه او بغير اذن السلطان ضمن انتهى ٢ اذا دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين فكل ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع من أرضه بخلاف السمك اذا اجتمع في أرض انسان بغير صنعه فانه لا يكون له الا ان يأخذه كذا في دعاوى قاضى خان من باب اليمين ٢ الدائن اذا قبض دينه من مديونه ثم أبرأه من دينه قبل رجوع بما قبض وقبل لا يرجع كذا في القصولين من أحكام الدين ٢ وفيه قال لمديونه وفي يده قبالة بعشرة دنانير (٣) ببيع دينار قبالة بتوهم يبرأ عن الباقي وبه أفتى مولانا ٢ وفي القنينة من المدائيات قال المديون بعشرة للدائن أعط القبالة وخذ مني خمسة فاخذها منه ودفع القبالة من غير صلح او ابراء بينهما لا يسقط حقه في الباقي انتهى ٢ قال لمديونه (٣) ترا زاد كردم بير او كذا لوقال لا خصومة لي معك بيراً ٢ لو كفن الميت متبرعا فافتريه السبع أو شري لمسجد حصير الخرب المسجد فالكفن والحصير للمتبرع لو حيا ولورثته لو ميتا وعلى قول أبي يوسف يباع ويصرف الى حوائج المسجد ولو استغنى عن هذا المسجد يصراف الى مسجد آخر ٢ مديون بعث الى دائئه دينه مع رجل فجاء وأخبره فرضى به فقال اشترى شيئا فذهب ليشترى فهلك قبل شرائه قيل يهلك على المديون وقيل على دائئه اذا أمره بشراء كاهره بقبضه ٢ له عليه دين دنانير فدفع اليه المديون دنانير وأمره بان ينقدها فهلك فالدائن باق اذا طالب وكيل في الانتقار فبده كبدته ولو لم يقل المطلوب شيئا وأخذ الطالب ثم دفع الى المديون لينقدها يملك من مال الطالب اذا المطلوب وكيل الطالب ٢ لو قبض الدائن الدين من المديون ثم رده عليه فتلّف لو كان الرد على سبيل فسخ القبض بان يقول خذ حتى أقبض غدا فقبض

(٣) أعقبك

(٣) أعطيك القبالة بخمسة دنانير

المديون بثلث الجاهة ينتقض القبض السابق ولو اختلفا قال الدائن ردوت بجهة فسخ القبض
 وقال مدونه ودبعة صدق المديون اذا تقعا على قبض الدين فبعده الدائن يدعي فسخه وهو
 ينكر فيصدق من أحكام الدين من الفصولين ^١ أكثر أهل البوق اذا استأجروا حرا ساو كره
 الباقيون فان الاجرة تؤخذ من الكل كذا في العادة المطردة من الاشياء وفيها أقول على
 اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بانفاقة النزول عن الوظائف عمال يعطى لصاحبها
 وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وان له لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ ^٢ عمردار امر أنه قات وتركها وابنا فلوعمرها
 باذنهم فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصة الابن ولو عمرها نفقة بل اذنها فالعمارة
 ميراث عنه وتعزم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها لها بالاذن قال النسفي
 العمارة كلها لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة كرم امر أنه
 وسائر املاكها ^٣ سقف منزل امر أنه باهرها فالسقف لها ولو بلا امرها فله ورفعها لولم يوجب
 ضررا في غير ما بنى ^٤ وفي فوائد ظهير الدين (٢) مردى خانه زن خود را عمارت کرد و دو بها
 بکار برد تواند که بها خواهد بانی اجاب اگر بدان شرط که فرموده است که رجوع کند تواند
^٥ كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولو بنى لنفسه بامر فله وله رفعه الا أن
 يضر بالبنا فيمنع ولو بنى في دار غيره بامر فالبنا لرب الارض وقال بعضهم البنا للباني
 ولو بنى باذن رب الدار واستدلوا بما ذكر محمدان من استعمار من أخذوا في بنى فيها باذن
 ربها فالبناء للمستعير وهذا الاختلاف فيما أمر ولم يشترط الرجوع فأما لو شرط الرجوع
 بما أنفق فالبنا لرب الدار وعليه ما أنفق الا يرى الى ما ذكر محمدان من استأجرهما ووكله
 به أن يرم ما استرم من الختام ويحسب له ذلك من الاجر ففعل فالبنا لرب الختام وللمستأجر
 على المؤجر ما أنفق ^٦ وفي الاصل دفع اليه أرضا على أن يبنى فيها كذا كذا يتاوسمى طولها
 وعرضها وكذا كذا حجره على ان ما بنى فهو بينهما وعلى ان أصل الدارينهما نصبان
 فبناها كما شرط فهو فاسد وكله لرب الارض وعليه للباني قيمة ما بنى يوم بنى وأجر مثل فيما
 عمل وهي مسئلة الاسكرة المذكورة في كتاب الاجارة والمزارعة انه استأجره ليعمل له
 في أرضه بالآلات من عنده فتكون اجارة الا انه افادت لجهالة المشروط أو أهله اذ جعل
 نصف الارض المبنية أجرة له وهو معدوم أو مجهول فصار اجارة حقيقة اذا الاصل في العمل
 هو الارض فقد عمل في محل مملوك له بامر وقد ابتغى في مقابلته نفعه لنفسه فيصير اجارة
 والحكم في مثل هذه الاجارة انه يلزمه قيمة الآلات وقيمة العمل على ما عرف في الاجارة
 قالوا لو دفع اليه أرضا على ان يبنى فيها مساكن ويؤجرها على ان يمارق بينه ما فبناها كما
 أمره وأجرها وأصاب ما لا يجتمع ذلك للباني والبناء له ولرب الارض أجر مثل أرضه على
 (٢) رجل عمردار امر أنه أصح جندوها له أخذ الاجرة والرجوع عليها بما أنفقه أم لا
 أجاب له ذلك ان فعل بشرط الرجوع اهـ

الباني وعلى الباني نقل بنائه وفي المسئلة الاولى جعل البناء لرب الارض اذ عهده بدلالة الحال عرفنا انه اراد العمل لرب الارض حيث شرط لنفسه نصف الدار ولانه يصير مشتركا لانه بنصف الارض شرعا فاسد اقصاها بابطال اتصاله بارضه فوقع عمله كله في محل مملوك للدار وفيما نحن فيه لم تقدم دلالة العمل للدار فبقى متصرفا لنفسه بالبناء في أرض غيره غير ان رب الارض متى شرط لنفسه شيئا صار كانه اجر أرضه ليعني فيها ولو اجرها اجارة صحيحة ليعني تكون الات والبناء كلها للباني وعليه لرب الارض اجر مثل أرضه ولو شرط مع ذلك ان الارض والبناء يكون بينهما نصفين كان ذلك كله مع اجرها لرب الارض وللباني قيمة ما بنى يوم بنى يعني قيمة آلاته وأجرة عمله فيما عمل لما مر في المسئلة الاولى هذه الجملة في الفصولين من أحكام العمارة في ملك الغير لورأي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذا بناه لافه وكذا المولى لو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر هاتان في قاعدة لا ينسب الى ساكت قول من الاشياء لوطن ان عليه دينان خلافه رجع بما أدى هذه من قاعدة لا عبرة باطن البين خطوه منه الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذ له اللصوص أو كل هذا الطعام فانه ليس بمسحوم فأكله فبات لاضمان الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالزوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان سلم البناء الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانه ما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمعاونة وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وعقابه في الثانية في فصل الغرور كذا في كفالة الاشياء وقيمة ولد المغرور الحر تعتبر يوم الخصومة وقبل تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على أن القضاء لا يترأخى عنها ولهذا ذكر الزيلعي أولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه كذا في القول في ثمن المثل من الاشياء وفي الوجيز من الاستحقاق خمسة لا يرجعون بقيمة البناء (م) الولد عند الاستحقاق والشفيع واحد المتقاسمين اذا بنى في نصيبه والمالك القديم اذا أخذ الجارية المأسورة من يد مشتركيها من أهل الحرب واستولدها ثم استحققت لم يرجع بقيمة الولد على الابن والقاضي اذا باع مال البتيم بغبن فاحش ثم أدرك الصغير فرد البيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء على أحد وفيه أيضا الموصى له بالجارية اذا استولدها ثم استحققت كان الولد حرا بقيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على البائع لا على الموصى واذا أهدي الى الصبي وعلم انه له فليس للوالدين الاكل منه لغير الحاجة كافي للمقط ولا يدخل الصبي والمرأة في القرابات السلطانية كافي للوالدين الجيسة هذه في أحكام الاتي من الاشياء

الإسلام بحسب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الإنسان كالفصاحص وضمان
 الأموال هذه في أحكام الذمي منه ﷺ الإشارة من الآخر معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل
 شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء واقرار وفصاحص الاثني الحدود
 ولو حدة ذق وكتابة الآخر كإشارته واختلفوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط
 للعمل بالإشارة أولا والمعتمد لا وأما إشارة غير الآخر فان كان معتقلا اللسان ففيه
 اختلاف والفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالإشارة والاشهاد
 عليه ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف واب لم يكن معتقلا اللسان لم تعتبر إشارته
 مطلقة الا في أربع الكفر والاسلام والنسب والافناء كذا في أحكام الإشارة منه ﷺ واختلف
 المفتون في مسألتها فشهداثنان ان قيمته عشرة وشهداثنان ان قيمته أقل وجب الاكثر
 كذا في الاشباه في الكلام في آجرة المثل ﷺ تصدق بنفسه في مرضه صدقة ثم أوصى
 بالثلث تعتبر الجثة من الثلث حتى لو كان ما أعطاه بنفسه قدر الثلث يعتبر هذا ولم تجز وصيته
 فيما سواه وكان هذا وصية منقذة فتصح به وتنفيذ هذه أولى ولو زاد المنقذة على الثلث
 فلورثته استرداد ما زاد ولو قائما ويضمن القابض لو هالك كذا في الوقف من أحكام المرضى
 من الفصولين ﷺ وفيه تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل ماله ﷺ مريض له على وارثه دين فأراه
 قال لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لاديانته ولو قالت المريضة
 ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به
 بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين ﷺ وفي جنابات عصام قال المخرج لم
 يخرجني فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال صاحب المحيط هذا اذا
 كان الجراح أجنيا فلورثته لم يصح كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين ﷺ وفي
 كتاب الاقرار من الغيبة قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر ليس
 لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها عصام لو قال المخرج
 لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على الجراح بهذا السبب فكذا ههنا وقال ظهير
 الدين المرغيناني لا يصح ومسئلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح معروفا عند الناس
 أو القاضى لم يقبل اقرار المريض ﷺ استقرض عبد القضى دينه وقضى ضمن قيمته هذه في
 البيوع من مشتمل الاجكام ﷺ هدم جدار غيره ثم بناه ان كان الجدار من التراب فبناه
 ثانيا من التراب على نفقوما كان فقد ذبري من الضمان وان بناه من خشب آخر لا يبرأ من
 الضمان لان الخشب في نفسها متفاوتة حتى لو علم ان الخشب الآخر أجود يبرأ من الضمان
 هذه في النصب منه ﷺ لو وضع رجل ثوبا في دار رجل فرمها صاحب الدار فافسده ضمنه ولو
 أدخل دابته في دار غيره وأخرجها صاحب الدار لا يضمن ان تلفت لان الدابة في الدار
 تضر بها فله ان يدفع الضرر بالخراج اما الثوب في الدار فلا يضر به فكان اخراجه اتلافه هذه

في فصل دفع ضرر الجار منه ❦ وفي الاشياء من القسمة اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة فالتقوا فالغرم على عدد الرؤس لانها لحفظ الانفس اه وفي الكفالة من البرازية رجلان في سفينة معهما متاع فقال أحدهما لصاحبه ألقى متاعك على ان يكون بيني وبينك انصافا قال محمد كان هذا فاسدا وضمن للمالك المتاع (٢) نصف قيمة متاعه اه وفي العصب من الخزانة سفينة حلت عليها أجال فاستقرت السفينة على بعض الجزار فاخرج رجل بعض الاجال اتخف السفينة فحاء انسان وذهب بالاجال فعلى الذي أخرج الضمان ان لم يخف الغرق لانه صار غاصبا وان خيف الغرق فان ذهب به انسان قبل ان يأمن غرقها لا يضمن واذا ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن اه ❦ أهل قرية غرهمهم السلطان قال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم على عدد الرؤس قال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان يقسم على قدر الرؤس التي يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والعبيدان لانه لا يتعرض لهم هذه في القسمة من قاضيان قلت وقدمر عن الاشياء أيضا ان الصبي والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية ❦ استقرض منه دراهم وأسكنه في داره قالوا على المقرض أجر المثل لانه أسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو أخذ المقرض منه حمارا لم يستعمله حتى يرد دراهمه ولو لم المقرض الحمار الى بقاره فعهقه ذئب ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجارة فاسدة فكان أمانة فاذا دفعه الى البقار صار ضامنا محالفا من اجارة القيمة ❦ رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بما لك فان زادت قيمتها بالصحة فالزيادة لك ففعل الطبيب و برأت يجب أجر المثل و ثمن الادوية والنفقة والكسوة ان اعطاها وليس له منعها الاستيفاء أجر المثل من اجارات الخلاصة ❦ ومناه رجل استأجر نجارا يوما الى الليل فجاء رجل وقال اتخذني دواة بدرهم فاتخذ فان كان صاحب الدواة يعلم انه أجبر فانه ثم وان لم يعلم ثم علم لا بأس به وليس عليه شيء وينقص من اجرة التجار قدر ما عمل في الدواة الا ان يجعل في حل ❦ ومناه رجل دفع الى رجل دهنًا ليتخذ منه صابونا ويجعل الغلي من عنده وما يحتاج اليه على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعابه أجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه ❦ ومناه رجل دفع الى رجل فرسا ليذهب به الى قرية ويوصله الى ولده فذهب به فلما سار مرحلة سبها في رباط ومضى في حاجته فحاء رجل من أهل تلك القرية فمر به فاستأجر رجلا ليذهب به الى قرية فذهب به فنفتت في الطريق فالضمان على الاول ثابت في تسميته وأما الثاني لاضمان عليه ان لم يأخذ الدابة لكن أمره بذلك فان أخذه ودفع اليه ان أشهد عليه انه أخذ ليرد على مالكه والاجير في عياله

(٢) قوله نصف قيمة متاعه عبارة الانقروى و يضمن الآخر للملحق نصف قيمة متاع نفسه

وطريقه انه يصير مثرى بمتاع الملحق بنصف متاعه اه

لم يضمن أيضا وان ترك الاشهاد ضمن على كل حال كالمثقف والاجير ضمان على كل حال
ولارجوع له على أخذ لانه أمسكه بالاجرة فصار كانه أمسكه لنفسه كالمستعير بخلاف المودع
والمستأجر حيث لهما ان يرجعا على المودع والاجر ولو سلم القرض في ذلك الرباط الى ابن أخى
صاحبه لا يبرأ عن الضمان تأويله اذا لم يكن في عباله **❦** ومنها ثلاثة استأجروا اصطبلًا وأدخلوا
دوابهم ثم ان واحد منهم علق دابته وخرج وترك الباب مفتوحا فمروا الدواب لا يضمن
وقد ذكرنا هذه المسئلة في فصل السعاية والامر عن قاضيان معللة فراجع ان شئت **❦** من
أبي يوسف في رجل دفع الى آخر زجاجة يقطعها بالجر معلوم فقطعها فانكسرت وقد قال له الدافع
ان كسرت فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك الفعل ان كان لا يسلم مثله من الكسر لا ضمان
عليه وان كان يسلم أخيا ناو يذكركم أحيانا فهو ضمان **❦** رجل قال لصبري انك قد هذه
الالف وثلث عشرة دراهم فنقدته ثم وجد المستأجر العشرة بعد ذلك ستونقة لا يضمن لكن يرد
من الاجر بقدره ولو وجد الكل زيقا يرد كل الاجر ويرد الزيق على الدافع فان أنكر الدافع
أن تكون هذه الدراهم دراهمه فالقول قول القابض من اجارات الخلاصة **❦** المقبوض
في الاجارة الفاسدة مضمون كالثمن المقبوض في البيع الفاسد في المنقرقات من اجارات
البرازية **❦** رجل أودع ألف درهم عند رجل فانكره ثم أودع ألف درهم عند المودع له ان
يأخذ عندنا هذه في الوديعة من الخلاصة **❦** يضمن المسلم للمسلم في أربعة أشياء اذا غصب
منه شيئا فنقص في يده الثاني الزيت أو اللبن اذا وقعت فيه فارة ثم أراقها مسلم على مسلم
يضمن له قيمته الثالث الكلب المعلم أو البازي المعلم أو الفهد المعلم اذا أتلفه يضمن عندنا
الرابع السرقين اذا أحرقه أو ألقاه في أرضه هذا في الغصب من الخلاصة **❦** وفيه رجل دفع
الى رجل آخر جولة ليعملها الى بلدة أخرى فذهب الرجل بالجمال حتى أتى نهرًا عظيمًا وفي النهر
جسد كثير يجري فيه الماء كما يكون في الشتاء فركب الجمل جلاوا الجمل الآخر يدخل على اثر
هذا فيجل من الجمل في الماء من جريان الخلد سقط في الماء ان كان الناس يسلكون في
مثل هذا ولا يشكرون على أحد لا ضمان عليه **❦** ويجد في دار انسان خرا قال في فيه ملها
فصار خلا فهو له وان لم ينقل الدن من مكانه قال رحمه الله عرفتم هذا ان بنفس القاء الملح
على الخل **❦** أدخل أجنا سالة في المسجد بغير اذن خادمه وأخذ مفتاحه وجاء سبل فأهلك بسط
المسجد يضمن **❦** اراق الخمر في الطريق وكسرت دنانها وما وجد في مجلس الشرب من آلات
الفسق فله ذلك ولا ضمان عليه **❦** اشترى مسلم خرا من ذي فأنلفه لم يضمن فلو غصبه منه
فأنلفها يضمن **❦** اشترى خرا من ذي فشر بها فلا ضمان عليه ولا عن **❦** متلف **❦** كهاب
الضمان لا يضمن **❦** ادعى انه اراق خرا المسلم فقال أرقته بعد ما صار خلا فالقول للمتلف في
الغصب من القنية **❦** قاذ انسان أعمى فوطئ الأعمى انسانا فقتله لم يذكر هذا قال القنبي أجو
البيت ينبغي ان لا يجب الضمان على القائد هذه في جنابات الدواب من الخلاصة **❦** ولو نهب
رجل حائط انسان حتى سرق آخر من البيت شيئا الاصح انه لا يضمن هذه في فصل السعاية منها

❦ فر من عنده صبي بضرب به تخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن المضارب وكذلك
 تسور من سور بخت مارة تخافت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن ولو غير صورته تخوف حرا
 أو عبد اخن لم يضمن ❦ قال التلميذه في تسوية عمد المسجد خذ العمد فأخذه والاستاذ حرك
 الخشبة المغرورة بالخ فاذن يود فسقط السقف وفر الى الخارج وهلك التلميذ يضمن ان كان ذلك
 بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار وكذلك الورقة واسفينه لاصلاحها وقالوا للتلميذ ضع العمد
 تحتها وحركوها بلغ برامها فسقطت عليه يضمنون ❦ صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضانه للام
 نخرجت وتركت الصبي فوق في النار يضمن الام وفي المحيط لا يضمن في بنت ست سنين ❦ امرأة
 تصرح احبا ناقصتاج الى حفظها لانها اتلى نفسها في ماء أو نار وهي في منزل زوجها فعليه
 حفظها فان لم يحفظها حتى ألفت نفسها في نار عند الفرع فعلى الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة
 التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج فان لم يحفظها وضيعها ضمن من جنبايات القنية
 ❦ استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه
 وأقر العبد به وقال دفعها الى مولاي وأنكر المولى قبض العبد العشرة فالتقوى له ولا شيء عليه
 ولا يرجع المقرض على العبد لانه أقرانه قبضها بحق هذه في البيوع من القنية ❦ كانت تدفع
 لزوجها ورقا عند الحاجة الى النفقة أو الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع
 ٣ بها عليه ❦ دفع لولده الصغير قرصا فأكل نصفه ثم أخذ منه ودفعه لآخر يضمن ٣ قال رحمه
 الله عرف به ان حجروا الدفع من الاب الى الصغير لا يكون عليه كإوانه حسن ❦ أبحث لفلان ان
 يأكل من مائي فأكل قبل العلم بالإباحة لا يضمن ❦ المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه
 أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها وللدافع استردادها لان الرشوة لا تملك ❦ قاض أو غيره دفع
 اليه مئتين لاصلاح المهتم فاصلى ثم ندم يرد ما دفع اليه ❦ أبرأه عن الدين ليصلح مهمة عند
 السلطان لا يبرأ وهو رشوة ❦ تصدق على فقير بطازجة على ظن انه فاس ليس له ان يستردا
 وهو ظاهر وفي فتاوى العصمران كان قال ملكك منه فاسا ثم ظهر انه طازجة له ان يسترد
 فان قال ملكك هذا لا يسترد وقال سيف الأئمة الساهي لا يسترد في الحالين هذا في
 الهبة من القنية ❦ غزلت جوزقة الزوج بأذنه أو بسكوته ونسجتها كرايس فهي للزوج
 وان منعها ومع هذا غزلته ونسجته فهو لها وعليها قيمة الجوزقة ولو نسج الغزل الزوج أو دفع
 الابرة في فصل الخ منع فهو متبرع هذه في النكاح من القنية ❦ مات عن أولاد صغار
 وكبار فاستعمل الصغير ثبرانه والبذر مشرك من مال الميراث فلا صغير نصيبه من الحصاد
 واحد الورثة اذا انفق في تجهيز الميت من التركة يراذن الباقي بحسب منه ولا يكون
 متبرعا هذه في الوصايا من القنية ❦ رب الدين أخذ من المديون أمتعة فضلت قيمتها
 ٢ قوله ليس لها ان ترجع الخ وجهه ان القرض لا يتم الا بقول المقرض أقرضتكم مثلا فاذا
 مكث عند الاعطاء ولم يقل ذلك لا يكون قرضا بل تبرعا اه معصمه
 ٣ زاجع القنية وحرا العبارة منها

على قدر دينه ثم قال للمديون اجعلني في حل ففعل لا يبرأ رب الدين عنها ان كانت باقية وان كانت هالكة يبرأ الله عليه نصف دينار فدفع المديون دينارا وقال نصفه بحقه والنصف آخذ من كذا قال لكل مضمون عليه النصف بالمعاوضة والنصف بحكم القرض لانه مقبوض بعقد فاسد فيضمن قضى المديون الدين المؤجل قبل حلول الاجل او مات فاخذ من تركته بخواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي حرت المبايعه بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له انفق به ايضا قال نعم ولو آخذ المقرض المراجعة قبل مضى الاجل فلامديون ان يرجع منها بمحصنة ما بقي من الايام كان يطالب التكفيل بالدين بعد آخذ من الاصل ويتبعه بالمراجعة شيئا سنين حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين انه قد آخذ فلا شيء له لان المبايعه بناء على قيام الدين ولم يكن تبرع بقضاء الدين عن انفسهم ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلامتبرع ان يرجع عليه وفي المنتقى ليس له ان يرجع استعرض منه دينارين فدفع اليه ثلاثة ائین من الدنانير فضاغت قبل الوزن لشيء عليه ولو تبرع بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به دينه لسقوطه بهلاك ذمته ولكن لا يرجع على الدائن لان حق المطالبة لم يبطل في الدار الآخرة ولو أعطى الوكيل بالبيع الا امر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله رب الدين اذا فطر بخمس حقه من مال المديون على صفته فله آخذ بغير رضاه ولا يأخذ الجيد بالردى وله أخذ الردى بالجيد ولا يأخذ بخلاف جنسه كالدرهم بالدينار وعند الشافعي رحمه الله له آخذ بقدر قيمته وعن أبي بكر الرازي له أخذ الدينار بالدرهم وكذا أخذ الدرهم بالدينار استحسانا لا قياسا ولو أخذ من الغريم غيره ردفعه الى الدائن قال ابن سبلة رحمه الله تعالى هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصرفه صابدينه وان ضمن الغريم صار قضا صا وقال نه من يحمي رحمه الله تعالى صار قضا صابدينه والاخذ معين له وبه يفتى ولو غصب جنس الدين من المديون فغصبه منه الغريم والمختار هنا قول ابن سبلة المديون اذا قضى أجود مما عليه لم يجبر الدائن على القبول وقال شمس الأئمة السرخسي يجبر خلافا لفرق أعطى المستقرض المقرض مالا يميز الجيد من الردى ويأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قوله جميعا لان الاخذ للزقد لا لا قضاء دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينفقه فهلك فن مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائد اوقال انفسه فان لم يرج فردا ففعل فلم يرج فله الرد استحسانا لا قياسا كذا قاله أبو يوسف رحمه الله والظاهر انه قول الكل له على كل واحد منهما خمسة دراهم فاخذها منهما ثم وجد بعضها نهبرجة ولا يدري لمن هو فليس له رد شيء على واحد منهما حتى يزيد على خمسة فان كانت النهبرجة ستة فله ان رد على كل واحد منهما درهما وان كانت سبعة فدرهمين وان كانت ثمانية فثلاثة وان كانت تسعة فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتبقي قال نجم الأئمة الحكيمى قلت لاستاذنا

يعني قاضي خان ينبغي ان يمنع الرد على قول أبي حنيفة لان خلط الدراهم خلطا يتعذر تغييرها
استملاكه عنده فقال انكن الرد ثابت بيقين وانما يبطل ان لو كان المرد غير ما أخذه منه
وفيه شك فلا يبطل به الثابت بيقين قال للدائن خذ دراهمك فقال ادفعها الى فلان وعينه
قدفع ومات المدفوع اليه فلرب الدين ان يطالب المديون بدينه قال استاذنا وقعت واقعة في
زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار بمخمسه وانيق ثم تنبه فاستحل منهم
فأبرؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك استمساك فكتبته أنا وغيري انه يرى انه يترك ركن الدين
الواجب ان لا يعمل في الربا لان رده بحق الشرع وقال به أجاب نجم الأئمة الحكيم معلا
بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المرغيناني قال رجه الله فعزب من ظني ان
الجواب كذلك مع تردد فكنت أطلب الفتوى لا محو جوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على
علاء الأئمة الحنطلي فأجاب انه يرى اذا كان الإبراء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فازداد ظني بعمة جوابي ولم أحجج ويدل على صحته ما ذكره البرزوي في سنن الفقهاء من
جمله صور البيوع الفاسدة درجة العقود الربوية عليك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل
الربا محلو كالقبض بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يعج الإبراء ورد مثله
يكون ذلك رد ضمان ما استملكه لا رد عين ما استملكه ورد ضمان ما استملك لا يرتفع العقد
السابق بل يتقرر مقيده الملك في فصل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف
يجب ذلك حق الشرع وانما الذي يجب سقا الشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رد ضمانه هذه
الجملة في المداينات من القنية

هذا آخر ما أردنا ايراده من الضمانات والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وتنزل البركات والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل أهل
الارض والسموات وعلى آله الكمل السادات وعلى
أزواجه أمهات المؤمنين الطاهرات وعلى أصحابه
القادات صلوة وسلاما دائما متلازمين
الى ان تبعث الاموات وترتفع
الجنات للمؤمنين
والمؤمنات

﴿ فهرست كتاب مجمع الضمانات ﴾

صحيفة	صحيفة
٥٤ التاسع عشر ضمان الخادم والظفر	٧ الباب الأول في الزكاة
٥٥ الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع	٨ الباب الثاني في الحج
٥٥ المقدمة في الكلام فيها إجمالاً	٩ الباب الثالث في الأضحية
٥٧ النوع الأول ضمان الدواب	١٠ الباب الرابع في العتق
٦٣ الثاني ضمان الأمتعة	١٢ الباب الخامس في الإجارة ويشتمل هذا الباب على قسمين
٦٦ الثاني ضمان القن (صوابه الثالث)	١٢ الأول في المستأجر وفيه أربعة أنواع
٦٦ الثالث ضمان العقار (صوابه الرابع)	١٢ النوع الأول ضمان الدواب
٦٧ الرابع ضمان المستعار للرهن (صوابه الخامس)	٢٢ الثاني ضمان الأمتعة
٦٨ الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول	٢٤ الثالث ضمان العقار
٦٨ الفصل الأول في بيانها وما يجوز للمودع أن يفعل وما ليس له وما يصير به مودعاً	٢٦ الرابع ضمان الأدمي
٧٧ الثاني فيمن يضمن المودع بالدفع إليه ومن لا يضمن	٢٧ القسم الثاني في الأجير وأجيره وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعاً
٨٢ الثالث في الخلط والاختلاط والاتلاف	٢٧ المقدمة في الكلام على الأجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهما بطريق الإجمال.
٨٤ الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد	٢٨ النوع الأول ضمان الراعي والبقر
٨٧ الخامس في موت المودع مجهلاً	٣٤ الثاني ضمان الخارس
٩٠ السادس في الحامي والثيابي	٣٤ الثالث ضمان الحمال
٩٣ الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول: الفصل الأول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصحيح والفساد والباطل	٣٦ الرابع ضمان المكاري
١٠١ الثاني فيما يصير به رهناً وما لا يصير.	٣٨ الخامس ضمان النسلج
١٠٢ الثالث فيما يطل الرهن	٣٨ السادس ضمان الخياط.
١٠٥ الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده	٤٠ السابع ضمان القصار
١٠٧ الخامس في التعيب والنقصان	٤٥ الثامن ضمان الصباغ
١٠٨ السادس في التصرف والانتفاع بالرهن	٤٦ التاسع ضمان الصائغ والحداد والصفار ومن يجمعانه والنقاش
١١١ السابع في الهلاك بعد الإبراء والاستيفاء	٤٧ العاشر ضمان الفصاد ومن يجمعانه
١١٢ الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل	٤٨ الحادي عشر ضمان الملاح
١١٤ التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه	٤٩ الثاني عشر ضمان الحياز والطباخ
١١٧ الباب التاسع في الغضب ويشتمل على تسعة فصول أيضاً	٤٩ الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتاب
١١٧ الفصل الأول في بيانه والكلام في أحكامه	٥٠ الرابع عشر ضمان الإسكاف
	٥٠ الخامس عشر ضمان التجار والبناء
	٥١ السادس عشر ضمان الطحان
	٥٣ السابع عشر ضمان الدلال.
	٥٤ الثامن عشر ضمان المعلم ومن يجمعانه

صحيفة

- وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك
بطريق الإجمال
- ١٢١ الثاني إذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب
١٢٢ الثالث فيما يصير به المرء غاصباً وضامناً
١٢٦ الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر
في أرضه أو طم بئر بغير إذنه ونحو ذلك مما
يتعلق بالعقار
- ١٢٩ الخامس في زوائد الغصب ومنافعه
١٣٠ السادس فيما ليس بمال وما ليس بمتقوم وما يقرب
من ذلك كالمدبر وأم الولد وآلات اللهو
١٣٣ السابع في نقصان المغصوب وتغيره بنفسه أو
بفعل وما ينقطع به حق المالك عن العين
ويتنقل إلى القيمة
- ١٣٩ الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه
١٤٠ التاسع في براءة الغاصب وما يكون رداً
للمغصوب وما لا يكون
- ١٤٣ الباب العاشر في التصرف في مال الغير بلا إذن
١٤٦ الباب الحادي عشر في إتلاف مال الغير وإفساده
مباشرة وتسبباً ويشتمل على أربعة فصول
- ١٤٦ الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه ویده
١٥٤ الثاني في الضمان بالسعاية والأمر وفيما يضمن
المأمور بفعل ما أمر به
- ١٦١ الثالث في الضمان بالنار
١٦٢ الرابع فيما يضمن بالماء
١٦٥ الباب الثاني عشر في الجنابة ويشتمل على سبعة
فصول
- ١٦٥ الفصل الأول في الجنابة باليد مباشرة وتسبباً
١٧٦ الثاني فيما يحدث في الطريق فيهلك به إنسان أو
دابة وفيه مسائل الأبار والأنهار
- ١٨١ الثالث فيما يحدث في المسجد فيهلك به شيء وما
يعطى بالجلوس فيه
- ١٨٢ الرابع في الحائط المائل
١٨٥ الخامس في جنابة البهيمة والجنابة عليها
١٩٤ السادس في جنابة الرقيق والجنابة عليه
٢٠٠ السابع في الجنين
٢٠٠ الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جنابة
انزنا وضمان السارق وقاطع الطريق
٢٠٤ الباب الرابع عشر في الإكراه
٢٠٨ الباب الخامس عشر في الصيد والذبائح

صحيفة

- ٢٠٨ المسائل الاستحسانية
٢٠٩ الباب السادس عشر في اللقيط واللقطة
٢١٢ الباب السابع عشر في الأبق
٢١٣ الباب الثامن عشر في البيع
٢٤٣ الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة
٢٦٥ الباب العشرون في الكفالة
٢٨٢ الباب الحادي والعشرون في الحوالة
٢٨٤ الباب الثاني والعشرون في الشركة ويشتمل على
خمسة فصول
- ٢٨٤ الفصل الأول في شركة الأملاك
٢٩٤ الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو
شركة المفاوضة
- ٢٩٧ الثالث في شركة العنان
٣٠٢ الرابع في شركة الصنائع
٣٠٣ الخامس في شركة الرجوع
٣٠٣ الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه
فصلان
- ٣٠٣ الفصل الأول في المضاربة
٣١٣ الثاني في المباذعة
٣١٤ الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة
والشرب
- ٣٢٤ الباب الخامس والعشرون في الوقف
٣٣٤ الباب السادس والعشرون في الهبة
٣٤٠ الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق
٣٥٥ الباب الثامن والعشرون في الرضاع
٣٥٦ الباب التاسع والعشرون في الدعوى
٣٥٩ الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة
القاضي إذا أخطأ في قضائه
- ٣٦٤ الباب الحادي والثلاثون في الإقرار
٣٨٤ الباب الثاني والثلاثون في الصلح
٣٩٢ الباب الثالث والثلاثون في السير
٣٩٤ الباب الرابع والثلاثون في القسمة
٣٩٥ الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي
والقاضي
- ٤٢٢ الباب السادس والثلاثون في المحجورين
والمأذونين
- ٤٣٨ الباب السابع والثلاثون في المكاتب
٤٤٥ الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات

